توفيق المديني

# تاريخ المعارضة التونسيّة

## من النشأة إلى الثورة

## الأحزاب القوميّة واليساريّة والإسلاميّة





# تاريخ المعارضة التونسية
# من النشأة إلى الثورة

## (الأحزاب القوميّة واليساريّة والإسلاميّة)

توفيق المديني

# تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة

## (الأحزاب القوميّة واليساريّة والإسلاميّة)

مسكيلياني للنشر

**المؤلّف :** توفيق المديني

**عنوان الكتاب :** تاريخ المعارضة التونسيّة من النشأة إلى الثورة

**تصميم الغلاف:** وليد الزريبي

**خطوط الغلاف:** الفنّان سمير بن قويعة

**الإخراج الفنّيّ والتصفيف الداخليّ:** شوقي العنيزي

**الناشر:** مسكيلياني للنشر والتوزيع

41 شارع إيران لافايات-تونس

الهاتف: 684 686 98 (216+)

البريد الإلكتروني: anizos55555@yahoo.fr

**توزيع:** الشركة التونسية للصحافة SOTUPRESSE

00216 71 004 323 -00216 71 499 322

**البريد الإلكتروني:** Sotupresse@Sotup.com.tn

**الطبعة الأولى:** ماي 2012

ر.د.م.ك: 978-9938-833-10-2

# توطئة

**-1-**

في الرابع عشر من شهر جانفي/ يناير 2011 ،أسقط الشعب التونسي نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، باعتباره نظاماً استبدادياً تحوّل إلى حكمٍ «كليبتوقراطي» - أي نظام قائم على السرقة والفساد - مستنداً إلى سلطةٍ فرديّة قمعيّة. وقد تجسّد حكم بن علي في سيطرة عائلات مافياوية، أبرزها عائلة زوجته ليلي الطرابلسي، على المجتمع التونسيّ، ونهب خيرات البلاد، في ظل عدم الاكتراث بالفئات المحرومة. كما أسهمت طريقة حكم بن علي الفرديّة في تهميش النخب التونسية، و تصحير الحياة الفكرية و الثقافية والسياسية من هياكلٍ وأحزابٍ وجمعيّات أهليّة تمثيليّة وفاعلة، الأمر الذي جعل من تونس جزءاً لا يتجزّأ من المشهد السياسي والاجتماعي العربي حتّى وإن كانت أقرب مكوّناته ملامسة للحداثة.

فنظام الرئيس المخلوع بن علي لم يقتصر على التعسف ومصادرة حقوق المواطنين وإطلاق يد حاشيته فيها وفرض لونه المفضّل (البنفسجي) على طلاء المباني، بل إنّه لم يتورع عن إنشاء مسجد كبير، مغربي (مراكشي) العمارة، على شرفة قرطاجة، التي لم يجرؤ بايات تونس على البناء عليها، وغيّر اسم ساحة إفريقيا (وهو الاسم الذي سميت القارة به تيمّناً بالسابقة الرومانية) إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني تمجيداً لتاريخ استيلائه على الحكم في7 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1987 ، ونقل تمثال بورقيبة من موقعه في أول شارع الحبيب بورقيبة. ويرى علي المِزغني، أحد أساتذة الحقوق المعروفين، أن انتهاكات بن علي الرمزية والمادية قوّضت العقد الضمنيّ الذي أجمع التونسيون عليه، ونص على حق التونسي في الثراء من غير فحش وفي الفقر من غير عوز وإدقاع.

ويسأل تونسيون كثيرون: هل عزل بن علي ثورة؟ ويجيبون أن العزل نفسه لا يعدو الانتفاضة، شأن نظائر أخرى جارية في العالم العربي، والانتفاضات مصيرها إلى الانحسار. وإذا لم يتعدّ الأمر ما حصل في (14 جانفي/يناير) ورحيل بن علي، ولم يعلن التونسيون منذ ذلك الحين عن رغبتهم في طيّ صفحة نظامه وطيّ جزء من إرث بورقيبة كذلك، وفي الاستواء شعباً فاعلاً ومنشئاً وقائعَ علاقاته السياسية وأركانَها ، لما صحّت صفة الثورة. فيوم 14 جانفي/يناير 2011 هو فاتحة الثورة وليس خاتمتها، ولا الإعلان عن هويتها. وابتكار النفس والهوية الوطنية، على خلاف التحرر من الاستعمار وغلبة المعارضة عليه، يفترض الاضطلاع بحرية الشعب وقوته على التشريع والكتابة على صفحة بيضاء. وهذا هو السبب في تردّد الإسلاميين، وتحفظهم عن المشاركة في تجربة حديثة من هذا الصنف[1].

تعتبر الثورة التونسية ثورةً شعبية بكلّ المعايير، و تتسم بسماتها الخاصة، حيث أن دراما الثورة التونسية تختلف عن دراما غيرها من الثورات التي شهدها القرنان التاسع عشر و العشرون، لأنها ككل ثورة لها أبطالها وأزماتها. وفضلاً عن ذلك. فقد قامت الثورة التونسية على أساس المحقق الإيجابي الكبير لسيرورة التراكم النضالي التاريخي الذي قادته نخب المدرسة الإصلاحية في تونس منذ القرن التاسع عشر، حيث سطع العديد من روادها في العالم العربي و الإسلامي، لعل من أبرزهم خير الدين التونسي وأحمد بن أبي ضياف ومحمود قبادو والطاهر الحدّاد وغيرهم. فليس من الصدفة في شيء أن قامت الثورة الديموقراطية الأولى في العالم العربيّ في البلد الذي كان الأوّل في هذا العالم في إلغاء الرقّ سنة 1846 وفي إعلان أوّل ميثاق حقوق (1857) وفي سنّ أوّل دستور (1861) وفي إكساب المرأة حقوقها (1956)، والقائمة تطول. إلاّ أنّ هذا الانفراد التونسيّ لا يجعل هذا البلد مختلفاً جوهريّاً عن بقيّة الدول العربيّة.

الثورة التونسية التي أطاحت بحكم بن علي البوليسي لم تكن مُؤطرةً من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية المعروفة (اليسارية، و القومية،

---

(1)- أنطوان غارابون: قاض و أستاذ جامعي، 14 جانفي/يناير يوم رحيل بن علي فاتحة الثورة وليس خاتمتها، عن مجلة «اسبري» الفرنسية، جوان/يونيو 2011.

والإسلامية) في ظل هيمنة الحزب الحاكم السابق (التجمع الدستوري الديمقراطي) على الفضاء العام التونسي، وإضعاف أحزاب المعارضة والنقابات المستقلة، بل إن قوى اجتماعية جديدة كلّ الجدّة على الجميع[1] هي التي لعبت فيها دور المحرك الرئيس في قيادة الغضب الشعبي هذا، الذي انفجر بشكل عفوي رافعاً مجموعة من الشعارات تتجاوز حلّ معضلة بطالة الشباب لتشمل مطالب بالحد من الفساد، وحرية الرأي والتعبير، والحد من الفوارق الجهوية.

هذه القوى الاجتماعية الجديدة، تتمثّل في الحركة الشبابية المتكونة من المتعلمين و الجامعيين التونسيين العاطلين عن العمل، التي وظفت ثورة وسائل الاتصالات الحديثة، في عملية التعبئة و الحشد للمظاهرات التي عمّت معظم المدن التونسية، بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها ما يقارب 200 ألف متخرج من الجامعة من دون عمل، ناهيك عن متخرجي المعاهد والعاطلين عن العمل من دون شهادات المؤهلات العلمية، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم من حالة الفساد التي عرفتها تونس واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من النظام السابق بجزء هام من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوّعة مثل البنوك والصناعة والعقارات. فهذه الفئة الاجتماعية الجديدة وليدة النظام التونسي، ووليدة عجزه في آن.

لقد كانت الثورة التونسية موضوعًا غنيًّا للعديد من الأبحاث والمؤلّفات للبحث في جوانبها المختلفة، وقد تعرضنا من جانبنا في كتابنا «سقوط الدولة البوليسية في تونس» الذي صدر في نهاية شهر فيفري/شبّاط 2011 إلى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الثورة، و إلى دور القوى الرئيسة المحركة لها، ولا سيما الطبقة المتوسطة، والاتحاد العام التونسي للشغل. وأجمعت معظم تفسيرات المؤرخين والمثقفين التونسيين على مسألة مركزية، وهي البطالة التي كانت في أساس انفجار هذه الثورة.

بيد أن نظام بن علي المنهار تجاهل وصول معدّلات البطالة بين الشباب الذي يحمل شهادات جامعية، وسوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات

---

[1] هذا ما يُفسر الطابع «الفجائي» للثورة، إذ أنّ أحداً لم يكن يُعِدُّ نفسه لها، لا صانعوها و لا السلطة التي أسقطتها الثورة

المحرومة والمهمشة في الوسط الغربي و الجنوب، وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء إلى هوّة سحيقة تشمل كل مناحي الحياة، وأهمل أهمية العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها، واعتمد على السياسات النيوليبرالية من دون ضوابط ومن دون التفات كافٍ إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر إلخ... و لم يفعل وزراؤه الكثير للتعامل مع هذه الأزمات. وحين بدأت الانتفاضة الشعبية بعد حادثة محمد بوعزيزي، واجهتها الآلة البوليسية بالرصاص، وهراوات الأمن الرسمي وغير الرسمي، الأمر الذي قاد إلى اتساع نطاق الانتفاضة وحوّلها إلى ثورة شعبية بكل المقاييس حتى الأيام الأخيرة قبل فرار الديكتاتور.

لقد اندلعت الحركة الاحتجاجية التونسية بسبب، ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة فى تونس إلى نحو35 فى المائة، مقابل متوسط معدل عالمى 14.4 فى المائة، وتجاهل الدولة البوليسية التونسية هذه المشكلات ذات الطابع التنموى والاجتماعي، لتأثيراتها الأمنية والسياسية.. فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعى، لأنها إذا كانت تعنى بالأساس تعطيل قوة بشرية فى سن العطاء، وهي فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام؛ فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.

ورغم أن البطالة شكّلت مشعلاً تقليدياً للثورات في العالم، فإنها قامت بهذه المهمة في تونس وفق منطق مختلف هذه المرّة. إنها بطالة المتعلمين والجامعيين، بحسب الأستاذ الجامعي والكاتب محمد الحداد، الذي يقول: «إن التحصيل العلمي هو شبه عقيدة في تونس، وفي وجدان التونسي وفي وعيه، وحقيقة تتمثل في أن المرء يذهب الى الجامعة ليساهم في ارتقاء عائلته، ومن غير المفهوم أن يتعلم الإنسان من دون أن ترتفع مكانته الاجتماعية».

كان النظام السياسي المنهار يتفاخر دائماً بالمعجزة الاقتصادية التونسية، حيث ارتبط الاقتصاد التونسي عند الرأي العام بالنجاعة وسرعة النمو الاقتصادي، ما جعل بعض المنظمات الدولية تصفه بالنموذج بل المعجزة أحياناً، فضلاً عن أن التصنيفات الدولية كانت تضع تونس في مقدمة الدول

العربية غير الخليجية في مجالات التنافسية، وكفاءة بيئة الأعمال والجاهزية التكنولوجية. غير أن الوقائع السياسية و الاقتصادية في العالم العربي، ومنذ الصدمة البترولية الأولى سنة 1973، ومع ارتفاع أسعار النفط، وما رافقها من اضطراب في البنية الاجتماعية والسياسية للدول العربية، تؤكد أن النظام التونسي كان ينتمي إلى فئة الأنظمة العربية الريعية غير النفطية، التي تعتمد على السياحة، و المساعدات الخارجية، وعائدات العمال المهاجرين.

ويبدو أنّ العالم العربي ظلّ على هامش هذا التاريخ الكوني. فهناك من ناحية الصراع العربي الصهيوني وإسقاطاته المدمرة في ظل غياب مشروع عربي لتحرير الأرض المسلوبة، وهناك من ناحية أخرى نعمة الريع النفطي التي لم توظف لمصلحة بناء اقتصاد عربي منتج قادر أن يستوعب الأجيال الجديدة من خريجي الجامعات.

وفي النظام الريعي، تحكم الدولة قبضتها على الثروات، وهي ثروات تفتقر إلى قيمة مضافة مصدرها البلد نفسه وقيمتها مرتبطة بالطلب الخارجي. ويترتب على مثل هذه الأنظمة بروز عدم تناظر سياسي بين الدولة والشعب. فالدولة تراكم الثروات ولا توفر فرص عمل. وليس خلق الثروات شاغل الدولة. فقد تفاقمت ظاهرة البطالة في الدول العربية الريعية التي لا تدعو مواطنيها إلى العمل، ولا تحفز العمل وسوقه. وهذا مثبت في إحصاءات كثيرة. ففي سلم البطالة في العالم، وهي تقاس من أدنى المعدلات إلى أعلاها، تتربع مصر في المرتبة 107، والمغرب في المرتبة 109، والجزائر في المرتبة 110، والأردن في المرتبة 139، وتونس في المرتبة 140، واليمن، في المرتبة 185. وعليه، قد يصح رسم خريطة الثورات العربية بناء على معدلات البطالة والعمل.

وما ساهم في إنجاح الثورة التونسيّة هو التفاوت في حالات التنمية بين مختلف مناطق البلاد. فقد تحققت استثمارات مهمّة في المناطق الساحليّة بغية تشجيع السياحة، فيما أُهملت المناطق الداخلية. وهناك تحديداً ظهرت الحركة الّتي أودت بالنظام. بالطبع إنّ هذا التفاوت الجهويّ قائمٌ في دول عربيّة أخرى، إنّما بشكلٍ مختلف. فالمجتمعات التي تستأثر بالحكم والفاقدة للشرعية، لا يمكنها في الواقع أن تتطوّر منطقيّاً من دون استقلاليّة طبقة

تكنوقراطية تعمل على غرار النموذج الصيني. والحال أنّ معظم الدول العربيّة تضحّي بجماعتها التكنوقراطية على مذبح الفساد والنزعة الاستبدادية. فتجّار البضائع غير الشرعية والشبان القلقون، وهم غالباً من خرّيجي الجامعات، يملؤون الشوارع، حيث يسندون الجدران: «شبان الحيطان» المدعون للالتحاق بالحركات الإسلامية و هؤلاء بكلّ بساطة الذين يقعون ضحايا نظامٍ لا يفسح لهم أيّ مجال للعيش الكريم؟[1].

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيس في هذه الحركة الاحتجاجية وفي قيادتها، حتى سقوط نظام الرئيس بن علي، هي الحركة الشبابية –أي جيل الشباب الأكثر اطّلاعاً، والذي يملك في معظم الأحيان إمكانية الولوج إلى وسائل الاتصالات الحديثة (شبكة الأنترنت) التي تتيح التواصل من فرد إلى آخر من خلال الشبكات دون المرور بوساطة الأحزاب السياسية (المحظورة في مختلف الأحوال).

يعرّف إيمانويل كاستلز، في أطروحته المهمة، التي صدرت في ثلاثة مجلدات، تحت عنوان "عصر المعلومات" الشبكةَ بأنها «البنية الاجتماعية الجديدة لعصر المعلومات، عصر المجتمع الشبكي المؤلف من شبكات الإنتاج والقوة و التجربة، حيث تقوم هذا الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولمة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان و المكان(... )وقد حصل في عصرنا هذا اختراق جميع المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي». ويعلق المفكر المغربي كمال عبد اللطيف على هذا الموضوع بالقول: «مقابل التشبيك المعولم الذي لم يعد الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة، تقف الذات التي تشير في نصوص كاستلز إلى الهويات الفردية والجماعية الهادفة إلى المحافظة على حياتها في خضم التحولات المعرفية الجارفة. وينتج التناقض بين الشبكة و بين الذات في نظر كاستلز صوراً جديدة للصراع الاجتماعي. وهو يلح على الطابع المعرفي للصراع، حيث الشبكات، بقواعدها الرمزية، شأن بارز في تأجيج الملامح الكبرى للصراع الدائر في العالم اليوم و ترتيبها. و من هنا جاءت عناية كاستلز بالأدوار التي تمارسها

---

(1)- هشام بن عبد الله العلوي، ملف العدد: موجة الصدمة في العالم العربي، تونس فاتحة الطريق، صحيفة لوموند ديبلوماتيك، فيفري/شبّاط 2011.

الحركات الاجتماعية و الثقافية الجديدة، حركة الطلبة و النساء، وحركة السلام و الحركات البيئية». ففي هذه الحركات المتنوعة، كما في انهيار المعسكر الاشتراكي و تداعياته المتواصلة، و كذلك تراجع رمزية النظام الأبوي، ما يُمكِنُ أن ندرجه في سياق التناقضات التي فجرها عصر المعلومات في عالمنا. وتتمثل أهمية مفهوم المجتمع الشبكي، وفق المنظور الكاستي، في محورين: المحور الاجتماعي و المحور المعلوماتي. و لأن كاستلز معنيٌ بإبراز دور المعلومات في عالمنا، يصبح نموذج العالم الجديد هو النموذج المعلوماتي، باعتباره محصلة للنظم التقنية و النماذج البيولوجية في تعقدها، الأمر الذي يعني أن الشبكة عبارة عن فعل مركّب ومؤسسةٍ مركبةٍ. إنها تشبه خريطة الجينوم البشري المسنود معرفياً بمعطيات رياضية متطورة ودقيقية جدًّا»[1].

لقد شكلت «شبكة الشبكات»: الأنترنت بوصفها الأداة الأولى الوسائطية في الإعلام الدولي، ملاذاً للمعارضين الذين تواصلوا فيما بينهم بواسطة الـ"يو تيوب" و"التويتر" و"الفايسبوك"، و لا سيما لجيل الشباب التعددّي، المنتمي إلى شعبٍ هو من أكثر الشعوب تعلّما في العالم العربيّ. وما ميّز جيل شباب الثورة التونسية، أنه جيل متحرر من قيود المدارس الأيديولوجية التي سادت في القرن العشرين، فهو جيل جديد لا يهتم بالأيديولوجيا: فشعاراته كلها براغماتية وملموسة «إرحل Degage». هذا الجيل من الشباب الذي فجّر الثورة تفوق في استخدام الأنترنت على نظيره في دول أكثر تقدماً من تونس، على سبيل المثال، الأرجنتين وتركيا وتشيلي. إذ تحوّلت الإنترنت إلى سلاح المجتمع المدني التونسي في مواجهة الديكتاتورية البوليسية.

-2-

دفعت الانتفاضات وحركات الاحتجاج في العالم العربي الدول الغربية إلى مقاربة المنطقة بنظرة جديدة تتبنى تطلعات الشعوب إلى التغيير والحريات،

---

(1)-كمال عبد الطيف، المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي تقاطعات و رهانات، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، الطبعة الأولى، فيفري/شبّاط، 2012، (ص31-32-33). أنظر ايضاً:

Manuel Castells,L Erede l information, 3volumes(paris:fayard, 1998-1999) vol.1 La societe en reseau(1998), vol.2, Le Pouvoir de L IDENTITE(1999), and vol.3: fin de millenaire(1999):

بديلاً من دعم أنظمة متسلطة أو غض النظر عنها لحفظ المصالح. فقد فرض الشباب العربي الذي نزل إلى الشوارع في بعض العواصم العربية على الدول الغربية عدم اعتبار الأنظمة التسلطية قدراً نهائياً، وعدم إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية والنفعية، بل الاستماع إلى الشعوب والمعارضات التي باتت تنادي بالحرية.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، توطدت أكثر علاقات الولايات المتحدة والدول الأوروبية مع الدول العربية التسلّطية، خوفاً من بروز الخطر الإرهابي الذي أعطى تبريرا للمخاوف الغربية. فقد أقنعت الأنظمةُ العربية التسلطية الدولَ الغربية بأن الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة هي البديل إذا رحلت هي، لكن تبين أن هذا غير صحيح. فقد انتقل الإسلاميون الأكثر راديكالية، و الذين يدعون إلى الجهاد العالمي، إلى القتال في صفوف تنظيم «القاعدة»، و الحال هذه لم يعودوا موجودين على الساحةالعربية: إنهم في الصحراء مع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو في باكستان أو في ضواحي لندن. ليست لديهم قاعدة اجتماعية أو سياسية. الجهاد العالمي منفصل كلياً عن الحركات الاجتماعية والنضالات الوطنية في البلدان العربية. لا شك في أن بروباغندا «القاعدة» تحاول تصوير التحرّك وكأنه طليعة انتفاضة في المجتمع الإسلامي بكامله ضد القمع الغربي، لكنها لا تنجح في ذلك. ويطال هذا التطوّر أيضاً الحركات الإسلامية المعتدلة المتمثِّلة في جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، والمنضوين تحت لوائها مثل حزب "النهضة" الإسلامي في تونس، حيث دخل الاسلاميون الثورات بعد انطلاقها لكنها ليست ثوراتهم لا تنظيما ولا شعارات، وهم مدركون لذلك.

لقد تغيّر «الإخوان المسلمون» كثيراً. ولا شك في أن عامل التغيير الأول هو اختبار الفشل، في النجاح الظاهري (الثورة الإسلامية في إيران عام 1979) كما في الهزيمة (القمع الذي يُمارَس ضدهم في كل مكان). وقد استخلص الجيل المناضل الجديد العِبَر من ذلك، وكذلك الأجيال السابقة مثل راشد الغنوشي في تونس. لقد فهموا أن السعي إلى تولّي السلطة عقب ثورة يقود إما إلى الحرب الأهلية وإما إلى الديكتاتورية؛ واقتربوا في نضالهم ضد القمع من القوى السياسية العلمانية والليبرالية الأخرى. وبما أنهم يعرفون

مجتمعهم جيداً، يدركون أيضاً أنه ليس للأيديولوجيا ثقل كبير. وقد استخلصوا الدروس أيضاً من النموذج التركي: استطاع أردوغان و«حزب العدالة والتنمية» التوفيق بين الديموقراطية والنصر الانتخابي والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني وترويج القيم التي إن لم تكن إسلامية فهي على الأقل قيم «الأصالة»[1].

إذا نظرنا إلى الذين فجروا الثورات العربية، و قادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية. ففي سيرورة النضال تحولت الانتفاضات الاحتجاجية التي عمّت تونس، ومصر، في البداية إلى ثورة شعبية وشبابية، هي ثورة مدنية لا عسكرية ولا إسلامية، رغم التحاق إسلاميي حركتي «النهضة» و«الإخوان المسلمين» بها بعد اندلاعها. و هي أيضاً، ليست ثورة يسارية، رغم انضمام عناصر تنظيمات و أحزاب يسارية صغيرة في كل من مصر و تونس، إليها بعد اندلاعها.

دحضت الثورتان التونسية و المصرية الادّعاء الذي بُني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدّي الدولة البوليسية في العالم العربي. صحيح أنّ آخر ثورة كبرى في المنطقة كانت الثورة الإسلامية في إيران، وأن الحركات الإسلامية في مصر والأردن وبلدان أخرى باتت أكبر عدداً وأكثر قوة بعد تراجع الأحزاب القومية واليسارية وانحسار نفوذها، إلا أن الصحيح أيضاً أن انتفاضة المواطنين العفوية واللاأيديولوجية في تونس و مصر أنجزت في أيام ما عجزت الحركات الإسلامية عن إنجازه في عقود. وجادل الإسلاميون طويلاً بأن طروحاتهم الدينية هي السبيل الوحيد للتغلب على اعتماد الأنظمة على منطق الدولة، لكن المنتفضين التونسيين و المصريين أظهروا أن الاعتماد على المواطن له تأثير أكثر فعالية وفورية.

كما جادل الإسلاميون بأن شبكاتهم الدينية وشبكات المساجد التابعة لهم ستضمن أعداد الجماهير الضرورية للعمل السياسي، لكن المنتفضين التونسيين أثبتوا أنهم قادرون على جذب أعداد أوسع وعلى إثارة حماسة أكبر من

---

(1)- أوليفييه روا، مصر الثورة ما بعد الإسلاموية، صحيفة النهار، الخميس، 17 فيفري/شبّاط 2011

خلال استثارة شبكة المواطنة العامة. لقد حظيت الشهادة في سبيل الجهاد بشعبية واسعة في السنوات الأخيرة، بيد أن المنتفضين التونسيين أظهروا أن الشهادة في سبيل حقوق المواطن والإنسان هي أمر نبيل أيضاً.[1]

لقد قادت نهاية الحركات الأيديولوجية الكبيرة التي عرفها العالم العربي في مرحلة ما بعد نهاية الكولونيالية: القومية والاشتراكية، إلى الصدام بين الدولة التسلّطية العربية والإسلام السياسي المستقوي بانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في سنة 1979. وقادت هذه المواجهات إلى حدوث حروب أهلية في أكثر من بلد عربي. وفي ظل هزيمة الإسلام السياسي، تغوّلت الدولة التسلّطية العربية على المجتمع المدني، ورفضت انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي مخافة أن تعبّد الديمقراطية الطريق حسب رأيها لوصول الإسلاميين إلى السلطة.

-3-

مع انتهاء المواجهة بين «الشرق والغرب» التي كانت تُحَدِّدُ البنية الجيوسياسية للدول العربية، وارتجال الدول المانحة إيعازاً ديموقراطياً لم يحسن التحكم به من جانب الرؤساء العرب، حلّت خلال العقود الأخيرة الديمقراطية مكان أنظمة استبدادية عدة، في أوروبا أولاً، (مثال إسبانيا والبرتغال واليونان)، وفي أميركا اللاتينية ثانياً (حيث زالت الأنظمة العسكرية في معظم دول أميركا الجنوبية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات)، وبعد انهيار الشيوعية ثالثاً.

في أميركا اللاتينية كما هو في أوروبا الشرقية والدول التي برزت إلى الوجود نتيجة لتصدع الاتحاد السوفياتي، وفي إفريقيا كما في جنوب شرق آسيا، يتم «التحول الديمقراطي» على قدم وساق وبأعداد كبيرة بحيث أصبحت الديمقراطية التي كنا نادراً ما نراها هناك قبل عشرين عاماً من الآن هي النظام السياسي الأكثر انتشاراً، ولكن في كل مكان، هذه الديمقراطية التي تتلازم اليوم مع الخصخصة والاندراج في إطار العولمة الليبرالية وغالباً مع الاستغلال والفساد، كانت مُغَيبةً تماماً في العالم العربي.

---

(1)- بول سالم: مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط – بيروت، تونس تَقلِبُ المشهد السياسي العربي،صحيفة الحياة، الخميس، 20 جانفي/يناير 2011

وإذا كان الخطاب الأمريكي يُطنب في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الولايات المتحدة دعّمت لسنوات طويلة الأنظمة الديكتاتورية التي كانت سائدة في العالم العربي، والتي اتسم عهدها بانتشار الفساد في معظم الحكومات العربية، وبغياب القانون، وبتغلب مصالح النخب التسلطية على مصالح الشعوب. والإدارة الأمريكية تغلق عينيها عن أماكن كثيرة تمارس القمع والإكراه، ولكنها معمّدة بالمياه الأمريكية، ومحمية بروح البيت الأبيض المقدس، مثل نظام حسني مبارك المخلوع، ونظام زين العابدين بن علي، الذي له مفهومه الخاص للديمقراطية، يقوم على تفضيل الحزب الواحد، ويعتبر حزبه هو الحزب الشرعي الوحيد، لأن ما يهم واشنطن بالدرجة الأولى هو التجارة، واندماج العالم العربي في دواليب الاقتصاد العالمي، وضمان أمن إسرائيل.

شكلت الثورتان الديمقراطيتان في كل من تونس ومصر إخفاقاً حقيقيا لكل من الأنظمة التسلطية العربية والحركات الإسلامية الأصولية في آن، وأثبتتا أن العالم العربي قادر على اتباع طريق ثالثة، للخلاص من الفخ الذي وجدت فيه الشعوب العربية منذ عقود، تقوم على أساس بناء الدولة المدنية الحديثة، أي دولة القانون. بعدما ساد اعتقاد راسخ لدى النخب العربية على اختلاف انتماءاتها السياسية والفكرية أن الخيار الوحيد المتاح أمام الشعوب العربية، هو إما قبول العيش في ظل الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة والفاقدة للشرعية، وإما القبول بمجيء أحزاب إسلامية هي وحدها القادرة، نظراً إلى ثقلها الشعبي، وفقاً للاعتقاد السائد عربيا وغربيا، على إسقاط هذه الديكتاتوريات.

فالثورة الديمقراطية التونسية التي أسقطت نظام بن علي البوليسي في تونس، والثورة الديمقراطية التي أسقطت نظام حسني مبارك الديكتاتوري في مصر، والحركات الاحتجاجية التي اندلعت في كل من اليمن والأردن والجزائرو و البحرين وليبيا و سوريا من أجل تغيير الأنظمة التسلطية الحاكمة، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة تقود إلى بناء دولة القانون، تشكل جميعها حراكاً اجتماعياً وسياسياً جديداً، جوهره الغضب العاري والعفوي ضد الفجور الذي تمارسه الأنظمة التسلطية العربية، المنخرطة في نظام العولمة النيوليبرالية، التي عمّقت الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم العربي، وداست بأقدامها على كرامة الإنسان العربي، قبل أمريكا.

في الواقع التاريخي ظل العالم العربي يعيش على هامش موجة الانتفاضات الديمقراطية مع انتهاء الحرب الباردة التي أعقبتها حالة من اللااستقرار المزدوج وذلك بفعل الالتحاق بحماسة بالعولمة الليبرالية الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ارتجال الديموقراطية في دول تفتقر إلى الوسائل من جهة أخرى.

ففي الوقت الذي سقطت فيه الدولة الشمولية في المنظومة السوفياتية والأوروبية الشرقية، لم تدرك النخب التسلطية العربية الحاكمة جدّيًا تغيّر بيئة العالم باتجاه الانتقال التدريجي نحو الديموقراطية. وعلى نقيض ذلك، كانت الدولة العربية التسلّطية تدخل في دورة الاكتمال الشمولي في الوقت الذي كانت فيه هذه الدورة تندثر تاريخياً وتفقد إشعاعها حتى في وعي النخب الشيوعية الشمولية السابقة. و يعلّق المفكر و الخبير الفرنسي جيل كيبل على ذلك، بالقول: «وفي الوقت الذي شهد العالم فيه، خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، سقوط الأنظمة الديكتاتورية بنسختها الموالية للغرب في أمريكا اللاتينية، والأنظمة الاشتراكية في بلاد الشرق، وفي الوقت الذي شهدت فيه أيضاً مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية غير العربية سقوط ديكتاتورياتها وتراجع دور الجيش فيها، كان العرب يبدون عالقين في فكٍ من حديد. وذلك لأسباب عدّة، منها من جهة، ثبات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي كان يتيح كل أنواع النظريات حول الوحدة المقدسة، ما كان يمنع ظهور المعارضات المتهمة غالباً بأنها تخدم مصالح العدو الصهيوني أو الغربي، ومن جهة أخرى، الأهمية الخاصة للمردود النفطي في هذه الجهة من العالم، التي كانت تسهل إعادة التوزيع من قبل أنظمة مستبدة لم تكن تحتاج الى الارتباط بمتعهّدين حتى تنتج ثروتها الوطنية»[1].

لم تكن الدول الغربية تتوقع حصول ربيع الثورات في العالم العربي، الذي قادته الحركات الشبابية المنفتحة على التقنيات الحديثة، والرافضة للفساد، والمطالبة بتوفير فرص العمل والحريات. وكانت الثورة التونسية

---

(1)- من مقابلة أجرتها مجلة «لو نوفيل أوبسرفاتور» الفرنسية مع المفكرين الخبيرين الفرنسيين جيل كيبل، وبيار جان لويزار: إلى أين تمضي الثورات العربية؟ كيبل: الإسلاميون إلى تراجع، لويزار: لا عودة إلى الوراء، و نشرت نص المقابلة باللغة العربية، صحيفة السفير 2011./3/12

مفاجأة حقيقية للدول الغربية التي ساندت بقوة النظام الديكتاتوري المنهار، حيث آخذ الكثير من النخب الفكرية و الثقافية في الدول الغربية حكوماتهم على سوء تقديرها لا سيما في الأسابيع الأولى للانتفاضات، للتغيير الذي يشق طريقه في الدول العربية، وتردّدها أو تأخّرها في تأييد مطالب الشعوب خوفا على علاقاتها المميزة مع قادة الدول التسلطية في العالم العربي الموالين للغرب. وتوضّح الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط أنياس لوفالوا صاحبة كتاب «الشرق الأوسط، دليل الاستعمال»، إن «التحركات الشعبية العربية» أحدثت مفاجأة قوية على مستوى الحكومات الغربية التي كانت تنظر الى العالم العربي من خلال عدستين: مكافحة التطرف الإسلامي ومكافحة الهجرة غير القانونية».

وترى أن «هذه النظرة حجبت الرؤية عن قادة الغرب الذين حصروا حوارهم مع المسؤولين السياسيين في ضبط الهجرة والتطرف ولم يلمسوا التغيير الحاصل في المجتمعات على الضفة الجنوبية للمتوسط، لا سيما بين الشباب». وإذا كانت عواصم مثل واشنطن وباريس استدركت إرباك الأسابيع الأولى واتخذت مواقف أكثر حزماً في رفض العنف والمطالبة بالاستماع إلى صوت الشعب، وصولاً إلى دعوة القادة وآخرهم العقيد الليبي معمر القذافي، إلى الرحيل، فإن علاقاتها مع الديموقراطيات الناشئة في مرحلة ما بعد الثورات لا تزال غير واضحة. وتقول لوفالوا «يجب أن يقبل الغرب حقيقة أن هذا العالم تغيّر وأن محادثيه التقليديين لم يعودوا مقبولين ومحترمين في مجتمعاتهم. وبالتالي لا بد من إقامة حوار مع محادثين جدد ومع المجتمع المدني، والعمل معهم بجدية من أجل إعادة الثقة المفقودة وتحقيق تبادل متوازن مع شركاء حقيقيين. المشكلة الآن تكمن في معرفة من هم هؤلاء المحاورون الجدد»[1].

لقد قدمت الثورة التونسية نموذجاً يحتذى به عربياً، بعد أن شكّلت نهاية للخضوع والإذعان في صفوف المواطنين العرب العاديين، الذين ظلوا على خنوعهم على امتداد عقودٍ من الزمن في مواجهة دول عربية تسلطية يدعمها

(1) – الانتفاضات الشعبية ستدفع الدول الغربية إلى مقاربة العالم العربي بنظرة جديدة. صحيفة المستقبل – الاثنين 7 مارس/آذار 2011.

الغرب، وأنظمة تقوم على أساس ديكتاتورية الأجهزة الأمنية والجيش. إضافة إلى أن الثورة التونسية هي مرآة أفول النموذج الاقتصادي الريعي الذي ساد في العديد من الدول العربية، باعتباره نظاماً أنتج البطالة، و ارتفاع الأسعار، و العجز في خلق وظائف جديدة، و ممارسة الإنكارعلى الشعوب العربية للحقوق الإنسانية الأساسية في التعبير وتمثيل أنفسهم بشكل صادق والمشاركة السياسية والمساءلة السياسية وإمكانية الوصول يشكل عادل إلى موارد الدولة والفرص التي تتيحها السوق الحرة.

**-4-**

بعد نجاح الثورة التونسية في إسقاط نظام زين العابدين بن علي، استطاعت مصرأن تتحرر من الأتوقراطية السياسية المتوحشة والفاسدة، فقد نجحت الثورة الديمقراطية المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك، بفعل عواملها الداخلية، إذ لم يكن رفع يد إدارة أوباما عن النظام المصري السبب المباشر لسقوطه. وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية الحالية ارتباكاً حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية الخارجية على التأثير في مجرى الأحداث.

ويشكل سقوط نظام حسني مبارك الحليف الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ضربة موجعة لإدارة الرئيس أوباما، ذلك أن نظام حسني مبارك كان يمثل من وجهة النظر الأمريكية –الإسرائيلية، الركيزة الإقليمية لسياسة أمريكا، والاستقرارالاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والضامن الحقيقي لبقاء اتفاقيات كامب ديفيد التي وقّعت في عام 1979في كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أول معاهدة سلام منفردة بين مصر والكيان الصهيوني. فقد أضعفت هذه الاتفاقية العلاقة الارتباطية بين مصر وقضايا الأمة العربية المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بالتوازي مع انكماش دور مصر الإقليمي.

ولا جدل في أنّ خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أربك كل الموازين العربية، لأنه أسقط احتمال قيام الدول العربية الأخرى في المنطقة بتحدّ عسكري ناجح ضد الكيان الصهيوني من دون مشاركة مصر التي تملك

القوة العسكرية الأكثر فاعلية إلى حد كبير في الشرق الأوسط العربي، وأتاح للكيان الصهيوني تحقيق فائض في قوته العسكرية في الشرق الأوسط، كما أتاحت له المعادلة أن يُدمِرَ المفاعل النووي العراقي في جوان/يونيو عام 1981، و أنِ يَجتاحَ لبنان في جوان/ يونيو عام 1982. كما مَهّدَ خروج مصر من معادلة الصراع العربي/ الصهيوني الطريق لانخراط العراق في حرب طويلة الأمد مع إيران ثمّ غزو الكويت الذي أدّى بدوره إلى خروج دول مجلس التعاون الخليجي فعلياً من الصراع مع إسرائيل. حتى ولو لم تبرم اتفاق سلام معها. ومهّد ذلك الطريق إلى غزوٍ أمريكي للعراق أفضى في نهاية المطاف ليس فقط إلى خروج العراق بدوره من الصراع مع إسرائيل، وإنما إلى تدمير هذا البلد العربي الكبير وخروجه من التاريخ.

بيد أنِ التغيير الذي حصل في مصر يحمل طابعاً مميزاً، فمصر عملاق عربي نظراً إلى تعداد سكانها الذي يقارب 85 مليون نسمة، وامتلاكها قوة عسكرية لا يستهان بها، حتى وإن كانت تحتاج إلى إعادة تحديث في الوقت الراهن. إضافة إلى كل ذلك تمثّل مصر دولة إقليمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال الدور الإقليمي التقليدي الذي اضطلعت به منذ عهد عبدالناصر و حتى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإنّ الثورة المصرية ستكون لها تداعيات كبيرة لجهة تقويض الستاتيكو السياسي القائم في الشرق الأوسط، حيث انتاب خوف شديد قادة الكيان الصهيوني من تداعيات سقوط نظام حسني مبارك، أولا، على اتفاقيات كامب ديفيد، وثانيا، على الاستقرار في المنطقة، ما دفع الولايات المتحدة إلى إرسال كبار مسؤوليها إلى الشرق الأوسط في إطار هجمة دبلوماسية تقوم بها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لطمأنة حلفائها في ظل الثورات المتتالية في المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها في المنطقة «إسرائيل» تعتقدان بأنِ الأنظمة العربية المتسلطة المعتمدة ومن زمن على حماية أمريكا ستبقى ناجحة في ضبط غضب شعوبها على إسرائيل والغرب عامة. وهذا الاعتماد القريب من الإذعان كان له الفضل الأول في استقرار السلام الذي وقّعته كل من مصر والأردن مع الكيان الصهيوني، وفي مبادرة السلام العربية التاريخية

التي أقرت في القمة العربية التي عقدت في بيروت سنة 2002، والتي التزمت معظم الدول العربية بموجبها التطبيع مع الكيان الصهيوني، شرط التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

قبل اندلاع الثورتين التونسية والمصرية، كانت السياسة الأمريكية تواجه أزمة صدقية في المنطقة، بسبب إخفاق إدارة أوباما وانهزامها أمام الحكومة الفاشية الإسرائيلية التي يقودها بنيامين نتنياهو، لاسيَّما عندما أعلنت واشنطن يوم الثلاثاء 7ديسمبر 2010 «أنها تنازلت عن مطالبة إسرائيل بتجميد أعمال البناء في المستوطنات شرطاً لمعاودة المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين»، بعد أن وصلت المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إلى طريقٍ مسدودٍ، ومعها سُدَّ باب الأمل ولو إلى حين قد يطول بإيجاد مخرج أو معجزةٍ تنهي المأساة الفلسطينية المشرعة فقط على ما تُنبِئُنَا به الوقائع على المزيد من الخيباتِ وانسداد الأفق أمام ولادة دولة فلسطينية عتيدة قابلة للحياة، أصبحت أثراً بعد عين. وهو ما أضعف هيبة إدارة أوباما، وأضعف موقعها إزاء حلفائها في المنطقة، كما أضعف هؤلاء الحلفاء أيضا بدورهم، علما بأنها أظهرت كيف أنها تخلت مجدداً وبالبراغماتية المعروفة عن حلفائها في كل من تونس ومصر، بسهولة، تحت وطأة الارتباك.

في ظل هبوب رياح الثورة الوطنية والديمقراطية في المنطقة، وسقوط نظام كامب ديفيد، تواجه إسرائيل تحدّياً وجودياً، هذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال احتفال تنصيب رئيس الأركان الميجر جنرال بيني غانتس خلفاً للفتنانت جنرال غابي أشكنازي، الذي أقيم في مكتبِ رئيس الوزراء بالقدس، بقوله: «إن زلزالا يهز كل العالم العربي وقسماً كبيراً من العالم الإسلامي، ولا نعرف بعد كيف ستنتهي الأمور». محذّرا من «أننا نعيش في عصر من عدم الاستقرار». وأضاف: «إننا مستعدون لكل الاحتمالات لأننا نعرف أن أساس وجودنا وقدرتنا على إقناع جيراننا بالعيش بسلام معنا، قائم على الجيش الإسرائيلي». وشدّد أن الجيش الإسرائيلي يشكّل «الضمانة الحقيقية لمستقبلنا... مضيفاً: «إننا أقوياء لأن جيشنا قوي».

رغم أن المجلس العسكري الأعلى في مصر أعلن التزام القاهرة باتفاقية كامب ديفيد، لاسيَّما في ظل تركيز الجماهير المصرية وقواها الوطنية على

مسألة بناء النظام الديمقراطي الجديد، فإن التجربة التاريخية في المنطقة العربية تثبت لنا أن كل اتفاقيات السلام، التي أبرمتها كل من مصر والأردن، وقيادة منظمة التحرير مع إسرائيل، كانت زائفة ومخادعة، وخدمت هدف المَشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يجري التخطيط له منذ زمن بعيد ألا وهو السيطرة على كامل فلسطين، وتهويدها.

لقد حرص المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة المصرية، الذي يستلم حالياً زمام السلطة في القاهرة، على تطمين واشنطن وتل أبيب من خلال التأكيد على أنّ البلد سيحترم التزاماته الدولية؛ أي استناداً إلى اتفاقية كامب دايفد (1978) ومعاهدة السلام الإسرائيلي المصري التي تمّ التوقيع عليها في عام 1979. لكن، إن كان هنالك احتمال ضئيل في أن يطالب الشعب المصري بالعودة إلى حالة الحرب، فهو لا يعتبر تلك النصوص عامل سلام واستقرار إقليمي، بل على العكس. فكما كتبه ستيفن أ. كوك، العضو في مجلس العلاقات الخارجية (نيويورك)، «من وجهة نظر العديد من المصريين، شلّت تلك الاتفاقيات تماماً قدرات القاهرة، مع سماحها لإسرائيل والولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها الإقليمية دون عوائق. وباحتمائها من خطر قيام حرب مع مصر، تمكّنت إسرائيل من ملء مستوطنات الضفّة الغربية وغزّة بمئات آلاف الإسرائيليين، ومن اجتياح لبنان مرّتين (في 1982 و2006)، وإعلان القدس عاصمة الدولة وقصف العراق وسوريا»[1].

إذا أرادت إدارة أوباما استعادة صدقيتها في المنطقة، فإنها مطالبة بمراجعة السياسة الأمريكية الخارجية في تعاطيها مع قضايا الصراع العربي/ الصهيوني، لاسيَّما في ظل ازدياد عزلة إسرائيل، و مخاوفها من احتمال سقوط معاهدات السلام العربية/الإسرائيلية، على وقع تطور الثورات العربية، الأمر الذي سيعيد إسرائيل ووضعها في المنطقة إلى زمن نشأتها الأولى في سنة 1948.

ويقول مدير مركز «كارنيغي - الشرق الاوسط» للدراسات بول سالم إن «من أهم الاعتبارات التي سيبني عليها الغرب في المرحلة المقبلة سياسته

---

(1)- آلان غريش، ما ستغيّره اليقظة العربية، نهاية نظام إقليميّ، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، مارس/آذار 2011.

الموقف من إسرائيل والنفط والحفاظ على مصالح الشركات الأوروبية والأمريكية العاملة في الدول النفطية. إن موضوع النفط مهم، لكن الموضوع الإسرائيلي في مصر أهم من النفط الليبي مثلاً. ففي مصر، ستكون واشنطن محبذة لأي نظام لا يكسر معاهدة السلام مع اسرائيل».

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المستفيد الأول من ربيع الثورات العربية، نظراً إلى طبيعة السياسة الأمريكية التي تمتلك القدرة الفائقة على التكيف مع عملية التغيير الجارية في العالم العربي، فإن هذه القوة العظمى ومعها باقي الدول الغربية مطالبة أن تتعاطى في المرحلة المقبلة مع الدول العربية على قاعدة المساواة والعدالة لا سيما في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، خاصّة و أنّ كلّ هذه الثورات والانتفاضات غير ايديولوجية وتسعى فقط الى الكرامة و الحرية والخبز والعدالة الاجتماعية. فهل يمتلك ربيع الثورات العربية المشروع المستقبلي لإنتاج نظام إقليمي عربي جديد أكثر استقرارا وعدالة ويكون مؤثرا و فاعلا في معادلات الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط، ومن من ضمنه إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة.

-5-

لاتزال الثورات الديمقراطية العربية في بداياتها، رغم سقوط عدد من الأنظمة الديكتاتورية العربية في كل من تونس، ومصر، و ليبيا، وككل الثورات التي شهدها عالمنا المعاصر منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا، تعرف الثورات الديمقراطية العربية حالة من المد و الجزر، و حتى من «الخيانة» لا سيما من جانب الدول الغربية التي تحدد مواقفها بدلالة مصالحها النفطية، و حسابات الربح و الخسارة، و أمن إسرائيل، لا بدلالة القيم الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان، وهي لا تكترث أبداً لطموح الشعوب العربية في تحقيق حريتها و كرامتها الإنسانية.

و يتساءل المحللون الغربيون، هل ثمة تشابه بين ربيع الثورات العربية في سنة 2011، و ربيع الثورات الأوروبية في عام 1848؟ هناك رأي يقول إنّ ثمة فرقاً بيّناً بين الثورات العربية، و الثورات التي حصلت في أوروبا الشرقية عقب سقوط جدار برلين، ونهاية الحرب الباردة في سنة 1989، فتلك الثورات التي

أسقطت الأنظمة الشيوعية الشمولية وأفضت إلى طيّ الشيوعية، ولـدت من رحـم حادثـة سياسـية واحـدة هـي إيقـاف الـسوفيات دعمهـم للـديكتاتوريين المحليين. وعلـى خـلاف ثـورات 1989 الأوروبيـة، فـالثورات العربيـة هـي من بنـات عوامـل متـشعبة وكـثيرة، منهـا الاقتـصادي والتكنولـوجي والـسكاني. وخطت الثورة في كل من المناطق العربية مساراً خاصاً بهـا. وعليـه، الثـورات العربية هي أقرب الى ثورات أوروبا في 1848 منها الى ثورات1989.

فثــورات أوروبــا 1848، مُــني معظمهــا بالإخفــاق. فــالمجريون طــردوا النمسويين. ولكن هؤلاء سرعان ما عادوا أدراجهم. وأخفق الألمان في الاتحاد. وأنشأ الفرنسيون جمهورية انهارت بعد أعوام قليلة. وصيغت دساتير لم تنفذ، وأهملت، وبقيت في الأدراج. وأطيحت ممالك، ثم أرسيت من جديد. ويقـول المؤرخ أ. ب. جـي تـايلور عـن لحظة 1848 الأوروبيـة إن «التـاريخ بلـغ منعطفاً ولكنـه لم ينعطـف». ولكـن الأفكـار الـتي كانـت متداولـة في 1848 ترسـخت في الثقافة والمجتمع، وبلغــت بـعض أهداف الثــورات هذه لاحقاً. ففي نهاية القرن التاسع عشر، أفلح المـستـشار بيـسمارك في توحيد ألمانيا. وأبـصرت الجمهوريـة الثالثة النور في فرنسا. واستقلت الأمم التي حكمتها إمبراطورية الهابسبورغ بعد الحرب العالمية الأولى. وفي 1849، بدا أن معظـم ثـورات العـام الـسابق أخفـق، وأنه انتهى إلى كارثة. ولكن تقويم الثورات هذه بعد نحو خمسة عقـود في 1899 أو بعد الحرب العالمية الأولى في 1919 اختلف. وبـدا يومهـا أن 1848 هـي بدايـة مرحلة تغيير مثمرة. وفي العالم العربي اليوم، وفي مرآة 2012 قد يبدو أن بعـض هذه الثورات العربية أخفق. فالأنظمة الديكتاتورية المطاحة قد تنبعـث، وتكتـب لها حياة جديدة. وقـد تخفـق الديموقراطيـة، وقـد تنقلـب النزاعـات الاثنيـة حربـاً اثنية. وعلى ما تظهر تجارب 1848، تغير الأنظمة الـسياسية هـو سـيرورة طويلـة تحتاج إلى الوقت. وقد لا يكون التغيير وليد ثـورة، بـل ثمـرة التفـاوض والتنـازل عن السلطة. وقد يلجأ بعض ديكتاتوريي المنطقة الى هذا الحل[1].

---

(1)- آن أبلبوم (باحثة ومحللة)، انتفاضات العالم العربي أقرب الى 1848 منها الى 1989،عن «واشــنطن بوست» الأميركية، 2011/2/21. أنظر أيضا: جان سيغمان، الثــورات الكــبرى في التــاريخ 1848، الثورات القومية والديمقراطية والرومانسية، ترجمة هزييت عبّودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بــيروت، الطبعة الأولى، جانفي/يناير 1983.

لكن بشهادة كبار المحللين العرب و الغربيين، يشهد العالم العربي يقظة جديدة من الثورات الديمقراطية، تقودها حركات شبابية جامعية نزلت إلى شوارع العواصم والمدن الكبرى العربية، ووصلت إلى سنّ الوعي، وتستخدم أرقى ما توصلت إليه ثورة الأنترنت، وثقافة الفيسبوك من أجل توعية المواطنين العرب بقيم الحرية و الكرامة، والمواطنة، والمشاركة السياسية والتعددية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، لإحداث التغيير السياسي الذي طال انتظاره في معظم البلدان العربية.

وإذا كانت هذه الديناميكية الشبابية التي طرحت معركة «إسقاط النظام» باعتبارها المعركة الرمزيّة الأولى لإثبات القدرة و الوعي بأن كلّ شيء سيتغير في العالم العربي، وحققت نجاحات مهمة في ثلاثة بلدان عربية هي تونس، ومصر، وليبيا، فإنها لا تزال تشق طريقها في ظل تضاريس وعرة في كل من اليمن، وسوريا، والأردن، والبحرين، وسلطنة عمان، وغيرها من البلدان. وفي المنظور السوسيولوجي القيمي، تخوض الحركات الشبابية العربية إلى جانب مطالباتها السياسية التي ليست معركتها الوحيدة، ثورة أخرى لا تقل أهمية هي ثورة على القيم التقليدية الموروثة من الأب والعائلة والعشيرة والمدينة، تذكّرنا بثورة الشباب (مايو1968) التي هزت البلدان الأوروبية، وتصادمت في ذلك الوقت مع القيم البرجوازية التي كانت مسيطرة على المجتمعات الغربية الرأسمالية، وهو ما أفسح في المجال لولادة تنظيمات اليسار الجديد لاحقاً.

إن أهم خاصية للثورات الديمقراطية العربية، أنها حطمت ما يُسمّى في علم الاجتماع الحديث بالسلم الاجتماعية، لأن الدول العربية التي يغلب عليها الطابع الريعي سواء النفطية أوغير النفطية مثل مصر، التي تعيش على السياحة، ومن تحويلات عائدات المهاجرين المصريين في الخارج، ومن عائدات قناة السويس، ومن المساعدات الأمريكية، هذه الدول جميعها عجزت عن إيجاد حلول واقعية للبطالة لا سيما بطالة خريجي الجامعات .

فالدول الريعية تحول دون بروز شريحة اجتماعية تنتج الثروات، وتحوز، تالياً، هامش استقلال عن الدولة، وتباشر مساءلة السلطة. والمساعدات الخارجية تسهم في تثبيت الأنظمة العربية التسلّطية. وهذه حال مصر والأردن.

أما في الدول الخليجية المنتجة للنفط، فقد أعلنت يوم 10 مارس/آذار 2011 عن إنشاء صندوق بنحو 20 مليار دولار، وتوزيع هذه المساعدات على السكان لتخفيف الصدمات الاجتماعية، ولمساعدة السكان الفقراء و ذوي الدخل المحدود، في هذه المنطقة من العالم العربي. وفي يوم 23 فيفري/شبّاط 2011 أعلن الملك عبد الله ابن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين عن تخصيص المملكة العربية السعودية مبلغا بقيمة 36 مليار دولار لزيادة أجور الموظفين، و بناء مساكن جديدة. و في يوم 7 مارس/آذار 2011 أعلنت مملكة البحرين التي تشهد احتجاجات شعبية كبيرة منذ ما يقارب بداية سنة 2011، عن برنامج لبناء 50000 مسكن على مدى خمس سنوات بتكلفة تصل إلى نحو 5 مليار دولار. وفي سلطنة عمان التي لم تسلم هي أيضاً من عدوى الاحتجاجات الشعبية، خصص السلطان قابوس منحة بقيمة300 يورو لكل عاطل عن العمل، وزاد في راتب الأجر الأدنى، وكذلك المنح المخصصة للطلاب. أما أمير دولة الكويت فقد منح مبلغاً لكل مواطن كويتي بقيمة 1000دولار على مدى شهري فيفري/شبّاط ومارس/آذار 2011.

و يجمع المحللون الغربيون المتابعون لمايجري في المنطقة العربية، على أن الثروات الهائلة التي راكمتها الدول العربية الريعية، و التي كانت تشكل سعادة للسكان في الأوقات الطبيعية، لم تعد قادرة على الوقوف في وجه السيل الجارف للثورات الديمقراطية العربية، الناجمة من تكدس الثروات لدى الفئات الحاكمة، ومن تنامي الشعور بالظلم الاجتماعي في ظل عدم توزيع عادل للثروة و لفوائد النمو، لا سيما من قبل الحركة الشبابية التي لم تعد تقبل بهذا الوضع أولا، و من تفاقم ظاهرة البطالة في العالم العربي كله، ثانيا.

من هذا المنطلق لم تعد الدول الريعية النفطية في منأى عن حركات الاحتجاج الاجتماعي، و بالتالي عن الثورة، و المثال البارز على ذلك هو ليبيا، حيث أن الثورة في هذا البلد العربي هي سياسية قبل أن تكون اقتصادية. فالثورات الديمقراطية العربية تعكس لنا مرآة أفول النموذج الريعي الذي كان سائداً في العالم العربي، و الذي لم يعد قادراً على حماية السلم الاجتماعية.

لقد استفادت الدول الريعية النفطية من ارتفاع عائدات النفط، لكنها رفضت الانفتاح على شعوبها، فكانت الحرب الأهلية في الجزائر طيلة عقد

التسعينيات من القرن العشرين، و كانت حروب العراق الخليجية، و حرب العقيد القذافي على شعبه في ليبيا في عام 2011. فالدول الريعية النفطية، مثل ليبيا، والجزائر، و العراق، المنقسمة إلى قبائل و عشائر، و طوائف، والتي تفتقد إلى وجود مؤسسات سياسية فاعلة، وفي ظل غياب قوى سياسية تؤمن بفضائل التسوية، تظلّ معرضة إلى حروب أهلية قاتلة و مدمرة.

ومع ذلك، فإن الثورات الديمقراطية العربية التي تركز في الوقت الحاضر على ديناميكيتها الداخلية، لا على الصراع مع الإمبريالية الغربية والصهيونية، و التي تتبنى كونية مبادىء وقيم الثورات الديمقراطية الأمريكية و الفرنسية، والآن العربية، قادرة على تشكيل نهضة عربية جديدة.

–6–

تعتبر الثورة التونسية الأكثر «سلمية» على الرغم من سقوط 300 شهيد، بالقياس إلى موجة الثورات التي انتشرت في عام 2011 من شمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وهي سلمية بالمقارنة مع الحرب الكارثية في ليبيا المجاورة، التي حصدت حوالى 50 ألف ضحية.

لكنّ مزايا الثورة التونسية، لا يجوز أن تخفي عنها نقاط ضعفها الأساسية، فهي ثورة لم تفرز حزبها السياسي الثوري، و لم تكن لها قيادة موحدة، ولا برنامج سياسيّ، ولا مشروع مجتمعي بديل لكي تكون لها القدرة على النهوض بشؤون المجتمع بعد الإطاحة بالرئيس المنبوذ.

باسم الحرية، والكرامة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، حقق الشعب التونسي ثورته السريعة و غير المتوقعة، وأسقط نظاماً ديكتاتورياً موغلاً في القمع و التسلط والفساد المؤسساتي. وجاءت الثورة التونسية، ومن ورائها الثورة المصرية لتفتحا بريق أمل جديد للشعوب العربية المضطهدة، لكن ما حدث في تونس، ومصر حتى اليوم ليس ثورة بالمعنى العلمي للكلمة قياساً بما اتفق عليه علماء الاجتماع والمؤرخون (الثورة هي تغيير عميق في النظام والمجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة وليس تغيير رأس النظام فحسب، وتحمل في سيرورتها قطيعة معرفية وفكرية وسياسية وأخلاقية مع النظام الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي السابق، وتؤسس لمشروع مجتمعي

جديد: (قيم الحداثة ومبادئها وأفكارها ومناهجها)، وهذا هو حال الثورات التي عرفها العالم منذ الثورة الفرنسية 1789، مروراً بالثورة البلشفية في روسيا القيصرية 1917، والثورة الصينية عام 1949، وانتهاءً بالثورة الإيرانية عام 1979.

رغم أن الرأي السائد لدى النخب و القوى السياسية التونسية، هو أن الثورة حققت القطيعة مع النظام السياسي لعهديْ بورقيبة وبن علي اللذيْن حكما البلاد دون ديمقراطية وحريّة تعبير ولا عدالة في التنمية بين مناطق البلاد، فإن هناك رأياً آخر يقول إنّ الثورة التونسية — وهذه مفارقتها- لم تحدث التغيرات الكبرى المطلوبة في بنية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق الانقلاب الشامل في كل الموازين والميادين، وإعادة هندسة الطبقات الاجتماعية والقيم والمفاهيم، وهي التغيرات التي تتطلبها كل ثورة حقيقية.

ويرى أحد المحللين العرب، أن ما حدث في مصر وتونس ليس ثورة بعد، بل هي بذور ثورة في طور التكوين. فقد سقط الرأس وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش [1]. كما تذهب الصحفية فريدة الدهماني، في هذا الاتجاه، حين تقول: إن الرجال، و المؤسسات، ووسائل الإعلام، ورجال الأعمال في تونس، لايزالون قابعين هناك. فقد كانت إعادة توزيع الأوراق من قبل الحكومات الثلاث المتعاقبة، بطيئة، وخرقاء و غير مرئية، وذهب البعض أيضا إلى الكشف عن تغيير في إطار الاستمرارية في أفضل الأحوال، و في أسوئها هناك تأثير واضح لثورة مضادة في الطريق. وأولئك الذين كانوا يتولون اليد العليا في 14 جانفي/ يناير 2011 بدؤوا يتخوفون من مصادرة ثورتهم [2].

في قراءته للأسباب والعوامل التي أدّت إلى اندلاع الثورة التونسية التي استطاعت أن تسقط النظام السياسي، وتفسح المجال لاقتحام المجتمع التونسي

---

(1)- كمال ديب، لن تنجح ثورة عربية بدون وضوح الرؤية في مصر، صحيفة النهار 2011/8/4.

(2)- فريدة الدهماني، المجتمع المدني ريح معاكسة، مجلة جون أفريك، العددرقم 2633، تاريخ26 جوان/يونيو-2جويلية/ يوليو 2011.

مرحلة الانتقال الديمقراطي، رغم أنها من دون قوة سياسية منظمة تقودها، يلجأ الباحث التونسي العربي صديقي في تعريفه للثورة التونسية إلى الاستعانة بالتعريف الذي قدمه عن الثورة «إيرك هوبزباوم» (Eric Hobsbawm)، حين يقول: إنّ الثورة هي تحوّل كبير في بنية المجتمع. ويركّز على فكرة التحوّل (Transformation) ولكن زمكانيّة التحوّل الذي تحدّث عنه الكاتب هي أوروبا ما بين عاميْ 1789–1848. ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي:

**الخصوصية**: وهنا يركّز هوبزباوم على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزّمان والمكان، وليس هناك تشابهٌ أو تطابق بين ثورتين.

وفي السياق العربي فإن لكلّ بلد خصوصيته من التكوين الديمغرافي والطبيعة الجغرافية وحتى الطبائع البشرية، فتونس تختلف بتركيبتها الديموغرافية وطبيعتها الجغرافية عن الشعوب المجاورة، ولها خصوصيتها التي تميّزها عن الآخرين. ولعلّ في ذلك نفياً لبعض المقارنات التي حاولت القول بأنّ الثورة التونسية جاءت شكلاً مكرّرًا للثورة في إيران عام 1979.

**النصر**: ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوبزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاقتصادي الإقطاعي. وفي الإطار العربي لهذا العنصر يمكن الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة. وبيت القصيد في الحالة العربية حدوث حالة قطيعة بين منظومتين يختلف بعضُهما عن بعض بصورة كاملة.

**البعد الجغرافي للثورة**: حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحوّل (في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية). وفي السياق العربي يبرز هذا البعد بصورة جليّة في انتقال الثورة من دولةٍ إلى أخرى، وذلك نظرًا إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدّين واللغة والتاريخ المشترك وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأغلب الدول العربية. وثورة تونس يجب أن تفهم ضمن هذا السياق، حيث امتدّت موجات الثورة إلى مناطقَ جغرافية مجاورة في اتّجاه الشرق والغرب.

**التراكمية**: وهنا يُرجع هويزباوم تفجّر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطا على القاعدة فولدت الانفجار الذي يجسّد حالة الثورة. وفي السياق العربي يمكن القول إنّ ثورة تونس هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على القاعدة الشعبية ما أدّى إلى تفجّر الثورة التونسية، وهذا ينسحب كذلك على العديد من الدول العربية التي تشهد ثورات مشابهة[1].

الثورة الديمقراطية الحقيقية لا تقتصر على تحقيق التغيرات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في البلد الذي تنجز فيه، بل إن أهم إنجاز تقوم به هو تأسيس لثورة ثقافية جديدة، تحتضن ديمقراطية حقيقية، وحرية تعبير، و تجسد قطيعة فعلية مع إرث النظام الثقافي القديم الذي كان سائداً في مستويات عديدة، ولا سيما استعمال اللّغة الوطنيّة وتكريسها على المستويين الشّفهي والكتابي، وبالنسبة إلى تونس فإنّ اللغة العربية هي اللغة الوطنية حسب ما ينص عليها دستور البلاد، لذلك يجب احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدّفاع عنها.

وبالنظر إلى الثورة التونسية، تبدو المفارقة واضحة، فالثورة الثقافية تبدو غائبة تماما، حسب رأي الدكتور محمود الذوادي، الذي يقول، إنّ أغلبيّة التونسيّين تلوذ بصمت شبه كامل بشأن الإرث اللّغوي الثقافي الاستعماري الذي عمل على تجذيره نظاما بورقيبة وبن علي في شخصيهما وفي مؤسّساتهما وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامّة، بحيث أصبح معظم التونسيّين عن وعي ودون وعي يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالإبقاء عليه وبصيانته. ويتمثّل هذا الصمت في سكوتهم عمّا أسمّيه التخلّف الآخر متمثّلاً في الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثّقافي من المستعمر الفرنسي. إنّ مناداة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة

---

(1)- د.العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 الذي يرأسه الدكتور عزمي بشارة، جويلية/يوليو 2011. اُنظر أيضاً:
London – Eric Hobsbawm ,*The Age of Revolution: 1789-1848* Vintage Books, 1996,(pp2-17).

البلاد وثقافتها تعدّ شهادةَ على ضعف رؤيتهما للوطنية الحقيقية وقصورها. ويعلن الدستور التونسي في بنوده الأولى أنّ اللغة العربية هي اللّغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقلّ، فكيف يجوز وصف نظاميْ بورقيبة وبن علي والنّخب السياسية والفكرية والمتعلّمة بالوطنية الحقيقية و قد عملوا على تهميش اللّغة العربية وثقافتها[1]؟

-7-

في التاريخ المعاصر لتونس، الثورة التونسية ثورة محتومة. ثمة قوانين، وشروط، و أسباب لهذه الانفجارات الشعبية ، والانتفاضات التي حصلت في تونس، بدءاً بالانتفاضة الشعبية في 26 جانفي/ يناير 1978، وثورة الخبز في بداية عام 1984، وانتفاضة الحوض المنجمي في قفصة سنة 2008، بسبب ارتفاع البطالة في تلك المنطقة الجنوبية (بنسبة 40 في المئة وفق الفرع المحلّي للاتحاد العام للشغل)، ولاسيما بسبب إعادة الهيكلة الواسعة في حوض الفوسفاط الكبير في قفصة، حيث ذابت فرص العمل بنسبة الثلاثة أرباع خلال 25 عاماً.

ثم جاء الحادث التراجيدي: إشعال محمد بوعزيزي النار بنفسه في 17ديسمبر/ كانون الأول 2010 في سيدي بوزيد، إحدى مدن وسط تونس، الذي شكّل الشرارة لحركة الاحتجاجات و بقيت فعله محفورا في الذاكرة الجمعية التونسية و العربية، وحتى العالمية. هكذا يوضح محمد خميلي، الستّينيّ في العمر، وهو مدرّس متقاعد وعضو في منظمة العفو الدولية ومناضل في صفوف المعارضة التونسية، قائلاً: «يتحدّر هذا الشاب من قبيلةٍ قديمةٍ تعيش على المنحدر الجنوبي للمنطقة. واسمه مشتقٌّ من عزيز، ومن العزّة». سلطة القبائل هذه الموروثة من تاريخ تونس الطويل، حتّى قبل الوجود الفرنسي في البلاد (1881-1956)، تنسج شبكةً من العلاقات الاجتماعية في مناطقٍ مختلفة. وقد كان لهذه الشبكة القبلية فعلها في أحداث سيدي بوزيد والقصرَين وتالة. أمّا في المناطق ذات التقليد التجاري الكبير، مثل الشمال (بنزرت)

---

(1)- د.محمود الذوادي، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ الجزيرة نت، 10جوان/يونيو 2011.

والساحل (صفاقس وسوسة)، فإن أسماء العائلات والانتماءات الاجتماعية تترجم في المقابل الدور الرئيسي للروابط المهنيّة القديمة.

في سيرورة تطور الأحداث، على إثر انتحار الشاب محمد بوعزيزي، التي أشعلت حادثته المأسوية شراراة الثورة التونسية، يخلص المراقب إلى أن هذه الحادثة احتضنتها ثلاث دوائر و إن كانت بصفة متفاوتة وبأشكال مختلفة. الدائرة الأولى التي احتضنت الأحداث هي العائلات والجماعات القرابية أي العروش و القبائل لا باعتبارها بنيات اجتماعية فذلك لم يعد له وجود إنما مشاعر و عواطف وحنين. الدائرة الثانية هي نقابية: حين تجمع أهالي الضحية أمام مقر المحافظة سرعان ما انضم إليهم نقابيّون محليون كانوا في مجملهم من مدرسي التعليم الابتدائي و الثانوي أي من الجسم النقابي الذي كان أكثر معارضة للمركزية النقابية و النظام السياسي في آن واحد. ظل هذا القطاع النقابي جسماً مُسَيَّساً شديد المراس و العناد. الدائرة الثالثة هي حقوقية: كان المحامون من بين أول من التحق بعائلة البوعزيزي. المواساة و التعاطف والتحريض و التنديد تمثّل موارد نفسية للتعبئة عادة ما يتغافل عنها دارسو الثورات المفرطين في البحث عن عقلانيات حسابية للثورة[1].

كان المحامون و الأساتذة، و الموظفون، و التجّار، والعاملون في قطاع المال، والأطباء، وهي الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى شرائح الطبقة المتوسطة التي نجح الاقتصاد الليبرالي في إنعاشها في بداية عقد التسعينيات، هم أول من دعّم المطالب الاجتماعية و الشعبية للانتفاضة الشعبية، باعتبارها فئات كان نظام الرئيس المخلوع بن علي يحتقرها، فضلاً عن أنها تعيش على تماس مع مصاعب حياة الشعب، حيث تطابقت هذه القاعدة الاجتماعية الجديدة مع التوسع الجغرافي للاحتجاج، حينها تصاعد الاستنكار للقمع.

هكذا امتدّت تلك الثورة التي أشعلت جذوتها في البداية الطبقات الشعبية إلى طبقات وفئات المجتمع التونسي الحديث كله، فشملت في ثناياها الطبقات

---

(1)- مهدي مبروك، ثورة الكرامة و الحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية و الثقافية للثورة التونسية، بحث منشور في كتاب جماعي، تحت عنوان: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، الطبعة الأولى، بيروت فيفري/شباط 2012، (ص 174-175).

الوسطى، وكذلك الطبقة البرجوازية الليبرالية والمالية والتجارية، التي كانت متحالفة تقليدياً مع النظام التسلطي في عهد بورقيبة، وبعده مع بن علي في مطلع حكمه، قبل أن يقع إبعادها من قبل العائلات المافياوية، لاسيما عائلة بن علي، وعائلة ليلي الطرابلسي زوجته الثانية منذ عام 1992. وكان الشعب التونسي بمختلف فئاته وطبقاته الاجتماعية يُكنُ الكره والعداء لمافيا آل الطرابلسي، التي سيطرت على الحياة الاقتصادية في تونس، من خلال استحواذها على الشركات المخصخصة (بين 1995 و2005)، وسيطرتها على الصحف، ووكالات السيارات، والمتاجر الكبرى، والمصارف، وشركات الطيران، وشركات الاتصالات... هكذا خلال 15 عاماً، سطا أقرباء السيدة طرابلسي على قطاعاتٍ بأكملها من الاقتصاد التونسي.

لقد كانت الانتفاضات الشعبية التي شهدتها تونس منذ استقلالها، سياسية واجتماعية وأيديولوجية في آن، وكانت وراءها أوهام رومانسية بتحقيق العدالة الاجتماعية، وطاقات وطنية، ووقائع اقتصادية، وتحولات اجتماعية، وصراعات طبقية. وفي هذه الانتفاضات المتعددة الأهداف والأشكال، حاربت القوى السياسية المعارضة، والاتحاد العام التونسي للشغل، والعمال والفلاحون الفقراء، بقيادة مثقفين ديمقراطيين، الدولة التسلطية التونسية التي أقصت المرجعيّة الدينية من الدائرة السياسية، تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالهويّة الوطنية، وعمقت الفروقات الاجتماعية والسياسيّة.

فمن خلال سيرورة التراكم لهذه الانتفاضات الشعبية الطامحة إلى التحرّر من الحكم التسلطيّ في عهدي حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة، و زين العابدين بن علي، تصاعدت الانتفاضات حتّى اكتملت في ثورةٍ شعبيّة منتصرة وناجحة في سنة 2011، حين حقّق الشعب التونسي الحرية باعتبارها القيمة الإنسانية الأعلى على سلّم الطيّبات. وهذه الحرية شكّلت أحد الجوانب المضيئة في تاريخ المعارضة التونسية على اختلاف مشاريعها الفكرية والسياسية، حيث ناضلت مختلف القوى السياسية من أجل أن يتمتّع الشعب التونسي بالحريّة، والنضال من أجل نيل تلك الغاية السامية.

غير أن جيل الشباب الجديد من حاملي الشهادات الجامعية، والمعطّلين عن العمل، وهو الذي فجّرالثورة التونسية وقادها، لم يكن مُلِماً كفاية بتاريخ

الأحزاب و التنظيمات السياسية المعارضة، التي لم يكن لها دور مباشر في قيادة حركة الاحتجاجات الاجتماعية، وبالتالي في قيادة الثورة الشعبية بصورة فعلية، لكنها باعتبارها مكونات عريقة في تاريخ تونس المعاصرة، أسهمت تاريخياً في زرع الخميرة النضالية الفكرية و السياسية والثقافية لهذه الثورة.

يحاول هذا الكتاب القديم-الجديد، إذ صدرت طبعته الأولى، تحت عنوان: المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، عن طريق اتحاد الكتاب العرب في دمشق سنة 2001، أي قبل عشر سنوات من اندلاع الثورة التونسية، أن يقدم مقاربة فكرية وسياسية لأزمة المعارضة التونسية على اختلاف مشاربها الفكرية والإيديولوجية والسياسية بجوانبها المختلفة، آخذاً بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي حصلت بعد إنجاز الثورة، وتأثير نتائج الانتخابات التي جرت في تونس يوم 23 أكتوبر 2011، في الخريطة الحزبية للمعارضة عامة، والإسلامية بشكل خاص..

من المهم أن تكون النظرة نزيهة وحيادية. فقد حصل حزب النهضة الإسلامي بزعامة الشيخ راشد الغنوشي في تونس على الأكثرية في انتخابات المجلس التأسيسي. وأعلن ممثلو الحزب عن هدفهم المتمثل في مصالحة التقاليد والهوية الإسلامية بتحديات المجتمعات الحديثة، ولكنهم ذكروا أيضا الديمقراطية والتعددية كإطار سياسي لعملهم. وبعد الانتخابات تحالف حزب النهضة الإسلامي مع أحزاب علمانية: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل الحريات و العمل، وهي أحزاب ليس لديها توجه ديني. وفي ذلك إشارات مشجعة في الطريق نحو خريطة أحزاب تتخذ الأحزاب الإسلامية الديمقراطية عليها موقعاً مهماً. فالإسلام السياسي الذي تبنّى مقولات الحداثة، وأصبح جزءاً من اللعبة الديمقراطية، ليس متساوياً مع الإسلاموية المتطرفة. والتوجّه الإسلامي لا يمثل في حد ذاته فكراً رجعياً معاديا للحداثة والديمقراطية والحرية، بل يجب علينا أن نتعلم التدقيق في النظر والتمييز. ففي تونس يعتبر حزب النهضة الإسلامي الذي حصل على الأكثرية في الانتخابات الأخيرة، حزباً و سطياً ذا توجّه إسلامي معتدل.

قبل الثورة، كانت هناك أزمتان في تو نس: أزمة السلطة الديكتاتورية وأزمة المعارضة: فلا يمكن الحديث عن أزمة السلطة من دون الحديث عن أزمة المعارضة، ذلك أن العلاقة بين السلطة والمعارضة تعبر في سيرورة التطور التاريخي عن مستوى الحياة السياسية، وعن خصائص المجال السياسي للمجتمع التونسي، ومن ثم عن درجة تقدمه وارتقائه.

ولهذه الأزمة أبعادها السياسية و الاجتماعية و الأيديولوجية، فكثيراً ما اقترن الحديث عن مسائل المعارضة التونسية بأزمتها كدلالة على لحظة انكسارها السياسي والتاريخي، فهي تعيش زمناً سياسياً راكداً وميتاً، هو زمن أزمتها السياسية والأيديولوجية، والثقافية العميقة، بعد أن سقطت معظم سلطاتها المرجعية المعرفية والأيديولوجية، وأُصيبَت بالإفلاس التاريخي، وبحالة من السلفية، بحثاً عن سند من الشرعية. وبالمعنى الأكثر مباشرة والأكثر التصاقاً بالواقع، عجزت أحزاب المعارضة التونسية، على اختلاف منابعها الفكرية و السياسية، عن القراءة العقلانية والتاريخية الجديدة، العلمية والتجديدية، للمسائل المعنية والتحديات الداخلية والخارجية، وأخصها تحدي الإسلام الأصولي، الذي يعتبر أقوى التحديات المطروحة على الفكر العربي المعاصر، و يمثلها الواقع السياسي والتاريخي التونسي.

ولما كان حجم المأساة التونسية لا ينعكس على سطح الاستبداد الذي مارسته الدولة التو نسية التسلّطية فحسب، بقدر ما ينعكس أيضاً على سطح العجز والارتباك الذي تعانيه قوى المعارضة التونسية، فقد ركزنا في هذا الكتاب على دراسة برامج أحزاب المعارضة، والتدقيق في وثائقها ونشراتها ونشاطها الفكري - الثقافي و السياسي، واكتشفنا عجزاً فاحشاً في معظم الحالات. وتقتضي النظرة الموضوعية منا، أن لا نرى جانباً واحداً من أزمة المعارضة الناجم عن القصور الذاتي للأحزاب والقوى السياسية، في اكتشاف طريق إنجاز أهداف الشعب في تحقيق ثورته الاجتماعية والسياسية، واكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، والأسلوب اللازم لتحقيق هذا البرنامج، بل إن أزمة المعارضة في جانب آخر هي نتيجة ومحصلة لما مارسته الدولة التونسية التسلّطية خلال فترة حكمها الطويلة، لا سيما منذ بداية عقد التسعينات،

حين أقصت السياسة عن المجتمع، وهو ما جعل المواطن العادي مشغولاً باللهاث وراء لقمة العيش بعيداً عن السياسة وهمومها.

إن ظروف الأزمة وإسقاطاتها على صعيد أحزاب المعارضة التونسية وكذلك ظروف الحياة الديمقراطية المعاصرة، وموجباتها، والحاجات المتبادلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تتطلب بناء مجتمع مدني ومتحرر في الوقت عينه من هيمنة الدولة التسلّطية عليه في كافة المجالات، ذلك أن الديمقراطية لا تتحقق إلا شريطة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وهذا يتطلب التفكير بروح نقدية في حقائقه وحاجاته، من أجل بلورة فكر سياسي ديمقراطي يقدم أجوبة لتجاوز التحديات المطروحة على نطاق المجتمع ككل.

إن مفتاح بناء معارضة عقلانية هو توسيع مفهوم النقد والنقد الذاتي. فالنقد والنقد الذاتي يعني أولاً، نقد الواقع ببعديه الزماني والمكاني، ونقد الآخر، لأن الوعي بالآخر هو شرط للوعي مفهوماً فهماً جدلياً صحيحاً، أي وعي الذات بدلالة الآخر، بما في ذلك الخصم والعدو. أليس الخصم والعدو جزءا من هويتي الشخصية، أو الحزبية، معنى هذا أن إلغاء الآخر، إلغاء تاما، أو قتله، أو تصفيته، هو أيضاً قتل الذات.

النقد الذاتي يعني نقد الذات، أي نقد الحزب المعارض أفكاراً، ومفاهيمَ، وبرنامجاً، وبنيةً تنظيمية، واختياراً أيديولوجياً وسياسياً وأداةً. وهذا هو النقد الذاتي مفهوماً فهماً صحيحاً. وهكذا يبدو لنا أن النقد والنقد الذاتي تعبير عن علاقة جدلية بين الذات والموضوع، مع اعتبار أن الموضوع هو أيضاً ذات، أي أنّ له منطقا، مثلما الذات الواعية هي أيضاً موضوع.

إن استخدام النقد والنقد الذاتي بفاعلية مشروطة باستمرار هذه العملية، وتواصلها، ذلك أن الواقع متغير بحكم نوابضه، وبنية أحزاب المعارضة متغيرة، ودون استمرار عملية النقد والنقد الذاتي، تتخلف الأحزاب عن الواقع، أو يتقدم الواقع على أحزاب المعارضة كما حصل في الثورة التونسية، ولا فرق هنا من حيث النتائج.

عانى المواطنون التونسيون من غياب الديمقراطية مثلهم في ذلك مثل كل المواطنين العرب. وبينما انعقدت الآمال على تحقيق المزيد من الديمقراطية

بانقشاع غيوم الاستبداد البورقيبي والتبعية ومجيء سلطة السابع من نوفمبر في عام 1987 ، فإن الأحداث السياسية أثبتت أن كل التطورات التي حدثت في تونس طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي لم تسهم في حل إشكالات الديمقراطية، بل زادتها تعقيداً الدولة البولسية، التي عمّمت القمع في كل مكان من تونس. ورغم أن القضاء موجود، فإنه عاجز أو متواطئ مع قوى القمع، و حين يحاول ممارسة دوره يصطدم بأجهزة القمع العاتية. وإذا كان القمع يسود بدرجة كبيرة، والقضاء قد فقد استقلاله، وفي معظم الأحيان نزاهته، والمؤسسات الدستورية قد تحولت إلى « صورة هزيلة مكشوفة » والرأي العام قد « غُيِّبَ » والمنظمات والنقابات والأحزاب قد حُولِتْ إلى «أتباع » فإن هذا كله لم يرض الدولة البوليسية، فراحت تفترس ما تبقى من حريات شكلية. والحال هذه كانت القوى المعارضة الوطنية و الديمقراطية والإسلامية كلها مدعوة إلى اعتبار معركة الحريات الديمقراطية معركتها، ومطالَبةً بالاتحاد على محاربة القمع وتعبئة الجماهير الشعبية لمواجهة كل أشكال الطغيان.

غير أن خوض معركة الديمقراطية يتطلب وجود قوى سياسية واجتماعية تستطيع تعديل موازين القوى القائمة، وتفرض على السلطة تقديم التنازلات المطلوبة. وفي ظل غياب تشكل هذه الكتلة الشعبية التاريخية بالمعنى الغرامشي، ظلت المبادرة في يد السلطة حتى بدأت الانتفاضة الشعبية الأخيرة التي قطعت رأس النظام من خلال نجاح الثورة التونسية. آنذاك وجدت المنظمات السياسية التي تحرّرت من ثقل الرقابة والقمع، نفسها فجأةً في مقدّمة المشهد. وباتت هذه الجماعات التي اعتادت العمل السرّي، والمطبوعة بانحرافات جماعاتية، مضطرّة للتفاهم.

في المرحلة التاريخية السابقة للثورة التونسية، أثبتت تجربة الاجتماع السياسي الوطني بعد الاستقلال أن الشارع التونسي لا يمثل حلقة أساسية في قلب موازين القوى، وأنه في المرّات القليلة التي نزلت فيها الحشود الشعبية محتجة في الشوارع سرعان ما رجعت إلى بيوتها بأقل المكاسب وأكبر الأضرار. فالشارع في بلادنا لا يملك من تقاليد الاحتجاج المدني والسياسي— وهو حال الشارع العربي عموماً — ما يمكنه من الذهاب نحو الأقصى في فرض مطالبه،

إمّا لضعف الوعي أو لغياب التأطير أو لمنزعٍ إصلاحي عميق مترسب في الثقافة السياسية في بلادنا، وهو ما كان يطرح دائماً على النخبة الوطنية والقوى الحية مراجعة حقيقية وعميقة لمنطلقات رؤيتها وبرامج عملها الميدانية.

وفي هذه الثورة التونسية، شهدت المعارضة التونسية هزيمة تاريخية عادلة، وتمثل التحليلات النقدية النظرية والسياسية لهذه الهزيمة التامة والشاملة، شرطاً لازماً لتجاوزها، مثلما يمثّل التفكير في مستلزمات تغيير الواقع التونسي شرطاً لازماً لكل تفكير في الهزيمة.

غير أن الحركة الإسلامية برزت في هذه اللوحة باعتبارها القوّة الرئيسية بين الأحزاب المحظورة في عهد بن علي، المرشّحة للعب دورٍ أكبر في الفترة المقبلة، ولاسيما «حركة النهضة». وقد كانت هذه الحركة التي تأسّست سنة 1981 باسم «حركة الاتجاه الإسلامي»، قد تصادمت مع حكم بن علي في مطلع التسعينات، ودفعت آلاف المعتقلين والمنفيين من أعضائها طيلة العقدين الماضيين، قبل أن تتوافق تياراتها على نقدٍ ذاتيّ تحمّلت بموجبه قسماً وافراً من المسؤولية عمّا حدث. وأتاح انهيار الحكم السابق لقوى وتشكيلات إسلامية أخرى كانت مضطهدة بأن تطفو على السطح للمرّة الأولى مُكرسةً تعدديّة في الطيف الإسلامي، ومنها «حزب التحرير» الذي قاد ما لا يقلّ عن مظاهرتين تأييداً للثورة، رغم أن مبادئه تُكفّر الديموقراطية وترفض حكم الشعب. كما بدأت التيارات السلفية أيضاً تظهر، وهو ما قد يُسبب إرباكاً لحزب النهضة الإسلامي، الذي أصبح في السلطة، وبدأ يواجه تحديات حقيقية تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي في البلاد، فضلاً عن عملية كتابة الدستور الجديد الذي سيُحدّد هوية الدولة التونسية، الأمر الذي سيدفعه إلى مراجعة تكتيكاته بشأن العلاقة مع السلفيين..

ولا ينكر أن التونسيين يتأرجحون بين الحقبة المنصرمة وبين آتٍ يستقبلونه، فهم في مرحلة بين مرحلتين، ولكنهم لا يشعرون بأن الأرض تزلزل تحت أقدامهم، فثمة الصخرة الجمهورية التي أورثهم إياها بورقيبة (وقانون الأحوال الشخصية شطرها الصلب)، والتقاليد الإدارية المتصلة التي ترجع الى القرن الثالث عشر وأشاد بها ابن خلدون. ويتضافر هذا على رسم قسمات شعب، ولكنه لا يرسم هيكل دولة أو صورة سلطتها. ولا يفصل في

الخلاف بين الحداثويين الذين يدعون تونس إلى الذهاب حيث لم تذهب من قبل، وبين الإسلاميين الذين يزعمون رَدّها إلى هويتها الحقيقية، وحبسها في الخلافة، على ما يريد حزب التحرير الاسلامي ولوّحت به «القاعدة» في بعض بياناتها. والحق أن أطراف النزاع التأسيسي ثلاثة لا اثنين: فإلى الاسلاميين ودعاة الحداثة الثوريين والديموقراطيين، هناك كتلة أنصار النظام القديم. وهي حال مصر كذلك. وفي كلتا الحالتين، المصرية والتونسية، غشي الإسلاميون صفوف أنصار النظام السابق، من القمة الى القاعدة، وتسللوا إليها. ويقدّر التونسيون نسبتهم في أروقة النظام السابق بنحو 30 في المئة[1].

---

(1)- أنطوان غارابون: قاض وأستاذ جامعي، 14جانفي/ يناير يوم رحيل بن علي فاتحة الثورة ولـيس خاتمتها، عن مجلة «إسبري» الفرنسية، تاريخ 2011/6.

# القسم الأوّل
# المعارضة القومية

# الفصل الأول
# الحركة اليوسفية في تونس

شكّلت اتفاقيات الحكم الذاتي، التي تم توقيعها في تونس في 3 جوان/ يونيو1955، والتي مُنحت تونس بموجبها استقلالاً داخلياً، منعرجاً سياسياً وتاريخياً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، التي كان يقودها الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة. وعاشت تونس فترة مخاض عسيرة بين 3 جوان/يونيو 1955 و20 مارس/آذار1956، تاريخ استقلال تونس، حيث تفجرت كل التناقضات الأيديولوجية والسياسية والشخصية، التي كانت الحركة الوطنية قد طمستها خلال مرحلة تأطيرها وتجنيدها لكل القوى الحية من أجل خوض معركة التحرر الوطني، والظفر بالاستقلال.

وهكذا، تفجر الصراع بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي، وبين جناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، الذي كان من أشد المعارضين لهذه التسوية. ومنذ ذلك الحين ولدت الحركة اليوسفية، التي كان صالح بن يوسف أحد عناصرها ومكوناتها، ولكنها كانت تضم تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية، تؤمن بالكفاح المسلح، وقطاعات شعبية عريضة، متناقضة مع نهج الحبيب بورقيبة المساوم مع الاستعمار الفرنسي. فالحركة اليوسفية هي أحد تعبيرات الأزمة الحادة التي دخلت فيها الحركة الوطنية التونسية، والتي أدت إلى أكبر انشقاق شهده حزب الدستور الجديد، وكشفت بأن هذا التنظيم ليس حزباً سياسياً له برنامج واضح وعقيدة ثابتة لا تتزحزح، بقدر ما هو « حركة وطنية » التفت حولها تيارات مختلفة وأحياناً متباينة[1].

---

(1) - المنجي وارده - جذور الحركة اليوسفية - المجلة التاريخية المغاربية - العدد 71 - 72مؤسسة التميمي - زغوان، تونس، ماي/ مايو ص (482).

## 1- مكونات الحركة اليوسفية

تعود جذور الحركة اليوسفية إلى بدايات هذا القرن حين تشكل الحزب الحر الدستوري سنة 1920، على يد الزعيم عبد العزيز الثعالبي، الذي كان من أركان الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، والإصلاح الفكري الديني في تونس، وكان متشبثا بالتراث العربي الإسلامي، كمصدر للتشريع، ومؤمنا بأن العرب أمة واحدة لا بد أن تتوحد. فقد كتب على سبيل المثال في مجلة الشهاب التي كانت تصدر في الجزائر في عدد جويلية/يوليو سنة 1939 تحت عنوان "الوحدة العربية في طريق التحقيق": «الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من أفريقيا يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغربا غربا إلى المحيط الأطلنطي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الأفريقية».

وقد وقف الحزب الحر الدستوري القديم إلى جانب صالح بن يوسف الذي أصبح يرى فيه معبّراً عن تطلعات الحزب الدستوري القديم وأفكاره، ومدافعاً عن توجهاته، والزعيم الكبير صاحب الرصيد النضالي القادر على أن يضاهي بورقيبة، والوقوف بندية في وجهه. كما وقفت جامعة الزيتونة المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية لتونس إلى جانب صالح بن يوسف، نظراً إلى عداوتها التقليدية لبورقيبة بسبب علمانيته وميوله الغربية السافرة.

وانضم كبار الفلاحين الذين مكّنهم صالح بن يوسف من العبور إلى «الاتحاد العام للفلاحة التونسية» إلى الحركة اليوسفية، بهدف حماية مصالحهم أمام خطر النزعة العمالية الاشتراكية، التي كان يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحالف مع الرئيس بورقيبة خلال فترة الانشقاق داخل الحركة الوطنية.

كما انضم أيضاً قسم من جيش التحرير (الفلاقة) الذين لهم ميول عروبية مشرقية إلى الحركة اليوسفية، بهدف استعادة مكانتهم في معركة التحرير الوطني، واستعادة سلاحهم الذي جردهم منه بورقيبة، ليحصد وحده ثمرة كفاحهم ويحصد تضحياتهم وما بذلوا من دمائهم وأرواحهم[1].

---

(1) - المرجع السابق عينه (ص 483).

ولقد وجدت البرجوازية التقليدية التونسية التي بدأت آنذاك تتضح معالمها الطبقية و الأيديولوجية، وهي تحاول أن تكون وطنية وأكثر راديكالية من فئات الطبقة الوسطى المهزوزة ذات الطابع الإقليمي، وجدت ضالتها في الحركة اليوسفية، لأن هذه الأخيرة كانت تطالب « بتحرير المغرب العربي تحريراً كاملاً، وفي سبيل توحيد سوق المغرب العربي».

وفيما جرَّت الحركة اليوسفية وراءها في تونس القوى التقليدية المتداعية، المتعلقة بالماضي والمتخوفة من المستقبل، والمدافعة عن الهوية العربية الإسلامية للبلاد، كان جناح بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد المتشبع بالثقافة الفرنسية، والمدافع عن مشروع المستعمر التمديني، والذي ينادي بسياسية المراحل - وبمبدأ خذ وطالب - الذي يندرج ضمن ما يسميه بفلسفة «التهديد والترغيب» قد استقطب فئات الطبقة الوسطى المدنية والريفية، وكذلك العمال والأجراء والموظفين المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أحمد بن صالح، الذي تقدم ببرنامج اقتصادي واجتماعي ذي طابع إصلاحي أهم ركائزه تأميم الشركات الاستعمارية الفرنسية وبعث قطاع تعاضدي خاصة في الفلاحة مع سن قوانين اجتماعية عصرية، والاعتماد على تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على أساس تخطيط يحدد أهداف تحقيق التنمية الاقتصاديّة ووسائلها.

وفي خضم الأزمة الحادة التي عرفتها الحركة الوطنية اليوسفية بسبب اتفاقيات الحكم الذاتي، تحالف الاتحاد العام التونسي للشغل مع جناح الحبيب بورقيبة.

## 2- البعد القومي للحركة اليوسفية

يعود البعد القومي العربي للحركة اليوسفية إلى المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام 1947، وضم كافة حركات التحرر الوطني في المغرب العربي وتونس. وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت « لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي/يناير 1948، أسندت رئاستها إلى الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، وينص ميثاق اللجنة على المبادئ التالية :

« المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية، على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس والجزائر ومراكش.

لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال.

لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.

للأحزاب الأعضاء في "لجنة تحرير المغرب العربي" أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطّلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أوّلا بأول.

حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

وافق على هذا الميثاق محمد بن عبد الكريم الخطابي ورؤساء الأحزاب الوطنية المغربية التالية:

عن تونس – الحزب الدستوري الجديد – الحبيب بورقيبة، الحبيب تامر، الحزب الدستوري القديم – محي الدين القليبي.

عن الجزائر – حزب الشعب الجزائري: الشاذلي المكي – الصديق السعدي.

عن المغرب – حزب الاستقلال – علال الفاسي، أحمد بن مليح. حزب الشورى والاستقلال: محمد العربي العلمي، الناصر الكتابي، حزب الإصلاح الوطني، عبد الخالق الطريس، محمد أحمد بن عبود. حزب الوحدة المغربية. محمد اليمني الناصري[1].

---

(1) – محمد بن عبود و د. جاك كابي: مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة: عملية ابن عبد الكريم (ص 7 – 30) المجلة التاريخية المغربية عدد 25 – 26، حزيران 1982، تونس (ص2).

وقد دبّت الخلافات بين أعضاء مكتب المغرب العربي، وخاصة بين قيادة الحبيب بورقيبة التي وافقت منذ البدء على الارتباط بالأنظمة الرجعية العربية، وبالإمبريالية الأمريكية، لأنها رأت أن المعادلات الدولية أساساً هي التي تأتي بحل للمسألة الوطنية التونسية، وبين قيادة كل من الدكتور الحبيب ثامر، ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، والأمير عبد الكريم الخطابي، بسبب الموقف من الكفاح المسلح.

ومن العوامل التي أسهمت إسهاماً فعلياً في تعميق البعد القومي للحركة اليوسفية، وبالتالي في إخراج المسألة الوطنية التونسية من حيزها القطري الضيق إلى بعدها العربي، اندلاع ثورة 23 جويلية/ يوليو في مصر عام 1952 بزعامة عبد الناصر، التي شكلت نقطة انعطاف كبيرة في صعود الحركة القومية العربية إلى واجهة الأحداث، من خلال تحقيق الاستقلال والجلاء، وتحرير الفلاحين من قيود الملاكين العقاريين الكبار وظلمهم، وتوسيع القطاع العام، وتأميم الرأسمال الأجنبي، والقضاء على البرجوازية الطفيلية، ورفع عبد الناصر شعاره المجلجل « ارفع رأسك يا أخي فقد ولى عهد الاستبداد » الذي تردّد صداه في كل الوطن العربي، ومن خلال مقاومة الهيمنة الإمبريالية، عبر مقاومة الأحلاف العسكرية، والدعوى إلى الحياد الإيجابي، حيث شكل انعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا في أفريل/نيسان 1955، حدثاً سياسياً هائلاً في كل العالم، حين شاركت فيه كلٍ من الهند والصين ومصر ويوغسلافيا، وحين جسد ذلك المؤتمر خطا سياسياً واضحاً يدعو إلى مقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الوطني في العالم، وخاصة في شمال أفريقيا، وإلى انتهاج الحياد إزاء الصراع السياسي والأيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الزعيم صالح بن يوسف قد حضر مؤتمر باندونغ، وهذا ما عزز حضوره السياسي كزعيم وطني، وعزز أيضا علاقاته مع عبد الناصر، وزعماء العالم الثالث آنذاك.

وفضلا عن ذلك، كان لهزيمة الإمبريالية الفرنسية في معركة "ديان بيان فو" في فيتنام في 7 ماي/ أيار 1954، واندلاع الثورة المسلحة في الجزائر في أول

نوفمبر من العام ذاته، الأثر البالغ في تجذير الحركة اليوسفية من ناحية، وفي إجراء الدولة الفرنسية تعديلات على سياستها الاستعمارية القديمة لجعلها مقبولة أكثر من ناحية أخرى.

فعندما أصبح صالح بن يوسف زعيما لحركة المعارضة للاتفاقيات عام 1955، تلقى الدعم القوي من جانب قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، وخاصة من يوسف الرويسي الذي كان يعتبر مشاركة بن يوسف في حكومة المفاوضات على أساس غير الاستقلال خيانة للالتزامات الوطنية والقومية [1]. كما اصطف مندوب الحزب الدستوري في القاهرة إبراهيم طوبال، إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي.

وكانت لجنة تحرير المغرب العربي قد عقدت اجتماعاً بالقاهرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955، واتخذت فيه القرارات التالية:

أولاً – فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة.

ثانياً – اعتبار أن السلطات التي للديوان السياسي قد انتقلت إلى يد الأمين العام صالح بن يوسف، نظراً إلى أنّه هو الذي بقي محافظاً على المبادئ الاستقلالية التي انضم الحزب على أساسها إلى لجنة تحرير المغرب العربي.

ثالثاً – يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف (إبراهيم طوبال) هو الممثل الرسمي للحزب الدستوري في لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن يتمكن جمهور الحزب من البت في مصير الديوان السياسي الحالي وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب وذلك في جو بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي.

هذه القرارات هدفها حماية الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي من التوجه الاستعماري الذي بدأ يتسرب إلى بعض القادة، وهي تؤمن بأنه لا خلاص لتونس إلا بالعودة إلى كفاحها المستمر في سبيل تحقيق الاستقلال الصحيح

---

(1) – منجي وارده – مرجع سابق (ص 513).

متضامنة في ذلك مع شقيقتيها مراكش والجزائر [1].

وهكذا، تبلور خط الحركة اليوسفية، باعتباره تياراً وطنياً وعروبياً يقوده الزعيم صالح بن يوسف، الذي استطاع أن يشق الحزب الحر الدستوري التونسي إلى قسمين: الديوان السياسي بزعامة الحبيب بورقيبة، والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف. وتلقت الحركة اليوسفية دعماً قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإمضاء محمد خيضر، ومن حزب الاستقلال المغربي بإمضاء علال الفاسي.

## 3- طريقتان لحل المسألة الوطنية في تونس

انفجر الصراع بين جناحي الحزب الحر الدستوري الجديد في عام 1955، بسبب اتفاقيات 3 جوان/حزيران من العام ذاته - يقول أحد أساتذة التاريخ الفرنسيين التقدميين في تحليل الأحداث التي أعقبت التوقيع على اتفاقية "الاستقلال الداخلي" لتونس عام 1955، والتي قاومها الشعب التونسي بكل فئاته وفصائله: وطلب بورقيبة مساندة القوات الفرنسية له من أجل قمع سريع وبدون رحمة فقبلت الحكومة (الحكومة الانتقالية) فوراً، وتحصلت القيادة العسكرية على الإمكانيات التي حرمت منها من قبل كي تقضي على عصابات "الفلاقة" (رجال حرب العصابات في تونس إبان الاحتلال الفرنسي) المتمركزة بالجبال التونسية وشنت الجيوش التونسية والفرنسية التي يدعمها الطيران بقيادة الجنرال "غيوبون" حملة سريعة. فتم سحق الانتفاضة في ستة أسابيع بينما أسدلت الصحافة الصمت على الحوادث.

لقد أدرك بورقيبة أن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي هي مفتاح الحل للمسألة الوطنية التونسية، لذلك ضحى بالمقاومة المسلحة وعمل على تجريدها من السلاح، لأنه يعلم أن استمرار المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل بكل تأكيد لمصلحة الحركة اليوسفية التي تقود هذا الكفاح المسلح، والمتحالفة عضوياً مع الثورة الجزائرية.

---

(1) - بلاغ - 17 نوفمبر 1955 عدد 136 (ص 1).

وعلى الرغم من أن صالح بن يوسف حاول أن يحسم الصراع مع بورقيبة على أرضية سياسية، من خلال انعقاد مؤتمر تاريخي للحزب ليحسم الشعب الخلاف حول الاتفاقات، إلا أن بورقيبة بتحالفه مع الاستعمار الفرنسي ولجوئه إلى القوة لحسم الخلاف مع خصمه، جعل بن يوسف يحتاج إلى أسلوب المواجهة العسكرية أمام بورقيبة الذي هزمته شعارات العروبة والإسلام المتجذرة في أعماق نفوس الشعب التونسي. آنذاك استقطبت الحركة اليوسفية قيادات حركة المقاومة المسلحة في تونس، ومن بينها الطاهر الأسود باعتباره القائد العام لجيش التحرير التونسي، ومجموعات فدائية تتألف من عناصر تونسية وجزائرية مشتركة ومن أبرزها مجموعات رضا بن عمار بالعاصمة، عبد اللطيف زهير بالساحل التونسي، مصباح النيفر بالجنوب الشرقي، عبد الرحمن جابا الله في الجنوب الغربي، الطيب زلاق بالشمال الغربي. أما عن تقدير أعدادهم فيتراوح ما بين 600 و 1500 رجل.

وأمام هذه التعبئة للمقاومة المسلحة من جانب الحركة اليوسفية، والتحام هذه الأخيرة بالثورة المسلحة الجزائرية، وتحالفها مع حركة القومية العربية الصاعدة في المشرق العربي، عمل بورقيبة رئيس « الديوان السياسي » للحزب الدستوري الجديد على بعث « لجان اليقظة » وهي ميليشيات حزبية تتألف من مجموعات مسلحة يقودها رجال مثل محجوب بن علي، وحسين بوزيان، وساسي لسود، وحسن الصيادي، وعمر شاشية، وغيرهم، حيث كان يكمن دورها في تصفية الحركة اليوسفية . وتحالفت هذه اللجان مع القوات النظامية التونسية والجيش الفرنسي للقيام بهذه المهمة. فقد أقلع سلاح الجو الفرنسي من تونس بين 27 جانفي/يناير و 2 فيفري 1956 اثنتين وستين مرة في مهام استطلاعية أو لحماية القوافل العسكرية [1]. وقد أدى التدخل المكثف للطيران الفرنسي إلى إحداث مذبحة في منطقتي مدنين ومطماطة، بعد انضمام قبائل الجنوب إلى الحركة اليوسفية، حيث كان الشعور بالحضور العسكري الفرنسي حاداً. وقد أسفر هذا التدخل عن أكثر من 400 قتيل بين جانفي/يناير وجوان/حزيران 1956 [2]. وقامت الشرطة من جهتها باعتقال

---

(1) –Le Petit matin 19 Fevrier 1965

(2) – إحصائية من خلال صحيفة "لوبتي ماتن" قام بها مصطفى بن عامر، نشرها في دراسة بعنوان: سيرة صالح ابن يوسف – قراءة نقدية (تعريب محمد معالي) صدرت بمجلة أطروحات عدد 15 1989.

2372 من اليوسفيين حسب المصادر الرسمية. هذا البطش أدى إلى استسلام تدريجي لأهم القبائل في الجنوب، تلاها استسلام المجموعات المسلحة. وأبرزها استسلام الطاهر الأسود في 3 جويلية/يوليو 1956. وقد بلغ عدد المقاومين الذين استسلموا للسلطات التونسية 600 رجل بين فيفري وجويلية/يوليو 1956.

ونظراً إلى ما كان للحركة اليوسفية من حضور شعبي مسلح في الجنوب التونسي ومن خطر ماحق كان يهدد الاستعمار الفرنسي على صعيد تونس والجزائر معاً، بسبب التحالف والتمازج بين رجال المقاومة المسلحة على طول الشريط الحدودي للبلدين، وتخوف بورقيبة من امتداد الثورة الجزائرية إلى تونس، لجأت فرنسا إلى الدخول في « لعبة الاستقلال ». وهو ما أفصح عنه الآن سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية آنذاك، حين صرح أمام البرلمان الفرنسي في جوان/ حزيران 1956 قائلاً: « لقد وقعت فرنسا اتفاقية 20 مارس/آذار 1956 (وثيقة استقلال تونس) كي توقف الثورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثورة في الجزائر، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية وكي تساند أخيراً حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية »[1].

وفيما كان بورقيبة يرى حل المسألة الوطنية التونسية في باريس عن طريق الارتماء في أحضان الغرب، ويرسم مستقبل تونس ضمن الدائرة الغربية المتوسطية، كان صالح بن يوسف يرى أن حل المسألة الوطنية التونسية يكمن في تعزيز التلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية المسلحة من أجل تحرير كل المغرب العربي، وفي توطيد العلاقة مع القاهرة، حيث أصبح فيها عبد الناصر في تلك الفترة العدو اللدود للاستعمار عامة والفرنسي بوجه خاص، بسبب دعمه المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، وفي رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الإسلامية.

وهكذا، فرضت فرنسا تسوية سياسية غير عادلة لحل المسألة الوطنية التونسية، لأن الحكومة الفرنسية تعتبر الحبيب بورقيبة جزءاً منها، ووجوده على رأس السلطة ضرورياً، ولأنه ينتمي إلى القيادات العربية الاستسلامية،

---

(1) – الطيب الرياحي – مقدمة لفهم الصراع الفوقي – مقال منشور في مجلة وعي الضرورة – العدد الأول مايو – حزيران 1978 – صدرت في بيروت – (ص 117).

التي تخدم الأهداف الغربية. ولما كان الحبيب بورقيبة لا يُمثل إرادة الشعب التونسي، ولا يدافع عن قضيته، ولا يحترم إرادته، فقد أعلن، أنه يتبرأ من «الجامعة العربية»، مضيفاً: « إني لست منها ولا هي مني وإني لا أبالي لا بنداءاتها ولا بشتائمها. على أنه يوجد تضامن تاريخي يرتكز على ذكريات تاريخية »[1]. وقد استنكر يوسف الرويسي بشدة « كيف يعلن الحبيب بورقيبة متحدياً شعور الشعب، أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية. وأن مصالح تونس ترتبط بالغرب وبفرنسا خاصة، وأن مرسيليا أقرب إلى تونس من دمشق أو القاهرة »[2].

لقد نزلت الإمبريالية الفرنسية بكل ثقلها في المغرب العربي، لتعديل ميزان القوى لمصلحة بورقيبة، ولتحسم معركة حل المسألة الوطنية التونسية على أرضية الخط الذي يبقي تونس تدور في فلك الاستعمار الجديد. ولم تستطع الحركة اليوسفية المدعومة عربياً أن تصمد كثيراً في هذه المعركة غير المتكافئة. وكانت من نتيجة هذه المعركة بين التيار التغريبي الذي يقوده بورقيبة، والتيار الوطني العروبي الذي يقوده صالح بن يوسف، أن أدار نظام بورقيبة الجديد بظهره إلى المشرق العربي، وعمق قطيعته مع الأمة العربية، وبلغ به الأمر حد قطع العلاقات مع "الجمهورية العربية المتحدة" بسبب لجوء صالح بن يوسف إلى القاهرة وتدبيره من هناك محاولات لاغتيال الحبيب بورقيبة[3]. وقد أصبح النظام التونسي يعيش عزلة رهيبة، خاصة بعد وصول الجزائر إلى الاستقلال، ما دفع بورقيبة إلى افتعال معركة بنزرت في جويلية/يوليو عام 1961، التي وجد فيها بورقيبة فرصة يغتنمها لإخماد نضالات الجماهير، .. للتخلص من العناصر اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث أصبح تطور النضال المسلح هناك يهدده، ويهدد الإمبريالية الفرنسية. وفي هذه المعركة امتنع بورقيبة عن تسليم السلاح لغير أعضاء الحزب الحر الدستوري مما دفع بأبناء الشعب العُزّل إلى أن يستقبلوا بصدورهم قنابل الطائرات الفرنسية وسقط منهم 1500 شهيداً.

---

(1)- حوار بورقيبة لصحيفة – Le Combat نقلته الصباح 14 أيلول سبتمبر 1955.

(2)- نداء يوسف الرويسي إلى الشعب التونسي، البلاغ 12 نوفمبر 1955، عدد 131 (ص 1).

(3) – أنظر « الكتاب الأبيض » في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر 1956.

ولكن معركة بنزرت التي تكبّد فيها الشعب التونسي خسائر جسيمة على كافة المستويات، أرادها نظام بورقيبة أن تكون مدخلا لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ولاستبعاد تهمة التعاون مع الاستعمار الفرنسي، كما أرادها أن تكون نافذة يطرد منها القوات الفرنسية، ويفتح بعد ذلك الباب أمام القوات الأمريكية، حيث تم إبرام اتفاقيات سرية، مُنحت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضاها قاعدتين عسكريتين: الأولى في الجنوب، و الثانية في الشمال. وتمّ إيجار ميناء حلق الوادي للأسطول الأمريكي السادس.

## 4- أي مصير لاقته الحركة اليوسفية ؟

لقد انهزمت الحركة اليوسفية في المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام البورقيبي الوليد، المدعوم من الإمبريالية الفرنسية. وعلى الرغم مما أصاب فرنسا من إنهاك، بسبب تنامي المقاومة المسلحة في تونس، وتجذر الثورة الجزائرية، فقد كانت الإمبريالية الأمريكية في عنفوانها. وإذا كان ضعف فرنسا وطموح الإمبريالية الأمريكية في احتلال موقع فرنسا، قد حمل هذه الأخيرة على التفاوض مع بورقيبة من أجل تسوية سياسية للمسألة الوطنية والسماح باستقلال قطري جزئي لتونس، فإن عملية الاستقلال كما طرحتها الحركة اليوسفية، والتي تعني تشديد النضال المسلح ضد الجيوش الفرنسية على التراب التونسي، وإجلاء القواعد الفرنسية من تونس، ومواصلة الكفاح المسلح إلى جانب الثورة الجزائرية، وتوحيد كامل المغرب العربي تحت راية العروبة، لم تكن مسموحة آنذاك، ولا هي مقبولة من الغرب. فقد كان ضرورياً للإمبريالية الفرنسية أن يبقى المغرب العربي هامشياً تابعاً، وإن بصيغ جديدة من خلال التعامل مع النخب الحاكمة الجديدة، التي أنشأت علاقة قوية مع المراكز الإمبريالية الغربية.

وكانت الحركة اليوسفية تمثل تياراً قومياً في أهدافه - يرتكز على شعار العروبة و الإسلام كمرجعية ثنائية منغرسة في وجدان المجتمع - لكنه شبه عصري وتقليدي في واقعه، وتلفيقي في منهجه، ويكفي أن نشير هنا إلى طبيعة القوى التي اصطفت إلى جانب الحركة اليوسفية، وهي القوى التقليدية المتشبعة بالفكر الإصلاحي السلفي، الفكر المصفح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الغربية.

فالحركة اليوسفية لم تستطع أن تبلور فكرها الإيديولوجي المستقل والقائم بذاته، كما هو حال الحركات القومية في المشرق العربي، لأنها حركة ارتبطت بردود الفعل الوطنية بسبب اتفاقيات 3 جوان/حزيران 1955. ولهذا ظلت أسيرة الفكر التلفيقي الذي فقد توازنه بين ثقل التراث العربي الإسلامي وصدمة الغرب وفكره المهيمن. كما أن التقارب الإيديولوجي بين صالح بن يوسف وعبد الناصر، والناتج عن معايشتهما بداية مرحلة المد القومي العربي الجماهيري، إبان أحداث الجمهورية العربية المتحدة، لم يمنع الأول من الاحتفاظ بمسافة إيديولوجية بارزة تجاه القومية العربية العلمانية المشرقية.

لذلك كانت الحركة اليوسفية عاجزة عن بلورة مشروع فكري ثقافي يسهم في تأسيس خط قومي حديث، وبالتالي في التحول إلى قوة سياسية منظمة وفاعلة قادرة أن تؤثر في مستقبل تونس السياسي، وظلت الحركة اليوسفية تعبيراً عن الإحباطات، والخيبات، وهي في نهاية الأمر حركة رفض أكثر منها حركة بناء، والالتقاء كان أساساً حول رفض هيمنة بورقيبة وما كان يمثله من مشاريع لتونس المستقلة.. فالعجز عن تقديم بديل، كان نابعاً أساساً من طبيعة هذه الحركة المحافظة، القادرة أكثر على المقاومة السلبية، مثل محافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزتيونيين على هوية البلاد، ومحافظة الباي على العرش كرمز للسيادة التونسية. فهي حركة تلتفت إلى الماضي أكثر مما تنظر إلى المستقبل، ولكن الذي يفسر فشلها خاصة، ليست طبيعتها التي كانت تتلاءم أكثر مع طبيعة المجتمع، وإنما عوامل خارجية كانت حاسمة في تحديد مصير جميع المعارك التي شهدتها تونس في تلك الفترة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والحضارية [1].

ومع هزيمة المعارضة اليوسفية، دخلت تونس مرحلة جديدة اتسمت بهيمنة نظام الحزب الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد. فألغى نظام بورقيبة المظاهر الديمقراطية، التي حاول أن يتظاهر بها في البداية، ومنع وجود الأحزاب، وقمع حرية الصحافة، وأغلق صحف المعارضة، والتجأ إلى استخدام الإغراءات، والى اعتماد أساليب الإرهاب والمطاردة والتصفية الجسدية، التي كان الزعيم صالح بن يوسف أول ضحاياها، حيث تم اغتياله

(1) - المنجي وارده - مرجع سابق (ص 562).

على يد المحترف البشير زرق العيون، وذلك في مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية عام 1962.

وبعد تصفية الحركة اليوسفية، ارتمى النظام البورقيبي في أحضان الإمبريالية الغربية، التي مكنته من كسب المعركة مع المعارضة العروبية، ورفع شعار معاداة القومية العربية، والتضامن مع العالم الغربي. وإذا كانت الحركة القومية التقليدية قد صفيت رسمياً من خلال تصفية جناح صالح بن يوسف في الحزب الدستوري عام 1958، فإن التيار القومي التقليدي في المغرب الأقصى قد ضرب أيضاً، حيث كان يمثله الجناح التقدمي في حزب الاستقلال الانضمامي، والذي انفصل فيما بعد بقيادة الزعيم المهدي بن بركة ليكون «اتحاد القوى الشعبية». وانتهت آخر مواقع هذا التيار القومي التقليدي عندما ضرب « أحمد بن بلا » ممثل جناح المغرب العربي في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وذلك في جوان/حزيران 1965.

وبعد أن قام النظام البورقيبي بتصفية صالح بن يوسف اغتيالاً في ألمانيا الغربية، حدثت في تونس في نهاية عام 1962 محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتحمة بالجماهير، شارك فيها عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلى المعارضة اليوسفية. فكانت فرصة جديدة للنظام البورقيبي الذي أراد أن يبرهن من خلال استغلالها على « قوته وجديته». وكان حصاد هذه المحاولة إعدام أغلب العناصر المشاركة فيها. وكان من بين المشاركين في الانقلاب وحكم عليه بالإعدام غيابياً الشيخ المسطاري بن سعيد، الذي توفي في دمشق في جويلية/يوليو1997.

وفي بداية السبعينات شكلت العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية حركة سياسية جديدة حملت اسم « الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس ». ويقول عمارة ضو بن نايل أحد قادة "الجبهة" : « لقد بدأ نشاطنا منذ عام 1970، وكان أول نشاط علني في عام 1972، حيث أعلن اسم التنظيم في بيروت عبر مجلة «بيروت المساء». وقد حملنا وقتها اسم الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس، وقد توافق هذا الإعلان مع نشر ميثاق الجبهة في المجلة ذاتها [1].

---

(1) – مجلة النشرة، قبرص –عدد (17) تاريخ 1984/3/23. أنظر المقابلة مع عمارة ضو بن نايل (ص 19–21).

لقد عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع النظامين الليبي والجزائري، حيث كانت تتمتع فيهما بوجود سياسي شبه علني وشبه سري. وعندما أعلن في تونس عن إجراء انتخابات رئاسية عام 1974، قدمت الجبهة القومية مرشحاً باسمها هو الشيخ المسطاري بن سعيد (أحد رموز انقلاب عام 1962، والمحكوم عليه بالإعدام غيابياً، ويقيم في المنفى متنقلاً بين طرابلس والجزائر) ليكون منافساً للرئيس الحبيب بورقيبة، الذي كان الحزب الاشتراكي الدستوري قد اتخذ قراراً بتجديد رئاسته وانتخابه رئيساً للبلاد مدى الحياة.

وكان الشيخ المرحوم المسطاري بن سعيد(توفي في دمشق سنة 1995) قدم طلب ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية بوساطة السفارة التونسية في الجزائر. وفي مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة السفير اللبنانية أعلن المسطاري عن برنامجه الانتخابي المتمثل في نقطتين:

1- إسقاط النظام البورقيبي وخياراته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

2- إقامة مجتمع ديمقراطي قومي في تونس.

وطالب مرشح (الجبهة) السلطات التونسية، باحترام النصوص القانونية لدستور البلاد، وإفساح المجال لكل الشعب التونسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بحيث تشمل التونسيين المقيمين في الخارج، والبالغ عددهم (800) ألف شخص، كما طالب بتأليف لجنة محايدة لمراقبة الانتخابات من قبل جامعة الدول العربية [1].

وصعق الرئيس الحبيب بورقيبة آنذاك من سماع مرشح تونسي محكوم عليه بالإعدام ينافسه في تلك الانتخابات الرئاسية، فما كان رده إلا أن صعّد الهجوم على (الجبهة)، ورفض قبول ترشيح المسطاري بن سعيد إلى الانتخابات الرئاسية. وقد ساق بورقيبة اتهامات للجبهة القومية لتحرير تونس، تتمثل في تبعيتها لليبيا، وفي سعيها إلى (الوحدة مع ليبيا) [2].

---

(1) - السفير اللبنانية تاريخ 1974/7/2 حوار مع الشيخ المسطاري بن سعيد.

(2) - المرجع السابق عينه.

في غضون ذلك شنّت الأجهزة القمعية التونسية حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء (الجبهة) في البلاد. وقد تمّ تقديم (33) معتقلاً للمحاكمة بتهمة [1]:

1 – تفجير السفارة الأمريكية ودار البيعة اليهودية، ومقر الحزب الحاكم.
2 – محاولة الاعتداء على رئيس الدولة الحبيب بورقيبة.
3 – الانتماء إلى تنظيم غير مرخّص له.

وصدرت الأحكام بحق المتهمين التي راوحت ما بين عام إلى ستة عشر عاماً سجناً، وكان من بين المحكومين أحمد مصباح ضو المرغني أحد قياديي الجبهة، والذي قاد عملية قفصة العسكرية عام 1980.

بعد تلك المحاكمة، عزّزت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع ليبيا، حيث تركّز نشاطها في الجماهيرية الليبية، التي كانت تشكّل قاعدة خلفية لها تحمي بها نفسها من هجمة النظام التونسي عليها، خصوصاً أن العلاقات بين ليبيا والنظام التونسي آنذاك كانت دائمة التوتّر، بسبب إعلان القذافي محاربته للرجعية العربية. كما كانت للجبهة علاقات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية باستثناء حركة فتح، التي كان ممثلها في تونس (الحَكم بلعاوي) مرتبطاً بأجهزة المخابرات التونسية، وكان يتعاون معها ضد فصائل الحركة الوطنية التونسية المعارضة، فضلاً عن أنّ فتح ذاتها لها علاقات جيدة مع النظام التونسي. واستقطبت (الجبهة) العديد من العناصر التونسية التي انخرطت مبكراً في صفوف التنظيمات الفلسطينية، وكذلك العمال العاملين في ليبيا، وشكلت منهم «لجانا ثورية»، وقامت بتدريبهم عسكرياً في معسكرات الجبهة الشعبية القيادة العامة (أحمد جبريل)، قبل أن تستأنف نشاطها العسكري، حيث قادت عملية «انتفاضة عسكرية» في مدينة قفصة في 27 جانفي/يناير 1980، عبر رحلة طويلة انطلقت من بيروت إلى روما فطرابلس، ومن طرابلس إلى روما وصولا إلى الجزائر.

وقد لعبت أجهزة الاستخبارات الليبية، وجهاز الأمن العسكري الجزائري بقيادة قاصدي مرباح دوراً رئيسياً في الترتيب والإعداد اللوجيستيكي لهذه

---

(1) – مجلة النشرة – قبرص – مرجع سابق.

العملية، التي كان من أبرز قادتها التونسيين أحمد المرغني، وعز الدين الشريف، اللذين قادا الهجوم العسكري على قفصة. ويقول صافي السعيد في كتابه الجديد «بورقيبة رحيل آخر البايات..»، حول هذا الموضوع، ما يلي:

«بدءاً من عام 1975 راودت الجزائريين والليبيين أفكار كثيرة للإطاحة بنويرة رئيس الحكومة الأسبق ونظام بورقيبة. فكانت كل دولة تحاول جذبه إليها، لكن نويرة لم يكن ليضعف لا باتجاه الشرق ولا باتجاه الغرب. ساءت علاقات ليبيا مع مصر بسبب «كامب ديفيد» فلم تقف تونس إلى جانبها، وساءت علاقات الجزائر مع المغرب بسبب الصحراء الغربية فراوحت تونس مكانها بل مالت نحو المغرب. كان الاتفاق الضمني بين بومدين والقذافي تجاه تونس حاصلاً في حده الأدنى، وهو أن النظام قد تآكل وصراعاته الداخلية قد تضعف موقفيهما، ولكنهما لم يكونا يملكان خطة مشتركة للإطاحة به ولا اتفاقا مشتركاً على إقامة نوع من الوفاق على أرض تونس. في تلك اللحظة لاحت فكرة في رؤوس البعض في العاصمتين الليبية والجزائرية مفادها أن نظام بورقيبة على شفير الحفرة ولا يحتاج إلا إلى ركلة صغيرة لكي يقع في تلك الحفرة. لم يكونا يملكان رجالاً داخل الجيش التونسي، كما كانا حذرين من تهمة التدخل واستفزاز الغرب، وخاصة أميركا التي كانت تبحث عن مدخل للتمدد تجاه ليبيا والجزائر. وفي ذلك الوقت بالضبط بدأ سيناريو ما سوف يعرف بعملية قفصة يتضح للرجال المكلفين في كل من ليبيا والجزائر لمعالجة ملف تونس. كان بومدين قد وضع فجأة تحت طائلة ذلك المرض الذي سيأخذه من الحياة، حين سافر رئيس مخابراته العسكري قاصدي مرباح إلى طرابلس مع رجال القذافي اللمسات الأخيرة للهجوم الذي سيستهدف مدينة قفصة الجنوبية في كانون الثاني 1980. وكانت العملية ستنطلق في صيف 1979، ولكنها تأجلت بسبب مرض بومدين، فوقعت في عهد الشاذلي بن جديد الذي لم يكن يعلم بها.. وكما أوضح القذافي فيما بعد لإحدى الصحف الأجنبية فإن مرباح هو الذي أعدّ الخطة مع بومدين وجاء إلى البيت ليطلب المساعدة والمشاركة»[1].

---

(1) – الصافي سعيد « بورقيبة » سيرة شبه محرمة – دار رياض الريس للكتب والنشر – بيروت – الطبعة الأولى – نوفمبر/تشرين الثاني 2000 (ص355).

ورغم ما أحدثته عملية قفصة العسكرية من صدمة عنيفة هزت أركان السلطة في تونس بخياراتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، إذ عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة من السلطة، ومجيء محمد المزالي إلى رئاسة الحكومة في أفريل/ نيسان عام 1980، فإنّ الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس خسرت المعركة عسكريا، وبالتالي سياسياً في عملية المواجهة مع النظام.

كانت الخطة تقف عند حدود إحداث صدمة لنظام بورقيبة في إحدى مدنه المهمّة التي عرفت تقليدياً بالتمرد، ولكن الذين اختيروا لتنفيذها من التونسيين، كانوا يعتقدون بأنهم ذاهبون لإعلان بدء الثورة المسلحة، لقد فات أولئك الشبان الغاضبون والمندفعون أنّ ليبيا و الجزائر لا تريدان ثورة مسلحة على حدودهما، وكما اعتقدوا أن الإمدادات ستأتيهم حين يتمكنون من السيطرة على مدينة قفصة، فقد توهموا أيضاً أنهم كانوا يقومون بعمل شعبي سيسانده « كل الشعب » حالما يعلن عن نفسه.

وبما أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس تمثل تياراً قومياً تقليدياً، هو امتداد طبيعي وموضوعي، فكري وسياسي للحركة اليوسفية، فإنها عجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل "بديلاً ثورياً حقيقياً"، "لتحرير تونس"، ولا نقيضاً للنظام التونسي. وبما أن الأصل ( أي الحركة اليوسفية ) قد انهزم، فلابدّ للامتداد الطبيعي الذي تفرّع عنه ( أي الجبهة القومية لتحرير تونس) من أن ينهزم أيضاً ولو بعد فترة من الزمن.

# الفصل الثاني
# حركة البعث في تونس

لعب الطلاب الذين قدموا من بلدان المغرب العربي، ودرسوا في جامعات دمشق وبغداد منذ الأربعينات والخمسينات، دوراً رئيسياً في نقل أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي إلى كل من تونس وليبيا، ولاحقاً إلى الجزائر. وقد تمثّلت أول مبادرة للتبشير بفكر البعث بصورة علانية، في السلسلة الشهيرة التي أصدرها محمد أبو القاسم كرو عام 1955، الذي كان عضواً في حزب البعث في بغداد، وكان من الناشطين في الأوساط الجامعية. وتضمن العدد الأول لهذه السلسلة نداء إلى العمل، كتب فيه أبو القاسم عن حزب البعث، دستوره، وأفكاره، ودعوته الوحدوية.

وبعد استقلال تونس في عام 1956، استمرت الإرساليات الطلابية تتوافد إلى المشرق العربي. وكان قسم هائل من هؤلاء الطلاب قد تبنى فكر حزب البعث؛ وبدأ في تشكيل النوى التنظيمية الأولى ضمن إطار الجامعة، والثانويات، والأساتذة. وكانت استراتيجية قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قبل عام 1966، تقوم على دفع الطلاب البعثيين العائدين إلى تونس إلى الانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هياكله.

غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن تحظى بإجماع البعثيين حولها. فبينما انخرط عدد من البعثيين في صفوف الحزب الحاكم (نذكر على سبيل المثال: المرحوم عمر السحيمي الذي اغتيل في بيروت عام 1968، والمرحوم الميداني بن صالح رئيس اتحاد الكتاب التونسيين سابقاً)، لم يمتثل البعض الآخر من البعثيين لأوامر القيادة في المشرق العربي، ومن بينهم: مسعود الشابي، محمد صالح الهرماسي، عبد الرزاق الكيلاني، علي شلفوح، والمرحوم الطاهر عبد الله، وبلقاسم الشابي وغيرهم.

وعندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق عام 1963، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس، وقفصة وصفاقس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر البعثيون يعملون في إطار التنظيم السرّي الواحد، إلى أن قامت حركة 23 فيفري/ شباط في سورية عام 1966. آنذاك انقسم البعثيون التونسيون إلى قسمين: قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، الطاهر عبد الله، علي شلفوح. وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية لحزب البعث بزعامة ميشال عفلق، ومن بينهم مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحراث.

ونذكر في هذا الصدد، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشيطة لحركة 23 فيفري/ شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلى أقصى اليسار الماوي. وظل نشاط البعثيين سرّياً حتى ربيع 1968، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حينئذ شنت السلطات التونسية حملة من القمع على العناصر القومية واليسارية النشيطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان «الفتنة البعثية - الماوية في الجامعة».

في غضون ذلك، تعرض عشرات البعثيين إلى المحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى أنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين.

وفيما كان النظام التونسي يشدد الخناق على القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكلون ثقلاً قوياً في الجامعة، وفي النقابات العمالية، بدأ بالمقابل يسمح للإسلاميين بالنشاط العلني، لمحاصرة المد القومي - اليساري في تونس. وكانت فترة 1968 - 1972، أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس.

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي، تراجع المدّ القومي عموماً، وهو ما لم يقد إلى هزيمة المشاريع الوحدوية فحسب، بل إلى تراجع القضية

القومية في النظرية والممارسة، فمن ناحية المشاريع الوحدوية، باتت الجماهير والقوى الوطنية العربية، لا تؤمّل منها كثيراً.

فقد فشلت كل المشاريع الوحدوية منذ عام 1962، وحتى الآن. ومن الناحية النظرية، نما منذ أوائل الستينات تياران متناقضان، ولكنهما يطرحان نفسيهما، ومن موقعين مختلفين، على أنهما غير قوميين، وهما: الاتجاه الماركسي - اللينيني، والاتجاه الإسلامي. كما انقسم حزب البعث إلى شقّين محكومين بالصراع، وتقسّمت القوى الوطنية والديمقراطية العربية، بدلاً من الاتّحاد. وبالمقابل قرّرت القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية، أن ترمي بثقلها ضد القضية القومية، بعد التجربة الناصرية ووحدة 1958.

في هذه الأجواء، انقسم البعثيون التونسيون إلى تنظيمين، واحد مرتبط بمركز بغداد، والآخر بمركز دمشق. ومع ذلك جرت محاولات لتوحيد البعثيين التونسيين في إطار تنظيم واحد خلال عقد السبعينات. وكان المهندسان لعملية التوحيد هذه، محمد صالح الهرماسي والميداني بن صالح. غير أن انقسام حزب البعث العربي الاشتراكي إلى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، لعب دوراً سلبياً في ذلك، إضافة إلى أن ظروف العمل السري خلقت جواً متوتراً داخل صفوف البعثيين، ومرضاً زعاماتياً.

ونظراً إلى سخاء النظام العراقي، وإنشائه العديد من المؤسسات التعليمية في تونس، منها كلية الآداب بمنوبة، وطبعه الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية، فضلاً عن الالتقاء الموضوعي بينه وبين النظام التونسي في بعض القضايا السياسية ـ فقد غض هذا الأخير النظر عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق.

وفي هذا السياق، أسس البعثيون في تونس حركة البعث بزعامة فوزي السنوسي في بداية الثمانينات (والذي توفي بسكتة قلبية في ظروف غامضة في نهاية الثمانينات). ومن أبرز قيادات حركة البعث الدكتور عفيف البوني، الذي كان كاتبا عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوج بعراقية، وأصبح قيادياً بعثياً. ولكنّه سرعان ما انتقل بمجيء سلطة

السابع من نوفمبر، عفيف البوني إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، حماية لوضعه ومصالحه الشخصية، بعد أن اتهمه رفاقه باختلاس أموال التنظيم التي تلقاها من النظام العراقي.

وبالمقابل ظل نشاط البعثيين التونسيين الموالين لسوريا مقتصراً على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير بالأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز القيادات البعثية التونسية الدكتور محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منذ عام 1966 ولغاية المؤتمر الثالث عشر الذي انعقد في صائفة 1980 بدمشق، وانتخب على أثره عضواً في القيادة القومية، ومشرفاً على مكتب المغرب العربي.

رغم أن البعثيين استقطبوا أعداداً هائلة من الطلاب الأساتذة، والمعلمين، فإنهم أخفقوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ويمكن أن نحصي النقاط التي عرقلت مسيرة البعث في تونس على النحو التالي:

لقد ظلت فكرة البعث محصورة في إطار نخبة ضئيلة من المثقفين، بالرغم من أن المجال كان مفتوحاً لتطويرها، ونشرها في الأوساط الشعبية، نظراً إلى ما هو كامن في وجدان الشعب التونسي من مفاهيم ومضامين قومية وحدوية. كما أن احتدام الصراعات داخل حزب البعث الحاكم في كل من سوريا والعراق، وبين أطراف التحالف الوطني الواسع احتداماً فرض معارك ضارية، أضعف الحركة القومية الديمقراطية كلها، وخدم أعداءها المختلفين.

التأثير السلبي والمدمر الناجم عن انقسام حزب البعث إلى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، فقد انقلب كل فرع على نفسه، في ظل تراجع الحركة القومية، على صعيد المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي. وتمثلت هذه التراجعات أساساً في التالي:

1 – تراجع العمل الرسمي والشعبي من أجل الوحدة العربية، وتفتت المد الشعبي الذي أخذ يتصاعد منذ أوائل الخمسينات. واكب ذلك انفصام وحدة 1958، وفشل المشاريع الأخرى، وحدوث انشقاقات في الحركة القومية.

2 – تراجع المواجهة مع الإمبريالية عامة و الأمريكية خاصة، وبروز اتجاهات مساومة ومهادنة.

3– تراجع المواجهة مع العدو الصهيوني، بتبني شعارات التسوية، تحت أسماء مختلفة، منها قرارات قمة فاس. وفي إطار هذا التراجع تم توقيع اتفاقية كمب ديفيد، والاتفاقيات الاستسلامية اللاحقة.

إن شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، تراجع كثيراً أمام دعوات التسوية والتعقّل والواقعيّة خلال العقدين الماضيين. أما الأنظمة القومية، التي كانت مع التحرير فعلا، فقد أصبحت تتبنى شعار التسوية علناً ورسمياً.

سيادة المفاهيم الإصلاحية والمساومة، وتراجع مفاهيم النضال والمواجهة، ما أفقد الحركة القومية اندفاعاتها، وأسهم في تحوّلها إلى قوى هامشية. ولم تستطع القوى القومية والوطنية و الديمقراطية في هذه الأجواء، أن تحقق وحدتها، وأن تبني قواها الضاربة على الصعيد القومي، وعلى الصعيد القُطري في معظم الحالات، وأن تعبئ جماهيرها وتنظمها لخوض المعارك المصيرية.

إن البعث في تونس لم يخلق نخبة مثقفة متخرجة من الجامعات الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الحاكم. رغم إرسال العراق عشرات البعثيين التونسيين إلى فرنسا لمتابعة تعليمهم في الجامعات الفرنسية، من أجل تهيئتهم لكي يتسلموا مناصب حساسة في أجهزة الدولة لنشر فكر البعث، عقب عودتهم إلى تونس.

ولقد كانت لكل ذلك أسبابه، ومن ذلك ما يتعلق بطبيعة قيادات حركة البعث في تونس وبرنامجها وبنيتها، إذ كانت تساعد على ضعف الحركة وانقاسمها، وتصارع أحزابها المختلفة. وزاد القمع الذي مارسته الدولة البوليسية خلال عقد التسعينات في إخماد حركة البعث نهائياً في تونس، فلم نعد نسمع عن نشاط البعثيين أي شيء يذكر، خصوصاً بعد الخيبة المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية في نفوس الشعب التونسي.

## نهاية البعث باعتباره مشروع أقلية يبحث عن وجه أكثرية

في عالم عربي يعاني التأخر التاريخي، ويعيش في ظل طلاق بين عالم السلطات الحاكمة وعالم المجتمعات العربية، من الصعب جدا على أي باحث أو كاتب أن يزحزح المقولات والمفاهيم التي ترسخت عبر عقود من الزمن، فضلا عن صعوبة تقبل نقدها وإعادة إنتاج مدلولاتها في نسق ديموقراطي جديد ورؤية ديموقراطية جديدة.

الصعوبة تكمن في غياب النقد، ولا سيما النقد الراديكالي للمفاهيم والمقولات التي دأب الفكر السياسي العربي على اعتبارها من المسلمات إلى درجة أنها باتت من الصنم الذي يعبد. وآن الأوان لمراجعة كل أساسيات الفكر القومي العربي، وخاصّة ما يتعلق بالمفاهيم والمقولات الإيديولوجية: الأمة العربية، الوحدة العربية، الدولة القومية العربية، إذ أن حصاد أكثر من خمسين عاماً كاف لإصدار أحكام قطعية.

نقطة الانطلاق الرئيسة في هذا البحث النقدي من وجهة نظر الباحث السوري جاد الكريم الجباعي هي الإنسان المتعين، حسب استخدامه للمفهوم الهيغلي، الكائن العاقل والأخلاقي، الاجتماعي والسياسي، الذي ماهيته هي الحرية. «إذاً نقطة الانطلاق الرئيسة هي الحرية بخلاف جميع إيديولوجيات التحرر القومي والتحرر الاجتماعي وما إليها. الحرية في منظور البحث أهم من الأمة، وأهم من الوحدة العربية، وأهم من الدولة القومية، و أهم من الاشتراكية، وغيرها، لأنه ليس لهذه جميعاً ولغيرها أيضاً أي قيمة من دون الحرية ومن دون الكرامة الإنسانية»[1].

لماذا الحرية أهم من الدولة القومية، لأن الحركات القومية العربية التي عملت أو ادعت أنها بصدد بناء الدولة القومية، تراجعت في الميادين جميعها، ولاسيما في المواجهة مع الإمبريالية، والمشروع الصهيوني، وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي لبناء الدولة الوطنية الديموقراطية، وعلى صعيد العمل الرسمي والسعي من أجل الوحدة العربية،

---

(1)- جاد الكريم الجباعي، وردة في صليب الحاضر، دار الفرات للنشر و التوزيع، دار بترا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص14.

إذ واكب ذلك انفصال وحدة 1958، وإخفاق المشاريع الوحدوية الأخرى، وحدوث انشقاقات وتصدعات في الحركات القومية.

فالدولة الوطنية الديموقراطية هي الشكل الجنيني للدولة القومية، وهي تجسيد للعقل والحرية، بل هي «ملكوت الحرية الموضوعية»، لأنها تستند إلى مفهوم سيادة الشعب، وسيادة القانون. لكن هل هذا هو واقع الحال في العالم العربي؟

الوقائع تقول إن الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة في البلدان العربية (سوريا، العراق)، تراجعت في المواجهة مع إسرائيل، بتبني شعارات التسوية، تحت أسماء مختلفة، وتراجعت عن شعار التحرير الذي كان شعارها بعد أن هيمنت دعوات التسوية و"التعقل" و"الواقعية" خلال العقود الأخيرة، وقادت المشروع القومي إلى الهزيمة تلو الهزيمة، بعد أن تغلبت الاتجاهات القطرية والطبقية الضيقة، وتحولت من تبني الأهداف القومية الأساسية إلى تبني أهداف قطرية محدودة، فاحتدمت الصراعات داخل الحركات القومية احتداماً فرض معارك ضارية، ولا سيما بين سوريا والعراق، أضعف الحركة القومية والديموقراطية كلها، وخدم أعداءها المختلفين. ولا غرابة في مثل هذه الظروف، أن تُهدد الحريات والكرامات في العالم العربي، ويستشرى القمع، ويتسع نطاق الاستغلال، ويفقد أبناء الشعوب العربية حقوق المواطنة.

في بحثه النقدي الراديكالي لحزب البعث، يقول الباحث الجباعي: «ما كان يسمى «حركة التحرر الوطني» العربية، وقد يطيب لبعضنا أن يسميها «حركة التحرر القومي» أو «حركة الثورة العربية»، أفصحت تباعاً في سياق التجربة العملية، عن جميع مكنوناتها وعن جميع خصائصها، وتبدو لنا اليوم جلية، لا في الأنظمة «القومية» الشمولية، وما جرته على بلدانها من خراب فحسب، بل في الأحزاب والتنظيمات الشمولية المعارضة و«المقاومة» أيضاً. فإن إمكانية احتلال العراق ودمار دولته كانت ثاوية في قاع «ثورة» الثامن من فيفري/شباط 1963 وتحولاتها، وفي بنية حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي اغتصب السلطة واحتكر جميع مصادرها، منذ عام 1968، واحتكر جميع مصادر الثورة وجميع مصادر القوة، وأعاد تنسيق بنى المجتمع وفق نسقه الشمولي، ووفق المصالح الخاصة العمياء. وكانت ثاوية بالقدر نفسه، في

بنى الأحزاب التي تحالفت معه، في «جبهة قومية»، ولم تكن هذه جميعا سوى خلاصة موضوعية لبنى المجتمع العراقي، الذي لا تزال جماعاته الإثنية والمذهبية والطائفية والعشائرية متحاجزة ومتفاصلة، كالزيت والماء»[1].

إن نقد الحركات القومية العربية ليس مجرد نقد أفكار وآراء يتفق المرء مع بعضها ويختلف مع بعضها الآخر، بل صار يفترض أن يكون نقدا للتجربة السياسية والأيديولوجية لهذه الحركات القومية العربية التي حكمت في كل من مصر وسوريا و العراق، والتي أخفقت في حل مجموعة من المعضلات التي تواجهها حركة التحرر العربية، وهي:

- الإخفاق في إقامة علاقة صحيحة مع الشعب، وانتهاج سياسات غير ديموقراطية بمجملها، حيث طغت مظاهر التسلط والاستبداد والطغيان واحتقار الشعب.

- ازدراء كل ما هو عام ومشترك بين جميع مواطني الدولة المعنية، حيث أنتجت الحركات القومية العربية نوعاً من ثقافة جماهيرية هي ثقافة الاستبداد، وثقافة الخوف.

- لقد حلّت الثورة محل الدولة، وحلّت إرادة القيادة الثورية الخاصة، ثم إرادة القائد الفرد، «القائد الملهم» محل الإرادة العامة.

- وعجزت عن انتهاج سياسة تنموية سليمة، تقود إلى تنمية الموارد، وبناء زراعة وصناعة تحققان المزيد من الاكتفاء، ووقف نزيف المواد الخام، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية. لقد أخرجت المجتمع الأساسية من عالم السياسة ومن عالم الثقافة وتعطلت عملية الإنتاج الاجتماعي تحت عناوين: التأميم الاشتراكي ومجابهة الامبريالية والصهيونية والرجعية. ولهذا المسار مغزى آخر هو تذرير المجتمع وتفكيك عرى التضامن والتكافل بين الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية. وقاد كل ذلك إلى انحلال الروابط الوطنية، التي كانت آخذة بالتشكل في العهد الليبرالي القصير، بعيد الاستقلال، وتعمق الظاهرة الجماهيرية، ونموها طرداً مع تغول السلطة وتوحشها.

---

(1)- جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق (ص22-23).

يتخذ الناقد جاد مصطلح «النزعة الكلبية» للتعبير عن الطغيان الذي أزهق روح الشعب وجفف منابع الإبداع، على كل صعيد. ويعتبر أن النزعة الكلبية ونزعة التقوية تلبستا الأحزاب الشمولية، على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية: القومية والماركسية، والإسلامية، وصارت من أبرز خصائصها. فيقول: «جذر النزعة الكلبية والنزعة يكمن في عقيدة القوميين والإسلاميين والاشتراكيين أو في اقتناعهم الذاتي، أنهم مناضلون في سبيل «الأمة العربية» وفي سبيل «القومية العربية» و«الوحدة العربية» أو في سبيل «الأمة الإسلامية» و«الدولة الإسلامية» أو في سبيل دكتاتورية البروليتاريا وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان وأنهم قد نذروا أنفسهم لهذه القضية، وإن هذا النضال يمنحهم حقاً مطلقاً في تحديد مبادئ الحق والأخلاق وفق اقتناعهم الذاتي، لتغدو هذه المبادئ مبادئ قومية أو ثوابت قومية خاصة وحصرية لا تمت بصلة إلى المبادئ الاجتماعية والإنسانية شأنها في ذلك شأن المبادئ والثوابت «الإسلامية» لدى الجماعات الإسلامية والمبادئ الاشتراكية لدى الأحزاب الشيوعية»[1].

ويضيف الناقد جاد قائلا: «الحزب القومي يتماهى مع «الأمة العربية» في هوية واحدة، حتى لا يعود من وجود خارج حدوده، والجماعة الإسلامية تتماهى مع «الإسلام» في هوية واحدة، فتصير «عقيدتها» هي حدود الدين القويم، وتصير هي وحدها «الفرقة الناجية»، والحزب الشيوعي يتماهى مع «الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين» في هوية واحدة فيصير هو الحزب «الثوري» الوحيد وحامي حمى العقيدة الماركسية اللينينية»[2].

على أن نظرة الاتجاه القومي إلى غير القوميين لا تختلف عن نظرته إلى نفسه. فالقوميون كانوا وربما لا يزالون يرون أن كل من ليس منهم ليس من الأمة التي يحتكرون حق تمثيلها والتحدث باسمها كما يحتكر الإسلاميون مثلا حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه. وبذلك تحولت الاتجاهات الأيديولوجية والأحزاب السياسية إلى مذاهب مغلقة أسهم انغلاقها في إضعاف قوى الأمة وتفتيتها، وحال دون وعي حقيقة أن كل حزب أو تيار هو جزء من الكل

---

(1)-المرجع السابق عينه(ص26).

(2)-المرجع السابق عينه،(ص27).

الاجتماعي، جزء من الأمة، محكوم به أو بها أي بالأمة حكم الجزء بالكل. وأنه ليس لأي حزب أو اتجاه أو تيار حق تمثيل الشعب كله أو الأمة كلها. لأنه لا يمكن أن يكون كذلك في الواقع، وإلا كنا خارج المنطق والمعقولية.

فالرؤية التي تنصّب نفسها كلاً أو تحل نفسها محل الكل هي رؤية استبدادية لا ينجم عنها في المحصّلة سوى تدمير الكل وتدمير نفسها أيضاً. هذه الرؤية الحصرية، الواحدية السائدة في صفوف الحركة السياسية العربية على اختلاف مشاريها ومناهجها وبرامجها (القومية، الإسلامية، الماركسية)، حالت دون تحقيق توافق أولي ومبدئي على القضايا الأساسية للأمة. وحالت بالتالي دون تحقيق إجماع وطني/ قومي على أي أمر من الأمور، وذلك لغياب مرجعية وطنية/ قومية تنجدل التعارضات الاجتماعية على محورها. وتنضبط المرجعيات الإيديولوجية على إيقاعها. التيارات السياسية الأساسية في العالم العربي اليوم تتبنى رؤية حصرية وأيديولوجيا حصرية، تطرد الآخر من عالمها ولا تنظر إلى الاختلاف إلا على أنه مروق وكفر وإضعاف لوحدة الجماعة في أحسن الفروض.

فالأمة العربية التي حولها الفكر القومي إلى صنم يعبد، ليس لها من وجود عياني، لأن وجودها العياني يفترض أن يتجسد ماديا في إطار دولة قومية مركزية، هي الدولة-الأمة بالمعنى البرجوازي الحديث، وهذا ما عجزت عن تحقيقه الحركات القومية العربية التي وصلت إلى السلطة في كل من مصر، و سوريا، و العراق. بينما العرب يعيشون منذ أكثر من ألف سنة، أي من عصر المماليك إلى العصر العثماني، رعايا، ولاسيما في ظل الامبراطورية العثمانية التي اتسمت بطابع استبدادي، وإقطاعي شرقي. وعرب اليوم الذين يعيشون في ظل الدول التي قامت على أساس خريطة التقسيم الكولونيالي والولايات الموروثة من العهد العثماني، تختلف أشكال وجودهم عن أولئك العرب في الماضي. مع التأكيد أن هناك فرقاً شاسعاً بين مفهوم الماضي الذي هو عبارة عن تعاقب زمني، ومفهوم التاريخ بوصفه فعلاً بشرياً.

لقد أكدت عملية السقوط المدوّي للحركات القومية، على ضرورة إعادة التفكير في المسألة القومية بوجه عام، وفي مفهوم الأمة العربية بوجه خاص، بدلالة الدولة الأمة، وعلى ضرورة الانطلاق من الدول الوطنية الحديثة.

إن الدفاع عن المشروع القومي الديموقراطي بوصفه قضية الوجود العربي ونمائه، وقضية الصراع مع الإمبريالية، في عصر يناهض الإمبريالية، والصهيونية، والأنظمة الشمولية، يقتضي منا اعتباره مشروع الفئات والطبقات الكادحة والمستغلة، لا مشروع السلطات الحاكمة والفئات الكمبرادورية.

فالمشروع القومي العربي الديموقراطي، هو حركة جماع الأمة في نزوعها إلى التحرر والديموقراطية. وهو التاريخ المعوق بالضغوط الاستعمارية والإمبريالية ولاسيما الأمريكية منها، وبالاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي. وهذا ما يجعل منه بؤرة أساسية من بؤر الصراع العالمي ويجعل مستقبل النظام العالمي ونسق العلاقات الدولية مرتبطين بوتائر نموه واتجاهات تطوره، بقدر ارتباطه بهما.

المشروع القومي الديموقراطي هو الحركة التي يتعين بها موقع الأمة العربية في التاريخ وفي العالم، والتي يعاد فيها إنتاج الوجود الاجتماعي - السياسي للأمة وتتحدد هويتها القومية بما هي هوية النمو والتغير، هوية التعدد والاختلاف والتعارض. والحركة كما هو معلوم حركة مد وجزر، تقدم وتراجع، والتاريخ ليس تقدماً أو تراجعاً على خط مستقيم، ففيه انتصارات وهزائم وانكسارات وانقطاعات وقفزات أو ظفرات. وما نحن فيه اليوم ليس نهاية التاريخ لا على الصعيد الوطني/ القومي ولا على الصعيد العالمي. المشروع القومي العربي لا يختزل إلى اتجاه واحد من الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية والسياسية المختلفة التي تتجابه وتتقاطع في المجال الثقافي للأمة ثم في المجال السياسي. فهو لا ينحل في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية أو مذهباً قومياً. والمؤسف أن الوعي السائد عندنا يساوي بين المشروع القومي والأحزاب القومية، لاسيما تلك التي وصلت إلى سدة الحكم في كل من سوريا و العراق.

لذلك ينظر غير القوميين إلى الهزيمة التي منيت بها الأمة على أنها هزيمة هذا الاتجاه القومي فقط وليست هزيمة للأمة كلها. هؤلاء الذين يتعارض بل يتناقض وعيهم الذاتي مع واقعهم الموضوعي، سواء أكانوا شيوعيين أم إسلاميين يصنعون أنفسهم، ذاتياً بالطبع، خارج نطاق المشروع القومي والحركة القومية ويعارضون مفهوم الأمة العربية بالأمة الإسلامية أو بالأممية

البروليتارية. لقد آن لنا أن نعي أن المشروع القومي الديموقراطي يضم جميع الاتجاهات والتيارات والقوى والأحزاب السياسية على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية( القومية، و الإسلامية، و الماركسية، و الليبرالية) وانتماءاتها الاجتماعية والفكرية..

من وجهة نظر الديمقراطية، هناك الكثير من التغييرات فرضت نفسها في الشرق الأوسط، بعد حرب الخليج الثانية، و الغزو الأمريكي للعراق في 19مارس/آذار 2003، و اندلاع ربيع الثورات العربية مع بداية سنة 2011، ومع ذلك، استمر البعثيون برفض أي إصلاح ديموقراطي داخل الأحزاب التي ينتمون إليها. وظل الخطاب السياسي للبعثيين عموماً في العالم العربي يمجد صمود الأنظمة السياسية القائمة على رجلٍ قوي أو على الحزب الواحد الشمولي، رغم أن هذه الأنظمة عجزت عن حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الفادحة وخنقت المجتمع في كل تعبيراته، و انتهجت سياسات اقتصادية انفتاحية في إطار الاندماج بنظام العولمة الليبرالية، ولكن من دون حريات عامة، وعدالة اجتماعية، حيث أرست في البلدان التي تحكمها نظاماً اقتصادياً يمكن تسميته بـ«رأسمالية الأقرباء و الأصدقاء crony capitalism »، حلّ محل رأسمالية الدولة التي أرسيت في عقد السبعينيات.

وفي ظل النفوذ المتنامي للتيارات الأصولية والجهادية وتعدد المواقف السياسية المتمحورة حول الأصولية والاستبدادية العلمانية، أسهمت كل هذه العناصر في رسم مشهد في منتهى الاضطراب في سوريا و العراق. ولم تظهر أي حركة تحضّ ولو على بعض التغيير سواء بدفع من السلطة أم من النخب أم من الشارع.

# الفصل الثالث
# حركة التجمع القومي العربي

تعود جذور المعارضة العروبية – القومية في تونس إلى مرحلة الصراع المرير الذي كان يشق الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت اتفاقيات 3 جوان/يونيو 1955 التي مُنحت تونس بموجبها حكماً ذاتياً، قد شكلت منعرجاً سياسياً وتاريخياً حاسماً في تاريخ تونس الحديث، حيث تفجرت التناقضات المكبوتة، سواء الشخصية منها أو الاجتماعية أو الإيديولوجية أو الثقافية داخل الحركة الوطنية التونسية، حول المستقبل السياسي والنمط الاقتصادي والاجتماعي والانتماء الثقافي والحضاري لتونس المستقلة.

وفيما كانت الحركة اليوسفية بزعامة صالح بن يوسف تمثّل المعارضة العروبية التي تدافع عن الهوية العربية الإسلامية المهددة بالذوبان والتلاشي من قبل الاستعمار، وتنادي باستقلال كامل لتونس لا غبار عليه ولا تحده شروط أو معاهدات تمس بالسيادة الوطنية، وتطالب الشعب التونسي أن يعاضد الشعبين الشقيقين في الجزائر والمغرب في نطاق نضالهما من أجل التخلص النهائي من نير الاستعمار الفرنسي، وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، وتريد أن تتجه تونس نحو المشرق العربي حيث ترى أن مستقبلها يكمن في نطاق الوحدة العربية الإسلامية، كان بورقيبة يمثّل مصالح الطبقة الوسطى المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي الغربي، والمتشبعة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الفرنسي وكبار الملاكين العقاريين، وعقدت تسوية سياسية حول الاستقلال في كنف التعاون مع فرنسا، ورأت مستقبل تونس في النمط الغربي للتنمية.

وهكذا عاشت تونس في عقد السبعينات صراعات عنيفة بين السلطة ممثلة في الحزب الاشتراكي الدستوري و إيديولوجيته ( القومية التونسية ) ذات

الطابع القُطري، وبين الاتجاه القومي العربي، وذلك في إطار الصراعات السياسية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال عقدي الخمسينات والستينات. وكان أحد وجوه هذه الصراعات الهجمات المتبادلة بين النظام وحزبه وقوى المعارضة القومية - العربية، التي تبلورت في ثلاثة اتجاهات تنظيمية هي: الناصريون، والبعثيون، والقوميون العرب، والذين استمدوا جميعاً قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود التي شهدها المشرق العربي، ووصل بعض هذه القوى إلى السلطة خاصة في مصر وسوريا والعراق(1).

لقد ناصبت السلطة التونسية العداء للقضية القومية، ولحركة الوحدة العربية، نظراً إلى تناقضهما بعمق مع خيارات السلطة التونسية وحزبها في مجال العلاقات العربية والدولية، التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد (الإمبريالية الأمريكية) وبسبب خضوعها لنفوذه وسيطرته إلى حد كبير، باعتبار أن هذه السلطة التونسية لم تسلك سلوك الوصاية على المجتمع المدني والشعب فقط، عن طريق تطبيق مشروعها «التحديثي» أو بالأحرى «رسالة المستعمر التمدينية»، وإنما عزلت كذلك الجماهير العربية التونسية عن محيطها العربي، حتى تعيق عملية التفاعل والتكامل على الصعيد القومي. وفي هذا السياق جاءت موافقة بورقيبة على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط، أي لمحاربة الحركة الوطنية العربية والشيوعية. وقد كان، كان متفقاً في ذلك مع نظام الملك حسين في الأردن، وفيصل ونوري السعيد في العراق، بحجة مكافحة الشيوعية والوقوف في وجه الحركة القومية العربية، والدفاع عن «العالم الحر». وهذه سياسة ثابتة نابعة من الإيديولوجية البورقيبية، وهو ما يقوله بورقيبة صراحة في إحدى خطبه « لا.. لقد كانت تونس نموذجاً كاستعمار خاص له مظاهر إيجابية لا يستهان بها ».

الخطاب السياسي لبورقيبة ينكر وجود وطن عربي كما ينفي وجود هوية عربية. وهذا الخطاب يقف على الضِدِّ من الخطاب الناصري والبعثي، الذي يرى في وجود عدد من البلدان العربية التي تتكلم نفس اللغة وتدين بنفس الدين، وتعيش في نفس الغطاء الجغرافي وتحس أنها مُوَحَدة بروابط تاريخية

---

(1) - فايز سارة - الأحزاب والحركات السياسية في تونس - من دون ذكر دار النشر-الطبعة الأولى 1986.ص 239.

وقريبة من بعضها بفعل نفس الحضارة، هي عوامل تُؤَهِلُها أن تتجمع في أمة عربية واحدة، وأن تكون وطناً واحداً، من حقه السياسي والتاريخي أن يحقق وحدته في إطار دولة واحدة. وبينما يؤكد الخطاب القومي بشقيه البعثي والناصري أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، يؤكد الخطاب البورقيبي بدوره أن هذه الوحدة ليست معطى مباشراً، وينفي بورقيبة وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، ويعتبرها أسطورة لا ركائز لها في التاريخ.

وعلى نقيض ما هو سائد في المشرق العربي، حيث تعتبر الأيديولوجية القومية أن الارتباط بالوجود الوطني « القُطري » يناقض منطقها الخاص، بوصفها تمزقاً، وتقطعاً في التضامن، أو شعوبية على حد تعبير القوميين، فإن الوعي القومي العربي في منطقة المغرب الغربي يتمفصل في الوعي الوطني الخاص «أي القطري بالمعنى القومي». وهذا عائد إلى طبيعة حركة التحرر الوطني المغاربية، وسيرورة تطورها نحو تحقيق الاستقلال السياسي، وإلى دور النخبة السياسية والمثقفة التي قادت هذه الحركة، ولعبت دوراً حاسماً في عملية بناء الدولة الوطنية ذات الطابع القطري المتناقضة مع طبيعة الدولة القومية.

وجاءت التطورات الدراماتيكية في التاريخ العربي، منذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني، واغتصاب أرض فلسطين، والإخفاقات العربية لجهة عجز الحركات القومية العربية – بتلاوينها المختلفة الناصرية والبعثية والقوميين العرب – عن بناء دولة الوحدة التي طال انتظارها، لتعزز أطروحة النخبة السياسية الحاكمة في تونس القائلة بضرورة تمتين بناء الدولة القطرية، وبمعاداة فكرة الوحدة العربية، خصوصاً أن هذا الفكر الوحدوي الذي حملته الحركات القومية آنفة الذكر، كان ولا يزال يحصر تحقيق الوحدة العربية عن طريق القضاء على الدولة القُطرية.

وهكذا، فإن الفكر القومي العربي الذي يُقيم تعارضاً بين قيام الوحدة العربية ووجود الدولة القطرية، يحصر المسألة في المؤسسة السياسية على حد قول الدكتور علي أومليل، الذي يقول: إن الفكر الوحودي سواء أكان مغاربياً أم عربياً، يحصر الأمر في المؤسسة السياسية، ما أدّى به إلى التعلق بمجموعة من الانتظارات:

انتظار دولة ثورية، وحدوية، على رأسها قائد تجود به الأقدار، يقوم بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاريبالدي أو بسمارك العرب.

وكذلك انتظار ثورة الجماهير التي تستطيع الإطاحة بالحكومات الإقليمية المعوّقة للوحدة، أن تفشل الدول الإقليمية في الاستمرار أمام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الإمبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الأنظمة ويقضي على الصهيونية والإمبريالية معاً[1].

وظل الخطاب البورقيبي يعتبر الوحدة العربية في صيغتها المشرقية الحماسية فكرة عاطفية ومربكة وديماغوجية، لذا كان يدعو إلى التدرج عبر المراحل فيما يتعلق بالوحدة، بناء الدولة الوطنية أولاً، وتحقيق نوع من التعاون الثنائي الذي يقود إلى تشكيل بنية فضفاضة وفوق «وطنية» أو كنفدرالية، قبل ولوج مرحلة «الاندماج» بين بلدين أو أكثر.

وانطلاقاً من اعتقادها في استحالة إقامة الوحدة العربية الاندماجية، وتأكيدها ضرورة إنجاز الجزئية والتدرجية، هاجمت الدولة البورقيبية الحركات القومية بعنف، لأنها تتناقض بعمق مع خياراتها وحزبها الحاكم. والحال هذه تعرضت التنظيمات القومية في تونس إلى أشدّ أنواع القمع خلال فترة الستينات والسبعينات، الأمر الذي قاد هذه الاتجاهات القومية إلى الانكفاء، حيث غادر خيرة المناضلين القوميين صفوف التنظيمات القومية العربية إلى التنظيمات الأخرى وخاصة الماركسية ومنظمات اليسار الجديد، وغدت الأحزاب والمنظمات القومية بقايا لهياكل تنظيمية وسياسية عاجزة أن تؤلف قوة تأثير في البلاد. ولقد بلغ عسف موقف السلطة التونسية أقصى مداه من المعارضة السياسية باتجاهيها الأساسيين القومي والماركسي من خلال حكم التيار المتصلب في الحزب الاشتراكي الدستوري بزعامة رئيس الحكومة الهادي نويرة، ومدير الحزب محمد الصياح ووزير الدفاع عبد الله فرحات.

وجاءت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة التونسية، كالانتفاضة العمالية التي فجرها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام السابق

---

(1) – علي أومليل – النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي – بحث منشور في كتاب «وحدة المغرب العربي» مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الأولى جانفي/يناير 1987 – (ص 51).

الحبيب عاشور في 26 جانفي/ يناير 1978، والتي أدت إلى مصرع أكثر من 500 شخص، وبروز الحركة الإسلامية الأصولية بقوة على صعيد المشهد السياسي التونسي، و أحداث قفصة العسكرية التي هزت أركان الدولة البورقيبية، في بداية عام 1980، لتشكل منعرجاً سياسياً جديداً في تونس. فقد أعقب هذه التطورات مجيء حكومة مزالي في أفريل/ نيسان 1980، التي رفعت شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في البلاد، والتي جاء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحادي عشر في أفريل/ نيسان 1981 ليثبت اتجاهاتها الرئيسية، ويفتح الأبواب لظهور معارضة سياسية علنية في البلاد في ظل شروط صيغت في كلمتي الحبيب بورقيبة ومحمد مزالي أمام مؤتمر الحزب الحاكم.

ولا شك أن أحزاب المعارضة التونسية رحبت بسياسة التفتح و الديمقراطية التي انتهجتها حكومة مزالي، باعتبار أن البلاد بصدد دخول مرحلة الإصلاحات السياسية و الاجتماعية وحل أزمة التمثيل العمالي.

## 1 - ميلاد حركة التجمع القومي العربي

وفي أجواء الفراغ السياسي للقوى القومية المنظمة بسبب القمع الذي سلط عليها، وتشرذم أقسام كبيرة منها، بادر عدد من ممثلي الاتجاه القومي التونسيين بزعامة البشير الصيد للإعلان عن التجمع القومي العربي في ماي - أيار 1981، وذلك بعد حصيلة نحو عام من العمل في هذا الاتجاه، وفي ندوة عقدها البشير الصيد، أعلن تأليف التجمع باعتباره تنظيماً سياسياً قومياً يستند إلى مبادئ الإسلام والوطنية والقومية العربية [1].

وفيما قبلت المعارضة التونسية الشروط المجحفة التي وضعها النظام، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة التونسية، التي ربطت قضية الاعتراف بأي من التنظيمات المعارضة وأحزابها بصورة رسمية، بشرط الحصول على 5 في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف عام 1981، رفض التجمع القومي العربي الدخول في تلك الانتخابات البرلمانية، وقال البشير الصيد بصدد شرط الحصول على 5 في

(1) - أنظر صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ 1981/10/31.

المئة: « إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا ترفض منطق الخمسة في المائة، وأي نسبة أخرى، لإيمانها بأن حق التجمع السياسي مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية ». وأضاف قائلاً « إننا إذا كنا قد قدمنا طلباً إلى السلطة، فلأننا موضوعيون، نقبل الحوار، ونؤمن بالديمقراطية وسوف نستمر في نشر مبادئنا، حتى ولو لم نحصل على التأشيرة».[1]

ولقد ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرها النظام في الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف عام 1981 بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية التزوير لتلك الانتخابات. وفي ذلك الانتخاب العام، تجلت بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة المساواة السياسية الحقوقية الشكلية، والمبتورة جداً، بين جميع الناخبين فضلاً عن التضييقات الشديدة التي فرضها حزب السلطة على باقي أحزاب المعارضة السياسية، التي شاركت في تلك الانتخابات، وهي الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر. فمشاركة المعارضة في تلك الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، إذ فازت الجبهة الوطنية، التي كانت قد تآلفت قبيل الانتخابات بين حزب النظام – الحزب الاشتراكي الدستوري و الاتحاد العام التونسي للشغل، وأسفرت عن حصول التحالف الدستوري » على 136 مقعداً، وهي مجموع مقاعد البرلمان، وسقوط كل مرشحي أحزاب المعارضة.

وفي معرض تقويمه لتلك الانتخابات قال البشير الصيد: « كان امتناعنا عن الانتخابات، لاعتقادنا أن الظروف الموضوعية والأمنية، وكل العوامل الإيجابية التي ينبغي توفرها، ليست موجودة بالدرجة المطلوبة » وأضاف « إن الضمانات المطلوبة كنا قد وضعناها في بيان حركة التجمع الذي نشرناه في الصحافة التونسية، وأن نتائج الانتخابات، جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الانتخابية [2].

---

(1) – مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/11/27 من مقابلة مع البشير الصيد.

(2) – المرجع السابق عينه.

## 2- نشاط حركة التجمع القومي العربي

خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حدد التجمع القومي العربي نشاطه في ثلاثة أبعاد، بهدف تحقيق مزيد من الاستقطاب التنظيمي، وإثبات وجوده على الساحتين المحلية والعربية.

### أولا – على الصعيد التنظيمي

عمل التجمع على توسيع وجوده التنظيمي في الأوساط القومية، وبادر باتجاه تجميع وإشراك كل الذين يتبنون الفكر القومي داخل المجتمع، وهذا ما عبر عنه البشير الصيد في دعوته «القوميين العرب»التونسيين إلى « أن ينتظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومي بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة ثقل، وكجدل بياني بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً.. إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي تجعلها تنخرط في التاريخ. لابد لذلك من عمل سياسي تاريخي » [(1)].

وبشكل موازٍ لنشاطه التنظيمي باتجاه توسيع دائرة الاستقطاب، قام التجمع بنشاط سياسي، باعتبار ذلك تأكيداً لحقه في الوجود العلني كحزب من المعارضة معترف به، وبحقه في إصدار صحيفة «النداء العربي»، وذلك في إطار ما أعلنته حكومة محمد مزالي حول موضوعة التفتح الديمقراطي والتعددية السياسية. .. علماً أن حكومة مزالي كانت ترفض منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي في تونس.

### ثانياً – على الصعيد السياسي

مارس التجمع القومي العربي حقه في انتقاد حكومة محمد مزالي في مجال تعاملها مع قوى المعارضة التونسية، وخاصة مع حركة التجمع القومي العربي، وأمينها العام البشير الصيد، إضافة إلى تنديد التجمع بسياسات السلطة التونسية ومواقفها على الصعيدين السياسي و الاقتصادي وما يترتب على هذه السياسات من انعكاسات على الصعيد الاجتماعي في البلاد. وعلى الرغم من حرص البشير الصيد على إقامة حوار مع النظام، باعتبار حركة التجمع القومي

---

(1) – مجلة النشرة – قبرص – العدد (11) تاريخ 1984/2/6 – مقابلة مع البشير الصيد (ص 22).

العربي حركة وطنية وقومية معارضة، تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، فإنّ استجابة النظام كانت دون المستوى المطلوب. ويقول البشير الصيد في هذا الصدد: « وقعت فعلاً مقابلات بيني وبين مسؤولين في الحكومة، منهم وزراء الداخلية والعدل والخارجية، وبعض المسؤولين الآخرين، وبينّا لهم وجهة نظر حركتنا من القضايا التونسية والخارجية.. وقلنا للمسؤولين إنّه لا مفر لتونس من تحقيق المسيرة الديمقراطية، وضمان ممارسة الحريات العامة لكل التيارات دون استثناء، وهذه هي الطريق الكفيلة بضمان مناعة تونس، والتي تجنبها كل التوترات والأزمات »[1].

### ثالثاً – على الصعيد العربي

واكبت حركة التجمع القومي العربي أهم التطورات على الساحة العربية، وخاصة منها الغزو الصهيوني للبنان، وتوقيع اتفاق 17 ماي/ أيار. وفي كل هذه التطورات أدانت حركة التجمع القومي العربي بشدة الاعتداءات الصهيونية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتمركز القوات المتعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والإيطالية التي جاءت لتزكي العدوان الصهيوني الغاشم، وأيدت بشكل مطلق المقاومة الباسلة المتشكلة من القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية والقوى الفلسطينية الرافضة لنهج التسوية الاستسلامية والمدعومة بقوة من قبل سوريا، التي بادرت إلى مقاومة الغزو الصهيوني، عبر تدشينها سلسلة من العلميات الاستشهادية أجبرت "إسرائيل" على الانسحاب باتجاه شريط جنوب لبنان الحدودي، وعلى انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وعلى إلغاء اتفاق 17 ماي/ أيار لعام 1983. وانسجاماً مع نهجه القومي التقى الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي بالزعيم الليبي معمر القذافي عقب زيارته لتونس في عام 1982، وأجرى معه أحاديث حول قضايا العمل القومي، كما اتخذت الحركة مواقف مؤيدة لكل من الجماهيرية وسورية ضد التهديدات والاستفزازات الأمريكية على المياه الإقليمية الليبية وضد الاعتداءات الأمريكية على لبنان والقوات السورية هناك[2].

---

(1) – مجلة الموقف العربي 1983/7/4 من مقابلة مع البشير الصيد.

(2) – المرجع السابق.

وأمام هذا النشاط السياسي العربي المكثف بغية تعزيز حركة التجمع القومي العربي علاقاتها العربية وخاصة مع الأنظمة القومية، قامت الأجهزة التونسية بمطاردة رموز الحركة وإطارتها ومنعتهم من مغادرة البلاد، ولم يستثن الأمين العام للحركة من ذلك إذ تمت مصادرة جواز سفره لمنعه من مغادرة البلاد لحضور مؤتمرات عربية، أو عقد لقاءات مع قادة أحزاب عربية في الخارج، أو زيارة بعض البلدان العربية ذات الاتجاه القومي [1].

## 3- مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية والقومية

لما كانت حركة التجمع القو مي العربي تعتبر من أحزاب المعارضة الراديكالية في تونس، فإنه من الطبيعي أن تكو ن مواقفها متميزة إزاء حركة الصراع السياسي، التي تجري في تو نس، وعلى الصعيد العربي، بهدف بلورة خطها السياسي بما ينسجم و منهجها الفكري، و في سبيل بناء حركة وطنية- قومية عربية أصيلة في تو نس. و لقد تمثلت مو اقف الحركة فيما يلي:

**أولا-** شهدت تونس في نهاية عام 1983 وبداية عام 1984 أحداثاً دامية أجمع المحللون على تسميتها «بثورة الخبز» التي شملت معظم المدن التونسية، الأمر الذي جعل النظام التونسي يستعين بالجيش للمرة الثالثة خلال فترة 5 سنوات، لينزل إلى الشوارع بهدف تسليط نظام القمع ضد الشعب، وفرض حالة الطوارئ في البلاد، بغية تركيع حركة الجماهير الشعبية، وإعادة ترتيب أوضاع النظام الداخلية، بعد أن شهدت أجهزته القمعية البوليسية تصدعاً حقيقيا نتاج تنافس الأجنحة وصراعها في صلب النظام.

ضمن سياق هذه الأحداث الدامية، أصدرت حركة التجمع القومي العربي بياناً سياسياً أدانت فيه بشدة الممارسات القمعية لأجهزة النظام، حيث جاء في البيان ما يلي: [2]

(1) - مجلة النشرة - قبرص - العدد (11) تاريخ 1984/2/6، اُنظر أيضاً مجلة الموقف العربي 1983/7/4 مرجع سابق.

(2) - مجلة النشرة - قبرص - العدد (13) تاريخ 1984/2/20 - مقتطفات من البيان (ص 11).

«أولاً، إذ ندين بشدة مغالطات النظام الحاكم الرامية إلى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب ونهب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص وبطالين.

وإذ نندد بحل وسائل الإعلام والصحافة التونسية الموالية للحكومة التي تلهث خلافاً لواقع البلاد، مروجة لبعض التجاوزات، التي هي من طبيعة كل غليان شعبي على أنها ظاهرة مستقلة. وبمعزل عن محيطها الأصلي، وباعثها وأهدافها الأساسية لصرف الأنظار عن التوجه الحقيقي ولتهيئة الشروط بخلق ضحية أو ضحايا - كبش فداء - لتتنصل الحكومة من المسؤولية.

فحركتنا تعتبر أن الحوادث الواقعة أخيراً، في مسبباتها وتوجهاتها العامة، تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة. وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، ورداً على ما يتهدده من كبت وحرمان واستغلال.

ثانياً - إن حركة التجمع القومي العربي، إذ تطعن في لجنة التحقيق وتطلب حلها، فإنها تؤكد على ذلك لانحراف الحكومة بتفسير الأحداث وتوجيه التحقيق إلى غير وجهته الصحيحة، كما هو واضح من تركيب اللجنة المؤلفة من أربعة ممثلين للسلطة، وتجريدها من صلاحيات وطنية باقتصار مهامها على النظر في تناقضات داخل النظام الحاكم لتصفية حسابات بين عناصره، لتبدو الأمور وكأن بعضاً من رد فعلها على الجماهير بالشارع، وموقفها إلى حد ما، كان أقل ضراوة وعنتا مما تطلبه بعض الجهات.

وخلص بيان حركة التجمع القومي العربي إلى المطالبة بـ [1]:

إيقاف حملة الاعتقالات التي ما زالت أجهزة السلطة تشنها ضد المواطنين التونسيين، في مختلف أنحاء البلاد.

الإعلان رسمياً عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين.

إطلاق سراح كل الموقوفين في الأحداث الأخيرة دون قيد أو شرط.

---

(1) - المرجع السابق عينه.

تمكين المحامين من زيارة الموقوفين والسماح لعائلاتهم بالاتصال بهم، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية.

قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته باعتباره سلطة مستقلة، بتوفير الضمانات الأساسية بموجب القانون، وممارسة صلاحياته للتحقيق في الأحداث.

رفع الحصار عن الجامعات والمعاهد، بما يعني عودة الطلبة إلى متابعة دراستهم في أجواء طبيعية.

تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلى المحاكمة لهذا السبب.

بعد صدور هذا البيان، قررت السلطات التونسية ملاحقة الأستاذ البشير الصيد أمين عام حركة التجمع القومي العربي قضائياً، بعد أن وجهت له التهم التالية:

أولاً - النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة.
ثانياً - التنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة.
ثالثاً - نشر الأخبار الزائفة « قصد سوء نية، والتي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويج مناشير بهذا الاتجاه.

وفي بداية فيفري/شباط 1984، مثل البشير الصيد أمام قاضي التحقيق مرافقاً بحشدٍ من رجال القانون التونسيين إذ حضر 90 محامياً للدفاع عن الصيد، كما حضر 150 محامياً آخر للاستماع لتفاصيل التحقيق، وقد نفى الصيد الاتهامات المنسوبة إليه، وأكد أن ما صدر عن الحركة وعنه ( لا يشكلٍ ما من شأنه أن يسبب المحاكمة ) وأن ذلك يمثل ( وجهة نظر سياسية، وتحليلا للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي.. وهي حركة وطنية قومية موجودة على الساحة بصفة شرعية، ويحق لها أن تنشط، وتساهم في الحياة السياسية للبلاد، وأن « الانتقادات الواردة في البيانات، ما هي إلا مواقف الحركة، التي سلمت إلى وسائل الإعلام » وذلك يومي العاشر والسابع عشر من كانون الثاني 1984، ونشرت في مجلة الوحدة)[1].

(1) - المرجع السابق.

لقد كان دفاع البشير الصيد سياسياً بصدد التهم الموجهة إليه، ومع ذلك فإن المحكمة الابتدائية في تونس أصدرت حكماً عليه بالسجن لمدة عامين، ولم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار من أن ما جاء في البيانين اللذين أصدرتهما حركة التجمع كانا تعبيراً عن رؤية سياسية معارضة، ولم يتضمنا أي مس أو تهجم على أحد، ومن أن التهم المنسوبة إليه تهمة النيل من كرامة رئيس الجمهورية، في حين لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية لا باسمه الشخصي، ولا بصفته رئيساً، وأنّ البيانين لم يخرجا من إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم وفق ما هو معمول به طبيعياً ودستورياً [1].

وبعد استئناف قرار المحكمة، استمرت القضية مرفوعة في محكمة الاستئناف التي نظرت فيها عدة مرات طيلة سنتي 1984 و 1985. وكانت السلطات التونسية تهدف من هذه المحاكمة إلى لجم حركة التجمع القومي العربي عن توجيه الانتقادات العلنية للنظام، وتركيعها مثلها في ذلك مثل باقي أطراف المعارضة الإصلاحية الأخرى المعترف بها رسمياً.

غير أن حركة التجمع القومي العربي استمرت في نهجها السياسي النقدي تجاه السلطة، واستمرت أيضاً في المطالبة بضرورة منحها التأشيرة كحزب سياسي معترف به قانونياً، لكي تمارس نشاطها السياسي العلني، معتبرة أن هذه الشرعية لا يجوز أن تكون منّة من النظام. فحركة التجمع تعتبر أن شرعيتها مستمدة من « النضال والشعب والوطن، وليست شرعيتنا في حاجة لتزكية من النظام. شرعية موجودة على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دورها، أو يسكت صوتها، والتأشيرة لو حصلت بالنسبة إلينا، ما هي إلا مجرد « إعراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا» [2].

وقد رافق مطالبة حركة التجمع القومي العربي بمنحها الشرعية القانونية لإصدار صحيفتها (النداء العربي)، ولممارسة نشاطها السياسي، عقد المؤتمر العام الذي قدمت فيه ثلاثة مشاريع وثائق، وهي على النحو الآتي:

---

(1) - مجلة الموقف التونسية العدد (2) تاريخ 1984/5/19. ص 3.

(2)- مجلة النشرة–قبرص–العدد (13) تاريخ 1984/2/20–مقابلة مع البشير الصيد. ص12.

1- ميثاق الحركة.

2- الهيكلية التنظيمية.

3- البرنامج السياسي المرحلي.

وقد أوضح البشير الصيد الأمين العام للحركة في ندوة صحافية عقدها في تونس في نوفمبر/ تشرين الثاني 1984، بمشاركة عدد من رموز الحركة وأعضائها، وعدد من الصحافيين: «أن الحركة قررت إدخال تغيير على أسلوب عملها، يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية»[1].

ونددت حركة التجمع القومي العربي بسياسة القمع التي مارستها السلطات التونسية إزاء معالجة ذيول «ثورة الخبز»، وطالبت برفع حالة الطوارئ في البلاد، كما نددت بالمحاكمات التي جرت ضد معتقلي «ثورة الخبز»، حيث وقعت الحركة على بيان مع أحزاب المعارضة التونسية في جوان/يونيو 1984، جاء فيه: «أن عمليات التعذيب قد مورست على المعتقلين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات تنسجم مع التهم الموجهة لهم، وتحملهم مسؤولية الأحداث، وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وخلص البيان الذي وقعته ستة أحزاب سياسية معارضة إلى المطالبة بما يلي:

«1 -: نستنكر هذه المحاكمات، ونطالب بإيقافها، وبإلغاء الأحكام الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام.

2 -: دعوة كل القوى الديمقراطية والهيئات الإنسانية والمهنية إلى تكثيف الجهود من أجل إبطال هذه المحاكمات.[2]

**ثانياً** - طالبت حركة التجمع القومي العربي بتعميم الحريات السياسية في تونس، وتعميقها، وضمّت صوتها إلى أصوات أحزاب المعارضة التونسية في الإفراج عن كل المساجين السياسيين، وخاصة منهم سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين في قضية الانتماء للحركة عام 1981، ومن بينهم زعيم حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي. واعتبرت حركة التجمع

---

[1] - مجلة الموقف التونسية العدد (27) تاريخ 1984/11/19 (ص 11).

[2] - مجلة الحرية 1984/6/14.

القومي العربي خوض معركة انتزاع الحريات الديمقراطية من المعارك الرئيسية التي يتوجب على كل الديمقراطيين الاتحاد من أجل الظفر بها.

**ثالثاً** - تؤيد حركة التجمع القومي العربي التعددية السياسية في تونس بوصفها حقاً لكل تيار وطني، حقاً في الوجود، وحقاً في النشاط. والتعددية في نظر الحركة، تظل دون معنى ما دامت مبنية على عملية انتقاء يقوم بها النظام، حيث يعترف ببعض الحركات، وينكر أخرى حسب ما تقتضيه مصالحه. ولأن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ينبغي أن يتمتع بها الجميع، وليست هبة أو هدية تمنح للبعض ويحرم منها البعض الآخر.. إن مجرد القيام بعملية الاصطفاء والاختيار يفقد التعددية معناها تماماً وتصبح مجرد مناورة شكلية تهدف إلى تعزيز النظام الحاكم [1] ويقول الأمين العام للحركة في هذا الصدد: " نؤمن بوجود ونشاط كل حركات المعارضة الوطنية. .. وندعوها دائماً لتأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها، ونعمل باستمرار لإقامة علاقات سليمة، بيننا وبينها جميعاً، ونحترم كل تيار وطني، ونرى من حقه، ولو خالفنا في الرؤية، أن يتمكن من التعبير والوجود والمساهمة في الحياة الوطنية" [2].

**رابعاً** - ولما أصبحت الحركة النقابية العمالية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبار الاتحاد التونسي للشغل أداة نضالية جماهيرية، ظهر ذلك من خلال الدور الريادي الذي اضطلع به في قيادته للحركات الإضرابية الجماهيرية، التي عمت تونس خلال عقدي السبعينات والثمانينات، كتعبير عن مدى التزام الاتحاد العام التونسي للشغل بمصالح جمهور الشغيلة الكادحة، وعن مدى ضمان استقلاليته من هيمنة الحزب الاشتراكي الدستوري، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤيد وحدة المنظمة النقابية واستقلاليتها.

ويقول الأمين العام البشير الصيد في هذا الصدد: « إن فكرة استقلال اتحاد الشغل جاءت رد فعل على محاولة الهيمنة التي حاول البعض مراراً فرضها على

---

(1) - مجلة النشرة - قبرص - العدد (11) تاريخ 1984/2/6 (ص 23).

(2) - مجلة النشرة - قبرص - العدد (13) تاريخ 1984/2/20 (ص 12).

الاتحاد، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً. إن حركتنا تجعل نفسها على ذمة الجماهير والعمال، أي إننا نوظف حركتنا لخدمة الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة الشغيلة والقوى الكادحة. إذ القاعدة الصحيحة، أن الحركة السياسية توظف نفسها لخدمة الشعب، لا أن توظف العمال أو الشعب لخدمتها. وهناك حركات سياسية في تونس، تريد العكس. فهي تحاول أن توظف الاتحاد والعمال لخدمتها، وهذا موقف معكوس لم يعد ينطلي على أحد، والعمال أصبحوا على درجة من الوعي، التي تجعلهم في مستوى الدفاع عن حقوقهم.. بالنسبة إلى حضورنا داخل المنظمة النقابية، فإننا نعتبر كل من له حس ووعي بانتمائه العربي هو في الحقيقة منتميا موضوعياً لحركتنا »[1].

**خامساً** – وحول الموقف من سلطة السابع من نوفمبر، طرحنا في مقابلة أجريناها مع الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي الأستاذ البشير الصيد في دمشق، في 4 أفريل/نيسان 1988، السؤال التالي: « تجمع معظم القوى السياسية التونسية على أن تونس بصدد الدخول في مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية، وأن تاريخ 7 نوفمبر، يشكل نقطة تفصل بين العهد البورقيبي البائد والعهد الجديد، وأن تونس مقبلة على مرحلة من التعددية السياسية، وقد دخلت في مرحلة الجمهورية الثانية. فكيف تقيمون الوضع السياسي الراهن، سواء على صعيد تحقيق الديمقراطية أم على صعيد التعددية السياسية والسماح لنشاط القوى السياسية التي تنتهج نهجاً مغايراً على الصعيد السياسي وطنياً وقومياً؟.

فأجاب قائلاً: « القوميون العرب في تونس، هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرضوا للقمع، لأن النظام البورقيبي قمع كل الشعب التونسي، ومنع كل وسائل التعبير، وتفرد بتسيير الحياة الوطنية بمفرده، وبشكل تسلطي على كل القوى السياسية. إنّ القوميين العرب اصطدموا مع النظام من أجل الديمقراطية وسيادة الشعب. ومن المعروف أن الحركة القومية في تونس قد قدمت تضحيات جساماً، ابتدأت من مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي، فهناك نقاط مضيئة في الحركة القومية، اليوسفية، عملية قفصة، باعتبارها عملية ضد الظلم والاستبداد. النظام

(1) – مجلة الموقف العربي – تاريخ 1983/7/4.

السابق لم يُقم معنا حواراً كقوميين، لأننا لم نلمس منه أية جدية إطلاقاً. ولما طلبنا محاورته، قمعنا بشدة وحاصرنا، وشردنا. فلما جاء العهد الجديد بداية من 7 نوفمبر، أعلن رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، أن هناك عهداً جديداً تقوم سياسته على الديمقراطية، ونبذ الحقد والعنف، وأن هناك تعددية سياسية بالنسبة إلى كل القوى السياسية، وقد أعلنا موقفنا، وقلنا إذا كان هذا النظام الجديد ديمقراطيا، فنحن نتحاور معه، بصفتنا وطنيين تونسيين، ونأمل الآن أن يفي بوعده. إن القوميين العرب في تونس ينتهجون النهج الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح بين كل التونسيين، فهم يتجذرون داخل القطر التونسي، وبالتالي عندما يتنافسون مع القوى الأخرى بالطريقة الديمقراطية، ليس لهم ما يخشونه. غير أنني أطلب من هذا النظام الجديد بكل موضوعية، أن يكون التغيير الذي يعلن عنه حقيقة جذرية، ونحن نعلم أن التركة التي تركها العهد السابق، من الصعب حلها في مرحلة وجيزة، أربعة أشهر. فنحن نعذر النظام الجديد، غير أننا نطلب منه، أن يحاور القوميين الآن في تونس. إلى حد الآن اقتصرا لحوار على الأحزاب المعترف بها في العهد السابق. ومازال لنا أمل، أن يحاور النظام القوميين باعتبارهم طرفاً وطنياً، يمكّنهم من صوت إعلامي [1].

**سادساً** – على الصعيد القومي: الحركة القومية العربية في تونس عاشت في بيئة قطرية تونسية حكمتها مسيرة نظام تغريبي معاد لفكرة العروبة، بسبب تبعيته للغرب من ناحية، وتبنيه فكراً سياسياً معادياً للفكر القومي من ناحية أخرى. فالدستور التونسي يقول عام 1959: إن تونس تنتمي إلى الأسرة العربية، متجنبا استخدام مفهوم (الأمة العربية). وإذا كان الحبيب بورقيبة يقول: لتونس دور ضمن الحظيرة العربية من ضمن ارتباطاتها بالبحر المتوسط (خطاب 1965)، فإنه عندما ساءت علاقته بمصر يؤكد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت منذ أكثر من ألف سنة على حد تعبيره. وفي مؤتمر الحزب عام 1981، يذهب التقرير السياسي إلى الحديث عن المحافظة على البعد المتوسطي لتونس بالإضافة إلى الأواصر الحضارية و الثقافية مع العالم العربي.

---

(1) – مجلة فتح – تاريخ 4 نيسان 1988 (من مقابلة للكاتب مع البشير الصيد).

وعلى نقيض هذا الموقف للنظام البورقيبي، فإن حركة التجمع القومي العربي في تونس، تتبنى منهج العروبة الذي هو ضد التغريب والتجزئة والاستعمار، المعادين للإسلام، وهي مع الوحدة وتحرير الأراضي والإرادة والثروات وبناء الدولة الموحدة القومية تحقيقاً للذات الحضارية. .. ومن هذا المنطلق، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤكد على علاقتها المصيرية بالاتجاهات القومية العربية داخل تونس وخارجها، لأنه (من الحقائق أن الأطروحات القومية، تربط بين كافة القوميين، فهم شركاء في المبادئ، ويجمع بينهم قاسم مشترك يتمثل في النظرية القومية) حسب قول الأمين العام البشير الصيد، الذي يضيف قائلاً أيضاً « وانطلاقا من هذه المعطيات، وخلافاً لما تروّجه الأطراف المضادة من دعايات مغرضة، فلا يمكن أن يتهم بعضهم بأنه تابع للبعض الآخر.. ومن يتحدث عن التبعية فهو مغرض أو غير فاهم. فعلاقة القومي بالقومي، هي علاقة إيمان بمبدأ، واشتراك في مصير. فلا احتوائية، ولا تبعية أو متبوعية وخلافات حركتنا مع التيارات القومية، ومع إخواننا القوميين أينما كانوا تندرج في نطاق المبادئ و الإيديولوجية القومية المشتركة.

إن ما تريد أن تكرسه الأنظمة الإقليمية والقوى المناهضة بين الناس وفي أذهان الرأي العام الوطني والخارجي القومي هو استيراد وتصدير الفكر القومي من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، بالرغم من المبادئ والمقومات الذاتية والإطار الحضاري، والنظرية، والبنية الاجتماعية، وكل العوامل هي واحدة في كل قطر عربي، ولا حاجة لهذا القطر، أن يستوردها وهي الزاد المشترك بين كل الأقطار وكافة القوميين [1].

**سابعاً** – تتخذ حركة التجمع القومي العربي موقفاً متشدداً إزاء الصراع العربي – الصهيوني، إذ ما زالت الحركة ترفع شعارات ثلاثة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي مقابلة أجريناها مع الأمين العام البشير الصيد نشرت في مجلة فتح بتاريخ 4 أفريل/نيسان 1988، أكد هذا الأخير موقفه من مخططات التسوية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بقوله: « بالنسبة إلينا كقوميين عرب في تونس، والتجمع القومي العربي، حددنا مواقف راسخة على صعيد القضية الفلسطينية، فنحن نعتبر من يساوم من الأنظمة

[1] – مجلة الموقف العربي – تاريخ 1983/7/4.

العربية على القضية الفلسطينية، وعلى أي شبر من فلسطين وعلى أي شبر من الأرض العربية نظاما خائنا، وهذا ينطلق من اعتبارنا الصراع بين الأمة العربية و العدو الصهيوني، صراعا من أجل الوجود، لا صراعا من أجل الحدود. ولهذا فإن المنهج الصحيح لتحرير فلسطين يظل الالتزام بخط الكفاح المسلح وممارسته. وعندما نتكلم عن ضرورة الكفاح المسلح، فإن هذا يتطلب تسخير كل الإمكانيات العربية، البشرية، الاقتصادية و السياسية والعسكرية، من أجل قومية المعركة. ونحن نركز على دعم الأخوة الفلسطينيين الثوريين الحقيقيين، الذين يؤمنون بهذا الخط ويدافعون عنه، ونحن نعتبر وإياهم، في خندق واحد، وكل من خالف هذا الخط فطريقه مسدود. وعلينا كأمة عربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، رفع شعار لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بالعدو الصهيوني. ومعنى هذا أن حرية القرار المستقل بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية، تتطلب التوقف عنده، وتتطلب الفهم، إن كان بمعنى عزل العرب عن الأخوة الفلسطينيين، وهذا مرفوض لأنه يعني تمييع القضية الفلسطينية. فتصفية القضية الفلسطينية من المحرمات، ولهذا لا نفرق بين الفلسطينيين العرب وبين العرب غير الفلسطينيين، لأن قضيتنا واحدة ولا يمكن أن تتجزأ، وعليه فنحن لا نفرق بين أي بلدة أو قرية، أو أية مدينة في فلسطين أو أية مدينة وقرية في أي قطر عربي آخر، وهذا هو المنطق الصحيح.

ونعتبر أن الخطأ الذي وقع فيه العديد من الأخوة الفلسطينيين والعرب عموماً، هو أنهم لم يتبعوا أسلوباً كفاحياً من خلال قومية المعركة، بحيث أن الأخوة الفلسطينيين لا يستطيعون بمفردهم أن يحرروا فلسطين. ونحن نعتبر أن الانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، هي رد على كل المشاريع الاستسلامية، وعلى المشاريع التفاوضية، وعلى كل المشاريع الداعية إلى الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، ورد على الولايات المتحدة الأمريكية، ورد على العدو الصهيوني، ورد على الرجعية العربية [1].

(1) – مجلة فتح – مرجع سابق (من مقابلة للكاتب مع البشير الصيد).

# الفصل الرابع
# حركة التحرير الشعبية العربية ـ تونس

يتميّز التيار القومي الديمقراطي في تونس بأطروحاته الفكرية والسياسية بالنظر إلى التيارين القوميين الآخرين: الناصري والبعثي. فهو ملتزم بالمنهج الماركسي غير التقليدي، أي بالديالكتيك، ويحارب النسخ والدوغمائية والتقليد، حين يؤكد أن المسألة القومية وإمكاناتها الثورية قائمة في قلب الأمة العربية الخاضعة للسيطرة الإمبريالية، والمجزأة حسب مخطط التقسيم الكولونيالي إلى كيانات قطرية. والحال هذه فإن ماركسيته قومية وعقلانية بقدر ما هي كونية، حين يعتبر قوام المسألة القومية وهدفها ومحتواها الأساسي والتاريخي والسياسي، تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية، وبناء الدولة القومية الديمقراطية.

والمسألة القومية في منظور التيار القومي الديمقراطي تقوم على أساس مقولات الحداثة، والعقلانية، والعلمانية، والديمقراطية، وهي مسألة مجتمعية سياسية وأيديولوجية، وثقافية واقتصادية متطورة ومميزة في سيرورة تاريخية معينة من التطور داخل أمة معينة، بإمكانها أن تفرز حركة قومية تاريخية تتسم بأبعاد كونية وديمقراطية لرفع سديم من البشر إلى كتلة متجانسة متلاحمة، مندمجة، تستحق اسم أمة، ويمكن أن تتخذ قراراً تاريخياً نحو تحقيق وحدتها ونهضتها التاريخية.

وكانت العناصر التونسية المتبنية للفكر القومي الديمقراطي منغرسة في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية خلال عقد السبعينات، وظلت تتحاور فكرياً وثقافياً مع التيار القومي الديمقراطي داخل حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح - بزعامة الأستاذ ناجي علوش، الرئيس السابق لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، والمسؤول السابق عن منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت عام 1958.

ولما كان ناجي علوش زعيم التيار القومي الديمقراطي داخل فتح، يعتبر أن قيادات المقاومة الفلسطينية الرسمية، وبعض الفصائل الملتحقة بها أخذت منذ 1970، تتكيف مع الواقع العربي الاستسلامي، وتزداد ارتباطاً بسياسة الاستسلام العربية، لتصبح عنوان هذه السياسة الاستسلامية وطليعة الدفاع عنها، فقد تحالف موضوعياً مع صبري البنا ( أبو نضال) في عام 1977، رئيس حركة فتح - المجلس الثوري - التي كانت قد انشقت عن حركة فتح - اللجنة المركزية - عام 1974، واتخذت من بغداد مركزاً لها. وقام هذا التحالف على أرضية سياسية، أولاً، تتمثّل في محاربة خط التسوية الاستسلامي، الذي أصبح السياسية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب قرارات مجالسها الوطنية، وممارسة لجنتها التنفيذية، وعلى أرضية فكرية ثانياً، تتمثل في مناقشة مشروع الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية، الذي جاء في كتابات منها كتاب فؤاد عمرو - اسم حركي - « موضوعات الثورة العربية » وكتابات ناجي علوش المتعددة، وجريدة الانطلاقة التي بدأت في الصدور عام 1978، إضافة إلى كتابات أخرى.

غير أن هذا التحالف بين ناجي علوش وأبو نضال، الذي كان سيؤدي إلى ولادة تنظيم جديد، لم يدم طويلاً، إذ تفجرت الخلافات داخل فتح - المجلس الثوري - بسبب التصادم بين عقليتين: عقلية ديمقراطية تريد بناء تنظيم قومي ديمقراطي شعبي يقودها ناجي علوش، وعقلية دموية غير ديمقراطية تقوم على انتهاج خط « العمليات الخاصة »، ومحاربة أي مسعى لبناء تنظيم ديمقراطي، يقودها صبري البنا. فانقسمت حركة فتح - المجلس الثوري -، بخروج مجموعة من المنظمات والأعضاء بقيادة ناجي علوش في شهر مارس/آذار 1979. وما لبثت هذه المجموعة التي تضم العديد من المناضلين العرب، أن أعلنت عن تأسيس « حركة التحرير الشعبية العربية» في بغداد، في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1979. وفي ذلك الحين أعلنت الحركة، عن نقاطها البرنامجية، في برنامج قومي ديمقراطي شعبي عربي، وعن أهدافها المرتبطة بالنضال العربي العام، أي أنها لم تتوجه إلى الفلسطينيين فقط، بل تتوجه إلى العرب جميعا، إلى كل المناضلين العرب، وإلى الجماهير العربية.

## 1- بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس

لما كانت حركة التحرير الشعبية العربية تنظيماً يضمّ أعضاء من أقطار عربية مختلفة، وهذا يتجسد في القاعدة كما يتجسد في المراتب القيادية، فقد دأبت على بناء تنظيم في تونس يعمل على استقطاب خيرة المناضلين الثوريين المؤمنين بالخط السياسي للحركة. وكانت النواة القيادية الأولى التي تصدت لبناء هذا التنظيم تتكون من ثلاثة إطارات سياسية لها تجربة نضالية في حركة المقاومة الفلسطينية، وهم توفيق المديني، ومحسن العياري، وعمر الماجري.

وفيما كان توفيق المديني يقيم في باريس، أوكلت مهمة الإشراف على العمل التنظيمي إلى عمر الماجري، الذي عاد نهائياً إلى تونس في خريف عام 1979، بعد أن كان يعمل في المكتبة العربية في باريس، التي كان يديرها الشهيد محمود صالح، الذي اغتيل في 4 جانفي/يناير 1977.

واقتصرت مهمة هذه النواة في البداية على الاتصال بالإطارات التونسية التي انخرطت في صفوف الثورة الفلسطينية، خلال فترة السبعينيات، بهدف فتح حوار فكري وسياسي معها، من أجل توسيع دائرة الاستقطاب لتنظيم حركة التحرير الشعبية في تونس. ولعبت جريدة الانطلاقة التي كانت تصدر من بيروت، ويعاد طباعتها في باريس دوراً مركزياً في التبشير بهذا التنظيم الجديد، وبأفكاره القومية الديمقراطية. وكانت الانطلاقة توزع في فرنسا بحدود 1000 نسخة، وترسل إلى عناوين وشخصيات مهمة، وأحزاب سياسية، وصحف، في بلدان المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بواسطة البريد العادي.

ويقول قيادي في التنظيم، إنّ حركة التحرير الشعبية العربية بدأت جملة نشاطات في مختلف الأقطار العربية، بهدف تعزيز وجود الحركة فيها، ومن بين هذه البلدان كانت تونس « وإنّه على الرغم من أننا كنا نعاني من متابعات أجهزة النظام، ومن ملاحقاتها لرموزنا وقادتنا، وعلى الرغم من أوضاعنا السّرية، فقد كان علينا أن نعمل على تطوير هذه الأوضاع وتعزيزها، وتطوير البنية التنظيمية للحركة في تونس، لتتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة في البلاد، وخاصة أن الأحداث التي شهدتها تونس عام 1980 (أحداث مدينة

قفصة)، قد دلّت على أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عاصفة، الأمر الذي بات يتطلب طرح مهام محددة بعضها جديد على الساحة التونسية، وذلك بهدف تطوير وعي الجماهير وتحويله إلى وعي منظم فاعل لإجراء تبديل حقيقي في بنية وتركيبة النظام البورقيبي، وليس إجراء تعديلات غير جوهرية، وغير أساسية ذات طبيعة إصلاحية. إن المطلوب هو إعادة صياغة لموقف الحركة الجماهيرية و السياسية، وإعادة بنائها وتركيبها وفقاً لأسس جديدة [1].

وعلى نقيض بقية قوى المعارضة التونسية التي قبلت الشروط المجحفة التي وضعها النظام عقب مجيء حكومة محمد مزالي عام 1980، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة، فإن حركة التحرير الشعبية العربية رفضت تلك الشروط باعتبارها لا تلبي مطالبها، ولا تعكس حقيقة الموازين السياسية في البلاد، في ضوء الوضع الذي يعيشه النظام وحزبه الحاكم. وانسجاماً مع هذا الموقف، فإن الحركة لم تتقدم بطلب الترخيص إلى حزب سياسي علني في البلاد، أو بطلب للحصول على ترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسمها، كما فعلت التنظيمات المعارضة، مثل حركة الوحدة الشعبية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وامتنعت الحركة عن المشاركة في النشاطات العلنية التي حدثت في البلاد، ولاسيما الانتخابات التشريعية المزورة التي أجراها النظام في أواخر عام 1981، واستطاع فيها من خلال عملية التزوير، أن يستولي على مقاعد البرلمان التونسي كلّها عبر تحالف حزبه مع الاتحاد العام التونسي للشغل في إطار ما سمي بـ (الجبهة الوطنية) واستمرت الحركة في ممارسة نشاطها السرّي في الشارع التونسي [2].

واستمرت حركة التحرير الشعبية العربية في نشاطها السرّي داخل تونس، إلى أن جاء احتلال لبنان في الخامس من جوان/يونيو سنة 1982، ليفرض وقائع جديدة، تؤكد طبيعة المخططات الصهيونية، وطبيعة التحولات التي تطرحها. ولقد كشف مخطط الغزو الصهيوني طبيعة برامج المواجهة العربية، وطبيعة برنامج المقاومة الفلسطينية.

---

(1) - مقابلة خاصة مع أحد قيادي حركة التحرير الشعبية العربية أجريت معه في دمشق في بداية عام 1985.

(2) - المرجع السابق عينه.

وإذا كانت الأنظمة العربية قد تخلت تماماً عن كل مواجهة، فإن المقاومة اكتفت بقتال، يعزز وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت قد انتهت إلى الانسحاب والتشتت والخروج في ظل الأعلام الأمريكية، والموافقة على وجود القوة المتعددة الجنسيات، ذات القيادة الأمريكية.

وكشفت الأنظمة العربية الأشد رجعية عن مشاركتها في التخطيط لاستثمار المعركة في فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، وتحقيق أهداف الإمبريالية الأمريكية والدوائر الرجعية العربية. ضمن هذا السياق استقبل النظام التونسي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، وجزءاً أساسياً من المقاومة الفلسطينية التي خرجت من بيروت.

ولما كان لحركة التحرير الشعبية العربية موقف متشدد من خط التسوية، ومتناقض جذرياً مع نهج عرفات، فقد نشطت أجهزة الأمن التونسية، في أعقاب ظهور حملة تأييد شعبية تونسية للمقاومة الفلسطينية، وللشعبين الفلسطيني واللبناني في تصديهما للغزو الصهيوني، وقامت هذه الأجهزة بتتبع عدد من الرموز السياسية للحركة في تونس، قبل أن تلقي القبض عليهم. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها إنّ رجالها ألقوا القبض على مجموعة أشخاص يشكلون تنظيماً سياسياً تحت شعار « الثوريون الشعبيون»، ولهم توجهات إرهابية، وذلك في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني 1982. وذكرت جريدة الأنوار التونسية بأن التحقيق شمل عشرين متهماً. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاعتقالات كانت تعتبر أهم عملية شغلت الأوساط التونسية الرسمية والشعبية منذ سنة 1981، تاريخ اعتقال أعضاء الاتجاه الإسلامي، والبالغ عددهم أكثر من خمسين شخصاً [1].

واستناداً إلى تقرير صحفي منسوب إلى مصادر رسمية تونسية، فإن التحقيق الذي جرى حتى الآن، قد بيّن أن أعضاء « التنظيم السري » ينتمون إلى سلك الوظيفة والصحافة والتعليم والأعمال الحرة، وهم أيديولوجياً ينتمون إلى تنظيمين خارجيين، بحيث ينتمي إلى النزعة الأولى أغلب

(1) – جريدة القبس الكويتية – مقال كتبه مراسل الجريدة في تونس محمد أحمد القابسي، تحت عنوان: السلطات التونسية، تكشف تنظيماً سرياً يوجهه ناجي علوش، وتموله دولتان عربيتان – تاريخ 1982/12/4.

الموقوفين، وهي نزعة ينضوي تحتها طلبة وموظفون وصحافيون ويتمحور عملها حول أهداف مستمدة من حركة قومية شعبية تقدمية يقودها من الخارج السيد « ناجي علوش» الأمين العام السابق لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الذي انشق عن منظمة فتح، واستقر بالخارج، ويعمل بالتعاون مع نظامين عربيين على تشكيل شبكات عمل سياسية باسم «الثوريين الشعبيين» داخل « البلاد العربية الرجعية ».

وتضيف التحقيقات بأن ناجي علوش قد وضع مبلغ 800000 دولار تحت تصرف تنظيم تونس، لتمويل الحركة، وتخطيط أهدافها التي تشكل البرنامج المعلن عنه للمجموعة، والمتمثل أساساً في السطو على أحد البنوك لزيادة التمويل، وتفجير المركز الثقافي الأمريكي، والمركز الثقافي السعودي بتونس، وبعض المؤسسات التونسية. أما النزعة الثانية فهي تعتمد على العمل انطلاقاً من المبادئ الثورية المرتكزة على الفلسفة الماركسية اللينينية وتعتمد في مجملها على وجوب تحقيق الثورة بواسطة الإرهاب. ومن الملاحظ أن كلا النزعتين كانت تنوي استيعاب الأخرى، غير أن إلقاء القبض على أفراد النزعتين كان فجائياً، ولم يترك المجال لعملية الاستيعاب »[1].

ومن الواضح من خلال تسريب هذه المعلومات أن السلطات التونسية، كان تعد لحملة إرهابية واسعة ضد المعارضة التونسية غير المعلنة، وخاصة المعارضة المنتمية إلى الاتجاه القومي الراديكالي، والذي تكن له عداء خاصاً، ولا سيما أن توجهاً كهذا يمكن اعتباره تحذيراً لعناصره المقاومة الفلسطينية الذين قدموا إلى تونس بعد الخروج من بيروت[2].

## 2 - محاكمة أعضاء الحركة

استمر التحقيق مع أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية من أواخر عام 1982، ولغاية تقديمهم إلى المحاكمة في جويلية/يوليو 1983، ومارست الأجهزة الأمنية التونسية بالتنسيق مع جهاز الأمن الفلسطيني الـ 17، أعمال التعذيب ضد المتهمين بهدف انتزاع اعترافات منهم، تدعم بها السلطات

(1) - المرجع السابق عينه.

(2) - المرجع السابق عينه.

التونسية اتهاماتها لهم، الأمر الذي جعل السلطة تؤجل المحاكمة عدة مرات، قبل تقديم المتهمين إلى المحاكمة وإصدار الحكم عليهم في جلسة واحدة في 23 جويلية/يوليو عام 1983، استناداً إلى التهم التالية:

الانتماء إلى تنظيم سري.

حيازة مطبوعات غير قانونية ومتفجرات.

محاولة القيام بأعمال عنف.

وخلال جلسة واحدة ترأسها القاضي لخضر بن عبد السلام، تم إصدار أحكام على اثني عشر متهماً من «التنظيم السري». فحكم على توفيق المديني غيابياً بالسجن لمدة اثنتي عشرة سنة من الأشغال الشاقة، بحكم إقامته في باريس، فيما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن مع الأشغال الشاقة لفترات ما بين 7 سنوات وسنتين، وسط اعتراضات الدفاع ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، وعندما رفعت المحكمة انسحب المحامون. وقد تميزت المحاكمة بثلاثة مظاهر أهمها:

أصر الدفاع على رفض التهم، واعتبار القضية تتعلق بحرية الرأي.

أكد كل الموقوفين، أن الاعترافات، انتزعت منهم تحت التعذيب، وأنها بدون أساس، وأنهم مناضلون معنيون بتحرير فلسطين والوطن العربي، وبقضايا الديمقراطية. وانسحب الدفاع احتجاجاً على موقف المحكمة، لأنها لم تعط الفرصة له للدفاع عن المتهمين، ولأنها أصرت على النطق بالحكم في الجلسة عينها.

لقد كشفت محاكمة أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية في تونس زيف ديمقراطية حكومة محمد مزالي وشكليتها. فالحملة التضليلية التي مارستها السلطة التونسية عند اعتقال المتهمين في عام 1982، في الصحافة الرسمية وشبه الرسمية، التي أحاطت (مصطلح أمن الدولة) التحقيق معهم بالسرية التامة، وتكتّمت على تعريضهم للتعذيب الشديد بهدف انتزاع اعترافات تخدم توجهاتها، كانت تستهدف القضاء على كل نفس قومي ديمقراطي في تونس يقول لا لمخطط التسوية، خصوصاً وأن النظام التونسي أراد استثمار وجود

المقاومة الفلسطينية في تونس، من أجل فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، ويحقق أهداف الإمبريالية الأمريكية، والدوائر العربية الرجعية.

إزاء هذه المحاكمة لتنظيم قومي ديمقراطي، طالبت القوى الوطنية والديمقراطية التونسية المعارضة بإطلاق سراح المعتقلين في إطار عفو تشريعي عام في البلاد. ولعب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عبر مجلة (الموقف) دوراً محورياً في ذلك، حيث طالب بإعادة فتح ملف «التنظيم السري»، كما طالب المحامون بعرض المتهمين على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، لتقدير التعذيب الذي مورس عليهم.

## 3- المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها

عقدت حركة التحرير الشعبية العربية مؤتمرها التأسيسي في سوريا في شهر جانفي/يناير عام 1983، وصدر عنه برنامج سياسي، موجود ومنشور، حدّد الأهداف العامة لنضال الحركة، وقد قامت هذه الأهداف على النضال من أجل إنجاز ثورة قومية وديمقراطية شعبية، تستجيب لمصالح الأمة العربية وأهدافها في التحرير وبناء وحدتها القومية، والتخلص من الاحتلال والتخلف، والتبعية للخارج، وإقامة الديمقراطية بإسقاط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، عبر مشاركة الفئات الشعبية في العملية الثورية من عمال وفلاحين وشرائح ديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وبناء سلطة الشعب الممثلة للقوى الديمقراطية [1].

وقد حدد البرنامج السياسي للحركة أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة فيما يلي:

**أولاً** - تحرير أرض الوطن العربي من كل آثار الاحتلال بشكليه القديم والجديد مع إعطاء عملية تحرير فلسطين الأهمية المركزية.

**ثانياً** - إنجاز الوحدة القومية المرتبطة بتحقيق الهدف الأول، بما يضمن الاعتراف بحق الأقليات القومية المقيمة على الأرض العربية، وإقامة جبهة قومية متحدة، وبناء جيش شعبي قادر عل إنجاز الوحدة القومية وحمايتها.

---

(1) - البرنامج السياسي - حركة التحرير الشعبية العربية - الطبعة الأولى أوت/أغسطس 1983 - (ص 53 - 58).

**ثالثاً** - إنجاز الثورة الديمقراطية، من خلال مشاركة أوسع الفئات الشعبية في تحقيق أهداف النضال العربي، وتأمين مصالح هذه الفئات، عبر إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية.

إن الأهداف المشار إليها آنفاً بحاجة إلى القوة السياسية التي تحققها، وهذه القوة يجب أن تمثل إرادة جماهير الثورة الأساسية، وطاقتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك، فإن هذه القوة تتجسد في [1]:

1 - بناء الحزب الثوري في عموم الساحة العربية، والذي يتبنى برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ويتكون من الفئات الشعبية العربية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

2 - بناء الجبهة القومية المتحدة، والمؤتلفة على برنامج محدد يجري الاتفاق عليه، كما يجري الاتفاق على البنى التنظيمية للجبهة وفقاً للأهداف المنوط بها تحقيقها.

3 - النقابات والمنظمات الشعبية، والتي تساهم في إشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي لتحقيق أهداف النضال العربي.

4 - بناء الجيش الشعبي والمؤلف من ثلاثة أقسام: الجيش الدائم، والاحتياط العام والاحتياط المحلي.

إذا كانت الحركة قد حددت برنامج المهمات البعيدة المدى، المتمثلة في بناء الحزب، والجبهة القومية المتحدة، وإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، فإنها بالمقابل حددت برنامج مهماتها الآنية على المستويات الثلاثة، التنظيمي، والعربي، والدولي، وفقاً لأهم المفاصل التالية[2]:

1 - بناء القوة اللازمة لتحقيق أهداف الحركة، ويقوم ذلك على دعائم أساسية ثلاث: التنظيم، وتحقيق القوة السياسية العسكرية للحركة بتوسيع أطر علاقات الحركة مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية، والقيام بإعداد أعضاء الحركة في المجال العسكري ليكونوا مستعدين لممارسة المهام العسكرية.

---

(1) - البرنامج السياسي - المرجع السابق - الباب السابع (ص 59 - 81).

(2) - البرنامج السياسي - المرجع السابق - القسم الثاني (ص 135 - 148).

2 – تأكيد أهمية العمل الجبهوي والشعبي، ونشر الثقافة المتصلة بهذين العملين، والعمل على تطوير العلاقات مع القوى التي تقيم علاقات مع الحركة، وتعزيز وجودها في النقابات والمنظمات الشعبية العربية القائمة.

**أما على الصعيد العربي، فإن المهام تتبدى في أهم مفاصلها في:**

1– أنه وبمواجهة الأخطار التي تتعرض لها القضية القومية متمثلة في خطر الاحتلال والتفتيت واستمرار التجزئة، ينبغي القيام بنشر الثقافة القومية المؤكدة وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها، باعتبار ذلك قضية الكادحين، والدعوة للوحدة في مواجهة الاتجاهات المعادية لها، والعمل على توفير عوامل التفاعل العربي.

2– مواجهة الكيان الصهيوني في إطار مواجهة شاملة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية على برنامج تحرير فلسطين وإحباط التسوية، وتطوير المقاومة الوطنية اللبنانية بمشاركة القوى الديمقراطية والوطنية العربية لضمان استمرار المقاومة ضد العدو الصهيوني على قاعدة إلحاق الهزيمة به، وحشد أوسع قوى لمواجهة الطائفية والرجعية.

3– مواجهة الإمبريالية الأمريكية ووجودها في المنطقة من خلال أوسع تعبئة شعبية وسياسية، وحشد أوسع القوى لمجابهة عملائها.

4– مواجهة القوى الرجعية والطائفية، وتعبيراتها السياسية من خلال توحيد قوى الشعب ضدها، وتبيان الأخطار الحقيقية للأهداف الطائفية والرجعية.

5 – مواجهة القمع، والنضال لأجل الديمقراطية، عبر محاولة تعميم الديمقراطية في أوساط الشعب، وكشف مظاهر القمع الواقع عليه.

6 – النضال لأجل تحسين الأحوال المعيشية للجماهير، وحل قضايا العمل والبطالة والسكن والأجور وخوض نضال اجتماعي واسع من أجل ذلك.

**وعلى الصعيد العالمي:**

تحدد حركة التحرير الشعبية العربية أبرز مهامها في النقاط التالية :

1- إقامة أوثق العلاقات مع القوى والأحزاب العمالية و الديمقراطية والوطنية، وتنسيق الأنشطة معها على أرضية حركة تحرر الأمم المحتلة، والطبقات المضطهدة.

2- الالتزام بحق تقرير المصير، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، ورفض سياسة العدوان والقوة في حل الخلافات السياسية.

3- مواجهة الإمبريالية و الصهيونية والعرقية، وسياسات الاحتكار والأسلحة النووية، ودعم حركة التحرر والحروب العادلة.

4- تأييد سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ووقف سباق التسلح.

5- تشجيع سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح الأبواب للتفاعل بينها.

من الملاحظ أن برنامج حركة التحرير الشعبية العربية برنامج ذو صفة قومية على المستوى الإستراتيجي، ويشمل كل البلاد العربية، وهذا نابع من قناعة الحركة، بأن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، لن يتما إلا ببرنامج قومي، لكن إذا كانت هناك أقطار عربية تحكمها أنظمة سياسية متباينة وخاضعة لقانون التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الإمبريالية أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بالتجزئة، فهذا لا يجعل القضية القومية ملغاة، ولا يفرض على حركة التحرير الشعبية العربية وضع برامج قطرية تخدم مخططات الماضي الإمبريالي، والحاضر المرتبط به، وتحافظ على واقع التجزئة. إن التفاوتات موجودة، حتى داخل البلدان الموحدة، منذ أكثر من مئة عام، مثل إيطاليا. وهي ظاهرة تتطلب الدراسة والفهم ولكنها لا تطرح حلاً غير الحل القومي. والذين يظنون الحلول القطرية هي الجواب، مطالبون بتوزيع كل قطر من أقطارهم إلى أقطار، لأن التفاوت عينه موجود في كل قطر، ما بين منطقة وأخرى. إن مصلحة الأمة كلها، والجماهير العاملة الكادحة تتطلب الوحدة وهذا هو المعيار. وبمقدار ما يزيد التغلغل الإمبريالي الأمريكي والتطبيع مع العدو الصهيوني، ويزيد بؤس الكادحين من جراء ذلك، وتتفاقم أزمة الطبقات الحاكمة في الأقطار التي يراد لها أن تكون أمما، تتسع قاعدة الوحدة، وتتضح أهمية القضية القومية.

ويقول الأمين العام للحركة ناجي علوش بهذا الصدد « نحن نرى القضية القومية كلها، ونرى القوانين العامة التي تحكم هذه القضية. ونرى التفاوتات والاختلافات، و نعتقد أن التشديد على القوانين العامة، لن يلغي هذه التفاوتات، وأن القضية القومية تحتاج إلى نضال قومي. وهذا النضال لن يهبط من السماء، بل سينطلق من الأرض، أي من الجماهير الشعبية، وبهذا لا يكون بعيداً عن الخصوصيات والإشكاليات المحلية، ولدينا نحن وجهة نظر في هذا المجال نعتقد أنها علمية. إذ نرى أن القوانين العامة، يجب أن تحكم القوانين الخاصة، وأن القوانين العامة في المناطق الأكثر تقدماً في الوطن يجب أن تحكم القوانين الخاصة في المناطق الأكثر تخلفاً، وهذه بديهيات علمية في قناعتنا[1]. ويجمل الأمين العام لحركة التحرير الشعبية العربية رأي الحركة حول بقاء برنامج الحركة في العموميات باعتباره برنامجاً قومياً، فيقول"هذا البرنامج قد استمد قوانينه العامة من دراسة متأنية للواقع العربي، واستخلاص هذه القوانين من معرفة مشكلات الوطن العربي وقضاياه. وهي ليست مشكلات سوريا دون مصر، أو مصر دون السودان، أو المشرق دون المغرب" [2].

## 4- حركة التحرير.. وتفاعلها مع القضايا التونسية.

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية تنظيماً قومياً متفرداً في الساحة التونسية، يُحلل الأحداث السياسية الجارية فيها، ويحدد منها المواقف على ضوء الخط السياسي الذي يطرحه: خط الثورة القومية الديمقراطية، خصوصاً أن برنامج التنظيم يعطي اهتماماً خاصاً لتعميم أفكاره وأطروحاته حول ضرورة بناء وعي سياسي راديكالي مطابق، وبلورة مهج جبهوي مع القوى السياسية، ومحاربة أية نزاعات طفولية انعزالية واستعلائية.

### أولاً – الحركة والموقف من «ثورة الخبز»

أفردت حركة التحرير الشعبية العربية تحليلاً مطولاً لثورة الخبز كتبه تُوفيق المديني في كتابه «أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس»، وجاء فيه ما

---

(1) – مقابلة مع ناجي علوش أمين عام حركة التحرير العشبية العربية في مجلة النشرة العدد (13) تاريخ 13 شباط 1984.

(2) – مجلة النشرة – قبرص – العدد 13 تاريخ 13 فيفري/شباط 1984.

يلي: إن الانتفاضة الجديدة تعتبر خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، على الرغم من غياب القوى المنظمة وشبه المنظمة فيها بسبب انطلاقتها العفوية، رداً على سياسة النهب التي تمارس من قبل الإمبريالية عبر الشركات متعددة الجنسيات إلى جانب الفئات الكمبرادورية التونسية الحاكمة والمرتبطة بالإمبريالية. ويضيف المديني: « إن أسباب الانتفاضة في جوانبها الاقتصادية تتمثل في ما تنهبه البرجوازية لحسابها وتمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة والباذخة، من قوت الشعب، فترفع أسعار المواد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم، فيما (يقوم البنك الدولي) بمطالبة الدولة برفع الدعم عن كل المواد الضرورية لتوظيف أمواله ومساعداته لتوسيع عملية النهب، وعليه فقد ردت الجماهير الشعبية على هذه السياسة بعنف [1].

وعن أسباب « ثورة الخبز » فإن الحركة تحددها على النحو التالي:

الخلل في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، وتراكم الغنى لدى الفئات البرجوازية مقابل تراكم الفقر لدى الفئات الشعبية، لاسيما العاطلين عن العمل.

اختلال التكافؤ الجهوي، والتطور اللامتوازن بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الانقسام الأفقي في المدن وبين المدن والأرياف. وأكدت الحركة أن رموز النظام قد حاول بعضها أن يصفي الآخر من خلال تحميل طرف لآخر مسؤولية «ثورة الخبز» وأحداثها ونتائجها، وتحويل هذه الأحداث والنتائج لصالح فريق دون آخر في معركة الخلافة على زعامة الحزب الحاكم والدولة، واستعداد بعض أطراف المعارضة الليبرالية ممثلة بأحمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للدخول في لعبة الخلافة والتي ذهب ضحيتها بعض مسؤولي النظام وعلى رأسهم إدريس قيقة وزير الداخلية وعضو الديوان السياسي للحزب الحاكم، وبعض معاونيه ونددت الحركة بالأحكام الصادرة بإعدام عشرة تونسيين اتهموا بالمشاركة في (أعمال قتل) إبان انتفاضة جانفي/يناير 1984 [2].

---

(1) – توفيق المديني – أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس – دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق – الطبعة الأولى – أفريل/نيسان 1989 (ص 75 – 82).

(2) – المرجع السابق عينه.

### ثانياً– الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس

لقد تفاقمت مشكلة القمع في تونس، خلال العقود الثلاثة الماضية، وبدأ النظام معركة القمع، وطوّر قواه البوليسية في هذا الميدان إلى أقصى ما يستطيع. وتمثل القمع في مصادرة حرية الرأي والاجتماع والإضراب وتكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وفي إطلاق سراح قوى القمع لممارسة الاعتقال التعسفي ومصادرة جوازات السفر، والطرد من العمل، وسحق الإضرابات وتعذيب السجناء، وقتل المعارضين إلخ.

ولهذا، فإن حركة التحرير الشعبية العربية تؤيد قضية التعددية السياسية في البلاد، وحق الأحزاب في ممارسة نشاطاتها العلنية، واعتبارها تمثل طبقات وشرائح اجتماعية في البلاد لها الحق في التعبير عن نفسها، ولا تمانع الحركة التعددية حتى ولو طرحت من جانب النظام نفسه، وتعتبر أن ذلك يمثل مكسباً – ولو جزئياً – وذلك استناداً إلى شرطين أساسيين: أولهما أن لا تكون حدود التعددية السياسية في تونس مرهونة بحركة معارضة محكومة بسقف النظام وديمقراطيته المعلنة (على الرغم من الأهمية التي توليها للنضال الديمقراطي، فإننا نرفض أن يكون ذلك ديكوراً يجمل وجه النظام). وثانيهما: أن مسألة التعددية السياسية (ينبغي أن تضمن حرية الرأي والتنظيم، وتكوين الأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الشعب التونسي)[1].

### ثالثاً: الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل

في أواسط عقد الثمانينات صارت العلاقة بين السلطة التونسية والاتحاد متوترة وصدامية، بسبب تعمق النضال الثقافي الديمقراطي واتساعه، فقد أصبحت الحركة النقابية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبارها أداة نضال جماهيرية. وتتخذ حركة التحرير الشعبية العربية موقفاً نقدياً من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وممارساتها، ولكنها في الوقت عينه تؤيد وحدة الحركة النقابية في إطار الاتحاد العام، وتعارض الانشقاق والتعددية النقابية، مؤكدة: «بأن الحركة النقابية كانت القوة التونسية في مواجهة النظام وسياساته في الوقت الذي كانت فصائل الحركة الوطنية التونسية غائبة أو مغيبة»، ولهذا

---

(1) – مقابلة خاصة مع أحد قياديي الحركة – مرجع سابق.

فإن الحركة تؤيد العمل داخل النقابات على أرضية وحدتها واستقلاليتها وتعزيز دورها الوطني والطبقي وخاصة أن كثيرين من قوى سياسية يسارية، انضووا في العمل داخل النقابات بعد أن تعرضت قواهم السياسية لضعف في فترات سابقة. وتعتبر الحركة: أن القضية الحاسمة لوحدة الحركة النقابية هي ممارسة الديمقراطية في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي علاقته بالجماهير الشعبية الكادحة. وهي لا ترى وحدة الحركة النقابية، وتطورها، خارج سياق العلاقات الديمقراطية الحقيقية داخل النقابة. فالتأكيد على المسألة الديمقراطية له مغزاه العميق الطبقي والقومي، ليس في مجال النشاط النقابي فقط، بل وفي مجال النشاط السياسي الوطني والثوري ضد القوى الرجعية والإمبريالية. لذلك يترتب على الحركة النقابية في هذه المرحلة، أمام ضعف القوى الوطنية والثورية وتشتتها، أن تضع المسألة الديمقراطية كإحدى المهمات المركزية والملحة لتقوية وحدة نضال القاعدة النقابية والجماهيرية، باعتبارها سلاحاً فعالاً، يجعل الطبقة العاملة توطد تحالفها مع الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة[1].

### رابعاً – الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية أن الانقلاب العسكري الأبيض، الذي قاده الجنرال زين العابدين بن علي، له شروط خاصة من جهة، وشكل حالة فردية من جهة أخرى، توجب والحال هذه، اتخاذ القرار الحاسم لحسم معركة السلطة داخلياً (بعد أن وصلت الخلافة إلى نهايتها) بإرادة الإمبريالية الأمريكية وتوجيهاتها، بدوافع المحافظة على استمرارية دولة الوصاية البورقيبية على المجتمع المدني.

وتعتبر الحركة أيضاًأن النظام التونسي القمعي والرجعي لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاج الديمقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية الحزبية المرتبطة بالحركة السياسية، والمعبرة عن مصالح الطبقات المتصارعة في المجتمع، وبين منطق السيطرة الطبقية للبرجوازية الكمبرادورية، وديكتاتورية الحزب الواحد، التجمع الدستوري الديمقراطي.

---

(1) – توفيق المديني – مرجع سابق (ص 102).

ومن هذا المنظار، فإن قيامه بهذه العملية السياسية من التوفيق المستحيل بين الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الوحدانية والتعددية، يقود في المحصلة النهائية، إلى التجديد السياسي لهذا النظام الذي شاخ، فالقاعدة المادية والأيديولوجية والسياسية، لوجوده، ولسيطرته المطلقة على الفضاء العام التونسي، ولتبعيته للإمبريالية، تمنعه من إيجاد الحل السياسي الضروري لمعضلة الديمقراطية، وتتنافى تماماً مع منطق التعددية السياسية، الرامية إلى حل التناقض الطبقي والوطني في البلاد، بهدف الخروج من الأزمة الكبيرة، التي تعاني منها على جميع الأصعدة.. وحتى مجموع الإجراءات السياسية والدستورية، المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة تشكل قوام سياسة الانفتاح الديمقراطي للنظام على المعارضة الإصلاحية من ناحية، وتعكس الصراع السياسي القائم بين جيل « الذئاب الشابة » بقيادة بن علي، والحرس الإمبراطوري القديم الموالي للرئيس المخلوع بورقيبة، من ناحية أخرى [1].

وكانت حركة التحرير الشعبية العربية، قد أكدت في حواراتها مع القوى الوطنية الديمقراطية التونسية، التي رحبت بمجيء سلطة السابع من نوفمبر، بأنه يترتب على المعارضة أن لا تنخدع بشعار الانفتاح الديمقراطي للنظام، لأنه شعار مسموم، فالنظام مقبل على تكريس ديكتاتورية أشد فتكاً من عهد بورقيبة، وهو ما حصل بعدما افترس النظام حركة النهضة في طريقه، ومعها المجتمع المدني الوليد.

**خامساً – حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية**

لقد تميز موقف حركة التحرير الشعبية العربية من الحركة الإسلامية بسمتين:

**السمة الأولى**، حين اتخذت الحركة موقفاً جذرياً إزاء حركة الاتجاه الإسلامي في عقد الثمانينات، انطلاقاً من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بالموقف اليساري والإيديولوجي الطاغي على الحركة، وبعضها يتعلق بنمو هذا الاتجاه في مواجهة المعارضة التونسية، التي منطلقها الحركة القومية

(1) – المرجع السابق عينه (ص 187 – 188).

والحركة الماركسية في البلاد. فحركة التحرير.. انطلاقاً من مواقفها البرنامجية و السياسية لا تمانع في وجود حركة الاتجاه الإسلامي، على الرغم من المحاذير المترتبة على هذا الوجود، والتي تضر بالحركة الوطنية و الديمقراطية. وهناك قوى سياسية تونسية تتخذ موقفاً كهذا من ( حركة الاتجاه الإسلامية ) ونخص منها التجمع الاشتراكي التقدمي.

**السمة الثانية**، وهي أن حركة التحرير الشعبية العربية لمست تحولات حقيقية في وضع حركة النهضة التي اصطدمت بالسلطة التونسية في 1981 و1987 و1991، وتعرض أعضاؤها وقياداتها لحملة من الاعتقالات والتعذيب والسجن، والتشرد في المنافي. وتقف حركة التحرير الشعبية العربية مع حركة النهضة في الخندق الواحد، بسبب ما تتعرض له من القمع والمحاكمة بهدف استبعادها من المشاركة في الحياة السياسية، فالقمع يجب أن يفضح ويدان من جانب كل إنسان مؤمن بخيار الديمقراطية. كما تحيي حركة التحرير التحول النوعي في خطاب حركة النهضة التنويري الذي أصبح يجسده الشيخ راشد الغنوشي، الذي جعل حركته تتبنى قضايا جماهيرية، مثل الحريات السياسية، والعفو التشريعي العام، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية، وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف والتنوع، وفي هذا السياق يقول الغنوشي: « إن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث، كما يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين و الديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية والإنتاجية »[1].

أخيراً على الرغم من أن حركة التحرير الشعبية العربية تعرضت لحملة بشعة من القمع والملاحقة لأعضائها، وتعتبر نفسها رافداً من روافد الحركة

---

(1) - أنظر مقال توفيق المديني – أصولية تونس: أسئلة عن.. ديمقراطيتها ؟ جريدة الحياة – تاريخ 25 جويلية/يوليو 1992.

القومية الديمقراطية في تونس، التي تكمن مهمتها في إنشاء خلاياها في كل مؤسسات المجتمع المدني الحديث وتكويناته، فإنّ تعرضها لانشقاق تنظيمي في أواسط عام 1991، جعل هذه التجربة تتعرض لانتكاسة حقيقية في تونس. لأن وجود الحركة في عدد من الأقطار العربية طغى عليه العنصر الفلسطيني، فيما اقتصر العنصر العربي على اللبناني والتونسي. ولهذا السبب، لم تستطع الحركة أن توسع دائرة استقطابها التنظيمي لبناء البديل القومي الديمقراطي، ولا أن تبنيٍ مشروع بديل نضالي فلسطيني وطني وواقعي، لذلك كان من المنطقي جداً بعد إسقاطات حرب الخليج الثانية أن تنقسم إلى قسمين، قسم أصبح يناضلٍ داخل الساحة الأردنية بزعامة ناجي علوش الذي شكل حزبا جديداً أردنياً سماه حزب العمل القومي، وقسم آخر يعمل تحت اسم « لجان الحوار القومي الديمقراطي » يقوده توفيق المديني ويعتبر مهمته الراهنة، العمل من أجل تأسيس مشروع فكري ثقافي يكون ركيزة للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، الذي يؤسس للمشروع السياسي المستقبلي.

# الفصل الخامس
# حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس

على الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الجديد، الذي أقر في تونس بعد مجيء سلطة السابع من نوفمبر عام 1987، يقصي الحركات الإسلامية والقومية، فإن قضية القوميين على اختلاف تياراتهم وأحزابهم، احتلت صدارة الأحداث الوطنية، عندما استقال السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي، في أول خريف عام 1988، وكلفه الرئيس بن علي ببعث حزب قومي جديد يوحد صفوف الناصرين والبعثيين ويكون طرفاً في الحياة السياسية مثل بقية العائلات الفكرية.

وكانت الحكومة التونسية التي كان يرأسها آنذاك السيد الهادي البكوش، قد أبلغت رموز القوميين، أنها غير مستعدة للاعتراف بالتنظيمات القومية الثلاثة القائمة حالياً، وهي «التجمع القومي العربي» بزعامة الأستاذ بشير الصيد، و «حركة البعث» بزعامة فوزي السنوسي، وتنظيم «طلائع الوحدة العربية» بزعامة الأستاذ عبد الرحمن الهاني. وتستند الحكومة في رفضها منح ترخيص عمل، لهذه الأحزاب، إلى كونها لا تخفي تعاطفها مع دول عربية، فيما تشترط الحكومة أن تكون مستقلة وموحدة لكي يعترف بها، حتى لا تكرس التشتت وتتحول في البلاد إلى نوع من الفسيفساء الحزبية، حسب وجهة النظر الحكومية.

ومن المعروف تاريخياً أن التنظيمات القومية في تونس لم تتوصل إلى صيغة للتوحيد، ولم تتفق على زعامة مقبولة من الجميع تحقق التقاء القوميين في إطار تنظيمي واحد. ولهذا جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد

من السيد عبد الرحمن التليلي – رجل السلطة – الذي قام بعقد اجتماع في 14 أكتوبر 1988، ضم عدداً من الممثلين عن جميع الاتجاهات الفكرية القومية، ومن مختلف مناطق الجمهورية، بلغ عددهم نحو 35 شخصاً. وحضرت هذا الاجتماع وجوه قومية معروفة على الساحة الوطنية من بينها الطاهر لبيب، والأمين العبيدي، والسادة منصف الشابي أحد قيادي «حزب الشعب الثوري التونسي» سابقاً، والميداني بن صالح أحد الرموز البعثية الموالية للعراق، ومنصف الأسود، وإبراهيم بودربالة، وفيصل الجديدي، وأبو يعرب المرزوقي، وحضر من صفاقس السيدان عبد الله السافي وعبد الكريم الغايري، ومن مدينة قفصة السيدان الأزهر الشريف والعكرمي البصري. كما التحق السيد علي شلفوح المعروف بميوله البعثية السورية، إلى المجموعة. وحضر هذا الاجتماع أيضا الأستاذ عفيف البوني، الذي أكد أنه حضر بصفته الشخصية على الرغم من انتسابه لحركة البعث.

وقد تمخض عن هذا الاجتماع طرح وثيقة للنقاش تعكس نظر أصحاب المشروع، والقواسم المشتركة لكل الاتجاهات القومية وهذا نص الوثيقة:

«خلال لقاءين انعقدا على التوالي في غرة أكتوبر و 12 أكتوبر من عام 1988، بين جمع من المناضلين القوميين لمناقشة وضع التيار القومي في تونس، وبحث سبل تجاوز واقع تشتته، الذي يعيق مساهمته الفاعلة على الساحة الوطنية والمغاربية والعربية، وهي مساهمة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى على ضوء التحولات التي تشهدها بلادنا، والتي مكنت العديد من القوى السياسية من التنظيم والوجود القانوني.

«وبعد تحاور أخوي وصريح تركز خصوصاً حول واقع الحركة القومية وسبل تجاوز سلبياتها، تقرر القيام بالإجراءات القانونية لبعث حركة سياسية قومية في إطار القانون، ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق حول المرتكزات التالية لتكون قاسماً مشتركاً يجمع القوميين دون إقصاء أو استثناء.

«الانطلاق من الواقع الوطني للحركة مع الاستقلالية المطلقة عن كل الأنظمة تنظيماً وقرارا، ومع ضرورة التفاعل مع كل القوى القومية الديمقراطية أخذاً وعطاء.

الالتزام بالخيار الديمقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب.

النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديمقراطية تعتمد على الإرادة الشعبية الحرة.

التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية ضمن منظور حضاري تقدمي وعقلاني.

العمل على تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية.

اعتماد الحركة في نضالاتها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وعادل.

مناصرة جميع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والنضال ضد الصهيونية و الإمبريالية وجميع أشكال التمييز العنصري [1].

إضافة إلى هذه الأرضية، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـ « الاتحاد الديمقراطي الوحدوي »، وإعداد مشروع القانون الأساسي لهذا الاتحاد، وتشكيل مكتب سياسي. كما تم الاتفاق أيضاً على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمن التليلي، أما الأمانة العامة للحزب الجديد فتولاها السيد الميداني بن صالح، وهو من الوجوه الثقافية المعروفة في تونس، والمعروف كذلك بانتماءاته القومية الوحدوية.

## 1- موقف الأطراف القومية من المبادرة

بعد صدور هذه الوثيقة، راوحت مواقف التنظيمات القومية ورموزها بين المعارضة التامة لهذا المشروع، والاحتراز والتحفظ.

(1) - محمد أحمد القابسي - مقال بعنوان «ميلاد حزب قومي في تونس» منشور في جريدة القبس الكويتية - تاريخ 3 نوفمبر 1988.

فقد أصدر السيد عبد الرحمن الهاني رئيس «حركة طلائع الوحدة العربية» بياناً وضح فيه وجهة نظر الحركة من المسعى التوحيدي لبناء حزب قومي جديد، جاء فيه ما يلي: « تعتبر حركة طلائع الوحدة العربية أن الفكر الوحدوي فكر مناضل تاريخياً، وأن تنظيمه لا يمكن إلا أن يكون مناضلاً. لذلك وجب أن يكون في قياداته وفي أعضائه بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتمائية والولاء ».

ولتوحيد القوميين تقترح الحركة، إحدى الصيغتين الآتيتين:

انضمام كل القوى الوحدوية المنظمة والمستقلة إلى إحدى التشكيلات القائمة والمعلن عنها.

تأسيس جبهة القوى الوحدوية مع محافظة كل تشكيل على وحدته التنظيمية، وذلك كمقدمة لخلق الإطار الجامع الموحد والقانوني [1].

أما السيد البشير الصيد الأمين العام «للتجمع الديمقراطي الوحدوي» فقد أبدى احترازاً واضحاً بل معارضة لهذا المسعى وقد صرح في حينه: « أنه لا علاقة لنا بتاتاً بما سماه البعض غلطاً بمسعى توحيد القوميين، إنّها دعوى رفعتها بعض العناصر التي لا نعتبرها من القوميين. وأضاف « إن الأمر لا يتعدى مجرد محاولة، لتهميش القوميين وهي فاشلة مسبقاً ولا أدل على ذلك من أنها تقوم تحت إشراف أحد رموز الدستور وعضو في لجنته المركزية »، ويرى الصيد « أن الحل يتمثل في التخاطب مع القوميين الحقيقيين المعبرين فعلاً عن التوجه القومي » [2].

ويعتبر السيد البشير الصيد أن قيام الحزب القومي الجديد « مؤامرة » تهدف إلى حجب الإطار الحقيقي للقوميين، وهو التجمع الذي أعلن عن تأسيسه منذ أكثر من ست سنوات ولم يتوصل إلى اكتساب شرعية واقعية. وتفسر بعض الأوساط القومية والإعلامية هذا الموقف بتصاعد مخاوف السيد البشير الصيد على اعتبار أن السيد عبد الرحمن التليلي يحظى كذلك بثقة

---

(1) – أُنظر مجلة المغرب العربي – العدد 124 – الجمعة 28 أكتوبر 1988 مقال الهاشمي الطرودي تحت عنوان «المسعى التوحيدي: آخر المستجدات » (ص 5).

(2) – أُنظر مجلة المغرب العربي- العدد 123 – الجمعة 21 أكتوبر 1988 مقال الهاشمي الطرودي « هل يتوحد دعاة الوحدة ؟ » (ص 6).

الليبيين، وبصداقة شخصية تربطه بالعقيد معمر القذافي، ما يهدد السيد الصيد بفقدان السند الوحيد الذي يرتكز عليه.

أما السيد فوزي السنوسي الأمين العام لحركة البعث ( وقد وافته المنية منذ عدة سنوات ) فقد قال: « إن البعثيين كانوا منذ البداية مع التوحد، شريطة أن يكون على أسس جدية وبصيغة تحقق التفاعل بين الأطراف القومية ». وأضاف «إن هذا التصور يتجسد عملياً في صيغة جبهوية تضم التنظيمات والأفراد ولا تنفي خصوصية كل طرف أو حساسية »[1].

وكان السيد عفيف البوني أحد رموز البعث العراقي ( الذي التحق لاحقاً بالتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم )، قد دافع عن الصيغة الجبهوية، أي تكوين تنظيم يضم مختلف التيارات القومية على أن يحافظ كل تيار على خصوصياته وطبيعة دوره على أساس الأرضية الجامعة، لكن بقية الحاضرين في اجتماع 12 أكتوبر عارضوا هذه الصيغة وأكدوا على مقترح حزب مندمج، مبرزين « أن صيغة التنظيم الجبهوي غير ممكنة لأن الجبهة تفترض وجود أطراف قائمة الذات تنظيمياً وقانونياً علاوة على أن هذا الشكل التنظيمي من شأنه أن يعمق الخلافات ويعطل عملية التوحيد ». كما أكد الحاضرون « أن رفض الصيغة الجبهوية لا يعني رفض الحساسيات داخل الحزب الموحد، لأن نشاط هذه الحساسيات وفي حدود معينة من شأنه إثراء الحزب ».

كما أبدى السيد مسعود الشابي - الذي يعد الوجه التاريخي البارز في الحركة القومية، والذي تولى مسؤوليات في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق وبغداد، والذي دخل السجن في الستينات من أجل مواقفه القومية في صفوف البعث، وأمضى وقتاً طويلاً في المهجر - رأيه في موضوع تأسيس حزب قومي جديد، حين قال: « إنّه لا يتحفظ على وجود حزب قومي جديد ينضاف إلى الأحزاب والتنظيمات القومية الموجودة». فهو يعتبر «أن بادرة توحيد القوميين بادرة إيجابية ولكن الطريقة التي سلكت لتحقيق ذلك سوف تكون مضرة لو لم تقع إعادة النظر فيها وسينتج عنها حزب قومي رابع يشكل فصيلاً ورقماً جديدين - إلى جانب

(1) - المرجع السابق عينه.

الأحزاب والفصائل الأخرى القائمة الآن - لا حركة توحيدية للاتجاهات القومية. كما أنه سيترك عدداً مهماً من الشخصيات القومية، خارج إطار عملية التوحيد هذه وأذكر منهم عدداً من الموقعين على البيان الصادر عن عدد من الشخصيات القومية كالسيد الصادق الصعيدي وهو مناضل قومي من الرعيل الأول سجن سنوات عديدة من أجل أفكاره، والأستاذ محمد الرافعي المحامي المعروف على الساحة القومية، والأستاذ محمد الصالح شقير.. وأضاف الشابي: نحن نعتقد أن هناك نية واضحة في الإقصاء وهي نية واعية في استثناء عناصر قومية ذات رصيد نضالي وتجربة طويلة في الساحة التونسية القومية» [1].

وكان السيد مسعود الشابي قد استنكر تدخل السيد عبد الرحمن التليلي في شؤون القوميين، لأنه لم ينتم في يوم من الأيام إلى تنظيم قومي، حين قال «إذا كان عبد الرحمن التليلي وسيطاً بين الدولة، والاتجاهات القومية فهذا لا يلاقي اعتراضاً لدى القوميين ولكن لديهم خشية - زادتها بعض التصريحات والاتصالات تأكيداً من أن يقتصر السيد التليلي على دور الوساطة بل أن يسعى إلى فرض وجهات نظر قد يراها عديد القوميين تدخلاً قوياً في الشؤون التي ترجع إليهم بالنظر، مع العلم أن عدداً منهم لا يشك في نوايا السيد عبد الرحمن التليلي إلا أنهم يرون أهل مكة أولى بشعابها.. وقد عبر الشابي عن وجهة نظره في عملية التوحيد، من خلال تكوين هيئة تأسيسية من عناصر قومية معروفة بنضاليتها وبعراقتها في التجربة القومية، وتحظى بثقة الجميع، وتكون مهمتها دعوة مختلف الأطراف لنقاش مسألة التوحيد» [2].

من الواضح أنه من خلال استعراض مواقف الأطراف القومية، أن هناك إجماعاً على أن مبادرة السيد عبد الرحمن التليلي بشأن تأسيس حزب قومي جديد، لم تلق الرضى المطلوب، لما يحوم حولها من شكوك قوية لجهة ارتباط هذه المبادرة بمخطط سلطة السابع من نوفمبر، الذي يستهدف شق الحركة القومية في تونس وتفتيتها. لقد جاءت هذه المبادرة من خارج التنظيمات القومية المعروفة، أو ربما من خارج القوميين أصلاً (بالمفهوم الأيديولوجي)،

---

(1) - من مقابلة مع مسعود الشابي - منشورة في جريدة الموقف لسان حزب التجمع الاشتراكي التقدمي - بتاريخ 27 أكتوبر 1988 - العدد 106 (ص 5).

(2) - المرجع السابق عينه.

لهذا السبب تبدو مهمة بعث تنظيم قومي قانوني يمكّن العائلة القومية بمختلف فروعها من الإسهام، من منطلق وطني، وبعد قومي في الحياة الفكرية والسياسية و الثقافية، أمراً في غاية الاستعصاء.

إن تجاوز أمراض الحركة القومية في تونس وسلبياتها المتمثلة في التشتت والتجزئة، لأسباب داخلية وخارجية، يقتضي بلورة مشروع قومي ديمقراطي نهضوي قوامه، تجسيد سياسة قومية حديثة تمتلك من المقومات، ما يؤهلها لإنجاز عمل تاريخي ينقض هذه السيرورة التقهقرية الانحدارية التي انخرطت فيها معظم الحركات القومية في تونس. وليس من الواضح أن مبادرة عبد الرحمن التليلي تمتلك مثل هذا المشروع الذي يصهر التنظيمات والحركات القومية التونسية في حزب قومي جديد، والذي يمتلك قدراً معيناً من الراديكالية والشمول، لكي يسيس الشعب التونسي، ويبث الوعي الثوري في صفوفه بالدعاية والتحريض.

في الواقع لا تعدو أن تكون مبادرة بعث الحزب القومي في تونس، محاولة ترقيعية وتكتيكية، لأن النخبة المتصدية لإنجاز هذا المشروع لا تمتلك وعياً مطابقاً حديثاً وتاريخياً، يتجاوز الفكر القومي التقليدي والرومانسي أولاً، ولا تمتلك استراتيجية سياسية راديكالية تستهدف العبور بالحركة القومية في تونس من مرحلة الأيديولوجيا المهزومة التي خدمت على أحسن وجه الواقع العربي المهزوم، إلى مرحلة بناء حركة قومية جديدة عصرية وحديثة تطرح عملية بناء الديمقراطية في تونس، ثانياً.

## 2- الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي

حصل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على التأشيرة القانونية لعمله السياسي في نهاية عام 1988، وقد تولى السيد عبد الرحمن التليلي المزكّى من قبل السلطة رئاسة هذا الحزب، وما زال مستمراً في منصبه. ومن بين الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب الأسماء التالية: رضا الملولي، عبد الرؤوف الإمام، محمدٌ الرفاعي، الميداني بن صالح، الأزهر الشريف، محمد الهاشمي بلوزة، عمر الوصيف، محمد الأمين الشريف، أحمد الشريف، علي القريشي، مصطفى الشريف، أبو الكمال الهبايلي، عبد الجليل بوريال، الأمين

الفريدي، محمد الأخضر الأجري، البشير البجاوي، حسن النوري، بلقاسم بن عمار، صالح الصويعي المرزوقي، صالح النفضي، خالد الشريف، المنصف الشابي، والمنصف الأسود.

لقد شخّص حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي الأسباب الداخلية والخارجية، التي جعلت التنظيمات القومية في تونس، تعجز عن توحيد صفوفها في إطار حزب واحد، بالأمور التالية [1].

أسباب داخلية تمثلت خاصة في القمع الذي مورس على القوميين في قطرنا منذ الأمانة العامة، وفي السرية التي فرضت على الفصائل المُنظمَة وما انجر عنها من انفصال عن الواقع، ومن زعامات ومن تنافر بين أجزاء الحركة القومية الواحدة.

وهناك أسباب خارجة عن القطر تمثلت خاصة في الانعكاسات السلبية لخلافات بعض الأنظمة العربية المتبنية للوحدة، وقد زادت هذه الانعكاسات في تشتت الحركة القومية في تونس دون أن يكون لها مبرر موضوعي في الواقع.

التبعية السياسية والتنظيمية لعديد الفصائل القومية وهو الأمر الذي جعلها لا تتفاعل مع الواقع، بل تمثل مجرد امتداد لمراكز قوى خارجة عن القطر، وجعلها منقطعة عن الواقع، ومحدودة الحركة في برامجها وتصوراتها.

غياب الديمقراطية كممارسة، وكخيار حضاري في الحركة القومية وفي فصائلها المنظمة. وقد كان هذا الغياب نتيجة طبيعية لواقع السرية والتشتت من ناحية، ونتيجة لأطروحات فكرية، وسياسية تفصل بصفة اعتباطية بين الوحدة والديمقراطية، وتتشبث بصيغ وخيارات من نتيجتها مصادرة إرادة المواطن العربي وتغريبها عن مهمتها المركزية في بناء الوحدة».

أما منطلقات الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وأهدافه، فتتلخص فيما يلي [2]:

---

(1) – وثيقة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي – منطلقاته وأهدافه (ص 2).

(2) – المرجع السابق عينه (ص 4 – 5).

**أولاً – المنطلقات**

« انطلاقاً من الواقع الوطني ومن مبدأ الاستقلالية المطلقة تنظيماً وقراراً وإيماناً بضرورة التفاعل مع كل القوى الوحدوية الديمقراطية والتقدمية.

وتأسيساً على أن التعلق بالوطنية التونسية يتضمن بالضرورة البعد التحرري والديمقراطي الوحدوي.

واعتماداً على القوى الشعبية والتقدمية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وتقدمي.

وانطلاقاً من أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة إلا في إطار اقتصاد موحد مغربي و عربي.

وانطلاقاً من ضرورة توحيد أوسع ما يمكن من المناضلين المنتمين للعائلات والحساسيات الفكرية ذات التوجه الوحدوي الديمقراطي والتقدمي بشرط الالتزام بمنطلقات الحزب وأهدافه وبالقوانين المنظمة للأحزاب ».

**ثانياً – الأهداف**

تعميق الخيار الديمقراطي باعتباره ثابتاً حضارياً من ثوابت الحركة ونبذ التعصب ورفض كل أشكال العنف.

العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تعددية ودعم كل توجه وحدوي يرتكز على الإرادة الشعبية الحرة مع مراعاة خصوصيات النمو في الأقطار العربية.

العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لتراثنا العربي الإسلامي ومتفاعلة مع مقتضيات العصر.

العمل على تدعيم الدولة العصرية والمجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية وصون استقلال البلاد واستقرارها والحفاظ على المصالح العليا للوطن وعلى النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب.

العمل على إرساء قواعد تنمية شاملة ومستقلة عن كل تبعية ومتكاملة ضمن بعد وحدوي.

اعتماد الخيار الاشتراكي بالعمل على التوزيع العادل للثروات بما يقلص الفوارق الطبقية و يستجيب للطموحات الشعبية في العدالة.

مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين والنضال ضد الصهيونية وجميع أشكال الإمبريالية و التمييز العنصري ».

## 3- حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي والتفاعل مع القضايا التونسية والعربية

إن المتمعن في برنامج حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، يلاحظ أن هذا البرنامج هو بمنزلة ميلاد برنامج جديد في المسار القومي، خاصة في تأكيده على الديمقراطية في العمل القومي، وفي الاستقلالية التامة عن الأنظمة العربية تنظيمياً وقراراً، ما يفضي بالحركة القومية في تونس إلى الإسهام في تحقيق نقلة نوعية للنضال القومي في الوطن العربي، و تشكيل نموذج جديد بحكم هذه الإضافة المهمة التي تمكن من تحرير إرادة المواطن العربي، ومن صنع مصيره بنفسه، وهو الشرط الأساسي للحديث عن نهضة عربية حقيقية.

لكن شتّان ما بين الثرى والثريا على حد قول المثل العربي الشهير، فالبرنامج يبدو وردياً، لكن الممارسة السياسية لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، تبدو متناقضة كلياً مع النهج القومي الديمقراطي الحقيقي، ويتبين ذلك من خلال مسيرة هذا الحزب، ومواقفه خلال عقد التسعينات.

**أولاً** – على نقيض ما ذهبت إليه أحزاب المعارضة الستة المعترف بها رسمياً، في أن التوقيع على الميثاق الوطني، الذي ينظم الحياة السياسية الحزبية في تونس ويقنّنها يمثل انتصاراً للديمقراطية، جاءت أول تجربة انتخابية في عهد سلطة السابع من نوفمبر في أفريل/نيسان 1989، والتي حصل فيها الرئيس بن علي المرشح الوحيد للرئاسة على نسبة 99. 27 بالمئة من الأصوات، ثم في الانتخابات التشريعية التي حصل فيها حزبه على كل مقاعد البرلمان، في حين حصلت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة الإسلامية غير المعترف بها رسمياً على نحو 33 في المئة من الأصوات (لم يعترف لها منها، إلا بالنصف)، لتؤكد أن هذه الانتخابات شكلت انتصاراً لشخص الرئيس بن علي، الذي

اكتسب منها، ومن الوفاق، وأجواء التأييد الشعبي، الشرعية التي غابت عنه عند اعتلائه السلطة بواسطة الانقلاب العسكري.

وكانت هذه النتيجة، التي جعلت المشهد السياسي في تونس مستقطباً بين حركة النهضة وسلطة السابع من نوفمبر، هي التي أقنعت الرئيس بن علي بضرورة قمع الحركة الإسلامية واستئصالها، من خلال تطبيق نظرية «تجفيف الينابيع» المعروفة، والتي يتصور أنه على طريقها يتم إقصاء خطر التطرف الديني، ووقف نمو جماعات الإسلام السياسي، والتي عجز الرئيس بورقيبة الأسبق عن مجابهتها، وكانت سبباً رئيساً في إزاحته، وتربع الجنرال بن علي محله.

وفي هذه الحرب بين نظام الرئيس بن علي و الحركة الإسلامية، اصطفت أحزاب المعارضة الرسمية، بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على أرضية خط الاستئصال، حيث اشتركت المعارضة مع النظام في خوفه من انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات ديسمبر/كانون أول عام 1991. وكان هذا التحالف الخطير الذي حصل تحت ذريعة ضرب الحركة الإسلامية التي تهدد المجتمع المدني، وبهدف منع ما هو شبيه للحالة الجزائرية، هو الذي أفسح في المجال لفقدان مكونات المجتمع المدني استقلاليتها، ثم شرعيتها، وأفسح في المجال للحكم الاستبدادي الذي مارسه الرئيس بن علي، وما صاحبه من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وضرب كل أشكال التعبير الحر، وفرض الرأي الواحد الذي قتل كل الحريات السياسية و الديمقراطية في تونس، وشرعن الظلم والاعتداء على الحصانة الفكرية والجسدية للإنسان، عن طريق استخدام آلة قمع الدولة التو نسية، التي بثت الرعب الأعمى في صفوف المواطنين التونسيين، ولا تزال.

هـذا الوضع المستمر منذ ما يقارب العشر سنوات، لم يستطع حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أن يصدر بياناً ينتقده. فكيف يمكن للرأي العام التونسي أن يصدق نزاهة حزب سياسي يدّعي أنه يدافع عن الديمقراطية، في حين أنه منحاز لصف الدولة التسلطية التونسية في قمعها للشعب، ولقواه الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية ؟ وكيف يمكن تصديق دفاع حزب الاتحاد الوحدوي عن الهوية القومية للمجتمع التونسي ألا وهي العروبة و الإسلام،

في حين أن أكبر حزب سياسي ألا وهو حزب النهضة الذي يدافع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس تعرض بأكمله للتصفية، ولم يصدر حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أي بيان سياسي يستنكر فيه سياسة الاستئصال التي مارسها الرئيس بن علي؟

**ثانياً:** على الرغم من أن سلطة السابع من نوفمبر تعيش أزمة عميقة، نتيجة ما مارسه نظام الرئيس بن علي خلال فترة حكمه، حين أقصى السياسة من المجتمع، وأصبحت السياسة حكراً على الحاكم فقط، ومارس نوعاً من الانغلاق الإعلامي الكامل الشامل - حين تحولت جميع الوسائل الإعلامية الرسمية وغير الرسمية إلى وسائل دعاية للسلطة، وما تنشره من مغالطات - في ظل غياب كامل لأي صوت مخالف، أو رأي مخالف عن موقف السلطة، وانتهج نهجا يقوم على الانغلاق السياسي الكامل والشامل أيضاً، وعلى قمع أي تحرك سياسي أو جمعياتي، ويؤمّن السيطرة الكاملة والشاملة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الإدارة، وعلى جميع دواليب الدولة ومؤسسات المجتمع، إذ تحولت تونس إلى نموذج في مجال الانغلاق السياسي في الوقت الذي تتسارع فيه المصالحة الوطنية في الجزائر.. وتتوالى فيه الخطوات الديمقراطية في المغرب، وفي العديد من البلدان الأفريقية - على الرغم من كل ذلك، نجد حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي يتبنى بالكامل هذه السياسة ويساندها مساندة مطلقة دون أي حرج.

وهكذا يمارس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي نهج التبعية لنظام الرئيس بن علي، وينتمي إلى مؤسساته. ولا يعني دخول هذا الحزب إلى البرلمان عقب انتخابات عام 1994، أنه أصبح حزباً فاعلاً. فلم يكن هناك أي انتقاد حتى على نطاق محدود لسياسة الرئيس بن علي، من جانب هذا الحزب «القومي الديمقراطي»، فثمة خطوط حمراء معينة معروفة جيداً لجميع أحزاب المعارضة الرسمية التونسية يجب ألا يجري تجاوزها في المحادثات البرلمانية أو العامة. إن أي نقد للرئيس بن علي أو لميادين السياسية التي تعتبر من حقوقه، وهي الأمن والدفاع و السياسة الخارجية، يعتبر تجاوزاً لحدود الخط الأحمر. ولهذا عندما أقر الرئيس بن على إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني على مستوى منخفض، وانتهج سياسة تطبيعية كاملة معه، لم

يجرؤ حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أن يندد بسياسة التطبيع هذه. فكيف يمكن لهذا الحزب الذي يعتبر نفسه حزباً قومياً ديمقراطياً، أن يؤيد سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني، في حين أن كل الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي ما زالت محافظة على مرجعيتها الإيديولوجية و السياسية المتمثلة في رفضها أي شكل من أشكال التطبيع، أو حتى الموافقة على تسوية مذلة للأمة العربية ؟ فبينما تمارس الأحزاب القومية الناصرية في كل من مصر واليمن، ولبنان، وموريتانيا، دوراً ريادياً في مقاومة التطبيع، يمارس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي في تونس سياسة صمت القبور على هذه القضية. لذلك نجده اليوم أكثر ارتباطاً في تحالفه مع النظام، وهو لا يملك الجرأة الكافية ليعيد النظر في سياساته.

**ثالثاً** - لقد رشح السيد عبد الرحمن التليلي رئيس حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي نفسه للانتخابات الرئاسية، التي جرت في 24 أكتوبر 1999. واتخذ الحزب شجرة الزيتون شعاراً له مع اللون البني وترويسة «تونس في القلب». وعن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، قال التليلي: «إنّه بات من الضروري خرق المحظور وتخطي حدود الفكر الواحد»، وإن الانتخابات «حقيقة تربوية لأنها بمنزلة تمرين عام، قبل أول انتخابات حقيقية تعددية ستحصل لاحقاً». ورأى أن تونس تسير على طريق التعددية السياسية مطلب الجميع. وأن «هذا يفرض علينا جميعاً التزام هذا العمل الكبير حتى يتسنى للمواطنة أن تصبح واقعاً معاشاً من جميع التونسيين، دون استثناء» وخصوصاً أن فرض نظام الحزب الواحد ( قبل عام 1981 ) وانقياد المجتمع المدني والتشخيص المفرط للسلطة بما له من آثار مدمرة على المؤسسات وقيم الجمهورية أدى إلى فقد الوعي بضمير المواطنة لدى التونسيين وقلل من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة إلى مجرد الإدلاء بالموافقة. وقد شدد الحزب في خطابه الانتخابي على «ضرورة مواصلة المعركة من أجل حقوق الإنسان وحرية الرأي كدعامة مقدسة للديمقراطية».

لكن ما يجب التذكير به، هو أن المرشح عبد الرحمن التليلي، الذي يترأس حزباً «قومياً»، لم يشارك في هذه الانتخابات من الموقع المتناقض مع المشروع المجتمعي للرئيس بن علي.

أما عن نتائج الانتخابات فقد حصل عبد الرحمن التليلي على نسبة 0. 23 في المئة من مجمل الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وبالتعداد الرقمي 7662 صوتاً، ولم يحصل في مدينة قفصة مسقط رأسه إلا على 47 صوتا فقط، وحصل حزبه في الانتخابات التشريعية على 7 مقاعد أي بزيادة 4 مقاعد عن انتخابات 1994.

وطبقاً لهذه النتائج المعلنة، فإن انتخابات أكتوبر 1999 جاءت لتعمق السمات الأساسية لانتخابات 1994، لتعيش تونس في ظل تعددية موهومة. فالتعددية البرلمانية الحقيقية تبدأ من استبدال النظام الأغلبي السائد حالياً في تونس بنظام انتخابي انتقالي يضمن للمعارضة حضوراً محترماً ومؤثراً في الحياة البرلمانية، وهذا ما لا يسمح به نظام الرئيس بن علي، كما أنه من باب المستحيل أن يطالب به حزب مثل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي. فنتائج صناديق الاقتراع لا تفتح طريق البرلمان أمام مرشحي المعارضة الرسمية في تونس في ظل نظام الاقتراع الأكثري، والحال هذه لجأت الحكومة التونسية إلى حل قانوني يتيح تجاوز النتائج التي تقررها الصناديق، وتمثل هذا الحل في تخصيص 34 مقعداً للأقلية المعارضة التي تفشل في الحصول على مقاعد في المنافسة التي تمت على صعيد الدوائر.

على الرغم من أن القانون الانتخابي لمنصب الرئاسة الذي عُدّل عام 1988، لا يجيز للرئيس تولي مهمة الرئاسة لأكثر من ثلاث دورات، وهو ما يجعل الدورة الحالية للرئيس بن علي التي بدأت في شهر أكتوبر عام 1999 هي آخر دورة له، فقد ظلّ هذا الأخير يتطلع إلى رئاسة مدى الحياة على غرار سلفه الحبيب بورقيبة. ومع ذلك، فإن السيد عبد الرحمن التليلي المرشح المنافس للرئيس بن علي، أغفل طوال الحملة الانتخابية القول أن ترشيح بن علي هو الأخير طبقاً للدستور، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على أنّ حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أعجز من أن يحرج الرئيس بن علي، لأن الأسلوب الذي عامل به النظام هذا الحزب، وكذلك بقية أحزاب المعارضة الرسمية الأخرى، أدى إلى فقدان هذا الحزب صدقيته أمام الجماهير الشعبية التونسية، إذ أصبح الموقف الشعبي رافضاً له ولسواه من أحزاب المعارضة الرسمية، التي هي مجرد ديكور في صالون سلطة السابع من نوفمبر.

بعد اعتقال الأمين العام السابق عبد الرحمن التليلي، ومحاكمته، وصدور حكم قضائي بحقه في 3جوان/يونيو 2004، من قبل محكمة الاستئناف في تونس بنحو 9 سنوات سجنًا، بتهمة استغلال نفوذه عندما كان مديرا عاما لديوان الطيران المدني، انتخب المكتب السياسي السيد أحمد الإينوبلي أميناً عاماً للاتحاد الديمقراطي الوحدوي لفترة انتقالية من سبتمبر 2004 إلى مارس 2006، ثم انتخب أمينا عاما لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي في المؤتمر الرابع للحزب (مارس 2006).

ولما كان حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي من أحزاب الموالاة للنظام السابق (له 7نواب في البرلمان)، حيث أعطى الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي لأحزابِ الموالاة السابقة (وهي خمسة أحزاب أعطاها بن علي أكثر من ثلاثين مكاناً ضمن مقاعد البرلمان "المنتخب" في 2009).

ومع نجاح الثورة التونسية، سارعت تلك الأحزاب، ومن ضمنها حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي إلى مباركة الثورة، مُتنكّرة لمواقفها السابقة المساندة للنظام الاستبدادي. غير أن ذلك التلوّن سيزيد من التسريع بانهيارها. كما أتاح هروب اثنين من رؤساء تلك الأحزاب إحداث تغييراتٍ سريعة مكّنت العناصر التي كانت تعارضهما من العودة إلى قيادة الحزبين، بعد أن فصلت سابقا. لكن من السابق لأوانه الجزم بأيّ دورٍ يمكن أن تلعبه تلك الأحزاب في المرحلة المقبلة بعدما أنهكتها تزكية بن علي طِيلة أكثر من عشرين سنة وجرفت مصداقيتها[1].

---

(1)- رشيد خشانة،تونس: مخاض عسير وتغييرات مرتقبةفي الخارطة السياسية والاجتماعية، موجة الصدمة في العالم العربي، مجلة لوموند ديبلوماتيك، فيفري/شباط 2011.

# الخاتمة

منذ فجر عصر النهضة العربية الأولى وحتى عصر النهضة العربية الثانية، انطوى مفهوم القومية العربية دوماً على معنيين مختلفين: فهو يحيل على أيديولوجية الوحدة العربية التي جسّدتها كلّ من الناصرية والفكر البعثي من جهة، ويؤسس لمشروع النهوض القومي ذي المضمون التاريخي، والوحدة العربية كأحد ممكنات واقعنا العربي من جهة أخرى. والتاريخ هو توقيع الممكنات، أي تحويلها إلى واقع.

فالمشروع القومي العربي الذي كان البعد الديمقراطي غائباً عنه خلال العقود الماضية، هو حركة جماع الأمة العربية في نزوعها إلى التحرر والاستقلال والتقدم. وهو التاريخ الداخلي للأمة العربية، التاريخ المعوق بالاستعمار والإمبريالية ولا سيما الأمريكية منها، وبالاحتلال الاستيطاني الصهيوني. وهذا ما يجعل منه بؤرة أساسية من بؤر الصراع العالمي، ويجعل مستقبل النظام العالمي ونسق العلاقات الدولية مرتبطين بوتائر نموه واتجاهات تطوره، بقدر ارتباطه بهما.

ومنذ انهيار السلطنة العثمانية، وانهيار «الثورة العربية»، وقيام الحكم الاستعماري الشامل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، شهد المغرب العربي عدة انفجارات استقلالية، وظلت قضية الوحدة العربية قضية خطابات وشعارات حتى أواخر الثلاثينات. ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركات قومية عدة كان أهمها:

أ – حزب البعث العربي الاشتراكي – أوائل الأربعينيات وإن كان المؤتمر التأسيسي قد عُقد سنة 1947.

ب – حركة القوميين العرب – أوائل الخمسينيات.

ج – الحركة الناصرية – أواخر الخمسينيات.

وقد أسهمت هذه الحركات، حتى وهي تتصارع، في طرح قضية الوحدة، وفي نشر الوعي القومي، ولكنها عجزت أن تتحد على برنامج ثم عجزت عن تحقيق أية وحدة.

ولم تستطع بلدان المغرب، على ما يبدو أن تستوعب مفهوم القومية العربية، الذي لا يُستنفد في التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، باعتباره مفهوماً يشمل جميع التيارات والأحزاب التي تعمل في المجال الفكري السياسي للأمة، باستثناء تلك التي تتعارض إيديولوجيتها مع القومية صراحة، أو الاتجاه الإسلامي الذي عارض القومية العربية بالإسلام، وطرح الإسلام على أنه نظرية شاملة، تتضمن كل مستلزمات التقدم، وحارب الفكرة القومية والقضية القومية، على أساس أن لا قومية في الإسلام، أو الاتجاه الماركسي، الذي عارض الأمة بالطبقة، والصراع القومي الشامل بالصراع الطبقي.

ولقد شكل العدوان الثلاثي الأنكلو – ساكسوني، الصهيوني على مصر عام 1956، بالنسبة إلى البلدان المغاربية، أول استيعاب جدي وفعلي للوحدة العربية كرافعة للتقدم وشرط ضروري له، وإنّ النضال الجدي ضد الاستعمار والإمبريالية و الكيان الصهيوني هو بالأحرى نضال وحدوي، طالما أن التجربة أكدت تصادم المشروع القومي الوحدوي العربي مع الاستعمار والإمبريالية.

وأفرز تاريخ المغرب العربي الحديث مُناخاً يتسم بالخصوصية في فهم الفكرة العربية الوحدوية، والوعي السياسي والفكري القومي. ومن الوهلة الأولى يظهر أن هذا المناخ السائد في المغرب العربي يتجنب مفهوم «الإيديولوجيا»، ويرفضه على عكس ما هو سائد في الخطاب المشرقي. فالأحزاب المغاربية تفتقر إلى النظريات الفلسفية والنظرية الشمولية، بل إنها تُتهم بالفراغ الإيديولوجي وعدم التأصيل الفكري للمسألة القومية. إذ لم تستطع بلورة منطقها المستقل، في هذه البلدان، لأنها أحزاب تأسست في عهد الاستعمار، وتأثرت بالنمط الحزبي السائد في فرنسا بالذات، وهي أقرب إلى التكتلات الجماهيرية الكبيرة الفضفاضة، التي يقودها «زعيم ملهم»، ولم يرتق وعي الجماهير إلى مستوى الوعي الإيديولوجي لدى النخبة لأنها ارتبطت بردود الفعل الوطني في جل مراحل تطوره. والحال هذه، فقد جعل طغيان الهاجس الوطني طيلة فترة

الكفاح التحريري، القوى السياسية المغاربية وجماهيرها الحزبية، تركز في برنامجها السياسي النضالي على هدف تحقيق الاستقلال، وإجلاء الاستعمار، ولم تكن متفقة على برنامج معين لمرحلة ما بعد الاستقلال.

وما يميز المرتكزات التي تشكل نُواظم أساسية للخطاب القومي في منطقة المغرب العربي عامة، وتونس بوجه خاص حول الوحدة، هو نوع من الثبوتية، فما هو صائب في الحركة القومية في تونس هو تمسكها بهدف الاستقلال الوطني. فالوعي القومي يأخذ معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وهذا يرتبط في جانبه الأكبر بالشروط الخاصة لتطور حركة التحرر الوطني في المغرب العربي، وسيرورتها في هذه المنطقة التي اضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني والمغاربي، من دون أن تنسى الدور الحاسم للنخب القائدة لأحزاب الاستقلال في هذا التوجه.

ومع ذلك، فقد تموقعت الحركات القومية التي برزت في تونس في قلب العروبة، واعتمدت على مرجعية ثنائية شديدة التجذّر في المجتمع التونسي، تقوم على العروبة والإسلام، اللذين يشكلان مرتكز الهوية القومية في كل بلدان المغرب العربي. ولهذا السبب، لم تنفصل العروبة عن الإسلام أبداً. إذ يستحيل العثور على وعي قومي عروبي دون الرجوع إلى الإسلام في كتابات الحركات القومية المغاربية. فهذه العلاقة (إسلام – عروبة) تشكل مرجعاً خاصاً لكل الحركات القومية سواء منها التقليدية أو التقدمية والثورية، وهي التي تميز الوعي القومي في المغرب العربي عن المشرق العربي. فهذا الوعي القومي ليس وليد اليوم، إنه وليد الفتح الإسلامي، ووليد التجانس المذهبي المالكي، ووليد حالة الاستعراب، ووليد جامعات عريقة في القيروان والزيتونة، ووليد استمرار التراث والثقافة العربية الإسلامية عبر العصور، وأخيراً هو وليد معارك الاستقلال والنضال ضد الهيمنة الإمبريالية.

وعلى الرغم من نفي النظام البورقيبي وبشكل مباشر وجودَ جذور تاريخية للوحدة العربية، فإنّ خطاب الحركات القومية في تونس ( اليوسفية – الناصرية – البعث ) استمر في التأكيد على أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، وما عدم تحقيقها إلا نتيجة لما يحيكه أعداء الأمة العربية: الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني من مؤامرات ضدها. وحتى الحركات «الماركسية اللينينة»

إبان ظهورها في عقد السبعينات، ظلت رغم تبنيها الاشتراكية العلمية تلح بقوة على أفقها الوحدوي العربي، وهذا واضح في أدبيات حزب العمال الشيوعي التونسي، ومنظمة الشعلة.

وبصرف النظر عن الخلافات الأيديولوجية و السياسية القائمة داخل صفوف الحركات القومية في تونس، فإن الوحدة العربية، كمعطي آني ثابت، ظل يشكّل العنصر المميز لمجموع الخطاب الإيديولوجي لهذه الحركات القومية، والذي يؤكد في خصوص الوحدة العربية على عروبتها فقط. ويتجلى تأكيد العروبة هذا من خلال خطاب مغاير لخطاب الحركات القومية في المشرق العربي، حتى في فهم العناصر المكونة للأمة: الجنس، اللغة، التاريخ، الوعي، الإسلام. غير أن تأكيد الحركات القومية المتزايد في تونس على العروبة خلال العهد البورقيبي – على حساب الإسلام – يعود إلى الشعور بالغربة في الوطن بسبب سيطرةِ الثقافة والتقنيات واللغات الغربية، فكانت ترى المشرقَ العربي أكثر تطوراً من المغرب العربي، وحاملاً لآمال العروبة في التقدم والحداثة والمعاصرة.

وشكّلت القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية بالنسبة إلى الحركات القومية في تونس، على الرغم من اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية، الناصرية والبعث، وتوزعِها على مجموعات صغيرة. وظل موقفها من التطبيع مع العدو الصهيوني ثابتاً ولم يتغير، فهي تدعو إلى انتهاج سياسة التحرير ولا تعترف بوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ، وهذا ضد عملية السلام الجارية. ولكنّ حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي يتزعمه عبد الرحمن التليلي، ويضم العناصر القومية الموالية للحكم التونسي، يتبنى بالكامل سياسة السلطة التونسية فيما يتعلق بالاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه. وهذا الحزب أوجدته السلطات التونسية لمنع تبلور وجود حزب قومي راديكالي في تونس، ولشق صفوف القوميين.

وما زالِ الموقف من القضية الفلسطينية يشكل في الذهن الجماعي المغاربي حداً فاصلاً بين العداء والتطبيع مع العدو الصهيوني، على الرغم من أننا لم نعد نشهد في تونس مظاهرات شعبية كما في السابق بمجرد حدوث صدام مسلح بين العرب والفلسطينيين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى.

غير أن الحركات القومية في تونس، ما زالت تعتبر أن الانخراط في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، ومعاداة الكيان الصهيوني كان ولا يزال يشكل واجباً قومياً ودينياً، وأحد الثوابت الوطنية القومية للجماهير العربية.

نستخلص مما تقدم أن التيارات القومية على اختلاف مرجعياتها الفكرية، خاضت تجارب نضالية في تونس، ولكنّها لم تقدم جديداً فيما يتعلق بالمرتكزات التي تشكل النواظم الأساسية للمسألة القومية العربية: الاستقلال الوطني، والهوية القومية، والوحدة العربية، وقضية فلسطين. وظلّت المسألة القومية عامة وعائمة، وكان من المؤسف أن الناصرية أكدت بعض هذه المفاهيم العامة، ولكنها لم تضف جديداً، ولا قدمت مفهوماً متماسكاً. من هنا نرى من الضروري تسليط سلاح النقد على الفكر القومي على اختلاف تياراته وتلاوينه، من أجل إعادة تأسيس العقلانية في الفكر القومي المعاصر، ونقل الوعي العربي، من وهدة التأخر والفوات إلى مستوى العصر الحديث، ومن حالة الشقاء والاستلاب إلى المطابقة، مطابقة الواقع بأبعاده الثلاثة، التاريخي، والكوني، والمنطقي.

**أولاً – مسألة المنهج:** إن الحركات القومية في تونس اتبعت منهجاً ذاتوياً وغير واقعي، لم يأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي، وكانت تنقصه الرؤية الواضحة لعالم اليوم في سياق احترام حقوق الإنسان، ومصائره، وتاريخه.

فالحركات القومية في تونس، إما أنها انشدّت إلى الماضي، أو هربت إلى الأمام، ولذلك هيمن عليها الفكر القومي التقليدي والرومانسي، الذي ظل يخلط دائماً بين الهوية والأصل، علماً بأن الأصل والهوية شيئان مختلفان وليس شيئا واحداً. فالشد إلى الأصل كما يقول المرحوم إلياس مرقص ليس إلغاء للوجود، بل هو إلغاء للأمة: لأن مفهوم الأصل يحيل على العرق والشعب العريق، وعلى اللغة، وعلى الجوهر الثابت المتعالي على التاريخ، أو الوجود الماهوي، والرسالة الخالدة، وينتج وعياً ذاتياً منشداً نحو الماضي، ونحو التراث والثقافة التقليدية، وأوهاماً شتى حول العلاقة بين القومية والدين.

وعلى الرغم من أن العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام تشكل عنصراً أساسياً للهوية القومية، التي تميز المغرب العربي عن المشرق العربي، حيث

يستحيل العثور على وعي قومي عروبي دون الرجوع للإسلام، فإنّ الخطاب السياسي و الإيديولوجي للحركات القومية في تونس لم يستطع أن يقيم تمييزاً واضحاً، وفرزاً بين مفهوم القومية الذي يتضمن الشعور بالانتماء إلى الأمة وينتمي إلى دائرة الذاتي، حيث الشعور بالانتماء القومي هو محصلة سيرورة تاريخية هي سيرورة تكون الأمة أو تشكلها، تسنده ولا شك وحدة اللغة والثقافة والتجربة التاريخية المشتركة، وهو أحد العوامل الجاذبة في السيرورة الوحدوية - حسب ياسين الحافظ، وبين مفهوم الأمة كمقولة اجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية، تنتمي إلى دائرة الموضوعي تتجسد عيانياً وواقعياً في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، اللذين تتحقق فيهما الهوية القومية القائمة على قاعدة التعدد، والاختلاف، والتناقض أو التعارض بين الأفراد، والجماعات، والفئات، والطبقات، والأحزاب، والنقابات إلخ. فلا هوية بلا اختلاف كما يقول إلياس مرقص: « إذا ما ألغينا الأفراد وأكدنا الهوية لن يكون لدينا أي تطور، ولن يكون لدينا سوى «جوهر» وهمي للأمة، عندئذ لا نكون إزاء مسألة الهوية، بل بالأحرى إزاء عقدة الهوية، والفرق كبير إلى ما لا نهاية بين الهوية وعقدة الهوية» .

**ثانياً** - على الرغم من ولادة الحركات القومية في تونس في المناخ الليبرالي، فإنّها قطعت مع الليبرالية منهجاً ورؤية سياسية. فالليبرالية تركز على الفرد - الذات الواعية - باعتباره أصل المجتمع المدني، وعلى الملكية الخاصة، بوصفها هي « وحدها ما يجعل البشر أهلاً للحقوق السياسية »، وعلى الحرية الإيجابية التي تفتح عادة الأبواب للمشاركة السياسية للمجتمع المدني، والمرتبطة بهذا المعنى منطقياً على الأقل بالديمقراطية. وإذا كانت الليبرالية حركة أوروبية، غربية، أي غربية المنشأ والمركز، فإنها تعتبر خيراً كبيراً، بالمقارنة، مع ما سبقها أو ما دونها. وكذلك الرأسمالية التي تعتبر شراً كبيراً بالمقارنة مع الاشتراكية هي خير كبير بالمقارنة مع الإقطاعية.

وكانت الحركة الوطنية العربية في عصر النهضة العربية الأولى قد ولدت في ظل الليبرالية، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل على الصعيدين الطبقي والاجتماعي حركة سياسية تاريخية هي حركة حزب الطبقة الوسطى الميسورة، التي تحتوي في سيرورتها الطبقية على عدة فئات متنوعة. وعلى الصعيد

السياسي العربي يقول إلياس مرقص إنّ الليبرالية هي اعتراف بنخبة طبقة وسطى، برجوازية، بمثقفين وأحزاب، بدائرة حديثة من مجتمعنا أي شكل من أشكال « شعب الله المختار » حديث و إيديولوجي. أما الديمقراطية فهي موقف اعتراف بالكائن والواقع، بذات الواقع والتاريخ، موقف اعتراف بالبشرية الأمية صانعة التاريخ. فالديمقراطية هي اعتراف بجماهير هذه الأمة العربية، وهي كتلة كبيرة مهملة ويجب أن تتحول إلى ذات تاريخية سياسية فاعلة.

وعلى الرغم من هذا التزاوج بين الليبرالية و الديمقراطية، على صعيد المثل والقيم في إطار ارتباطها بنشوء الرأسمالية وتطورها ضمن سيرورتها التاريخية، فإنّ التعارض يبقى على قوته الأزلية. لأن الليبرالية اتخذت في سيرورة تطورها وارتقائها خطين متعارضين أو منفصلين. أحدهما يرقى باتجاه الديمقراطية والديالكتيك، والحال هذه يمكن أن نقول إنّ الديمقراطية في التاريخ تمثل التخطي الديالكتيكي لليبرالية. وثانيهما ينسجم مع الوثنية الرأسمالية والإمبريالية، وتتبناه التيارات اللاعقلانية والظلامية والفاشية، والبربرية الأمريكية في أشد صورها قتامة وفظاظة.

وهكذا فالحركات القومية التي قطعت مع الليبرالية، لم تتبن بالمقابل الديمقراطية والدياكتيك. وظل الفكر القومي العربي على اختلاف تياراته وتلاوينه منذ عصر النهضة العربية الثانية وإلى يومنا هذا في عصر الهزيمة العربية الراهنة يعيش في الوضعانية، ولم يجسد قطيعة منهجية ومعرفية مع المذهب الوضعي الإيجابي والأنكلوساكسوني، الذي يُنَظِّرُ للانتصار التاريخي والنهائي لليبرالية الأمريكية المتوحشة، والعولمة الرأسمالية الجديدة، والدولة التسلطية العربية، والتسوية مع العدو الصهيوني.

**ثالثاً** – لم تحتلّ مسألة الديمقراطية الحيّز الكبير في الخطاب السياسي للحركات القومية العاملة في تونس، وفي رؤيتها ما ينبغي أن تكون عليه الأمة العربية، وفصلت ما بين الاستقلال والهوية القومية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. فبدت لها الديمقراطية جملة من الآليات الشكلية كالانتخابات، وشيئا من حرية الصحافة المحدودة والمثلومة. ولم تع الحركات القومية أن المسألة القومية، مسألة الهوية ووعي الذات أي الوعي القومي، في وضع الأمة العربية التي تعاني من التأخر التاريخي، مرتبطة أشد الارتباط بإنجاز الثورة الديمقراطية،

التي تختلف عن الثورات الديمقراطية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام إلخ. وهي تختلف عن الثورات الأوروبية، لأن الثورات الأوروبية قادتها البرجوازية الصاعدة، وارتبطت بظهور الرأسمالية وتطورها في مراكز النظام العالمي وأطرافه على حد سواء. والبرجوازية في وطننا العربي ليست طبقة منتجة وبالتالي ليست طبقة قائدة، وجزءا في سيرورة العولمة الرأسمالية الجارية والمتسارعة، التي كانت تعني في الماضي أوْربة العالم، وتعني اليوم في ظل نظام القطب الواحد أمْركته، أي جعله أميركياً من خلال عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام.

ولذلك، فإن البرجوازية العربية التي ارتبطت مباشرة بالاستراتيجية الشاملة للإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي، وفق معادلات الجغرافية السياسية الخاصة بكل قطر، لم تعتبر أن برنامج الثورة القومية الديمقراطية في تعارضاته المحكومة بقانون الوحدة وبدولة السوق القومية، هو برنامجها. فبنت الدولة القطرية المحكومة بقانون التجزئة والتبعية، والمتجاوبة مع التقسيم الإمبريالي للعمل كما أقرته اتفاقية سايكس بيكو، بين الإمبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حيث شكلت اتفاقية سايكس بيكو هذه ولا تزال الأساس الموضوعي الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي للمأزق العربي الراهن، مأزق غياب الشروط المادية لدولة السوق القومية البرجوازية المدنية المعاصرة. وقد عمق هذا المأزق العربي وواكبه تأسيس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، ودخوله على خط تقسيم العمل الدولي الإمبريالي في المنطقة، ودوره كركيزة للإمبريالية المنتصرة ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. فالمشروع الصهيوني هو ثنائي التجزئة داخل معادلة التبعية والتأخر، غايته تحويل العرب إلى كيانية وجغرافية لا حول لها ولا قوة داخل تاريخ العولمة الرأسمالية مباشرة، أو في البعد الإقليمي الصهيوني لهذا التاريخ. والمشروع الصهيوني فوق كل ذلك شكل ولا يزال الأساس الموضوعي الثاني للمأزق العربي الراهن.

وأخطر ما تعانيه الأمة العربية الآن هو تلازم عمليتي التهميش والتفتيت وتكاملهما بوصفهما من أبرز خصائص النظام الدولي الجديد، نظام الهيمنة الأمريكية التامة، الذي قام، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية انتصاراً في حربها مثلثة الأبعاد على أوروبا الغربية، وعلى حركات التحرر القومي،

وعلى المعسكر الاشتراكي.

وهكذا، فإن المشروع القومي العربي الذي هو خيار الأمة التاريخي الإستراتيجي، لم يتأسس على مفهوم الديمقراطية بكل منظوياتها المعرفية والفكرية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تتبدى في احترام حقوق الإنسان والمواطن، وفي تحرير الوطن كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، لأن الوطن العربي لا يستطيع أن يقرر مصيره دون الاستقلال الكامل والتحرر الشامل. والديمقراطية تعني أيضاً تصفية حدود التجزئة القطرية، حيث تقوم الإمبريالية الأمريكية وربيبتها الصهيونية بمحاولات حثيثة ومستمرة عبر المشروع الشرق أوسطي الجديد، والتطبيع، وتفجير الصراعات الطائفية والإثنية، إلى تحويل التقسيم الكياني للأقطار العربية إلى مشاريع أمم - كيانية أيضاً، في ظل هزيمة المشروع القومي العربي.

والديمقراطية التي هي شكل ممارسة الحرية في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، تقوم على أساس إقرار حق الأمة في الاستقلال والوحدة، والتقدم، بوصف الديمقراطية قوام الأمم الحديثة وشرط تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي والحضاري، فمن دون ديمقراطية ليس ثمة أمة حديثة ولا وحدة قومية. لهذا السبب، فإن الحركات القومية التي اختزلت المشروع القومي العربي النهضوي في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية أو مذهبا قومياً، وساوت بين المشروع القومي، والأحزاب القومية، لا سيما تلك التي وصلت إلى سدة الحكم، ونظرت إلى الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية والسياسية المختلفة: الإسلامية والماركسية والليبرالية التي تتجابه وتتقاطع في المجال السياسي و الثقافي للأمة على أنها ليست من الأمة، فكرّست بذلك رؤية حصرية وشمولية واحدية سائدة في الحركة السياسية العربية، وادّعت لنفسها احتكار حق تمثيل الأمة، والتحدث باسمها، كما يحتكر الإسلاميون مثلاً حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه، هذه الحركات منيت بهزيمة تاريخية عادلة، لأنها لم تكن ديمقراطية.

لقد حَمَّل الفكر القومي التقليدي الاستعمار ثم الإمبريالية والصهيونية مسؤولية هزيمة المشروع القومي العربي. وهذا نصف الحقيقة، فالمتتبع لتاريخ الصراع في المنطقة العربية يلحظ بسهولة معنى التركيز العربي الإمبريالي الصهيوني الدائم على ضرب الحلقات القومية، كلما فكرت في تحويل المشروع

القومي إلى واقع حي (ضرب النهضة العربية الأولى في عهد محمد علي، والنهضة العربية الثانية في عهد عبد الناصر، وضرب سوريا والعراق، واستنزاف الجزائر). لكن النصف الثاني من الحقيقة يكمن في أن الحركات القومية لم تطرح المسألة القومية كجزء أساسي من الثورة القومية الديمقراطية المعادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ولهذا فقد أنتجت نموذج الدولة البوليسية القطرية، العاجزة بنيوياً عن توفير الحد الأدنى من شروط الثورة القومية الديمقراطية (التنمية، السوق القومي، الديمقراطية، استكمال السيادة القومية على الأرض القومية)، والتي أضحت مظهراً من مظاهر التكيف مع منطق التوسع الرأسمالي وشروط التبعية، أي مظهرا من مظاهر نقص استقلال الأمة، واستلاب حريتها، وقدرتها على السيطرة على مواردها وثرواتها ومقدارتها، والتي استمدت شرعيتها وحراكها الاجتماعي من الضرورات والاستحقاقات الخارجية، سواء في بعدها السوفياتي أو الأمريكي.

**رابعاً** – من خلال قراءة الأدبيات والبيانات الصادرة عن هذه الحركات القومية في تونس، فإن هذه الأخيرة لم تعن بالمسألة الفكرية، لإعادة تأصيل مفهوم القومية الحديثة تأصيلا فكريا، لا يقتصر على التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا على الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، بقدر ما هو مفهوم يشمل مختلف الاتجاهات والتيارات والحركات السياسية التي تعمل في المجال الفكري – السياسي للأمة. فهذه الحركات القومية تفتقر إلى المنهج النظري الديالكتيكي والرؤية التاريخية، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات المتصلة بالسياق والمرحلة التاريخية للمسألة القومية، من أجل إعادة بناء وعي قومي ديمقراطي، وإعادة بناء الروابط المنطقية بين الفكر والأخلاق و السياسة وتحديد مجال كل منها ووظيفته الاجتماعية، وتعزيز الروح النقدية باعتبارها أخص خصائص الفكر، وقوام العقل النقدي. كما تجلى عدم إعادة الاعتبار للفكر النقدي في القطيعة التي جسدتها هذه الحركات القومية مع التراث النهضوي في القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي على سبيل المثال)، والتفريط في منجزات التحديث الكولونيالي، حيث كان خطابها منشدّا إلى المجتمع التقليدي مثل «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وبعد الإخفاقات التي عرفتها التجارب الوحدوية العربية، وما نتج عنها من سلبيات متكررة، فإنّ النصوص السياسية للحركات القومية في تونس، بدت وكأنها أصبحت تبتعد عن العروبة والقومية في صيغتها الناصرية والبعثية وغيرها، ولم تهيئ الفئات السياسية التونسية لتبني الأطروحة القائلة بضرورة بلورة مفهوم الأمة العربية على أساس مقولتي المجتمع المدني ودولة الحق والقانون. فمفهوم الأمة لا ينفصل في الأساس والمبدأ عن مفهوم المجتمع المدني، باعتباره شكلَ التوسط بين الأمة التي تتجسد واقعياً وعيانياً على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض وبين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الدولة القومية الديمقراطية التي تفسح في المجال لنمو سيرورة مجتمع مدني حديث تتحقق فيه الهوية القومية مع حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، والتي تعبر سياسياً وحقوقياً عن الكل الاجتماعي، أي عن الشأن العام المشترك بين جميع المواطنين، وعن سيادة الشعب، وتتطابق هويتها مع هوية المجتمع، وتجسد خطاً عدائياً جذرياً للإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني والرجعية العربية.

الوعي القومي لدى الحركات القومية في تونس ما زال متخلفاً، ولم يرتقِ بعد إلى مستوى نقد الفكر القومي التقليدي، الذي يمتلك تصوراً ميتافيزيقياً للأمة، بوصفها جوهراً خالداً يتجلى في « دولة قومية » مصممة قبلياً (مسبقة الصنع)، وهو تصور مع تأويل محافظ ورجعي للفكرة الهيغلية، فكانت الدولة "القُطرية" الحاضرة هي الشكل السياسي لوجود الأمة الغائبة حسب ميشال كيلو. ولم تتمكن هذه الدولة القطرية التابعة والكمبرادورية، منذ قيامها حتى الآن من «خلق» الأمة، بل على العكس من ذلك نجحت في منع الأمة من إقامة وحدتها وبناء دولتها الديمقراطية، لأنّ الدولة القطرية قامت، ولا تزال قائمة على أساس تغييب الشعب وتهميشه، والتحوّل إلى سلطة غاشمة استبدادية منفصلة عن المجتمع ومسيطرة عليه، على حد قول جاد الكريم الجباعي.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركات القومية في تونس متخلفة عن الوعي بأهميّة المسألة الاجتماعية وعمق ارتباطها بالمسألة الديمقراطية، وهوّنت من شأن هذه المسألة، وفصلت المسألة الديمقراطية عن المسألة الاجتماعية، والمسألة القومية، والوحدة العربية. ولم تع هذه الحركات القومية أن المسألة الديمقراطية

تؤسس لحل تاريخي للمسألة الاجتماعية، وللوحدة العربية في آن معاً. ولم تدرك هذه الحركات القومية أيضاً أن التضحية بالمسألة الديمقراطية، والمسألة الاجتماعية في سبيل الوحدة العربية، هي تضحية بهنّ جميعاً.

والحال هذه، فإن الحركات القومية في تونس إذا أرادت استخلاص العبر من تجارب الماضي، عليها أن تعي أن أطروحة الوحدة العربية التي لا مفر منها، بوصفها ضرورة وشرط تقدم الأمة العربية، لا يمكن لها أن تنجز وتتحقق واقعياً وعيانياً إلا في سياق الثورة القومية الديمقراطية، التي لا تزال بكل منطوياتها الفكرية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على جدول أعمال الأمة.

# القسم الثاني

# المعارضة اليسارية الشيوعية التقليدية و"اليسار الجديد"



# الفصل الأول
# المسألة الوطنية في وعي الحزب الشيوعي التونسي

## 1- ظروف نشأة الحزب الشيوعي

ولدت الحركة الوطنية التونسية قبل الحرب العالمية الأولى (1907 - 1912) واستمرّت بعدها (1919- 1921). وكانت رد فعل من التونسيين على سيطرة الاستعمار الفرنسي، الذي رفضته أكثرية السكان لأسباب متعددة دينية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية. وقد أحدث الاستعمار تحولات عميقة في المجتمع التونسي (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى)، بانتهاج نظام اقتصادي مزدوج، فمن ناحية، نجد اقتصاداً عصرياً رأسمالياً يتحكم فيه الأوروبيون، ومن ناحية أخرى نجد اقتصاداً متخلفاً يقوم على علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية.

وكان لهذه التحولات أثرها الكبير على التونسيين، إذ أصبحت مشكلة البطالة تخصهم وحدهم وتجعلهم يرون في نظرائهم الفرنسيين منافسين لا يحتمل حضورهم، من هنا نشأ تباين واضح في الاهتمامات الأساسية لكل من العمال التونسيين والفرنسيين. وإضافة إلى ذلك شهدت تونس أسوأ محاصيل زراعية منذ 50 عاماً ما بين (1920-1924)، فاندلعت إضرابات عشوائية جرّت جماهير عمالية هامة أغلبها غير منخرط في نقابات تلك الفترة (النقابات التابعة للكونفدرالية العامة الموحدة للشغل، أو للكونفدرالية العامة للشغل). في خضم ذلك، اندلعت الإضرابات في وقت لم يكن معترفاً فيه بحق الإضراب وتكوين النقابات. وقام عمال رصيف تونس بأوّل إضراب مهم في

13 أوت/أغسطس 1924، واندلعت عدة إضرابات أخرى مساندة له في مدن بنزرت وصفاقس، قام بها عمال الرصيف و المطاحن.

وأمام تجذر نضال الحركة العمالية التونسية، تشكل أول تنظيم للحركة النقابية التونسية، على يد الزعيم النقابي محمد علي الحامي، الذي ولد بالحامة قرب قابس، ثم كونته تجارب عديدة عاشها في أثناء حرب طرابلس سنة 1911، وفي تركيا زمن الحرب وحتى في برلين بعد الحرب... وعندما رجع إلى تونس في مارس/آذار من سنة 1924 بادر إلى إنشاء جمعيات التعاون الاقتصادي وشركات استهلاكية (صيف 1924) كما ساند الإضرابات التي شنها عمال رصيف تونس وبنزرت أوت/أغسطس و سبتمبر/أيلول، وأخيرا أسس نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس وصفاقس وقابس وقفصة وبنزرت (بداية من شهر أكتوبر/تشرين الأوّل 1924. وفي 19 جانفي/يناير تكونت (جامعة عموم العملة التونسيين) "س. ج. – ت ا" CGTU بتزكية من الحزب الدستوري وبمساعدة وحماس من قبل بعض أعضائه (توفيق المدني، الطاهر الحداد).[1]

ولقيت جامعة عموم العملة التونسية مساندة من نقابة الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة س. ج. ت. م. C. G. T. U ذات النزعة الشيوعية التي كان يمثلها فينيدوري FINUDORI مدير جريدتها "المستقبل الاجتماعي" على عكس الاشتراكيين الذين ناصبوها العداء، مثلهم في ذلك مثل السلطات الاستعمارية الفرنسية، التي قضت على أول تجربة نقابية محلية في المهد حين تعرض محمد علي ورفاقه إلى أحكام قاسية في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 1925، واتهمتهم بتدبير تآمر دستوري- شيوعي.

إلى جانب هذا النشاط النقابي، ظهرت بواكير الخلايا الشيوعية في تونس في أوساط الجاليات الأوروبية المقيمة في البلاد - أي في صفوف الفرنسيين والإيطاليين واليهود التونسيين- بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية. وقد عقدت هذه الخلايا مؤتمرها التأسيسي باعتبارها أول تنظيم

---

(1) - محمد الهادي الشريف- تاريخ تونس- من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال- سيراس للنشر- تونس الطبعة الثانية 1985 (ص 117).

شيوعي يتأسس في تونس بضاحية حلق الوادي على يد النخبة الأوروبية في 48 ديسمبر/ كانون الأول 1921، وبوصفه جناحاً تابعاً للفرع الفرنسي للأممية الشيوعية.

ونشط هذا التنظيم الشيوعي في المجال الدعائي، وأصدر العديد من الصحف أبرزها: حبيب الأمة، حبيب الشعب، التي أخذت على عاتقها مهمة نشر الدعاية الشيوعية في الأوساط الشعبية. ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي، قامت بمنع الصحف، وتعطيلها، وخاصة في بداية عام 1922، حين صدر مرسوم يقضي بمنع الدعاية الشيوعية باللغة العربية [1].

وكان الشيوعيون التونسيون الطامحون إلى بناء حزب بروليتاري يكون قادراً على قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية التونسية، منخرطين كلياً في النضال الوطني، يشهد على ذلك مساندتهم للحزب الحر الدستوري، الذي تأسس على يد عبد العزيز الثعالبي وثلة من النخبة المثقفة ذات التكوين الجامعي الفرنسي، ومن أعيان تونس في عام 1920، والذي كان يعتبر أول حزب سياسي جماهيري يقود الحركة الوطنية التونسية. وعلى الرغم من طابعه الإصلاحي، فإنّ برنامجه السياسي كان يطالب بالدرجة الأولى بدستور يضمن تمثيلاً ديمقراطياً للمتساكنين من تونسيين وفرنسيين ويقيم حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب، ويضمن الفصل بين السلط ومساواة الجميع أمام القانون والحريات العامة.

حدد الشيوعيون في مطالبهم السياسية مطلب الاستقلال السياسي لتونس، لكنهم في أواخر العشرينات، غيروا موقفهم من الحزب الحر الدستوري (القديم) وأصبحوا يجاهرون بعدائهم له. وهذا الانقلاب في الموقف يعزى إلى الأممية الثالثة التي طرحت آنذاك شعار "طبقة ضد طبقة". لكن بالرغم من هذا الموقف الخاطئ من الحزب الدستوري (القديم)، فقد واصل الشيوعيون تمسكهم بشعار الاستقلال السياسي للبلاد [2].

---

(1) – كراس الحزب الشيوعي التونسي – موجز تاريخه، أهدافه، تنظيمه منشورات الحزب تونس 1982 (ص 9).

(2) – تطور الوعي القومي في المغرب العربي- مجموعة من الباحثين- أُنظر مقال الدكتور- الهادي التيمومي- مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى أفريل/نيسان 1986 (ص 315).

وعلى الصعيد العربي، تصدى الشيوعيون التونسيون من مواقع نظرية للحركة الصهيونية العالمية في السنوات 1922، و 1923، و 1925، وأفردوا على صفحات جريدتهم "المستقبل الاجتماعي" الناطقة بالفرنسية عدة مقالات في الصهيونية. وقد رفع الشيوعيون شعارات صحيحة مثل: عروبة فلسطين، واعتبار الصهيونية أداة في أيدي الإمبريالية الإنكليزية، وانتفاء الطابع القومي عن الحركة الصهيونية.

لكن تحليلات الشيوعيين التونسيين تنطوي على ثغرات، كما يقول ذلك الدكتور الهادي التيمومي في مقالته عن (دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي العربي في المغرب العربي، مثال تونس). يمكن إيجازها على النحو التالي:

ا - تفريغ صهيونية تيودور هرتزل من أي مضمون سياسي وتحميلها مضامين إنسانية وخيرية فقط.

2- اختزال التفاوتات الطبقية لليهود الموجودين في أوروبا إلى برجوازية كبرى وبروليتاريا، ما نتج عنه عدم التعرض ولو بلغة التمتمة إلى الدور الكبير الذي لعبته البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الحركة الصهيونية العالمية.

3- النظر إلى الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة بالدول الإمبريالية، بصفتها مجرد مستغل لقوة عمل العرب، في حين أن لها أهدافاً أقوى كانت تعني بتحقيقها، باعتبارها ممثلة لمصالح البرجوازيين اليهود الكبار، ومظهراً من مظاهر الإمبريالية.

4- السقوط في النظرة «الاقتصادية» اللاماركسية، إذ ليس من الصواب القول إن "اللاسامية"، ستزول بصفة آلية حين تزول قاعدتها المتمثلة في النظام الإقطاعي، فأشرس موجات اللاسامية قد عرفتها البشرية في مرحلة التراكم البدائي لرأس المال نتيجة الصراع الضاري بين البرجوازيات الأوروبية الصاعدة والتجار اليهود، وفي مرحلة الإمبريالية حيث عانى اليهود كثيراً من الهمجية النازية [1].

(1) - المصدر السابق (ص 311).

## 2- مرحلة الثلاثينات - المسألة الوطنية والشيوعية

كان للأزمة الاقتصادية العالمية 1929 ، التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية منذ سنة 1931 ، حين انخفضت أسعار المواد الزراعية (القمح والزيت) التي مست صغار الفلاحين، وانتهجت سلطات الاحتلال الفرنسية سياسة توطين الفرنسيين في تونس، وتجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، إسقاطاتها المدمرة التي جعلت الوضع في تونس متفجرا.

فاستفاقت الحركة الوطنية التونسية تحت تأثير قضية التجنيس، واستعاد الحزب الدستوري (القديم) نشاطه أيضاً بفضل عمل النخبة المثقفة التي زاولت تعليمها العالي في الجامعات الفرنسية، والتي دخلت في صراع مفتوح مع القيادة التقليدية للحزب. وفي أواخر سنة 1933 ، انشق الزعماء الجدد الأخوان محمد والحبيب بورقيبة، والدكتور الماطري والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقه، عن قيادة الدستور القديمة، وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب. وأفضت الحملة النشيطة التي قام بها أولئك المنشقون إلى انعقاد مؤتمر قصر هلال في الساحل التونسي يوم 2 مارس/آذار 1934 ، ومن ذلك المؤتمر سينشأ الحزب الدستوري الجديد [1].

ضمن هذا السياق من بداية تجذر الحركة الوطنية التونسية، واصل الشيوعيون التونسيون نشاطهم بوصفهم ممثلين عن الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، منسجمين كل الانسجام مع الخط الوطني العام، وتعرضوا للقمع والاضطهاد من جانب السلطات الفرنسية على نحو خاص في سبتمبر/أيلول 1934 ، حين قامت هذه الأخيرة باعتقال قيادات الحزب الدستوري الجديد ونفيها إلى جنوبي البلاد، ومنع كل نشاط سياسي إلى جانب قيادات الحركة الشيوعية التونسية أمثال محمد وعلي جراد وحسن السعداوي.

ومع تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا عقب الانتخابات التي جرت في شهر ماي/أيار 1936 ، ولدت آمال عريضة في تونس اغتنمها الشيوعيون لكي يدخلوا معترك النشاط في الأوساط النقابية والجماهيرية ويحدثوا فروعاً جديدة في البلاد، ويطالبوا بتحقيق إصلاحات ديمقراطية من بينها تمثيل التونسيين في

---

(1) - محمد الهادي الشريف- مصدر سابق (ص 122).

صلب مجلس منتخب وحكومة مسؤولة، والنظر في إصلاح النظام الإداري والقضائي لمصلحة التونسيين، وأخيراً إصلاحات اقتصادية واجتماعية مثل إقرار ثماني ساعات عمل في اليوم، والعطلة الأسبوعية، وتبنوا في الوقت عينه "المسألة الوطنية" كما طرحتها حكومة الجبهة الشعبية لحل مسألة المستعمرات.

وقد توج الشيوعيون التونسيون نشاطاتهم على صعيد ترتيب وضعهم التنظيمي باتخاذ قرار "تونسة" الحزب، وجعله حزباً وطنياً، منفصلاً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث عقدوا مؤتمرهم في الفترة الواقعة ما بين 21-22 ماي/أيار 1939، وكان من نتائجه [1].

- إقرار استقلالية الحزب، وتسميته «الحزب الشيوعي بالقطر التونسي».
- تولي التونسيين قيادة الحزب، وانتخاب علي جراد أميناً عاماً.

مع صعود هتلر إلى قمة هرم السلطة السياسية في ألمانيا، واستلام الحركة النازية الحكم فيها بدءا من عام 1933، وانعقاد المؤتمر السابع للكومنترن عام 1935، أكد الخط العام للحركة الشيوعية العالمية على استهداف تحالف الأحزاب الشيوعية مع الأجنحة الثورية في الحركة الوطنية داخل البلدان المستعمرة، وعلى أن الخطر العالمي في هذه المرحلة ليس الاستعمار (البريطاني والفرنسي بشكل خاص) بل هو خطر الفاشية الألمانية، بالدرجة الأولى.

وأمام انتهاج الاتحاد السوفياتي سياسة مهادنة للاستعمار الإنجليزي والفرنسي، ورفع شعار «الفاشية هي الخطر الأكبر»، أصبح الحزب الشيوعي التونسي يعتبر أن العدو الرئيسي للشعب التونسي ليس الإمبريالية الفرنسية «الليبرالية» بل الفاشية العالمية. وكان هذا الموقف يعني من الناحية السياسية العملية، مهادنة الحزب الشيوعي التونسي الاستعمار الفرنسي، والوقوف ضد استمرار الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب ضد سيطرته. وهذا ما جعل الحزب الشيوعي التونسي يرتكب خطأً كبيراً، حين اعتبر الحزب الدستوري الجديد الذي كان على رأس الحركة الوطنية عميلاً للفاشية، لأنه

---

(1) - كراس الحزب الشيوعي التونسي: موجز تاريخه، أهدافه تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 ص (11).

لم يجمد نضاله السياسي ضد فرنسا، كما كانت تريد ذلك الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا، ومصلحة الاتحاد السوفياتي.

لقد أثّرت هذه المواقف سلبياً في قوة الحزب الشيوعي التونسي وتطوره في ساحة العمل الوطني، وفي صراعه مع الحزب الدستوري، وأقامت انفصالاً بينه وبين الحركة الوطنية التونسية التي نهجت المواجهة مع الاستعمار الفرنسي بطرق متعددة. ولم تعر استراتيجية الحزب أهمية للتناقض الحاصل بين الشعب التونسي والإمبريالية الفرنسية، رغم ما يكسبه هذا التناقض من طابع عدائي، حين أكدت ضرورة التحالف مع "الديمقراطيات الغربية" ضد الفاشية والنازية. وقد صرحت سكرتارية الحزب الشيوعي بتونس في نداء موجه للشعب في جوان/يونيو 1944، جاء فيه ما يلي: « إن المعركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتليرية عدو الإنسانية، وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز إثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم »[1].

وفي المرحلة التي كانت فيها الحركة الوطنية التونسية ترفع شعار الاستقلال السياسي، باعتباره شعاراً قادراً على تعبئة الجماهير التونسية، كان الحزب الشيوعي يشير على مناضليه إلى أنّ « الشيوعيين يرون أن المسألة في الظروف الحالية ليست مسألة استقلال ولكن تتمثل في استئصال مخلفات الفاشية وسحق القوى الاجتماعية التي ولدتها وساندتها: الاحتكارات الاقتصادية وكبار المعمرين والإقطاعيين »[2]. وفي تجمع أقيم يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1943، وصف على جراد الأمين العام للحزب المنصف باي الذي اعتلى عرش تونس في جوان/يونيو 1942، وكان ذا نزعة وطنية، ومثقفاً بل كان أكثر ثقافة من كل الذين اعتلوا عرش تونس، ويتمتع بشعبية كبيرة في تونس،

---

(1) - المستقبل الاجتماعي عدد 13 السبت 15 جوان/يونيو 1944.

(2) - الحزب الشيوعي التونسي: المدرسة الأساسية، الدرس الثالث، الشيوعيون والأمة (ص 20-21). (ليست مؤرخة والأرجح أن التاريخ 1946).

وجذب إليه حركة وطنية مرتبكة لأن أكثر زعمائها نشاطاً كانوا (في السجن). وصفه "بالعمالة والفاشية" على الملأ.

كان الحزب الشيوعي التونسي يتكون في مختلف أطره التنظيمية القيادية والقاعدية من أبناء الأقليات الفرنسية والإيطالية المقيمة في تونس، إلى جانب أبناء الطائفة اليهودية التونسية، وأبناء البرجوازية الذين تخرجوا في الجامعات الفرنسية، والحال هذه كان يشكو من نقص الإطارات التونسية- رغم انخراط العديد من العناصر التونسية المسلمة فيه بداية من فترة ما بين الحربين، واستمر هذا الوجه المختلط إلى ما قبل الاستقلال بقليل تقريباً. وكان لذلك تأثيره المباشر في مكانة الحزب. لقد كانت القيادات مزدوجة سواء في الحزب أو النقابات، والسبب في ذلك وجود جالية أوروبية وفرنسية على وجه الخصوص مكثفة، فيها عناصر شيوعية متحمسة فرضت نفسها. وكانت تتمتع بتسهيلات، وإمكانات، وبحرية أكبر. هذا الأمر ساعد على خلق الحركة الشيوعية التونسية، ولكنه أثر في وجهها الوطني سلباً، لأنّ السلوك السياسي للحزب كان كما لو أنّه فرعٌ تابعٌ للحزب الشيوعي الفرنسي، إذ تبنى بالكامل خطه السياسي، وخاصة الشعار الكبير الذي رفعته الحركة الشيوعية العالمية، وهو مهادنة الاستعمار لمكافحة الفاشية. فبريطانيا وفرنسا هما دولتان "ديمقراطيتان" والواجب الأول هو كسب ودهما لإقامة "جبهة سلام ديمقراطية" تجابه "جبهة العدوان الفاشية».

وقد ركز الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان يتبنى شعار الحركة الشيوعية العالمية، متكلمة بلسان الاتحاد السوفياتي، كل اهتمامه على تكوين الجبهة المناهضة للفاشية، الأمر الذي جعله يعمل على جلب الديمقراطيات الغربية على حساب وقوفه مع نضالات الشعوب المستعمرة. وهذا ما أكده موريس توريز في برنامج الحزب المقدم في المؤتمر العاشر جوان/يونيو 1945، الذي نص على ضرورة "خلق الظروف لقيام اتحاد حر قائم على الأخوة بين الشعوب المستعمرة وفرنسا". وقد أكد مبدأ حرية تقرير المصير، ولكنه أضاف قائلا « إنّ حق الطلاق لا يعني وجوبه »[1]. وبداية من سنة 1944 شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة بإدخال اثنين من أعضائه في « اللجنة

(1) -Edidions sociales – Oeuvres – Maurice Thorez Tomell.

الفرنسية للتحرير الوطني »، ولقن مناضليه أن سكان شمال أفريقيا من مصلحتهم ربط مصيرهم بمصير فرنسا الجديدة [1]. والحال هذه ليس غريباً أن نجد الحزب الشيوعي التونسي يرد الاعتبار للنشيد الوطني الفرنسي لامارسياز lamarseillaise، فقد أنشدها مناضلوه جماعياً في التجمع الذي أحيوا فيه مشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 17 أفريل/نيسان 1944 [2].

وهكذا، وباسم مكافحة الفاشية، وقع الحزب الشيوعي التونسي في أخطاء قاتلة أثرت سلباً في ساحة العمل الوطني، بسبب صراعه مع الحزب الدستوري، وانفصاله عن الحركة الوطنية التونسية التي كانت تخوض معركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي بأشكال متعددة. وقد أدى ذلك إلى ضياع العديد من المواقف الوطنية المهمة التي اتخذها الحزب، وضاعت هذه المواقف- الصحيحة- في زحمة المواقف الخاطئة واللاوطنية التي اتخذها، وضاعت تضحيات كثيرة للشيوعيين التونسيين في فترة الأربعينات ضد الفاشية وضد رموزها من الفرنسيين أنصار فيشي [3].

وقد قام الحزب الشيوعي التونسي بإجراء مراجعة نقدية لتلك الفترة بالقول: « وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي التونسي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ارتكب بعض الأخطاء تمثلت في بعض المواقف. وأساس تلك المواقف تقويم غير صحيح لخاصيات المرحلة، ولدور القوى الاجتماعية والسياسية المحركة للثورة. مبالغا في إمكانيات الطبقة الشغيلة على قيادة الحركة الوطنية، وسوء تقديره لإمكانيات الحزب الدستوري باعتباره ممثلا للبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الوطنية بصفة عامة، ولتأثيرها السائد على الطبقة الشغيلة" [4].

وفي معرض نقده لهذه التجربة يقول الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي الحالي محمد حرمل في مقابلة له نشرت بمجلة النهج « طرح الحزب

---

(1) - دروس المدرسة الأساسية للحزب الشيوعي الفرنسي، درس الأمة الفرنسية، باريس 1944.

(2) -Lade'peche Tunisienne.

(3) - أنظر النداء اللبنانية 27/5/1948- الذكرى (45) للحزب الشيوعي التونسي.

(4) - كراس الحزب الشيوعي التونسي، موجز تاريخه، و أهدافه، تنظيمه- منشورات الحزب الشيوعي التونسي.

القضية الطبقية والقضية الاجتماعية، لكنه فعل ذلك على حساب وجهه الوطني. فعندما طرح القضية الطبقية طرحها دون شكلها الوطني. نعني بالشكل الوطني أن تكون القيادة تونسية، سواء في النقابات أو الحزب، مهما كان إخلاص العناصر الأوروبية- فمن الصعب أن يقتنع التونسيون بأن غير التونسيين يفعلون ذلك، والأممية تقوم بين شعوب وليس في نطاق تونس، تقوم بين الحزب الشيوعي التونسي والأحزاب الأخرى، بين عمال تونس والعمال في الخارج، لا وسط الحزب في تونس. لقد طبقنا الأممية تطبيقاً غريباً فكان لذلك تأثير سلبي سمح للحزب الدستوري والعناصر القومية بمقاومة الحزب من هذا المنطلق، وإضعافه، ومحاصرته. وقد استطاع الحزب شيئا فشيئا أن يضفي الطابع التونسي على نفسه (بتونسة نفسه).

وعند الاستقلال أصبح الحزب الوجه الوطني، وقضينا على الالتباس الذي أضر بمسيرة الحزب ونفوذه، وخسرنا بسببه الكثير.

دعوني أوضح أمراً. حتى عندما كان قوام الحزب مزيجاً أوروبياً- تونسياً، كانت سياسة الحزب وطنية، لكنها احتوت بعض الأخطاء. فالاتجاه كان مرتبطاً بسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي، على أساس أن البروليتاريا في فرنسا هي التي ستقوم بالثورة، وتساعد في تحرير المستعمرات، على غرار ما وقع في ثورة أكتوبر. ففي فترة، كان ثمة تصور بأن كل تغيير ثوري إنما يقع بالارتباط مع طبقة الشغيلة الفرنسية. هذا خطأ أول، بيد أن الخطأ الأول لم يمنع الحزب من اتخاذ مواقف وطنية، إلا أنه حد من فاعليتها. فالحزب في فترة ما لم يرفع شعار الاستقلال، من منظور أن الاستقلال فيه انفصال عن فرنسا التي ستكون ديمقراطية واشتراكية. هذه تعقيدات وأخطاء تبدو فادحة [1].

## 3- علاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد العام التونسي للشغل

منذ اغتيال محمد على الحامي وحتى مجيء فرحات حشاد كانت الحركة النقابية في تونس تعيش حالات التشرد والتعقب والانقسام بين قاع الرضوخ للتبعية وسقف الوقوف عند المطلبية. وكانت الحركة النقابية منقسمة إلى نقابة عمال الموانئ بقيادة محمد الري والجامعة العامة للمواطنين التونسيين ونقابة

---

(1) - مقابلة مع محمد حرمل في مجلة النهج العدد 5 أوت/أغسطس 1984 (ص 103- 104).

عمال البناء ونقابة عمال ومنتسبي البلديات والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي. واتصلت هذه النقابات المستقلة بفرحات حشاد الذي كون في عام 1943 الاتحاد النقابي لعمال منطقة الجنوب التونسي للتعاون معه على تأسيس اتحاد يجمع شمل العمال التونسيين.

وفي 20 جانفي/يناير1946 عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره التأسيسي بقاعة الخلدونية بتونس العاصمة. وانتخبت الـ 52 نقابة الحاضرة في المؤتمر فرحات حشاد أميناً عاماً لها. إلا أن « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » التابع للحزب الشيوعي تأخر عن ذلك إلى غاية 1955 ، حين حل نفسه واندمج في صلب الاتحاد العام.

كتب فرحات حشاد عام 1944 ما يلي: « إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كونفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي ، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه غير الاتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر والذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض»[1]. واستطاع فرحات حشاد أن يجعل الاتحاد العام التونسي للشغل ، ممثلا وحيداً وشرعيا للحركة النقابية في عموم تونس ، واستطاع أيضاً في زمن التبعية الذيلية أو الإصلاحية السياسية ، أن يقف قوياً على رأس الاتحاد في وجه الأحزاب السياسية ويهاجمها ويفضح مؤامراتها المحبوكة في بيوتات الاستعمار.

غير أن هذا الرفض للتبعية لأي حزب سياسي ، لا يعني غياب العلاقات مع الأحزاب السياسية ، خاصة أن الاتحاد يضم عمالاً من بينهم من كان منظماً سياسياً. وقد صرح فرحات حشاد في جوان/يونيو 1948 في«المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية » المنعقد بيوتو: « إني لا أمثل هنا أي حزب سياسي ، إني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو العمال المستقلين عن أي حزب»[2]. ومع هذا لم تكن للحركة النقابية التونسية علاقات مستمرة مع الحزب الشيوعي.

---

(1) - وثيقة بعنوان "حقيقة الحركة النقابية من 1936 إلى يومنا هذا" الملحق الثاني لرسالة الكفاءة في البحث (ص 122).

(2) - تقرير عن المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية "تقرير عن أول محاضرة عالمية لشعوب أوروبا- آسيا وأفريقيا ضد الإمبريالية " باريس من 18 إلى 2 جوان/يونيو 1948 الصحافة اللندنية العالمية (ص 21).

غداة الحرب العالمية الثانية ازداد نفوذ الحزب الشيوعي في تونس وهو نفوذ ناجم عن المكانة السياسية الكبيرة التي أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي يتمتع بها في الحياة السياسية لفرنسا ومستعمراتها بفضل مشاركته الفعالة في مقاومة النازية أثناء الحرب. وتجسدت سيطرة الحزب الشيوعي عن طريق المنظمات النقابية التي كانت تدور في فلكه مثل « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » و«جامعة الصنايعية وصغار التجار في القطر التونسي »، كما كان نشاطه آنئذ علنياً، بينما كان نشاط بقية الأحزاب الوطنية الأخرى محظوراً بحجة اتهامها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسية بالتواطؤ مع النازية في الفترة التي استولى فيها الألمان على تونس بين نوفمبر/تشرين الثاني 1942 وماي/أيار 1943. وبداية من أوت/أغسطس غيّر الشيوعيون التونسيون اسم الحزب، فأصبح يسمى «الحزب الشيوعي التونسي » بدلاً من الاسم السابق، وهو «الحزب الشيوعي بالقطر التونسي». ويعود تغيير اسم الحزب لسببين رئيسيين: أولهما، رغبة الحزب الشيوعي التونسي في الاستقلال عن هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، وثانيهما: «عودة الوعي » إلى الشيوعيين، وتبنيهم من جديد لشعار الاستقلال السياسي لتونس.

وكانت علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي يسودها المد والجزر. ففي سنة 1948 شارك الاتحاد في لجنة الحرية والسلام التونسية إلى جانب مناضلين شيوعيين قبل انخراطه بالجامعة النقابية العالمية التي يسيطر عليها الشيوعيون. وألقى السكرتير العام المساعد للاتحاد النوري البودالي خطاباً بالمؤتمر الدولي «لأنصار السلام » المنعقد بباريس وبراغ من 20 إلى 25 أفريل/نيسان 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وجاء فيه ما يلي: « إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو إندونيسيا لولا اعتمادهما على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية ما مكنهما من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها. وتهديدات الحرب التي شنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الإمبريالية التي

كانت وما تزال عدونا الرئيس »[1]. لقد تعززت الروابط الكفاحية بين الاتحاد والحزب الشيوعي، وخاضا نضالات مشتركة في بداية سنة 1930، خاصة أن الاتحاد تبنى التحليل الذي قدمه الحزب الشيوعي، والمتمثل في أن الإمبريالية الأمريكية قد حلت محل الإمبريالية الفرنسية في المستعمرات. وخلال السنة عينها رفض عمال ميناء بنزرت إفراغ حمولة أسلحة تتمثل في 44 طائرة كانت تحملها الباخرة DIXMUDE كانت قد سُلّمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأمريكية.

وأصبح الاتحاد يحتل مكانة مرموقة في الحياة السياسية التونسية لربطه المطالب الاجتماعية بالقضية الوطنية ربطا متينا، ولارتفاع عدد المنخرطين في صفوفه من عشرين ألفا في سنة 1946 إلى نحو مئة ألف سنة 1956، الأمر الذي يعني أن دوره في حياة البلاد وفي الكفاح الوطني ما انفك يتأكد.

غير أن الاستراتيجية الكفاحية التي تبناها الاتحاد بالتعاون، الوثيق مع الحزب الشيوعي، كانت تتناقض مع استراتيجية بورقيبة زعيم الحزب الدستوري، الذي كان يبحث عن سند أميركي ضد الإمبريالية الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يبحث عن كسب ثقة فرنسا على أساس ضمان مصالح مشتركة كما أشارت إلى ذلك صحيفة «الرسالة» MISSION لسان الحزب الدستوري الجديد بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1949. وفي الوقت الذي بدا فيه الاستعداد للمفاوضات مع فرنسا في ماي/أيار 1950، كان بورقيبة يرمي إلى عزل الشيوعيين. فقد فصل الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس اللجنة التونسية للحرية والسلام من الحزب، لأنه كان مناصراً للتحالف مع الحزب الشيوعي التونسي[2].

ورغم تجربة النضال المشترك بين الاتحاد والحزب الشيوعي، فإنّ هذا لم يمنع الزعيم النقابي فرحات حشاد من انتقاد الأيديولوجية الشيوعية،

(1) – موجز ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية لمحبي الحرية، باريس (ص 374).

(2) – عبد السلام بن حميدة- الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924- 1936 الجزء الثاني، ترجمة رضا بسباس- محمد العفاس، عبد الله بوسطلة- النوري عبيد، نشر دار محمد علي الحامي- الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).

واستعمال الحزب الشيوعي للنقابة لأهداف سياسية، إذ يقول في جويلية/يوليو 1951: « إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظاهر إلى تحرير الشعوب وأقول في الظاهر لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة إلى الكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي ( KOMIN FOR MISTE). والشعب التونسي رغم أنه مستعمر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلي التحرر من ربقة الاستعمار لا يمكن أن يقبل هذا «التحرر النموذجي» المستوحي من أيديولوجية ضيقة لا تعترف كلياً بالحريات الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جدا عزيزة وحيوية للإنسان »[1].

ويوجه حشاد نقده للبلدان الشيوعية لغياب الحرية، التي يخصها بتعريف على النحو التالي « إن الشعب التونسي يعتبر أن الشعب يكون حراً في تقرير مصيره وفي التصرف ديمقراطياً في شؤونه الخاصة عندما يتحصل دستوريا وفعلياً على حقه في تقرير المصير. فهو يعتبر أن الشعب الإنجليزي شعب حر حتى وإن لم يختر الشيوعية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشعب السويسري والبلجيكي والسويدي والهولندي كلها شعوب حرة عندما اختارت ديمقراطيا نمط عيشها، وانتخبت ممثليها وعينت حكوماتها المسؤولة أمام المجالس الدستورية. إن الشيوعية الكومنفورميةFOR MISTE KOMIN تدعي أن كل هذه الشعوب المذكورة مازالت في حاجة إلى «تحرير» لوضعها في صف الأنظمة القائمة ببولونيا أو بتشيكوسلوفاكيا، إن الشعب التونسي لا يريد الانعتاق من سيطرة استعمارية ليقع من جديد تحت نظام هيمنة من نوع آخر لذلك يبتعد عن الشيوعية السوفيتية وكذلك يتحصن من ممارسة قومية شوفينية" [2]

ومع ذلك استمر الحزب الشيوعي في انتهاج خط سياسي يقوم على التقارب مع الحركة النقابية التونسية، وتحقيق التضامن الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وقد قام الحزب الشيوعي بمساع في هذا الاتجاه، ففي 27 جانفي/يناير 1932 قدّم الخياري أحد القادة الشيوعيين "مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية، (إنهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسي) ومطالبهم الاقتصادية (إرجاع خيرات الشعب

---

(1) - فرحات حشاد- الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).

(2) - المصدر السابق (ص 188- 189).

التي جردت منه)[1]. وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية.. « فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي، والاتحاد في لجنة واحدة بالرديف وأم العرائس والمكناسي وبأماكن أخرى وبعثوا معاً ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة »[2].

لكن هذا التقارب بين الحزب الشيوعي التونسي مع الاتحاد والحزب الدستوري الجديد قابله الجناح المعتدل في الحزب الأخير بالرفض. على أنه تجدر الملاحظة أن قاعدة الحزب الدستوري الجديد كانت تدعو إلى التقارب مع الشيوعيين. وبالفعل كان المناضلون النقابيون المنخرطون في الحزب الدستوري الجديد قد أبدوا استعداداً أكثر من غيرهم في مؤتمر الحزب المنعقد في جانفي/يناير 1952 لتبني خط سياسي جذري يتمثل في تصعيد كفاح لا هوادة فيه ضد الاستعمار الفرنسي، وهم لا يستبعدون التحالف مع الشيوعيين، إن اقتضى الأمر ذلك. وأسهم الاتحاد آنذاك بحكم نضاله المشترك مع شيوعيي «اتحاد عملة القطر التونسي" في خلق تيار جبهوي ضد الإمبريالية، رغم أن حشاد لم ينفك يذكر في مراسلاته، للسيزل»[3] بأن القمع الاستعماري يسلط على الوطنيين أكثر من الشيوعيين لكن ذلك يرجح لحرص تكتيكي أكيد، لا لمعاداة الشيوعية[4].

واستمر الحزب الشيوعي ينتهج خطاً سياسياً يسعى إلى تدعيم الجبهة الوطنية التونسية ضد الإمبريالية. ونشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي إثر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في جانفي/يناير 1952 بيانا أكدت فيه « أن ضمان انتصارنا الأكيد على عدونا الإمبريالي يكمن في اتحادنا جميعاً. دستوريين جددا وشيوعيين، نساءً ورجالاً وشباباً، ووطنيين مستقلين دون تمييز على أساس المنبت الاجتماعي أو الخاصية العرقية وبقطع النظر عن

---

(1) – ا. بول لونتان A, paul lentin الحركة الوطنية في تونس: الجذور والتاريخ. كراسات عمالية عدد 35، أفريل/نيسان 1952 (ص 59– 80).

(2) – المصدر السابق (ص 79).

(3) – السيزل – هي الجامعة العالمية للنقابات الحرة – SISL المعادية للشيوعية، والمدافعة عن الغرب.

(4) – لقد ذكر مثلاً في فيفري/شباط عام 1932 إن الصحف الشيوعية لم يتم حظرها خلافاً للصحف الوطنية الأخرى.

الأفكار السياسية »في جبهة وطنية تونسية... وقد يتيسر اليوم اتحادنا في جبهة وطنية بعد الموقف الذي اتخذه مؤتمر الحزب الدستوري الجديد 18 جانفي/يناير 1952، حيث نصت لائحته على أنه: « لا يمكن أن يتحقق تحرير الشعب التونسي في ظل النظام الحالي »... ونرمي من وحدة نضالنا هذه إلى تحقيق الأهداف العاجلة التالية:

1 - برلمان وطني تونسي منتخب انتخاباً عاماً مباشراً وسرياً.

2 - حكومة تونسية مسؤولة أمام نواب الشعب.

3 - إدارة تونسية للتونسيين تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة فيها [1].

اصطدمت محاولة الحزب الشيوعي التونسي الخروج من عزلته، ونداؤه بتوحيد القوى الوطنية، بالاتجاه الدستوري المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يرفض أي شكل من أشكال التحالف مع الشيوعيين. وقد صرح بورقيبه لجريدة TUNIS- SOIR في 12 فيفري/شبّاط 1952 بأن السلطات الفرنسية أرادت من وراء إيقاف قيادتي الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي بصورة متزامنة، أن تقنع الأمريكيين بتعامل الحزب الدستوري مع الشيوعيين. وأضاف قائلاً: « إن هذا خطأ كبير لأنني في زيارتي الأخيرة إلى أميركا التقيت بعدة شخصيات سياسية ونقابية فهمت جيداً اتجاه حزبنا واقتنعت بأن أحسن سد ضد الشيوعية في المجال الاجتماعي يمثله الاتحاد العام التونسي للشغل بينما يمثله في المجال السياسي الحزب الدستوري الجديد » [2].

لقد ظل الشيوعيون التونسيون يعلنون وفاءهم لمبدأ صراع الطبقات ومبدأ الأممية البروليتارية، ولكنهم لم يتمكنوا من فهم جوهر الحركة النقابية في بلد مستعمر مثل تونس، يجعل مهمتها الأولى والملحة هي افتكاك الاستقلال، بل إن ذلك من واجبها باعتبارها منظمة نقابية وطنية. والحال هذه، كان الاتحاد

---

(1) - عبد السلام بن حميدة الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924- 1956 مصدر سابق (ص 35).

(2) - بورقيبة: تونس وفرنسا، باريس منشور آت جوليار Julliard 1954 (ص 298). مقابلة صحفية لتونس سوار 1952/2/12 Tunis – soir.

العام التونسي للشغل أكثر التصاقاً بالواقع التونسي، وجعل المهمات السياسية تحتل المرتبة الأولى في نضاله، ووضع استراتيجية تعطى الأولوية للنضال من أجل الاستقلال. وبذلك أصبح هذا الاتجاه قوة منظمة مهمتها تحرير الشغيلة عبر التحرر الوطني. فاندمج العمل النقابي بالعمل السياسي، وتعدى حدود نضالات الأحزاب السياسية ذات الأفق الإصلاحي والبرجوازي وحزب الدستور- القديم و الجديد. .

بعد ذلك جاء أحمد بن صالح على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل. وكان يمثل رأياً مستقلاً عن رأي الحزب الدستوري الجديد، وهو راعي البرجوازية الصغيرة الإصلاحية في الحزب الدستوري، وفكرة استقلال الاتحاد العام كقوة تنظيمية إزاء هذا الحزب وسياسته الاحتوائية. وكان الأفق السياسي لبن صالح يحده سقف بناء مجتمع على غرار الديمقراطيات الاسكندنافية.

الفراغ السياسي، وغياب الحزب المعارض لحزب الدستور في فترة الاستقلال، هما اللذان شجعا بن صالح على جعل الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية سياسية على غرار حزب العمال البريطاني، كنواة أولى في الوقت عينه لتوحيد العمال في المغرب العربي. وقد صرح بن صالح في عيد العمال، غرّة ماي/أيار 1955 "من الخطأ الاعتقاد بأن النضال من أجل المسألة الوطنية سينتهي مع الحصول على الاستقلال الداخلي. فعلى العكس من ذلك سيبدأ في هذه المرحلة، لكن سيتجه إلى المسائل الداخلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة". ومع حصول تونس على الاستقلال الداخلي، وتفجر الصراع داخل الحزب الدستوري الجديد بين تياري الحبيب بو رقيبة وصالح بن يوسف، وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مجبراً على المشاركة في الصراعات الداخلية للحزب الدستوري، في حين رفض هو من قبل الارتباط بأي حزب سياسي كان. وقد تحالف بورقيبة مع الاتحاد ليحسم الصراع السياسي الداخلي، وللقضاء على منافسه بن يوسف. وبعد الانتهاء من تصفية آخر اليوسفيين كانت المسألة الملحة أمام بورقيبة وحزبه هي تصفية الحركة النقابية التي تضيق بها حدودها المرسومة لها في مؤتمرات هذا الحزب. وبدأت المعركة في مؤتمر الاتحاد في سنة 1956، وكان الحبيب عاشور

رجل الحزب الدستوري الجديد، قد أسندت إليه مهمة معارضة أفكار بن صالح. ورفض خروج الاتحاد العام عن وصاية الحزب. وظهر للعيان اتجاهان في المؤتمر:

ا- اتجاه معاد للنضال الاقتصادي والاجتماعي ولكل ما قارب الاشتراكية بقيادة الحبيب عاشور رجل السلطة.

2- واتجاه منفتح على الأفكار الاشتراكية والحريات العامة - يرفض تبعية الحزب التي هي بالأساس تبعية الدعوة للبقاء ضمن الحدود النقابية والمعاداة الكاملة لكل فكر اشتراكي حتى لو كان إصلاحياً. هذا الاتجاه كان بقيادة أحمد بن صالح.

وانتهي الصراع بتقسيم الطبقة العاملة، عندما طلب بورقيبة من الحبيب عاشور بالانشقاق وإنشاء اتحاد عمالي "الاتحاد التونسي للشغل "يحظى بدعم من الحزب الدستوري.

وحين حصلت تونس على الاستقلال السياسي في 20 مارس/آذار 1956، رأى فيه الحزب الشيوعي التونسي «مكسباً وخطوة إيجابية على طريق الاستقلال النهائي».

## 4- الحزب الشيوعي ومرحلة التدعيم المؤسساتي للنظام (1956- 1969)

في عام 1956 حصلت تونس على استقلالها السياسي من فرنسا على يد «بيار منداس فرانس»، وذلك لقطع الطريق على الشق الذي ينادي بتحرير تونس ضمن تحرير كل المغرب العربي (جناح اليوسفيين). وفي 25 جويلية/يوليو من عام 1957 أعلن الحبيب بورقيبة الذي كان يشغل آنذاك ثلاث وزارت في عهد الباي « الصادق باي»... أن تونس ذات نظام جمهوري، ولم تعد مملكة. في هذه المرحلة يمكن أن نرتب ما تم إنجازه على الصعيد المؤسساتي- السياسي على الوجه التالي:

1 - إنشاء «مجلس الأمة»، وهو صيغة برلمانية يقوم بتصديق كل القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة والحزب.

2 – إصدار دستور البلاد في سنة 1958. وهو دستور يتسم في طابعه العام بـ«الليبرالية» نصاً.

3 – إنشاء نظام جمهوري ينتخب رئيسه كل خمس سنوات.

4 – إصدار مجلة «الأحوال الشخصية» وهي مجموعة تشريعات تتسم في طابعها العام بـ «الثورية البرجوازية» حددت سن الزواج بـ 17 عاما، وأقرت بالإجهاض، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدلت من قوانين الميراث المستمدة من الإسلام لمصلحة المرأة خصوصاً... وحددت الزواج بامرأة واحدة لا أكثر، والمهر بدينار (ما يساوي 50 ليرة سورية) أو (دولار أميركي).

5 – إنشاء جهاز قضائي منفصل ومستقل عن السلطة السياسية (نصاً).

6– فتح الجامعة التونسية وغلق جامع الزيتونة بحجة "علمنة التعليم ".

أيد الحزب الشيوعي كل إجراءات الحكومة التونسية المستقلة هذه، وخاصة منها تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى كالنقل، و الكهرباء، والمياه، والمناجم، وكذلك الإصلاحات في الميدان الزراعي، مثل حل الأحباس وتأميم جزء من أراضي المعمرين الفرنسيين.

وإلى جانب هذه المواقف الإيجابية التي اتخذها الحزب من السلطة التونسية الفتية، فقد انتقد المظاهر السلبية، التي بدأت في الظهور بعد الاستقلال، وخاصة قصة استئثار البرجوازية التونسية بنتائج النضالات الوطنية، للشعب التونسي، ومحاولات الهيمنة والتفرد بالسلطة، وإفراز سياسات معادية للطبقات الشعبية. ولم يكن ذلك ينفصل عن دعوات الحزب إلى إرساء تقاليد ديمقراطية في البلاد تحافظ على التعددية السياسية، (وخاصة أن الحزب الشيوعي كان القوة السياسية الوحيدة المعارضة في البلاد آنذاك)، أو المشاركة في الحياة الديمقراطية ممثلة في البرلمان والانتخابات البلدية: فقد شارك الحزب في الانتخابات التأسيسية للمجلس النيابي عام 1956، ثم شارك في الدورة التشريعية التالية عام 1959، وفي الانتخابات البلدية التي

تمت في البلاد على الرغم من المضايقات المتعددة التي قامت بها أجهزة السلطة ضده [1].

وفي فترة ما بعد الاستقلال، عقد الحزب الشيوعي ثلاثة مؤتمرات حزبية وطنية : المؤتمر الخامس في عام 1956 وهو عام الاستقلال. وقد قرر المؤتمر ألا يكون في الحزب غير التونسيين، وتم تعديل النظام الداخلي بما يخدم هذا التوجه. وأصبح الحزب حزباً شيوعياً تونسياً على الرغم من احتجاج الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك. وهذا أول إبراز للوجه الوطني بصورة واضحة لا لبس فيها. وعقد المؤتمر السادس في جانفي/يناير 1957 ، أما المؤتمر السابع فقد عقد في مارس/آذار 1962. علما أن محمد النافع تسلم منصب الأمين العام للحزب في عام 1948 ، واستمر في هذا المنصب القيادي حتى عام 1980 ، وبرز في هذه الفترة عدد من قادة الحزب أهمهم محمد حرمل، وموريس نزار.

في هذه المؤتمرات، قوّم الحزب الشيوعي مجمل سياساته ومواقفه، وممارساته، وواصل الجهود لبناء الحزب كحزب ماركسي، واستخلص الدروس من تجاربه القديمة، وخاصة أيام كان يمارس فيها الحزب نوعاً من التعصب والتحجر. وقدم الحزب نقداً ذاتياً علنياً في ما يخص الأخطاء التي ارتكبها في تلك الفترة.

أما على صعيد مساندة الثورة الجزائرية، فتشير بعض المراجع إلى مساندة الحزب الشيوعي التونسي للثورة المسلحة في الجزائر لأجل انتزاع حرية الشعب الجزائري واستقلاله، بينما تشير مراجع أخرى إلى أن موقف الحزب كان أقرب إلى موقف الحزب الشيوعي الجزائري الذي عارض الثورة المسلحة.

---

(1) - فايز سارة- الأحزاب و الحركات السياسية في تونس - من دون ذكر دار النشر - الطبعة الأولى 1986- دمشق - (ص 144).

# الفصل الثاني
# الحزب الشيوعي
# والانتقال إلى المعارضة الإصلاحية

## 1- الحزب الشيوعي في ظل هيمنة الحزب الواحد - (مرحلة 1963 - 1981)

تميزت فترة 1956- 1962 من حكم البرجوازية التونسية، بأنها كانت مرحلة تشكلها السياسي والإيديولوجي، وذلك عبر هيمنتها على جهاز الدولة، كما كانت مرحلة رجعية في مجمل مواقفها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد عولت على مقدرة تحالفها مع البرجوازية التقليدية في حل مشاكل التخلف والتبعية.

وفضلاً عن ذلك، كانت سياسة الدولة- التونسية الفتية، تستند إلى سياسة تخفيف حدة العداء تجاه الاستعمار القديم و الاستعمار الجديد، والمحافظة على "الوحدة القومية" تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية. ولقد كانت تجربة معركة الجلاء في بنزرت عام 1962، أحد معالم هذه السياسة.

وخلال تلك المدة هيمنت الشعارات والرموز الأيديولوجية للنظام التونسي المجردة من الوقائع الجديدة، والتي لا تربطها أية صلة بالمسائل السياسية الاقتصادية للشعب، وبقضاياه الوطنية والقومية.

وقد حدثت محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتحّمة بالجماهير في 24 ديسمبر/ كانون الأوّل 1962، فاغتنم النظام هذه الفرصة لاتخاذ قرار بحل الأحزاب السياسية المعارضة وتجميدها، فتم حظر الحزب الشيوعي، وصودرت صحافته: جريدة « الطليعة » ومجلة « تريبون

دي بروغـري »، وقمعـت الحريـات الـسياسية. ولكـن الأمـر بالنـسبة إلى برجوازيـة الدولـة الـصاعدة كـان يتمثـل في فـرض رقابـة تامـة علـى المنظمـات الجماهيرية، وبالأخص منها الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تـونس. واجتمع المجلس القومي للحزب الدستوري بمدينة الكاف في مـارس/آذار 1963، واعتبر كـل المنظمـات الجماهيريـة مـن «خلايـا الحـزب» وتعمل تحت قيادته، ويتمثل دورها في «تطبيق سياسة الحزب كل في ميدانها».

وجاءت عملية حظر نشاط الحزب الشيوعي وصحافته مترافقة مع شن حملة اعتقالات واسعة ضد قيادة الحزب وإطاراته. فتم اعتقال كـل مـن محمـد حرمـل، وعبـد الحميـد بـن مـصطفى، والهـادي جـراد، فيمـا تـوفي حـسن السعداوي في أحد مراكز الأمن التونسي. وتم تشديد الرقابة على إطارات الحزب ومنظماته المحظورة النشاط، وتقديم عدد من الشيوعيين إلى المحاكمات العلنية[1].

وكانت النتيجة التاريخية الضرورية التي توصلت إليها الفئات الوسطى، التي امتلكت بالفعل سلطة الدولة، هـي إنشاء القطاع العام والاعتماد على الدولة في الحقل الاقتصادي، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها تونس في عام 1962، وفي سبيل تشكيل أساس مـادي لـسلطتها السياسية، وكـرد مباشر في الوقـت عينـه، علـى الـضعف البنيـوي للبرجوازيـة التقليديـة، انتهجـت الدولـة سياسـة التخطـيط في الميـدانين الاقتـصادي والاجتمـاعي، علمـاً بـأن الحكـم التونـسي يطلـق علـى مفهـوم التخطـيط، مـصطلحاً خاصـاً بـه وهـو «التـصميم». وحـول هـذه الـسياسة الجديـدة يقـول ميشال كـامو: «وفي هـذا الـصدد، فإن رأسماليـة الدولـة لم تكـن تـشكل فقـط المظهر ( الاقتصادي ) للوصاية، ولم تكن الدولة تستجيب فقط لدوافع ضبط عملية التراكم، بـل كانـت أيضا تتخذ كيفيات تعود إلى ضرورات التكامـل السياسي »[2].

---

(1) – فايز سارة– الأحزاب و الحركات السياسية في تونس – الطبعة الأولى 1986– دمشق – (ص 142).

(2) – توفيق المديني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس– دار الزاوية للنشر والتوزيع– دمشق الطبعة الأولى أفريل/نيسان 1989 (ص16).

لقد أرغمت الدولة التونسية على ضرورة الشروع في التخطيط وبناء رأسمالية الدولة، وتنظيم العلاقات الجديدة بين الدولة والرأسمالية، باعتبارها مرحلة جديدة تشتمل على تغيرات مهمة في البنية الاجتماعية، لقوانين المجتمع، وتخدم بشكل رئيس عملية التراكم الرأسمالي، وتسير في خط تنمية الرأسمال الخاص وتعزيزه، في علاقاته العضوية بالسوق الرأسمالية العالمية. وشكل «مؤتمر المصير» المنعقد في مدينة بنزرت عام 1964، منعرجاً سياسياً وتاريخياً مهماً، في حياة تونس، حين استبدل اسم الحزب وأصبح يسمى منذ ذاك التاريخ «الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي». فتم إقرار مسألة «الاشتراكية الدستورية» ويبرز الرجل القوي أحمدبن صالح في فضاء السياسة التونسية، فقاد بدوره تجربة التخطيط إلى «الاشتراكية»، التي لم تكن سوى محاولة بناء رأسمالية الدولة، في ظل السيطرة الإمبريالية الأمريكية.

وجعل هذا الصعود القوي لأحمدبن صالح، يحتل أربع وزارات دفعة واحدة: وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة اقتصاد، ووزارة التعليم، وباشر في تطبيق برنامج الآفاق العشرية 1962-1971 بوتائر متسارعة، وارتبطت تجربة رأسمالية الدولة ارتباطاً وثيقاً بإزالة البنى القديمة العهد المتشابكة ببقايا العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في الزراعة. غير أن الإصلاح الزراعي الذي اضطلعت بتطبيقه «الاشتراكية الدستورية»، والدولة، لم يكن موجها لتصفية ملكية الإقطاعيين، ولا سعى إلى تأميم الملكية الكبيرة لكبار المالكين العقاريين والرأسماليين الزراعيين. وقامت الحركة التعاضدية في تونس بتصفية ملكيات الفلاحين الصغار، والتجار، وطبقت الأساليب الإرغامية والإدارية التسلطية لفرض التعاضديات الزراعية والتجارية في الريف، الأمر الذي قاد إلى إلحاق الضرر الكبير بالفلاحين. ونجم عن هذا الوضع، إفقار شديد لجماهير الفلاحين الصغار والمتوسطين، وهجرة كثير منهم، لبيع قوة عملهم في أسواق الدول الرأسمالية، وخاصة فرنسا، وظهور جيش كبير من العاطلين عن العمل.

ثم إن تجربة الاشتراكية الدستورية، مهدت الطريق لتطور الرأسمالية في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية والبيروقراطية الجديدة. وتشكلت في خضم هذه التجربة «رأسمالية

الدولة» شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة الاستبدادية بقيادة محمد الصياح المدير السابق للحزب الاشتراكي الدستوري، والتكنوقراطي الهادي نويرة، رئيس الوزراء السابق، والمدعومة من قبل جبهة رأس المال الخاص المحلي، ومن المساندة الأمريكية الكبيرة.

كما تميزت مرحلة حركة التعاضد، بتسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي الاقتصادي، وممارستها الاستبداد على الجماهير الشعبية الكادحة، من خلال قمع القوى اليسارية، وضرب النقابات أو تعميم الشُّعب المهنية الدستورية في المصانع والمؤسسات المختلفة، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذرياً مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

وبذلك فقدت هذه التجربة حليفاً أساسياً، وهو القوة المنتجة الأساسية في البلاد لدعم التحولات الاقتصادية التي قامت بها رأسمالية الدولة. وكان لأزمة سنة 1969 في نهاية مرحلة (رأسمالية الدولة) التي شهدتها تونس في سنة 1964 واستمرت حتى سنة 1969، تحت راية "الاشتراكية الدستورية" وتعايش القطاعات الثلاثة، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، دورٌ في جعل النظام غير مستقر، داخل الحدود والأهداف التي رسمتها وفرضتها هذه التجربة.

ولذا تحالف جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب مع جناح البرجوازية التقليدية ذي الميول الليبرالية، الذي يتزعمه أحمد المستري الوزير السابق للداخلية والدفاع وحسيب بن عمار وزير الدفاع السابق، وكلاهما من أعضاء الديوان السياسي للحزب الحاكم. وقاد هذا الائتلاف حملة تصفية تجربة «رأسمالية الدولة»، وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة «الخيانة العظمى»، وقد ساندته في ذلك أوساط الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية، ففتح بذلك طريق التطور الاقتصادي الليبرالي [1].

إزاء هذه التجربة أصدر الحزب الشيوعي التونسي وثيقة فكرية – سياسية بعنوان « من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة » في عام 1975، قوّم فيها العوامل التي أدت إلى إفشال تجربة السنوات 1960– 1969. وساند

---

(1) – المصدر السابق (ص25– 26).

الحزب الشيوعي الجوانب الإيجابية في الستينات، وانتقد سلبياتها وحذر في عام 1969 من خطر التراجع وتركيز الاتجاه الرأسمالي، ومواصلة العداء للديمقراطية. وأكد أن تركيز الحزب الواحد وما تبعه من مضايقات وتعطيل للحريات الديمقراطية زاد في ضعف القوى التقدمية، وزاد في تجميد الحركة النقابية والمنظمة الطلابية، ما حرم هاتين المنظمتين من مساهمة فعالة في إنجاح تجربة التطور التقدمي. ونجم عن كل ذلك تنشيط للنزاعات المعادية للشيوعية التي لا تفيد إلا القوى الرجعية والاستعمار الجديد.

ورغم الأخطاء، والنواقص، ورغم العراقيل والتعطيلات، فإن تجربة 1960- 1969 تركت تراثاً طيباً من الإنجازات الإيجابية، فقد حاولت أن ترفع سداً يمنع الاستعمار الجديد من التسرب إلى بلادنا وذلك بالشروع في تشييد اقتصاد مستقل أساسه التصنيع ويعترف خصومه أنفسهم (بمجهود التنمية الملحوظ) على حد تعبيرهم، الذي تم في السنوات العشر الماضية ملاحظين حجم التعديلات وقيمتها ولاسيما في (الميادين المنتجة بعد أمد بعيد) وإقامة قاعدة صناعية وتنويع نشاطات الاقتصاد الوطني بفضل إحداث مشاريع جديدة، وتوسيع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي إلخ...

«كما أفضت تجربة سنوات 1960- 1969 إلى توسع الملكية الكبيرة الفلاحية بحمايتها الأراضي التي استرجعتها الدولة من المطامع وحددت إمكانيات (أصحاب الأفاريات) بفضل إصلاح قطاع التجارة وتأميم السياحة في قواعدها الأساسية وغير ذلك من الإجراءات. وحصل تقدم محسوس في التشغيل وافتتح باب التعليم والثقافة.

«هذه كلها مكاسب إيجابية من واجب القوى التقدمية أن تدافع عنها وأن تقاوم المحاولات الرامية إلى ترك المؤسسات المؤممة للخواص أو بيع أراضي الدولة والمساعي الحثيثة التي يقوم بها أنصار التطور الرأسمالي.

«أما فيما يتعلق بتجربة بن صالح لا سيما من سنة 1964، فإن مواقف الشيوعيين التونسيين كانت صحيحة بصفة عامة ويمكن تلخيصها في ما يلي: مساندة التجربة التقدمية بحزم وانتقاد الأخطاء انتقاداً بناءً وصريحاً في الوقت نفسه لتحذير التجربة نفسها من الأخطار التي تحدق بها.

كانت للشيوعيين احترازات فيما يخص تشكل الإصلاحات، ولا سيما كيفية فهم التعاضد والأشكال التي جاء فيها. وكان الشيوعيون يعتبرون الأساليب المعمول بها من خطأ واضحا، له عواقب سيئة في العاجل على حالة الكثير من صغار الفلاحين وصغار التجار الذين لم يفهموا ما كانت ترمي إليه فعلاً هذه التجربة التي كان نصيبها مع الأسف الانعزال، وأصبحت تحت رحمة القوى اليمينية الرخيصة. ولكن على الرغم من الأخطاء والاحترازات فإن الشيوعيين ساندوا المجهودات التي قام بها أحمد بن صالح بشجاعة ودون كلل ليحقق اتجاهاً تقدمياً في ظروف صعبة جداً، وقدموا له مساندة ناشطة بقدر ما تسنى لهم من إمكانيات... واتضحت صحة موقف الشيوعيين سواء في مساندة الروح التقدمية لتلك التجربة أو في انتقاد جوانبها السلبية[1].

وخلال فترة الحظر، كانت مهمة الحزب الشيوعي تكمن في المحافظة على وحدته الأيديولوجية والسياسية عبر مقاومة الانحرافات اليمينية واليسارية التي برزت داخله وخاصة في الأوقات الصعبة. وكان هدف الشيوعيين في تلك الفترة الحفاظ على الأداة النافعة للإسهام في معركة شعبهم لأجل الديمقراطية، ولأجل فرض العدول عن السياسة الرأسمالية.

وقد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثامن في فيفري/شبّاط 1981، قبل رفع الحظر عنه ببضعة أشهر، وصدرت عنه وثيقة من أربعة أجزاء، رسمت مختلف وجهات نظر الحزب إزاء القضايا الأساسية[2].

ففي الجزء الأول، جاء في معرض تحليل الطبقات الاجتماعية والتناقضات بينها ما يلي: تعاظم شأن البرجوازية الجديدة، حيث تمكنت بعض العناصر من البرجوازية الصغيرة من كسب مواقع اقتصادية جديدة أو توسيع مواقع قديمة بفضل نفوذها السياسي وما يوفره لها من تسهيلات. وهكذا ظهرت البرجوازية الجديدة، وتطورت تدريجيا عبر مراحل معقدة، وعلاوة على موقعها في القطاع الفلاحي حيث سبق للبرجوازية القديمة (أي للرأسماليين

(1) – وثيقة "من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة"– منشورات الطريق 1975 (ص9–11–15).

(2) – الحزب الشيوعي التونسي– وثيقة المؤتمر الثامن– فيفري/شباط 1981. (ص12– 19)

الفلاحين والمستغلين للفلاحات الكبرى والتصدير) أن حصلت على قواعد متينة، فإنها تمركزت في المشاريع التجارية الكبرى كالاستيراد والتصدير والسياحة وفي عدد من الأنشطة التابعة لقطاع الخدمات بما في ذلك المضاربة العقارية، وفي مقاولات البناء والأشغال العمومية، وفي الصناعات الموجهة نحو التصدير، وفي شركات التأمين والبنوك بالتعاون مع الرأسمال الأجنبي.

وفي تقويمه للأزمة العميقة التي طرأت على الإصلاحية الدستورية، جاء في وثيقة المؤتمر الثامن أن المحتوى الجديد الذي أعطي للإصلاحية في عهد بن صالح بات رهين الأشكال الأيديولوجية المسيطرة على الحزب الاشتراكي الدستوري المتجسمة في نفي الصراع، وفي محاولة التوفيق بين مصالح متناقضة إلى أكبر حد. كما أنه بات رهين الإطار العام الذي تطورت فيه تلك الإصلاحية، أي إطار الحزب الواحد الذي يريد الجمع بين اتجاهات متناقضة، إطار التعسف والسلطة المطلقة، والموالاة للأمريكان إلخ... واستطاعت الإصلاحية الدستورية من خلال الرجوع الصوري لأشكالها القديمة أن توهم الناس لمدة محدودة (فكان الحديث عن القطاعات الثلاثة، ثم أتى التعامل مع الحركة النقابية على أساس الميثاق الاجتماعي) غير أن الإصلاحية الدستورية لم تعد قادرة على أداة وظيفتها بصفة عادية، وحتى في شكلها هذا فإنها فقدت فعاليتها ولا سيما مصداقيتها، فدخلت في أزمة أولاً إثر اختيار الاتجاه الرأسمالي، وثانياً إثر القطيعة مع الحركة النقابية.

وجاء في الجزء الثاني من الوثيقة، المتعلق بتحليل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ما يلي: إن الوضع الذي كان سائداً منذ سنة 1960، قد انقلب سيره واتسم منذ بداية السبعينات بالطابع الرأسمالي الموجه للسياسة الاقتصادية والاجتماعية... إنها سياسة تشجع عناصر البرجوازية الجديدة التي تربطها مصالح بالرأسماليين الأجانب، وتجرّ إلى تبني ومساعدة نمط النمو الذي يفرضه الرأسمال الأجنبي الاستعمار الجديد وذلك أمر له انعكاساته، فتدعيم التبعية الاقتصادية يؤدي أكثر فأكثر، إلى إرساء رأسمالية تونسية متخلفة وتابعة، تتطور تطوراً رأسمالياً وتعيش على المساعدات من الخارج، ما يؤدي إلى إدماج البلاد التونسية في فلك الاستعمار الجديد ويجعلها تخضع لتأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقادت هذه السياسة الرأسمالية إلى تبديد

الجهود الوطني في مجابهة التخلف، وتعميق قوة الفوارق الاجتماعية، لمّا اقترنت بسياسة قمعية منافية للديمقراطية، وما أحدثته من أزمة خطيرة في تونس ظهر عمقها واتساعها في الانتفاضة العمالية والشعبية في 26 جانفي/يناير 1978، ثم في حوادث قفصة المسلحة في سنة 1980.

وفي الجزء الثالث المتعلق بتحليل الوضع الدولي، تعرض الحزب الشيوعي إلى أهم الأحداث الساخنة في ذلك الوقت. ففي تحليله للثورة الإيرانية، يقول: « إذا كانت الثورة الإيرانية قد حطمت مواقع الإمبريالية فإن التناقضات التي تتخبط فيها هذه الثورة (مشاكل طبقية، المسألة الوطنية) تمنح الإمبريالية إمكانية المناورات. إن الحرب التي أثارها العراق ضد إيران تحقق موضوعياً الأغراض الخفية للإمبريالية، إذ هي تضعف الثورة الإيرانية وتضعف في الوقت نفسه الجبهة النضالية للشعوب العربية ضد الإمبريالية، والصهيونية (قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق، وسوريا وليبيا).... أما في أفغانستان، فإن الأخطاء التي ارتكبتها القوى التقدمية التي أخذت بزمام السلطة في أفريل/نيسان 1978، والظروف الموضوعية المعقدة لهذا البلد الذي لا يزال يرزح تحت هياكل قبلية متخلفة ساعدت على وقوف القوى المحافظة والمضادة للثورة، والتي تهدف بتأييد من الإمبريالية، وبعد سقوط الشاه، إلى العثور على معقل آخر لضرب حركة التحرر الوطنية والبلدان الاشتراكية».

وإذا كان الحزب ظل متمسكاً بخيار الاشتراكية، كخيار يضمن تطورات اقتصادية كبيرة في أمد قصير نسبياً، فإنّه وجه انتقاده لما جرى في بولندا، التي كانت تعيش ظروف الصراع بين نقابة تضامن وحكم جاروزلسكي العسكري، حين قال: إلا أن بناء الاشتراكية لم يتم ولا يتم دون أخطاء أو نقاط ضعف أو تناقضات فهي لم تعرف الانتصارات فحسب. ومثال ما وقع في بولونيا يبين أن أخطاء وانحرافات جسيمة يمكن أن تحدث وأن تبلغ درجة من الخطر تهدد الاشتراكية ذاتها. غير أنه يمكن للاشتراكية أن تجد في نفسها إمكانيات لتصحيح الأخطاء وحل مشاكل النمو المعقدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك بالنضال ضد كل انحراف بيروقراطي وبالاستجابة لمتطلبات الديمقراطية الجديدة وبتطورها من خلال المشاركة النشيطة لمجموع العمال ومنظماتهم الجماهيرية ولا سيما النقابات التي يجب أن

تلعب الدور الخاص الذي يعود إليها ». وفضلاً عن ذلك، قوّم الحزب ميزان القوى الجديد في العالم والوضع الدولي، وحلل طبيعة السياسة الخارجية التونسية، موضحاً « أنّ موقف تونس فيما يتعلق بالقضية الأفغانية والثورة الإيرانية وبمناسبة الحرب العراقية الإيرانية وبحثها الصريح عن حماية عسكرية فرنسية أمريكية وعلاقاتها الاقتصادية بالسوق الأوروبية المشتركة وبفرنسا كل هذا يجعلها تلعب دور المساعد للاستعمار الجديد (الحوار الثلاثي والعمليات المثلثية).

وقد خصص الجزء الرابع من وثيقة المؤتمر الثامن لموضوع برنامج الحزب، واشتمل على المطالبة بـ [1].

## 1- على الصعيد السياسي

ركز الحزب على أن محاولة القمع التي انتهجها النظام في 26 جانفي/يناير 1978 وسجن القيادات النقابية، ومحاولة احتوائه للاتحاد العام التونسي للشغل لم تنجح في إيقاف الحركة المطلبية والقضاء على الحركة النقابية، والحال عينه في الجامعة، حيث لم يحل القمع أيضا أي مشكل ولم تمنع المحاكمات السياسية العديدة ولا المناورات والاستفزازات المتنوعة والسجن والايقافات التي يرجع بعضها إلى 1967، الطلبة من مواصلة الدفاع عن طموحاتهم الشرعية والمساهمة في النضال العام من أجل الحريات الديمقراطية والتغييرات الضرورية.

ولاحظ برنامج الحزب الشيوعي التغيرات الحاصلة في تونس، مع مجيء رئيس الوزراء الجديد محمد مزالي، والوعود التي قطعتها حكومته لأجل إحداث انفراج في الوضع السياسي التونسي، مثل إيجاد حلول لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس بالحوار، وإجراء انتخابات حرة. وعلى هذا الأساس، ولكي تمثّل هذه الإجراءات الخطة الأولى في إرساء ديمقراطية حقيقية، أكد برنامج الحزب الشيوعي على ضرورة أن تدخل ضمن ديناميكية تغييرية ممثلة أساساً في تحقيق ما يلي:

---

(1) - المصدر السابق (ص49- 50- 51- 52- 53).

1 – الحل السريع لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس على أسس ديمقراطية وصحيحة. وهذا يعني رفع جميع الاستثناءات والاحترام الفعلي لإرادة الشغالين والشباب الطالبي.

2 – الإعلان عن عفو تشريعي عام يرجع حقوق المساجين السياسيين والنقابيين.

3 – إلغاء كل القرارات والقوانين المنافية للدستور حتى تضمن حريات التعبير والتنظيم لكل الاتجاهات السياسية بصفة واضحة دون قيد أو استثناء بما في ذلك حق الشيوعيين التونسيين في إصدار الصحف ورفع الحظر الذي تسلط على حزبهم منذ سنة 1964 إثر قرار إداري.

## 2- في المجال الاقتصادي

طالب برنامج الحزب الشيوعي بضرورة مراجعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة تضع حداً لمطامع الرأسماليين الطفيليين ولتزايد خطورة الفوارق الاجتماعية، وبطريقة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماهير الكادحة، وتتجه نحو طريق تطور وطني حقيقي واستقلال اقتصادي. وأكد البرنامج أن الشيوعيين التونسيين يناهضون بشدة السياسة الرأسمالية المعادية للديمقراطية التي عمقت الفوارق الاجتماعية وحولت النضالات الرامية إلى الخروج من التخلف عن أهدافها الأساسية وقادت البلاد إلى أزمة خطيرة. ويبقى هدفهم الأساسي هو الاشتراكية، في المرحلة الراهنة– مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات المحتوى الاجتماعي المتقدم والذي يفتح الطريق نحو الاشتراكية– وهم يناضلون من أجل بديل ديمقراطي يضمن تطورا اقتصاديا متكاملاً موجهاً نحو تلبية حاجيات الجماهير الشعبية.

## 3- الأهداف الاقتصادية

أكد برنامج الحزب أن البديل الجديد التقدمي والديمقراطي الذي يقترحه يتركز على تحقيق ما يلي:

– في المجال الزراعي ضرورة إجراء إصلاح زراعي، يمنع تجمع الأراضي في أيدي أقلية محظوظة، ويمكّن الفلاحين من أكثر ما يمكن من الأراضي

(الملكيات الفقيرة والمتوسطة)، ويضع حداً للنزوح ويطور الزراعات الغذائية ويوسع السوق الداخلية بما يسمح بتصنيع فعلي. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نحد من الملكية الكبيرة بالرجوع إلى مقاييس تختلف حسب الجهات وأنواع الزراعات وأن يقع التوزيع المجاني للأراضي على الفلاحين الفقراء والعملة الفلاحين وإعانة هؤلاء على تطوير إنتاجهم ووسائل عملهم بكل الطرق.

- في مجال التصنيع: يجب تغيير العلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وإعطاء القطاع العام مهمته الحقيقية كمحرك للتطور، كما يجدر أيضا أن تتغير أهداف الإنتاج في اتجاه تطوير أشكال إنتاجية وطنية متجهة أساساً نحو السوق الداخلية.

- في مجال التجارة: يجب القضاء على القطاعات الطفيلية خاصة في الميدان العقاري ومجال التصدير والاستيراد كما يجب مراقبة الأسعار بصورة حقيقية.

- في مجال الضرائب أو الجباية: جعل السياسة الجبائية تتماشى وضرورة التقشف ولا يتسنى هذا إلا بالاعتماد على كل الفئات الاجتماعية الوطنية وإجبار الأقلية المحظوظة على دفع ضرائب توظف على ثرواتها الجديدة. وهكذا تساهم كل الفئات في معركة الخروج من التخلف والنهوض بالبلاد.

## 4- الأهداف الاجتماعية

ضرورة تطبيق سياسة تشغيل منظمة للقوى العاملة، وإيجاد حلول جذرية لمسألة السكن، وتوفير خدمات صحية ودوائية مناسبة للفئات الشعبية، وتطبيق سياسة تعليمية وثقافية وإعلامية تستجيب لحاجات الطبقات الشعبية ومصالحها.

## 5- الأهداف السياسية

- التأكيد على نهج الديمقراطية، واتباع سياسة تقدمية في البلاد، عبر تأكيد الترابط بين الديمقراطية والسياسة التقدمية في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية.

- التأكيد على أن التعددية السياسية هي تجسيد للخيار الديمقراطي في البلاد، والذي يترسخ من خلال إيجاد صيغة العمل المشترك للقوى الوطنية والديمقراطية لمعالجة أوضاع البلاد. وقد عقبت هذا الاقتراح سلسلة من المبادرات لبعث عمل موحد والاتصالات وتبادل الآراء مع الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتجاه الإسلامي.

- تأكيد الحزب ضرورة عمل القوى الوطنية والديمقراطية التونسية لإقرار اتفاق وطني على أساس الحريات الديمقراطية، وإعادة النظر في الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية.

### 6- السياسة الخارجية

أكد الحزب الشيوعي في مؤتمره، أنه حتى تسير تونس في طريق التغيير اللازم فإننا في حاجة أيضاً إلى سياسة خارجية متحررة من كل موالاة للغرب، وغير منحازة فعلاً تنشط في اتجاه وحدة المغرب العربي، وتجعل شعبنا يشارك في نضال كل الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية. إن الشيوعيين يناضلون ويناشدون كل القوى الوطنية للنضال من أجل سياسة خارجية تتماشى ومصلحة بلادنا الوطنية.

## 2- الحزب الشيوعي واستئناف نشاطه العلني في 1981

بعد مظلمة تاريخية حرمت الحزب الشيوعي من النشاط العلني ما يزيد على ثمانية عشر عاماً، وبعد محاولات عديدة ومتكررة قام بها في عقدي الستينات والسبعينات لتمكينه على الأقل من إصدار صحيفته، تم رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي في جويلية/يوليو1981، إثر مقابلة بين محمد حرمل الذي تولى منصب الأمين العام للحزب سنة 1980، والرئيس السابق الحبيب بورقيبة.

و استأنف الحزب إصدار جريدته « الطريق الجديد » في 3 أكتوبر/تشرين الأوّل 1981، وجاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي: « فالطريق الجديد تجسيم للمسار الديمقراطي الذي هو في بدايته وتجسيد للتعددية التي بدأ الاعتراف بها وهو بلا شك سيأخذ مكانه مع الصحف الوطنية والديمقراطية

ليعزز عملها »... ولكن الطريق الجديد سيسهم في مقاومة الاتجاه الرأسمالي الحالي وتركيز الآفاق الاشتراكية حتى تخرج تونس حقاً من التخلف وحتى يكون تطوير البلاد في صالح مجموعٍ شعبها « ولن ينسى الطريق الجديد ميدان السياسة الخارجية » فيستعمل دوما في سبيل سلوك سياسة عدم انحياز حقيقية وفي سبيل مساندة حركات التحرر في العالم وقضايا الشعوب العربية وخاصة القضية الفلسطينية مساندة تامة، وفي سبيل توثيق العلاقات مع القوى المعادية للاستعمار وخاصة مع البلاد الاشتراكية. والطريق الجديد سيسعى أن يكون منبراً للفكر التقدمي، الفكر الثوري المعاصر، يروّج الاشتراكية العلمية بعيداً عن كل تحجر وكل تعصب، وعن الآراء المسبقة، والاختلاقات والأكاذيب التي تروجها حملات متواصلة أدت مثلا ببعض الشبان الذين يعتبرون أنفسهم شيوعيين ماركسيين لينينيين إلى مقاومة الشيوعية والاشتراكية [1].

وهكذا وبعد ثماني عشرة سنة تظهر «الطريق الجديد» لتأخذ المشعل عن «الطليعة»، التي وقع منعها في ديسمبر/ كانون الأوّل 1962، مواصلة بذلك الخطوات النضالية التي بدأتها جريدة «حبيب الأمة» اليومية الصادرة في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 1921. ونستعرض الآن الصحف الشيوعية منذ نشوئها في تونس على النحو التالي:

| العربية | | | الأجنبية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حبيب الأمة | يومية | 1921 | أسبوعية | 1922<br>1944 | L' Avenir Social |
| حبيب الشعب | يومية | 1921 | أسبوعية | 1925 | Le Combat Social |
| الاستبرار | يومية | 1921 | أسبوعية | 1925 | L' Aube Sociale |
| البصير | يومية | 1921 | أسبوعية | 1925 | La Bataille Sociale |

(1) – الطريق الجديد– العدد 1 لأول– السبت 3 أكتوبر/تشرين الأوّل 1981– الافتتاحية.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الخبير | يومية | 1921 | أسبوعية | 1926 | Le Proletaire |
| المهضوم | يومية | 1921 | أسبوعية | 1944<br>1956 | L' Avenir de La Tunisie |
| المجلة | أسبوعية | 1921<br>1922 | أسبوعية | 1945 | Liberte |
| تصدر بصفة غير قانونية | | | أسبوعية | 1955 | L' Avenir |
| الطليعة | أسبوعية | 1937<br>1962 | شهرية | 1955 | L' Espoir |
| المستقبل التونسي | أسبوعية | 1945 | دورية | 1963 | L' Espoir |
| التونسي | أسبوعية | 1949 | دورية | 1975 | Jeunesse De'mocratique |
| حياة الحزب | شهرية | 1949 | | | |
| صوت الأمة | أسبوعية | 1954 | | | |
| الطريق | شهرية | 1968<br>1981 | | | |

وقد ترافق رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي مع انتهاج النظام التونسي سياسة «التفتح والديمقراطية» عقب المؤتمر الحادي عشر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري الذي أقر مسألة الديمقراطية. وقد جاء في القسم المتعلق بها: « والمؤتمر مع إقراره بالتعددية في الآراء والحق في التعبير والتنافس الشريف الذي يؤكد أن الديمقراطية تقتضي أولاً وبالذات

وجود دولة مهابة، وأن الدولة والهياكل تتطور ولا استقرار إلا في ظل دولة قوية... وأن المؤتمر إيماناً منه كما أكد ذلك "المجاهد الأكبر" ضمن خطابه الذي افتتح به المؤتمر، بأن ما بلغه الشعب من رقي، وما يحدو الشباب من طموحات وما تقتضيه المصلحة من تشريك جميع التونسيين واتخاذ القرار مهما اختلفت بينهم الآراء داخل الحزب أو خارجه، يدعو إلى السماح بظهور تنظيمات وطنية. سياسية كانت أو اجتماعية شرط أن تلتزم المصلحة العليا والشرعية الدستورية وحماية المكاسب القومية ونبذ العنف والعصبية والإرهاب الفكري وعدم الولاء أيديولوجياً أو مادياً لأي جهة أجنبية.

وكانت انتفاضة 26 جانفي/يناير 1978، وأزمة الاتحاد العام التونسي للشغل عقب سيطرة الجناح الأكثر رجعية في صلب النظام إثر الانتفاضة، والانقلاب الذي قام به هذا الأخير على رئاسة الاتحاد من خلال زج بن عاشور في السجن، وعملية قفصة العسكرية جانفي/يناير 1980، التي هزت أركان السلطة الحاكمة، هي أهم الحوافز التي دفعت النظام إلى انتهاج سياسة« التفتح والديمقراطية » وكان على حكومة محمد مزالي أن تواجه كل المتاعب دفعة واحدة: الحزب الذي أصبح يحتاج إلى إعادة بناء، والجيش الذي اعتاد على الخروج إلى الشارع، والأمن الذي تحطمت أسطورته حين لم يستطع إجهاض عملية قفصة ولا إحباط الهجوم الصهيوني، والاقتصاد الذي دخل إلى غرفة العناية الفائقة، والنقابات الهائجة التي تحتاج إلى ترويض (كما قال بورقيبة). غير أن قوة الأمر الواقع كانت أقوى من نوايا أي رجل، وتلك هي الفجوة التي تحدث في كل مرة يطمح فيها بلد من العالم الثالث إلى الخروج للهواء الطلق.

في غضون ذلك، قام النظام في تونس، بمحاكمة قيادة «حركة الاتجاه الإسلامي» في جويلية/يوليو1981. وقد أراد النظام من هذه المحاكمة، تحجيم قوة «حركة الاتجاه الإسلامي »، وسد الطريق أمام إمكانية التحالف بينها وبين المعارضة التونسية، حين أقرت حكومة مزالي السابقة إجراء انتخابات تشريعية مبكِّرة في خريف 1981.

وقد أكد الحزب الشيوعي في تحليله الطابع السياسي لهذه المحاكمة حين تساءل: هل ما تعرض له هذا الاتجاه الإسلامي « يمكن أن يسحبه النظام على

مختلف التيارات السياسية التي لم تحصل بعد على تأشيرة. فهي عرضة للمحاكمة "من أجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص لها". وأضاف الحزب أن هذه المحاكمة بوصفها محاكمة سياسية « تمثل انتكاساً في المسيرة الديمقراطية وتبرهن من جديد على أن النضال من أجل إرساء دعائم الديمقراطية يستدعى من كل القوى الديمقراطية والوطنية المزيد من التلاحم والنضال من أجل دعم هذا المسار. وهذا يمر حتما بالعمل من أجل إقرار الحريات العامة وإلغاء القوانين اللادستورية وإصدار عفو تشريعي يهيئ الظروف لدفع جديد نحو الديمقراطية » [1].

وأمام تعاظم حركة الاتجاه الإسلامي في الشارع التونسي، وازدياد نفوذها ودورها السياسي وتعرضها لحملة ظالمة من النظام، حدد الحزب الشيوعي موقفه منها على النحو التالي: « من حق أي مواطن أن ينتسب إلى« الاتجاه الإسلامي» وأن يدافع عن رأيه كما من حق أي مواطن أن ينتسب إلى اتجاهات أخرى. هذا وإننا لا نغض الطرف عن تقييم الاتجاه الإسلامي نفسه: إننا نعتبره تياراً فكرياً سياسياً يوظف الدين في السياسة فنختلف معه في ميادين ونلتقي معه في ميادين أخرى. إن توظيف الدين في السياسة يكون إيجابياً أو سلبياً، تقدمياً أو رجعياً حسب ما تحتوي عليه السياسة، التي ينطلق منها، وحسب الظروف والجماعات التي تستعمله. وقد كان إيجابياً بل ثورياً في بعض الظروف، وفي الإمكان أن يكون له دور إيجابي في ظروف أخرى، ولكنه في الإمكان أن يكون هذا الدور سلبياً إذ اختفت الحقائق والمصالح الضيقة والتعصب وراء الدين وإذا كان توظيفه لأغراض رجعية.

إن الإسلام ليس في حد ذاته مقياساً للتعرف على حقيقة الذين يتخذونه اتجاهاً، ذلك أن الإسلام دينٌ للجميع ولكن الجميع فئات وطبقات وصراع طبقي ونزعات، فهناك الرأسمالي وهناك العامل، وهناك الرجعي وهناك التقدمي، وهناك دول إسلامية رجعية وهناك دول إسلامية معادية للاستعمار.

ونحن متمسكون بالقيم الإسلامية التقدمية كما أننا متمسكون بالتقاليد العقلانية المتأصلة في تراثنا من ابن رشد وابن خلدون ومحمد عبده وجمال

---

(1) – الطريق الجديد- المصدر السابق (ص4).

الدين الأفغاني والطاهر الحداد وغيرهم ممن اجتهدوا وتفتحوا لكل جديد تقدمي وطوروه. والتمسك بتلك القيم لا يعنى المحافظة الجامدة بل التطور المستمر. واعتقادنا أن التفتح إلى الماركسية كعلم لتحليل المجتمع وكأسلوب للعمل على تغييره يمليه إخلاصنا لتلك القيم وإمداداتها [1].

في عام 1981 أعلنت حكومة مزالي إجراء انتخابات تشريعية مبكرة. واكتسب هذا الحدث أهمية بالغة بعد 13 عاما من هيمنة نظام الحزب الواحد، حرم خلالها الشعب التونسي من الاختيار، وأفرغت عملية الانتخابات من كل مغزى سياسي. ولعل المرحلة الحالية تتميز بنوعية جديدة، إذ لم يعد الحزب الحاكم يجد إزاءه سوى الحزب الشيوعي بمفرده ينادي بالديمقراطية والحرية، بل نجد كذلك عدة حركات سياسية من أهم اهتماماتها تركيز مناخ سياسي متّسم بالتسامح والديمقراطية، فضلاً عن أن مطلب الديمقراطية أصبح مطلباً ملحاً للجماهير الشعبية التي ما انفكت ترفعه كشعار في كل تحرك جماهيري.

وكانت هناك مجموعة من الظروف التي أحاطت بهذه الانتخابات يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- إن ضبط تاريخ أول نوفمبر/تشرين الثاني 1981 لإجراء الانتخابات التشريعية لا يترك متسعا من الوقت للأحزاب والحركات السياسية المعارضة، التي مازالت تعمل في إطار شبه علني، باستثناء الحزب الشيوعي، الذي لم يحصل على حق الوجود القانوني إلا في 19 جويلية/يوليو1981. والحال هذه فإن المنافسة الانتخابية في هذا الإطار تصبح غير متكافئة بين حزب حاكم يقوم بحملته الانتخابية عبر استعمال هياكل الدولة ومؤسساتها، وبين أحزاب وحركات معارضة لا تزال تناضل من أجل حقها في الوجود ومن أجل التعريف بنفسها.

2- إن إجراء انتخابات مبكرة يشكل محاولة لتدجين فصائل المعارضة، واحتواء مطلب التعددية السياسية والفكرية، باعتبار أن التمثيل النيابي يصبح مقياسا للاعتراف بالأحزاب.

---

(1) - المصدر السابق (ص15).

3- إن الحزب الحاكم دخل هذه الانتخابات ضمن استراتيجية تعتمد على محاصرة أطراف المعارضة، فاختار الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم قوائم «جبهة وطنية»، بإقحام الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر قوة اجتماعية أساسية في البلاد وأكبر نقابة في هذه القوائم. وفي هذا مس باستقلالية الاتحاد، لأنه فرض عليه تحالف انتخابي مع الحزب الدستوري، وعلى كل منخرطيه مهما كانت انتماءاتهم السياسية.

4- إن القانون الانتخابي المتبع في هذه الانتخابات جائر، لأنه يعتمد طريقة التمثيل بالأكثرية، أي أن القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات في دائرة انتخابية هي التي تفوز بجميع المقاعد المخصصة لهذه الدائرة.

إزاء موقف السلطة التونسية المعادي للمعارضة التونسية، ما هي نظرة الحزب الشيوعي لهذه الانتخابات؟

يقول محمد حرمل في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 1981/8/9 المتعلقة بالانتخابات، « ونحن لا ننظر إليها انطلاقاً من فكرة هل أنها ستفيد النظام أم لا، بل ننظر إليها على ضوء السؤال التالي: هل تفيد المسار الديمقراطي أم لا؟ ولا ننظر إليها من حيث أنها انتخابات في حد ذاتها ولكن في كيفية توجهها وفي الصيغة التي يمكن أن تكتسبها، ننظر إلى الانتخابات كمعركة، كجزء من التجربة الديمقراطية، ومن المفيد أن تكون الانتخابات معركة من أجل التحول الديمقراطي الحقيقي، لذلك قدمنا اقتراحنا بخصوص القائمات المشتركة قبل الاعتراف بالحزب وقبل الحصول على الجريدة، لأنه من الممكن أن يقال إن الحزب الشيوعي التونسي أراد قوائم مشتركة حتى لا يقع في قضية الـ 5 بالمئة، لكن قدمنا اقتراحنا كقائمات بعد الحصول على الجريدة وبعد الاعتراف بالحزب، معنى ذلك أنّ اقتراحنا ليس اقتراحاً ظرفياً تكتيكياً أنانياً بل اقتراح يتجاوز مصالحنا الحزبية الضيقة ويتعداها لطرح قضية المصلحة الوطنية الديمقراطية في البلاد... »[1].

ولم تتوصل المعارضة التونسية إلى صيغة قائمة انتخابية مشتركة في الانتخابات التشريعية، لذا تقدم الحزب الشيوعي للمشاركة في الانتخابات

---

(1) - الطريق الجديد، العدد 2، السبت 15 أكتوبر/ تشرين الأول 1981(ص9).

تحت قائمات « التغيير في صالح العمال ومجموع الشعب »، وطرح أسماء (42) مرشحاً في ستّ دوائر انتخابية :

(1)- تونس الشمالية ويرأس القائمة: محمد حرمل.

(2)- تونس المدينة ويرأس القائمة: عبد الحميد بن مصطفى.

(3)- تونس الجنوبية ويرأس القائمة: عبد المجيد التريكي.

(4)- قفصة ويرأس القائمة: محمد النافع.

(5)- قابس ويرأس القائمة صالح الحاجي.

وكان اللون المميز لجميع هذه القوائم هو اللون الأزرق.

وقد شارك الحزب الشيوعي التونسي في كل الانتخابات التي وقع تنظيمها في الفترة بين 1956- 1962. وكانت المشاركة في الدوائر التالية.

(1) انتخابات المجلس التأسيسي ماي/أيار 1956.

«قوائم الاتحاد» في دوائر:

(1)- تونس العاصمة، (2) ضواحي تونس، (3) باجة، (4) جندوبة، (5) الكاف، (6) مجاز الباب - زغوان، (7) صفاقص السخيرة، (8) جبنيانة- قفصة، (9) نابل، سليمان (45) سوسة، (11) المهدية، (12) القيروان جلاص، (13) مكثر - سليانة - تاجروين.

- في الانتخابات البلدية، جرت يوم 5 ماي/أيار1957، تقدم الحزب الشيوعي بـ «قائمة العمل لصالح الشعب».

- وفي الانتخابات التشريعية لسنة 1959، تقدم الحزب الشيوعي بثلاث قوائم، تحت عنوان «قوائم الديمقراطية والتقدم».

(4)- د دائرة تونس (2) د دائرة قفصة، (3) د دائرة جندوبة.

وفي صباح الأربعاء 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1981، عقد الحزب الشيوعي التونسي ندوة صحفية حضرها عدد من ممثلي الصحافة الأجنبية والوطنية، وقدم فيها محمد حرمل الأمين العام للحزب، موقف الحزب من الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جاءت مفاجئة لجميع المراقبين السياسيين، ولقادة

الأحزاب السياسية التونسية المعارضة، بل إنها فاجأت بعض أطراف السلطة: وتبعا لذلك فقد اتهمت أحزاب المعارضة السلطات التونسية بتزوير الانتخابات التشريعية. وقال محمد حرمل « نحن نملك ملفاً كاملاً يتضمن كل الوقائع التي لا يمكن الطعن فيها عن التجاوزات، وخرق القانون... وهي تجاوزات كانت تقع أحياناً بل غالباً في وضح النهار وأمام الجميع في معظم الدوائر الانتخابية التي قدمت فيه قائمات معارضة.... لقد وقع تغيير شنيع لنتائج هذه الانتخابات وهي أول انتخابات في نطاق التعددية، أول انتخابات تساهم فيها التنظيمات السياسية المعارضة منذ حظر الحزب الشيوعي التونسي في سنة 1963 »[1].

وهكذا، ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرتها السلطة التونسية في هذه الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف 1981، بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية تزوير هذه الانتخابات. فمشاركة المعارضة في هذه الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، فيما يتعلق بالشروط المجحفة التي وضعها، ولم تلغ الفروقات الكبيرة في الإمكانيات الواقعية لاستعمال الحقوق السياسية والمدنية بشكل ديمقراطي، من أجل تعبئة قواعدها الانتخابية المعترف بها نظرياً من قبل السلطات. ومن هذا المنطلق، فإن مسألة السماح بالتعددية السياسية وفق الشروط التي وضعها النظام، والانتخابات المزورة التي جرت في تونس، تؤكد أن هذه الديمقراطية المقنعة لم تقلص من الدور الاحتكاري الذي يلعبه الحزب الدستوري في سير آلية الحكم السياسية، بل إنها كانت ولا تزال تخدم وتتجاوب مع مصالح وأهداف حكم الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة.

من بين أكثر المسائل التي تناولها الحزب الشيوعي التونسي بالنقد هي الاختيارات الرأسمالية للحكم، التي أفرزت عدة ظواهر أصبحت ملازمة للاقتصاد التونسي في مرحلة الثمانينات، منها انحسار مردود الصادرات، وانخفاض إنتاج النفط، وثقل حجم الديون الخارجية، والأزمة في احتياطي العملة الصعبة، والعجز في الميزان التجاري، ودخول مجمل الاقتصاد التونسي في مرحلة من الكساد، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة. كما أن هذه

(1) – الطريق الجديد العدد 6، السبت 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1984 (ص6).

الاختيارات الرأسمالية، أخذت تفكك المجتمع التقليدي بالتدريج، ولا سيما أجزائه الفلاحية، وتعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية، ما أدى إلى تهميشٍ جزءٍ كبير من الشباب النازح من الأرياف، إذ لم يجد هؤلاء في الصناعة ميداناً كافياً للتشغيل. فالصناعة محدودة، ونسبة البطالة فيها مرتفعة، وهي تضرب الشباب، المهمش اقتصادياً واجتماعياً. ولم يستطع الشباب دخول الدورة الاقتصادية، وبالتالي الدورة الثقافية.

لا شك أن هذا النمط التنموي الرأسمالي التابع الذي يشجع على الاستهلاك دون أن يمكّن الغالبية الساحقة من الاستهلاك، بل من الإنتاج والاستهلاك، يخلق حالة حرمان قاسية، فهو يتخم السوق بسلع كمالية غير ضرورية، ليس بمقدور جميع الناس التمتع بها. وهذا النمط يتسم بطابع مزدوج: فهو يبدو كأنه يفتح أبواب العيش بشكل متقارب لنمط العيش في الغرب، ولكنه يفتحها لجزء من السكان: الأقلية المتنعمة، ويغلقها بوجه الأكثرية المحرومة.

لقد أفرز هذا النمط، وهذه أهم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى الحضارية، طبقة يسميها الحزب الشيوعي: البرجوازية الجديدة، التي أثرت في فترة ما بعد الاستقلال، وقد اغتنت في ميادين طفيلية غير مرتبطة كلها بالإنتاج. غير أن هذا النمط دخل في أزمة عميقة، حين كان الجواب الذي طرحته الرأسمالية التابعة في سبيل التطوير المتزايد للصادرات، والمحافظة على أسعار تنافسية جيدة للبضائع المصدرة، لاستمرار الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية العالمية، هو الضغط على الأجور، وإحلال المراقبة الشديدة من قبل الدولة محل التحديد الحر للأجور في إطار السياسة التعاقدية بين مختلف الأطراف الاجتماعية، وتطبيق برنامج تقشف بمزيد من الخضوع المطلق لشروط صندوق النقد الدولي، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بالنسبة إلى الطبقات الشعبية: الخبز ومشتقات الحبوب، وهي كلها عوامل قادت إلى اندلاع «ثورة الخبز» في نهاية العام 1983 وبداية 1984، التي لعبتْ الجماهير الساحقة من الفلاحين الفقراء والشباب المعطّل عن العمل دورا أساسياً في تفجيرها.

## 3- الحزب الشيوعي و« ثورة الخبز» 1984

كان لتوجهات نظام الحكم وممارساته واختياراته في مختلف الميادين دورٌ رئيسيٌ في تغذية الأزمة العامة في تونس، وهى اختيارات طبقية واضحة، فضلًا عن الانفراد والاحتكار وتسيير البلاد بعقلية الحزب الواحد، الأمر الذي أحدث قطيعة عنيفة بين توجهات السلطة وبين مطالب أجزاء واسعة من الشعب والشباب في الجامعة، وفي الشارع، وأفضى إلى أحداث جانفي/يناير 1978، وإلى «ثورة الخبز» 1984.

وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي بياناً سياسياً حللت فيه طبيعة الأحداث الخطيرة والدامية، التي جرت في مدن وقرى تونسية نخصّ بالذكر منها ، القصرين، وقابس وقفصة، وقبلي، والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى، ويتلخّص موقف الحزب منها في جملة من النقاط جاءت على لسان لجنته المركزيّة التي :

(1)- تعتبر أن هذه الأحداث هي نتيجة مباشرة للقرار الحكومي القاضي برفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها، ما أدى إلى الترفيع في سعر الخبز والعجين ترفيعا مجحفا أضرّ بصفة خطيرة بالقدرة الشرائية للكادحين وأوسع فئات الشعب في قوتها اليومي.

(2)- تندد اللجنة المركزية باستعمال القمع والعنف، وتدخل الجيش ضد المتظاهرين، الذين عبروا عن غضبهم إزاء قرار الحكومة.

(3)- تذكّر بأنه سبق للحزب الشيوعي، أن عبر عن معارضته لمثل هذا القرار، وحذر من عواقبه الوخيمة، وذلك بالخصوص في عدد الطريق الجديد، الذي وقع حجزه في أكتوبر الماضي (يذكر في هذا العدد أن الأجهزة التونسية قامت بمصادرة جريدة الطريق الجديد، ومنعت إصدارها لمدة ستة أشهر، وإحالتها إلى الملاحقة القضائية، تحت حجة قيام الصحيفة بنشر أنباء كاذبة).

(4)- إن الحزب الشيوعي الذي ساند، ولا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل، وحماية وحدته من مناورات التقسيم والانشقاق، يعتبر أنه كان من المفروض أن يتسم موقف الاتحاد بوضوح أكثر، حتى لا يترك المجال مفتوحا لمثل هذه القرارات.

(5)- إن اللجنة المركزية، إزاء هذه الأوضاع الخطيرة وانطلاقاً من موقع المعارضة الوطنية المسؤولة تطالب- كحل عاجل- بوضع حد فوري لكل الإجراءات القمعية مهما كان شكلها، كما تطالب بالعدول عن قرار الترفيع في أسعار الخبز والعجين، وفتح استشارة جدية مع كل الأطراف المعنية حول قضية صندوق التعويض.

(6)- إن الحزب الشيوعي التونسي، يعتقد أن الحل الذي يسمح بحماية المكاسب الديمقراطية، ويجنب البلاد الهزات والأزمات، ويضمن مصالح الفئات الشعبية، يتطلب التخلي عن توصيات صندوق النقد الدولي، ومراجعة الاختيارات الرأسمالية»[1].

وفي مقابلة أجريت مع بوجمعة الرميلي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي قال: «إن الأحداث اندلعت فور إعلان الحكومة عن رفع الدعم الحكومي، وإن أعضاء الحزب خرجوا على رأس تظاهرات معارضة في المناجم التونسية، واستنكر عمليات «التخريب» مؤكداً أن الحزب لا يجيز مثل هذه الأساليب محملاً مسؤولية ما حدث للأجهزة الأمنية في مواجهة الانتفاضة، التي سوف تترك أثراً على موقف الحزب الحاكم إزاء ظاهرة «الانفتاح الديمقراطي»[2].

وبصدد اقتراحات الحزب لمعالجة الوضع، أكد القائد الشيوعي التونسي أن معالجة الأساس الذي قامت عليه الأحداث تكمن في:

(1)- «معالجة العجز الحاصل في الميزان التجاري، وإشكالية الوضع الاقتصادي بعموميته، من خلال فرض ضريبة على الثروات لأجل تمويل دعم الحبوب والمواد الأساسية.

(2)- القيام بحملة دعائية عبر أجهزة الدولة لأجل إغاثة العائلات قليلة الدخل.

---

(1) - بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي منشور بمجلة الرأي التونسية 6/1/4984.

(2) - مقابلة مع بوجمعة- الرميلي- عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مجلة اليسار العربي العدد (62) فيفري/شباط 1984.

(3)- المطالبة ببرنامج وطني لأجل معالجة البطالة وخاصة في أوساط الشباب.

(4)- العمل على تنمية المناطق المحرومة والريفية، وتنشيط الاستثمار هناك ومقاومة البطالة والنزوح في هذه المناطق »[1].

وفي مقابلة أخرى، أجريت مع الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل، أشار هذا الأخير إلى أن الأحداث أكدت ثلاثة عناصر أساسية.

(1)- عودة الاتجاهات المتشددة إلى أوساط الحزب الحاكم، واعتماده على الأجهزة الأمنية، ورفض الحوار، ما يعني عودة النظام إلى اتباع السياسات القديمة.

(2)- احتدام الصراعات داخل الحزب الحاكم حول مسألة الخلافة على قيادة السلطة وحزبها، الحزب الاشتراكي الدستوري، ما يعني غياب وضع الاستقرار في البلاد.

(3)- افتقاد الحزب الحاكم لدوره القيادي في البلاد، الأمر الذي بات يتطلب بديلاً، وهو ما تحسه الجماهير التونسية.[2]

أسهم الحزب الشيوعي التونسي، ومعه فصائل المعارضة التونسية، ورابطة حقوق الإنسان في القيام بحملة سياسية كبيرة من أجل الحيلولة دون تنفيذ حكم الإعدام بحق بعض المشاركين في أحداث ثورة الخبز. وقد استجاب الرئيس بورقيبة للحملة، وتم استبدال الحكم بحقهم إلى السجن المؤبد، كما أبدى الحزب الشيوعي ارتياحه لخطوة الرئيس التونسي بورقيبة بإطلاق سراح سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين بالسجن منذ شهر جويلية/يوليو 1981، ومن بينهم الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة. وقال الحزب تعقيباً على الخطوة إن «هذا الإفراج خطوة هامة من الضروري أن تتبعها خطوات أخرى. وبهذه المناسبة يؤكد الحزب أن العفو التشريعي العام ضرورة وطنية لتنقية الأجواء ورفع المظالم، ويجدد طلبه بالإفراج والعفو عن المحكوم عليهم

---

(1) - المصدر السابق.

(2) - مقابلة مع محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي في مجلة بيروت المساء1984/5/14.

في أحداث قفصة، وعن المجموعة المعروفة "بالتنظيم السري" كما أنه يجدد المطالبة برجوع كل ضحايا التعسف إلى أرض الوطن، ونخص بالذكر منهم أحمد بن صالح"[1].

## 4- المؤتمر التاسع للحزب وتعاظم الصراعات وأخطار عدم الاستقرار

عقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره التاسع في الفترة بين 12- 13- 14- جوان/يونيو1987، وإذا كان المؤتمر قد عقد في إطار العلنية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى الحريات السياسية التي تراجعت كثيراً، حتى أصبحت التعددية عينها في الميزان، وأدى ذلك إلى محاولات متواصلة لإسكات النقد والرأي المخالف والمطالب الديمقراطية والاجتماعية. وتم تشديد الخناق على صحافة المعارضة ومنها «الطريق الجديد»، فصودرت معظم أعدادها. كما شهدت هذه الفترة احتداداً كبيراً، في الأزمة السياسية في تونس، تمثلت في انتقال حكومة مزالي إلى الهجوم لتصفية الاتحاد العام التونسي للشغل في خريف 1985، وتفجر حرب الخلافة في تونس للرئيس بورقيبة التي أدت إلى سقوط محمد مزالي من حلبة الصراع السياسي وفراره خارج البلاد، وملاحقته قضائياً في نهاية عام 1986، وتفجر الصراع من جديد بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام، وتمّ اعتقال قيادات الحركة الإسلامية في ربيع 1987، حين جسدت السلطات التونسية النهاية العملية والعلنية لسياسة التعددية السياسية.

هذه هي أجواء تونس عشية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي، حين قدم الأمين العام محمد حرمل تقرير اللجنة المركزية الذي تضمن في أهم عناوينه المفاصل التالية:

1- الأزمة السياسية.

2- أزمة المجتمع التونسي في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

3- تونس ومحيطها الوطني والحضاري الطبيعي.

4- تونس ومحيطها العالمي.

---

(1) - الرأي التونسية العدد (281) تاريخ 1984/10/8 (ص4).

واستناداً إلى ما جاء في التقرير، تكمن مظاهر الأزمة السياسية في تونس في تدهور الحريات لا سيما في المدة الأخيرة. وقد بدا ذلك بتزييف انتخابات 81 وتواصل محاولة إسكات المعارضة بالخصوص، ونسف الحركة النقابية، وتجميد حركة المطالبة، وتشديد الحصار على كل تعبير يخالف السلطة والحزب الحاكم مهما كانت نزعته، حتى إن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم تسلم من ذلك التعسف وتعرض أمينها العام إلى للاعتقال... كما سجن مناضلون يساريون منهم عناصر قيادية من التجمع الاشتراكي، ثم أطلق سراحهم بعد أيام بموجب عفو رئاسي...

وقد تضخم دور جهاز الأمن وكثرت المضايقات والمحاكمات، وأصبح أي مواطن مهدداً في حريته وفي كرامته، والحريات مهددة حتى في ممارسة أبسط الحقوق التي تفرضها التعددية، وتتواصل محاولات إفراغها من محتواها. ومن أهم العواقب المدمرة لمسيرة البلاد نسف الاتحاد الذي يمثل مكسباً وطنياً وديمقراطياً ناضلت من أجله أجيال من النقابيين.

إن التعسف إزاء هذا الواقع بكل تعقيداته لا يحل المشاكل بل يزيدها تعقيدا، فضلا عن أن التعسف مرفوض حضارياً وسياسياً مهما كانت الحركة التي تتعرض له (في إشارة إلى المحاكمة الثانية للعناصر القيادية لحركة الاتجاه الإسلامي أمام محكمة أمن الدولة صيف 1987). وقد رفعنا صوتنا كما رفعنا صوتنا في المدة الأخيرة في البلاغ المشترك مع حركات المعارضة إيماناً منا بالحريات للجميع ونطالب بإطلاق سبيل المساجين وإلغاء المحاكمات السياسية وسن عفو تشريعي عام. ومعلوم كذلك أننا التقينا مع حركة الاتجاه الإسلامي في نطاق حركة المعارضة ولم نندم على تلك اللقاءات التي كانت أرضيتها واضحة وإيجابية...

ومن مظاهر الانزلاق في أوضاع البلاد الضبابية التي تطغى على قضية الخلافة التي لم تجد بعد حلا ديمقراطياً واضحاً لهشاشة المؤسسات الدستورية وللصراعات المتواصلة، داخل الحزب الحاكم نفسه، واحتمال المفاجاءات والمغامرات، وحتى التداخلات الأجنبية التي تعجز البلاد عن التحكم فيها، والتصدي لها، لا سيما أن السلطة تواصل تصلبها.

وقد أصبحت قضية الاختيار الديمقراطي للخلافة مطروحة مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة الدستور إذا اقتضى الأمر [1].

أما في مجال الأزمة الاقتصادية، فإن التقرير يخصها بتحليل معمق على النحو التالي: « تتطور الأزمة السياسية في البلاد على أرضية أزمة اقتصادية استفحلت في السنوات الأخيرة واتسمت بالعمق والحدة والتراكم. وقد كان من أهم مؤشراتها ابتداء من سنة 1982 تعثر النشاط في مجال الإنتاج وارتفاع الأسعار بنسبة 15٪ في مستوى الاستهلاك وتفاقم البطالة. ورجعت هذه المؤشرات سنة 1986 بعواقب أكثر خطورة وحدّة شملت معظم القطاعات فأفلس العديد من صغار الحرفيين والتجار وتفاقمت البطالة بشكل لم يسبق له مثيل شمل أصحاب الشهائد من أطباء ومهندسين وصيادلة، كما أفضى ذلك إلى نفاد رصيدنا بالعملة الصعبة....

ولكن لا يجوز أن تخفي هذه العوامل الخارجة عن إرادتنا العوامل الأخرى الناتجة عن اختيارات نظام الحكم وتوجهاته، وعن نمط التنمية الذي تأصل منذ السبعينات، وهو النمط الرأسمالي الذي أظهر حدوده وانعكاساته السلبية، كلما ازداد تأصلاً، كما أظهرها بشكل جليّ في الأوقات المتأزمة. وقد أظهرت المدة الأخيرة أن السياسة الاقتصادية أصبحت في الحقيقة ضرباً من الهروب إلى الأمام بالاعتماد على نمط رأسمالي متأزم، دون مراعاة الثمن الذي يدفعه المجتمع ودون التحكم في عواقبه السلبية حيث ترجع الأزمة باستمرار متفاقمة ومتفجرة.....

ونحن نرفض المنطق القائل إن الأزمة ناتجة عن القطاع العام وتدخل الدولة، وإن الحل في القطاع الخاص، وقانون الربح والسوق... فترك قانون السوق يعمل دون رقابة وتدخل، والتفويت في القطاع العام يعني في بلد متخلف إطلاق العنان لا للرأسمالية في المطلق، ولا التنمية، وإنما للرأسمالية الطفيلية، والرأسمالية العالمية، وتعميق التبعية بكل عواقبها على الاقتصاد والمجتمع برمته. وقد عرفت عدة بلدان تجارب مأسوية لاقتصادها من جراء

---

(1) – تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر التاسع الذي قدمه محمد حرمل الأمين العام، تونس جوان/يونيو 1987 (ص6- 7- 9- 15- 19).

وصفات صندوق النقد الدولي، الذي يفرضها باسم قانون السوق والليبرالية، وهذه شهادة رجل ليس شيوعياً ولا ماركسياً ولا معادياً للرأسمالية ولا للأنظمة العربية في تصريح له جاء في جريدة LA PRESSE التي لا يمكن اعتبارها معادية للنظام الحاكم... هذا الرجل هو الأمين العام لاتحاد البنوك العربية ومدير مركز الدراسات فيها، في تصريح له في مارس/آذار 1987: إنّ المعالجات التي يفرضها صندوق النقد على البلدان المدينة تهدد استقرار هذه البلدان لحدة مرارة الدواء. ويضيف بالحرف الواحد: إن المشكلة مع صندوق النقد ليست جديدة، كان الصندوق ولا يزال يفرض على البلدان المدينة نظاماً لتغيير ميزان دفوعاتها الخارجية دون الاهتمام بتوازناتها الداخلية. وهدف الصندوق هو نفسه في جميع البلدان: خلق فائض من العملة حتى تتمكن تلك البلدان من تسديد ديونها... وهذه الحلول لا تقر أي حساب للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتلك البلدان»[1].

ويؤكد تقرير اللجنة المركزية أن المخرج من الأزمة العامة في البلاد يكمن في إيجاد «البديل» في مختلف الميادين، وذلك بتحالف يجمع كل القوى النقابية والسياسية الديمقراطية على اختلاف مشاربها ومواقعها وتعبئتها في حركة وطنية ديمقراطية جديدة واسعة وقوية، ومرتبطة بالجماهير الشعبية، ومؤثرة فيها باعتبارها ضرورة تاريخية حيوية، بعد أن فقد الحزب الدستوري، الذي قاد الحركة الوطنية في الكفاح ضد الاستعمار دوره القيادي للطبقات والفئات الشعبية، وبعد أن أصبحت أيديولوجيته غطاءً أيديولوجياً وسياسياً للرأسمالية والبرجوازية الجديدة. كما أكد الحزب ضرورة إجراء تغييرات شاملة في الوضع اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً مع اتباع سياسة خارجية معادية للإمبريالية على الصعيد الخارجي.

وقوّم تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مجمل المتغيرات على الساحة العربية مشيراً إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، كانت وراء ظهور برجوازية عربية جديدة مرتبطة بالنمط الرأسمالي المتخلف والتبعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التناقضات في هذه البلدان،

---

(1) - المصدر السابق (ص12- 13- 14- 15).

وتعاظم دور الشغيلة ونضالها على الرغم من الفتور الذي أصاب حركة التحرر الوطني العربية بعد وفاة عبد الناصر عام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي أن ما يسمى أزمة حركة التحرر العربية لا يعنى فقط عجز الفئات القديمة عن مواصلة المسيرة الثورية والتقدمية، بل يعني كذلك أنّ الحركة التقدمية وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية العربية والأحزاب والحركات الديمقراطية لم تتمكن بعد من إعادة بناء الحركة على قواعد جماهيرية.

وقد اتضح ذلك بمناسبة الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، وقلة ردود الفعل الجماهيرية. وقوّم تقرير اللجنة المركزية عالياً نضال الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان وأدان تواطؤ معظم الأنظمة العربية وتخاذلها في مواجهة العدو الصهيوني [1].

## 5- الحزب الشيوعي والمواقف من المسألة القومية وقضايا الوحدة العربية

أسهم الصعود القوي للحركة القومية العربية في شروط تاريخية محددة في أوائل الخمسينات (ثورة مصر 1952) وأواسط الستينات، في إحداث التبدلات التاريخية والسياسية التي شهدها الوطن العربي، والتي مارست دون شك تأثيراً كبيراً في إحداث انقلاب فكري وسياسي في موقف الحركة الشيوعية العربية، من وجود الأمة العربية، والقضية القومية العربية، والوحدة العربية. وقد أولى المؤتمر التاسع للحزب أهمية ملحوظة للمسألة القومية، إذ عالجها في باب المقدمات النظرية والفكرية للبديل الوطني وتحت عنوان فرعي: "القضية القومية"، معتبراً أن تونس بخصوصيتها وتاريخها، والعلاقات التي نسجها التاريخ القديم والمعاصر، ومصالحها المصيرية جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والوطن العربي... وأن الطموح إلى الوحدة يستمد قوته وشرعيته ودوامه من المكونات والركائز الموضوعية والذاتية للقومية العربية في معناها الواسع... إلا أن الانتماء إلى الأمة العربية لا يلغي الفروق والخاصيات الوطنية التونسية والجزائرية والمصرية والفلسطينية، وهي واقع ملموس لا يجوز طمسه،

---

(1) - ملخص من تقرير اللجنة المركزية المنشور في مجلة النشرة - أثينا العدد (26) تاريخ 1984/11/19 (ص14-15).

وتندرج في إطار الوطن العربي الشامل والقومية العربية التي فيها الوحدة وفيها التعدد في آن واحد[1].

ويوضح محمد حرمل الأمين العام للحزب فكرة الخصوصيات هذه بقوله: « نعتقد أن التحليل الموضوعي يثبت أن من خاصيات القومية العربية استيعابها لمجموعة متنوعة لكنها مترابطة ومتكاملة وأن هذا يعني أن القومية العربية هي قومية أوسع تستوعب مختلف القوميات أو شبه القوميات، فمثلا هناك القومية التونسية ولكنها عربية في نفس الوقت، أي ارتباطها بالقومية العربية »[2].

وينتقد الحزب الشيوعي التونسي الحركات القومية التقليدية والرومانسية، التي ظهرت في المشرق العربي، والتي تضفي نوعاً من التجانس المطلق في التركيبة البنيوية للوطن العربي، وتنفي فكرة الخصوصيات القطرية، وفشلت فشلاً تاريخياً في تحقيق أي وحدة عربية، بعد أن كانت تسيطر على الطاقات السياسية للمجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي « أن القاعدة النظرية القديمة التي كانت ولاتزال وراء ممارسات حركات قومية فعالة على الساحة لا سيما في المشرق العربي والتي أدت إلى فشل الوحدة العربية، تلك القاعدة القديمة التي تعتبر مختلف البلدان العربية أمة واحدة ودون فروق، وتنكر الخاصيات الوطنية التي نسجها التاريخ وتعتبرها مجرد فروق إقليمية، في حين أن تلك الخاصيات الوطنية واقع ملموس لا يجوز طمسه »[3]. ويعزو الحزب الشيوعي إخفاق المشروع الوحدوي إلى أن القوى القومية، عملت من أجل: « وحدة فوقية أو

---

(1) - الحزب الشيوعي التونسي- المؤتمر الوطني التاسع الوثيقة السياسية التي صادق عليها المؤتمر. تونس في 14/13/12 جوان/يونيو 1987-(ص47).

(2) - بصراحة مع محمد حرمل- كتاب "الطريق الجديد" دار المغرب العربي- تونس1982 (ص82-84).

(3) - الحزب الشيوعي التونسي- الوثيقة السياسية (ص47- 48) ويذكر الأمين العام للحزب: "أنّ العوامل السياسية والقوى الرجعية قد لعبت دورا في انفصال الوحدة السورية المصرية. وقد انطلقت هذه القوى من الخصوصيات القومية والشعور الوطني لفك الوحدة" ثم يتهم القوميين ويصفهم بأنهم "في الممارسة من أشد المتمسكين بقومياتهم المحلية، بل أستطيع أن أقول إنهم ساهموا في الانقسام لا في التقارب والوحدة" أُنظر كراس "الطريق الجديد ". بصراحة مع حرمل- (ص84/83).

اندماجية أو شكلية، ولأنها أيضا كانت مرتبطة بفشل البرجوازية العربية بمختلف فئاتها»[1].

و يرى الحزب الشيوعي أن تحقيق شعار الوحدة العربية ككل أمر بعيد المنال في الظروف العربية الراهنة، لأنّ حركة التحررِ الوطني العربية ليست حركة متجانسة، وموحدة، وليست معسكراً واحداً بل هي معسكرات، و لأن الأنظمة العربية التي تستخدم الخطاب الوحدوي العربي، تتناقض سياستها النظرية على طول الخط مع اتجاه العمل الوحدوي، بسبب خدمة مصالحها الظرفية الأنانية القطرية مع أنها تهاجم القطريات، لهذا كله فإن الحزب الشيوعي يرى أن لحركة التحرر مضمونين: الأول قومي وحدوي مشترك ينطوي على وحدة أهداف مشتركة وخاصةً مقاومة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، والثاني، وطني في إطار تعدد الظروف الخاصة بكل قطر. ويعتقد الحزب الشيوعي: «أن مشروع الوحدة يندرج في عملية تاريخية طويلة الأمد وفي إطار وحدة مغاربية وعربية عقلانية وواقعية لا تكتفي بالعواطف والأوهام بل تستند إلى التحليل العلمي والتجارب.... ويجعل هذا التوجه الاستراتيجي توجها يتميز بالاستمرارية لأنّ هذا المشروع يندرج في إطار عملية تاريخية طويلة الأمد، مرتبطة أشد الارتباط بصعود القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية والاشتراكية »[2].

ويعتبر الحزب الشيوعي التونسي أن تحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجي يجب أن يمر عبر بناء المغرب العربي بالتنسيق بين الحركات الديمقراطية في مختلف البلدان للضغط الديمقراطي على الحكومات حتى تتجاوز الخلافات الهامشية وتشرع في الاستجابة لهذا المطمح التاريخي الشرعي[3].

وعلى صعيد المغرب العربي، يحمّل الحزب الشيوعي الأنظمة المغاربية مسؤولية العجز عن إقامة أي تعاون مثمر وغير متقطع يخدم مصالح الشعوب ووحدة المغرب العربي. وكان الحزب الشيوعي يؤيد على الدوام خطوات التقارب والتعاون بين بلدان المغرب العربي مجتمعة، لكنه وقف ضد سياسة

---

(1) – المصدر السابق عينه.

(2) – الحزب الشيوعي التونسي– الوثيقة السياسية– مصدر سابق (ص48 و 63).

(3) – المصدر الساب عينه.

المحاور في المنطقة، التي شهدت ولادة محور تونس الجزائر وموريتانيا عبر معاهدة الإخاء في عام 1983، قابله محور ثانٍ عبر إعلان معاهدة وحدة بين ليبيا والمغرب في سبتمبر/أيلول 1984. وكان الحزب يدعو في جريدته «الطريق الجديد» الحكومة التونسية إلى اتخاذ موقف الحياد إزاء سياسة المحاور المتقلبة في المغرب العربي. وقالت الجريدة في تعليقها على معاهدة وجدة « إن هذه المعاهدة، وما يمكن أن ينجم عنها من توازنات مغاربية جديدة، تعد بمثابة محور مواز لمحور الجزائر تونس وموريتانيا... وهنا تكمن الخطورة» وأضافت:

«ونحن نؤيد كل ما يقرب بين شعوب المغرب العربي، ونتمنى النجاح لهذا الاتحاد المعلن بين ليبيا والمغرب.... لكن الذي يقلقنا هو احتمال تحول المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية إلى محاور متعادية، تستغلها الإمبريالية، فتكثف تدخلاتها السافرة والخافية ويصبح بناء المغرب العربي أبعد مما كان» [1].

**القضية الفلسطينية**

أما موقف الحزب الشيوعي التونسي إزاء القضية الفلسطينية فهو ينسجم مع مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، التي تبنّت قرار تقسيم فلسطين من جانب منظمة الأمم المتحدة، القرار 181. ولقد اعتبر الحزب الشيوعي قرار التقسيم هذا ضربة قاصمة للإمبريالية البريطانية وحلفائها العرب المنضوين تحت لواء منظمة «الجامعة العربية». ويقول الحزب في تبريره لهذا الموقف: «...إن الإمبريالية الانكلوسكسونية لم تنجح في السيطرة على فلسطين وفي إجهاض انعتاقها التام إلا بالتفرقة بين العرب واليهود في فلسطين » [2]. فبينما كان الحزب الشيوعي ينفي نفياً قاطعاً وجود «الأمة اليهودية» تماشياً مع موقف ماركس ولينين حيال هذه المسألة، أصبح الحزب يرى في المجموعات التراكمية من المستوطنين الصهاينة الذين يحملون صفات بلدانهم الأصلية وخصائصها «قومية يهودية في طريق النشوء والتطور» [3]. ويرى الحزب الشيوعي التونسي«... أنه ليس من مصلحة يهود تونس- رغم انسياقهم

---

(1) - الوطن الكويتية 1984/9/46.

(2) - L’avenir de la Tunisie 13/12/1947

(3) - L’avenir de la Tunisie 14/8/1948

أحياناً وراء تضليل الحركة الصهيونية الرجعية أن يفصلوا قضيتهم عن قضية مجموع الشعب التونسي، كما أن عليهم أن يحترسوا من أحابيل بعض الصهاينة الذين لا يخدمون إلا مصلحة الاستعمار في بلادنا»[1].

ساند الحزب الشيوعي الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية 242- 338. وانطلاقا من هذا الموقف أيد الحزب الشيوعي المبادرة التي عمل من أجلها الاتحاد السوفياتي صديق فلسطين والوطن العربي، والمعروفة باسم مشروع بريجنيف، كما ساند الحزب الشيوعي القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير في مجالسها الوطنية المتعاقبة.

ويقول أحد قيادي الحزب الشيوعي صالح الحاجي حول موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد بأنها « تندرج ضمن الهجمة الإمبريالية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقا من استراتيجيتها العسكرية المعادية لحركات التحرر في العالم. وهذه الهجمة تهدف إلى استعادة السيطرة على المنطقة العربية عن طريق تصفية الثورة الفلسطينية، ومنجزات حركة التحرر الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تهدف إلى إقامة شبكة من القواعد والأحلاف العسكرية، وإخضاعها لمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتهدف هذه الهجمة إلى تجميع الرجعية العربية في محاور تخدم مخططات الإمبريالية، وتهدف كذلك إلى ضرب العلاقات العربية السوفياتية.

إن اتفاقيات كامب ديفيد هي المظهر الرئيس لهذه الهجمة الإمبريالية على منطقتنا، فهي تهدف بصورة واضحة إلى إقامة حلف عسكري عدواني، وتصفية القضية الفلسطينية لمصلحة الصهيونية، وذلك عن طريق تحويل هذه القضية إلى قضية حكم ذاتي، وإفراغها من جوهرها الأساسي، وهي العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.... وإلى سلب أراضي عربية جديدة وإلحاقها بـ « إسرائيل». وقد دان حزبنا هذه الاتفاقية بشدة...

(1) - المصدر عينه.

وساند كل المبادرات التي قامت بها الدول لمجابهتها »[1]. وأضاف القيادي الشيوعي قائلاً إن الحزب الشيوعي اتخذ موقفاً مؤيداً لنضال الشعب الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان في صيف العام 1982، ونشط في الأوساط السياسية بحملة دعائية وطنية عامة لمساندة المواجهة الوطنية لقوات الغزو، ونظم مظاهرة تضامنية في العاصمة تونس[2].

وكان موقف الحزب الشيوعي التونسي من القضية الفلسطينية يتطابق كلياً مع موقف القيادة المتنفذة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها المرجعية الفلسطينية المعترف بها في العواصم المغاربية، وإن كانت هذه المرجعية لا تتجاوز حركة « فتح » والنهج السياسي الذي يكرسه ياسر عرفات في داخلها وعلى مستوى المنظمة. وكان مبدأ « القبول ما يقبله الفلسطينيون » هو التسويغ الذي تسوقه الأحزاب الشيوعية المغاربية وغيرها من الأحزاب الأخرى الحاكمة وغير الحاكمة في المغرب العربي، لمباركتها اتفاق أوسلو الذي أبرم في 3 سبتمبر/أيلول 1993 بين الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة اسحق رابين وقيادة عرفات، ومن ثم لتأييدها التطبيع بين الكيان الصهيوني والأنظمة المغاربية.

---

(1) – مقابلة مع صالح الحاجي في مجلة الحرية 1981/10/26.

(2) – مقابلة مع صالح الحاجي في جريدة النداء اللبنانية 1983/2/13.

# الفصل الثالث
# الحزب الشيوعي في ظل
# سلطة السابع من نوفمبر

## 1- الحزب الشيوعي و تدعيم المسار الديمقراطي

أجمعت الدوائر السياسية التونسية والعربية والدولية، التي تابعت شمس الأحداث الطاغية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد مزالي صيف 1986، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و«حركة الاتجاه الإسلامي» بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين التسعين في خريف العام عينه، في ذلك الوقت، على أنّ تونس قد دخلت مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي لمع نجمه في فضاء السياسة التونسية، واستولي على السلطة بانقلاب أبيض، في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1987، منهياً بذلك حكم العجوز بورقيبة الذي استمر ثلاثة عقود.

وعبرت القوى السياسية في تونس، لا سيما حركات المعارضة سواء التي تتمثل في أحزاب معترف بها، أو التي تنتظر أن يعترف بها بعد إتمام قانون الأحزاب المصادقة عليه، عن ارتياحها لبيان السابع من نوفمبر، الذي ألقاه الرئيس بن علي عبر التلفزيون التونسي، وتوجه فيه إلى الشعب بكل قواه العاملة والسياسية للانخراط في الفعل الجدي من أجل تطبيقه في أحسن الظروف وبأقصى النتائج.

وقد اعتبر السيد محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي الخطاب (بيان 7 نوفمبر) مهماً جداً في مختلف الجوانب التي عالجها. وقال إنه موقف يدعم جو الحوار بين أحزاب المعارضة والسلطة. وأضاف: « نحن نجدد مساندتنا

للروح الديمقراطية والصراحة التي ميزت خطاب الرئيس في تناول مختلف المشاكل بما فيها الإشارة إلى العقبات والعراقيل التي تعترض البلاد في اتجاه التغيير».

وقد نجح العهد الجديد إلى حد مقبول في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحوناً بالتوتر بل ومهدداً بالانفجار قبل قيام حركة السابع من نوفمبر.

وهناك شواهد كثيرة على سياسة الانفتاح التي يسلكها العهد الجديد، أبرزها الاتجاه إلى رفع القمع المسلط على قيادات الحركة الإسلامية، والاعتراف ببعض أحزاب المعارضة.

على أن الاتجاه « الديمقراطي » الذي سلكه العهد الجديد في تونس أصبح يوظف شعار « طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد » من أجل توطيد ركائز النظام، ذلك أن هذه «الديمقراطية التعددية» لم تغير شيئاً، مبدئياً وعملياً في الاختيارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، للسلطة في تونس.

وفي الذكرى الأولى لتوليه مهام السلطة في تونس، أعلن الرئيس بن علي عن إجراء انتخابات رئاسية، وكذلك انتخابات تشريعية في تونس، في الثاني من أفريل/نيسان 1989. وكان البرلمان التونسي قد صادق على تعديل دستور 1959، القاضي بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وتحديد مدة التجديد للرئيس، بثلاث ولايات فقط، مدة كل منها خمس سنوات، وجعل السبعين عاماً الحد الأقصى للترشّح إلى الرئاسة، وفرض العودة إلى الانتخابات عن طريق الشعب في مدّة لا تتعدى الستين يوماً في حالة شغوره.

وكان زعماء الأحزاب السياسية الستة المعترف بها رسمياً «الحزب الشيوعي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (الوطن)، والحزب الاجتماعي للتقدم (الأفق)»، وزعماء نقابيون، وممثلو حركة الاتجاه الإسلامي، وعبد الرحيم زاوري الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، قد وقعوا في يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1988، على وثيقة الميثاق الوطني، التي تنص على مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وعلى

أنّ من واجب الدولة، أن تضمن الحريات الأساسية، كحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، شريطة أن تمارس الحريات في حدود القانون. ويؤكد الميثاق الوطني: «أنّ القيود الوحيدة التي ينبغي فرضها هي القيود التي تتضمن أسس المجتمع الديمقراطي والأمن العام للقانون، وحقوق الغير». وقد أبقى هذا الميثاق على قانون الأحوال الشخصية الذي أقر في عهد بورقيبة.

وكانت الصحافة في تونس، عرفت انتعاشة مهمة بعد التغيير الذي حمل الرئيس بن علي إلى سدة الحكم في عام 1987، وعُدَّت دعامة أساسية للديمقراطية الوليدة، فتم تعديلٍ قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع، وهو أسلوب كان مألوفاً أيام الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وعادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور، وهي «المستقبل» (الديمقراطيين الاشتراكيين) و «الموقف» (للتجمع ا لاشتراكي التقدمي) و«الطريق الجديد» (الحزب الشيوعي) و«الوحدة» (حزب الوحدة الشعبية). كما منحت مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة، وقدرت بـ 25 ألف دينار (نحو 20 ألف دولار) لكل صحيفة.

وتزامن استئناف صدور صحف أحزاب المعارضة في عام 1988 مع معاودة صدور المجلات المستقلة، التي تعكس آراء قطاعات واسعة من المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والهيئات والطلاب)، ولا سيما مجلتي «المغرب العربيٍ» و«حقائق» الأسبوعيتين، إلا أن أعرق صحيفة مستقلة وأكثرها احتراماً ومصداقية "الرأي" لم يتح لها معاودة الصدور بعد حظر عدد خاص أعدته لمناسبة التغيير، الذي حصل في قمة السلطة.

ويمكن القول إنّ سنة 1988 كانت السنة الذهبية للصحافة التونسية، إلا أن الرياح بدأت تهب في العام التالي بغير ما تشتهي سفينة الديمقراطية.

فقد توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع في 2 أفريل/نيسان 1989، (نحو مليونين و700 ألف ناخب تونسي) لانتخاب رئيس الجمهورية، ولانتخاب 141 نائباً لمجلس النواب. وكان عدد القوائم الانتخابية المتنافسة 84 قائمة، تنتمي إلى سبعة أحزاب سياسية، وذلك لملء مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً موزعة على 25 دائرة انتخابية .

وبلغ عدد المرشحين 487 مرشحاً يتوزعون على النحو التالي:

141مرشحاً باسم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.

124 مرشحاً باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

116 مرشحاً مستقلا تدعمهم حركة النهضة الإسلامية.

37 مرشحاً باسم حزب الوحدة الشعبية.

35 مرشحاً باسم التجمع الاشتراكي التقدمي.

17مرشحاً باسم الحزب الاجتماعي للتقدم.

16مرشحاً باسم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

6 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي.

5 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

وكان بن علي قد فاز بنسبة 99. 27٪ من عدد أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية، وفازت قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً.

وهمشت الانتخابات بقية أحزاب المعارضة، غير أن الحزب الحاكم وجد نفسه أمام ظاهرة لم تكن في الحسبان هي صعود القوة الإسلامية التي يمثلها المستقلون، والتي فازت رسمياً بنحو 14٪ من الأصوات، والتي كسبت ثقة ثلث الناخبين في الساحة التونسية.

وتقدم الحزب الشيوعي التونسي والتجمع الاشتراكي التقدمي بطلبات طعن احتجاجاً على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 2 أفريل/نيسان 1989. وحين تم تعيين الدكتور حامد القروي رئيساً للحكومة في 26 سبتمبر/أيلول من عام 1989، بدلا من الهادي البكوش، وصرّح في أول خطاب له أنّه "سيكثف الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين من أجل تعزيز المصلحة الوطنية". وقالت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيانها الصادر بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأوّل إنّها أخذت علماً بتصريحات رئيس الوزراء الجديد الإيجابية حول موضوع التعددية

والميثاق الوطني والحوار، إضافة إلى لقاءاته مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. وشدد البيان على ضرورة تجسيد هذه التصريحات ورفع القيود التي تعرض العملية الديمقراطية للخطر. وللمرة الأولى، أشار التلفزيون التونسي إلى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبث مقابلة مع الأمين العام محمد حرمل بكاملها.

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في 15 جوان/يونيو من عام 1990، والتي فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنحو 98٪ من مقاعد المجالس البلدية، قاطعت أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها وكذلك الحركة الإسلامية في تونس، تلك الانتخابات. وأكدت أحزاب المعارضة أن السبب في بقائها بعيداً عن الانتخابات يعود إلى عمليات تزوير واسعة النطاق جرت في انتخابات عام 1989، وإلى المناخ السياسي السائد، قائلين إن سيطرة الحزب الدستوري الحاكم على وسائل الإعلام، وكذلك البيروقراطية والإخفاق في تطوير نظام الانتخابات هي الأسباب الرئيسية التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات.

وهكذا، لم تتحقق التعددية في البرلمان، وفي مجالس البلديات، ووصل المسار الديمقراطي إلى أفقه المسدود مع اشتداد الاستقطاب الثنائي بين النظام والحركة الإسلامية في مطلع التسعينات. وقد أبدت أحزاب المعارضة خيبة أملها في خطاب الرئيس بن علي في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1990، لتجاهله المعارضة الإسلامية، وهزئه من مطالب المعارضة بالفصل بين الدولة والحزب الحاكم. ولاحظ زعيم الحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل أن الخطاب لم يستجب للمطالب الأساسية التي تقدمت بها المعارضة لكسر الجمود السياسي. وقد حمل الخطاب الذي جاء في الذكرى الثالثة لتولي بن علي السلطة في تونس، المعارضة المحلية تبعة إعاقة محاولات الحكومة لإقامة ديمقراطية فعلية في تونس.

## 2 - تحالف المعارضة مع الحكم في الحرب ضد الحركة الإسلامية

إذا كانت النتائج التي أعلنت عن الانتخابات البرلمانية هي السبب المباشر الذي فتح الصراع مع الحركة الإسلامية، بعد هدوء و«تبادل الود» لأكثر من

عام، فإنّ هناك أسبابًا أخرى جعلت هذا الصراع يتأجج. وفي مقدمة هذه الأسباب رفض السلطات التونسية أكثر من مرة الطلب الذي تقدمت به حركة "النهضة" للحصول على تأشيرة حزب سياسي. وكان حزب النهضة خرج من الانتخابات البرلمانية بعد الحزب الحاكم مكرساً نفسه كقوة أساسية في المجتمع، تشاطر التجمع الدستوري الديمقراطي النفوذ في الشارع.

وقد حركت المواجهة الشاملة في تونس بين حركة النهضة والحكم كثيراً من الأحجار على شطرنج اللعبة السياسية الداخلية في البلاد. فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وجد الحكم نفسه مضطراً لتهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب غير الإسلامية، ومد جسور الحوار معها، بل والبحث عن وسائل للحصول على رضاها. وفي أجواء الحرب المفتوحة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة، ترسخت علاقة تحالف غير عادية بين النظام وقوى واسعة من النخبة والمعارضة السياسية الرسمية التي وعدت بتحقيق نموذج ديمقراطي في غياب الحركة الإسلامية.

وأصبح محمد مواعدة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين آنذاك ونائبه خميس الشماري، يُنظّران للخط الذي يدعو إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للمعارضة، وتدعيم خيار التحالف مع السلطة.

وفي ظل وضع حسمت فيه السلطة التونسية أمرها على استئصال الحركة الإسلامية راهنت المعارضة الرسمية التونسية- على اختلاف في تفاصيل الموقف بين مكوناتها- على الخيار الممكن، متمثلاً في خيار التحالف مع النظام، على أساس وعد قطعته السلطة بتحقيق الديمقراطية، بعد التفرغ من قمع الإسلاميين. وقد حكمت علاقة التحالف بين السلطة والمعارضة الحياة السياسية التونسية منذ سنة 1991 إلى فترة الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995" [1].

وتوج شهر العسل بين السلطة والمعارضة، في انتخابات مارس/آذار 1994 الرئاسية والتشريعية، بدخول أربعة أحزاب من قوى المعارضة التونسية لأول

---

(1) - مجلة تونس الشهيدة العدد السادس والثلاثون - سبتمبر/ أكتوبر 1996 مقال رئيس التحرير: الوضع التونسي (ص8).

مرة في تاريخ تونس المجلس النيابي، إذ حصلت المعارضة على 19 مقعداً، توزعت على النحو التالي: 10 مقاعد لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، و 4 مقاعد للحزب الشيوعي التونسي، فيما تقاسم بقية المقاعد الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الوحدة الشعبية.

ويصف الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل دخول المعارضة إلى البرلمان بقوله: دخول نواب أحزاب المعارضة الوطنية للبرلمان يعني تعددية لأول مرة في تاريخ البرلمان، وأنا شخصياً الأمين العام الوحيد لحزب معارض في البرلمان مع الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وهذا في حد ذاته خطوة هامة في طريق توسيع التعددية في البرلمان وخارج البرلمان [1].

وعلى العراقيل التي تعيق تطوير فكر التعددية، يقول محمد حرمل: "أولى هذه العراقيل الإعلام إذ لا يمكن أن نبني ديمقراطية عصرية دون تعددية في الإعلام وخصوصا في التلفزة والإذاعة الوطنية، وهذه من أهم مطالبنا. المشكلة الثانية هي أن التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) الذي لنا معه علاقات جيدة ونعتبره حزب الأغلبية، ونحن قابلون بدوره كحزب الأغلبية وليس لنا أي عداء معه، له احتكار مطلق لكل الفضاءات، احتكار إلى درجة أصبح يهدد دور الأحزاب ودور التعددية [2].

وعن دور المعارضة داخل التركيبة البرلمانية يقول الأمين العام للحزب الشيوعي: « نحن ساندنا ونساند المشاريع الوطنية التي ليس فيها مشكل فنرفع أيادينا للتصويت على هذه المشاريع إيجابياً ولكن في بعض المشاريع نقدم ملاحظات نقدية » [3].

وعما أضافته مشاركة المعارضة والتنسيق فيما بينها، يضيف محمد حرمل: « أولا أضافت التعددية، وهذا أهم شيء بالنسبة إلى البرلمان أي أضافت آراء وأفكار ومشاكل لم تكن موجودة من قبل في البرلمان وحركية جديدة،

---

(1) – مقابلة مع محمد حرمل– منشور في جريدة الدستور الأردنية تاريخ 1995/10/28.

(2) – المصدر السابق.

(3) – المصدر السابق.

وأضافت علاقات متميزة مع أعضاء نواب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذين كانوا يجهلون الأحزاب الكبرى وكذلك أحزاب المعارضة لم تكن تعرف نواب التجمع إذ تكون مناخ إيجابي في العلاقات، وهذه حركية جديدة مازالت في خطواتها الأولى. أما فيما يخص التنسيق فلم يوجد بعد، لأن أحزاب المعارضة مختلفة. ومواقفها ليست منسجمة في البرلمان. ففي بعض الأحيان نصوت في نفس الاتجاه، وفي بعض الأحيان لا نصوت في نفس الاتجاه. وهذه هي التعددية ومازال هناك مشاكل ستتبلور وتتوضح في المستقبل "[1].

استمر أنصار خيار التحالف مع السلطة من جانب أحزاب المعارضة الرسمية يدافعون عنه باستمرار، وهم يمنّون أنفسهم وقواعدهم بأن تجربة المسار الديمقراطي في تونس لا تزال في بدايتها، و تحتاج وقتاً كافياً حتى تؤتي ثمارها. غير أن الثمار التي وقع جنيها كانت ثماراً كارثية. فقد تقلص هامش الحراك السياسي إلى أدنى مستوياته، واستمرت السجون مكتظة بآلاف المساجين السياسيين من كل الاتجاهات الفكرية والسياسية، وتراجع حضور المعارضة في مؤسسات الدولة. وفي مناسبة انتخابية عولت مختلف أحزاب المعارضة الرسمية كثيراً على نتائجها لإقناع قواعدها بمردودية وواقعية التحالف مع السلطة، فلم تحصد هذه الأحزاب مجتمعة سوى 6 مقاعد من بين 4090 مقعداً بلدياً.

وكانت نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995، بمنزلة الهزة العنيفة التي اجتاحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أكبر أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع أمينها العام محمد مواعدة إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس بن علي في 21 سبتمبر/أيلول 1995، تضمنت نقداً جريئاً وصريحاً لسلطة السابع من نوفمبر تمثل في التأكيد على عودة نظام الحزب الواحد المهيمن بصورة أشد تأطيراً وإحكاماً، وتطويع المجتمع المدني أكثر من العهد البورقيبي، وقيام الأجهزة الأمنية التونسية بعملية "ضغط خانق"، على المجتمع المدني السياسي، واستغلال شعار "التطرف الإسلامي" كذريعة للقضاء على

(1) - المصدر السابق.

كل تشكيلات المعارضة، وسيادة نظرة أحادية للإعلام رتيبة وجامدة، إضافة إلى ما تعانيه الحياة الفكرية والثقافية من جمود وتراجع في شتى المجالات.

وأكد سجن محمد مواعدة 11 عاما، ونائبه الشماري 5 أعوام، (تم إطلاق سراحهما، شرطياً في نهاية عام 1996)، عن عودة المحاكمات السياسية في ظل الحصانة من العقاب، وانكسار التحرك نحو الديمقراطية، وارتداده بصورة أقوى بكثير مما كان يتنبأ به، لجهة خروج تونس من نظام "الديمقراطية الفوقية والمراقبة" إلى نظام تسلط الحزب الواحد الحاكم والمهيمن، وتموضع السياسة في الدولة، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة، إذ أصبحت تونس منقسمة إلى فضاءين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وفضاء الشعب، في ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية لعلاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل.

إزاء خروج الشعب من عالم السياسة وعدم إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني، كيف يقوِّم الحزب الشيوعي التونسي هذا الوضع؟

في افتتاحية عدد "الطريق الجديد" الصادر في 15 أفريل/نيسان 1996، (وهو الأول منذ احتجابها في عام 1995) التي يصدرها الحزب، أشار الأمين العام محمد حرمل إلى أن السؤال المتداول في تونس هو « هل أن السياسة من خارج الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) لم تعد ممكنة ولا مجدية؟ وأوضح محمد حرمل أن هذا السؤال بطرحه علينا وعلى سوانا عدد من المناضلين طغى عليهم اليأس والتشاؤم، وصاروا يعتبرون أنه لم يعد ممكناً التعبير عن رأي مخالف (للحكم) بعدما تراجعت فضاءات التعددية، وانتشر العزوف عن العمل السياسي، وتوقف تيار الانتماء إلى الأحزاب، وتعمق احتكار الحياة العامة من قبل الحزب الحاكم، حتى كادت المواطنة تنحصر في الانتماء إليه »: وأضاف حرمل: " هل انتهت السياسة مثلما قيل عن الأيديولوجيات إنّها انتهت وحتى عن التاريخ إنّه انتهى ؟.

وأكد «أن السياسة في وظيفتها النقدية والمعارضة مازالت ممكنة، لأننا نعتبرها مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق الحركة الديمقراطية في كل المراحل، في حركة مستمرة ومتقطعة، فيها المد والجزر، النجاحات و الخسائر، و الفتور و الركود».

وحمل حرمل على التيارات التي دخلت السياسة بمبادئ نبيلة، لكنها في الحقيقة جامدة ومسقطة على الواقع، يسارية وغير يسارية، تغذيها ثقافة الرفض المستمر والمعارضة التقليدية والثنائية المطلقة، حكم المعارضة المعمول بها في أوروبا والبلدان المتقدمة. وقال: « لا أشك في أن لها الفضل في شيء من الصمود، لكنه صمود عقيم، بالإضافة إلى أن مواقفها تؤدي حكما إلى هدر الطاقات والعزائم وغلق باب الاجتهادات وتشتيت المناضلين والالتقاء مع التيارات الرجعية والسلفية المتموقعة خارج البلد والتي تبذل قصارى الجهود لتظليم (تسويد) صورة الوطن مثلما تؤدي إلى نفي مستلزمات الوفاق الوطني والقطيعة مع السلطة الوطنية ».

وأشار حرمل إلى أن «المتشائمين يقولون لم يبق أمامكم أي هامش» إلا أنه شدد على نجاعة الخط الثالث الذي يختلف عن المساندة المطلقة، والمعارضة المطلقة. وأكد أن الهامش ضيق في الظرف الراهن، لكن القضية ليست في وجود الهامش أم عدم وجوده بقدر ما هي خيار لا مناص منه لإعادة أنفاس الحركة الديمقراطية والتقدمية وتأمين الظروف لتوحيد طاقاتها المشتتة والضائعة هنا وهناك واستقطاب فئات من الشباب بالاعتماد على الاجتهاد الفكري ». وحض الحكم التونسي على استخلاص الدروس من التجارب تعميقاً لمفهوم الوفاق الوطني وإنقاذاً للمسار الديمقراطي. وحذر من الاغترار بالمساندات الظرفية والانتهازية أو الانزعاج من المعارضات التقليدية خصوصاً إذا ما تميزت عن السلفية ومعالجتها سياسياً وفكرياً لأن في التعددية والديمقراطية النقد الإيجابي والنقد السلبي.

واقترح «توسيع فضاءات التعددية ورفع العراقيل التي تعطل المسار الديمقراطي حتى تساهم كل العزائم الصادقة (...) في تحقيق توازن جديد في العلاقة بين الدولة والمجتمع» [1].

و رغم أن نظام حكم الجنرال بن علي القائم على الحزب شبه المنفرد يعكس في سياسته الداخلية تجنب الاندفاع نحو التعددية الفعلية، ويتخذ القرارات السياسية المهمة دون التشاور حتى مع قيادة حزب التجمع الموسعة،

---

(1) – محمد حرمل – افتتاحية الطريق الجديد – 15 أفريل/نيسان 1996.

ويستمر في تعيين أكثر من نصف أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع، كما كان شأن سلفه بورقيبة، ويستخدم المشاركة الشعبية من خلال نظام الحزب الواحد لكي تظل مشاركة محدودة جداً من الناحية العملية، لا يقصد منها بالتأكيد أن تؤدي إلى خسارة السلطة تدريجيا، بل ترسيخها وإنعاشها، وربما عقلنتها، رغم ذلك كله، فإن الأمين العام لحركة التجديد الوريثة الشرعية للحزب الشيوعي التونسي، محمد حرمل، لا يعتبر حزبه معارضاً وإنما مسانداً للسلطة.

والحال هذه، فإن حركة التجديد تساند سياسة الدولة التسلطية التونسية، التي قلصت المجال السياسي للمجتمع وجعلته حكراً على النخبة الحاكمة والمسيطرة على السلطة، لتطابق حدود الهوية الحصرية والشمولية لحزب التجمع، وألغت دور المجتمع التونسي في إنتاج السياسة، وأطرت الانتخابات العامة التي تجري في تونس لخدمة أهداف الحزب الواحد وترسيخ هيمنته، وعدم السماح حتى بهامش من المنافسة والترضيات المحدودة للمعارضات الرسمية، وألغت أيضاً مختلف تكوينات المجتمع المدني.

ولم يع محمد حرمل أن نزع السياسة من المجتمع التونسي نابع من سيادة الرؤية الحصرية والاستبدادية والواحدية في إيديولوجية الدولة التسلطية التونسية، التي تنصب نفسها كلاً أو تُحل نفسها محل الكل، وتطرد الآخرين من عالمها، ولا تنظر لمعارضة الآخرين لها، إلا على أنها مروق وكفر وإضعاف لوحدة الجماعة السياسية في أحسن الظروف، وتعطي نفسها من الحقوق – الامتيازات ولا سيما امتياز تمثيل الطبقة والشعب و الأمة، ما تنكره على غيرها.

## 3- نظرة الحزب الشيوعي إلى المسألة التنظيمية واليسار الجديد

لا تختلف بنية الحزب الشيوعي التونسي التنظيمية عن البنية التنظيمية لأي حزب شيوعي عربي، سواء على مستوى بناء الحزب وقاعدته، أم على مستوى بناء هيئاته القيادية، وتسلسل التراتيبية الحزبية فيه. فالهوية الأيديولوجية للحزب، هي الماركسية اللينينية، بوصفها النظرية الثورية

العلمية التي يهتدي بها. ويعد الحزب الشيوعي التونسي نفسه حزباً ثورياً من نوع جديد يعمل على استقطاب الجماهير العمالية والفلاحية والشعبية بصفة عامة، وإعادة تنظيم قطاع الشباب لجعله قادراً على لعب دور طليعي في النضال.

وتقوم المرتكزات التنظيمية للحزب الشيوعي على أنه:

1- حزب الطبقة العاملة.

2 - تبنيه النظرية الثورية العلمية "الماركسية اللينينة".

3 - اعتماده مبادئ المركزية الديمقراطية في بنية الحزب، وفقاً للأسس التالية:

أ- تسعى الهيئات القيادية وخاصة المركزية إلى تشجيع البحث والتفكير والمبادرة، وقبول ملاحظاتها ومناقشتها، وتنظيم حلقات تثقيف الحزبيين.

ب- انتخاب جميع الهيئات المسؤولة من القاعدة إلى القمة بما يضمن مشاركة أعضاء الحزب في اختيار قياداتهم مع جواز تعيين بعض الهيئات في الحالات الاستثنائية أو للفترات الانتقالية.

ج- حرية المناقشات للتوصل إلى القرار، حيث تخضع الأقلية للأكثرية، مع حق كل عضو في الحزب في التمسك بأفكاره وقناعاته في إطار الحزب، حتى ولو كانت هذه الأفكار مخالفة لاتجاه الحزب المقرر [1].

**العضوية في الحزب**

يسعى الحزب الشيوعي التونسي أن يضم في صفوفه كل التونسيين الواعين بضرورة الكفاح السياسي المنظم للطبقة الشغيلة ولكل الفئات الشعبية. ويتم قبول العنصر في الحزب بعد أن يتبنى برنامج الحزب وقانونه الأساسي، وينخرط في إحدى منظماته، ويتعهد بالعمل في تلك المنظمة ويواظب على دفع اشتراكه المالي، وتتمثل واجبات عضو الحزب في المسائل التالية:

---

(1) - كراس الحزب الشيوعي التونسي، موجز تاريخه، أهدافه، تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 (ص28).

1- المشاركة بانتظام في الاجتماعات، والعمل بجدية في المنظمة والعمل على تطبيق سياسات الحزب، وتنفيذ قرارات هيئاته، والتعمّق في معرفة سياسة الحزب.

2- أن يعمل على رفع مستواه السياسي والفكري، ويحترم نظام الحزب الداخلي، وقانونه، ويعمل على إنجاز برنامجه.

3- تطبيق النقد والنقد الذاتي.

أما حقوق العنصر في الحزب فتتمثل في ما يلي:

1- انتخاب الهيئات المسؤولة في المنظمة المنتمي إليها.

2- الترشيح إلى الهيئات الحزبية في حال توافر المؤهلات والكفايات المطلوبة.

3- الإسهام في رسم سياسة الحزب وقراراته والمشاركة في المناقشات الحزبية، والتصويت على القرارات.

4- ممارسة سياسة انتقادية إزاء أعضاء الحزب وقراراته في إطار الالتزام بالموضوعية، والابتعاد عن الاعتبارات الشخصية [1].

وفي نطاق عملية تجديد بناء الحزب على أرضية التحولات الاجتماعية والأيديولوجية التي عرفها المجتمع التونسي، الذي انتقل في الثمانينات من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن النقابة التابعة إلى الاستقلالية، أكد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي التونسي تعميق مسيرة التجديد والتصحيح في عملية بناء الحزب وذلك من خلال:

**أولاً**: تعميق الديمقراطية في كل المجالات وتشجيع التفكير والبحث والمبادرة والنقاشات السياسية والفكرية في نطاق الهياكل ولجان العمل لتطوير وتجديد أطروحاتنا الماركسية وتعميقها.

**ثانياً**: مع أن كل قراراتنا كانت جماعية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، لا بد من مواصلة المجموعات في اتجاه تعميق العمل الجماعي، وتوزيع المسؤوليات، وإحكام العلاقة بين مختلف الهياكل.

---

(1) - كراس الحزب... المصدر السابق (ص 28- 29).

**ثالثا**: نبذ عادات الحلقات والتكتلات لأنها تدمر الديمقراطية وتبادل الآراء وتضر بوحدة الحزب. إن المركزية الديمقراطية عندنا ليست قالباً جامداً نطبقه على واقع الحزب بل هي خلق مستمر نثريها بتقاليد جديدة تقاليد ديمقراطية. والديمقراطية التي نريدها لشعبنا نريدها كذلك لحزبنا مع خصوصياتها.

إن الأساس في المركزية الديمقراطية هو الانسجام وتعدد الإسهامات، وفيها الخلافات ولا يجب أن تكون بيروقراطية ولا فوقية بل إطاراً حياً يسمح بالنقاش والنقد ويسمح كذلك لحزب ثوري أن يقوم بدوره، ما يجعل الأقلية تقبل قرارات الأغلبية ولو حافظت على رأيها [1].

**هيكلية الحزب**

يتكون الحزب من هيكلية هرمية الشكل تبدأ من القاعدة نحو القمة، وتربط بين القاعدة "الخلايا" والقمة « المكتب السياسي » هيئات منتخبة، بحيث تتولى جميع هذه الهيئات تطبيق سياسات الحزب وقيادته حسب موقعها.

1- **الخلية**: وهي أساس تنظيم الحزب، ويمكن أن تتألف في المعمل أو الحي أو المدينة. ويمكن أن تتشكل داخلها شعبة للنساء.

2- **الفرع**: ويتألف من جميع الخلايا الواقعة في منطقة معينة.

3- **الجهة**: وتتكون من جميع الفروع الواقعة في نطاق الولاية أو أكثر من ولاية.

4- **اللجنة المركزية**: وهي أعلى قيادة حزبية في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين للحزب، وتتولى تسيير نشاط الحزب السياسي والتنظيمي

5- **المكتب السياسي**: وتنتخبه اللجنة المركزية من بين أعضائها لقيادة الحزب ونشاطاته وسياساته في الفترة الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المركزية، وفي إطار الخطة، التي ترسمها، وهو مكلف بتنفيذ قرارات اللجنة المركزية.

6- **الكتابة "السكرتاريا"**: ويتم انتخابها من قبل اللجنة المركزية التي تحدد أعضاءها، ومهمتها السهر على تنفيذ قرارات المكتب السياسي واللجنة المركزية [2].

---

(1) - محمد حرمل- تقرير اللجنة المركزية المقدمة إلى المؤتمر التاسع تونس جوان/يونيو 1987 (ص30).

(2) - كراس الحزب، المصدر السابق (ص27).

في ضوء التحولات الكونية العاصفة التي يشهدها عالمنا المعاصر، الذي يتقدم إلى القرن الحادي والعشرين بوتائر متسارعة، والتغييرات الجذرية المتولدة عن العولمة الرأسمالية الجديدة، وما رافقها من ثورة الصناعية ثالثة، وسيطرة للمعلوماتية، وتغيير راديكالي في المعطيات الأساسية للمجتمعات الحديثة، فضلاً عن التبدلات التي أطلقتها البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وما نجم عنها، واقعياً، من انهيار الاتحاد السوفياتي، وانهيارات في بناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإفرازات لوقائع جديدة في خريطة الوضع العالمي، وانقلابات جذرية في موازين القوى الدولية وطبيعة العلاقات الدولية، وما طرحته من أسئلة جوهرية متصلة بالواقع، والتاريخ، والنظرية، في ظل تفجر أزمة الماركسية على المستويين الفكري والأيديولوجي، حين أصبحت "موضوعاً للسؤال، سواء سؤال المعادين لها الذين يدعون أنها استنفذت قدراتها، وأصبحت جزءاً من الماضي، أم سؤال الوعي المهزوم بأشكاله المقدسة وغير المقدسة، الذي طرح هل ما زالت الماركسية صالحة كنظرية معرفية علمية لعالمنا المعاصر وعملية تغييره "[1]، في ضوء كل هذا، نجد الحزب الشيوعي التونسي يغير اسمه ويستبدل به اسماً جديداً هو: «حركة التجديد».

وقد نفى محمد حرمل أن يكون الانتقال من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة «حركة التجديد» التي تأسست في العام 1994، تغييراً للاسم فقط، وأوضح أنها « مقولة مغرضة يرددها البعض للإساءة ونفى التجديد عنا باعتبارنا حزباً بالمعنى المتعارف إلى جانب أحزاب أخرى ». وأضاف: «أسسنا حركة التجديد باعتبارها النواة الأولى لإعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية للمرحلة التاريخية الجديدة، وتأمين الظروف لتوحيد روافدها المختلفة بما يعزز إيجابياتها ويهمش سلبياتها ويعزز الاتجاه السليم »[2].

---

(1) – توفيق المديني- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي- دار الينابيع- الطبعة الأولى 1994 (ص200).

(2) – الطريق الجديد- 15 أفريل/نيسان 1996.

ومن الملامح الفكرية و السياسية والتنظيمية لحركة التجديد هذه، كونها حزباً وطنياً تقدمياً يسارياً يدافع عن العمال والفلاحين والفئات الفقيرة، ويعارض الانعكاسات الناجمة عن تعميق الفوارق الاجتماعية والجهوية.

ليس من شك أن حركة التجديد هي تعبير عن أزمة يعاني منها الحزب الشيوعي التونسي، مثله في ذلك مثل كل الأحزاب الشيوعية في العالم العربي، وعلى مستوى عالمي، خصوصاً بعد التحولات والانهيارات التي قادت إلى موت الاتحاد السوفيتي، وانتصار الليبرالية الأمريكية المتوحشة، التي تقتل الإنسان في عالم الجنوب. فحركة التجديد تمثل محاولة تاريخية يائسة تحمل في ثناياها معالم سقوطها، لأنها عاجزة عن تقديم أجوبة عقلانية وتاريخية للعديد من المعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، منها أسباب توقف حركة الانتماء الواسع إلى الأحزاب السياسية، والعزوف عن العمل السياسي أولاً. وإصرار المعارضة الرسمية على الاندماج في عالم سلطة السابع من نوفمبر، وعلى أرضية برنامجها السياسي، في حين أن كل المجتمع المدني أصبح مخترقاً اختراقاً عميقاً من قبل الدولة البوليسية التونسية، كما أن المنظمات النقابية المستقلة عن الدولة إلى حد ما - مثل الاتحاد العام التونسي للشغل أو اتحاد الطلبة -، كانت قد تحولت إلى منظمات تابعة للدولة ثانيا. فضلاً عن أن التعددية السياسية المحدودة التي أقرتها سلطة السابع من نوفمبر تدخل في سياق اتخاذ الدولة المستبدة التونسية إجراءات لتحرك سطحي وانتقالي نحو الديمقراطية المراقبة من دون أن يتخلى الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) عن الاحتكار الأعمى للسلطة السياسية، كما أن هذه التعددية وظفت من أجل المحافظة على وجود النظام، وليس للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية ثالثاً. وفرض الدولة البوليسية التونسية قيوداً شديدة وصارمة على المؤسسة القضائية، وعلى حرية الصحافة، وعلى حرية تشكيل الجمعيات التطوعية، حتى لا تصبح أداة فعالة لمعارضة تتحدى النظام الحاكم، وتكون بذلك عملياً من مؤسسات المجتمع المدني القادر على إثبات وجوده، رابعاً.

**الموقف من اليسار الجديد**

كانت علاقة الحزب الشيوعي التونسي بتنظيمات اليسار الجديد الماوية والتروتسكية يسودها التوتر البالغ درجة العداوة أحياناً، خصوصاً في مرحلة

الستينات والسبعينات. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي لا يدعي أنه يحتكر اليسار، فإنّ تنظيمات اليسار الجديد في تونس تبنت إيديولوجية معادية للأحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية، انطلاقا من النظرة الماوية، وبتأثير مباشر من الحركات الماوية في فرنسا. وفي معرض تقويمه لتنظيمات اليسار الجديد، يقول محمد حرمل بهذا الصدد «لعبت هذه القوى، وبخاصة في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة دوراً إيجابياً في الصمود بوجه التعسف، وفي مقاومة تصرفات الحزب الحاكم وممارساته. لكنها لعبت دوراً سلبياً في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي ونشر أفكار خاطئة في صفوفهم وبخاصة "مفهوم الثورة البروليتارية العاجلة أي الثورة الآنية، دون أي تحديد للواقع التونسي، ومعاداة الحزب الشيوعي التونسي باعتباره، كما يزعمون، حزباً تحريفياً، ومعاداة البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي باعتبارها بلداناً "استعمارية وتحريفية إلخ[1].

(1) - محمد حرمل- من الحزب الواحد إلى التعددية- مقابلة في مجلة النهج- الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي- العدد 5- أوت/أغسطس 1984 (ص123- 124).

# الفصل الرابع
# منظمات اليسار الجديد في تونس...

يعود ظهور تنظيمات اليسار الجديد في تونس إلى العوامل الرئيسية التالية:

**الأول**: شهدت بداية الستينات محاولة انقلابية قامت بها مجموعة من العسكريين والمدنيين معظمهم من اليوسفيين بهدف الإطاحة بالنظام البورقيبي، وذلك في 24 ديسمبر/ كانون الأوّل 1962. وقد اغتنمت الدولة التونسية تلك الفرصة، لإلغاء التعددية السياسية وحظر نشاط الحزب الشيوعي بوصفه الحزب المعارض العلني الوحيد، ومصادرة صحافته ودورياته، وفرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية والنقابات، وقمع الحرية السياسية، وإحلال هيمنة الحزب الواحد، فكراً وممارسة.

**الثاني**: شهدت أوروبا عامة وفرنسا خاصة في بداية الستينات ولادة الحركات الماوية والتروتسكية، التي كانت تعد الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية أحزاباً تحريفية، وانتهجت خط العداء للبلدان الاشتراكية عامة، والاتحاد السوفياتي خاصة، بوصفه دولة «إمبريالية اشتراكية، وتحريفية» حسب وجهة نظرها.

**الثالث**: ظهور أزمة في الدور القيادي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ومعها فقد مصداقيته في نظر جزء أساسي من الشباب الجامعي.

هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير مباشر في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي، ونشر الأفكار الماوية و التروتسكية في صفوفهم، وخاصة مفهوم «الثورة البروليتارية العاجلة». وهكذا قامت مجموعة مؤلفة من الأساتذة والباحثين المقيمين في فرنسا، والطلبة التونسيين، وأعضاء سابقين في أحزاب ومنظمات سياسية متعددة الاتجاهات، من الشيوعيين، والماويين،

والتروتسكيين، و البعثيين، بأول محاولة لتأليف "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس : Rassemblement pour le travail socialiste en Tunisie الذي عرف تحت اسم « Perspectives » « آفاق ».

## 1- ميلاد آفاق

تأسس هذا التنظيم في باريس صيف عام 1963، بعد نقاشات طويلة بين الأعضاء المؤسسين له، الذين ينتمون إلى تيارات عدة ماركسية، وتروتسكية. وناصرية ثورية، وأعضاء فرع الاتحاد العام لطلبة تونس. وعندما تأسس تنظيم «آفاق» لم يكن في نية المؤسسين تكوين حزب سياسي أو السعي للاستيلاء على الحكم بل الغاية الأولى هي الاهتمام ببعض القطاعات الجوهرية التي تهم مستقبل تونس وإعداد الدراسات الضرورية.

وكانت التيّارات تلتقي في هذا التجمع وتتناقش بحرية على الرغم من تعددها واختلافاتها وتفاوت تجارب أعضائها ورموزها، نخص بالذكر منهم: نور الدين بن خذر وهو باحث اقتصادي ومدير للنشر بدار سيراس للنشر، ومحمد الشرفي، الذي تولى رئاسة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من سنة 1988 ولغاية 1989، وتولى منصب وزير التربية والعلوم من سنة 1989 ولغاية 1994، وارتبط بما عرف ببرنامج الإصلاح التربوي، وأحمد السماوي، وإبراهيم رزق الله، الذي يعمل طبيباً الآن في تونس، وأحمد بن عثمان المقيم في باريس الآن، وهو يعمل رئيساً للمنظمة العالمية للإصلاح الجنائي، ومحمد عزيز كريشان المقيم في فرنسا منذ عام 1995، وتاج الدين بالرحال الذي يعمل محامياً بتونس العاصمة، ونائباً بمجلس النواب ممثلا عن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ومنذر القرقوري القادم من المجموعة التروتسكية التي التحقت بآفاق، وجلبار نقاش عضو سابق في الحزب الشيوعي التونسي، وهو تروتسكي انضم للمجموعة بتونس ويعمل مهندسا فلاحيا، وحفناوي عمايرية عضو سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي.

ويحدد نور الدين بن خذر بدقة خصائص الجيل المؤسس لآفاق، فهو عنده:

جيل محظوظ بجذوره الاجتماعية، وبمحيطه السياسي والأيديولوجي المتميز في تونس كما في باريس، وهو محظوظ بثقافته، وبالآفاق المفتوحة أمامه بداهة وخاصة في صلب الدولة الفتية.

جيل سعيد، بحبه للحياة وملذاتها.

جيل مسؤول، يعتبر التسييس واجب المواطنة الأول، يعتز برأيه ولا يهاب به، يقبل وجود الآخر ولا يهابه، لا يخشى الجديد بل يطلبه، يرفض التخلف ويتوق إلى العلى، يقدر دور المثقف في مجتمعه ويعي واجب التضامن وشد إزر الضعيف.

جيل مصدوم، وَعَى مُبكراً التناقض في الربط بين الاستقلال وبين شعارات الحرية والعدالة والرخاء، وهو أول جيل معبر عن ما أسمته الكاتبة التونسية هالة باجي بـ «خيبة الأمل الوطنية». وهو — أي الجيل — أول مدين للزعيم الأب الذي تراجع عن الخطاب المؤسس وعن أرقى المطالب بالرجوع إلى براءة ذلك الخطاب المؤسس، وهو أول متهيئ للصراع العلني كلفه ذلك ما كلفه.

وقام التجمع بإصدار مجلة سياسية نظرية ناطقة باللغة الفرنسية باسم «آفاق تونسية» التي حملت شعار «من أجل تونس أفضل »، وأخذت على عاتقها مهمة التصدي.[1]

1 – لسياسات النظام البورقيبي وطبيعته الديكتاتورية الفردية.

2 – لسياسة ضرب الحريات العامة في البلاد.

3 – لمحاولة توحيد القوى اليسارية التونسية.

وكان التجمع يعتبر نفسه متموقعاً على يسار الحزب الشيوعي التونسي، حيث بدأ ينشط تنظيمياً في أوساط الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، بهدف توسيع قوة ونفوذ "تجمع الدراسات"، الذي اشتهر باسم مجلته «آفاق». وأسهم التجمع إسهاماً كبيراً في خوض النضال الوطني الديمقراطي في تونس طيلة مرحلة الستينات، التي كرست الاحتكار السياسي

---

(1) – مجلة الكفاح العربي 1979/8/6 (ص 22).

الأعمى للسلطة من جانب الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي غير اسمه في مؤتمر المصير عام 1964.

وفي صائفة عام 1964، عقد تجمع آفاق اجتماعاً - إثر مؤتمر اتحاد الطلبة الذي انعقد في الصائفة ذاتها بالمنستير - بغابة زيتون بمنطقة الشراحيل قرب المكنين حضره قرابة الخمسين شخصاً منهم من قدم من باريس ومنهم مقيمون بتونس، وتمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة نادت بتحويل مركز نشاط تجمع الدراسات من باريس إلى تونس، وتغيير هيكلته لاستيعاب المنخرطين الجدد. لكن مع انتقال التجمع من باريس إلى تونس تغير أسلوب عمله وأصبح شبيهاً بعمل الأحزاب، لكن بشكل سرّي.

وفي هذا السياق يقول الباحث نور الدين بوقرّة إنّه بعد الانتقال ثبت أن «الهيكلية الأفقية أي طريقة اللجان ( اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية واللجنة القانونية ) لا يمكن أن تكون صالحة إلا لعدد قليل من الأشخاص». لذلك وعندما التحق عدد كبير من الطلبة بالتجمع في السنة الجامعية 1963 – 1964 بات من الضروري التخلي عن الهيكلية الأفقية واعتماد الهيكلية الحزبية لضمان الجدوى والفاعلية لنشاط التجمع.

لقد خاض التجمع أولى معاركه ضد النظام، عقب هزيمة جوان/يونيو عام 1967، حين أسهم في قيادة التظاهرات الشعبية العامة في تونس رداً على العدوان الصهيوني الإمبريالي على الدول العربية، حيث قام المتظاهرون في العاصمة بالإعلان عن استنكارهم للسياسة التونسية الخارجية التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد، الإمبريالية الأمريكية، وعن مواقف الرئيس بورقيبة الذي وافق على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط أي محاربة الحركة القومية العربية والشيوعية، والدفاع عن «العالم الحر»، وبسبب موقفه من القضية الفلسطينية المعروف حين ألقى خطابه الشهير في مدينة أريحا بفلسطين عام 1965، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بقرار التقسيم 181.

ويصف أحد قياديي «منظمة العامل التونسي» تلك المرحلة بالقول، وبدأت المنظمة تزرع فروعها داخل البلاد، وصارت تشارك في الهيئات النقابية

والطلابية، وفي الملتقيات الفكرية. ففي عام 1967، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في مؤتمر عقد في الجزائر حول الاشتراكية في العالم العربي، كما شاركت أيضاً في النقاش الكبير، الذي انتظم في بورصة العمل في العاصمة تونس، حول سياسة التعاضديات. وكنا الوحيدين الذين أوجدوا صحافة معارضة في تلك الفترة، وأمنوا لها توزيعاً واسعاً في أوساط المثقفين والشباب».

ويضيف هذا القيادي «صحيح أن الحزب الشيوعي التونسي أصدر نشرة «أمل» باللغة الفرنسية، وبدأ يوزعها في الداخل.. لكن لنا الفضل في المبادرة لخلق مناخ فكري وتنشيطه، وتطوير الصراع الأيديولوجي لأجل مناقشة علمية لقضايا مجتمعنا. فمثلاً عندما قام محمد حرمل بإصدار كراس عن الطبقات في تونس نشرنا رداً عليه». ويتابع هذا القيادي في وصف نشاطات تلك الفترة بالقول «أما في مجال الديمقراطية السياسية فكانت لنا مواقف واضحة وسجلنا تبايناً مع الآخرين بجلاء، فحين استقال أحد الوزراء في الستينات باسم الديمقراطية (أحمد المستيري)، وضحنا الفرق بين نوعين من الديمقراطية: الديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية». أما في مجال نقده للسياسة الخارجية يقول هذا القيادي: «لقد شاركنا في تظاهرة الخامس من جوان/حزيران 1967، احتجاجاً على الولايات المتحدة وبريطانيا، وحوكم بعض أعضاء منظمتنا على أثر تلك التظاهرة، كما ساعدنا القضية الفيتنامية، وذلك بالمساهمة في بعث «لجنة فيتنام السرية»، والتي اشتركت فيها عناصر من الديمقراطيين ومحبي السلام، وتكريساً لهذا التعاطف، فقد نظمنا تظاهرة ضد وزير خارجية فيتنام الجنوبية الذي زار تونس آنذاك »[1].

## 2- « آفاق » والموقف من القضية القومية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة

تباينت آراء تنظيم «آفاق» ومواقفه من القضية القومية العربية، والقضية الفلسطينية، والنضال السياسي المطروح على الأمة العربية في مواجهة

---

(1) – مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/13 لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي، وكذلك أيضاً صحيفة الوطن الكويتية 1981/10/31.

الإمبريالية العالمية، والحركة الصهيونية، والكيان الصهيوني، والأنظمة والقوى الرجعية العربية، بحسب تباين المشارب الفكرية والسياسية لمؤسسيها، على الرغم من أن التنظيم أصبح يتبنى الأيديولوجية الواحدة الماركسية اللينينية. فبقدر ما نجد مواقف تؤيد حركة الثورة العربية من أجل تحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، نجد مواقف داخل التجمع تتبنى مواقف أيديولوجية متناقضة مع ذلك كله.

ويمكن استعراض هذه المواقف المتناقضة ضمن سياق فترتين زمنيتين، ولكنهما متداخلتان ومتصلتان:

**الأولى**: قبل هزيمة حزيران 1967، حيث يقول الأستاذ نور الدين بن خضر، أحد مؤسسي «آفاق» «إن قضية فلسطين لم تعننا إلا ابتداء من أواخر سنة 1966، وكانت قضية فيتنام هي التي ملأت الدنيا وشغلت الناس... وكان الأخوان البعثيون والقوميون يعيبون علينا بشدة تقاعسنا نحو هذه القضية... وفي الواقع أنا مقتنع الآن أننا كنا نحمل فعلا بعض النقائص في مجال اهتمامنا بالقضايا العربية والفكر العربي عامة»[1].

أما الأستاذ أحمد نجيب الشابي (كان أحد مناضلي «آفاق»، ثم منظمة العامل التونسي، ثمّ أمينا عاما للتجمع الاشتراكي التقدمي)، فيقول: «الفكر الماركسي في نزعته الأممية البروليتارية وفي ترجمته التونسية لم يكن ليولي قضية الهوية أهميتها بل انتقصها وحقر منها معتقداً بأن الأخوة العمالية الكونية فوق الفوارق القومية، وفيها الحل للتناقضات القومية، فلم يحسن فهم حركة التحرر الوطني، وانعزل عنها قبل الاستقطاب، وناصب العداء للقومية العربية، باعتبارها من الترهات الرجعية التي تقوم على أخوة الدم والعرق و الدين »[2].

وأصدر « تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي » التونسي كراساً باللغة الفرنسية، تحت عنوان: «خصائص المرحلة الحالية للتطورات وأدوات الثورة

---

(1) – من حوار معه في مجلة "الموقف " الناطقة باسم التجمع الاشتراكي التقدمي (قبل أن تتحول إلى صحيفة) عدد 64 تاريخ 1985/8/10.

(2) – مجلة " الموقف " عد د 63 تاريخ 3/ 8/ 1985.

العربية» كان من المفروض أن تساهم به المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول «الاشتراكية في العالم العربي»، التي عقدت في 22 ماي/أيار1967، أي قبل الهزيمة بحوالي شهر. وقد تضمن الكراس أطروحات متقدمة حول المسالة القومية، تتماثل مع الخط الذي تبناه التروتسكيون العرب من قضايا الثورة العربية. واعتبرت «آفاق» في هذا الكراس أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة العربية: «ليس فقط لأن الوحدة تشكل طموحاً مشتركاً لشعوبنا نظراً إلى وحدة اللغة والدين والتاريخ ولكن لأن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة التي يتسنى لأقطارنا ومن خلالها تشييد الاشتراكية الحقّ» [1].

كما اعتبرت أن الوحدة العربية ضرورة اقتصادية وثقافية، غير أنها لا يجب: «أن تكون متقدمة على النضال من أجل بناء النظام الاشتراكي، فقد دلت التجربة، وما زالت، على أنّ هذه الوحدة لن تتحقق إلا إذا كانت وليدة النظام الاشتراكي» [2]. أما عن شكل الوحدة التي تؤمن بها «آفاق» فيحددها الكراس كالتالي: «فنحن نعلم أن كل قطر عربي لوحده ليس بمقدوره بناء الأسس الاشتراكية وأن هذه الأخيرة لن تتحقق إلا في إطار أوسع، وبإمكان وحدات إقليمية أن تهيئ لوحدة عامة» [3].

وفي الوقت عينه، نشرت «آفاق» مقالاً بعنوان: «تونس أمام أزمة الشرق الأوسط»، جاء فيه ما يلي: «إن النضال ضد إسرائيل التي نجدها أمام طريقنا في كل مرة نبادر مبادرة تقدمية لا يمكن أن يكون إلا نضالاً متواصلاً صميمياً، يدخل في إطار النضال ضد الإمبريالية التي تهاجم كل الشعوب. ولذلك أيضا فإنّ النضال ضد الأنظمة- ومن بينها النظام التونسي- المرتبطة بالإمبريالية، يجب أن يكون من الثوابت النضالية السياسية لليسار» [4].

---

(1) - وهو كراس من الحجم الصغير يضم 22 صفحة، دار النشر مجهولة، وكان من المفروض أن تسهم فيه المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول " الاشتراكية في العالم العربي " في 22 ماي/أيار 1967، و لم يتسن لها ذلك إذ وقع قبولها كملاحظ فقط (ص5 -19) Les Caracteristiques du peuple

(2) - المصدر السابق (ص 6).

(3) - المصدر السابق.

(4) -Alya Cherif (ch): L'itineraire Politique De L'opposition Progressiste Dans La Taunisie Independante (1955 – 1970) M'emoire (Ine'dit) Pre'sente'e Pour l'obtention Du diplome D'Etude Superieure De Science ,U, Paris 1975 , (P122 – 123)

ونشرت مجلة «آفاق» في عددها الصادر بتاريخ 14 جوان/يونيو 1967، مقالاً بعنوان «اليسار التونسي والثورة العربية»، أكد عروبة تونس وشعبها الذي يرزح تحت كلكل زعامة متغربة تحاول قطعه عن جذوره وعن محيطه العربي... وأن الإيمان بعروبة تونس لا يدخل في إطار الحلم ولكنه اعتقاد راسخ وثابت.

**الثانية**: بعيد هزيمة حزيران 1967، إذ أصدر «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي» كراساً تحت عنوان: «المسألة الفلسطينية في علاقاتها بتطور النضال الثوري في تونس»، وهو الكراس الثاني للمجموعة، وعرف بالكراس الأصفر نسبة إلى لون غلاف الكراس. وقد انتهى إلى أن تونس أمة بحالها وبلغتها، وبشخصيتها المميزة، وأن القومية العربية هي إحدى الترهات التي تقوم على أُخُوة الدين والعرق والدم.... وأن الشعب الفلسطيني «أحد رعايا دولة إسرائيل التي يشكل أقلية فيها»[(1)].

إذا كانت هزيمة حزيران قد فجرت التناقضات الأيديولوجية والسياسية في صفوف «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس»، فإن حملات الاعتقال والمطاردة المتوالية التي تعرضت لها إطارات هذا التجمّع وقياداته بهدف تصفيته في إطار سياسة الاستبداد، وتصفية كل صوت معارض، وتقديم معتقلي «التجمع» أمام محاكم أمن الدولة، وإصدار أحكام قاسية بشأنهم وصل بعضها إلى السجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة، قد أسهمت جميعا في تحطيم البنية التنظيمية للتجمع، وشل فعاليته السياسية، وإنهاء وجوده التنظيمي في الجامعة والشارع التونسي.

فقد تعرض تنظيم آفاق إلى محاكمة سياسية في 2 جويلية/يوليو1968، وأصدرت محكمة أمن الدولة برئاسة القاضي علي شريف أحكاماً على 84 متهماً سياسياً تراوحت ما بين 14 سنة سجناً، على كل من نور الدين بن خذر، وجلبار نقاش، و 11 سنة سجناً على كل من محمد بن طاهر ومحمد بللونة و 9

---

(1) – وهو الكراس الثاني للمجموعة وعرف بالكراس الأصفر نسبة إلى لون غلاف الكراس، أوردت عليا الشماري جزءاً كبيراً منه في المصدر السابق، كما أورد الدكتور أنور عبد الملك مقتطفات منه في كتابه "الفكر السياسي العربي المعاصر".

سنوات سجناً على كل من محمد عبد العزيز كريشان وطاهر بن حسين بن عثمان، والبقية تراوحت أحكامهم ما بين سنتين، وبعض الغرامات المالية.

وكانت تجربة السجن قد خلقت تفاعلات فكرية وسياسية جديدة، إذ حصلت أوسع عملية مراجعة وحوار، ودراسة لنتائج التجربة الماضية، وتبلورت وجهات نظر جديدة باتت في انتظار فرص تحقيقها بعد الخروج من السجون والمعتقلات، لتبدأ مرحلة جديدة من التجربة، تجربة اليسار الماركسي، خارج المدرسة التقليدية للحركات الشيوعية، وحزبها في تونس. وكان لسقوط أحمد بن صالح وإخفاق سياسة التعاضديات، واعتقال صاحبها بتهمة الخيانة العظمى عام 1969، أن أفسح في المجال لظهور شكل من أشكال الانفتاح السياسي من جانب السلطة ورئيسها بورقيبة. وهكذا، أصدر الحبيب بورقيبة في عام 1970 قراراً بالعفو عن السجناء السياسيين ومن بينهم أعضاء «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي «آفاق»» [1].

بعد مرور ثلاثين سنة من تكوين آفاق، يحلل الآباء المؤسسون العوامل التي قادت إلى اندثار حركة آفاق بمجرد قيام أول محاكمة لها، فيرجعونها إلى سببين رئيسيين:

**الأول**: شراسة القمع الذي تعرضت له الحركة. فقد كانت مواجهة غير متكافئة وقمعاً لا يطاق، تميز بالتعذيب، والأحكام الجائرة والمضخمة، كأن يحاكم فرد بعدة سنوات سجناً من أجل منشور وزعه، علاوة على أن خمسة أفراد من التنظيم كانوا مهددين بحكم الإعدام. كل ذلك يبرز أن قوة الضربة التي وجهتها السلطة كانت أقوى بكثير من حجم الحركة.

**الثانـي**: إن المجتمع التونسي غير مستعد للصراعات الراديكالية. فالمجتمع التونسي يعيش منذ فترة طويلة من تاريخه في رقعة جغرافية صغيرة ومسطحة لا مكان فيها للاحتماء بالجبال أو الأدغال ولا مكان فيها للتناقضات الأساسية الدينية أو العرقية.

يضاف إلى ذلك كما يقول عدد من أصحاب المبادرة أن التاريخ التونسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أفرز نخباً كانت الأكثر تقدماً من نظيراتها

---

(1) - مجلة الدستور العدد (299) تاريخ 1983/8/15، قصة التنظيمات السرية في تونس (ص 26).

في العالم العربي-الإسلامي، وهيأت المجتمع التونسي لنوع من التعامل مع الدولة كما أن قواعد التسيير فيما بعد جعلت توزيع الثروات في تونس أكثر منطقية من غيره في المجتمعات الأخرى، وأفرز المجتمع الطبقات الوسطى والصغرى بدرجة جمعت بين الكم والكيف، وهي التي تساهم في تغذية المجتمع بأيديولوجية الرضا بالموجود والبعد عن الأيديولوجيا المترفة، وبعقلية حماية الرزق المكتسب خوفاً عليه من التلاشي إن دخل صاحبه في صراع[1]

## 3- منظمة العامل التونسي: النشأة والتطور

مع تجذر الحركة الطلابية في النضال الديمقراطي في آخر الستينات، وعجز تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، الذي كان تعبيراً راديكالياً عن اتجاه داخل الحركة اليسارية التونسية، عن تقديم مشروع فكري وسياسي يقدم أجوبة واقعية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، بادر عدد من أعضائه السابقين في باريس ممن كانوا على خلاف فكري وسياسي مع «الكراس الأصفر» حول القضية الفلسطينية، الذي كان دافعاً لخروج العديد من المناضلين من «التجمع »، إلى تأسيس منظمة جديدة سميت بمنظمة العامل التونسي، عرفت باسم مجلتها «العامل التونسي» التي تحرر باللهجة التونسية المحلية، وذلك من سنة 1969 إلى سنة 1973، وقد عوضت نشرة «آفاق » وأصبحت لسان حال المنظمة.

كانت منظمة العامل التونسي متأثرة بمناخ الحركات اليسارية الماوية والتروتسكية التي سجلت حضوراً قوياً في الساحة الأوروبية، وبأطروحتها، خاصة في ما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين قطبي الحركة الشيوعية العالمية الصين والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الطلابية التونسية التواقة إلى التغيير الثوري والجذري، والتي تعبر في الوقت عينه عن حاجة وطنية عميقة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد، تستجيب لهذه الأطروحات العالمية وتتفاعل معها.

غير أن منظمة العامل التونسي ظلت متلقنة لأطروحات المدارس الفكرية العالمية، من دون أن تحسم التناقضات الفكرية والسياسية التي كانت قائمة في

(1)- مجلة حقائق عدد 657 — من 9 إلى 15 جويلية/يوليو 1998.

تجربة «آفاق»، «الأمر الذي وضعها من جديد على أرضية الصراعات الداخلية على الرغم من الاتفاق التام والمعلن حول الموقف من النظام وضرورة مواجهته بشكل شمولي، عبر إيجاد وعاء تنظيمي- سياسي، يتبنى الماركسية صيغة عامة، وينظم نضالات قطاعات شعبية في المعركة مع النظام»[1].

المسألة الفكرية التي تصدت لها مجموعة من منظمة العامل التونسي في تلك المرحلة، هي تلك التي تحلقت حول مجلة «النضال» التي عرّفها أصحابها بأنها «لسان حال الثورة العربية في تونس»، وهي مجموعة تروتسكية، أصدرت كراساً بعنوان: «المسألة الفلسطينية: من القومية إلى الماركسية» خصص للرد على موقف «آفاق»، وقدّمت معالجة نظرية حول الطبيعة الطبقية للصراع العربي الصهيوني، ودراسة حول المنهج والماركسية الدوغمائية. وانتهى الكراس، إلى اعتبار الأمة العربية: « حقيقة تاريخية وواقعية، وأن وجودها لا يمكن إلا أن يكون نقطة انطلاق مسار الثورة العربية، في حين أن عدم وجودها لا يغير شيئا من الاتجاهات الوحدوية الموضوعية والذاتية لهذه الثورة. كما أن الوحدة العربية تهيئ لنا أساسين لاستراتيجية التنمية في المستقبل، فهي تسمح بتجميع الثروات الطبيعية والقدرات البشرية والاستثمارات (البشرية) وتضع حدا لعقبة مهمة، إلا وهي ضيق السوق الداخلية، كما أن النضال ضد الإمبريالية مستحيل في إطار دول مجزأة»[2].

تركز النشاط التنظيمي والسياسي لمنظمة العامل التونسي في أوساط الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس، في الداخل وفروعه في فرنسا، وكانا يطالبان بالتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان، وهي كلها مطالب تستجيب لحاجيات اجتماعية عميقة. وقد نجحت منظمة العامل التونسي في بلورة اتجاه نقابي ديمقراطي عميق الجذور في صلب الحركة الطلابية التونسية، وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية، الأمر

(1) - فايز سارة الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932-1984 مجهولة دار النشر الطبعة الأولى 1986 (ص 172).

(2) - أصدرت هذه المجموعة 5 أعداد من مجلة "النضال "، آخرها كان في شهريْ نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 1970، ثم توقفت عن الصدور. و قد أوردت عليا الشريف في أطروحتها السابقة الذكر أغلب أجزاء هذا الكراس، واعتمدنا على ذلك في دراستنا هذه.

الذي كان له تأثير مباشر في تجذر النضال الديمقراطي في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة، الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 فيفري/شبّاط 1972، رفعت شعارات معادية للنظام، وجسدت القطيعة بينه وبين الحركة الطلابية، وأسهمت إسهاماً فعلياً في مقاومة الممارسات القمعية للحزب الحاكم، إلى درجة أن الجامعة التونسية أصبحت معقلاً حقيقياً لليسار الجديد.

غير أن الإسهام الإيجابي من جانب منظمة العامل التونسي في تأطير النضالات الطلابية، ما كان ليخفي عوامل التفتت والانقسام داخل المنظمة التي بدأت تطفو على السطح في العام 1974 وما بعده، في ضوء التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، التي استجدت في بداية عقد السبعينات، وبدأت في طرح أسئلتها الملحة على منظمة العمل التونسي.

ولما كانت هذه المنظمة تنظيماً غير متجانس على الصعيد الأيديولوجي وبالتالي السياسي، نظراً إلى تركيبتها المعقدة، بوصفها خليطاً من الماركسيين الخارجين من الحزب الشيوعي، ومن التروتسكيين، والماويين، والغيفاريين وأنصار الثورة الطلابية في فرنسا، ومن البعثيين والقوميين العرب والناصريين، فقد عجزت هي ذاتها عن تشكيل قوة طليعة راديكالية، مثلما عجزت تاريخياً عن بلورة مشروع فكري سياسي يحقق تركيبة بين الواقعي والثوري، ويقدم أجوبة عقلانية للأسئلة المطروحة في أبعادها الثلاثة.

1- **البعد الأول**: تحديد طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في تونس، هل هي من طبيعة « رأسمالية مهيمنة عليها »، أم هي « شبه إقطاعية شبه مستعمرة »، والموقف من النظام خصوصاً أنه برزت صراعات داخل الحزب الحاكم بين جناح بورقيبة وجناح أحمد المستيري الليبرالي عقب انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في عام 1971، الذي كاد يفضي إلى إسقاط بورقيبة، بعد أن استنفد الدورات الثلاث الدستورية كرئيس للجمهورية.

2- **البعد الثاني**: الموقف من المسألة القومية، وحقيقة انتماء تونس للأمة العربية، أو في كونها تمثل «أمة تونسية» مستقلة بذاتها، والموقف من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني.

**3- البعد الثالث:** الموقف من الصراعات داخل المعسكر الاشتراكي وخاصة الصراع الصيني- السوفياتي.

وقد لخص أحد قيادي العامل التونسي معطيات الصراع داخل المنظمة في تلك الفترة وأسبابها بالقول: إنه قد ظهرت أحداث داخلية وعالمية أسهمت في تصعيد التناقضات داخل منظمة العامل التونسي وبالتالي في إفراز العديد من المجموعات الماركسية وخاصة في أوساط الطلبة المهاجرين. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الانقسامات قضية الوحدة العربية. أي هل تونس أمة موحدة ومستقلة أم هي قطر ينتمي إلى أمة مجزأة تناضل من أجل وحدتها ؟ وكذلك قضية الموقف من السلطة، وظبيعتها، وكيفية التعامل معها. أي بمعنى آخر هل التناقض بين السلطة والشعب حاد وعدائي؟ أم أن هناك إمكانية للتعامل مع شق من السلطة. إضافة إلى هذه القضايا، تأثر الماركسيون في تونس باحتدام الصراع داخل الحركة الشيوعية العالمية، كالموقف من نظرية العوالم الثلاثة الصينية، والموقف من فكر ماوتسي تونغ »[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الساحة التونسية، وأوساط العمال المهاجرين التونسيين، قد عرفت ولادة عدة تنظيمات يسارية تتبنى الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وتنتقد الحزب الشيوعي، وكذلك منظمة العامل التونسي. ومن بين هذه التنظيمات: « التجمع الماركسي اللينيني »، المنظمة الماركسية اللينينية «الشعلة»، الحركة الديمقراطية الجماهيرية، «حزب الشعب الثوري التونسي»، منظمة «الحقيقة»...

ولم يبق من هذه التنظيمات الآن سوى حزب العمال الشيوعي التونسي (الذي يعد امتداداً أو انقطاعاً لمنظمة العامل التونسي، رغم إنكاره لذلك).

أسهمت هذه التنظيمات الصغيرة في إذكاء حدة الصراعات داخل منظمة العامل التونسي، التي يصفها أحد قياديي هذه المنظمة على النحو التالي: «إن الصراع، اتخذ أحياناً أشكالاً حادة ومرضية بسبب تعود المناضلين على أساليب الصراع داخل الحركة الطلابية المتميزة في إطلاق التشويهات عوضاً عن النقد النزيه، والحسم السريع عوضاً عن النقاش الرصين، لكن أسباب

---

(1) - مجلة النشرة "قبرص " العدد (16) تاريخ 1984/3/12، مقابلة مع أحد قياديي العامل التونسي.

الخلاف تبقى حقيقية وجوهرية... فالذين اعتقدوا في إمكانية استغلال التناقضات داخل السلطة كرسوا مواقفهم بالتعامل مع رموز السلطة، وخاصة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، أما قضية الخلافات حول تقويم الأوضاع الدولية، فهناك من أصبح يعتقد بل ويروّج في كل المناسبات أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد العدو الأساسي للشعوب، بل أصبح من الممكن التحالف معها لمواجهة الاتحاد السوفياتي »[1].

في مرحلة السبعينات تطورت النضالات النقابية العمالية والطلابية والنضالات السياسية لمختلف القوى الوطنية والديمقراطية، وبالمقابل دخل الاقتصاد التونسي في أزمته البنيوية العميقة منذ عام 1975، بعد فترة الانتعاش الأولى التي شهدها عقب نهاية تجربة الاشتراكية الدستورية، وانتصر الخط البيروقراطي المتشدد داخل النظام بقيادة رئيس الحكومة السابق الهادي نويرة، ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري محمد الصياح، وعبد الله فرحات، والذي يعتمد أساساً على سياسة الحديد والنار في الاحتفاظ بالحكم، ويمثل الامتياز الإمبريالي لأمريكا، وظهر إلى الوجود التيار الإسلامي في مواجهة التيارات الماركسية والقومية.

هذه العوامل مجتمعة، شكلت منعطفاً سياسياً خطيراً، لجهة شن الأجهزة البوليسية حملة اعتقالات واسعة بهدف تصفية منظمة العامل التونسي، استمرت عامين متتالين 1974 و 1975، إذ تم اعتقال مئات من أعضاء المنظمة من الشباب والطلبة والأساتذة والعمال المنتسبين إلى هذه المنظمة، التي قام أعضاؤها بتوزيع منشورات معادية للنظام وسياساته على نطاق واسع في المعامل والمدارس الثانوية، والمحطات والأسواق العامة.

بلغ عدد معتقلي المنظمة في عام 1974 وحده عدة مئات من الإطارات والأعضاء والأنصار، وقدم منهم للمحاكمات (202) شخص معظمهم من الطلبة والطالبات، صدرت في حقهم أحكام مختلفة بالسجن. وفي العام التالي 1975 تم اعتقال أعداد أخرى، وبلغ عدد من قدم إلى المحاكمة (151) متهماً،

(1) – المصدر السابق.

وصدرت ضدهم أحكام بالسجن راوحت بين السجن لمدة ستة اشهر وتسع سنوات، استنادا إلى التهم التالية : [1]

الانتساب إلى منظمة غير مشروعة.
إهانة شخص رئيس الدولة.
التعريض برئيس دولة أجنبية.
التشهير بأعضاء الحكومة.
نشر أخبار زائفة والتحريض على التمرد.

## 4- الانقسامات والتشرذم في صفوف منظمة العامل التونسي

في ظل غياب وعي مطابق للواقع التونسي، من جانب منظمة العامل التونسي، ونتاج خضوعها التلقائي لتأثيرات المدارس الفكرية العالمية، فضلا عن تعرضها لحملات القمع والاعتقال والمحاكمة، وما أفرزته السجون من إعادة تقويم لتجربة «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي »، وكذلك دراسة جوانب التجربة الجديدة، كانت منظمة العامل التونسي نفسها عرضة لانشقاقات عديدة، بسبب تبلور عدة اتجاهات في صفوفها نوجزها على النحو التالي :

**1-الاتجاه الأول:** وهو يمثل الدعاة المؤسسين لمنظمة العامل التونسي، الذين يعودون بأصولهم إلى «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي»، «آفاق»، والذين يعتبرون النظام التونسي نظاماً رأسمالياً، وأن طبيعة الثورة المقبلة، هي من طبيعة ثورة اشتراكية، وأن تونس بلد لا ينتمي إلى الوطن العربي، بل ينتمي إلى دول العالم الثالث، وأن اللغة التونسية المحلية ينبغي أن تكون أداة الاتصال بالجماهير، وينبغي اعتمادها في الصحافة الحزبية في مخاطبة الجماهير. وهذا الاتجاه الانعزالي كان يقوده جلبار نقاش، وهو يهودي الأصل، وفرانكوفوني. وقد تخلي هذا الاتجاه عن تبنيه للإيديولوجية الماركسية اللينينية، باعتبارها مثل كل الأيديولوجيات، تؤدي حتماً إلى الديكتاتورية والعنف والتسلط. وكان هذا الاتجاه متأثراً بأفكار الفلاسفة الفرنسيين الجدد،

(1) – ملف القمع في تونس ملحق "القاعدة" الصحيفة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة " "بيروت" العدد (15)- النصف الأول من جانفي/يناير 1976 (ص 14).

أو ما يسمونه باليمين الجديد، الذين اصبحوا يركزون نضالهم على موضوع الأقليات «النساء والأقليات القومية»، فضلا عن تبنيهم لمقولة «حرية الجسد والعقل» باعتبارها أساسا للحرية، وأن النظريات الثورية، التي عرفها القرن العشرون نظريات أدّت إلى كثير من الكوارث والفواجع»[1].

**2- الاتجاه الثاني**: ويمثّل مواقف الجيل الثاني من المنتمين إلى المنظمة بعد عام 1970. وكان هذا الاتجاه يقوِّم طبيعة النظام التونسي، بوصفه كمبرادوريا في طبيعته، وتابعا سياسياً، ويرى أن طبيعة الثورة المقبلة، هي ثورة وطنية ديمقراطية كمرحلة ضرورية للانتقال إلى الثورة الاشتراكية، وهو يؤمن بوجود أمة عربية، وبأن تونس تنتمي إلى الوطن العربي أولاً، وإلي العالم الثالث ثانياً، وأن اللغة العربية هي اللغة الصالحة لتكون لغة أدبيات المنظمة وصحافتها في الاتصال بالجماهير. غير أن هذا الاتجاه الثاني نظراً إلى عدم تجانسه، وبروز خلافات نظرية وسياسية في صفوفه، شهد تبلور ثلاثة تيارات في داخله، مهدت لانشقاقات عديدة.

**1- التيار الأول**: وهو التيار السائد في المنظمة الذي تبنى النظرية الماركسية اللينينية، وفكر ماوتسي تونغ في التنظيم، بعد عملية التصحيح التي شهدتها المنظمة في مطلع السبعينات، حين رفع هذا التيار شعار «حرب الشعب طويلة الأمد» كأسلوب لإسقاط النظام التونسي، واعتبر سياسة الانفتاح التي يمارسها ليست أكثر من « سياسة إجهاض للنضال الديمقراطي الوطني». وكان هذا التيار قد انتقل من تبني الخط الماوى التقليدي إلى تبني «الخط الألباني» باعتباره «الخط الصحيح للوصول إلى الاشتراكية الحقيقية».

**2- التيار الثاني**: أطلق عليه اسم «الخط الثوري»، وقد تبنى معظم أطروحات التيار الأول، لكنه يختلف في قضية تقويم النظام، وقضية إسقاطه، وأسلوب إسقاطه. ففي الوقت الذي أكد فيه التيار الأول أن النظام مجموعة متماسكة وموحدة وخالية من التناقضات، أكد «الخط الثوري» على أن النظام التونسي متكون من جناحين: الأول جناح متصلب- يعتبر نفسه الدعامة الأساسية والشرعية للنظام، هذا الجناح أخذ تشكيلته النهائية في خريف

---

(1) - مجلة الدستور 1983/8/15 - مصدر سابق.

1974، ويمثله محمد الصياح ذو النزعة الفاشية مدير الحزب، والتكنوقراطي الهادي نويرة رئيس مجلس الوزراء. والثاني جناح البرجوازية الليبرالية التونسية، المضروب على صعيد- السلطة السياسية- منذ مؤتمر المنستير عام 1971، ويحاول لبس قميص الديمقراطية الفضفاض والانفتاح الليبرالي، ويحاول استقطاب الشارع التونسي تحت دعوات «الديمقراطية» و «الليبرالية».

وهكذا، أكد الخط الثوري «أن هناك تناقضات داخل السلطة لا بد من استغلالها لمصلحة النضال الديمقراطي الوطني».

**3- التيار الثالث**:وقد حافظ على تبنيه اسم المنظمة «العامل التونسي» مجموعة عام 1977، وأكد أنّه يتبنى نظرية العوالم الثلاثة الصينية، التي تقر بأنّ العالم الأول يتكون من «الإمبريالية الاشتراكية السوفياتية، والإمبريالية الأمريكية»، والعالم الثاني يتكون من دول أوروبا الغربية، والعالم الثالث هو بقية البلدان، التي تتماثل فيها حسب هذه النظرية أنظمة ديكتاتورية عفنه مثل نظام بينوشيه ونظام شاه إيران، ونظام ماركوس، مع دولة مثل الصين أو فيتنام. إلخ.

وحسب هذه النظرية، يجب أن يتحالف العالم الثالث مع العالم الثاني لمقاومة العالم الأول.

وقد تبنت القيادة الصينية بعد وفاة ماوتسي تونغ هذه النظرية، التي بلورها دينغ شياوبنغ في بداية السبعينات، وتبناها ماوتسي تونغ. وانطلاقاً من هذه النظرية، يصبح نظام السادات نظاماً وطنياً باعتباره معادياً للسوفيات، وكذلك النظام التونسي، الذي اعتبره هذا التيار الثالث «نظاماً وطنياً في داخله عناصر فاشية»، وأنه من الضروري «كسب الشق الديمقراطي» في تركيبة النظام والتعامل معه، الأمر الذي أدى إلى نبذ شعار الكفاح المسلح وحرب الشعب باعتباره طريقاً للوصول إلى السلطة وبناء الاشتراكية، وتبنّى هذا التيار الطريق السلمي للوصول إلى الاشتراكية عبر النضال الديمقراطي.

لا شك أن تزايد الانقسامات في صفوف منظمة العامل التونسي، قد أسهم إسهاماً كبيراً في تفتيتها وتشرذمها التنظيمي لاحقاً، وإلى تحول هذه المنظمة من أكبر منظمة يسارية معارضة في تونس طيلة عقد السبعينات إلى

تنظيم ضعيف في بداية الثمانينات، على الرغم من قيام السلطة بإطلاق سراح معتقلي المنظمة في أوت/أغسطس 1980، بعد مجيء حكومة محمد مزالى بعدة أشهر، وذلك في نطاق « سياسة التفتح والديمقراطية »، التي أقرتها.

وقد اختفت معظم «التنظيمات» التي انشقت عن العامل التونسي من الساحة السياسية التونسية، بسبب عجزها التنظيمي، واندماجها في أطر الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد أصبح الإطار الأوسع الذي يستوعب مختلف التيارات اليسارية. والحال هذه بقي على الساحة التونسية تنظيمان شيوعيان فحسب: «منظمة العامل التونسي »و«الحزب الشيوعي».

ويصف أحد قادة المنظمة التحولات التي بدأت تهب عليها في عام 1977 بالقول « من الناحية التنظيمية» لم يبق سوى العامل التونسي كتنظيم ماركسي لينيني إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي معلناً عن نفسه في الصحف، في جميع التظاهرات، أما التنظيمات الأخرى التي انشقت عن العامل التونسي، والتي لم تعد تعلن عن نفسها، فإن مجال نشاطها اقتصر على العمل داخل النقابات وفي أوساط الطلبة. أما نحن- العامل التونسي- فإنه إضافة إلى نشاطنا داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وفي أوساط الطلبة، ومشاركتنا في جميع التظاهرات السياسية والثقافية بالبلاد، فإننا أصبحنا نركز اهتمامنا أكثر فأكثر على الجانب الفكري، لأننا نعتقد، أن ابتعاد العديد من المناضلين عن منظمتنا مرده إلى إهمالنا للجانب الفكري في السبعينات، مع ملاحظة أن الحركة الشيوعية العالمية تمر بفترة دقيقة تتطلب منا مجهوداً فكرياً مضاعفاً لمعالجة أهم القضايا الحساسة لتقويم التجربة السوفيتية والتجربة الصينية» [1].

---

(1) - مجلة النشرة- قبرص العدد (46) مصدر سابق.

# الفصل الخامس
# حزب التجمع الاشتراكي التقدمي
# الحزب الديمقراطي التقدمي حالياً

بعد الانتفاضة العمالية والشعبية التي اندلعت بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أعلن الإضراب العام في 26 جانفي/يناير 1978، وبعد الأحداث العسكرية التي شهدتها مدينة قفصة في جانفي/يناير 1980، توصلت مجموعة كبيرة من الإطارات الماركسية اللينينية في نطاق تقويمها لواقع الحركة الوطنية الثورية في تونس، إلى تسجيل حقيقتين لا مهرب منهما بعد أن فرضتهما حركة الصراع السياسي في تونس.

**الأولى**: عجز النظام البورقيبي عن مواكبة المرحلة والاستمرار في التفرد بالسلطة السياسية، فقد أصبح الانفتاح السياسي أمراً لا مناص منه لمحاولة تجديد دم حكم البرجوازية وتأبيده.

**الثانية**: عجز الحركة الوطنية والثورية التونسية بجميع فصائلها الماركسية اللينينية، عن عملية الاستقطاب والتنظيم الواسعة للجماهير العمالية والفلاحية لقيادتها نحو الانعتاق النهائي. والمحصلة السريعة تأتي في شكلها العكسيٍ للمعادلة البسيطة لمهام الطليعة، إذ أصبحت هذه الطليعة ظلاً تابعاً وذيلاً لحركة الجماهير الواسعة والمفعمة بالاحتمالات وخصوصيات التجارب، وبدلا من أن تقود الطليعة الجماهير، وهذا على شرط استيعابها والتعلم منها لا على شرط الوصاية والأبوة، أصبحت الجماهير، هذه الجماهير المسحوقة والعفوية – والمستقطبة من قبل قوى معادية لها استراتيجياً – تقود هذه الطليعة المشتتة التي تولد وتموت في المنفى على هامش مدارس الاستهلاك الفلسفية.

ولا شك أن الحركة الوطنية والثورية التونسية التي تعد أكثر من 15 تنظيماً ومنظمة وحزباً في مرحلة السبعينات ظلت عاجزة ومتشرذمة تنظيمياً، وتعاني من التأخر والتخلف عن حركة الجماهير، أصبحت تبحث بعد انتفاضة الجماهير، وفي خضم الأبوة والوصاية والتشرذم والقتامة - عن حزبها السياسي الثوري. لكن هذا الحزب ظل رضيعاً يحبو على الأرض، لذا تشكلت مجموعة من الإطارات تحت اسم «الماركسيون المستقلون» في أواخر عام 1980، لتشق لنفسها طريقة أخرى في سيرورة العمل السياسي داخل تونس. وهذه المجموعة التي ترفض الصرامة الأيديولوجية، هي التي شكلت نواة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، الذي تألف بصورة أساسية من أوساط المعارضة الشيوعية التقليدية، ومن الأعضاء السابقين في منظمة العامل التونسي، ومنظمة « الشعلة » وبعضهم الآخر جاء من منظمة « الحقيقة » التي كان يقودها حفناوي عمايرية.

وهكذا، تكوّن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من عدة اتجاهات أيديولوجية وسياسية ومتصارعة تاريخياً، لكن هذه التشكيلة السياسية الجديدة، حددت في منطلقاتها أن التقاء أعضائها لم يتم على أساس الوحدة الإيديولوجية المتراصة، وإنما على أساس الانعتاق في خوض تجربة عمل سياسي في إطار من التوجه الديمقراطي والتقدمي، الذي ينبذ التطرف كاتجاه سياسي، ويأخذ تجربة «التجمع التقدمي» المصري مثالاً للتوجه والعمل السياسي. واستناداً إلى توجهه هذا، فقد بادر المنخرطون في هذه المجموعة إلى الاتصال بمفكرين وقادة وسياسيين مصريين ومغاربة من قيادات التجمع التقدمي المصري ومن قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب [1].

وقد رافق نشاط هذه المجموعة، على هذا الصعيد، نشاط على صعيد آخر، يتمثل في الدعوة إلى إقامة حوار وطني شامل بين مختلف القوى اليسارية التونسية، بهدف «تجنيب البلاد ما يمكن أن ينجم عن نشاطات التطرف الديني أو الماركسي» التي باتت تسيطر على الجامعة، والتي صار «خطرها» يمكن أن يمتد إلى النقابات والنوادي الثقافية [2].

---

(1) - مجلة الدستور العدد (299) تاريخ 1983/8/15 (ص 27 - 28).

(2) - مجلة الدستور - المرجع السابق.

ويقول حفناوي عمايرية عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي في هذا السياق: « إن التجمع قد بدأ عبارة عن مبادرة قام بها جمع من المناضلين التقدميين بعد مشاورات حول مبدأ العمل السياسي العلني في الظرف الراهن، وحول مضمون هذا العمل واتجاهه»[1].

وكانت السلطات التونسية قد قامت باعتقال بعض من الرموز العاملة في اتجاه إقامة هذه التجربة السياسية في أواخر عام 1980 بحجة « العمل على تشكيل منظمة سياسية محظورة »، ثم ما لبثت أن أطلقت سراحهم نظراً إلى عدم وجود الأدلة الكافية[2].

وعلى الرغم من استمرار الاعتقالات في صفوف هذه المجموعة الناشئة، فقد استمرّت قيادات التجمع في بذل الجهود الكافية من أجل تجميع مختلف الاتجاهات الماركسية قصد فرض تجربة عمل وطني ديمقراطي على أسس اشتراكية ديمقراطية، والاتصال بالقادة والمفكرين العرب من خارج تونس، وقد أدى ذلك إلى قيام الأجهزة التونسية الأمنية باعتقال بعض أعضاء المجموعة في بداية عام 1983، وتمّ التحقيق معهم، ثم أفرج عنهم بعد ذلك[3].

## 1- إعلان التجمع، والاختيار الديمقراطي

التجمع الاشتراكي التقدمي، تنظيم سياسي يساري تونسي، نشأ في عام 1983، وبرز منذ ذلك الحين قوة رئيسية من قوى المعارضة اليسارية التونسية. وقد أعلن أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب في ندوة صحفية في العاصمة تونس، في 13 ديسمبر/ كانون الأوّل 1983 عن بيانه التأسيسي، الذي تضمن الإعلان عن تأسيس « التجمع الاشتراكي التقدمي » مبيناً فيه الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحزب الجديد، وقدم إلى السلطات في اليوم عينه الوثائق المطلوبة للحصول على الترخيص القانوني وترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسم الحزب[4].

---

(1) - مجلة المغرب التونسية العدد (83) تاريخ 1983/12/24.

(2) - مجلة الدستور - مرجع سابق.

(3) - بيان سياسي بمناسبة الإعلان عن تأسيس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في 1983/12/13.

(4) - بيان سياسي - المرجع السابق - ألقاه أحمد نجيب الشابي في الندوة الصحفية في 1983/2/13. أنظر أيضاً مجلة المستقبل التونسية 1985/12/15 (ص 2).

وأثناء الندوة الصحفية حدد أحمد نجيب الشابي الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي الاتجاهات السياسية للحزب بقوله: « لما كان هدفنا الأسمى تحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، فإن تصورنا الاشتراكي يندرج في اتجاه النقد الجذري للرأسمالية، والعمل على تجاوزها تاريخياً نحو إرساء مجتمع خال من الطبقات. وينهض مبدؤنا الاشتراكي على أساس ملكية المنتجين أنفسهم لوسائل الإنتاج الكبرى، ووجوب تسييرهم لها، وإن حركتنا تنتسب إلى الفكر الاشتراكي العمالي العالمي، ولهذا فهي ترى، أن الطبقة العاملة مدعوة إلى أن تلعب الدور القيادي في عملية التحول هذه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، الذي ننشده.. ولذلك فإننا نعمل على إقامة نظام اشتراكي قوامه الديمقراطية. وعليه فإن النظام الديمقراطي المنشود يقوم على السياسة الشعبية كمبدأ، وعلى ضمان الحريات الفردية والعامة.. لكن اتضاح الظروف الموضوعية والذاتية لإقامة نظام اشتراكي في تونس يفترض المرور بمرحلة انتقالية ذات مضمون وطني ديمقراطي يكون هدفها المركزي الذي يستأثر بالأولوية تحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا » وتساهم فيه القطاعات الاقتصادية الثلاثة: «القطاع العام الاشتراكي، والقطاع التعاوني الحر، والقطاع الخاص الوطني». وينبغي، أن يترافق الإنماء الاقتصادي بجملة إصلاحات اقتصادية اجتماعية تجيء في إطار إصلاح النظام السياسي في اتجاه إقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الفردية والعامة وفي مقدمة هذه الإصلاحات [1]:

- تحقيق إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، يستجيب لقيم العدل الاجتماعي، ويساعد على تطوير الإنتاج الزراعي، وتحديث وسائله ودمجه في الاقتصاد الوطني.

- القيام بإصلاحات اجتماعية لفائدة الشغالين على نحو يؤمن لهم حياة أفضل.

- إدخال إصلاح ديمقراطي على التعليم في كل المستويات وخاصة بتعميم التعليم الأساسي الإجباري والمجاني، وتعريب مواده.

---

(1) - المرجع السابق.

– الدفاع عن حقوق المرأة المكتسبة، والعمل على إلغاء كل تمييز في القانون، وفي الواقع بين وضع المرأة ووضع الرجل، والعمل على إشراكها فعلياً في الحياة الاجتماعية والسياسية بما يتناسب ووزنها في المجتمع.

– ضمان الشغل للشباب في إطار سياسة حقيقية للتشغيل.

– توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالنقل والسكن والصحة وجعلها في متناول الفئات الشعبية، وجعل الإدارة في خدمة المواطن بشكل فعلي.

وحول ما اعتبره «البيان السياسي» مهام مباشرة للحزب على الصعيد السياسي، طالب السلطات التونسية بالقيام بثلاث خطوات: [1]

– إصدار عفو تشريعي عام.

– إلغاء المحاكم الاستثنائية.

– إلغاء القوانين اللادستورية وخاصة قانون الصحافة.

وانطلاقاً من اعتبار« أنفسنا فصيلاً من حركة التحرر العربية الديمقراطية، والمعادية للإمبريالية» فقد حدد « البيان السياسي » الاتجاهات البرنامجية للحزب خارجياً في أهم المفاصل التالية: [2]

**أولاً**: إن « الاندماج المغاربي والعربي » يستجيبان لتطلعات الجماهير العربية في بناء وحدتها السياسية بوصفها إطاراً لنهضتها الحضارية والثقافية الحديثة.

**ثانياً**: إن القضية الفلسطينية تحتل « مركزاً في اهتمامنا، وهي قطب الرحى في نضالنا العربي».

**ثالثاً**: و « إن التعاون بين الاتحاد السوفييتي والقوى الوطنية العربية، على أساس الاستقلال، والمصلحة الوطنية، والمنفعة المشتركة من العوامل المساعدة على التصدي للقوى العدوانية الأمريكية »، وحلفائهم الصهاينة.

**رابعاً**: «وفي النضال من أجل أهدافنا في التحرر الوطني وصيانة السلم العالمي، نسلك سياسة دعم لحركة التحرر العالمية ولكفاحات الطبقة العاملة العالمية».

---

(1) – بيان سياسي – المرجع السابق.

(2) – المرجع السابق.

**خامساً**: الوقوف ضد سياسة الأحلاف واتباع سياسة « تنهض على مبادئ الاستقلال والحياد التام تجاه الأحلاف والنضال ضد كل أشكال التدخل والسيطرة والعمل من أجل السلم وحق الأمم في تقرير مصيرها.

**سادســاً**: اعتبار الحركات العدوانية للإمبرياليين وحلفائهم هي مصدر التوتر في العالم وهي تهدد الإنسانية بأخطار حرب عالمية جديدة.

وقد لخص حفناوي عمايرية الاتجاهات الأساسية البرنامجية للحزب والتي تؤلف أساس البرنامج السياسي للحزب، بالقول: « إن المرحلة الراهنة – حسب تقييمنا– تتسم بوجود انفتاح سياسي مازال محتشماً ولكن نأمل في أن يترسخ وأن يتم الاعتراف فعلياً بكافة الحريات الديمقراطية. ونحن نبارك الخطوات المنجزة ضمن حدودها ولاسيما الاعتراف ببعض الحركات السياسية -نحن- مع تعدد الأحزاب لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها. نحن ديمقراطيون ونناضل من أجل تثبيت الديمقراطية والفوز بها للجميع، أما الجانب الآخر فهو إنجاز مهمات التحرر الوطني بتخليص بلدنا من التبعية الاقتصادية وما ينجم عنها من جرائر كالتبعية التكنولوجية والتبعية في التغذية والتسليح وغيرها. كما نتبنى المطالب الاجتماعية للجماهير العمالية والفلاحية والشباب والنساء والكسبة والفئات الوسطى عموماً.. -ومن أجل -إصلاحات اجتماعية جذرية في مستوى توزيع الثروة وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية من شغل وتعليم وصحة ونقل وغيرها. بكلمة إننا نهدف مرحلياً إلى توفير الشروط السياسية لإحداث التحول الديمقراطي في مجتمعنا وذلك هو السبيل الأمثل للسير نحو الاشتراكية التي هي هدفنا» [1].

وجاء في ميثاق التجمع الاشتراكي التقدمي وهو الباب المتعلق بـ « ردّ الاختيار الديمقراطي » ما يلي:

تتخذ سلطة الدولة في جميع الاتجاهات مضموناً اجتماعياً محدداً ولا تقف على الحياد في الصراعات الاجتماعية.

---

(1) – من مقابلة لحفناوي عمايرية في مجلة المغرب التونسية 1983/12/24 (ص 83).

وبما أن سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالي تعبر عن مصالح الطبقات الرأسمالية السائدة، فإن سلطة الدولة في المجتمع الاشتراكي تعبر عن مصالح العمال والشغالين المحررين من ربقة الاستغلال وهي أداة حكمهم.

وعلى أن المضمون الطبقي للدولة في المجتمع الاشتراكي لا يضفي من تلقاء نفسه الشرعية على النظام السياسي للاشتراكية و لا يبرر أي شكل من أشكال الحكم بل إن السلطة الاشتراكية لا تتحقق ولا تكتسب شرعيتها إلا بقدر ما تتقيد بمبدأ السيادة الشعبية وتكون التعبير الصادق عن الإدارة الحرة للشعب. وليس التقيد بالسيادة الشعبية اختياراً ممكناً للاشتراكية بل هو حتمية اجتماعية. فالاشتراكية لايمكن أن تولد وتتطور في تعارض مع إرادة الشعب. والسيادة الشعبية تفرض لقيامها ضمان الحريات للأفراد والمساواة بين المواطنين فلا يمكن للمجتمع أن يكون حرا ولا للشعب أن يكون سيدا إذا جرّد أفراده من حرية المعتقد والتفكير والتعبير والصحافة والنشر والتنقل والاجتماع والتنظيم، وإذا لم تضمن لهم السلامة والمراسلات وسائر الحريات الأساسية والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والسيادة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاقتراع العام المتساوي والمباشر، والذي يشكل أساس الشرعية مصدر التشريع. وتتبلور هذه الإرادة من خلال نظام نيابي منبثق عن الشعب وخاضع لمراقبته.

لذلك يعتبر التجمع الاشتراكي التقدمي أن النظام النيابي الديمقراطي التعددي القائم على مبدأ السيادة الشعبية، هو النظام السياسي الملائم لبناء الاشتراكية، والذي بدونه تتعثر مسيرة الاشتراكية.

وإذا كانت المساواة في النظام النيابي للرأسمالية مساواة شكلية قانونية تحجب تحكم أصحاب رؤوس الأموال في الحياة السياسية، وتخفي واقع عدم المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق، وتسمح باحتكار السلطة من طرف نخبة سياسية بعيدة عن القاعدة الشعبية ومشاغلها اليومية، والتي لا تطالها مراقبة، فإنّ النظام النيابي للاشتراكية حين يوفر المساواة الفعلية بين أفراد الشعب – يعمل على تجاوز هذه النقائص في اتجاه تمكين الطبقات الاجتماعية من ممارسة السلطة وإخضاع ممثلي الشعب إلى التشريع الشعبي بما فيه المبادرة وحق الرفض وسحب الثقة حسب شروط وإجراءات يحددها القانون.

ولتقريب السلطة من المواطنين يقر التجمع الاشتراكي التقدمي بمبدأ لامركزية السلطة وبوجوب انتخاب مجالس جهوية ذات صلاحيات واسعة في إطار وحدة مؤسسات الدولة الوطنية.

ولتمكين الشغالين وسائر المنتجين من فرصة التدخل الناجع في الحياة السياسية، يقر التجمع الاشتراكي التقدمي مبدأ التنظيم المجالسي للشغالين والمنتجين على مستوى الوطني بدءا بالأحياء.

ويمثل هذا التنظيم الشكل الأرقى لتوحيد الشغالين وتجاوز انقساماتهم الحزبية والنقابية. فهو تنظيم كفاحي يمكن الطبقات الكادحة من التدخل الناجع في السياسة العامة للبلاد. ولما كان هذا التنظيم قائماً على أساس مهني فهو لا يمكن أن يشكل مؤسسة من مؤسسات الدولة وإنما يلعب دورا استشارياً وجوبياً، ويشكل مصدراً للتصور والمبادرة السياسية.

وتتنافى الشرعية في النظام الاشتراكي مع «حرية استغلال الإنسان للإنسان» وكل أشكال الاضطهاد والتمييز على أساس جنسي وقومي وعرقي أو ديني.

وعلى هذا الأساس يقاوم التجمع الاشتراكي التقدمي النظرة الدونية للمرأة ومعاملتها ككائن قاصر، ويعمل لإقرار المساواة بين الجنسين في التربية والتعلم والعمل والحياة السياسية.

ويناضل التجمع الاشتراكي التقدمي من أجل احترام حقوق الأقليات الدينية والقومية في الوطن العربي على أساس مبدأ المساواة في المواطنة. كما يعمل التجمع الاشتراكي التقدمي على نشر التسامح في الميدان الفكري والعقائدي، ويناهض المشاريع الاستبدادية الداعية إلى تأسيس الدولة على مطاردة حرية الفكر والمعتقد[1].

لقد أحدث حزب التجمع الاشتراكي التقدمي انقلاباً حقيقياً في إيديولوجية منظمات اليسار، حين تولى قيادته المحامي أحمد نجيب الشابي، وانتهج خط الاشتراكية الديمقراطية الرافض لشعارات الحرب الباردة، والرافض أيضاً للرأسمالية بوصفها خياراً اقتصادياً يعمّق الفوارق الطبقية في

(1) – جريدة الانطلاقة – لسان حركة التحرير الشعبية العربية العدد (203) – سبتمبر/أيلول 1988.

المجتمعات، ويضع القيم الاقتصادية والثراء وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. وقد جعل حزب التجمع الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية البرجوازية ناجعة للجميع، حتى للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت في كثير من الأحيان الحقوق الاجتماعية اهتماماً أكبر على حساب الحقوق الفردية.

## 2- حزب التجمع و «ثورة الخبز»

حين اندلعت « ثورة الخبز » كما أجمعت على تسميتها معظم الأوساط الإعلامية الرسمية العربية والعالمية، أصدر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بياناً باسم مكتبه السياسي أكد فيه: « أن السلطة السياسية تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة الاقتصادية، التي آل إليها النهج الرأسمالي التبعي، بما يؤدي إليه من إعطاء الأولوية للتصدير على حساب الحاجيات الأساسية، والضغط على الأجور والتضحية بالقطاع الفلاحي، وتفاقم الدين الخارجي، وأنه لا يمكن بأية حال من الأحوال، أن تحل هذه الأزمة على حساب الجماهير الكادحة وقوتها اليومي ».

وبعد أن أبدى الحزب أسفه لما حصل من أضرار بالممتلكات العامة والخاصة، واعتبر أن مردها حرمان الشعب من التعبير المنظم، ومن المؤسسات الديمقراطية، التي يمارس من خلالها حقه في أخذ القرار. وأدان الحزب اللجوء إلى السلاح لمواجهة الغضب الشعبي، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا من قتلى وجرحى في عدة مدن من الجمهورية دفاعاً عن حقهم في الخبز والحياة الكريمة، وطالب الحكومة بـ [1]:

العدول عن إجراءات الزيادة في أسعار الحبوب ومشتقاتها.

رفع حالة الطوارئ، والكف عن القمع والمتابعات، وإطلاق سراح المعتقلين.

فتح حوار وطني شامل، تشارك فيه القوى الاجتماعية و السياسية كافة لأجل تسطير مستقبل البلاد الاقتصادي، ومعالجة مسألة صندوق التعويض في إطار سياسة استقلال وطني وتقدمي اجتماعي.

---

(1) – نص البيان – من دون تاريخ.

## دور مجلة الموقف

على الرغم من أن جل صحف المعارضة التونسية صدرت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، وأسهمت إلى جانب عدد من الصحف المستقلة، وخاصة صحيفة « الرأي » التي كان يرأس تحريرها حبيب بن عمار، في تطوير الساحة الإعلامية، وشق الطريق لما يعرف بصحافة الرأي، فإن مجلة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لم تباشر صدورها أسبوعياً إلا بدءاً من الثاني عشر من ماي/أيار عام 1984، إذ أصبحت هذه المجلة الناطقَ الرسميّ باسم الحزب، ومنبره الإعلامي لنشر أخباره ومواقفه، وتغطية نشاطاته. وفي افتتاحية العدد الأول من مجلة «الموقف» كتب أحمد نجيب الشابي رئيس تحريرها يقول: «لقد اختارت أسرة الموقف وجموع المناضلين الذين حملوا على كاهلهم هذا المشروع أن تكون المجلة مستقلة عن كل تنظيم حزبي. واختيارهم هذا، لا يصدر عن موقف سياسي من مسألة التحزب والتنظيم، وإنما يعبر عن إيمانهم بضرورة وجود منبر للحوار الحر، تتلاقح فيه الأفكار والآراء كافة». وأضاف في الافتتاحية قائلا « إن استقلالية هذه المجلة، ورغبتها في أن تكون محطة للحوار، لا تعني أنه ليس لها اتجاه سياسي، فهي ملتزمة بقضايا التقدم الكبرى تونسياً ودولياً، وتنتمي أسرة تحريرها إلى حركة اليسار التونسي، وهي تسعى إلى إيصال صوتها إلى القارئ عبر الحوار مع بقية العائلات الفكرية و السياسية، لا عن طريق خنق الصوت المخالف»[1].

وانسجاماً مع الدور الذي أراد أن يلعبه حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، على صعيد الساحة السياسية التونسية، تحولت مجلة الموقف إلى منبر ديمقراطي، حين تطرقت إلى نشر موضوعات سياسية وفكرية، تعبر عن مختلف وجهات نظر المعارضة التونسية من القوى المنشقة عن الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، إلى القوى القومية والدينية، والحزب الشيوعي التونسي. فقد خصصت المجلة ملفات متعددة للمعتقلين السياسيين وأحزابهم من مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية والعقائدية، بدءاً من أعضاء « التنظيم السري »، ومرورا بحزب التحرير الإسلامي، وانتهاء بمعتقلي أحداث قفصة. ورصدت

---

(1) – فايز سارة – الأحزاب والحركات السياسية في تونس – بدون ذكر دار النشر – الطبعة الأولى 1986 (ص 194).

الجوانب السياسية والاجتماعية والمعاشية المحيطة بالمعتقلين وأسرهم كما خصصت ندوة موسعة لمناقشة « الوضع السياسي وآفاق التجاوز » شارك فيها ممثلون عن مختلف الاتجاهات السياسية في البلاد، وندوة أخرى بعنوان « قانون الأحزاب كيف ؟ ومتى ؟ »، كما فتحت صفحاتها لمناقشة أفكار القوى السياسية المعارضة وآرائها وتطوراتها الداخلية، وعلاقاتها بالسلطة والمعارضة، إلى جانب استخدام المجلة منبراً لعرض وجهات نظر أعضاء وأعضاء قياديين في حزب التجمع حول القضايا الهامة سواء ما يتعلق منها بالحركة اليسارية وأزمتها، أو ما يتعلق بالحركة النقابية [1].

## 3- حزب التجمع في مواجهة أزمات نهاية العهد البورقيبي

لقد حافظت حكومة محمد مزالي على الخيار الاقتصادي والاجتماعي للنظام البورقيبي عينه، واستمرت في تلقيم كل طبقات الشعب وأحزاب المعارضة منذ مجيئها عام 1980 بسياسة «التفتح و الديمقراطية»، وبالوعود بالإصلاح في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، وأصدرت بداية عام 1983 مناشير تمنع الاجتماعات النقابية في المصانع والمؤسسات، لكي ترضي أرباب العمل، وعمدت إلى طرد العمال المضربين من عملهم، وكذلك الإطارات النقابية النشيطة.

في معرض تقييمه لحكومة مزالي، يؤكد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي « نحن لا ننكر المكتسبات، لكننا نطالب بالتوسع لتوظيف طاقات البلاد كلها، وإشراك الناس كلهم لرسم مصيرهم ومستقبلهم ومنهم بالخصوص القوى الحية والفاعلة في الساحة سياسياً ونقابياً وثقافياً »، الأمر الذي يدعم الثقة بالشعارات التي رفعتها حكومة مزالي عند قدومها، ويعزز المسار الديمقراطي والتعددية السياسية » [2].

وعندما بلغت الخلافات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحكومة مزالي أقصى درجات العمق، وبين الحبيب عاشور ومحمد مزالي، خصوصاً إذ كانت هناك خلافات مبدئية عميقة وجذرية حول سياسة الأجور والانشقاقات

---

(1) - المرجع السابق (ص 195 - 196).

(2) - القبس الكويتية تاريخ 1984/7/2 مقابلة مع الأمين العام للحزب.

في الحركة النقابية، باعتبارها خطراً فعلياً يهدد الطبقة العاملة برمتها، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من موضوع التعددية النقابية، عندما أكد أحد قادة الحزب الأساسيين: « نحن مع استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل ومع ديمقراطية هياكله، دون أن نتدخل في شؤون النقابيين الداخلية »[1] وذلك انطلاقاً من أن «منظمة الشغيلة» احتلت ولا تزال موقعاً محورياً من بين عوامل النهضة الاجتماعية والسياسية في تاريخ بلادنا الحديث »[2].

أما فيما يتعلق بموقف حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من المعارضة التونسية، فإنه يراها: «متعددة من غير تنسيق، وأولى الخطوات لنجاحها وفعاليتها هو وجوب توليها المهام بنفسها، والمبادرة بدفع الأمور إلى الأمام والمعارضة المنقسمة، لا يمكن أن تقوم بهذا الدور». ويتابع الأمين العام للحزب قائلاً: « ونحن كتجمع اشتراكي سعينا إلى ذلك، ولعلنا توصلنا إلى تحقيق بعض النجاح، لما اتفقت ستة أحزاب سياسية من بينها التجمع على إصدار بيان مشترك يندد بأحكام الإعدام، ويطالب بإلغائها وهذا يقع لأول مرة في تاريخ التعددية السياسية في تونس، وهذا عمل أولي ما زال على درجة من الضعف والهشاشة لدرجة لا تعتبره عاملاً ويوحي بالانعطاف في مجال العمل السياسي المشترك، سيما وأنه مازال يعاني التردد من طرف المعارضة نفسها لعدم تجانسها، ولأنها من الممكن، أن تكون واقعة تحت تأثير سياسة فرّق تسد، التي تنهجها السلطة بدهاء »[3].

أما موضوع التحالفات بين حزب التجمع وأطراف المعارضة، فإن الحزب يرى إمكانية قيام علاقات مختلفة المستويات مع أطراف المعارضة، ويؤكد حفناوي عمايرية عضو المكتب السياسي: «نحن ننوي إقامة علاقات مع كل القوى السياسية المعارضة على أساس المطالبة بالحريات العامة والعفو التشريعي، وتمكين الأصوات الحرة أفراداً وجماعات من حقها في التعبير. وفي

---

(1) – مجلة المغرب العدد (83) مرجع سابق (ص 62).

(2) – مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/5/26 – الافتتاحية – أحمد نجيب الشابي. أنظر أيضاً مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/6/16 صدري الخياري – أزمة اليسار والحركة العمالية والتجمع الاشتراكي (ص 42).

(3) – القبس الكويتية – مرجع سابق.

التفصيل نقيم علاقات ثنائية أو أكثر من ثنائية حسب مقتضيات العمل السياسي فعدا التحالفات الظرفية والموسمية، نسعى إلى تطوير صيغ العمل المشترك وإرساء تقاليد ديمقراطية في التحالفات دون وصاية أطراف أو محاولات احتواء. طبعاً نقيم تحالفات إستراتيجية مع القوى التقدمية، التي تشاطرنا البرنامج المحلي في خطوطه الرئيسية »[1].

وعندما شهد الحكم التونسي تحولاً نوعياً على صعيد تعاطيه مع المعارضة اليسارية، ومع التيارات الإسلامية، في أوائل الثمانينات سعى رئيس الوزراء السابق محمد مزالي الذي قاد تيار الليبرالية والانفتاح داخل الحكم وداخل الحزب الاشتراكي الدستوري، إلى التخفيف من حدة المواجهة بين الحكم والمعارضة، بهدف تحسين الوضع الداخلي والخلاص من المضاعفات السلبية التي خلقتها الصدامات المتكررة في فترات سابقة. وكانت العلاقة بين مزالي وحركة الاتجاه الإسلامي من أبرز الأمثلة على الاتجاه الليبرالي لرئيس الوزراء السابق. كيف يحدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من حركة الاتجاه الإسلامي ؟ فإن الحزب يرى أنها لا تمثل كتلة متماسكة، بل تعبرها التناقضات، التي تعبر كامل المجتمع. فمنها الديمقراطي، ومنها التقدمي، ومنها أيضاً الظلامي والاستبدادي[2]. ومع رؤية هذه التناقضات داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فإن الحزب يؤيد حصول هذه الحركة على حقها في الوجود في الساحة السياسية التونسية، انسجاماً مع « تعدد الأحزاب » لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها الفكرية، وبرامجها السياسية »[3]. وما يعزز هذا الموقف من جانب الحزب قيامه بدعوة السلطة للاعتراف بحق النشاط العلني في أعقاب الإفراج عن سجناء حركة الاتجاه الإسلامي[4].

ومع احتدام حرب الخلافة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث كانت الأطراف المتعاركة والمتنافسة تربح اليوم معركة، وتخسر غداً

---

(1) – مجلة المغرب العدد (83) تاريخ 1983/12/24 – مرجع سابق.

(2) – مجلة الموقف التونسية العدد (17) تاريخ 1984/9/1 أحمد نجيب الشابي – اليسار والإسلام – (ص 14).

(3) – مجلة المغرب العدد (83) – مرجع سابق.

(4) – مجلة الموقف التونسية العدد (13) تاريخ 1984/8/4 – الافتتاحية.

معركة، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من الخلافة بقوله إنه ليس طرفاً فيها، وإنه لا دور له في هذه القضية باعتبارها قضية شخصية لرموز النظام وشخصياته الرئيسية، ويقول الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي «نحن كتجمع اشتراكي، وكذلك المعارضة الأخرى، يجب أن نعرف كيف نتلافى السقوط في لعبة الخلافة، لأنها توظفنا وتجرنا إلى حسابات بعيدة المدى، ونحن عملنا بالأساس، يرتكز على القناعات والمبادئ السامية، ويتوجه إلى القضايا الكبرى والرئيسية، التي تهم الوطن والشعب، ولا ندخل في المناورات، وهمسات الكواليس المريبة »[1].

## 4- حزب التجمع في ظل سلطة السابع من نوفمبر

تم الاعتراف الرسمي بحزب التجمع الاشتراكي التقدمي في عام 1988، في سياق إجراءات الانفتاح في عهد الرئيس بن علي، الذي اتخذ عدة إجراءات تبدو للوهلة الأولى ومن خلال المراهنات عليها كأن سلطة الحزب الواحد أضحت لمصلحة « ديمقراطية تعددية » ترتكز على الصراع السياسي الديمقراطي بين الأحزاب المختلفة وفق قوانين محددة ومعروفة. وفي ظل سيادة الحريات على مختلف أنواعها، وصولاً إلى التبشير بتحول تونس واحة للديمقراطية في الوطن العربي، على يد رجل خرج من صلب المؤسسة العسكرية والبوليسية.

وتستند هذه التعليقات إلى مجمل الإجراءات المتخذة على امتداد السنة الأولى من حكم بن علي، والذي تميز بقدر ملموس من « الانفتاح » قياساً إلى عهد بورقيبة، فيجري تصوير عودة عدد من القادة المنفيين مثل أحمد بن صالح وغيره، والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وصدور قانون جديد للأحزاب، كدليل قاطع على دخول تونس مرحلة الديمقراطية المنشودة. ويجري إغفال مواقف أحزاب المعارضة الديمقراطية من مجمل هذه الإجراءات، كما يجري إغفال تعقيدات اللحظة السياسية التونسية الراهنة، في سبيل تدعيم هذا الحكم القاطع حتى يبدو كأن مجمل الأزمات والمشكلات التي عانت منها البلاد طيلة السنوات الماضية، قد وجدت حلولها المطلوبة، أو

---

(1) – القبس الكويتية تاريخ 1984/7/2 – مرجع سابق.

أنها في طريقها إلى الحل والمطلوب بعض الصبر والتعاون مع «العهد الجديد» لتخطي هذه «العقبات».

لقد رحب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بمجمل هذه الإجراءات التي تنطوي على قدر من الإيجابيات التي أتاحت للمعارضة الديمقراطية حيزاً من حرية الحركة، إلا أنه أبدى في الوقت عينه تحفظات جادة على هذه الإجراءات، وعلى جوانبها السلبية الكثيرة. كما برزت مخاوف حقيقية عند حزب التجمع من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى إضفاء مسحة ليبرالية على النظام دون المساس بجوهره.

استمر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في مساندة « العهد الجديد » طيلة الفترة الممتدة من عام 1987 إلى غاية 1992 تاريخ انتهاء محاكمة قيادات حركة النهضة وإطاراتها، إذ اعتبر الحزب أن الانفراج الذي قام به الرئيس بن علي يذكره إلى حد بعيد بـ « ديمقراطية » السادات عقب انقلابه الشهير في ماي/أيار عام 1971. وهو لا يعني أبداً انتقال تونس إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية، بل إن هذا « الانفراج » المحدود يشكل مدخلا إجبارياً يتعين على النظام ولوجه للتمكن من تثبيت ركائزه.

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي أحمد نجيب الشابي بأن المعارضة التونسية لم تنجح في المحافظة على وجودها، واستغلت سلطة السابع من نوفمبر انقساماتها من أجل إضعافها وتهميشها. وقد ارتكبت المعارضة خطأً في التقدير حين تخلت عن وظيفتها النقدية، ولم يكن الوضع خالياً من العيوب في السنوات الأولى من التغيير: فقد كان بإمكان التعديلات المتلاحقة في قانون الانتخابات أو قانون الصحافة أن تكون موضوعاً للنقاش. و انساقت أغلب قيادات المعارضة في طريقة الانتهازية ما جرّدها من المصدقية في أوساط الرأي العام. وكانت النتيجة أن الحزب الذي حاول أن يقوم بدوره النقدي، يجد نفسه مهمشاً، بحجة أنه غير ممثل في البرلمان، وبذلك يتم حرمانه من استخدام أجهزة الإعلام الحكومية للمشاركة في الحياة العامة بشكل طبيعي.

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي، أيضاً، أن ثلاثة عناصر أساسية تقف وراء أزمة الصحافة والإعلام، أولها القانون الذي يربط

إصدار الصحف الجديدة بالحصول على إشعار من الإدارة يقوم في الواقع المعيشي مقام الترخيص، وهو قانون حوّل حقا طبيعيًا يكفله الدستور إلى مجرد رخصة تصدر عن الإدارة. هذا بالإضافة إلى الطابع الزجري لقانون الصحافة. ويضيف الشابي في مقالة كتبها في العدد الأخير من مجلة « الموقف » تحت عنوان حرية الإعلام أولاً: إن السبب الثاني ذو طابع سياسي، ويتمثل في الدور السلبي الذي لعبته وزارة الإعلام في توجيه الصحف وتأطيرها. وهو أمر متواصل على الرغم من إلغاء الوزارة، وآية ذلك أن شيئاً لم يتغير من مضمون الصحافة والإعلام. إن وحدانية الخبر والانغلاق لا يزالان يهيمنان على القطاع.

أما السبب الثالث فيعود حسب رأيه إلى تنظيم الإعلام العمومي الذي تحول بيد وكالة الإعلام الخارجية إلى وسيلة ضغط لتوجيه الصحافة والحفاظ على انسجام خطابها وتهميش الصوت المخالف إن لم نقل قتله وإخماده [1].

## 5- حزب التجمع والموقف من بعض القضايا السياسية

مع بداية الانعطاف الكبير في الصراع بين نظام الرئيس بن علي وحركة النهضة في مطلع التسعينات، والذي قاد إلى تصفية الحركة الإسلامية في تونس، سعى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي مع أحزاب المعارضة الأخرى إلى بلورة « بديل » معارض آخر يملك الثقل الشعبي الذي كانت تملكه حركة النهضة، وصدقيتها السياسية، ما يتيح لهذا « البديل » المحافظة على موقع «السلطة المضادة » وبالتالي فرض دوره محاوراً للحكم. وعلى الرغم من أن الطريق كانت سالكة أمام أحزاب المعارضة الشرعية الستة لتملأ الفراغ الذي نشأ بفعل القمع الذي تعرضت له الحركة الإسلامية، فإنّ ضعف القاعدة الشعبية لأحزاب المعارضة أعاقها عن الانتقال إلى مرحلة جديدة تصير فيها المحاور الأقوى للحكم. وأدى تحالف أحزاب المعارضة مع الحكم إلى فقدان صدقيتها أمام الشارع التونسي، وإلى تعميق عجزها وقصورها لجهة عدم تشكيلها « القطب الديمقراطي ».

---

(1) - الهاشمي الطرودي - مقالة إلغاء وزارة الإعلام في تونس لم يؤد إلى ازدهار الصحافة - جريدة الحياة - تاريخ 1999/3/20.

**أولاً** - يعاني حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من خلل استراتيجي، إذ جرت ثلاث دورات انتخابية في أعوام 1989 و 1994 و 1999 إلا أنها لم تسمح لأي عنصر من أعضائه باحتلال مقعد واحد داخل البرلمان، ونتيجة لذلك بقي هذا الحزب المعارض الهادئ، والذي اختاره النظام مع بقية أحزاب المعارضة الأخرى، خارج دائرة الإنتاج السياسي. فهو لم يتمكن من توسيع دائرة نفوذه وقواعده، ورغم أنه يرفض أن يوصف بأنه جزء من أحزاب السلطة، إلا أن الظروف وطبيعة المرحلة التي مرت بها تونس طيلة عقد التسعينات حتمت أن تكون « إستراتيجيته » جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية النظام، خصوصاً بعد أن طلقت أحزاب المعارضة تاريخياً خيار العمل الجبهوي فيما بينها.

ولا يدّعي حزب التجمع الاشتراكي التقدمي أنه يمثل قطاعات واسعة من السكان، في ظل الهيمنة المطلقة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الحياة السياسية في تونس، إذ يفسر أحمد نجيب الشابي حصوله على نسبة 99. 77 في المئة من أصوات الناخبين بسبب علاقة الحزب الحاكم العضوية بالإدارة والدولة: ويعتبر الشابي أنه بمجرد أن يقطع هذا الحبل السري، سوف يحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على نسبة 17 في المئة، كما هو الحال بالنسبة إلى حزب جبهة التحرير الوطني. وإذا عاد هذا الحزب إلى السلطة، فإنه سوف يعود بأكثر من 20 ٪.

والحال هذه فإن أدوات قياس نسبة التمثيل الشعبي للأحزاب السياسية في تونس غير موجودة.

وفضلاً عن ذلك يعتبر الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي أن استئثار الحزب الحاكم بنصيب الأسد من المقاعد النيابية، يعود في جانب أساسيّ منه إلى طبيعة النظام الانتخابي السائد في تونس، الذي يعتمد على نظام القوائم في دورة واحدة، وهو نظام اعتمدته الأحزاب الشمولية لضمان احتكار الحزب الحاكم لكل المقاعد النيابية في المجالس التمثيلية المختلفة.

وعلى الرغم من أن الرئيس بن علي قد قام بتنقيح هذا القانون الانتخابي لجهة منح خُمس المقاعد في البرلمان (34 مقعدا) إلى أحزاب المعارضة

الرسمية، فإنّ هذا الترميم للنظام الانتخابي لم يكن كافياً لإقرار التعددية بدرجة تعكس نضج الشعب التونسي ووعيه. ويعتبر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي أن مراجعة القانون الانتخابي باتت أمراً ضرورياً في تونس، ومرة أخرى، وككل مرة بعد الانتخابات، يعود الحديث عن تنقيح المجلة الانتخابية معبراً عن الحاجة إلى قانون انتخابي عادل وملائم لحاجتنا إلى التعددية والديمقراطية. ومرة أخرى يكتفي في المستوى الرسمي بإصلاحات جزئية لا تتطرق إلى أصل المشكل. وأصل المشكل يكمن بالذات في النظام الانتخابي، نظام القوائم في دورة واحدة، والذي تخلت عنه كل البلدان التي قررت خوض غمار التجربة الديمقراطية بجرأة. والحل يكون إذاً في التخلي عن هذا النظام كلية ووضع نظام الدوائر الفردية بدلا منه فيكون المترشح فرداً في دائرة انتخابية صغيرة الحجم نسبياً مع ما يقتضي ذلك من تعديلات تفرضها الخصوصيات القومية والتاريخية للبلد المعني... وأثبتت الانتخابات الأخيرة أن تونس في حاجة إلى إصلاح سياسي ديمقراطي، وإلى مراجعة للقوانين المنظمة للحريات العامة، وأن "الإصلاح" الذي "يرغب فيه الحزب الحاكم" لا يستجيب لطموحات الشعب التونسي إلى حياة ديمقراطية متطورة.

وفي هذا السياق يطرح الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي تعريفه للديمقراطية، بأنها ليست جهراً بالرأي السياسي فقط، إنها قبل كل شيء برنامج مطالب. فنحن نطالب بمراجعة قانون الصحافة، حتى لا يخضع إصدار الصحف للرقابة، ونطالب أيضاً باعتماد قانون انتخابي يقرّب الناخب من المرشح، ونحن نقترح إقرار قانون النسبية في الانتخابات، لأن قانون القائمة يسهل سيطرة الحزب الواحد. ونحن نناضل من أجل إعادة التوازن بين السلطات الثلاث، بما يعزز استقلالية القضاء والبرلمان.. ويبدو لنا أكثر أهمية من الديمقراطية هو حرية التعبير. وإذا كانت الحريات الأساسية، ومن ضمنها حرية الصحافة، غير محترمة، وإذا كانت نقطة التوازن بين السلطات غير موجودة، فإن الديمقراطية تفقد معناها، فالشيء الأهم من التداول على السلطة، هو وضع الشروط التي تجعل إمكانية تحقيقها واردة في المستقبل[1].

---

(1) –Interview avec Ahmed Nejib Chaabi – Jeune – Afrique No. 1980–1981– Du 22 Decembre 1998 Au4 janvier 1999 (P62 – 63)

ثانيـــاً - إن حـزب التجمـع الاشـتراكي التقـدمي يمثـل تيـار « الاشـتراكية الديمقراطية » في تونس، فهو الذي يمثل يسار الوسط بمفهومة الحقيقي، فهو أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. ومع ذلك فإن الأمين العام للتجمع أحمد نجيب الشابي مقتنع بأن الرأسمالية هي نمط إنتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من السوق لا تحت شكل تدخّل الدولة القديمة. والحال هذه فإن خطاب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في المجال الاقتصادي هو بيان اشتراكي ديمقراطي يقوم على المضي قدماً في عمليات الخصخصة، على أن يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضرورة خلق التوازنات بين أساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية. ويتبنى الحزب برنامجاً رأسمالياً ذا وجه إنساني، لكنه يعتبر في الوقت عينه أن الاندماج المغاربي والعربي يمكن أن يساعد تونس على تخفيض الآثار السلبية لعملية الاندماج في العولمة الرأسمالية، التي تقود إلى فقدان فرص العمل، وهبوط في الاستثمار وتقلص في الموازنة إلخ.

ثالثـــاً - ويتميز حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته حدوداً فاصلة بين العروبة، التي هي واقع لغوي، وثقافي وتاريخي، وبين القومية العربية كإيديولوجية سياسية. وفي معرض تقييمه للمسار التاريخي للقومية العربية يعتبر الأمين العام نجيب الشابي - أن القومية العربية التي تبلورت في الشرق الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر، عكست إيديولوجيا إرادة العرب في التحرر من السيطرة العثمانية. وعشية الحرب العالمية الأولى، شجع البريطانيون حركة القومية العربية من أجل موازنة الحلف المعادي لبريطانيا المتمثل في ألمانيا وتركيا. وبعد خلق الكيان الصهيوني، اتخذت إيديولوجية القومية العربية مفهوماً معادياً للكولونيالية مع بقائها محصورة في نطاق الشرق الأدنى. ويعود الفضل إلى مصر عبد الناصر التي أعطت بعداً تاريخياً لحركة القومية العربية شملت كل بلاد العرب. وفي السلطة، لم يحقق القوميون العرب أي هدف من أهدافهم: تحرير فلسطين، الوحدة العربية، الديمقراطية. ويعزى هذا الفشل أيضاً إلى فشل نموذج للتطور الدولي، ونمط الحزب

الشمولي الأوحد. وقد عانت حركة القومية العربية أيضاً من الصعود القوي للإيديولوجية الإسلامية. ويكشف لنا الموقف الحاد من العلمانية باعتبارها قضية مركزية للقومية، هذا الفشل الذريع.

إن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لا يتبنى إيديولوجية القومية العربية، إنما يعتبر العروبة والإسلام مرجعية تاريخية وثقافية، لا يمكن لمجتمعنا أن يتغاضى عنها، في نطاق انخراطه في عملية التحديث [1].

**رابعاً** - في ظل التنامي الكبير الذي شهدته الحركة الإسلامية في العالم العربي في عقدي الثمانينات و التسعينات، وتراجع الحركة القومية العربية على جميع المستويات، وأمام اشتداد الضغوطات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، قصد فرض مسيرة التسوية الاستسلامية في المنطقة العربية، خصوصاً بعد انفجار النظام الإقليمي العربي عقب حرب الخليج الثانية، يشهد العالم العربي نوعاً من التقارب الملموس بين التيارين القومي و الإسلامي، بعد أن سادت حالة التنافر والإقصاء والتصادم بينهما. وفي هذا الالتقاء بين العروبة والإسلام، يقول الأمين العام لحركة التجمع الاشتراكي التقدمي نجيب الشابي ما يلي: « في تقديري أن التيار القومي يعاني انحسارا شعبياً بسبب إخفاقه في تحقيق الأهداف الكبرى التي طرحها على نفسه، وهي تحرير فلسطين، وتوحيد البلاد العربية، ودفع عملية التقدم. ولئن نجح إلى حد ما في هذا الصعيد أو ذلك، فإن إشعاعه الشعبي وقدرته التعبوية قد تراجعت.

وبالمقابل عرفت الصحوة الإسلامية مداً واتساعاً شعبيّيْن في مختلف البلدان العربية والإسلامية. فكان ذلك منطلقاً لدى العديد من القوميين لمراجعة النفس والتساؤل عن سبب هذا التراجع، وهذا المد. ويهتدي الآن أكثر من مفكر قومي إلى إعادة النظر في علاقة العروبة بالإسلام. لأن الفكرة العربية كفكرة قومية هي من جملة الأفكار التي ولدت في المشرق العربي بالدرجة الأولى ثم انتقلت إلى كافة الوطن العربي عن طريق الناصرية بالذات.

هذه الفكرة قامت على أساس توحيد العرب على اختلاف انتماءاتهم الدينية والطائفية على أساس قومي لغوي وتاريخي، وقد كانت نتيجتها

---

(1) - المرجع السابق عينه.

الانقطاع الثقافي عن التراث العربي الإسلامي المعرفي، وعلى المستوى الجغرافي كان الانقطاع عن العمق الإسلامي، فهذه من الإشكاليات التي تقف الآن حجر عثرة في علاقة الحركة القومية بمحيطها الشعبي الذي يبقى بالدرجة الأولى محيطاً إسلامياً. فمراجعة القوميين لعلاقتهم من الناحية الفكرية والنظرية بالإسلام كحضارة وعقيدة وشريعة من ناحية، والإسلام كعمق بشري من ناحية أخرى، هو موضع تفكير. ومنذ نهاية السبعينات تتبنى نفس الأهداف التي تطرحها الحركة العربية في التحرر والتوحيد. ولذلك كان هذا التلاقي أيضاً مبعثاً لفتح حوار. وهذا المؤتمر الذي نحضره أسس مؤتمراً مستقلاً عنه هو مؤتمر الحوار العربي الإسلامي.

يبقى أن الحوار ما زال بين مكوني هذين التيارين في بدايته متعثراً وخاضعاً لملابسات الظروف، ولا يمكن القول إنه أفرز اليوم نتيجة، ربما لأن القوميين أنفسهم ليسوا متفقين حول الأرضية التي يمكن الالتقاء علي أساسها مع الإسلاميين، والإسلاميون أيضاً قد يكونون ينظرون إلى هذا الجانب من زاويته التكتيكية لتكتيل أكبر قوة لتعبئتهم الشعبية. لا أقدر أن أجزم شخصياً لأنني لم أشارك في المؤتمر العربي الإسلامي، ولا أمارس مباشرة هذا الحوار ولكن أتابعه عن بعد[1].

**خامساً** – ولما أصبحت الديمقراطية أدلوجة تتبناها معظم التيارات السياسية والإيديولوجية، وبالأخص منها التيار الإسلامي والتيار القومي، يلخص نجيب الشابي موقفه من المسألة الديمقراطية، التي بات كل من هذين التيارين يرفعانها كشعار، وكمفاهيم، وكمجموعة قيم: « في الحقيقة أعتقد أن الفكر القومي ليس له موقف محدد ومجمع عليه من كثير من القضايا التي تؤسس المشروع المجتمعي. فهل القومية العربية هي اشتراكية تقدمية أم لا ؟ لا يوجد جواب محدد نظري إنما يغلب هذا الاتجاه أو ذاك وفقا للظرف. فالحركة القومية في بداية القرن العشرين وفي نصفه الثاني و في مُوفّاه، ليس لها الموقف نفسُه من كثير من القضايا الأساسية. فما هو موقف القوميين من المسألة الديمقراطية ؟ القوميون يتبنون الآن المطلب الديمقراطي لكنهم في الحكم لا يمارسون النظام الديمقراطي. والإسلاميون أيضاً ينتقدون موقف الرفض

(1) – من مقابلة للأمين العام نجيب الشابي نشرت في جريدة المستقلة بتاريخ 5 أوت/أغسطس 1996.

المبدئي للديمقراطية إلى موقف التبني العملي لها، ولكن هذا الموقف العملي غير مؤسس على قاعدة أصولية في تفكيرهم. فهناك قطعية معرفية إن أمكن القول بين المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية والمطالب العملية الآن. وهذا يجعل المرء في حاجة إلى مزيد من تعميق النظرة إلى التطور الذي طرأ على الحركة الإسلامية.

بقي أن نقول يجب أن تتحول الديمقراطية إلى عبارة سحرية يعتقد بأنها قادرة على حل مشاكل الناس. الديمقراطية يمكن النظر إليها من جانبين: جانب تقني: لا يطرح أي مشاكل ويتعلق بكيفية مشاركة الناس في الحياة العامة وكيفية تنظيم السلطة والدورات الانتخابية وأشكالها وصيغها فهذه كلها تقنيات لا تطرح أي مشكلة من حيث اقتباسها، كما لا تطرح السيارة أو الطائرة أي مشكلة حضارية للعالم العربي.

ولكن الديمقراطية كفلسفة تقوم على مبدأ المواطنة والفردية ونظرية العقد الاجتماعي القائم على المصلحة بين الأفراد، كل هذه نظرة مادية متكاملة للوجود ولعلاقة الإنسان بالإنسان وهي بهذه الصفة تتعارض مع موروثنا الإسلامي. وبالتالي فإنّ تبنّي الديمقراطية كفلسفة يطرح قضايا ذات بعد فلسفي فكري حضاري لا بد من تعميق الحوار فيها حتى يكون تعاملنا مع الديمقراطية تعاملاً واعياً، وحتى نعرف ماذا يمكن أن نأخذ منها وما لا يجب أن نأخذ منها[1].

**سادساً** – وفي ظل الشلل التام الذي أصاب اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في نهاية عقد الثمانينات، والذي تشقه تناقضات مستعصية على الحل، في ظل عدم تبلور برنامج قومي ديمقراطي نهضوي لهذا الإقليم العربي من الوطن العربي، يقوِّم نجيب الشابي الأوضاع في المغرب العربي على النحو التالي: «موضوع اتحاد المغرب العربي، هو أيضاً من المواضيع التي لا يختلف عليها مغربيان بالمعنى المغاربي للكلمة، باعتبار أن مطلب الوحدة المغاربية كجزء من وحدة الأمة العربية وكجزء من وحدة العالم الإسلامي من الأشياء ذات الجذور العميقة في التراث النضالي لشعوب المنطقة، وفي عقائدها

(1) – المرجع السابق عينه.

ووجدانها. وهذه كلها تتلاقى تماماً مع مصالحها وبالتالي كانت النظرة إلى تأسيس الاتحاد المغاربي نظرة متفائلة، لاقت تجاوباً وأملاً في تحقيق شيء مما طمح إليه المغاربيون كشعوب. ولكن كان الوعي حاداً بأن البواعث بين الأنظمة التي تصنع القرار كانت مختلفة، فلليبيا بالدرجة الأولى طموحات سياسية و إيديولوجية. وبالنسبة إلى تونس قد يكون العامل الاقتصادي عاملا مهما في البحث عن صيغ للتعاون، أمّا الجزائر فقد كانت منذ البداية غارقة في أزمتها الداخلية، وكان المغرب منذ البداية ينظر بكثير من الشك في جدوى مثل هذا العمل، وكان يصبو إلى التعاون مع أوروبا باعتباره المستوى الأهم لإنجاز شيء ما عملي، وبالتالي لم يكن يولي المسألة المغاربية أهمية خاصة، إضافة إلى أنه يعيش تناقضاً مع الجزائر حول قضية الصحراء، التي هي بؤرة توتر في المغرب العربي تعطل مسيرته الوحدوية.

ولذلك لم نباغت في الحقيقة بحالة الشلل التي انتهت إليها مؤسسات الاتحاد المغاربي الذي ولد متعثراً من الوهلة الأولى، ولم يحقق في الحياة الواقعية أي شيء يذكر. ولذلك فإنّ موقفنا إزاء هذا هو الأسف والمطالبة بأن تتعالى حكومات المغرب العربي عن الأمور الظرفية والشخصية والجزئية بما يحقق المصلحة الوطنية لمختلف هذه البلدان ولكن هذا مطلب بريء [1].

ويضيف الشابي في تحليله التوتر الجزائري – المغربي بشأن قضية الصحراء، قائلاً: « أعتقد أن الصراع الجزائري المغربي بشأن هذه القضية صراع معقد، لأنه يواجه مصالح قوتين أساسيتين في المغرب العربي، ولأنّ كثيراً من القوى التقدمية في الوطن العربي قد أخطأت التقدير حين اعتقدت أن المسألة الصحراوية مسألة بإمكانها أن تدفع المجتمع المغربي إلى حالة من التقدم والتطور السياسي. العكس هو الذي كان، باعتبار أن هناك وعياً مجمعاً عليه في المغرب وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، وأن تجزئة التراب المغربي أمر مرفوض ينظر إليه باعتباره عدواناً مجانياً من أشقاء وهو أساس لوحدة وطنية بين الحكومة والقوى السياسية.

(1) – المرجع السابق عينه.

أعتقد أن الواقع التاريخي يشير إلى أن هذه الرقعة هي جزء من التراب المغربي، وأن المغرب العربي والأمة العربية ليست لها أية مصلحة في الدفع إلى خلق كيانات مصطنعة وأن إنهاء هذه القضية على أساس النظرة الوطنية والوحدوية هو الطريق الأسلم. لكن هل ينظر إلى هذه المسألة في الجزائر من هذه الزاوية لا أظن ذلك ولذلك مع الأسف ستظل المسألة الصحراوية مشكلا يؤثر في الجسم المغاربي لمدة من الزمن قد تطول [1].

**سابعاً** - وفي موضوع التنمية الاقتصادية المغاربية، يتحدث البعض عن اندماج الاقتصاد المغاربي في ما يسمى باقتصاد السوق أو العولمة والبعض الآخر يتحدث عن إمكانية قيام تنمية اقتصادية مستقلة. ويحلل التجمع هذا الموضوع على النخو التالي: من يطرح مسألة التنمية المستقلة، الآن ينظر إليه كأنه من أهل الكهف الذي لم يع تطور الزمن، ولكن ما نعرفه نحن هو أن اندماجنا ضعيف في السوق الدولية ويسبب لنا الكثير من المتاعب الدولية، يسبب لنا الكثير من المتاعب سواء على مستوى مدخول الجباية الوطنية أو على مستوى توازن ميزاننا التجاري، أو على مستوى قدرتنا الحقيقية على منافسة البضائع الخارجية، وتأثير ذلك في النسيج الصناعي الوطني، وتأثير ذلك في التشغيل، ثم في القدرة الشرائية للمواطنين، الذين يدفعون من قوتهم اليومي ثمن هذه السياسات. فبالتالي لم يكن التدويل في أي وقت من الأوقات اختياراً لحكوماتنا، وإنما كان أمراً مفروضاً من القوى الدولية وفقاً لمصالحها، وتدخله الدول العربية فرادى، تدخله في حالة تنافس وتسابق يشتكي منه حتى الأوروبيون أنفسهم الذين يصرحون على أعمدة صحافتهم بأنهم لا يجدون مغرباً عربياً موحداً، يتحدثون إليه، رغم حاجتهم إلى الحديث مع كتلة اقتصادية، وإنما يجدون أمامهم دولاً لا تجتمع، إلا إذا طلبوا منها الاجتماع وتأتي مشتتة في مستوى القرار والتوجه والمصلحة. هذا شيء يؤلمنا ويتطلب منا المزيد من النظر [2].

ظل حزب التجمع الاشتراكي التقدمي حزباً مغضوباً عليه طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي، و عقد مؤتمره الأخير في شهر جوان/يونيو

---

(1) - المرجع السابق عينه.

(2) - المرجع السابق عينه.

الماضي من سنة 2001، واستبدل اسمه، و أصبح يسمى «الحزب الديمقراطي التقدمي». وقد جدد هذا المؤتمر الأمل في إمكان إعادة بناء الحركة الديمقراطية التونسية وفق شروط سياسية و هيكلية جديدة. وللدلالة على ذلك أصدرت قيادة هذا الحزب بياناً سياسياً ردّت فيه على إعلان « التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم ترشيح الرئيس بن علي لولاية رئاسية رابعة، لتناقضه مع الفصل 39 من الدستور التونسي التي تنص على أنه لا يجوز للرئيس أن يترشح لأكثر من ثلاث ولايات متتالية.

# الفصل السادس
# حزب العمال الشيوعي التونسي

بعد مرحلة الانشقاقات المتكررة التي عرفتها منظمة العامل التونسي، وهزيمة اليسار الجديد في مواجهة السلطة، تشرذمت صفوف الحركة اليسارية في تونس، وفقدت وجودها التنظيمي تحت وطأة الملاحقات والمحاكمات، ولم يبق فيها سوى عدد من القيادات والإطارات التي استمرت في تمثيل منظمة العامل التونسي، ضمن رؤية جديدة، تقوم على انتهاج خط سياسي وأيديولوجي، يمكن إبرار سماته في النقاط التالية:

1- عربياً، أصبحت المنظمة مهتمة بالقضايا العربية، لجهة تأكيدها ضرورة وحدة الشعوب العربية، المنتمية إلى أمة عربية واحدة، وتأكيد انتماء تونس لهذه الأمة.

2 - داخلياً، مثّلت المنظمة استمرارا للحركة النضالية اليسارية، التي برزت منذ الستينات، وشاركت بجهد كبير في ترسيخ الديمقراطية، ودفع التقدم الاجتماعي، وتعزيز الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار، اعتبرت المنظمة أن تونس تمر بمرحلة "تحرر وطني لم تنته بعد"، ولهذا فهي معنية بتحقيق المهمات الوطنية باعتبارها مرحلة ضرورية نحو الوصول إلى الاشتراكية وبنائها في تونس، والتوجه نحو الطبقة العاملة، ونشر الفكر التقدمي الجديد، في أوساطها.

لكن مع بداية الثمانينات، طرحت المنظمة مسألة التفاعل مع تطور النظام التونسي باتجاه « التفتح والديمقراطية »، وإمكانية احتلال موقع في النضال الشرعي عبر إصدار صحيفة، وتركيز جهاز حزبي. لكن عمليات التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية عام 1981، جعلت المنظمة تعيد حساباتها بصدد الموقف من النشاط السياسي العلني.

وقد أعلنت المنظمة رفضها للشروط التي أقرها النظام في موضوع مشاركة القوى والأحزاب السياسية في انتخابات 1981. وقال أحد قياديي المنظمة: «إن ممارسة الحريات لا يمكن أن تكون مشروطة إلا بما يحميها من الفاشيين وأعداء الحرية، لذلك نرفض الشروط الأيديولوجية والسياسية، التي تستهدف إلزام الحركات السياسية بالدفاع عن النظام»[1].

ذلك لأن الشروط التي تضمّنها «الميثاق الوطني» المعلن من جانب السلطة والمطلوب الموافقة عليه، تتعارض و«حماية النزعة الراديكالية والديمقراطية التي ظهرت في المجتمع التونسي وتوحيدها وتطويرها، ولا مجال بالنسبة إلينا، لأن نلعب دور الحجة على وجود الديمقراطية ظاهرياً، أو أن نكون ديكوراً لهذه العملية التي يراد تمريرها باسم الانفتاح»[2].

ورغم أن عدة أوساط سياسية فسرت أن هناك عملية تضارب بين الحكم والتيار اليساري في الثمانينات، بهدف تشجيع اليسار على الابتعاد عن أسلوب العمل السري، الذي اضطر إليه في الستينات والسبعينات، بسبب غياب الاعتراف بوجود المعارضة، فقد حدّدت منظمة العامل التونسي شروطها التي تراها مناسبة لسير الانتخابات بصورة حرة في ثلاث نقاط أساسية:

**الأولى:** إصدار عفو تشريعي عام في البلاد، وتجاوز الإجراءات المفروضة على المناضلين السياسيين والنقابيين.

**الثانية:** إلغاء القوانين اللادستورية القائمة، وخاصة قانون الجمعيات وقانون الصحافة، اللذين يحرمان القوى والتيارات من ممارسة حقوقها.

**الثالثة:** مراجعة القانون الانتخابي، وتوفير الإمكانيات المادية والإعلامية لجميع التيارات السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية[3].

وكانت المنظمة متشككة في الشعارات التي رفعتها التجربة التعددية في تونس، مشيرة إلى أن الحكم ابتعد عن التعاطي المتوازن بين الحزب الاشتراكي

---

(1) – مجلة النهار العربي والدولي- 1981/7/13 – لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي.

(2) – المصدر السابق.

(3) – المصدر السابق.

الدستوري الحاكم والمعارضة على نحو أدى إلى منح جميع الامتيازات ووسائل العمل والتسهيلات للحزب الحاكم، ونزع الغطاء عن الأحزاب الأخرى «لتعجيزها أو لتعرية ضعفها».

وقد قوَّم أمين عام منظمة العامل التونسي السيد حمّة الهمامي، نتائج الانتخابات التي رفضت المنظمة الدخول فيها بقوله: «إن البرلمان الذي جاء نتيجة لهذه الانتخابات لن يختلف عن سابقه وإنّه «سيقوم بالمهام العادية نفسها، وهي تشريع القوانين التعسفية.... لذلك دعونا إلى مقاطعة هذه الانتخابات وإلى مواصلة النضال لأجل تحقيق المطالب الديمقراطية، للشعب التونسي، التي تحاول السلطة طمسها، والتي هي حالياً العفو التشريعي العام، وإقرار حرية التنظيم وحرية التعبير، وحرية الاجتماع والتظاهر »[1].

إذا كانت المنظمة قد أعادت النظر في العديد من «الثوابت » النظرية، مدخلة إصلاحات كبيرة على تصوراتها الفكرية والأيديولوجية، في محاولة منها للتكيف مع أوضاع تونس والعالم العربي، فإنها لم تحسم بشكل قاطع موضوع النشاط السياسي العلني، وإن كانت قد رفضت شروطه كما حددها النظام.

وعلى هذا الأساس تابعت المنظمة عملها شبه السري شبه العلني في صفوف المعارضة التونسية، مركزة على قضايا الحريات والديمقراطية طوال السنوات الماضية، على أساس أن هذه القضايا يمكن أن تؤلف مدخلاً حقيقياً في التطور السياسي للبلاد. كما انضمت منظمة العامل التونسي في أول خطوة من نوعها من جانب المنظمة إلى جانب خمس منظمات سياسية في البلاد، في إصدار بيان حول المحاكمات التي نصبتها السلطة لمعتقلي «ثورة الخبز» في عام 1984، وتضمن البيان:

1 – استنكار المحاكمات الجارية، والمطالبة بوقفها، وإلغاء الأحكام الصادرة عنها وخاصة الأحكام بالإعدام.

2 – دعوة المنظمات والقوى الديمقراطية والإنسانية إلى التظاهر بالعاصمة في حملة شاملة لتحقيق ذلك.

---

(1) – مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/1/23، (ص 33) مقابلة مع حمة الهمامي.

وإزاء اتساع المطالبة بتراجع السلطة التونسية عن أحكام الإعدام، قام الرئيس بورقيبة بإصدار قراره بتخفيض الأحكام بالإعدام الصادرة بحق عشرة من معتقلي «ثورة الخبز» إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وقد اعتبر هذا القرار خطوة هامة وإيجابية من جانب السلطة[1].

كما اهتمت منظمة العامل التونسي، بموضوع الصحافة، فأصدرت مجلة فكرية وعلمية جامعة اسمها «أطروحات» بترخيص من السلطات التونسية في بداية عام 1984. وقد جاء في افتتاحية العدد الرابع من مجلة أطروحات ما يلي: «السمة البارزة لدى أبناء جيلنا هي طغيان المشافهة وغياب التدوين أو ندرته... وحتى الكتابات القليلة المتوفرة لا يلبي معظمها حاجيات واقعنا المعيشي، مخلّفة بحكم محدودية أفقها، كاريكاتورية اجترارية تفتقر إلى الطرفة والتميز... إنها ببساطة، كتابة «مصابة بفقر الدم» حسب عبارة غرامشي.

إن السؤال المطروح حالياً هو: كيف السبيل إلى الارتقاء بثقفينا من مرحلة التقاليد الشفاهية السائدة إلى مرحلة الكتابة الواعية والمسؤولة؟ وهل من إمكانية لحل معضلات هذه الكتابة عندنا؟... إن ما يمكن أن يحققه الكاتب من نجاحات لَمرتبط أشد الارتباط بخصال لا بد من توفرها لديه، ومن أهمها تنوير رؤيته للواقع وتوسيع آفاق تفكيره بالإلمام بما تراكم من معارف إنسانية عبر كتابات من سبقوه وإثراؤها بإضافته. إن نشأة جيل من الكتاب متسلح بهذه الخصال، منغرس بعمق في واقعه وساع بجد إلى تجاوز هذا الواقع الفكري الرديء لكفيل ببلوغ المبتغى»[2].

لقد صدرت ثمانية أعداد من مجلة أطروحات، ثم توقفت عن الصدور، وكان هدفها تحقيق تراكم تراث نظري سياسي لليسار الماركسي، في الوقت الذي تسود فيه ثقافة سياسية شفوية في تونس.

## 1- ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي

لما كان اللجوء إلى النضال السري، ليس اختياراً إرادياً بقدر ما كان اختياراً فرضته ظروف القمع البوليسية، وانعدام الحريات الديمقراطية، في

(1) - النداء اللبنانية- تشرين السورية 1984/6/20.

(2)- مجلة أطروحات- العدد الرابع - السنة الأولى- مارس/آذار، أفريل/نيسان 1984 افتتاحية نحن والكتابة.

تونس، فقد جعلت التطورات التي فرضتها الحركة الديمقراطية والجماهيرية، منظمة العامل التونسي تقتحم ميدان النضال الشرعي العلني. ويقول أحد قادتها بهذا الصدد «ونحن عازمون على اقتحام معركة شرعية نشاطنا ووجودنا التنظيمي والعمالي مساهمة منا في النضال من أجل الحريات الحقيقية، وليس في أفق لعبة ديمقراطية مغلوطة، وذلك بصرف النظر عن استعدادات النظام لمنحنا الشرعية القانونية، لأن الشرعية تكتسب ولا توهب، وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، النضال من أجل حريتنا وحقنا في التعبير والعمل السياسي العلني»[1].

وهكذا تأسس حزب العمال الشيوعي التونسي في أواخر 1985، وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، ويعتبر امتداداً لمنظمة "العامل التونسي" وانقطاعاً عنها في الوقت ذاته. وعلى الرغم من أنه لم يحصل على التأشيرة القانونية، فإنّ حزب العمال الشيوعي التونسي رغم حداثة تكوينه، أسهم إسهاماً كبيراً في تجذير النضال النقابي والسياسي الديمقراطي، وتعرض إلى هجمة قمعية سنة 1986. ورغم وفائه لبعض الأطروحات اليسارية في السبعينات، وخاصة الموقف من الأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي، فقد أصبح يرى في الديمقراطية وسيلة للنضال والدفاع عن الطبقات الكادحة[2].

وظل حزب العمال الشيوعي التونسي في وضع شبه سري- شبه علني، فلم تكن بنيته التنظيمية مكشوفة، غير أنه برز كل من حمة الهمامي الأمين العام للحزب، ومحمد الكيلاني نائبه كأبرز قياديين، يعملان بصورة علنية. وكان حمة الهمامي الناطق الرسمي للحزب، ينشر مقالاته وكتبه، ويساهم في الندوات الصحفية، ويبدو أن ما يصدر عنه يلزم الحزب.

## 2- حزب العمال الشيوعي التونسي و الموقف من المسألة القومية

يعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي حزباً ماركسياً لينينياً، يجسد الخط الستاليني على صعيد نمط تفكيره الأيديولوجي، ولَهُ موقفٌ نقدي حاد من

(1) - مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/13 - مصدر سابق.

(2) - أُنظر مجلة المغرب العربي الأسبوعية عدد (155-154).

الاتحاد السوفيتي، وتجربة بناء الاشتراكية فيه. وهو وإن كان يتبنى فكر ماوتسي تونغ، فقد حدد موقفه من الصين في ضوء السياسة الجديدة التي بدأ ينتهجها دنغ شياوبنغ، خصوصاً إزاء التقارب مع الولايات المتحدة، وأصبح يعتبر الصين دولة غير اشتراكية وتحريفية. وظل الحزب وفياً لخط أنور خوجا الزعيم الشيوعي الألباني السابق، إذ كانت تربطه علاقات وطيدة جداً بألبانيا قبل انهيار الاشتراكية فيها في مطلع التسعينات.

ويؤكد حمة الهمامي الأمين العام للحزب، أن الطبقة العاملة في الأقطار العربية هي التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية، في قيادة العملية الثورية التحررية من نير الإمبريالية والرجعية في كل قطر من هذه الأقطار. ومن الأكيد أنها لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة دون أن تكون لها هيئة أركانها ممثلة في الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني « الذي يطرح على الماركسيين اللينينيين في كل قطر تكوينه وتحقيق انصهاره في طبقته، والتفاف الشعب حولها »[1].

كمايؤكد حزب العمال الشيوعي التونسي أن الشعب التونسي: «جزء من القومية العربية بحكم عوامل اللغة والأرض والتاريخ والثقافة المشتركة، وأن نضاله ينصهر ضمن النضال العام للشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة ضمن أمة واحدة، حال الاستعمار، وما انجر عنه من تجزئة وظهور كيانات مختلفة دون تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على نفس الدرجة»[2].

لا شك أن الحزب يتبنى تعريف ستالين للأمة، وهو إذ يقر بعروبة تونس، فإنّه يرى أن الأمة العربية مازالت لم تستكمل شروط تكوينها واندماجها في إشارة واضحة إلى غياب الوحدة الاقتصادية. ولهذا يرى أن النضال في سبيل تحقيق الوحدة السياسية للأمة كفيل باستكمال هذه الشروط ووجود الأمة بحد ذاته. ويعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي أن الوضع العربي الراهن غير مهيأ للوحدة، لأن الوحدة العربية في نظره لن تتحقق في ظل الأنظمة الإقليمية

(1) – مجلة الوحدة العدد 52 جانفي/يناير 1989 "مقال الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية" عبد اللطيف الحناشي: أُنظر كراس حمة الهمامي "ضد الظلامية"، (في الرد على الاتجاه الإسلامي)، دار النشر للمغرب العربي – تونس 1985، والذي خصص الجزء الأخير منه لهذه المسألة تحت عنوان "أمميون لكن مفعمون بالعزة القومية " (ص 132).

(2) – المصدر السابق حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

الحاليـة. لأن الوحـدة تتنـافى ومـصالح الأنظمـة شـديدة الارتبـاط بالإمبرياليـة العالمية، وهي لن تقوم إلا بصورة تدريجية. فالأقطار التي تنجح فيها الثورة تتحد، وهكذا دواليك. وهذا التدرج مرتبط بكون الثورة لا يمكن أن تحصل مرة واحدة من المحيط إلى الخليج، بحكم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي [1].

ويعتقد الحزب أيضًا أن تحالف الطبقات الشعبية المتكونة من العمال والفلاحين هو القوة الاجتماعية المؤهلة لتحقيق الوحدة العربية. ذلك «أن البرجوازية القومية عاجزة عن تحقيق الوحدة لأنها عاجزة عن اختيار طريق مستقل عن العالم الرأسمالي، ولذلك فالوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة، لأنها الطبقة الوحيدة المعادية للإمبريالية، ولأنها الوحيدة أيضاً القادرة على لف الجماهير الشعبية حولها. فهي طبقة غير أنانية، وبتحرير نفسها تحرر جميع الطبقات الأخرى من الاستغلال والاضطهاد » [2].

ويضيف الحزب العمال الشيوعي في نقده للفكر القومي والتجارب الوحدوية الفاشلة قائلاً: «إن التيار القومي البرجوازي قد فشل في تحقيق الوحدة القومية لأنه عجز عن قطع الصلة مع الإمبريالية العالمية» وأيضا لأنه لا يتصور أي تطور قومي خارج النظام الرأسمالي... كما أنّه ظلّ ينظر إلى الوحدة من زاوية برجوازية، وهو ما انجر عنه أن البرجوازية في القطر الأقوى كانت تنظر إلى الوحدة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على القطر الآخر واستثمار خيراته وثرواته ويده العاملة. ولنا شاهد على ذلك في الوحدة المصرية- السورية، إن رفض الشعب السوري استغلال البرجوازية المصرية له، وقام ضدها، فاستغلت القوى الرجعية الإقليمية في سوريا هذا الرفض لتقصف ذلك المشروع» [3].

---

(1) – حمة الهمامي "ضد الظلامية"– مصدر سابق (ص 132).

(2) – أُنظر حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

(3) – حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية وأيضاً: "ضد الظلاميـــة" (ص 145-146).

## 3- حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة السابع من نوفمبر

رغم أن الحزب تقدم رسمياً بطلب الحصول على تأشيرة قانونية لنشاطه السياسي، فإن السلطات التونسية لم تستجب لهذا الطلب، وظل الحزب ينشط من دون الخضوع لأي حظر. وفي عام 1988 شهدت تجربة التعددية الإعلامية بعض الانفراج، كما حاول الحكم إعادة ربط جسور الحوار مع المعارضة وسعى إلى منحها بعض فضاءات التعبير، وتمكّن حزبان مختلفان من الحصول على امتيازين لإصدار صحيفتين: وهما حركة النهضة (الفجر)، وحزب العمال الشيوعي التونسي (البديل). وهما الحزبان الوحيدان غير المجازين قانونياً اللذان يصدر كل منهما صحيفة ناطقة باسمه.

ومع تفجر الصراع والمواجهة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة في مطلع التسعينات، اضطر حكم بن علي إلى تهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب العلمانية ومد الجسور معها، فأقام تحالفا معها بهدف القضاء على البنية التنظيمية للحركة الإسلامية.

وكان حزب العمال الشيوعي التونسي من أكثر الأحزاب السياسية تطرفا ومناوءة لحركة النهضة، التي ينعتها بأنها «حركة ظلامية ورجعية» حتى أن أمينه العام حمّة الهمامي، أصدر كراساً بهذا الصدد عنوانه «ضد الظلامية»[1] انتقد فيه بشدة أطروحات الحركة الإسلامية التونسية. وقد التقى حزب العمال مع النظام في الموقف عينه من حركة النهضة، باعتبارها العدو الرئيسي للمجتمع المدني وللديمقراطية حسب وجهة نظرهما.

وقد أفقد هذا التحالف غير المعلن بين حزب العمال الشيوعي التونسي والنظام، الحزب مصداقيته السياسة في تونس، بسبب استمرار تشبثه بنهجه الدوغمائي، وقراءاته غير الدقيقة لطبيعة الحركة الإسلامية التونسية وأهدافها، وكذلك تقويمه غير الصائب لطبيعة سلطة السابع من نوفمبر، التي استخدمته هو والمعارضة العلمانية، كرصاص في مواجهة الحركة الإسلامية.

---

(1) - حمة الهمامي "ضد الظلامية"، (في الرّد على الاتجاه الإسلامي)، دار النشر للمغرب العربي - تونس 1985.

أما في حرب الخليج الثانية، فقد دعا حمة الهمامي الأمين العام للحزب إلى اعتماد برنامج قومي جاد لمواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني ضد العراق. ووصف العدوان الثلاثيني على العراق بأنه ليس مجرد صراع بين العراق وقوى أجنبية تدعي حماية الشرعية الدولية، إنما هو صراع بين طموحات العرب نحو نهوض قومي شامل وبين قوى طامعة في أرض العرب وثرواتهم. وأكد أن الظروف القائمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي أفضل من كل الظروف السابقة، لأن المواجهة التي خاضها العراق كشفت تداخل الخنادق والمتاجرين بالشعارات القومية وأعطت أهمية واسعة للنضال من أجل الوحدة العربية. واختتم حديثه قائلا: إن ما حصل في معركة العراق المقدسة يمثل قاعدة وأرضية لبعث جبهة وطنية وقومية عريضة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية ترتقي إلى مستوى المعركة المقبلة [1].

وجدير بالذكر أن حزب العمال الشيوعي التونسي كان من أشد المتحمسين في مساندة العراق، مثله في ذلك مثل باقي الجماهير العربية في تونس. غير أنّه مع انتهاء حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة المعروفة، وكذلك مع انتهاء محاكمة قيادات وإطارات حركة النهضة في تونس صيف 1992، وسيادة الحل الأمني- البوليسي في التعامل مع ملفات المعارضة التونسية، تعرض حزب العمال الشيوعي التونسي، إلى اعتقالات ومحاكمات، شملت أبرز قيادييه وهم حمة الهمامي، ومحمد الكيلاني، ومحمد بن ساسي. وقد أصدرت محكمتان تونسيتان (محكمة قابس ومحكمة سوسة) حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على حمة الهمامي الأمين العام للحزب، بتهمة الاحتفاظ بتنظيم غير مرخص له شرعياً، وتهم ملفقة له، وذلك في ربيع 1994. ولم يفرج عن مساجين حزب العمال الشيوعي إلا في خريف 1996، حيث أصبح هذا الحزب الماركسي الصغير يعاني بدوره من انشقاق داخلي في صفوفه، بسبب تفجر الصراع بين قطبي قيادته: حمة الهمامي الذي يمثل خط التشدد في التعامل مع السلطة، ومحمد الكيلاني الذي يمثل خط التعاون معها.

وفي نهاية عقد التسعينات عادت السلطات التونسية إلى ملاحقة قيادات حزب العمال الشيوعي التونسي وأنصاره. فقد اعتقلت آلة القمع البوليسية

---

(1) - صوت الشعب الأردنية- تاريخ 1991/7/18.

عشرين طالباً وطالبة من أصحاب الميول اليسارية، وقدمتهم إلى المحاكمة إضافة إلى المحامية المدافعة عن حقوق الإنسان راضية نصراوي في تموز عام 1999، بتهمة «تسهيل عقد اجتماع أعضاء جمعية تدعو إلى الحقد»، في إشارة إلى حزب العمال الشيوعي التونسي، التنظيم الصغير والمحظور الذي يقوده زوجها حمة الهمامي، بعد تعرض هؤلاء المناضلين إلى التعذيب الوحشي. وصدرت الأحكام بعد ذلك في الرابع عشر من جويلية/يوليو، وراوحت بين ستة أشهر و تسع سنوات بحق الطلبة النقابيين.

# الخاتمة

تعيش المعارضة اليسارية في تونس، على اختلاف مكوناتها، من حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي) إلى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، مروراً بحزب العمال الشيوعي التونسي غير المعترف به رسمياً في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، في أزمة عميقة ولهذه الأزمة أبعادها السياسية والاجتماعية والأيديولوجية. وعلى الرغم مما قامت به كل هذه الأحزاب من نشاطات سياسية كل من موقعه، وما قدّمته من تضحيات فإنّها لم تستطع أن تنجز أهدافها السياسية، ولاسيّما بناء ديمقراطية فعلية وحقيقية في تونس. فالحزب الشيوعي لم ينجز البديل التقدمي الديمقراطي في تونس الذي ظل يمجده طيلة تاريخه، والتجمع الاشتراكي التقدمي لم يحقق الإصلاح المنشود، وحزب العمال الشيوعي التونسي لم يقم بالثورة الوطنية الديمقراطية، و «الثورة الاشتراكية».

وتؤكد التجربة السياسية والتاريخية في تونس أن المعارضة اليسارية بمختلف مكوناتها لم تستطع أن تجند قطاعاً واسعاً من المواطنين، وبالتالي أن تعبر عن إرادة طبقة أو تحالف طبقي شعبي. ويعود هذا من وجهة نظرنا إلى أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس كانت أحزاباً مدنية، في وقت كانت فيه المدينة أقلية بالنسبة إلى سائر الشعب التونسي. وأن هذه الأحزاب كانت أحزاب نخبة من المثقفين في مدينة تونس العاصمة والمدن الأخرى، وأنها لم تكن أحزاباً شعبية. ولأن المشاركين في هذه الأحزاب كانوا كذلك، وكانوا يعملون على هامش السلطة، فيدعون إلى المشاركة في الانتخابات، ويكتفون بالمطالبة بالإصلاحات، ظلوا بعيدين عن جماهير الشعب، التي هجرتهم.

ولهذا لم تصبح أحزاب المعارضة اليسارية أحزاب طبقة اجتماعية، وشرائح ذات مصلحة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وتغيير جذري.

وظلت الطبقات والفئات الاجتماعية في تونس تسلك طريقها الخاص، عندما تريد أن تعبر عن إرادتها، مثلما حدث في انتفاضة 26 جانفي/يناير 1978، و«ثورة الخبز» في نهاية 1983 وبداية 1984، ولم تكن في مثل هذه الحالات مستعدة لاعتبار أحزاب المعارضة اليسارية، أي حزب منها، قيادتها. وهذه مسألة طبيعية، لأن قيادات الجماهير الشعبية التي تمردت في أكثر من مناسبة في تونس، كانت تتطلب تنظيم قطاعات منها، ووضع البرامج التي تعبر عن مصالحها، وانتهاج النهج الذي يلبي مطامحها، وهذا ما لم تستطع أحزاب المعارضة اليسارية أن تفعله.

وقد عجزت أحزاب المعارضة اليسارية التونسية عن اكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، وحين أشارت إلى بعض ملامح التحول الديمقراطي، لم تكتشف الأسلوب اللازم الذي يحقق عملية بناء دولة الحق والقانون بالتلازم مع بناء مجتمع مدني حديث. ولقد أخذت التطورات والأحداث العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، تدفع إلى تحديد برنامج آلية التحرك نحو بناء ديمقراطية فعلية. وهذا البرنامج لا يتحقق بالوسائل التي تتبعها المعارضة اليسارية، التي ترفض أن تمارس سياسة المعارضة الجدلية للسلطة، التي قد تؤدي إلى قطيعة مع السلطة، بل اكتفت بممارسة دور معارض لا يتجاوز حدود الوفاق الوطني، الذي أقرته الدولة التسلطية التونسية. ولذلك غابت التجمعات الشعبية عن أحزاب المعارضة اليسارية، في مواسم الانتخابات.

إن هذا لا ينفي وجود قيود متشددة مفروضة من الدولة البوليسية التونسية تمنع المواطن من الإسهام في الحياة الحزبية، والطبقة من أن يكون لها حزبها، والجماهير من أن تأخذ زمام قضيتها. ولكن هذه القيود والعوائق، كالقمع البوليسي، وعدم صدور صحف المعارضة منذ سنوات ( فالطريق الجديد لسان حال الحزب الشيوعي تحولت إلى مجلة شهرية، وكذلك الموقف لسان حال التجمع الاشتراكي التقدمي، ورغم ذلك لم تستطيعا المحافظة على الصدور بصفة دورية ومنتظمة)، واحتكار الدولة أجهزة الإعلام بشكل مطلق، وتوظيفها لخدمة أهداف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وتغييب المعارضة، فضلاً عن أن الصحف الواسعة الانتشار ظلت دائماً قليلة الاهتمام بالمعارضة اليسارية والحوار مع قياداتها، وكذلك التخلف

العام في المجتمع، وعدم التبلور الطبقي لدى العمال والفلاحين، كانت موجودة في الجزائر والمغرب. ومع ذلك، فإن أحزاب المعارضة المعنية في هذين البلدين تخطت هذه العوائق، وبنت أحزاباً شعبية.

ومن هنا، فإننا في هذا المجال، نعتبر القصور قصور الأحزاب والقوى السياسية، لأن الجماهير التونسية شاركت في عدة هبّات، وانتفاضات، وإضرابات عمالية وطالبية كبرى، خارج إطار الأحزاب اليسارية. لقد كانت مشكلة الحزب اليساري عامة، كيف يكون حزباً شعبياً، لا بالشعارات فقط، ولا بالبرنامج، بل كيف يقود القطاع الذي يتوجه إليه من الشعب، وكيف يصبح قيادة شعبية ؟ ولم يستطع الحزب اليساري حتى هذه الأيام أن يحل هذه المشكلة، ولم تناقش الأحزاب اليسارية هذه المسألة مناقشة علمية.

وفي ظل الحرب الباردة، لم تستطع الأحزاب اليسارية في تونس أن تعبر عن أيديولوجيتها، وبرنامجها السياسي، تعبيرا دقيقاً وفعالا. ولذلك ظلت مرتبكة في الإيديولوجية والسياسة معاً، لأنها تحاول استيحاء إيديولوجية سابقة. وهناك مشكلتان هنا: الأولى كيف تفهم هذه الأحزاب اليسارية الإيديولوجية وكيف تستطيع التعبير عنها، والثانية كيف تحولها إلى برامج سياسية. هنا وقعت الأحزاب اليسارية في قصور الدراسة والفهم، فحوّل كلّ منها إيديولوجيته إلى طوبى، وكان طبيعياً أن يفشل في أن يحولها إلى برنامج سياسي محدد، وملائم لتطور مجتمعه التاريخي.

لقد كانت الأحزاب اليسارية التونسية حائرة دائماً وسط الصراع الأيديولوجي العالمي، ومرتبكة دائماً في دوامة الحركة السياسية، وتحاول التوفيق في خطواتها السياسية بين مصالحها في البقاء، والسلطة والأيديولوجيا والبنية الاجتماعية المتخلفة، والدين. ولذلك كان الخط السياسي رجراجاً، وكان التقلب السياسي سمة بارزة. ولأن الأمر كان كذلك، كان مستحيلاً عليها أن تنجح أو تنتصر.

ومن اللافت للنظر في الواقع التونسي أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس قسمان، في ميدان التشديد على أهمية الأيديولوجيا، أولهما يشدد على أن الالتزام الأيديولوجي هو الأساس. وثانيهما، لا يرى التشديد على

الأيديولوجيا ضرورياً، مثل التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الممارسة العملية، تثبت أن الذين يشددون على أهمية الأيديولوجيا نظرياً، لا يلتزمون بذلك في الممارسة العملية ولا يعطون الأيديولوجيا، حتى بعدها النظري.

وفضلاً عن ذلك كله، تفتقر أحزاب المعارضة اليسارية في تونس إلى الخبرة في إصدار المجلات الثقافية النظرية ذات الشأن، لكي تكون منابر للحوار الوطني، والنقد السياسي والمطارحات الفكرية، والصوت الذي يعبر عن شواغل مختلف مكونات المجتمع المدني ( أحزاب، جمعيات، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ونقابات ). ولهذا لم تعن بإصدار مجلات نظرية علنية. وكان طبيعياً أن يؤثر هذا القصور في المجال الفكري — الثقافي في تنمية الوعي داخل أحزاب المعارضة اليسارية، وفي عدم نشر الثقافة الديمقراطية، وترسيخ مبدأ حق الاختلاف، وتحفيز قطاع متزايد من النخب والمواطنين للاهتمام بالشأن العام، والمشاركة في النشاط السياسي والجمعياتي وفي علاقتها بالجماهير الشعبية، وأن يخضعها لسياسات عملية، تنشغل باليومي دون البعيد المدى وتندمج بمنطق الواقع القائم، دون ارتباط وثيق بالمبادئ والقيم.

إن قصور المعارضة اليسارية عن تجسيد أيديولوجيتها وتحويلها إلى برنامج سياسي محدد، منسجم مع متطلبات المرحلة التاريخية، وإلى ممارسة عملية يومية، جعل أحزابها غير فعالة في إنجاز المهمات التاريخية، وأوقع الجماهير التونسية في بلبلة الصراعات الأيديولوجية المختلفة ودفعها إلى السلبية. وهذا ما يفسر لنا تآكل شعبية أحزاب المعارضة اليسارية، واستقطاب الحزب الحاكم النخبة اليسارية من الأنتليجنسيا، ومن أصوات المقترعين الذين كانوا يصوّتون للمعارضة في الماضي، وتراجع الرصيد الشعبي للمعارضة اليسارية في السنوات العشر الأخيرة.

لا شك أن أحزاب المعارضة اليسارية نشأت في مجتمع تونسي متخلف وتابع، وهذا ما جعلها هدف القوى الرجعية المحلية، التي طورت أجهزة القمع. وقد وضعت الأجهزة الأمنية سياسات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتفتيت القوى السياسية المعارضة، ولابتزاز المواطنين وإخضاعهم. ثم إن الأجهزة الأمنية التونسية التي لا تراعي الحريات، ولا تحترم حقوق

الإنسان، مستعدة لارتكاب المجازر البشعة عند الضرورة، كما حدث في انتفاضة 26 جانفي/يناير 1978 و «ثورة الخبز» عام 1984.

وفي هذا السياق واجهت تشكيلات المعارضة اليسارية في تونس صعوبات جمة في عمليات بناء حزب العمال والفلاحين، وتعود الأسباب في هذا الفشل إلى أن القوى التونسية البروليتاريا والفلاحين الفقراء والشرائح الديمقراطية والثورية من الطبقة الوسطى ضعيفة الخبرة السياسية والتنظيمية أولاً. وأن أحزاب المعارضة اليسارية لم تكن تمتلك الخبرة التنظيمية اللازمة لبناء جسم موحد ومتماسك وفعال، والخبرة اللازمة لتعبئة جماهيرها وقيادتها، والوعي اللازم لفهم طبيعة المعركة الدائرة ودورها فيها ثانياً. كما أن العقل السياسي القادر على التحليل العلمي، واتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب كان غائباً ثالثاً. ولما كانت هذه خبرات ومهمات كبيرة، فلن يكون سهلاً اكتسابها، وكان هذا واضحاً على الصعيد التونسي، إذ أنّ أحزاب المعارضة اليسارية لم تستطع كلها أن تكتسب هذه الخبرات، وأن تحقق هذه المهمات، وإن كان هناك فرق، فإنه كميّ. ولذلك فليس هناك حزب يساري تونسي حقق بعض مهماته الرئيسية.

إن هذا يعكس مدى الخلل الإيديولوجي والسياسي، وتفاقم هذا الخلل بعد سقوط الشيوعية، الخيار الإيديولوجي السابق، حين جاءت عقيدة أخرى لتقدم أجوبة مطلقة عن جميع قضايا الإنسان: الأصولية الإسلامية التي احتلت موقع الإيديولوجية الشيوعية في التعبئة الجماهيرية سواء على صعيد الجامعة التونسية، أم على صعيد المدن والأرياف. ولكن المعارضة اليسارية في تونس لم تكن تعاني من خلل إيديولوجي وسياسي فقط، بل إنها أيضاً كانت تعاني من خلل في الجانب التنظيمي. والجانب التنظيمي ليس حالة متوسطة بين النظرية والممارسة، إنه النظرية في الممارسة، وبالتالي فهو اتحاد النظرية والممارسة، اتحاد النظري والعملي.

ولما كانت المسألة التنظيمية لم تول الاهتمام النظري الذي تستحق، ولم تتوافر لها الخبرات العملية اللازمة فإنها مازالت بعيدة عن البحث، وبالتالي بعيدة عن الفهم من جانب أحزاب المعارضة اليسارية، وتتجسد هذه المسألة، في مدى تجسد الوعي التنظيمي في الأعضاء والمراتب القيادية، القيادة أولاً،

ومدى تأثير النظام الداخلي في وعي المسألة التنظيمية ثانياً، وفي مدى التزام القيادة والمراتب القيادية بالنظام الداخلي والمبادئ التنظيمية ثالثاً، وفي مدى انسجام النظرية التنظيمية مع البرنامج السياسي والمهمات السياسية رابعاً، وفي مدى القدرة على اكتساب الخبرة التنظيمية اللازمة لإنجاز المهمات السياسية خامساً، وفي مدى تطوير الخبرات والقدرات النضالية والسياسية والثقة بالشعب وقدراته سادساً.

ولأن هذا لم يتم، فإن الحزب اليساري التونسي، أو الشيوعي التقليدي، أو الجديد، يرتبط عادة باسم شخص، أو يدين عملياً ونظرياً لشخص، وتصبح الهيئات العليا مجرد هيئات رمزية، أو جماعات موظفين يخدمون رئيس الحزب أو الأمين العام. وتتخذ العلاقة بين المراتب شكلاً تسلطياً من جهة، وتسيبياً من جهة أخرى. لأن التسلط يسقط الانضباط الواعي، ويقيم نظام الرياء و العلاقات الشخصية، وقد نتج عن ذلك اختلال عمل التنظيم بعقد نظامية، ونقص الالتزام والانضباط فيه، وبروز الدور الشخصي للأمين العام، أو الأعضاء ذوي المراتب المسؤولة، على حساب البنية التنظيمية، ونمو الروح الشللية، والمحاور ذات المصالح الشخصية، وسيادة روح التسيب، ما أدى إلى إضعاف البنية التنظيمية، وإلى بروز صراعات استفحلت كثيراً في صفوف أحزاب المعارضة اليسارية. فها هو النائب سالم رجب عن «حركة التجديد» الذي انتخب على لائحتها في دائرة المهدية عام 1994، ابتعد عنها بسبب قلة الانسجام مع قيادتها، وعاد شخصية مستقلة مثلما كان قبل الانتخابات. وكان النائب سالم رجب قد أمضى شبابه في الحركات اليسارية، ثم في الحركة النقابية قبل دخوله مجلس النواب على لائحة حركة التجديد. وأوضح النائب المعني لجريدة الحياة أنه لم يختر موقع الاستقلال، « وإنما أشعرتني حركة التجديد منذ الأيام الأولى اللاحقة على انتخابي بأن علي أن أكون في ذلك الموقع، وزاد شارحاً «أول من صنفني في هذه الخانة هو الأمين العام للحركة محمد حرمل في أول حديث أدلى به». وكان رجب يشعر بحكم أصوله الفكرية و السياسية أن «التجديد» هو أقرب حزب إليه بين التشكيلات السياسية القائمة قبل الانتخابات الأخيرة، خصوصاً أنه سبق أن ترشح في انتخابات 1989 على لائحة «التجديد» لما كان يحمل اسم «الحزب

الشيوعي». وكانت حركة التجديد قد سيطرت على أربعة مقاعد في البرلمان عقب انتخابات 1994 ، لكن اثنين من هؤلاء انشقا ليخوضا الانتخابات الأخيرة التي جرت في 15 أكتوبر عام 1999 بلوائح مستقلة، فيما انفصل الثالث عن الحركة منذ خمسة أعوام.

فلماذا كثرت الانشقاقات داخل أحزاب المعارضة اليسارية في تونس ؟ هناك عدة أسباب منها :

1 - وجود بنى اجتماعية متخلفة في تونس، وتشكيلات اجتماعية «ما قبل رأسمالية»، تابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، أدت إلى تفتيت المجتمع التقليدي، وعدم بناء اقتصاد إنتاجي حديث، بل اقتصاد خدمات تابع.

لقد كانت الصناعة بديل الزراعة في الدول الرأسمالية الغربية، لذلك انهزم الريف، ونمت الصناعة كقوة إنتاجية، كنمط إنتاج جديد. أما في البلاد العربية، ومنها تونس، فلقد انهار الريف، ولم تنم الصناعة، وظلت هامشية بسبب عجز الفئات الحاكمة الجديدة (عجزها النظري والعملي) وبسبب معارضة الاحتكارات الرأسمالية الغربية، لذلك تراجع دخل الريف في مجمل الإنتاج الوطني، ولم يتطور وضع الصناعة كثيراً. ولذلك دلالته، فإذا كانت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء هما القوة الاجتماعية التي اعتمدها الحزب الشيوعي في الصين وفيتنام، فإن دورهما محدود في تونس، وهذه عقدة مهمة في حاجة إلى دراسة وتمحيص وبحث.

ولقد أوجد هذا الوضع ظرفاً معقداً في تونس، إذ أصبح المجتمع يعتمد على المساعدات، والقروض الخارجية، والسياحة، وكذلك مدخول القوى العاملة التونسية في البلدان الرأسمالية، ما أعطى الفئات الكمبرادورية الحاكمة القوة اللازمة لسحق الجماهير الشعبية خصوصاً مع سيادة النمط الاستهلاكي، الطامح إلى امتلاك أرقى ما أنتجته السوق الإمبريالية، دون أن يكون هناك «دخل» في السداد، ما راكم الديون على تونس، وأبرز ظاهرتين خطيرتين، ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً جنونياً، وانخفاض معدل الدخل الفردي، مما فرض تحول أقسام متزايدة من الجماهير الشعبية إلى الفقر المدقع.

وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراع الاجتماعي، فتم تشويه الطبقات المتصارعة بمعناها الكلاسيكي، وتغييب ساحات الصراع الحقيقية ( المصانع )، وأصبحت الدولة القطرية التونسية العاجزة بنيوياً عن مواكبة العصر، لا ضمن قانون العولمة الرأسمالية الليبرالية السائد، ولا ضمن نقيض هذا القانون، دولة بوليسية بالضرورة، وتحوّلت إلى مجرد وكيل سياسي أمني تقليدي للفئات البرجوازية الطفيلية الداخلية وللإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية في آن، ما حال دون أن يأخذ الصراع بين السلطة والجماهير الشعبية طابع صراع سياسي شامل. وقد أدى هذا الوضع إلى اختلاط طبقي وتشوش اجتماعي، انعكس على أبناء المدن عامة والمثقفين خاصة، وعلى قطاعات واسعة من الشعب تمزقاً وحيرة. ولم تستطع الانتلجنسيا اليسارية الضعيفة والمشوشة أن تعكس موقف الجماهير العاملة والكادحة من التخلف التاريخي، ومن أشكال الاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي. ولهذا ظلت الأحزاب اليسارية كلها عاجزة عن تجسيد إرادة الجماهير في الصراع مع الدولة البوليسية في تونس، وبالتالي عن خوض معركة حاسمة، وظلت أوسع الجماهير غير موحدة على برنامج أو قيادة.

وعليه فإن الوعي الأيديولوجي و السياسي اللازم لبناء تنظيم قادر، لم يتوفّر لأي حزب يساري، أو أي قيادة يسارية، ففقدت الأيديولوجية الثورية والسياسية الجذرية، وفقدت بغيابهما القدرة على بناء تنظيم يساري ثوري.

2 - غياب التنظيم في حياة المجتمع التونسي العامة. لأن انهيار القبيلة، وتحلل القرية، وتحول الحي الشعبي إلى جزء من مدينة متغربة، وانهيار نمط الإنتاج التقليدي، لم يرافقه قيام نمط إنتاج حديث، ولا مدنية حديثة، بكل معنى الكلمة، ولا قرية حديثة ... فسقطت حدود وضوابط اجتماعية ولم يقم بديل لها. وحين قامت الدولة التونسية الحديثة المرسملة والتابعة، كانت تفتقد إلى الشرعية من جهة، وكانت دولة نخبة ودولة جهويّة من جهة ثانية. ولذلك لم تكن دولة الحق والقانون، ولم تعلم المواطن النظام، لأنها لا تريد أن تخضع للنظام والقانون، واستعدتهما لأنها بوليسية وتابعة ومعادية للديمقراطية.

3– محاولات المراكز القيادية في هذه الأحزاب اليسارية الاستئثار بالسلطة، ومنع أي مناقشة نظامية لهذه القضايا، فضلاً عن النقص الشديد في الدراسة الخاصة بالتجارب التنظيمية، لأن التجارب الحزبية اليسارية تجارب غير تنظيمية.

ولذلك فإن الحزب اليساري التونسي، سواء كان الحزب التقليدي أو الجديد، يضعف و يهمش، لتبرز الانتفاضات والهبّات الشعبية، ولتكثر داخل هذه الأحزاب اليسارية الانقسامات وحتى الصراعات، وتثبت هذه الأحزاب كل يوم أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها.

فلم يكن غريباً أم يفقد الحزب اليساري الإصلاحي دوره الإصلاحي كالتجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الشيوعي دوره الثوري، وحزب العمال الشيوعي التونسي الذي يعتبر نفسه طليعة الطليعة نظرياً وعملياً، لأن أياً من هذه الأحزاب، ورغم المحاولات المختلفة كماً ونوعاً، لم يكن قادراً على أن يثبت جدارته في ميدان النظرية أو الممارسة.

ثم إن الحزب الشيوعي التونسي: « حركة التجديد » الذي فقد جدارته تحول إلى أساليب مختلفة للمحافظة على بقائه في ظل حماية الدولة البوليسية، فلجأ إلى التمتع «بإغداق امتيازاتها». فها هو الأمين العام لحركة التجديد محمد حرمل لا يعتبر حزبه معارضاً للنظام البوليسي، وإنما مسانداً للسلطة، حين يقول «موقفنا في الانتخابات (أكتوبر 1999) وخارج الانتخابات هو مساندة الرئيس (زين العابدين بن علي) انطلاقاً من ذلك لم يكن منطقياً أن أترشح لمنافسته على الرئاسة طالما أنني أؤيده وأعتبره رجل هذه المرحلة التاريخية في تونس» ويحدد محمد حرمل حزبه بأنه في «اليسار الوسط». إذ أنّ البلد يحتاج مثل هذا الخط السياسي لأنه يقترب أكثر من هوية المجتمع نفسه «في حين أن الأحزاب الأخرى المصنفة معارضة تعاني غموضاً في هويتها، وهذا الغموض مشكلة للناخب» ويتابع «إذا كانت المعارضة تؤدي إلى القطيعة مع السلطة فهي تفقد وظيفتها، نحن نساند السلطة وهذا محلنا في الإعراب السياسي. لدينا وظيفة نقدية ومعارضتنا لا تتجاوز الوفاق الوطني. السلطة الوطنية، وتختلف معها لكنها وطنية».

لقد لعبت الطبقة الوسطى دوراً رئيسياً في أحزاب المعارضة اليسارية، فعكست فيها تأرجحها السياسي، وتذبذبها الإيديولوجي، وعجزها التنظيمي. وقاد ضعف الحياة الحزبية في تونسٍ إلى بروز حقيقتين متناقضتين: الأولى أن الحركة الشعبية ظلت تتجاوز دائماً أحزاب المعارضة اليسارية. وهذا ما أكدته الإضرابات العمالية والانتفاضات الشعبية. الثانية أن الدولة البوليسية في تونس اغتصبت دور الأحزاب اليسارية حين سرقت شعارات المعارضة.

وهكذا أصبحت أحزاب المعارضة اليسارية اليوم قوى إصلاحية بل وهامشية جداً، تكرر التراخي. وهي تنتظر مناسبات يسمح لها فيها بالتظاهر، بدلاً من أن تخوض الصراع، وتعتمد على حماسة الجماهير. وقوى المعارضة اليسارية معنية بعدم الصدام مع الدولة البوليسية، ولذلك فإنها تكتفي بما يسمح لها به، وبالبيانات والمناشدات والمقالات التي يقبلها القانون والحاكمون. ولا تستفز أحداً، ثم إن هذه القوى تعلمت أن تحدد القضايا التي تهتم بها، فهي تحترم الحدود التي يفرضها ارتباطها بالدولة البوليسية، فتناقش كل القضايا ضمن إطار السياسة العامة لهذا النظام أو القوة السياسية. ومن أول شروط هذا الارتباط أن يتم الامتناع عن «استثارة الجماهير» وأن يتم الالتزام بقضايا محددة، دون غيرها.

وهذا يفرض على أحزاب المعارضة اليسارية التوقف عن القيام بأي نشاط، يمس الأمن. ولما كان كل ما في الأرض متعلق بالأمن، وكان كل ما في الخيال خطيراً، فإن هذا يشل القوى السياسية الإصلاحية، ويجعل تحركاتها مجرد حركات كاريكاتورية غير شعبية.

ولهذا ظلت الجماهير الشعبية تواجه قمع النظام البوليسي القاسي، وتفتقر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، ولا تجد برامج سياسية تقنعها، ولا قيادات سياسية تحترمها، أو تثق بها. كما أن الجماهير، تبلبلت بالبرامج التي لا مصداقية واقعية لها، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، والنظام الخدّاع، والإعلام المتحايل

# القسم الثالث
# حركة النهضة الإسلامية من المعارضة إلى اختبار السلطة

# الفصل الأول
# إرهاصات ولادة الحركة الإسلامية

## 1- التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية

انبثقت الحركة الإسلامية في تونس انطلاقاً من خصوصيات المعطيات التاريخية وعلاقة السياسي بالديني، والصراع التاريخي بين السلطة التونسية الجديدة والمؤسسة الدينية الزيتونية، وقوة تأثير الإيديولوجية البورقيبية التحديثية على نطاق المجتمع، وقد امتلكت قدرة على التعبئة خاصة مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات، وجسدت خطاباً سياسياً علمانياً لما يمثله من رأس مال رمزي و« شرعية تاريخية »، عندما قام بورقيبة بإصلاح جذري يتمثل في تقليص مكانة الإسلام، وتهميش دوره، وذلك بفعل الفهم الرسمي للإسلام والنظر إليه على أنه عقبة في طريق أي تحرر وأي دخول إلى العالم الحديث.

من المعروف تاريخياً وسياسياً أن الفكر السياسي البورقيبي كان متشبعاً بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية، وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك، إذ يدل الخطاب السياسي البورقيبي عن أتاتورك، على أهمية التقدير العميق الذي تحظى به هذه الشخصية السياسية دون سواها، فهو صانع معجزة، والنمط المثالي للبطل والرئيس والقائد الأعلى، ومصدر الفخر الوطني لتركيا، رائد النضال الشعبي في تركيا، وباني تركيا الحديثة، وهو رجل حرب وميدان. وليس من باب المصادفة أن يركز الخطاب السياسي البورقيبي على كمال أتاتورك في خلق الوعي الوطني وبلورة أيديولوجية قومية قادرة على التعبئة، نظرا إلى تركيز السياسية الثقافية التونسية على الأطروحات نفسها والتوجهات نفسها التي قامت في تركيا وأثبت نجاحها، وقدرتها على الاستمرار [1].

---

(1)- الدكتور المنصف وناس – الدولة والمسألة الثقافية في تونس – دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى 1988 (ص 62).

وفضلاً عن ذلك، كان الفكر السياسي البورقيبي في سعيه الدائم نحو الاقتداء بالغرب الرأسمالي الأوروبي، من أجل إضفاء المشروعية على الإيديولوجية الوطنية كمرتكز لحركة التحديث، يتسم في سياقه العام بالنزعة الإصلاحية الليبرالية والتحديثية البرجوازية الصغيرة ضمن الأفق العلماني، وهو في الوقت عينه، من المنظور التاريخي، استمرار لفكر خير الدين التونسي السياسي الإصلاحي. و«الرجلان السياسيان (بورقيبة وخير الدين)يحدّدان تفوق أوروبا عامة وفرنسا خاصة، في سير عمل المؤسسات وفي نمو العلوم والتقنيات في أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى في تقهقر الفكر العقلاني والعلمي في العالم الإسلامي... وكذلك الاستراتيجية التي يتبناها الرجلان السياسيان. فقد سعى كل منهما إلى تحييد معارضة النشأة الدينية في تونس العاصمة بتوريط ممثليها في عملية الإصلاحات المؤسساتية، وتقديم هذه الإصلاحات الأوروبية الإلهام بوصفها أفضل منظومة دفاع للأمة الإسلامية»[1].

إن تمركز السلطة السياسية في أيدي الحزب الدستوري، المؤلف أساساً من الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ذات التكوين الثقافي الغربي، دفعت بالرئيس بورقيبة إلى خوض الصراع ضد الحركة اليوسفية التي عارضت الاتفاقيات التونسية - الفرنسية التي وقعها بورقيبة بشأن استقلال تونس، وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً دينياً وثقافياً وحضارياً، وهو ليس مجرد صراع سياسي على السلطة فقط كما تتصوره بعض الأطروحات، وإنما هو صراع حول الهوية بالدرجة الأولى، مادام صالح بن يوسف ينتمي إلى البرجوازية التجارية التقليدية، ويدافع عن الهوية العربية-الإسلامية لتونس، ومادام مرتبطا بالحركة الناصرية وقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وكانت الحركة اليوسفية متحالفة حينئذ مع المؤسسة الدينية، بدليل أن خصوم بورقيبة، اتخذوا من جامع الزيتونة لتنظيم أول لقاء جماهيري لهم، وأعطوا لمعارضتهم طابعاً دينياً مستغلين القيمة التراثية لجامع الزيتونة كأداة

---

(1)- توفيق المديني -أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - دار الزاوية - دمشق - طبعة أولى 1989 (ص 126). أنظر أيضاً مجلة الواقع - العدد الرابع - فيفري/شباط 1982 - مقال: « تونس البورقيبية - الماركسية - الإسلام » للأستاذ عبد القادر زغال (ص 97 - 98).

لتعبئة الجماهير الشعبية. فمن المسجد الكبير (جامع الزيتونة) دشن بن يوسف حركته في 7 أكتوبر/تشرين الأوّل 1955 وألقى منه الخطاب الذي كلفه الفصل من الحزب الدستوري الجديد، وجسد معه القطيعة مع التوجه البورقيبي للدستور الجديد إزاء فرنسا. ويميل دباش إلى تفسير العامل السياسي من خلال العامل الديني، قائلاً إن الأبعاد التي اكتسبتها الحركة اليوسفية «ترينا ضخامة الظاهرة الدينية». وقد حضر صالح بن يوسف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1955، افتتاح المؤتمر الوطني الزيتوني ثم مؤتمر الطلبة الزيتونيين، واعتبرت صحيفة «اليقظة» أن الكلمة التي ألقاها «الزعيم الكبير، وجهت أبناء الزيتونة التوجيه العربي القومي الصحيح».

وقد دفعت المؤسسة الدينية ثمناً غالياً نتاج مساندتها اللامحدودة للحركة اليوسفية. وكان هذا التحالف واحداً من أسباب الصدام بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية التقليدية. واتخذ بورقيبة قرارات غاية في الأهمية، اتسمت من حيث مضمونها الإيديولوجي، وبعدها الحضاري المدني بـ «الثورية البرجوازية» في إطار صراعه مع المؤسسة الدينية التقليدية. فقام بتصفية الأحباس، بإصداره قراري 31 ماي/أيار1956 و18جويلية/يوليو1957. وبذلك أسهم بورقيبة إسهاماً جذرياً في تفكيك البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية.

وفي نطاق المواجهة الأيديولوجية ومحاصرة فاعلية الهياكل الثقافية للمؤسسة الدينية التقليدية، انتهج بورقيبة سياسة تعليمية قوامها العلمانية، وبناء المؤسسات الجامعية والتكنولوجية التي تعتمد تدريس العلوم والتقنيات الحديثة، أسوة بفرنسا، وتكوين إطارات تونسية تستطيع أن تتصدى لحل المعضلات التي تجابه الدولة التونسية الفتية على الأصعدة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وهذا بكل تأكيد مرتبط بخيار النظام السياسي على صعيد التعليم والثقافة بصرف النظر عن كون هذا الخيار تحديداً يعمق التبعية الثقافية لأوروبا بحكم عدم تحصنه بإرادة سياسية وإيديولوجية قومية.

أحدثت هذه الرؤية الإصلاحية الجذرية للسياسة الثقافية القائمة على التحديث والعلمانية نوعاً من القطيعة بين السلطة السياسية ومؤسسة العلماء، خصوصاً عندما تم تحويل الجامعة الدينية الزيتونية العميقة الجذور في تاريخ

المجتمع التونسي والمغاربي إلى مجرد كلية للشريعة وأصول الدين من الطراز الحديث في عام 1958، للحد من تأثير مركز المعارضة الرئيسية، وتحييدها عن كل إشعاع، وتغييبها عن العمل الثقافي.

ولما كانت النخبة المثقفة ذات التنشئة الزيتونية (دينية) تفصلها هوة تاريخية عميقة عن التكوين الثقافي والإيديولوجي البرجوازي، والتعليم الحديث، فإنها ظلت عاجزة تاريخياً وسياسياً عن تقديم الخطاب الإيديولوجي الذي يتلاءم مع طموحات فئات المجتمع المدني التونسي، فضلاً عن عجزها عن تقديم مشروع لبناء مجتمع بديل للمجتمع التقليدي المسكون بالتخلف الشديد والفقر والتبعية، وتقديم كفاءات تلبي حاجيات بناء الدولة العصرية، وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية. لقد تضخمت أزمة المؤسسة الزيتونية منذ مطلع القرن ولكنها مع ذلك بقيت تقوم بمهمة إيجابية من خلال الفضاءات التي صاغها خريجوها بالاستقلال عن هيكليتها الوظيفية، وذلك من خلال الحركة الأدبية والفكرية والتعليمية والصحفية والحقوقية والسياسية التي عاشتها تونس قبل الاستقلال. لكن حتى هذه الفضاءات سرعان ما غمرها النضال السياسي، ففقرتها الدولة الحديثة من جهة، وعجزت هي عن مواكبة التحولات والتحديات الجديدة من جهة أخرى، فخبت وتحولت إلى نوع من السماد ينتظر من يستغله في زرع جديد [1].

وبالمقابل فإن النخبة المثقفة ذات التكوين التعليمي والثقافي في الجامعات الفرنسية من أصل برجوازي وطبقة وسطى، اضطلعت بدور قيادي للحركة الوطنية التونسية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وانتزعت « الاستقلال »، وقامت ببناء دولة عصرية. وهكذا، فعندما أخذ الشق البورقيبي السلطة «كان قد حدد مصيره وموقفه من الإسلام كمؤسسة قائمة ممثلة بالوسط الزيتوني، الذي اصطدم مع الحزب الدستوري في مناسبات عديدة قبل الاستقلال وتزعمته أرستقراطية دينية متكونة من بعض كبريات عائلات مدينة تونس، احتكرت بالوراثة والتزكية أهم مراكز التعليم والقضاء والإفتاء

---

(1)- صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين. دار البراق للنشر، تونس، الطبعة الأولى، 1989 (ص 5-6).

والإمامة، ووقفت طويلاً موقف المتواطئ مع الاستعمار»[1].

وعلاوة على تصفية المؤسسة الزيتونية الدينية وإقصائها عن كل دور ثقافي وسياسي، اتخذ بورقيبة في المدة الفاصلة ما بين 1956 و 1958 قرارات راديكالية في المجالات القضائية، فقام بإصدار مجلة «الأحوال الشخصية» للمرأة التونسية، التي حددت الزواج بامرأة واحدة، ومنعت تعدد الزوجات، وحددت أيضاً سن الزواج للمرأة بـ (17) سنة والمهر بدينار واحد، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج، وتسامحت مع زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم.

وفي إطار هذه الاستراتيجية السياسية التي بنتها الدولة التونسية، والتي سعت إلى فرض البديل الإيديولوجي الذي يتخذ من التحديث والعلمانية أداة وشكلاً، قام بورقيبة بتصفية المؤسسة القضائية القديمة، وأنشأ جهازاً قضائياً منفصلاً. وبذلك تم توحيد القضاء في مؤسسة قضائية واحدة ضمت الغالبية العظمى من قضاة الجامعة الزيتونية وطلابها، ولكنها تطبق القوانين الوضعية العلمانية الفرنسية إلى جانب الشريعة الإسلامية.

غير أن حركة الإجراءات عند بورقيبة لم تقف عند هذا الحد، بل إن الخطاب السياسي البورقيبي، يشكك أيضاً في ذروة حيويته ونشاطه، في جدوى الفروض الدينية. فقام بحملة دعائية ضد صيام رمضان، وظهر وهو يحتسي كوباً من عصير الفواكه أمام الناس في شهر رمضان عام 1960 مبررا ذلك بأن الصوم يشكل عائقاً أمام الإنتاج، ودعا العمال إلى الإفطار، وانتقد ظاهرة عيد الأضحى والحج وشكك في قيمتها، لما يسببانه من خسائر كبيرة في العملة الصعبة وفي قطاع المواشي كل سنة، لا تقدر البلاد على تحمله، وقرر تثبيت تقويم الأشهر القمرية علمياً، والكف عن اتباع الرؤية البشرية للهلال.

ومع تعمق عزلة الأوساط الزيتونية التي أقصيت عن كل حضور في المؤسسات التقليدية باستثناء الكلية الزيتونية، نجح بورقيبة في تجريد المعارضة الدينية من أسلحتها، وقد تميّزت السياسة الثقافية التي سادت في مرحلة

---

(1) - عبد اللطيف الهرماسي - الحركة الإسلامية في تونس - بيرم للنشر - الطبعة الأولى - الايداع القانوني - الثلاثية الثانية 1985 (ص 34).

الستينات بمجموعة من الخصوصيات:

**أولاً** - احتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة من خلال مؤسسة الشعائر الدينية التابعة في البداية لرئاسة الجمهورية، وهي التي تضبط الوضع القانوني والاجتماعي لموظفيها.

**ثانياً** - تحويل العلماء التقليديين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محددة تقلل من إمكانية المعارضة.

**ثالثاً** - إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الاجتماعي بحكم أن الاتنلجنسيا التقليدية أصبحت تخضع لوضع مهني معين يتبع الوظيفة العمومية ويتولى المفتي تمثيل رئيس الدولة في المؤتمرات والندوات.

**رابعاً** - احتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية، وتحويل المفتي إلى مجرد مستشار لدى السلطة السياسية [1].

على الرغم من «الجذرية البرجوازية» للإجراءات والقرارات التي اتخذها بورقيبة في إطار تدعيم المؤسسات الفوقية للنظام الجديد، وفي سياق سياسة التحديث والعلمنة على المستويين الثقافي والاجتماعي، والأدلجة الظرفية والمرحلية للإسلام، فإنها في المحصلة النهائية لم تؤد إلى فصل الدين عن الدولة، بالشكل الجذري والعلماني كما حصل في الغرب.

فالخطاب السياسي و الإيديولوجي للدولة التونسية رغم علمانيته، لم يؤد إلى قطيعة فكرية ومرجعية مع الإيديولوجية الإسلامية، لأن ما قام به بورقيبة هو ضرب المؤسسة الدينية التقليدية بغية تحجيمها، وجعلها مؤسسة دينية مجردة من أي سلطة، وتابعة مباشرة للنظام السياسي القائم، في سبيل تأسيس هيمنة الإيديولوجية الدستورية المتسمة بالعصرانية، والنزعة الإقليمية الضيقة المعادية للقومية العربية والتي تستند إلى سلطة الفكر الغربي الأوروبي، مرجعها الأساسي في تحديد خيارات الدولة التونسية الحديثة.

---

(1)- الدكتور منصف ونّاس - مصدر سابق (ص 136) أنظر أيضاً:
Hafedh Ben Salah: systeme politique et systeme religieux en Tunisie D .E .S 1973 – 1974.

وهكذا أُدْمِجَت النخب المثقفة الدينية الزيتونية في دواليب المؤسسات الاجتماعية والثقافية للدولة التونسية الحديثة، ولم تعد وحدها الناطقة باسم الدين أو الممثلة لسلطته في جسم المجتمع.

إذا كانت تونس قد عرفت الاستمرارية التاريخية للعلاقة بين الديني والسياسي قبل عهد الاستقلال بوصفها علاقة حاضرة على مر التاريخ ومارست مفعولها وتأثيرها على نطاق المجتمع، فإن الخطاب السياسي البورقيبي ومشروعه «العلماني» الساعيين إلى إقامة المجتمع المدني المنفصل عن المجتمع الديني، قد أوجدا علاقة متوترة بين الدولة والدين، من دون أن يقود ذلك إلى القطيعة النهائية بينهما، بدليل أن الدولة مارست الوصاية على الشعائر الدينية، واستفادت من الرموز الثقافية التقليدية لتبرير الإيديولوجية الوطنية التي كانت تبحث عن موطئ قدم وسط فضاء ثقافي تقليدي. فالعلمانية هي السمة المميزة للإيديولوجية الوطنية في تونس، خاصة في فترة الستينات حين اندفع النظام السياسي إلى التمايز عن المشرق العربي الذي تسيطر عليه الإيديولوجية القومية واحتواء المؤسسات الدينية التقليدية. وهذا الاندفاع أدى إلى التنظير لمبدأ «الشخصية القومية التونسية» في مقابل الشخصية العربية الإسلامية، و«الأمة التونسية»، كخطاب بديل للخطاب القومي العربي في الستينات. فمبدأ العلمانية لم يمنع السلطة السياسية من الشعور بالحاجة في فترات معينة إلى الإسلام كحجة قصوى للشرعية، ولمواجهة الحركات الدينية التي تتبنى قيماً تعبوية مثل العدالة والحرية والمساواة، التي من شأنها أن تكون مزاحماً لقيم السلطة السياسية...

وهكذا تحول مفهوم القدسية من الإطار الديني التقليدي إلى مفهوم قدسية الدولة وقدسية الجهاد ضد التخلف «واللحاق بركب الحضارة». فقدسية الدولة بعيدة كل البعد عن القيم التي يدعو إليها الإسلام مثل العدالة المتعارف عليها لتحمل معاني تحديثية وسياسية مثل«التصدي للتخلف» و«الجهاد الأكبر»، ومعنى ذلك أن علمانية الخطاب السياسي لا تتنافى مع منطق «براغماتي» مواز يخلع القدسية عن الرموز الإسلامية بأبعادها التقليدية ويوظفها في إطار المشروع التعبوي للسلطة السياسية Un projet demobilisation باعتبار أن المؤسسة الدينية هي جهاز إداري تابع

نظرياً من حيث قيمه ومراجعه الفكرية وتطبيقاً تبعية مطلقة لسلطة الإشراف العليا. ولعل ذلك ما يوحي بأن للدولة إسلاماً غير الإسلام الشعبي المجسد في مؤسسة الزوايا والتكايا والمساجد.

ولعل الخاصية الأولى للخطاب التحديثي الجديد هي اتجاهه إلى إنجاز مشروع الدولة العلمانية المختلفة عن بقية الدول العربية والدفاع عن مبدأ استقلالية الذاتية التونسية مرجعياً وفكرياً. كما أن هذا الخطاب يتصف بطابع شعبويPopuliste بحكم انتماء الطبقة السياسية في تونس إلى البرجوازية الصغيرة وإلى الطبقات الوسطى.

ولهذا الخطاب نزعة توفيقية بين مختلف الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع التونسي بهدف توحيدها حول جهاز « الدولة الوطنية » وطمس الفوارق الاجتماعية والطبقية. أما الخاصة الثانية لهذا الخطاب فهي اعتماده مبدأ مركزية الدولة كجهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية، باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة بل من مراحل النضال التاريخي [1].

وكان التعليم بجميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، هو المحور المركزي للسياسة الإصلاحية والعلمانية التي انتهجتها الدولة التونسية بعد الاستقلال، والمدخل الرئيسي نحو الطبقة الاجتماعية البرجوازية المتوسطة، والحصول على وظيفة جيدة في مؤسسات الدولة، والتكيف مع نموذج الحياة الجديدة (العصرانية المستلهمة من الغرب)، لعموم طبقات الشعب، بحكم ديمقراطية التعليم التي كانت سائدة، وتعميمه على صعيد القطر كله، والمنظومة الإيديولوجية الغربية المتحكمة في توجهاته. غير أن نهاية الستينات التي شهدت سقوطاً عنيفاً لتجربة الاشتراكية الدستورية، بعد أن عبأت الدولة الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً حول الخيار الاشتراكي، من أجل تحقيق التنمية في البلاد، أفقدت الدولة مصداقيتها الكاملة كمؤسسات وكخيارات اقتصادية

---

(1) - المصدر السابق عينه (ص 116 - 117 - 118). وأنظر أيضاً:

Islam et politique au Magreb: Centre de recherches et d'etudes sur les societes mediterraneennes , wditions du CNRS .

الخطاب الشعبوي: discours populiste يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى:

Leon Carl Brown: Tunisia , the politics of modernization. Fredricka .Praeger , Publisher , New York London.

اجتماعية، يمكن أن تؤمن المستقبل لأبناء الشعب. وفضلاً عن ذلك، فقد التعليم بريقه اللامع، ورافقت ذلك خيبة أمل لدى قسم من الشباب في التعليم، إذ رفع طلاب ثانوية تونس هذا الشعار «طلابا أو غير طلاب المستقبل ليس لنا».

وهكذا، فإن المجتمع التونسي الذي عاش إرهاصات مرحلة ما بعد الاستقلال، دخل في أزمة بنيوية عميقة في نهاية الستينات، هي أزمة اجتماعية وإيديولوجية شاملة للمدينة والريف معا، وطرحت في الوقت عينه قضيتين رئيسيتين:

1- الصراع بين الخيار الإيديولوجي التغريبي الذي تبنى الفرنكوفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي باعتبار«أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية»، وبين الموروث الثقافي العربي الإسلامي، الذي قوامه النزعة السلفية المحافظة والعودة إلى التراث. وأمام تعمق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، طرحت معضلة الهوية الثقافية القومية للمجتمع وللشباب.

2- احتداد التناقضات الطبقية على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وتنامي عملية الاستقطاب للشباب في حركة الصراع الطبقي.

وفيما وجد قسم من الشباب ضالته في الاتجاه الماركسي اللينيني المتمركز أساساً بالجامعة، إيماناً منه بأن الماركسية تمتلك الأجوبة الكافية لهاتين القضيتين، تلمست فصائل أخرى من الشباب طريق العودة إلى الإسلام في مفهومه الكلي والشمولي.

هذه التحولات القانونية والاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف على حد سواء، وإقرار سياسة علمانية في التعليم مع مجانيته في المدارس العصرية، كانت كلها عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، حادة على مقاس التغييرات الجذرية والسريعة التي شهدها المجتمع، لذا جاء رد الفعل الأول عنيفاً في شكل هبّة واسعة ودامية قادها رجال الدين في مدينة القيروان ( الانتفاضة الشعبية في 17 جانفي/يناير 1961) معقل الإسلام في المغرب العربي، وفي مقدمتهم إمام الجامع الأكبر عبد الرحمن خليف الذي صار فيما بعد من أبرز الرموز المعتدلة للتيار الديني.

وكانت النهاية المأسوية لانتفاضة القيروان في سنة 1961 واعتقال كل من شارك فيها بمنزلة إسدال الستار على المعارضة الدينية للخط التحديثي الأتاتوركي، إذ لم تعد هذه المعارضة تجرؤ على رفع صوتها والمجاهرة بعدائها للخيارات العلمانية، فضلاً عن فقدانها لجهاز حزبي يؤمن لها استمرار الوجود والعمل تحت الأرض. ولعل هذه الظاهرة هي إحدى خصوصيات مرحلة الستينات في تونس، ولم يكن هناك تنظيم سياسي ديني على غرار حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولم تفلح التيارات الدينية المشرقية في زرع فروع محلية لها في تونس على عكس ما حدث في الثمانينات.

## 2- بداية انتقال الفكرة الاسلامية من الجامع الى الجامعة

عرفت تونس في الستينات انقلابات اجتماعية عميقة، غيّرت - مع مرور السنوات- هياكل المجتمع التقليدي، ومع بداية السبعينات عرف الاقتصاد التونسي انفتاحاً واسع النطاق على الخارج، وازدادت علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، والاحتكارات العالمية. وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة، في نمط الاستهلاك والعيش، وفي تهافت الطلب على السلع الرأسمالية، وفي انتشار ظواهر الأنانية والربح السريع، واستغلال الفرص واللصوصية، ما أدى إلى انحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم، التي كنستها أيديولوجية البرجوازية الكمبرادورية.

وفضلاً عن ذلك، فقد ترسخت خيارات النظام القائمة على التبعية المطلقة إزاء القوى الإمبريالية، وبناء الاقتصاد التصديري الذي يلبي حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، وتدمير الزراعة في الريف بعد إخفاق عصْرنتِها، وتنامي الثروات الفاحشة بسرعة مذهلة عند بعض الفئات الاجتماعية، وتزايد الفقر والعوز الاقتصادي لدى الطبقات الشعبية، وتفاقم تعقيدات الحياة المدنية، وهجرة أبناء الريف إلى المدينة مشكلين بذلك أحزمة الفقر.

أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم التبعية والتخلف، وولّدت أزمة القيم بكليتها وشموليتها على صعيد المجتمع التونسي، في ظل طغيان نموذج «الحداثة المستلبة»، التي قادتها البرجوازية التابعة في بناء نموذجها. ثم إن الرأسمالية التابعة الاستهلاكية، أدت إلى تعميق الفوارق بين الطبقات

الاجتماعية، وإلى توسيع الهوة بين المدينة والريف، وإلى اختلال هائل في مسيرة «التنمية» غير المتكافئة، في تمركزها وشموليتها الاقتصادية الاستثمارية والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية بين المناطق الساحلية وداخل البلاد. وهذا ما أدى إلى اشتداد التناقضات الطبقية بعمقها الاجتماعي.

ومثّلت هذه الأسباب الرئيسية القاعدة الأساسية لنشوء الحركة الإسلامية في تونس، التي تشكلت تحديداً في عام 1970، تاريخ تأسيس مجلة «المعرفة» الإسلامية الشهرية، التي تحلقت حولها أبرز العناصر الإسلامية (الشيخ راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو) الرافضة للعمل من داخل جهاز الدولة. ويعود الفضل في محاولة الإنعاش هذه إلى الشيخ أحمد بن ميلاد سنة 1965، لكن الديناميكية الجديدة التي مهدت لانبعاث الحركة الإسلامية التونسية لم تبدأ فعلياً إلا عندما تجمعت نواة أولى، وتعهدت بالعمل «لنشر الإسلام» متأثرة خاصة بأدبيات البنا وقطب والمودودي، مع انضباط للعمل الجماعي، وفقه الدعوة، وبيعة الأكبر سنا ومكانة، مستفيدة من دعم رجل زيتوني هو الشيخ محمد صالح النيفر الذي فضل الهجرة إلى الجزائر على أن يبقى صامتاً بعد خيبة أمل دينية في شخصية بورقيبة، ومعتمدة على مجلة رجل لا يقل صموداً (عبد القادر سلامة) وضع صحيفته تحت تصرف الجماعة لتعكس ثقافتها الأولى، وتصبح شهادة ميلاد ووثيقة رئيسية تحدد ملامح الكيان الجديد [1].

وفي مقابل تيار المعرفة، كان بعض شيوخ الجامعة الزيتونية بعد انقطاع التعليم فيها، قد شكلوا حلقات الدّرس في الجامع الأعظم. وكان يدير هذه الحلقات الشيخ أحمد بن ميلاد، والشيخ الخياري، وآخرون ممن كانت لهم جهود فردية...

وقد تكوّنت حول الشيخ أحمد بن ميلاد حلقة اعتاد الشبان الجلوس إليها، وفي مقدمة هؤلاء عبد الفتاح مورو، واستمر الأمر على هذا النحو مدّة إلى أن استقلّ مورو بحلقة خاصة به في جامع حمودة باشا، ثم في جامع سيدي يوسف. ولم تكن للشبان المنتمين لهذه الحلقة، تجربة كبيرة في التكوين الفقهي، لذا اقتصر نشاطهم على الطوفان في القرى المجاورة لتونس على طريقة جماعة

---

(1)- صلاح الدين الجورشي - مرجع سابق (ص 6 - 7).

التبليغ، يدعون الناس إلى الصلاة.

وجاءت سنة 1969 التي شهدت فيها تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة في نهاية تجربة « الاشتراكية الدستورية » التي امتدت من عام 1962 حتى أواخر 1969، لتعجل بولادة الحركة الإسلامية التي التقى في داخلها أبناء الملاكين الكبار والبرجوازيين التقليديين والتجار الذين زجوا قسراً في التعاونيات الزراعية في مرحلة الستينات، بمناضلين منحدرين من فئات شعبية مدنية أو ريفية، أرهقهم الإيقاع اللاهث للانقلابات الاجتماعية السريعة في الحياة المادية والروحية.

وقد تكونت في ذلك العام جمعية المحافظة على القرآن الكريم القانونية بقيادة الشيخ الحبيب المستاوي، الذي يعد نفسه رائداً في العمل الإسلامي عبر تكوينه حلقة لنفسه بجامع الزيتونة، وبعثه مجلة «جوهر الإسلام» الدينية في منتصف عام 1968. وكان المستاوي متشيعاً لصالح بن يوسف، غير أنه عاد إلى صفوف الحزب وانتخب عضو لجنة مركزية للحزب الحاكم. ويذكر صلاح الجورشي أن الشيخ أراد أن يستدرج الإسلاميين كمجموعة شابة في إطار الحزب الحاكم، وكان شعاره: ندخل الحزب لتغييره من الداخل، وهو من دعاة العمل من داخل جهاز الدولة، وكان يقول « نحن المسلمين يجب أن لا نترك المجال للحزب الحاكم يتصرف كما يشاء، بل ندخل الحزب ونسيطر على الشعب واللجنة المركزية، ونصبح قوة مؤثرة في داخل الحزب، اختلفنا معه في ذلك، ولكن باستثناء هذا الخلاف السياسي فقد كان يرى فينا أملاً للمستقبل».

كما شهد عام 1969 عودة الشيخ راشد الغنوشي الذي سيلعب دوراً رئيسياً في التأصيل الفكري النظري للاتجاه الإسلامي في تونس. وقد ولد الشيخ راشد الغنوشي في قرية صغيرة في الجنوب التونسي (الحامة) بمحافظة قابس عام 1941، ودرس بالمدرسة الزيتونية بقابس ثم انتقل إلى الخلدونية حيث نال شهادة التحصيل سنة 1962، وانتدب بعدها معلماً في مدينة قفصة فمكث هناك سنة، ثم التحق بالقاهرة للدراسة الجامعية في أوائل خريف 1963، ثم اضطر بعد عام ونصف العام للانتقال إلى سورية بسبب تدهور العلاقات التونسية-المصرية. وقد تخرّج الشيخ الراشد الغنوشي بشهادة الأستاذية شعبة الفلسفة في جامعة دمشق سنة 1968. ثم انتقل إلى باريس

ليواصل دراساته العليا، ولكنّه انقطع عن الدراسة بعد عام لظروف عائلية، وعاد إلى تونس ليستقر فيها مدرّساً للفلسفة.

عاد الغنوشي من سورية بثقافة إسلامية لكنها غير مصحوبة بتجربة عملية في العمل الإسلامي. وكانت أول تجربة حركية عملية خاضها الشيخ راشد في العمل الإسلامي هي مع جماعة التبليغ في باريس سنة 1969 يقول في ذلك «فتعلمت منهم مخاطبة الناس، كنا نذهب للمقاهي، إلى الحانات في الحقيقة، محاولين استنقاذ العمال المغاربيين الذين لم يتسن لديهم أي توجيه إسلامي. أخوة التبليغ أرسوا نواة في باريس للعمل الإسلامي أدركتها عندما التحقت بباريس سنة 1969. وكان لنا مسجد صغير في بال فيل Belle-Ville. وهناك كانت لي أول تجربة في العمل الإسلامي وفي مخاطبة عامة الناس وتحويل النظريات الثقافية إلى واقع حركي، بهذه التجربة عدت إلى تونس. عدت بثقافة إسلامية مصادرها الأساسية كتابات الأخوان وكتابات المودودي ومالك بن نبي إلى جانب الثقافة الفلسفية التي تكونت بها». [1]

التقى الشيخ راشد الغنوشي بعبد الفتاح مورو وحميدة النيفر الذي ينتمي إلى عائلة أخذت مكاناً بارزاً في المؤسسة الدينية، وصلاح الدين الجورشي. وكان لهذه النواة نشاط مع جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وقد تأسست سنة 1970 أول حلقة نقاش في جامع سيدي يوسف، وتضم نحو ثلاثين أو خمسة وثلاثين شاباً معظمهم كانوا طلاباً عند الشيخ راشد الغنوشي في صف الباكالوريا في معهد ابن شرف، حيث اضطلعوا بنقل العمل الإسلامي إلى الجامعة التونسية.

ولما انعقد المؤتمر الأول والأخير لجمعية المحافظة على القرآن الكريم سنة 1970، تم إقحام الجزء الأكبر من التيار الإسلامي الصاعد بقوة في الجمعية القانونية، ووقع فرضُ توجهٍ جديدٍ فيها، فجرى صراع قصير بين الشيوخ الزيتونيين التقليديين وبين رموز الشباب الإسلامي، سرعان ما حسم لصالح هؤلاء الأخيرين. وأفضى إحكام القبضة على هذه الجمعية إلى فتح أبواب

---

(1) - أُنظر المقابلة التي أجرتها مجلة «تونس الشهيدة» السنة الثالثة–العدد الخامس والثلاثون جوان/يونيو– جويلية/يوليو 1996 – مع الشيخ راشد الغنوشي (ص 18).

المساجد أمام «دعاة» الحركة السياسية الدينية. فتحولت الخطب إلى خطابات سياسية معارضة للنظام الاجتماعي القائم وناقدة لقيمه الأخلاقية والحضارية في سياق رفض منهجي ومطلق للحضارة الغربية ولفلسفتها.

يقول الشيخ راشد الغنوشي عن بداية الانتقال بالفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة التونسية ما يلي: كان أول مسجد في الجامعة تأسس بفضل مجموعة من الشبان الأتراك الذين أرسلتهم الجامعة التركية لتونس لأجل أن يتدربوا في معهد بورقيبة للغات الحية، وأن يأخذوا دروساً في العربية. لم يكن الأتراك فقط يصلون، كان المسجد كبيراً وكانت لنا فسحة لنقيم الندوات ونحيي المناسبات كالمولد وسائر المناسبات. ولم تكن هناك معارضة تذكر لأن الإسلام لم ينظر إليه على أنه يمكن أن يشكل خطراً في ذلك الوقت. النظام التونسي لم تكن له تجربة في مقاومة الحركة الإسلامية. كان منشغلاً بمقاومة اليسار، لا سيما أن الحركة الإسلامية لم تطرح نفسها طرفاً سياسياً، وإنما كانت تطرح نفسها طرحاً ثقافياً اجتماعياً عقائدياً.

إذن بحكم أن النظام لم تكن له تجربة، وبحكم الطرح الذي تطرحه هذه المجموعة، فقد كان يُنظر إليها بوصفها نوعا من الموضة كسائر الموضات ما ينبغي أن يُلقى لها بال. ولكن لما رجعت المجموعة الطلابية سنة 1971 وجدت أن المسجد قد أغلق لأن مجموعة الأتراك قد عادت إلى بلادها. فناضلت الجماعة حتى استعادت مسجدها. وتأسس بعد ذلك مسجد آخر في رأس الطابية وبدأت عملية دخول الإسلام إلى عالم الحداثة. وظل نوع من الفتح الإسلامي يكتسح مؤسسات العلمنة بسرعة كبيرة نظراً إلى ما أحدثته العلمنة من استفزاز للهوية وتحد للشعور الديني، وما خلّفته من فراغ. فكان هناك نوعان من التعطش، نوع من الشوق، ونوع من الحنين للإسلام. ولا سيما من طرف الشبان الريفيين الذين كانوا يأتون للعاصمة وكانوا يعيشون في حالة من الاغتراب فقدمت لهم الحركة الإسلامية معنى لحياتهم، وقدمت لهم محضناً ووسعاً يعيشون فيه دفء الإيمان والتراحم والتعاون... أيضاً كانت يجمع هؤلاء الشبان رؤية للواقع بوصفه غيرَ إسلامي. هذا التأطير السياسي والتربوي والثقافي الذي فرض على البلاد ليس تأطيرا إسلامياً، بل هو تأطير علماني. وكان تجمع بين هؤلاء الشبان أيضاً رؤية في العمل الإسلامي تنطلق

من ضرورة العمل الجماعي ولذلك كانت النواة الأولى تنظيماً. منذ البداية كنا مؤمنين بأن العمل الإسلامي ينبغي أن يكون عملاً جماعياً وأن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا في إطار جماعة، لأن المشروع العلماني ليس مشروعاً فردياً وإنما هو مشروع منظم تشرف عليه مؤسسات، مقاومته لا يمكن أن تتم إلا بأداة مشابهة. فكانت فكرة الجماعة فكرة أساسية في النواة الأولى، ولذلك لم تكن هذه النواة دون قيادة يوماً. فمنذ البداية كانت هناك قيادة» [1].

ومع تأسيس مجلة «المعرفة» الشهرية في عام 1970، التي كان يديرها الشيخ عبد القادر سلامة أحد أبرز رموز التيار الديني التونسي، تحلقت حولها معظم الوجوه الإسلامية الرافضة للعمل من داخل جهاز الدولة، ومن هؤلاء الشيخ راشد الغنوشي وحميدة النيفر اللذان انخرطا في أسرة التحرير.

## 3 - مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي

الحركة الإسلامية في تونس هي ملتقى لتيار واسع من الألوان الفكرية والمنازع السياسية والأمزجة المتعددة ضمن منظور أصولي إسلامي. وكانت النواة المؤسسة والمبادرة للعمل الإسلامي بتونس مؤلفة من الشيخ راشد الغنوشي الذي لم يكن تكوينه الإسلامي ذا اتجاه واحد، وإنما كان تمازجاً بين مجموعة من الاتجاهات، بين الاتجاه الإخواني وخاصة فكر سيد قطب، الذي كان له وقع كبير في تلك المرحلة، وأيضاً الفكر السلفي، وقد كان يمثله في دمشق في ذلك الوقت (الستينات) الشيخ ناصر الدين الألباني الذي تتلمذ في حلقاته، وأيضاً كان متأثراً بكتابات مالك ابن نبي.

أما مجموعة الطلبة المتحلقة حول الشيخ راشد الغنوشي، فكانت تتألف من الشيخ عبد الفتاح مورو، وهو من مواليد تونس العاصمة، ودرس بمدرسة الصادقية، ثم بكلية الحقوق حيث حصل على ليسانس في سنة 1971. وكان للشيخ عبد الفتاح تكوين صوفي. فقد تكوّن في الطريقة الصوفية على يد الشيخ أحمد بن ميلاد الذي كان يلقي دروسه في جامعة الزيتونة في أواسط الستينات، وتقدم فيها أشواطاً...وكان مرشحاً لأن يكون المقدم في تلك الطريقة. ظل مع النواة المؤسسة الأولى وفي الوقت عينه مع الصوفية يجمع

---

(1) - المصدر السابق (ص 20).

بينهما إلى أن انحاز إلى الحركة الإسلامية الصاعدة بالكامل وترك الصوفية بعد سنة أو سنتين من النشاط الإسلامي. وكان الطلبة الآخرون هم الأخ خالد بن عبد الله، والفاضل البلدي، والتحق بهذه المجموعة الأولى بعد سنة أي في سنة 1970، الأخ صالح كركر، وهو خريج جامعي كان حتى بعد انضوائه في النواة الإسلامية يعد دبلوم الدراسات المعمقة (DEA) في العلوم الاقتصادية، وقد وجد طريقة للنهل مباشرة من المناهل الإخوانية، حسن البنا وسيد قطب إلخ... وكان صالح كركر الوحيد الذي قدم تصوراً عملياً لغزو الجامعة مدرجاً بذلك موضوع التسرب إلى المعاهد الثانوية ضمن الاهتمامات الأولى للحركة. علماً أن صالح كركر مارس عدة أنشطة ثقافية مكثفة بالجامعة جعلته عارفاً بصيغ تسيير الهياكل وأساليب التعامل مع المنضوين الجدد.

يقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الصدد إن الحركة الإسلامية التونسية هي تمازج بين مجموعة من الألوان الثقافية. كانت الحركة الإسلامية وفاقاً بين مجموعة من الألوان الثقافية الإسلامية، الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار، ولم تكن العلاقات بين المجموعة الأولى علاقات شيخ بمريد، وإنما كان هناك نوع من التقارب في السن وفي المستوى الثقافي، ولم يكن هناك شخص يزعم بأنه هو المؤسس. وبأنّه الشيخ وبأنه ربى على صورته المجموعة، وكان معترفاً منذ البداية بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وبأن يكون القرار ثورياً وثمرة وفاق وليس ثمرة إملاء من شيخ إلى مريد.

وقد مثّل الشيخ محمد صالح النيفر دوراً مهماً في توجيه هؤلاء الشبان، فكانت حلقته في باردو ذات تأثير كبير في المجموعة الأولى. وهو نفسه كان يعاملنا ليس كشيخ مع مريد. هو شيخ الشباب. وكان يرتاح له الشباب، وكان يتواضع لهم ويحاورهم وهو يسمح لهم بمخالفته. لقد كان ظاهرة شاذة في جامع الزيتونة. كان يسمى «مهبول» آل النيفر. تكوّن في علاقة مع الشباب. كان رئيس جمعية الشبان المسلمين هو والشيخ عبد القادر سلامة بارك الله في عمره...كان هذا الثنائي فريداً من جملة المشايخ في التواضع، وفي العلاقة مع الشباب، وفي العلاقة مع الناس، لأن جانباً من تراث جامع الزيتونة إلى حد كبير كان تراثاً أرستقراطيا، بمعنى أن المشايخ كانوا يمثلون نوعاً من الطبقة، وجهازا معزولا عن الأرياف وعن حياة عامة الناس، بينما كان الشيخ محمد

صالح النيفر يعيش من الفلاحة، له بستان في طبربة (ناحية تونس) يشتغل فيه لأنه يؤمن بأنه لا ينبغي أن يبقى عالة على الحكومة، عالة على الدولة. وكذلك الشيخ عبد القادر سلامة أيضاً رغم أنه شيخ في جامع الزيتونة فإنّه تعاطى التجارة. فقد كان يتاجر في الزيت، ثم بعد ذلك اتخذ له بستاناً يشتغل فيه بنفسه. هذا أتاح لهما حرية إزاء الدولة، واطلاعا على حياة الناس، فكانت علاقتهما بالشبان علاقة متميزة. مثلت العلاقة مع الشيخ النيفر والشيخ سلامة والشيخ ابن ميلاد والشيخ عبد الفتاح تفاعلاً مع تراث التدين التونسي، فالمواريث التي أتت من المشرق لم تكن تتفرد بسلطة التوجيه في تكوين المجموعة الأولى[1].

بدأت النواة المؤسسة تعبئ الجماهير في جامع الزيتونة الذي بدأ يستعيد نشاطه الثقافي في نهاية الستينات على يد الشيخ بن ميلاد بالعاصمة عام 1970، وانضمت إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم في عام 1971، والتي سرعان ما أخرجها الحزب منها، فأنشأت حلقة جديدة أخرى في جامع صاحب الطابع.

وتميزت هذه الفترة ببذل جهود فكرية وإعلامية كبيرة من أقطاب التيار الديني الأصولي كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب ومالك بن نبي وسواهم. وذلك في سياق ترسيخ العقيدة الإسلامية وإثبات تفوقها، عبر استغلال عاطفة الجماهير الدينية، في تحويل أنظارها نتيجة الظلم الذي لاقته من السلطة البرجوازية إلى عزاء الدين الإسلامي ورجائه، وتربية الأبناء والشباب على أساس أخلاقي واجتماعي إسلامي يقوم على نقد مظاهر الحياة الغربية مع التركيز على ما يعتبر انهياراً للعائلة وفساداً للمرأة وارتكابا للمعاصي، كي يصبحوا أهلاً لتمثيل النموذج الإسلامي. إنها الدعوة التي جوهرها بناء حياة الإنسان على أسس من المبادئ الدينية، ومن القيم الإسلامية.

وكانت الدعوة تبشّر ببناء المجتمع الإسلامي وفقاً للنموذج الذي اقترحه السلف الصالح على عهد الخلفاء الراشدين، لكن مضمون المجتمع الإسلامي المنوي لم يكن واضح القسمات وإنما كان فكرة هلامية رجراجة تتباين من

(1) - المصدر السابق (ص 21)

شخص إلى آخر داخل الحركة الإسلامية في تونس. إن مرحلة التحسيس والتأسيس التي تعددت أشكالها العملية لم تكن واعية بذاتها تماماً ولا بثقافتها ومقاصدها السياسية والاجتماعية. وقد وجدت في سيد قطب بالخصوص رصيداً مهماً لبلورة وجودها النظري والاجتماعي، وذلك لما يتميز به فكر الرجل من مثالية قصوى، واستعلاء، وحسم «مانوي» في القضايا، واعتماد منهجية حرفية في التعامل مع النصوص، وتبسيط شديد للقضايا مع صياغة لغوية أخاذة وشحنات عاطفية قوية. لهذا كانت الملامح الأولى للتفكير إلى حد كبير أخلاقوية إلى درجة التبسيط والإخلال، غارقة في الماضوية واللاتاريخية إلى درجة غير خافية، مبتورة الصلة بالواقع الشعبي والسياسي، عاطفية إلى حد التوتر، سطحية من حيث الرصيد والوضوح الاستراتيجي [1].

ولما كانت الاتجاهات اليسارية الماركسية والقومية ذات الطابع العلماني قد أصبحت ذات وزن في الأوساط الطلابية والشعبية والعمالية بصورة خاصة في الستينات، وشهدت مداً شعبياً واسعاً في مرحلة السبعينيات، فقد كان الخطاب الأيديولوجي للحركة الإسلامية متمحوراً حول مقاومة الدولة الكافرة باعتبارها تقود إلى المجتمع الجاهلي، والرفض المطلق للعلمانية، ليس لأنها آتية من الغرب الرأسمالي، والعالم الشيوعي فقط، بل لأنها تجسد القوانين الوضعية المتناقضة جذرياً مع التشريعات الإسلامية، وحاكمية الله، وإقامة الدولة الإسلامية، التي تسترشد بقوانين الإسلام، لأنّها منزّلة من عند الله، ولأنها قادرة على إخضاع كل مفسد وكافر في الأرض خارج عن طاعة الله ورسوله.

غير أن الظاهرة الإسلامية التونسية اتسمت منذ البداية بنوع من التعقيد نظراً إلى تنوّع مكوناتها. فإذا كان التأثير الأقوى... للعنصر الإخواني السلفي في المرحلة الأولى فإنّه بدأ يتفاعل بعد ذلك مع البيئة التونسية، التي ليست طينة طبقة يمكن تشكيلها كما تشاء. وتتكون الظاهرة الإسلامية التونسية من العناصر التالية:

**العنصر الأول.** ويتألف من التدين التقليدي التونسي، الذي يهيمن عليه المذهب التقليدي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية.

---

(1) – صلاح الدين الجوارشي – مرجع سابق (ص 7).

**العنصر الثاني.** الخطاب السلفي الإخواني القادم من المشرق العربي.

**العنصر الثالث.** وهو التيار الإسلامي العقلاني الذي عبر عن نفسه في النصف الثاني من السبعينات، والذي يستند إلى تراث عقلاني إسلامي موجود في التاريخ العربي الإسلامي، وإلى النقد الجذري الصارم للإخوان المسلمين، باعتبارهم ممثلين للسلفية في هذا العصر، وإلى إعادة الاعتبار للغرب العقلاني، وللمدرسة الإصلاحية في تونس (خير الدين التونسي- الطاهر الحداد) ولمنجزاتها الحديثة، من خلال حركة التحديث والعلمنة التي أنجزها بورقيبة، مثل تحرير المرأة والعلمانية في التعليم إلخ.

• **الموقف من المرأة**

ينطلق الخطاب الأيديولوجي الإسلامي في رؤيته للمرأة، من أن هذه الأخيرة صارت من جديد عرضة للاستغلال التجاري، تعاني من الدونية والظلم والاضطهاد، فهذا الوضع ليس وليد الإسلام بل نتاج للانحطاط والجاهلية الحديثة [1]. فثمة فوارق أقرها الإسلام بين المرأة والرجل سببها الحرص على كرامتها وسلامة المجتمع [2].

وهذا الاستدراك يفتح المجال للرؤية المتناقضة لدور المرأة « فالإسلام ينظر إلى المرأة كعِرض يجب أن يصان ومسؤولية الرجل لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج، فإذا ما تزوجت انتقلت المسؤولية إلى الزوج فإذا ما توفي الزوج صارت المسؤولية إلى الابن. فالمهم أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها ».

فالموقف هو اعتبار المرأة قاصراً والوصاية عليها في كل الأحول. إلا أن هذا الخطاب يسعى لتبرير موقفه المتناقض باختلاف التكوين الطبيعي والاستعدادات الفطرية [3].

هذا الخطاب ينكر استغلال جسد المرأة كتقليد أعمى لحضارة الغرب حيث أصبحنا لا نرى إعلاناً من الإعلانات التجارية في الجرائد والمجلات إلا وفيه

---

(1) – المعرفة – العدد الثاني – السنة الأولى.

(2) – المعرفة – العدد التاسع – 1977.

(3) – المعرفة – العدد العاشر 1978.

امـرأة عاريـة أو شـبه عاريـة ولا نجـد نـزلاً ولا مطعمـاً أو متجـراً إلا وقـد استخدمت المرأة فيه لتعمل عملها المغناطيسي في الرجال [1]. وحيث تنظم «مهازل انتخاب ملكات الجمال باستعراض الأجساد تحدياً لعقيدة الإسلام وشريعته، وتزييناً للفساد ونشراً للرذيلة وإهانة للمرأة وحطاً من قيمتها».

لقد ركز التيار الإسلامي السلفي في خطابه على موضوع الإصلاحات التي شملت تحرير المرأة التونسية، باعتبارها إصلاحات تقود إلى مسار منحط وضائع للمرأة. وهو يعتبر أن تطور المجتمع في هذا الاتجاه سلبي تماماً ومنافٍ للإسلام. والنساء لدى التيار الإسلامي يقمن، مثلما يرد في السورة القرآنية بـ « التحجب ». والحجاب الإسلامي يصنع ويباع من قبل شبكة من التجار تحظى بدعم الحركة الإسلامية وتحظى بتشجيع دعائي في صحفها « حمل الحجاب يحرر المرأة بحجبة جسدها ».

في بداية السبعينات أعرب الإسلاميون عن حضورهم الاجتماعي بنشاطات رمزية محسوبة بدقة، فقد كانت مطالبهم بسيطة ومقبولة لدى السلطة السياسية. وكانوا يطالبون بفتح المساجد في المدارس والكليات والأقسام الداخلية في المعاهد والمبيتات الجامعية، وترميم المساجد العتيقة المهجورة في المدن والأرياف. وقد شكل هذا التدين الجماهيري الذي تلقى دفعة جديدة بفعل صدمة التحديث والعلمنة اللتين قامت بهما السلطات التونسية، ميداناً ملائماً وخصبا لخطاب الحركة الإسلامية في تونس ومبادراتها.

وازداد حضور الإسلاميين في جمعيات حفظ القرآن الكريم، والمساجد التي هي أماكن تجمع جماهيري. وهو حضور ملائم جداً لممارسة دعايتهم من خلال خطب الجمعة والدروس والحوارات التي يديرونها. وإلى جانب « كلمات الحق» التي يلقونها في المساجد، فإن منشوراتهم العديدة المسموحة تضمن لهم انتشار إيديولوجيتهم.

وكان الإسلاميون يقدمون خطاباً إسلامياً مختلفاً عن الخطاب الإسلامي الرسمي، إذ يركز على الصيام والصلاة والصدقة والزكاة، و«الضياع» الذي يعيشه المجتمع الإسلامي اليوم، ويلقون بمسؤولية ذلك على «القادة المرتبطين

---

(1) - المعرفة - العدد العاشر - 1997

بالغرب» وعلى «الملحدين».

كما تركز الخطاب الأيديولوجي على الوضع الدولي، فقدم الإسلاميون نقداً عنيفاً للمادية الغربية، رافضين في الوقت عينه النقد الماركسي والاشتراكي، وتشهد على ذلك المقالات العديدة التي كتبت عن الغولاك، والصين ما بعد ماوتسي تونغ، والحرب الصينية- الفيتنامية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. وينطلق الخطاب الإسلامي من المقولة البسيطة التالية، حينما لا يكون الإسلام مطبقاً، يكون الفشل محتوماً. وفيما هو يقدس إيران الخميني، فإنّه يصب جام غضبه على النظام البعثي في العراق.

• **الموقف من الغرب**

يحتل الغرب محوراً مُهِماً في نظر التيار الإسلامي، ولكن هذه النظرة تبدو سطحية لأنها تحتوي على ثلاثة عناصر: اختزال الفكر الغربي وتبسيطه، والعداء لكل ما يحمله من فلسفات وقيم، وللرؤية الكوارثية لأوضاعه.

فالغرب حوّل الإنسان إلى«موضوع بحث لا فرق بينه وبين المعادن والنبات والحيوان»، فقد بدل القيمة والمكانة التي كانت له وأصبح هناك مجال واحد ووحيد هو موضوع الدنس في الإنسان: إنه جسده أي «مطالبه الأرضية وحاجياته المادية» [1].

كيف تجسم هذا الحط من مكانة الإنسان؟ « الداروينية تجعل منه فصيلة من فصائل القرود، الفرويدية تقول: إنّكم طوال حياتكم تجرون لتحقيق شهوتكم الجنسية، ويذهب بها الظن أن كلا منا يود الاتصال الجنسي بأمه، فكر منحل، وضلال مبين وخبث يهود، الماركسية تجعل منا بطناً وكفى، مثلنا كبقية الحيوانات تأكل لتعيش وتعيش لتأكل » [2].

ولا شك أن إيمان الغرب بالإنسان كسّيد يحكم عالمه كانت له نتائج إيجابية: تحرير الإنسان من الإحساس بالعجز أمام الطبيعة، النظرة العلمية، الإيمان بالتقدم الدائم والتطور المستمر، شعور الإنسان بقيمة الحرية [3]. إلا

---

(1) - راشد الغنوشي « ما هو الغرب ؟ » دراسة.

(2) - المعرفة - العدد السابع - 1973 - رسالة مفتوحة إلى كل داعٍ إلى الله.

(3) - المعرفة - العدد العاشر - 1978 « من جديد ونحن والغرب » راشد الغنوشي.

أن هذه النظرة تولدت عنها سلبيات كثيرة وأزمات كالفشل في تقديم معنى لوجود الإنسان ومدارس ثابتة لأخلاقه، أدت إلى إحساس حاد بالقلق والسأم والغثيان والحيرة، وساد مبدأ اللذة، ما جعل المجتمع مسرحاً فوضوياً للصراع على اللذائذ بين الأقوياء والضعفاء، صراع انتهى بالخلاف على مبدأ الحرية باسم مبدأ العدالة »[1].

والغرب في هذا المفهوم ليس الغرب الجغرافي، بل هو نظرة إلى الحياة أي مفهوم للعالم يجعل الأولوية للمادة على الروح، وهو بهذا المعنى الحضاري لا يشمل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فحسب، بل يُلقي بظلاله السوداء على مجموعة الدول المدعوة بدول العالم الثالث الذي لا يزال مبهوراً بما قدمه الغرب من أشياء[2].

الغرب أخضع المادة وكدّس المكتسبات العلمية والفنون العملية، ولا بأس أن نستوعبها في حدود تطور الإسلام عن الحضارة المدنية. أما الحضارة الروحية «فيتبقى أن نرفض قيمها وفلسفتها وآدابها، وليس الرفض فحسب بل العداء الشديد لما تحمل من مفاهيم وقيم ونظم تحرر أرواحنا وعقولنا من تبعيته»[3].

ففي نظر الإسلاميين، أعداء الإسلام هم الغرب والطواغيت الملحدون. وهم أعداء تاريخيون حاضرون اليوم أيضاً في أفغانستان ومصر. والعالم الإسلامي خاضع الآن ومُستغل ومُجزأ وضعيف بفعل مؤامراتهم واعتداءاتهم المستمرة منذ قرون وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

الإسلام يحتل وضعاً متدنياً على الصعيد العربي و الإسلامي والدولي، بصورة غير عادلة. من هنا فإن إعادة بناء نظام عالمي جديد يعتبر ضرورة ملحة في انتظار إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح واستعادة الإسلام دوره وموقعه الشرعيين. قيادة البشرية إلى الحرية الحقيقية.

ينطلق الخطاب الأيديولوجي للحركة الإسلامية كما يقول عبد اللطيف الهرماسي من واقع التخلف لينفي أن يكون للإسلام ضلع فيه. فالمسؤولية

---

(1) – المعرفة – العدد الأول – نوفمبر 1978 « من جديد نحن والغرب ».

(2) – راشد الغنوشي « طريقنا إلى الحضارة ».

(3) – المصدر السابق.

هي من فكر الانحطاط وغزو الاستعمار. فقد تداول على العالم الإسلامي الحكام الجائرون والبدع والخرافات حتى خرس تحت سنابك جيوش الاستعمار المادي والروحي.

الحضارة نقيض التخلّف، لكنّها ليست مجرد توفير الإنجازات المادية لإشباع الغرائز. النشاط الغريزي يجب أن يخضع لقيم ومبادئ، والمتحضر هو الذي يتجاوز نطاق حفظ البقاء إلى أفق المثل والمبادئ، فهل نأتي بهذه المثل من الغرب؟ الغرب لا يمكن أن يعطينا ذلك، فهو يعيش أزمة حضارية تتجلّى في الحروب، والأزمات الاقتصادية، والتفكك العائلي، والإجرام، والقلق والحيرة، وباختصار فشل الغرب، كل الغرب كنظرة للحياة تختلف عن الإسلام، الغرب الأوروبي والأمريكي والعالم الشيوعي والشرق، والمسيحية واليهودية، إمّا بإهمال القيم المعنوية والاجتماعية (الرأسمالية) وإنكار الروح الفردية (الشيوعية) وإما بإهمال الاحتياجات الغريزية (المسيحية وديانات الشرق). وبذلك لا يبقى غير الإسلام، يتعرض لكيد الأعداء وتآمرهم. والإسلام ليس إسلام الفرق الدينية والمذاهب الفقهية، ولا إسلام الزوايا، بل إسلام المصادر الكفيل بتمكيننا من بناء حضارة إسلامية جديدة، تتحقق بالتمسك بالمثل الإسلامية واستيعاب تقنيات الغرب وخبراته مع الرفض الكامل لقيمه وفلسفاته، حتى لا تخلص عقولنا وأرواحنا لغير الله.

هذا المجتمع الإسلامي البديل هو مجتمع العدالة والمساواة والأخوة والرحمة، الغني فيه يود الفقير ويعينه والفقير لا يحسد الغني. الرجل يكرم المرأة وينفق عليها ويرعاها، والمرأة تطيع الرجل فيما يأمرها وتخدمه وتوفر حاجياته. المجتمع الحالي ونظامه حلل ما حرّم الله، وابتعد عن الدين وأذل رجاله، واستولت عليه حضارة المادة وغزته الإباحية، فهو مجتمع جاهلي يعبد الأصنام الحديثة كالاشتراكية والديمقراطية والقومية، ولا مناص لأجل تحرير المجتمع من هدم هذه الأصنام وقيم التفسخ وإقامة المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة ويقيم شعائر الدين ولا يعترف بغير حكم الله. وهذا هو واجبنا الرباني والإسلامي »[1].

---

(1) – عبد اللطيف الهرماسي – الحركة الإسلامية في تونس – مصدر سابق (ص 59 – 60).

- **تسامح السلطة مع الإسلاميين**

استطاعت السلطة التونسية أن تحتوي الوسط الزيتوني بأكمله منذ بداية الستينات. وكان الجيل الجديد من الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي يحمل نقمة على المشايخ الزيتونيين الذين لم ينهضوا بالأمانة وفرطوا في البلاد وسلموها للعلمانية «سلموا فيها لبورقيبة وخلاص». فالقطيعة بين هذا الجيل الجديد من الإسلاميين وبين العالم الفكري والاجتماعي للعلماء الزيتونيين التقليديين واضحة. ويقول الغنوشي لم نعد ننظر إلى الطبقة الدينية الزيتونية المتبقية على أنها نموذج يحتذى به. كنا ننظر لسيد قطب، البنا، المودودي هؤلاء شيوخنا، لأن هؤلاء حملوا اللواء، لواء الإصلاح الإسلامي... كنت أبحث عن رمز... عن أداة نضالية، عن من أقتدي به كمصلح يخوض المعركة ضد العلمنة والفساد، في حين كنت أرى هؤلاء المشايخ كلهم... أفضلهم طريقة انزوى مثل الشيخ شلبي، وآخرون هاجروا مثل الشيخ محمد صالح النيفر، وآخرون اندمجوا في خطة الحكومة فأصبحوا مسؤولين، في فترة كان عدد كبير من العاملين في الحزب من المسؤولين في لجان التنسيق الحزبي هم بقية الزيتونيين... مادة بنى بها النظام الجديد ملكه، فكان منهم رجال الشرطة، وهؤلاء هم الطبقة الدنيا من الزواتنة، كانوا هم رجال الشرطة والحرس... فئة أخرى قضاة...الذين حاكمونا وترأسوا محاكماتنا كانوا زواتنة... العدالة كلها تقريباً كانت من جامع الزيتونة « ضربهم بورقيبة بعصا الذل ». قد نبحث لهم، قد نتلمس لهم الأعذار من تكوينهم الذي لم يؤهلهم لكي يخوضوا المعركة مع العلمانية»... [1].

إذاً كان هذا هو المآل الذي سارت فيه الأمور في الوسط الزيتوني، فما هو وضع الحركة الإسلامية الصاعدة في علاقتها بالسلطة؟

على الرغم من النقد الذي قدمته الحركة الإسلامية لسياسة التحديث والعلمانية التي طبقها النظام التونسي، فإن السلطة التونسية والحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم - نظراً إلى تعمق أزمة الرأسمالية التابعة، وانحسار قاعدة النظام الاجتماعية، وتجذر الحركات اليسارية التونسية من كلا الاتجاهين

(1) - أُنظر نص المقابلة التي قامت بها مجلة «تونس الشهيدة» مع الشيخ راشد الغنوشي، مصدر سابق (ص 22).

الماركسي والقومي – استشعرا أهمية الحركة الإسلامية الناشئة وإمكانية الاستفادة منها في مواجهة التيار الديمقراطي واليساري السائد في الجامعة.

لقد وفّر أحد رموز النظام محمد الصياح الذي كان يشغل منصب مدير الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم ومسؤول ميليشيا الحزب، للحركة الإسلامية الحماية لنشاطها باستمرار في الجامعة بداية من عام 1975، إذ اخترقت أرض اليسار الماوي والألباني في كليات العلوم والتكنولوجيا، بهدف إجهاض نضالات الحركة الطلابية من الداخل، عندما عجز النظام عن تصفيتها عبر القمع المباشر، أو من خلال المشاريع الاحتوائية.

وكانت الحركة الإسلامية مهيأة للقيام بهذه المهمة، وهو ما يفسر تسامح السلطة مع النشاط الإسلامي في الجامعة. ويقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الإطار: « ثم انتقل هؤلاء الشباب الذين كانوا يحضرون الحلقات إلى الجامعة، ونقلوا معهم الفكرة الإسلامية وبدأ صراعهم هناك مع الاتجاهات اليسارية. والذين تخرجوا من الجامعة، انتشروا في البلاد ونقلوا فكرتهم، وانشأوا بدورهم حلقات لتوعية الشباب وتربيته تربية إسلامية. وهكذا انتشرت الحركة»[1].

في الوقت الذي كانت فيه حركة اليسار – وهي أهم منافس للحركة الإسلامية– تقود كقوة طليعية النضال الديمقراطي والنقابي في تونس، وكانت عرضة لهجمات أجهزة السلطة، ودفعت ثمن ذلك ملاحقات ومحاكمات في الستينيات ولا سيما في السبعينيات من القرن الماضي، كانت الحركة الإسلامية تزيد من استقطابها التنظيمي في أوساط الجامعة وعلى صعيد الساحة الشعبية، مستفيدة من تغاضي السلطة عن نشاطاتها.

ويذهب بعض المراقبين إلى تحليل مفاده: أن بروز حركات اليسار التي خاضت معارك ضد الحكم على امتداد العقدين الماضيين، وكانت تتصدر المعارضة السياسية في الداخل وفي المهجر – إلى جانب التيارات القومية العربية – دفع مراكز القوى داخل الحزب الاشتراكي الدستوري ولا سيما الإدارة السابقة للحزب إلى بلورة خطة لضرب اليسار بالحركة الإسلامية. ويقول أصحاب هذا الرأي إنّ اتصالات تمت بين الطرفين تنفيذاً لهذه الخطة. ومما يؤكد هذا التحليل

(1) – أُنظر نص المقابلة التي قامت بها سعيدة النالوتي « الصحافة الإسلامية في تونس » – المعرفة 1980.

أن عبد الفتاح مورو أمين عام «حركة الاتجاه الإسلامي» صرّح في محاكمة 1981 أنه سبق أن التقى مسؤولاً كبيراً في الحزب الدستوري. وفعلا اتسمت العلاقات بين الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم منذ بواكير السبعينات وإلى خريف 1979 بالدفء والانسجام. ومن مظاهر هذه «الألفة» أن تحركات رموز الحركة الإسلامية، ودروسهم في المساجد كانت تُحَاطُ برعاية صامتة. وكانت «جمعية المحافظة على القرآن الكريم» جهاز نشاط الإسلاميين العلني، تتمتع بكل التسهيلات والمساعدات، أما مع اليسار فكانت الحرب على أشدّها، إذ تحول الصراع في مدرجات الكليات من صراع بين الطلاب اليساريين وأجهزة الأمن إلى صراع بين طلاب الحركة الإسلامية والطلبة اليساريين.

ومع بداية الثمانينيات حققت الحركة الإسلامية في تونس انتشارا كبيراً، بدأ باختراق الجامعة أولاً، ثم انتقل بدرجة أقل تشدداً إلى أوساط الجماهير المدنية الحديثة العهد في التمدين. ويعود أحد أسباب هذا النجاح للإسلاميين إلى تراجع الأيديولوجيات التي كانت تحتل حقل الرفض والاحتجاج في الجامعة (الماركسيون، والقوميون)، فقدعجزت منظمات اليسار الجديد من الخروج من مجتمعاتها في أوساط الطبقات العمالية الحديثة العهد، ومن الحرم الجامعي.

ويفسر الباحث الفرنسي أوليفيه روا هذا الاختراق الإسلاموي في أوساط المثقفين كذلك، بأزمة الأيديولوجيات. فتراجع مهابة الأيديولوجيات التقدمية وإخفاق نموذج «الاشتراكية العربية» تركا مكاناً شاغراً لإيديولوجيات احتجاجية ورفضية جديدة، داخل مجتمعات مفككة البنى انبعثت فيها فجأة أفكار الأصول والهوية، في مسعى لا يستهدف العودة إلى الماضي، بل الاستيلاء على الحداثة وتملكها داخل الهوية المستعادة. ولهذا فإن الإسلامويين يدعون حيث ما وجدوا إلى التنمية الصناعية، والعمران المديني ومحو الأمية على مستوى جماهيري وتحصيل العلوم. وما يقدمه هؤلاء إلى مقهوري أو «مستضعفي» جميع البلدان، هو الحلم بالوصول إلى عالم التنمية والاستهلاك الذي استبعدوا منه، الإسلاموية هي الشريعة زائد الكهرباء [1].

(1) – أوليفيه روا – تجربة الإسلام السياسي – ترجمة نصير مروّة – دار الساقي – لندن – الطبعة الأولى 1994، (ص56).

# الفصل الثاني
# ظهور الإسلاميين التقدميين
# مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي

## 1– نضج الخلافات الفكرية داخل الحركة الإسلامية

مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي والنقابي في المجتمع، وخاصة مع انفجار الأزمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب والحكومة، التي توجت بانتفاضة 26 جانفي/يناير 1978، لم يعد ممكناً أن تظل الإيديولوجية الإسلامية السلفية هي وحدها القبة الكبيرة التي تجمع تحت سقفها كل مثقفي الحركة الإسلامية تحت عنوان « العودة إلى مجتمع السلف الصالح ».

التحولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها تونس في تلك الحقبة، وبروز الاتحاد العام التونسي للشغل بمنزلة الحزب السياسي المعارض الأول في البلاد الذي يناطح السلطة، أضفيا النزعة السياسية المتزايدة على الحركة الإسلامية، التي ركبت موجة الصراع الاجتماعي والسياسي المحتدم.

وكان لهذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم جداً تأثير عميق في اشتباك الحركة الإسلامية مع معضلات الواقع التونسي السياسية. فقد اتسم الوضع السياسي التونسي منذ مطلع الثمانينات باندلاع أحداث فقصة العسكرية 1980، التي أطاحت برئيس الحكومة الهادي نويرة وتسببت في إصابته بشلل نصفي ما اضطر الرئيس الحبيب بورقيبة لأن يستبدل به محمد مزالي في أوائل أفريل/نيسان عام 1981، وقد واجه ثلاثة ملفات ضخمة: سياسية واقتصادية واجتماعية. منها الانخفاض المتواصل لنسبة النمو الاقتصادي الذي بات يهدد السلم الاجتماعي، وبقاء العديد من القياديين النقابيين في السجن، الذي بات يطرح شرعية القيادة المنتخبة في مؤتمر الاتحاد

العام التونسي للشغل بقفصة عام 1981، ومحاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي في جويلية/يوليو عام 1981، وانعكاساتها على الصعيدين السياسي والأمني.

وقد أصدرت الحركة ما يؤكد طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى في مجلة "المجتمع" أواخر 1979، ومجلة "الحبيب" بداية من جويلية/يوليو 1980، اللتين عكستا الخط السياسي للحركة الإسلامية السلفية. وبذلك تحدّد الصراع الاجتماعي أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، وصار الشكل السياسي – الديني، هو الشكل الرئيسي الذي تجري فيه حركة الصراع الاجتماعي باعتباره صراعاً موجهاً ضد القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن هذه القوى تلعب دوراً رئيساً وقيادياً في النضال النقابي والديمقراطي، وهو صراع أيضاً على السلطة في الوقت عينه من أجل تأسيس نمط من الدولة الدينية، لأن الدين في منظور الحركات الإسلامية الأصولية، هو الذي يحكم منطق التاريخ ويحركه.

بداية الاشتباك مع معضلات الواقع التونسي المرير، وما يتطلبه من تقديم أجوبة مقنعة منطقية وتاريخية، والحرب المفتوحة مع الحركة اليسارية، أسهما إلى حد كبير في طرح الأسئلة الكبيرة داخل الحركة الإسلامية الأصولية. فبدأت الأسئلة تبرز على صفحة الموجة الإسلامية.

وبدأت القطيعة بين حميدة النيفر والجماعة الإسلامية منذ عام 1977 عندما حاول نشر مقال بمجلة «المعرفة»، وكان آنذاك رئيس تحريرها، يتضمن دراسة نقدية لتجربة الإخوان المسلمين، لكنه فوجئ بسحب مقاله من المطبعة دون علمه [1]. وكان ذلك إيذانا باستحالة التعايش بينه وبين رفاقه فاستقال

---

(1) – علية العلاني – الإسلاميون التقدميون بتونس 1979 – 1991 – دراسة منشورة في المجلة التاريخية المغاربية ماي/أيار 1998 (ص 505). في لقاء خاص أجراه د. علية مع حميدة النيفر في 11 جانفي/يناير1994بتونس، وسأله عن محتوى المقال الذي لم ينشر، فأجاب النيفر «تحدثت في هذا المقال عن شخصية حسن البنا الذي كان يعمل على أساس عمل إسلامي شرعي قانوني غير سري. ثم انحرف العمل الإسلامي من بعده على أيدي جماعات أخرى مثل سيد قطب وغيره، واعتبرت أن هذا مؤشر ينبغي أن نتأمل فيه حتى لا نقع في مثل هذه الأخطاء. واعتبر أصحاب المجلة أن هذه الأفكار تثير البلبلة في صفوف الحركة وبالتالي لا فائدة في نشرها، لأن مهمة المجلة في رأيهم توحيد الصفوف وليس نشر غسيل الحركات الإسلامية.

من التنظيم والمجلة معاً. يقول النيفر « اعتبرت بعض كتاباتي بمجلة المعرفة خروجاً عن الخط الرسمي للتنظيم وخاصة فيما يتعلق بتقييم الحركات الإسلامية بالشرق، و حركة الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية بباكستان. كما اعتبرت مقالاتي بمثابة نشر غسيل الحركات الإسلامية، وكان من المفروض في نظرهم أن تتم إثارة هذه الجوانب النقدية في إطار ضيق وليس على صفحات الجرائد ». لكن الأسباب العميقة لخروج النيفر ومجموعته تتعلق أساساً برفض الانتماء التنظيمي لأي حركة خارج البلاد وكذلك التباين الكبير في العديد من المسائل الفكرية و السياسية مع الجماعة الإسلامية، وفي هذا الإطار يقول: « فدعوتنا هي الانتماء إلى إسلام تاريخي لا فوق التاريخ وبالتالي يمكن أن يكون لنا انتماء خاص بنا يقطع مع تجارب سابقة كتجربة الإخوان، وهو ما كنت أعتقده في تلك الفترة، و كان أحد أسباب خروجي من التنظيم ».[1]

وحتى لا تتسع دائرة الانشقاق قررت الحركة الإسلامية إسناد رئاسة تحرير «المعرفة» إلى صلاح الدين الجورشي، وهي تعرف الصلات الوثيقة التي تربطه بالنيفر، وكانت تعتقد أن هذا الموقف يُجَنِّبُهَا خروج مجموعة أخرى كانت تتهيأ لمغادرة الحركة، وهي الخلية التنظيمية بتونس العاصمة، ويبرر الجورشي تأخر انسحابه من التنظيم برغبته في الإصلاح من الداخل. ويقول: « تأخر انسحابي قليلاً مما كان يسمى بالجماعة الإسلامية، ويعود ذلك إلى اعتقادي بأن إحداث تغييرات فكرية وهيكلية من داخل الحركة يكون أفضل من الخروج عنها والانقطاع كلياً عن دوائر التأثير فيها. وبعد خروج حميدة النيفر تحملت مسؤولية رئاسة تحرير «المعرفة» في 1977، وكان ذلك بتشجيع من مجموعة داخل الحركة كانت تأمل في الإصلاح. غير أن كل المحاولات التي بذلناها باءت بالفشل، وفوجئنا بنوع من الحركة الانقلابية حيث تمت إزاحتي عن رئاسة التحرير في أواخر 1978 بطريقة لا أخلاقية ولا قانونية وبدون إعلامي، إذ فوجئت بحذف اسمي من المجلة بعد صدور العدد. ومن جهة أخرى تمت إزاحة المسؤول عن الهيكل التنظيمي بالعاصمة منصف القلعي لتعاطفه معنا وتعويضه بنجيب العياري. وتم ذلك بطريقة غير ديمقراطية وغير مؤسساتية. وقد كان وراء عملية إبعادي من «المعرفة» وحل الهيكل التنظيمي

---

(1) – المرجع السابق عينه (ص 506) – أُنظر: لقاء خاص مع النيفر.

بالعاصمة، المكتب التنفيذي وأساساً الغنوشي وصالح كركر، ثم دعم هذا الموقف من بقية عناصر المكتب التنفيذي أي الفاضل البلدي ولا سيما عبد الفتاح مورو»[1].

لم تكن الحركة الإسلامية التونسية في بداياتها مهيأة لفيضان الخلافات ذات الطابع الفقهي، التي تطرح أسئلة عقلانية حول ضرورة محاربة العقلية الحَرْفية، دون الطعن في مشروعية النص وإسقاط مرجعيته، والتي تتطلب خوض عملية الإصلاح من الداخل، وكانت الأزمة التي تعيشها الحركة الإسلامية أعمق من مجرد استعارة أشكال في التنظيم والتربية أو استهلاك غير واع لأدبيات «الإخوان»، لقد أخذت الثقافات تمتد وتغوص إلى أن لامست أسس الفكر الديني السائد منذ قرون.

ومن هنا جاء ذلك التركيز على نقد «الخطاب السلفي» حاضراً وماضياً، وتحميله مسؤولية التردي الفكري والسياسي. والسلفية التي انْتُقدت تبدأ من مرجعيات الحركة الإسلامية المعاصرة (حسن البنا، سيد قطب، المودودي) لتصل تاريخياً إلى المدرسة الأشعرية والسلسلة الموصلة بالشيخ ابن تيمية، دون إغفال تأثيرات الغزالي والمنهج الحنبلي، ودون أن يتناقض ذلك مع إعادة الاعتبار لرموز النهضة الحديثة من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى عبد الرحمن الكواكبي. هذه الرموز التي حاول الأدب الإخواني دفنها والتشكيك في قيمتها التاريخية ومشروعيتها في الإصلاح، بالرغم من أنها لم تقطع تماماً مع الفضاء السلفي، وإن أضفت عليه أبعاداً تحديثية هامة[2].

وكان قد تبلور داخل هذه الموجة تياران رئيسيان متنافران في النصف الثاني من السبعينات. ارتبط التيار الأول بتنظيرات مصادر الحركة الإسلامية الأصولية في العمل الإسلامي، والتي قادها: حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي وباقر الصدر والخميني. وبهذا تشكل الحركة الإسلامية التونسية في نظر مناضليها امتداداً في الزمان والمكان لتجارب هؤلاء القادة. ولا

---

(1) – المرجع السابق عينه (ص 506) اُنظر: لقاء خاص أجراه د. عليه مع صلاح الدين الجورشي في 15 فيفري/شباط 1996 بتونس.

(2) – صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي – المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين – دار البراق للنشر – تونس – الطبعة الأولى 1989 (ص 13).

يؤثر التباس مفهوم «الأمة» الإسلامي الذي يعني في الوقت عينه جماعة قومية وطائفة على الطابع المتجاوز للقومية العربية في كل حركة إسلامية. فـ«الطابع الشمولي» للإسلام يقود إلى منظور كوني للخلاص كما يقول المودودي: إن الإسلام نافع في كل زمان ومكان، أثبت الماضي حيويته، والحاضر أيضاً، وهو سيظل كذلك إلى الأبد. إن المسألة تتعلق ببساطة، بقدرة شعب يحيى على هذه الأرض على اعتناقه بكامله». وكان البنا يعتبر أن جميع المسلمين آثمون ما دامت الدولة الإسلامية غير محققة (أطروحات المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين).

البنا والمودودي والخميني هم أقطاب هذا النشاط الشرعي والضروري والمخلص للإسلام والمسلمين وللإنسانية، وبالرغم من بعض التحفظات على نشاط الأولين، فإن تأثير فلسفتهما السياسيتين[1] على إطارات الحركة الإسلامية في تونس كان حاسماً. وقيام الحكم الإسلامي في الباكستان وإيران يدعم اختيارهما هذا. ويتكشف بوضوح أنّ بين هذه الحركات الثلاثة في الإسلام الحديث نقاط التقاء ووحدة عديدة بين التجارب والجهود... والتباين يكشف عن كونه تكاملاً، والتعددية وحدة وإثراء للتجربة الإسلامية الحديثة بهدف إنقاذ مصير الإنسانية المهددة[2].

وباستلهامهم حسن البنا الذي كان يقول: « الإسلام نظام كامل يشمل جميع جوانب الحياة، فهو دولة ووطن، أو حكومة ومجتمع، خلق وقوة، أو صرامة وعدالة، ثقافة وقانون، أو علم وحكم، مادة وثروة، أو كسب وغنى، نضال وقضية، أو جيش وفكرة، كما أنه الإيمان الصادق والتقوى الصحيحة...( في رسائل الإمام حسن البنا )، قام المناضلون الإسلاميون في تونس بتعميم صرامة حكمهم. الإسلام ينظم جميع جوانب الحياة، وإذن

---

(1) – طرحت تناولات نقدية عديدة حول رفض المودودي المستمر للعمل السري وكيف أن مواقفه المنتقدة للسرية تجد تفسيرها وتبريرها في السياق الباكستاني. أما حسن البنا فيعاب عليه رفضه لتعميق النضالات خوفاً من حدوث الفتنة (الحرب الأهلية) وقبوله الظرفي بلعبة انتخابية ديمقراطية لم تكن في مصلحته.

(2) – بخصوص موقف الإسلاميين التونسيين من حسن البنا والمودودي والخميني، يراجع " قادة الحركة الإسلامية الحديثة " في مجلة المعرفة عدد 4 أفريل/نيسان 1979 (ص 12-13). تجدر الاشارة إلى أن السوري العطار والمصري سيد قطب يعتبران من قادة الحركة الإسلامية الروحيين.

فعلى المسلمين أن يمتثلوا لرسالته حرفياً. وتستند هذه الصرامة في الحكم إلى مفهوم مانوي وازدواجي للتاريخ « التاريخ نضال بين الإيمان والكفر في جميع الجوانب بلا استثناء. إنه النضال بين الإيمان الصحيح والكفر الوافد على الروح الإنسانية والمتطفل على الوجود بكامله »[1].

أمّا التيار الثاني فهو يعارض مسألة تحويل الجماعة الإسلامية إلى حزب أو حركة سياسية، مُفضلاً إبقاءَها دون أطر تنظيمية والاكتفاء بها تياراً ثقافياً - جماهيرياً. تقول وثيقة صادرة عن هذا التيار الثاني في أواخر سنة 1985 بعنوان "قراءة من الداخل لواقع العمل الإسلامي": « إنه بدأ يبحث عن البعد الاجتماعي للإسلام وصوّب أدواته لنقد فكر الإخوان المسلمين ومشروعهم كمدخل رئيسي لقلب رؤية الفرد والمجموعة وزرع الشك المنهجي في التراث المرجعي للحركة».

وتتابع الوثيقة شارحة ظروف تبلور هذا التيار، فتقول: « مع وقوع هزة 26 جانفي/يناير 1978، ووصول الأصداء الأولى للثورة الإيرانية وصدور الأعداد الأولى من مجلة «المسلم المعاصر» تطورت الأسئلة ونضجت نسبياً الخلافات مع المدرسة الإخوانية. فعجزت الأطر التي كانت متحكمة في أجهزة الجماعة التنظيمية عن أن تستوعب التطورات والتحولات أو أن ترسي حواراً جدّياً في الداخل أو عبر مجلة «المعرفة» الإدارة الإعلامية للحركة ما أدى إلى انسحاب جماعي من الحركة وتكوين نشاط مستقل عرف بعد ذلك بمجموعة الإسلاميين التقدميين، لكن الجسم الأصلي لم يقدر أن يعيد الاستقرار النظري والتنظيمي الذي كانت المؤسسة الحركية تجهد نفسها لتحقيقه إثر عملية الانشقاق، لأن العوامل الموضوعية بدأت تفرض نفسها تدريجياً وبدأت العناصر في الداخل تزداد تساؤلاتها وتتسع، هذه العوامل الموضوعية التي تتحدث عنها الوثيقة. لكن سرعة التقلبات السياسية والاجتماعية في غروب السبعينات حملت قيادة الحركة الإسلامية على الانخراط في العمل السياسي المباشر، فأصدرت مجلة «المجتمع» الأسبوعية السياسية والتي تم تعطيلها بعد صدور بضعة أعداد منها، وتحولت الخطب الوعظية في المساجد إلى خطابات سياسية تطالب بإقامة الدولة الإسلامية.

---

(1) - المعرفة - العدد السادس - جوان/يونيو 1979 (ص 15).

وبسبب الخلافات المتصاعدة بين ممثلي كلا التيارين داخل الحركة الإسلامية، فقد أدى ذلك في عام 1978 إلى خروج مجموعة حميدة النيفر الذي كان يرأس تحرير مجلة «المعرفة» الإسلامية، إلى جانب صلاح الجورشي وكلاهما كان ممثلا لاتجاه المعارضة في تحول الحركة الإسلامية إلى حركة سياسية، فيما حسم الجسم العام للتيار الإسلامي لصالح راشد الغنوشي الزعيم والداعية لتسييس التيار الديني وجعله منظمة سياسية[1].

وسجلت أكثر انسحابات هذه المجموعة من الحركة الإسلامية خلال سنة 1978، ومنذ أواسط سنة 1980 برزت مجموعة سمت نفسها «الإسلاميون التقدميون»، باعتبارها تياراً فكرياً مستقلاً وقائماً على أرضية نظرية واضحة صيغت في لوائح ثلاث فكرية واجتماعية واقتصادية، وهو عمل ينجز لأول مرة في تاريخ الساحة الإسلامية التونسية.

وانعقد المؤتمر التأسيسي للإسلاميين التقدميين في جويلية/يوليو 1980. وخلال هذه المرحلة الانتقالية أي ما بين 1978 — 1980 والتي سميناها بمرحلة النادي الثقافي، كان هناك شكل تنظيمي يؤطر عمل المجموعة، وهذا الهيكل التنظيمي هو الذي كلّف بالإعداد للمؤتمر التأسيسي. وخلال هذه الفترة كانت المبادرة في النشاط بيد لجنة الطلبة المنشقين في الحركة، ولم يقع إشراك النيفر والجورشي، إلا في فترة لاحقة وهو ما يعبر عن خوف هذه المجموعة من هيمنة الحركة الإسلامية من جديد على تنظيمهم خصوصاً أن النيفر كان نائباً للأمير والجورشي رئيساً للتحرير بمجلة «المعرفة» إضافة إلى ما يعرف عن عناصر الجامعة من رغبة في الاستقلالية وميل إلى الطرح الراديكالي في كل القضايا[2].

وكان التيار الثاني أي «الإسلاميون التقدميون» الذي كان يتزعمه حميدة النيفر يطرح توجهاً عقلانياً في الفكر الإسلامي ناقداً بذلك الإطار المعرفي والمرجعي السلفي، ومتحفظاً على تزايد الحضور الإيراني داخل الفضاء الإسلامي المحلي. وكانت مجموعة الإسلاميين المستنيرين تؤاخذ التيار الأول

(1) – مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/6.

(2) – علية العلاني — مرجع سابق (ص 508) أُنظر أيضاً اللقاء الذي أجراه مع زياد كريشان بتاريخ 3 فيفري/شباط 1994.

أيضاً على اندفاعه نحو العمل السياسي قبل حل المعضلات النظرية التي يطرحها العمل الإسلامي وإيجاد الإدراك السليم لكل التحدّيات وربط بعضها ببعض ربطاً منهجياً، إلا أن التيار ظل أقلية وعجز عن تغيير المعادلات داخل الحركة الإسلامية خصوصاً في فترة المد الإسلامي التي بلغت ذروتها في عام1981.

أما لماذا وقع اختيار تسمية «الإسلاميون التقدميون» وليس اليسار الإسلامي مثلاً، فيقول مرجع من هذا التيار إنّ مَرّدَ ذلك ليس رفض مصطلح اليسار من الناحية المبدئية، إذ لا يوجد مانع حركي ولا شرعي من استعماله، لأنه مصطلح دافع عنه إسلاميون لا يطعن في أصالتهم لدلالته على الجذرية والمعارضة والتغيير نحو الأفضل ومواجهته الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي وعدم التميز بين الجنسين، وكل تلك المواصفات مطلوبة بالضرورة في إطار التوجه التقدمي. إلا أن مصطلح اليسار التصق بالتجارب الماركسية الفاشلة، ولوثته الممارسات المتخلفة، فأفقدته الوضوح، وأربكت دلالته الثورية. لهذا لم يقع اعتماده تجنباً للبس، وتفويتاً للفرصة على دعاية مضللة حاولت إضفاء مسحة ماركسية على الخيار. وحرصاً في الأخير على إعطاء الأولوية للصفة الإسلامية على الوجهة التقدمية، جاءت تسمية «الإسلاميون التقدميون» لافتة أقوى دلالة في مرحلة تعج بالتناقضات وتتميز بالفقر الدلالي وتهاوي الشعارات [1].

انعقد المؤتمر التأسيسي والوحيد لجماعة « الإسلاميين التقدميين » في أواخر جويلية/يوليو 1980 بمنزل أحد أعضاء المجموعة بمنزل تميم من محافظة نابل، وذلك بهدف إعطاء هذه المجموعة صفة تنظيمية شرعية، لا سيما أن الظرفية كانت تسمح بالانتشار بعد أن أعطت الثورة الإيرانية نفساً راديكالياً للطلبة الإسلاميين بالجامعة. وقد تواصلت أشغال المؤتمر مدة يومين وترأسه زياد كريشان، ويقول هذا الأخير بشأن المؤتمر: « انعقد المؤتمر التأسيسي يومي 24 – 25 جويلية/يوليو 1980، لتحديد أرضية العمل والأهداف والنشاط، ومنذ ذلك الحين دخلنا في عمل تنظيمي فيه مساهمة مادية للإعداد. وانعقد المؤتمر باعتباره المسؤول عن الهيئة التنفيذية. وقد ناقشنا في هذا المؤتمر خطة

(1) – صلاح الدين الجورشي – محمد القوماني – عبد العزيز التميمي – مرجع سابق (ص 15).

العمل وصادقنا على لائحة وحيدة سميناها اللائحة المستقبلية التي تم إعدادها قبل المؤتمر بشهرين وتتضمن موقف التنظيم من عديد القضايا العقائدية و السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وهي تحتوي على 27 صفحة، كما تم انتخاب القيادة الجديدة للتنظيم» والمعلوم أن هذا المؤتمر حضره الأفراد الملتزمون كريشان والجورشي وبقية المجموعة ما عدا حميدة النيفر[1].

يقول الشيخ راشد الغنوشي بصدد انفصال مجموعة النيفر عن الحركة ما يلي: إن هذا الانشقاق تم في منعطف لتطور الحركة الإسلامية في تونس. بعض أجزاء هذا الجسم خلال منعطف التطور ذهبت شظايا، ولم تتمزق الحركة، وإنما فقدت بعض عناصر مهمة فيها. تقديرنا أن هذه العناصر لم تصبر على ضرورات التطور...الحركة كانت بصدد أن تتطور من حركة، تستطيع أن تقول مستوردة، وجسم أجنبي مزروع في المجتمع التونسي إلى حركة تونسية. خلال مرحلة التطور هذه بعض الشظايا، وبعض الأجزاء انقلبت من الجسم. الجسم لم يستطع أن يحافظ عليها، وهي لم تستطع أن تصبر على ضرورات التطور، وأصبحت تزايد عليه وتسرف في اتهامه وتتحدّاه. هذا التحدّي كان له مفعول إيجابي... هذا التحدّي الذي مارسته هذه العناصر للجسم كان له دور في تطويره... كانت التهمة أنه لا يتطور، فكان لابد للجسم أن يثبت العكس... هذا ساهم في تطوير الجسم، لكن من جهة أخرى لم تقف هذه العناصر عند حدٍّ حيث أن التطور في إطار هذا الجسم انضبط بحدود ما تطبقه النصوص. وما يطبقه منهج تفسير النص الإسلامي الذي تواطأ عليه المسلمون، وخلاصته أن التطور ينبغي أن يتم في إطار المعلوم من الدين بالضرورة. فما هو ثابت نصاً ، ما هو يقيني في مورده واضح في معناه من النصوص لا نملك أمامه إلا التسليم ... يمكن أن لا نطبق بعضه في الآن لأن ظروف التطبيق غير متوفرة، ولكننا لا نستطيع أن نحوله عن اتجاهه. ولا فائدة هنا في ضرب بعض الأمثلة القليلة في هذا الصدد للتدليل على فساد هذا المنهج. لأن المنهج البديل أن نعطي لعقولنا إمكانية

---

(1) – علية العلاني – مرجع سابق (ص 510) – وقد ذكر كريشان في لقائه الخاص مع علية بأن حميدة النيفر لم يحضر الاجتماع التأسيسي في 10 ماي/أيار 1980، و لم يلتحق بالتنظيم إلا في جوان/يونيو 1980، كما تغيب في مؤتمر منزل تميم.

التحرر من النص بتخريج مقاصدي. إن النصوص كلها جاءت لتحقيق مقاصد... وهذا في النهاية يلغي سلطة النص... ويلغي سلطة الوحي. فهنا على هذا افترقنا. ضرورات التطور لم تكن تقتضي الانشقاق، كانت تقتضي الاختلاف، وكان الاختلاف يمكن أن ينمي الحركة دون أن يحدث فيها انشقاقاً. وتحت ضغط هذا الواقع العلماني وتحت ضغط الواقع الأمني...تحت ضغط المناكفات الشخصية أيضاً، وهذه العوامل أيضاً ليست مبرأة، خسرت الحركة عدداً من عناصرها الأساسية والتي كان لها دور في التأسيس وفي التطور...فأن تتخذ المنهج المقاصدي أساساً للتجميع ستنتهي لا إلى جماعة واحدة وإنما تنتهي إلى جماعات. فالعقول مختلفة وتتباين وفي النهاية لا تستطيع أن تؤسس جماعة غير دينية أصلاً ولكن أن تؤسس جماعة دينية بمنهاج تفسيري للنصوص لا ينضبط بضوابط منهج تفسير النصوص، في النهاية حتى لو جمعت الناس ستجمعهم في حركة علمانية وليست حركة دينية. فهذه الظاهرة أيضاً ظاهرة مركبة أثمرها تفاعل الحركة الإسلامية مع واقعها التونسي[1].

أما مجموعة «الإسلاميين التقدميين» فهي تقدم مفهوماً تقدمياً للإسلام، وتقدم تحليلاً مختلفاً للتدين الشعبي. إنها تُقِرُ بالطابع السماوي للإسلام، ولكنها تعد هذا التدين الشعبي «ظاهرة اجتماعية وإنسانية». إنها «ظاهرة اجتماعية ونفسية» لا يمكن تحليلها خارج «الإطار التاريخي لانحطاط المجتمع الإسلامي بصورة عامة، والمجتمع التونسي بصورة خاصة». التدين الشعبي يحمل آثار هذا الانحطاط وفشل المشاريع الإصلاحية التي قامت بها الدول الإسلامية (حتى المرتبطة بالغرب). «هذا الفشل يشجع على ولادة استعداد كبير للرجوع إلى الدين لدى شرائح عريضة من مجتمعنا المنتمية عموماً إلى الطبقة الوسطى والمعدمة، وإلى البحث عن إيمان وعن إيديولوجيا تنظم نضاله ضد المستغلين».

وبينما كانت النزعة الحصريّة الشموليّة تهيمن على الخطاب الإسلامي للتيّار الأوّل الذي يهدف إلى جعل المجتمع متطابقا مع صورة الإسلام الصافي

---

(1) – أنظر المقابلة التي أجرتها مجلة "تونس الشهيدة" – السنة الثالثة – العدد الخامس والثلاثون – جوان/يونيو – جويلية/يونيو 1996 – مع الشيخ راشد الغنوشي (ص 23).

كان الإسلاميون التقدميون يدعون إلى تفسير الإسلام وإصلاح الفكر الإسلامي ليستجيب بنحو أفضل لمستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة.

في «اللائحة المستقبلية» التي أقرها المؤتمر والتي تعبر عن رؤية التنظيم لمختلف القضايا وعن برنامج هذه المجموعة، يمكن حوصلة الأفكار الواردة في الجانب السياسي، فنجد تأكيداً على ضرورة إقامة دولة المستضعفين على أنقاض دولة المترفين. وتتميز هذه الدولة بالتسيير الذاتي وإقرار الحريات الحقيقية وتركيز حكومة مدنية: «إن الدولة بمفهومها الكلي لابد أن تتحلل وتتجزأ فالحواجز القائمة بين إرادة الجماهير وبين مراكز التنفيذ، لا بد أن تزول ولا يحصل ذلك، إلا بتفتيت الدولة وتوسيع دائرة القرار حتى يشمل القاعدة العريضة، فلابد إذن من لا مركزية السلطة، ونحن نعتقد أن التسيير الذاتي للمؤسسة السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الأسلوب الأضمن لذلك، فينصهر الشعب كل الشعب في مجالس، فتوجد مجالس للقرى ومجالس للمدن ومجالس للمؤسسات العامة ومجالس للطلبة وللمثقفين وكل القطاعات[1]. وتؤكد اللائحة كذلك على ضرورة الفصل بين السلطات وحرية الانتماء السياسي والتدين وتنفي على الحكومة المدنية أي صفة قدسية دينية، كما أنها لا تسمح لأي فرد وأي مؤسسة أن تنصب نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام[2].

«الإسلاميون التقدميون» لا يترددون في استعارة مفاهيم ونظريات من الإيديولوجية الماركسية والاشتراكية. ويريدون تجاوز «العدوانية المرضية لبعض المناضلين الإسلاميين» إزاء الماركسية. إنهم يقدمون أنفسهم باعتبارهم حماة الفكر الإسلامي[3]. وهم ينتقدون هنا رفض الإسلاميين للماركسية ويعتبرونه امتداداً للبعد الرجعي للتراث كما يلقون جانباً من المسؤولية على «الماركسيين الدوغمائيين» الذين يجهلون هوية الأمة.

هذه القراءة الجديدة للإسلام تطرح مشاكل على التفكير الإسلامي التقليدي، تتعلق المسألة الأساسية الأولى بمعنى «الحكم باسم الإسلام». إن

---

(1) – علية العلاني – مرجع سابق (ص 511). أنظر أيضاً لائحة التيار بعنوان: «في الفكر الإسلامي التقدمي» مجلة (21/15) عدد 1986/13 (ص 26).

(2) – المرجع سابق (ص 511) أنظر أيضاً شهادة كريشان بتاريخ 3 فيفري/شباط 1994.

(3)– يراجع الفكر الإنساني والمناضلون الإسلاميون في «جريدة الرأي» 1981/11/6

الإسلاميين التقدميين يرفضون وجهة نظر المودودي الداعية إلى «انتزاع كل سلطة تشريعية وقيادية من أيدي البشر لأنها تنبع من الله وحده»[1]. ويقدمون اختيارات أكثر تطابقاً مع نظريات السيادة الجماهيرية[2]. الإسلام السماوي الأصل هو رؤية شاملة للحياة والكون والمجتمع، والقرآن تعبير عن هذه الرؤية، في حين أن الفكر الإسلامي هو «محاولة فهم محتوى الإسلام ومبادئه القرآنية في واقع اجتماعي محدد يسمح بالحرية المشخصة»... «الانتماء للأول واحترامه يجيزان الحرية للثاني». هذا النص يلخص التجديدات المنهجية والنظرية لهذا التيار، وهي ترتبط بتفكير د. حسن حنفي حول الموضوع ذاته، أو أفكار الحاج جايت ورؤيته الإجمالية. ويمكن هذا التمييز من إيجاد مخرج لما كان يبدو تناقضا بين الواقع الحديث والوحي القرآني.

يذهب التحليل أبعد من ذلك، ويحاول تقديم تصور تقدمي للإسلام و«نحو تصور تقدمي للإسلام»[3] وهنا تجد تشكيكاً في وجود أنموذج للمجتمع الإسلامي. فكل مجتمع لا يمكن له أن يكون إلا تاريخياً ومشخصاً، ولا يمكن اعتبار أي مجتمع إسلامي موديلا مثالياً أو صادراً من الله. الخصائص الإسلامية لكل مجتمع هي ثلاث (إنها موضع وسياق وإعداد وتطبيق القوانين المستلهمة من الشريعة لحاجات المجتمع المعني، وهي ذات طبيعة إنسانية، يتمكن الإنسان فيها من التفتح الكامل كـ " شخص معنوي " وهي أخيراً اجتماعية. فالطموح الجماعي هو الذي يحدد تطور المجتمع). إننا بعيدون هنا عن المجتمع الإسلامي في تصوره الكلاسيكي الضعيف.

هذا الأساس النظري لمجتمع إسلامي تطوري يوجه التفكير نحو وجهة معاكسة لتيار الإسلام الأصولي. فبدلاً من تنقية الإسلام والمسلمين من كل ما هو غريب عليهم، المطلوب هنا هو «توحيد» المجتمع مع «الشريعة»، بحيث يكون كلاهما (المجتمع والشريعة) مفتوحين على تطور يأخذ بعين الاعتبار بحاجات التنمية، ومتحررين من العناصر الرجعية والمنغصة النابعة من الداخل أو الخارج.

---

(1) - المودودي « النظرة السياسية للاسلام » (ص 30).
(2) - انظر: «جريدة الرأي» 1981/11/19
(3)- أنظر: «جريدة الرأي» 1981/11/20

وهذا المجهود في البحث والتكيف يكشف بذاته عن أزمة داخل الفكر الإسلامي السياسي. ويعترف الجورشي بأن المسلمين يسمون القائد السياسي بأسماء عديدة، إنه «الحاكم» و«الإمام» و «خليفة الله» و «الملك» و «أمير المؤمنين». ولهذا يقر المؤلف بضرورة استعارة بعض المفردات من الفلسفة السياسية الحديثة[1].

غير أن الجدل ومحتواه ضيقان في الواقع بسبب القمع المسلط على التيار الأكثري (بزعامة راشد الغنوشي). وقد أصدر الإسلاميون التقدميون مجلة تحمل الاسم الكاشف التالي: «21/15» (والمقصود بالطبع القرن الخامس عشر الهجري والقرن الواحد والعشرين الميلادي) وبقيت تمثل الواجهة الرئيسية لهذا التيار المستنير. وحصل الإسلاميون التقدميون على الترخيص القانوني لمجلتهم في جوان/يونيو 1982، وصدر العدد الأول في أول نوفمبر من العام ذاته وقد بلغت إصداراتها 22 عدداً طيلة الفترة الممتدة من 1982 ولغاية 1991. لقد بلور « الإسلاميون التقدميون » نصاً يمثل مقدمات نظرية تشكل بالنسبة إليهم الحد الأدنى الذي يجمعهم ويوحد نظرتهم للإسلام عقيدة وحضارة، وفي ضوئه يؤسسون اجتهادهم ونضالهم من أجل اكتساب وعي كوني وتاريخي.

أما عن خطة العمل لهذا التنظيم بعد المؤتمر، فيقول زياد كريشان بهذا الصدد: « بعد المؤتمر أصبحنا نتصرف كتنظيم فأصبحت لنا مواقف من العديد من المسائل مثل موقفنا من حركة الاتجاه الإسلامي، ومن السلطة. رغم أنه لم يكن همنا مواجهة السلطة، لأن ذلك لم يكن مطروحاً فنحن بطبعنا معارضون للسلطة بصفة راديكالية، لكن همنا الوحيد هو التفكير في التوسع والانتشار التنظيمي، دون أن يعني ذلك التقليل من المجهود التنظيري الذي نعتبره هو الأساس والذي من أجله بعث هذا التنظيم »[2].

## 2- مضمون الخطاب الإسلامي التقدمي

لعبت مجلة «21/15» دوراً مهماً في تأسيس خطاب إسلامي تقدمي طيلة عقد الثمانينات، ونشرت عدة دراسات لإسلاميين ولغيرهم. لكن هذه

(1) – أُنظر مقال: تكييف لا تلفيق-«جريدة الرأي» 1981/11/25

(2) – علية العلاني– مرجع سابق (ص 512)، أُنظر أيضاً شهادة كريشان بتاريخ 3 فيفري/شباط 1994.

الدراسات تفتقد أحياناً للدقة والعمق بسبب حداثة التجربة الفكرية والتنظيمية لعناصر هذا التيار، وبسبب طبيعة الدراسات الخاصة بالفكر الإسلامي المستنير، كان المختصون والباحثون الجديون فيها، قلةً، منهم: محمد أركون، وهشام جعيط، وعلي حرب ومحمد الجابري وحسن حنفي. ومع صدور المجلة في عام 1982 بدأت الخلافات تتسع داخل مجموعة «الإسلاميين التقدميين» حول العديد من المسائل الفكرية والتنظيمية [1].

يقول زياد كريشان إنّ من أبرز نقاط الخلاف، ما يتعلق بمسألة التغيير في المجتمع، هل يتم تغيير المجتمع عن طريق ثورة شعبية أو ثورة مسلحة أو بطريقة سلمية [2].

وكان الراديكاليون داخل التنظيم ينتقدون صلاح الجورشي لانخراطه بالهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 1981، ولقيامه بدور الوساطة للإفراج عن مساجين حركة الاتجاه الإسلامي في الفترة 1983 – 1984. ويصنف هؤلاء الراديكاليون صلاح الجورشي باليميني وحميدة النيفر بالوسطي المهادن.

واتسعت دائرة الخلاف داخل مجموعة « الإسلاميين التقدميين » بسبب طرح مسألة نقد المعتقدات وهو ما اعتبر عند البعض تجاوزا للخطوط الحمر. وقد تطور نقد الجانب العقائدي حتى أن بعضهم لا يرى جدوى في القيام بالفرائض الدينية كالصلاة والصوم. يقول كريشان: « في صائفة 1983 أصبحت مجموعة تضم المتشبثين والرافضين للعبادات، ومن أبرز المتشبثين نجد صلاح الدين الجورشي، أما الرافضون فمنهم زياد كريشان وعبد الحي بولعراس وهشام الحاجي. وكنا نعتقد أن الوحي تعبير عن فكرة كونية في لحظة من لحظات الوعي البشري، وبالتالي فإن انتهاء الوحي يؤدي إلى انتفاء الصيغة المقدسة للأفكار، كما أنها لا تؤمن ببعض الروايات التي تتحدث عن جبريل الذي ينزل بـ 800 جناح على الرسول محمد ليبلغه الوحي [3].

---

(1) – علية العلاني – مرجع سابق (ص 520)

(2) – شهادة كريشان بتاريخ 2 فيفري/شباط 1994.

(3) – شهادة كريشان بتاريخ 2 فيفري/شباط 1994.

وعندما حصل الانقلاب العسكري الأبيض في تونس بقيادة الجنرال زين العابدين بن علي، رحب الإسلاميون التقدميون بالسلطة الجديدة، وبادر حميدة النيفر ببعث رسالة مطولة للرئيس بن علي يهنئه فيها بحركة التغيير، ويطلعه على موقف الإسلاميين التقدميين من عدة قضايا ودورهم في تنشيط الحوار الثقافي. ويذكر صلاح الدين الجورشي أن فكرة المطالبة بجمعية ثقافية تعود إلى سنة 1984، لكن الحصول على التأشيرة كان في أواخر 1988 [1]. وتتركب هيئة هذه الجمعية الثقافية التي اسمها « منتدى الجاحظ » من صلاح الدين الجورشي رئيساً وحميدة النيفر ومحمد القوماني وزهير بن يوسف وسعاد الكوساني أعضاء [2]. ويتحدث الجورشي عن دوافع بعث هذه الجمعية فيقول: «منتدى الجاحظ أردناه أن يكون جمعية لتنشيط الأسئلة التي طرحناها وإحداث تواصل بيننا وبين الساحة الثقافية الواسعة فهو ليس حزبا مغلقاً وإنما هو إطار قانوني يخرجنا من الوضع السري ويمكّن مجموعة من الشباب التي تسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي من العمل داخل إطار قانوني والتفاعل الكلي مع الساحة الثقافية والفكرية» [3].

دأب الإسلاميون التقدميون على نشر كتاباتهم الفكرية والسياسية ضمن مجلتهم « 21/15 »، وكذلك في بعض الصحف المستقلة مثل جريدة الرأي، واسهم البعض منهم في نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث وقع انتخاب عضوين من الإسلاميين التقدميين في الهيئة المديرة للرابطة في مؤتمرها الأخير في عام 1994، وهما صلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني كما يوجد عناصر منهم في هيئات الفروع التابعة لهذه المنظمة.

### أولوية الرؤية الثقافية

أعطى الإسلاميون التقدميون الأولوية في نشاطهم للمسألة الثقافية، على نقيض باقي الحركات الإسلامية التي تركز على الجانب السياسي. يقول النيفر بهذا الصدد «والذي اختلف فيه مع السيد الغنوشي من موقعي كإسلامي تقدمي هو أن الإسلام السياسي عاجز عن أي تغيير حقيقي مهما حسنت

(1) – علية العلاني – مرجع سابق (ص 525)

(2) – المرجع السابق عينه، أُنظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 فيفري/شباط 1994.

(3) – المرجع السابق عينه، أُنظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 فيفري/شباط 1994.

نواياه ولن يكون إلا أداة قمع وجور إن أمسك بالسلطة.. الذي ندعو إليه هو قلب الأولوية السياسية وتعويضها بالأولوية المجتمعية أو الإسلام المجتمعي ».
ولا يعني ذاك أن التيار الإسلامي التقدمي لا يقدم طرحاً سياسياً بل يدعو إلى أن يسبق الفكر التنظيمي[1]. ويعتبر أن أولوية الثقافي على السياسي هو الذي كان سائداً في العهد الإسلامي الأول وهو ما سمح للإسلام بالانتشار عبر قرون طويلة. ويؤكد الجورشي الرؤية الثقافية للإسلاميين التقدميين في العناصر التالية:

- نؤكد على إيماننا بتعدد القراءات للإسلام والقرآن.

- نرفض السلفية كمنهج لفهم الدين وكأسلوب للتعامل مع الواقع ونظرة إلى التاريخ عموماً والتاريخ الإسلامي خصوصاً.

- نرفض تسييس العمل الإسلامي إذا لم تسبغه وتؤطره رؤية تجديدية تقدمية ونضج في الممارسة السياسية.

- نعتبر الفكر الإنساني وبالخصوص جوانبه التقدمية تراثاً لنا ورصيد التكامل مع إطارنا المعرفي وثروتنا التراثية العقلانية.

- لا نؤمن بأدلجة الدولة ونفصل بين الأحزاب الإسلامية وجهاز الدولة[2].

لقد برزت خلافات فقهية بين الجورشي و النيفر تمحورت حول الموقف من قضية السلطة والدولة هل هي دولة إسلامية أم دولة مدنية ديمقراطية ؟.

يرى الجورشي أن «الدولة هي التي تتفهم وتستوعب روح الإسلام» ولم يحدد بالتالي المرجعية في السلطة: الله أم الشعب. في حين نجد طرحاً مغايراً لدى النيفر عندما يقول: «أعتقد أن الدولة إذا لم تكن قائمة على شرعية الوفاق أي وفاق أغلبية الأطراف المنتجة والقوى الفاعلة في المجتمع فهي إذاً

---

(1) – المرجع السابق عينه (ص 526)، أنظر أيضاً لقاء خاص أجراه د. علية مع حميدة النيفر بتاريخ 11 جانفي/يناير 1994.

(2) – المرجع السابق عينه، أنظر أيضاً حوار الجورشي منشور بمجلة حقائق عدد 72 تاريخ جوان/يونيو 1985 (ص 5).

ستكون دولة دكتاتورية سواء باسم الدين أو باسم البروليتاريا» [1]. وبالتالي فالمرجعية هنا هي الشعب وليس الله. لأن «الله» في نظر الإسلاميين التقدميين واليسار الإسلامي عموماً، هو الخير والحق والعدل وهو ما يسعى البشر إلى تحقيقه في الأرض [2]. وتتمحور نقطة الخلاف الثانية حول الموقف من العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فالجورشي يرى أن «العلمانية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة لا تنجح في مجتمعاتنا. فنحن لا نؤمن بالفصل بين الدين والدولة وإنما بإعادة ترتيب العلاقة بينهما» [3]. أما النيفر فيؤكد «نحن مع الفصل بين الدين والدولة. ونعتقد أن العلمانية تعني أن تقف الدولة موقفاً حيادياً إزاء المعتقدات فليس من مهمة الدولة أن تفرض عقيدة معينة أو تحارب عقيدة أخرى. إذا كانت هذه هي العلمانية فهي مقبولة جداً في إطار الدولة الحديثة، بالتالي ليس من المفروض أن تمثل العلمانية معاداة للدين» [4].

وفي مقالة نشرت بمجلة 21/15، تحت عنوان «الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري» يقول الباحث مختار الفجاري إن «للتراث وظيفة مزدوجة فهو من ناحية يوفر استراتيجية التغيير السياسي، ومن ناحية أخرى يوفر نظرية التغيير الثقافي، في الأولى، الوظيفة إيديولوجية وفي الثانية الوظيفة معرفية». وانطلاقاً من القراءة العقلانية للتراث يرى الإسلاميون التقدميون أن إقامة الحدود كما ورد بالنص القرآني، لم تعد قابلة اليوم للتطبيق بعد رواج مفهوم حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة» [5].

---

(1) – المرجع السابق عينه (ص 527)، أُنظر أيضاً: لقاء خاص مع حميدة النيفر تاريخ 11 جانفي/يناير 1994.

(2) – يطالب الدكتور حسن حنفي بنقل «الله» من معركة السماء لنخوض به معركة الأرض. أُنظر أيضاً مختار الفجاري: « الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري نموذجا (مجلة 21/15) شهادة الكفاءة في البحث – قسم العربية – كلية الآداب بمنوبة 1991 (ص 88 – 89). ويقول كريشان بهذا الصدد «إن طريقنا إلى الديمقراطية يمر حتما عبر تحطيمنا ونبذنا للتصور الهرمي للعالم» رب متعال للعالم وعبد لا حول له ولا قوة. كريشان زياد – مقارنة إسلامية تقدمية – صحيفة الرأي عدد 341 تاريخ 4 أكتوبر/تشرين الأول 1985 (ص 6).

(3) – لقاء خاص أجراه د. علية مع الجورشي بتاريخ 15 فيفري/شباط 1994.

(4) – علية مرجع سابق (ص 527) – لقاء خاص مع حميدة النيفر.

(5) – المرجع السابق عينه، أُنظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 فيفري/شباط 1994.

يُعْطِي «الإسلاميون التقدميون» الأولوية للنضال الفكري الثقافي، لاعتقادهم أن كل تحليل عميق للأزمة الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية يفضي إلى القول بأولوية العقلي والثقافي سواء في فهم آليات الأزمة أو في بلوغ تحديث اجتماعي واقتصادي وسياسي للمجتمع والدولة. و«الإسلاميون التقدميون» إذ يؤكدون من مواقعهم أن التغيير الشامل والحقيقي يتم عبر الدعوة والمشاركة في تحديث ذهنية العربي المسلم فإن ذلك لا يعني إلغاءً للسياسي وإسقاطا لدوره وإنما العمل لتأسيسه على أرضية فكرية. ليس هذا مصادرة على المطلوب وإنما هو مصلحة المعاينة للواقع ورصد سنن التغيير الاجتماعي واستقراء لماضي الأمة [1].

يَعْتَبِرُ «الإسلاميون التقدميون» أن الأمة العربية والإسلامية تعرضت لاختراق كبير سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي. وفي غضون ذلك، التجأت الجماهير الشعبية إلى الاحتماء بموروثها الثقافي والعقائدي رغم انخراطها في النمط الاستهلاكي الغربي. وقد شكل الإسلام التاريخي أهم واقية للوجود القومي، فقد وظفته حركات التحرر الوطني في بلدان المغرب العربي لتحقيق الاستقطاب والتعبئة ومقاومة الاستعمار الفرنسي. وعلى الرغم من حصول الاستقلال السياسي، وانخراط الدولة القطرية في علاقات غير متكافئة مع الغرب، وقيادتها أنماط فاشلة من التنمية عمقت ظاهرة التبعية والتهميش للمجتمعات العربية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، فإن الإسلام بما يمثّله من معطى حضاري وضرورة مجتمعية وأخلاقية، ومصدر أساسي للقيم عند الأمة، يشكّل من جديد الحصن الثقافي للطبقات والفئات الشعبية. وكانت الظاهرة الإسلامية المعاصرة التجسيد السياسي والاجتماعي لذلك.

وإذا كان «الإسلاميون التقدميون» يعتبرون أن الإسلام إطاراً مرجعياً يستمدون منه أصول نظرتهم الفلسفية والأخلاقية والاجتماعية، فإنهم في الوقت عينه «يرفضون تحنيط الإسلام في قوالب جاهزة وادعاء نموذجه في الماضي ويعتبرونه رسالة عالمية تتشكل باستمرار في ضوء درجة الوعي بالمرحلة التاريخية التي تكون عليها حركة إسلامية ما في زمن ومكان محددين ويرون في

(1) – صلاح الدين الجورشي وآخرون – مرجع سابق (ص 26).

الوعي التاريخي مدخلاً رئيسياً لتعميق الاجتهاد وتحديد العلوم الدينية. فالنقد الرئيسي الذي طالما وجه للفكر العربي الإسلامي الحديث افتقاده للوعي التاريخي وعدم كونيته. فهو يتشكل خارج إدراك أهم التحولات التي شهدتها الأمة والعالم » وهم إذ يعادون الإمبريالية التي تمارس أصناف العنف والإلحاق لتحفظ موازين القوى العالمية لصالحها يدركون أن الغرب ليس مسؤولاً عن أسباب انحطاط الشعوب الإسلامية، فالانحطاط كان سابقاً على الاستعمار ومستمراً مع اختلاف سياساته ومراحله. الانحطاط نتاج داخلي من أهم مظاهره توقف أو انحسار النزعة العقلانية المشرّعة للاجتهاد. أما الغرب فكما أنتج الاستعمار أنتج أيضاً ما جعله سيد الموقف وموجه الحضارة. لذا فالإسلاميون التقدميون لا يعادون الغرب من منطلقات دينية أو عرقية كما يعتقد غيرهم وإنما يواجهون مشروعه التوسعي المستتبع للشعوب والطامس لثقافاتها إلا أنهم يعتبرون من سمات اللاوعي التاريخي شطب الغرب كليا والقول بضرورة القطع معه والقفز فوقه [1].

إن الإسلاميين التقدميين يُقَدِرُونَ عالياً حركة التنوير الأوروبية التي قادت إلى انتصار العقلانية التي حققت قطائع إبيستمولوجية في الفكر الغربي، وهم يدعون إلى تحقيق إصلاح جذري وسلس لنهضة فكرية شاملة تقضي على مخلفات الجمود والعطالة في الفكر العربي - الإسلامي، شريطة « أن لا يتحول الغرب إلى نموذج يحكم ويصبح ماضي أوروبا مستقبلياً بل نحتاج إلى وعي لحظة الفكر العربي واستيعابه ونقده حتى نرجعه إلى حدوده الطبيعية دونما توتر وانغلاق.. على أن أزمة العقلانية الأوروبية التي أنتجت الرأسمالية والاستعمار وخلقت توتراً في الضمير والشخصية تعود إلى خصوصيات الوعي الغربي، وهي ليست حجة ضد عقلية وتنوير مجتمعاتنا. فللحضارة الأوروبية ضرورتها وحدودها ولواقعنا حصانته ومتطلباته [2].

والحال هذه، فإن الإسلاميين التقدميين يرفضون كل نظرة كليَّانية أو إلحاقية باسم الإسلام، كما يرفضون أيضاً اللجوء إلى التكفير كوسيلة قصوى لحسم الخلافات ومصادرتها، ويرون أن الاختلاف ليس مجرد حق بل

---

(1) - المرجع السابق ص (33 - 34).

(2) - المرجع السابق (ص 37).

ضرورة باعتبار الاختلاف سنة كونية وتاريخية. لهذا فهم يفرقون بين الإسلام والفكر الإسلامي، والاختلاف في فهم الإسلام استجابة منطقية لطبيعة الوعي.

### الرؤية الاقتصادية والاجتماعية

منذ انطلاقهم، كانت رؤية الإسلاميين التقدميين تتمحور حول بناء مجتمع مثالي خالٍ من الطبقات، أي مجتمع التوحيد اللاطبقي. غير أنهم استبدلوا لاحقاً بهذا الشعار شعاراً آخر هو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي. يقول الجورشي «من النقاشات التي دارت بيننا في المدة الأخيرة، مسألة الصراع الطبقي. وانتهينا إلى أنٍ مفهوم الطبقة مفهوم غربي مرتبط بالبروجوازية ويشرح تطوراً اجتماعياً للغرب، وبالتالي لا ينطبق على مجتمعاتنا ولم نعد نعتمد كثيراً على المفهوم الماركسي للطبقة وللصراع الطبقي. فنحن نقترب من الاشتراكية الديمقراطية ونتمسك بالعدالة الاجتماعية وبالبحث عن علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، ونتمسك بالدفاع عن توزيع جديد للثروة ولكننا الآن لا نمتلك اختيارات دقيقة»[1].

في ظل الإرهاصات التي شهدتها الحركة الإسلامية التونسية، والتطورات والتغييرات الجذرية التي حصلت في عقد التسعينات منذ نهاية الحرب البادرة، لم يستطع اتجاه الإسلاميين التقدميين أن يصمد كثيراً، لجهة تقديمه اجتهاداته الخاصة، وأجوبته العقلانية حول أهم المعضلات التي فرضت نفسها عربياً وعالمياً. فالقيادة التاريخية لتيار الإسلاميين التقدميين لم يبق منها سوى شخصين هما حميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي، مع العلم أن النيفر كان له دور فكري فحسب. وفضلاً عن ذلك، فقد تعمقت الخلافات الفكرية بين أقطاب هذا التيار وأسهمت هذه الاختلافات في تعزيز عدم التماسك والانسجام الفكري داخل هذا التيار.

وانتقلت هذه الاختلافات من الحيز الفلسفي إلى الحيّزِ السياسي، فقد كشف لنا الموقف من أزمة الخليج الثانية مدى التناقضات الواضحة. فالنيفر يرى أن ضرب العراق يندرج في إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية

(1) – علية المرجع السابق عينه (ص 528).

وحلفائها في تحطيم كل بناء عسكري إقليمي، وبالتالي ليس هناك موجب لمعاداة العراق في حرب الخليج، كما أنه ليس هناك ما يبرر احتلال الكويت[1].
في حين يدين الجورشي بشدة سياسة العراق التي عمقت في رأيه واقع الهزيمة والتخلف لدى العرب فهو يقول: «كنت ولا أزال أعتقد أن صدام حسين ارتكب أخطاء قاتلة واستراتيجية لا تتعلق بالمأساة التي يعيشها الشعب العراقي، وإنما تتعلق بالمآزق التي تعيشها المنطقة ككل. وما خيار غزة وأريحا إلا إحدى نتائج سياسة صدام حسين في المنطقة »[2].

وفيما يتعلق بالاعتراف بحركة النهضة من قبل سلطة السابع من نوفمبر يرى النيفر أن لا ضرورة للاعتراف بحركة النهضة (الاتجاه الإسلامي سابقاً)، في حين يعتبر الجورشي أن الاعتراف بهذه الحركة يندرج في إطار سياسة عدم الإقصاء ويُسْهِمُ من ثم في ترشيدها[3].

---

(1) – المرجع السابق عينه (ص529)، أُنظر أيضاً شهادة حميدة النيفر بتاريخ 11 جانفي/يناير 1994.

(2) – المرجع السابق عينه (ص 530)، أُنظر أيضاً شهادة صلاح الدين الجورشي بتاريخ 15 فيفري/شباط 1994.

(3) – في لقاء خاص أجراه د. علية مع صلاح الدين الجورشي 1994 ذكر « أن حركة الاتجاه الإسلامي تورطت في العنف ككل حزب يمكن أن يتورط في مثل هذه الأعمال، لكن هذا ليس مبرراً من حيث المبدأ لحرمان التنظيمات من حقها في الوجود. لكن نقول إنّ كل حركة تتورط في العنف تتحمل مسؤولياتها. ونلاحظ أيضاً أن هناك حركات ماركسية أو قومية تورطت في العنف، لكن هذا لا يعني حرمانها من حق العمل والوجود».

# الفصل الثالث
# ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها

هناك عوامل ثلاثة، ساعدت الحركة الإسلامية في وثبتها هذه على نطاق انتشارها التنظيمي واتساع دائرة استقطابها الجماهيري وانتقالها إلى الهجوم على جبهة الصراع السياسي في تونس:

1 – تراجع القوى الوطنية والديمقراطية في تونس، إثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركة الشعبية والنقابية. فقد ترافقت مع انتفاضة 26 جانفي/يناير 1978، حملات القمع التي طالت القيادات الوطنية والديمقراطية في الأوساط السياسية والنقابية. ومهد هذا الوضع الطريق لكي تركب الحركة الإسلامية الموجة الجماهيرية المعارضة، طارحة بذلك بعض الشعارات المعادية للسلطة وممارساتها في ظل غياب القيادات السياسية والنقابية التي يقبع معظمها في السجون والمعتقلات وكان بعضها الآخر مطارداً أو منفياً خارج البلاد.

2 – انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شهر فيفري/شبّاط 1979، وأثر ذلك في انتشار الحركات الأصولية الإسلامية في عموم المنطقة العربية.

3 – حدّة الهجوم الإمبريالي الأمريكي في الوطن العربي، إذ استفادت السياسية الخارجية الأمريكية من الحركات الأصولية الإسلامية، ومعظم القوى الطائفية على تنوعها واختلافها بصفتها مخزوناً إيديولوجياً لمحاربة القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية في العالم العربي والعالم الإسلامي. ففي تقرير نشر عام 1978، أي قبل عام واحد من قيام الثورة الإيرانية، كتبه عدد من الخبراء الأمريكيين ونشر حينها في سلسلة « دراسات استراتيجية » جاء فيه ما يلي: « إن التيارات الدينية الإسلامية أو غيرها من الممكن توظيفها في رفع مستوى الوعي الديني على حساب تقدم الإيديولوجية الشيوعية في

البلـدان الإسـلامية». «و إن هـذا قـد يخـدم مـصالح الولايـات المتحـدة الاستراتيجية».

وكان الاختلاف الذي تطور إلى حد التناقض بين الحركة الأصولية الإسلامية والنظام، يتمثل في تصور الحركة الإسلامية لتنظيم المجتمع على أسس دينية.

إضافة إلى ذلك، تعد الحركة الإسلامية القوة السياسية الوحيدة التي وسعت من دائرة استقطابها الاجتماعي و السياسي داخل شرائح البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين والطبقة الوسطى، أي تلك الفئات الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام. وقد رأى النظام في هذا الوضع خطراً عليه، إذ أنه أصبح و الحركة الإسلامية ينشطان ويعبئان الجماهير على الأرضية الاجتماعية ذاتها، التي تمثل أساس الوحدة بينهما حتى وإن كانت تحتوي على فوارق من حيث تصور الوعي الديني في تطبيقاته الاجتماعية والسياسية.

وفضلاً عن ذلك، فقد حققت الحركة الإسلامية في تونس، قفزة نوعية في بنيتها التنظيمية، فغالبية إطاراتها تتشكل من مثقفين شبان، تلقوا إعدادهم وتأهيلهم في الجامعة التونسية ذات البرامج العلمانية، وهم يتحدرون، في الغالب، من فئات الطبقات الوسطى، الحديثة العهد بِالتَمَّدُنِ. وهكذا، فإن الحركة الإسلامية التونسية استطاعت أن تسقطب إلى صفوفها القطاعات الحديثة في المجتمع، لقدرتها على توطيد وجودها التنظيمي والسياسي في أوساط حديثة بالمعنى السوسيولوجي، والحال هذه، فهي ليست رد فعل ضد النزعة العلمانية والتمدينية التي قادها الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، بقدر ما هي نتاج هذه النزعة التحديثية. وعندما أقر الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري في أفريل/نيسان 1981 سياسية التفتح والديمقراطية، والانفتاح السياسي، خطت الحركة الإسلامية خطواتها الكبيرة نحو «الشرعية» عندما عقد كل من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مؤتمراً صحافياً في 6 جوان/يونيو 1981، شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها « حركة الاتجاه الإسلامي »، بعد عقد مؤتمرها التنظيمي وأبرزها:

-الرفض المبدئي للعلمانية
-ارتباط الحركة بقضية المسلمين في العالم أجمع.
-عدم إقرار قضية القومية العربية.
-اعتبار قضية فلسطين «ثمرة انحراف حضاري، وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب، وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير».

وعلى إثر المؤتمر الصحافي الذي عقده زعيما حركة الاتجاه الإسلامي في جوان/يونيو 1981، تقدمت الحركة للسلطات التونسية بطلب الحصول على ترخيص تضمّن أسماء (25) شخصاً من مؤسسي الحركة بينهم ثلاث نساء، ويقود الحركة مكتب تنفيذي تضمن خمسة عناصر قيادية أبرزهم:

راشد الغنوشي: رئيساً
عبد الفتاح مورو: أميناً عاماً.
حمادي الجبالي: مسؤولاً عن العلاقات السياسية.
الحبيب اللوز: مسؤولاً عن الدعوة.
الحبيب السويسي: مسؤول الإعلام.

هذا الهيكل الظاهري يوازيه المكتب التنفيذي السرّي بفروعه الآتية:

-مكتب الدراسات.
-مكتب المالية.
-مكتب العمل الاجتماعي والدعوة
- مكتب التربية والتكوين

كما تضمّن الطلب أهداف الحركة وأهمها:

-إعادة الحياة للمسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية.
-تنشيط الحركة الفكرية والثقافية.
-دعم التعريب والانفتاح على اللغات الأجنبية.
-رفض العنف كأداة للتغيير.
-رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع.
-بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة.

-تحرير الضمير الإسلامي من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

وتركزت الوثيقة السياسية التأسيسية لحركة الاتجاه الإسلامي على المرتكزات الإيديولوجية و السياسية التالية: [1]

**أولاً**- « إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي و الاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية والوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم.

**ثانياً**- « وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة وأنه مدخل إلي احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلاً عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية يكرس استمرارية حديثة لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا ».

**ثالثاً**- « على أن "حركة الاتجاه الإسلامي" لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوماً في أن ينسب هذا اللقب إليها فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين. ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون "حركة الاتجاه الإسلامي" واضحة الحدود محددة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التدين ورفعوا رايات الإسلام ».

**رابعاً**- «وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية. وتكافؤاً مع جسامة المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا ولا بد لهذا العمل أن يكون ضمن

---

(1) - الشيخ راشد الغنوشي - الحريات العامة في الدولة الإسلامية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى أوت/أغسطس 1993 - الملحق رقم (1) - ص (335-336-337-338).

حركة متبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادة ممثلة».

وهكذا وانطلاقاً من المقدمات السابقة، فقد حددت «حركة الاتجاه الإسلامي» المهام التي أخذتها على عاتقها كما يلي:

أ - بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية في أفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.

ب - تجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

ج - أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

د - إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة في البلاد توزيعاً عادلاً في ضوء المبدأ الإسلامي «الرجل وبلاؤه» «الرجل وحاجته» أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

هـ - الإسهام في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي المغربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلط دولي.. ».

ولتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

- « إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم جامع الزيتونة من صيانة للشخصية الإسلامية ودعم لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري ».

- « تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من خلال: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات

الأدب والثقافة عامة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً من إعلام الميوعة والنفاق ».

- « دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية.. ».

- « رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة ».

- « رفض مبدأ الانفراد بالسلطة «الأحادية» لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقات الشعب ودفع البلاد في طريق العنف، وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية ».

- « بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة ».

- « الانحياز لصفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين ».

- « دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية ».

- « اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللائكية(العلمانية) والانتهازية ».

- « تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب ».

- « بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربياً وإسلامياً وضمن عالم المستضعفين عامة ».

- « توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله ».

- « دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم ».

ولما أرادت حركة الاتجاه الإسلامي عقب احتفالها بالذكرى الرابعة لتأسيسها في أوائل جوان/يونيو 1981، تطبيق نهجها السياسي ووضعه على المحك العملي عبر الانتقال من تناول قضايا الدين المجردة نحو التوجه لمعالجة قضايا المجتمع الراهنة، بما في ذلك خوض غمار اللعبة الديمقراطية والمطالبة باستفتاء شعبي حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة، قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات حركة الاتجاه الإسلامي وأعضاءها وتمّ تقديمهم للمحاكمات، وذلك في 31 جويلية/يوليو عام1981.

واشتملت لائحة الاتهامات المقدمة ضد الحركة على ما يلي:

- الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها
- النيل من كرامة رئيس الجمهورية
- نشر أنباء كاذبة
- توزيع منشورات معادية

وتبع ذلك إعلان صدر عن وزير الداخلية إدريس قيقة مفاده أن السلطات التونسية الأمنية قد وضعت يدها على وثيقة تفضح ارتباط حركة الاتجاه الإسلامي بجهة أجنبية، واتهم الحركة بتشكيل تنظيم سري ذي هيكليات عدة للقيام بأعمال تخريبية [1].

وأمام محكمة الاستجواب رفض الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة التهم الموجهة إلى الحركة قائلاً: إن الجمعية المنسوب إليه تكوينها هي جمعية دينية، ولا تحتاج إلى تراخيص... وأشار إلى أن مجلس الشورى قد تقرر حله في اجتماع الزهراء، ودخل جميع أعضائه في تأملات شخصية على ضوء الوضع السائد في البلاد، وأن هذه التأملات قد انتهت إلى التفكير في بعث حركة سياسية اسمها « حركة الاتجاه الإسلامي » [2].

(1) - مجلة الوطن العربي 1981/10/2.

(2) - المصدر السابق.

لقد كانت الحملات القمعية على حركة الاتجاه الإسلامي قوية، وأصابت الحركة في قوتها السياسية والتنظيمية، ووضعت قوى المعارضة السياسية العلمانية أمام اختبار موقفها إزاء السلطة، وشعار الانفتاح الديمقراطي الذي أعلن عنه محمد مزالي. وتميز الخطاب الرسمي بنبرة إعلامية حادة في تبرير إجراءات السلطة القمعية. وفيما يلي أهم المحاور التي ركز عليها الخطاب الرسمي [1]:

إظهار عناصر الحركة في صورة من يبحثون عن « بلوغ أهداف سياسية أو شخصية عن طريق التستر بالدين واستعماله » وجعل المساجد « منابر لبث السموم واستغلال المشاعر الدينية لأهداف سياسية ».

اتهام الحركة بممارسة العنف وربط ذلك بما يجري على الساحة الإيرانية للإشارة إلى ما ينتظر التونسيين من قيام نظام إسلامي.

إظهار الإسلاميين بمظهر المفترين على الدين الإسلامي والمحرّفين لتعاليمه والبعيدين عن أهدافه السامية.

اتهامهم بالسعي « لإقحام الأمة في دوامة الصراعات والتناحر » و « المس بالوحدة القومية وتفريق الصفوف ».

التنديد بالحركة الإسلامية كحركة « رجعية ومتعصبة ومتخلفة ومتزمتة ومنغلقة ».

تقديمها كـ « تيار شيوعي شعاراته مأخوذة من الماركسية »، وما «ظهوره بمظهر الدين سوى خدعة» وهذه خاصية من خصائص حملة أواخر 1979.

اعتبار العقيدة الإسلامية قاسماً مشتركاً بين التونسيين كلهم ومن ثم فلا حق للإسلاميين في ادعاء فهمها أكثر من غيرهم.

إبراز غرابة وجود مثل هذه الحركة في تونس التي ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة

إبراز دور الحزب الحاكم وقائده في « الدفاع عن الإسلام ودعمه » سواء في فترة الاستعمار (مواقفه من التجنيس ومن المؤتمر الأفخارستي ومسألة

---

(1) - استقدنا من رسالة «الحركة الإسلامية في تونس من خلال صحيفة العمل» من إعداد فتحية بلغيث.

الحجاب) أو في عهد الاستقلال بما «حققه من مكاسب لفائدة الدين وتدعيم أركانه وما بذله لصيانة مكارم الأخلاق».

إنكار احتكار الإسلام أو الوصاية عليه أو التكلم باسمه على الحركة الإسلامية.

مؤاخذة الإسلاميين على « العمل ضد النظام وتحميلهم إياه مسؤولية الكفر والإلحاد السائدين في البلاد ».

وبالمقابل رأت حركة الاتجاه الإسلامي في هذه الحملة القمعية «صليبية جديدة تتمثل في قوم من أبناء جلدتنا يتكلمون بألسنتنا لبسوا خوذات الصليبيين وانتصبوا لمقاومة كل حركة تنبعث من أعماق هذا المجتمع وأصوله وتاريخه» واتجاه «حماة التغريب والمستفيدين منه إلى القيام بدور قاطع الطريق أمام مسيرة الإسلام المظفرة» [(1)].

وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تقدمت بطلب رسمي للحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها السياسي العلني في تونس، أي لإعطائها ترخيصاً كحزب سياسي، فإنّها لم تحصل على الترخيص المطلوب. وقد قَوَّمَ أحد قادة الحركة مسعاها هذا بقوله « إن الاعتراف المبدئي بالتعددية السياسية ليس هو العامل الذي ينشئ الأحزاب فهو لن يوجدها، لأنها موجودة، ومهمة القانون، أن يعترف بما هو موجود. فحركة الاتجاه الإسلامي مثلا لا ينكر أحد وجودها على الساحة. إن إعلان وجودنا كحركة سياسية، والحرص على إضفاء الطابع القانوني على حركتنا لإثبات شرعيتنا، وتوفير شيء من الحرية للعمل السياسي، لأن النظام يعرقلنا، ونحن نريد رفع الكابوس الذي تنشره السلطة من أننا مجهولو الهوية ولا نريد العمل في إطار قانوني. ولذلك نحن نحرص من وراء تقديم الملف – الترخيص – إلى وزارة الداخلية على إثبات قانونيتنا» [(2)].

---

(1) – المعرفة – العدد 1979/2 (دعوة إلى الرشد) راشد الغنوشي. والمعرفة العدد 1979/5 (العمل الإسلامي وقطاع الطرق) راشد الغنوشي.

(2) – مقابلة مع صلاح الدين الجورشي وعبد الفتاح مورو في مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/6.

## 1- البورقيبية و الحركة الإسلامية: أصول الاتفاق والصراع

إذا كان هناك توافق أيديولوجي بين الحركة الإسلامية والنظام في معاداة الحركة اليسارية ومحاربة الأفكار الشيوعية، فإن التباينات فيما بينهما، برزت عند ظهور حركة الاتجاه الإسلامي بقوة في أوساط الحركة الطلابية، كماً وكيفاً، إثر «تمرد» اليسار الطفولي على النظام.

وعلى نقيض دخول اليسار في أزمته البنيوية واشتداد حالة التشرذم والتفتت في صفوفه وبداية انهيار تأثيره في الجامعة، أصبحت حركة الاتجاه الإسلامي تبحث عن نقاط ارتكاز داخل الأطر النقابية للحركة الطلابية. وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تلقت ضربة موجعة في صيف 1981، فإنّ الحركة ستشهد خلال النصف الأول من عقد الثمانينات حالة من الاستقطاب قوية جداً بفضل جهاز التنظيم السري، إذ ستوظف الحركة كل عناصر الاستمالة من رياضة وكشافة وفن وثقافة، وهي كلها أدوات اجتذاب وزرع في أرض أصبحت أكثر خصوبة بمفعول الثورة الإيرانية وبروز قيادات الحركة إلى العلن. وكان من الطبيعي أن يمتد النشاط الإسلامي نفسه إلى النواة التي بدأت تتكون منذ 1975، وهي النواة « العسكرية الأمنية » التي ستركز نشاطها واستقطابها التنظيمي من داخل الأكاديمية العسكرية، واختراقها للمؤسسة الأمنية التونسية.

فمجالات الاختراق التي ركزت عليها حركة الاتجاه الإسلامي طيلة عقدي السبعينات والثمانينات هي مجالات التعليم والإعلام والجيش والشرطة، وحققت فيها نجاحات مهمة ومتفاوتة. لكن تنامي قوة التنظيم الإسلامي، واتساع نطاق استقطابه الاجتماعي و السياسي لم يمكن حركة الاتجاه الإسلامي من الحصول على الترخيص، باعتبارها حزباً سياسياً في البلاد، ولم يُرخص لها بإصدار مجلة ناطقة باسم الحركة.

شهدت سنة 1983 بداية الانفراج بين حركة الاتجاه الإسلامي وحكومة مزالي، وكان أحد أسباب الانفراج يكمن في الوساطة التي قام بها د. حمودة بن سلامة أمين عام الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وأحد الشخصيات السياسية المهمة، وصلاح الدين الجورشي أحد الذين شاركوا في

نشاط الحركة ثم تخلى عنها، وذلك بين الحكومة التونسية والحركة، ولاسيما أمينها العام عبد الفتاح مورو، وقد نقل الجورشي شروط حكومة مزالي إلى الاتجاه الإسلامي ممثلة في ثلاثة بنود [1].

1- تخلي الحركة عن اعتبار نفسها حزباً سياسياً

2- التوقف عن سياسة تسييس المساجد

3- احترام القانون وشجب كل ممارسات العنف

وقد أبدت استجابة كبيرة في أوساط حركة الاتجاه الإسلامي لشروط الحكومة ووساطة الجورشي. وهكذا أصدرت الحركة بياناً في السادس من جوان/يونيو 1983 بمناسبة مرور عامين على تأسيسها، تضمن نقطتين اعتبرتا بمثابة تحول مقبول في موقفها إزاء السلطة، فقد أكد البيان.

- عدم لجوء الحركة إلى العنف، ونبذه كوسيلة في العمل السياسي.

- عدم اعتبار « حركة الاتجاه الإسلامي » ممثلة للإسلام كتيار، والاعتراف بأنها جزء من تيارات إسلامية، والتنديد بأي احتكار للدين من قبل أي حركة سياسية إسلامية.

واعتبر هذا « التحول » من قبل الحركة حافزاً للسلطة التونسية على اتباع سياسة جديدة إزاء الاتجاه الإسلامي بهدف تشجيع الاتجاهات المعتدلة داخل الحركة، وخاصة بعد إخفاق الحملات المتتالية لتصفيتها باعتبارها ظاهرة في الحياة السياسية، ولا سيما أن الحركة بدأت تحظى بتعاطف جماهيري واسع، بات يخيف السلطة من أن تتحول معه إلى جماعات سرية ذات طابع ... إرهابي [2]. وهكذا أوجدت السلطة فرصتها في البدء بسياستها الجديدة. فكانت الأحكام المخففة في جويلية/يوليو 1983 ضد معتقلي الاتجاه الإسلامي، ثم بدأ التمهيد لإطلاق سراح أمين عام الحركة عبد الفتاح مورو، الذي كان قد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات عام 1981 [3].

---

(1) - مجلة المجلة تاريخ 1983/8/6 وأيضاً الشراع تاريخ 1984/9/10.

(2) - جريدة الأنباء الكويتية تاريخ 1983/8/17.

(3) - مجلة الشراع اللبنانية تاريخ 1984/9/10.

وجاءت خطوة الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة بإطلاق مساجين حركة الاتجاه الإسلامي بمن فيهم زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي، والتي اتخذها في أوت/أغسطس 1984 بمناسبة عيد ميلاده الحادي والثمانين، جاءت مؤشراً مهما على تغييرات في موقف السلطة التونسية من الحركة وإمكانية حصولها على حق ممارسة نشاطها التنظيمي والدعاوي بصورة علنية [1].

وقد رحّبت أحزاب المعارضة التونسية بقرار العفو الرئاسي هذا، وأصدر كل من رابطة حقوق الإنسان التونسية، وحزب الوحدة الشعبية الذي يتزعمه محمد بلحاج عمر، والحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي يتزعمها أحمد المستيري، بيانات في هذا الاتجاه [2]، فيما أضافت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى ذلك مطالبتها باتخاذ خطوات أخرى على طريق تدعيم المسار الديمقراطي وضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الفردية والعامة، كما طالبت بـ:

- اتخاذ مبادرات عدلية وحكومية قصد تهدئة الخواطر، وفي اتجاه طي صفحة حوادث ثورة الخبز ونتائجها.

- إعلان العفو التشريعي العام في البلاد.

- عودة جميع المنفيين السياسيين إلى الوطن.

- ضمان الحق في الشغل، والحقوق المدنية والسياسية للمساجين السياسيين السابقين.

- إطلاق سراح جميع من حوكموا من أجل آرائهم، أو من أجل انتمائهم السياسي.

- ، [illegible] ف التحفظي، وتقديم الضمانات لمنع التعذيب خلال الاستنطاق.

- ضمان حق التنظيم دون عراقيل، وإقامة تعددية سياسية حقيقية في البلاد [3].

---

(1) - جريدة القبس الكويتية تاريخ 1984/8/15.

(2) -مجلة الموقف التونسية العدد 14 تاريخ 1984/8/11 (ص 18).

(3) - القبس الكويتية 1984/8/15.

وعَبَّرَ الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة عن ارتياحه لقرار الحبيب بورقيبة بإطلاق سراح مساجين حركة الاتجاه الإسلامي، وقال: «إنّ تحقيق هذه الخطوة، لم يكن مصادفة، بل كان نتيجة مسيرة نضالات وجهود القوى الديمقراطية والمنظمات السياسية والإعلام المستقل. وأساساً جهود الشعب المسلم، بل جهود كل المنظمات العالمية والإنسانية»، وقد أعرب الغنوشي عن أمله في أن يتم رفع الحصار والسجن عن بقية القوى السياسية وتمكينها من حقها في الوجود القانوني، وحق التعبير، ورفع القيود عن الصحافة [1].

## 2- من الخروج من السجن إلى مرحلة الصدام مع السلطة

حين غادرت القيادات الإسلامية السجن في صيف 1984 بدأت حركة الاتجاه الإسلامي تقوم بمراجعة نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية معتدلة إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، تتحدى السلطة في موقع قوتها، باعتبارها حركة تحمل مشروعاً إسلامياً مقابل الإفلاس الذي انتهى إليه المشروع البورقيبي التغريبي الذي تحول إلى عصا وإلى مجموعة مافيا في عهد الجنرال بن علي.

وفي سياق هذه المراجعة برزت تيارات مختلفة داخل حركة الاتجاه الإسلامي. وكانت قضايا الخلاف داخل الحركة تتبدى في ثلاث قضايا أساسية هي: قضية العمل السياسي في رؤية الحركة، وقضايا الخلاف النظري، وموضوع قيادة الحركة [2].

### في موضوع العمل السياسي

**التيار الأول:** ويدعو إلى التفاعل مع الأطراف المتعاطفة مع الحركة داخل الحكم وفتح جسور الاتصال معها. وكان المقصود بهذه «الأطراف» رئيس الوزراء آنذاك محمد مزالي الذي لعب الدور الرئيس في قرار الإفراج عن قيادة الاتجاه الإسلامي المعتقلة. وكان عبد الفتاح مورو أمين عام حركة الاتجاه

---

(1) - المصدر السابق عينه.

(2) - عرضت مجلة الموقف التونسية في عددها (27) تاريخ 1984/11/17 ملفاً حول الصراعات داخل حركة الاتجاه الإسلامي بعنوان «الاتجاه الإسلامي - خلافات تهدد الانقسام» (ص 6 - 10).

الإسلامي الذي أفرج عنه قبل زملائه لأسباب صحية هو مهندس هذا التقارب، إذ التقى مزالي أكثر من مرة في بيته وسلّمه في إحدى المرات رسالة موجهة إلى الرئيس بورقيبة تتضمن التزام الحركة بالعمل في إطار الدستور وشرعية القانون، وكانت هذه الرسالة الورقة الحاسمة في إقناع بورقيبة باتخاذ قرار العفو. ويدعو مورو إلى انتهاج المسار السياسي المقنّن والحصول على تأشيرة حزب سياسي والإسهام في الحملات الانتخابية سواء كانت برلمانية أو بلدية إلى جانب أحزاب المعارضة الأخرى، بغية تعزيز نفوذ الحركة كحزب سياسي، بما يكرّس وجود الحركة كاتجاه في البلاد، الأمر الذي يعني ازدواجية سياسية - دينية، بحيث يكون للحركة زعامة سياسية وزعامة دينية. ويؤيد هذا التيار التعددية والعلاقة مع الأحزاب الأخرى كخط تكتيكي، وبهذا المعنى فإن دعوات « الديمقراطية » عند هذا التيار، ترفع شعاراً في الظرف الحالي كما هي حال المطالبة بالعفو التشريعي العام لأن شعارات كهذه، تعتبر شعارات علمانية تتعارض مع الاتجاهات المبدئية للحركة [1].

**التيار الثاني:** كان يمثله الشيخ راشد الغنوشي وهو يلتقي مع التيار الأول في العديد من النقاط، إذ كان يؤكد أن شعارات التعددية والعفو العام والصحافة ينبغي أن تستخدم للاستفادة منها لخدمة حركة الاتجاه الإسلامي حتى يتصلب عودها وتستطيع أن تستبدل بشعار «الديمقراطية» باعتباره شعاراً علمانياً شعار« الشورى المشروطة» وفضلاً عن ذلك فإنّ ممثلي هذا التيار وأنصاره يرون ضرورة الدمج بين الزعامة الدينية والسياسية في تعبير واحد، مع التأكيد أن الدور السياسي هو مجرد دور عرضي مقارنة بالدور الديني.

التيـــار الثالـــث: والذي تعبر عنه الأوساط الطلابية في حركة الاتجاه الإسلامي، ويعبر هذا التيار عن نفسه في رفضه لقوانين العمل السياسي والحصول على التأشيرة، لأن ذلك في نظرهم تحالف مع السلطة الرجعية واعتراف بشرعيتها الدستورية. وعليه فإن العمل السياسي ينبغي أن يحسم مسألة العلاقة مع السلطة - وحزبها - والمعارضة العلنية الرسمية، وعلى الحركة أن تعد نفسها لتسلّم السلطة عبر الدعاية السياسية السرية، ومقاطعة

---

(1) - المصدر السابق

الأجهزة الرسمية، وتأهيل قاعدة إسلامية مع قيام تنسيق مع حركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها السيد أحمد بن صالح في الخارج، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ثم مع الحزب الشيوعي التونسي مع ضرورة الابتعاد عما يمكن أن يشير إلى وجود تحالف مع هذه القوى، حتى لا يستغل في إبعاد « تهمة الإلحاد » عنها، كما يؤكد هذا التيار المراهنة على الاتحاد العام التونسي للشغل للأهمية التي يمثلها، والتحالف مع الشق العاشوري (نسبة إلى الزعيم النقابي الحبيب عاشور) وهو يخوض الصراع مع اليسار النقابي.

وشكّل التياران الثاني والثالث الأكثرية داخل حركة الاتجاه الإسلامي، ووقفا موقف الرفض بدرجات متفاوتة لآراء عبد الفتاح مورو وأطروحاته. وفي المؤتمر السرّي الذي عقدته الحركة في ديسمبر/ كانون الأوّل 1984، حمل رموز التيارين الثاني والثالث على ممثلي تيار مورو وعلى بعض الإطارات أمثال عبد العزيز التيميمي وكمال بن يونس (مراسل إذاعة لندن بتونس) وعضو المكتب السياسي بنعيسى الدمني الذين كانوا ينتقدون عددا من المقولات السلفية مثل مقولة «جاهلية المجتمع» وسيطرة الفكر الإخواني على الحركة بشكل عام. وأكدت الأكثرية في المؤتمر رفضها لمضمون الرسالة التي وجهها مورو إلى الرئيس بورقيبة عن طريق محمد مزالي.

## الخلاف النظري

أما التناقض النظري أو الفقهي داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فهو تناقض منهجي في رؤية الدين والواقع و«اختلاف عقيدي واجتماعي وسياسي يمس جوهر القضايا المطروحة ومنهج التعامل معها» وقد اتخذ هذا التناقض شكلاً حاداً في قضيتين أساسيتين [1].

**الأولى:** علاقة العقل بالنقل، الأمر الذي يشير إليه التفاوت التفسيري للنصوص القرآنية، ومن ثم تحديد جوهر المفاهيم الأساسية من طراز: ماهية الإسلام، وماهية التوحيد، وعلاقة الدين بالسياسة ومسألة الديمقراطية. ويعبر الخط التقليدي - قيادة الحركة - عن موقفه بتقديم مركز -النقل-

(1) - المصدر السابق.

النص الديني على العقل، بقراءة النصوص الدينية قراءة أصولية لا تاريخية، فيما يحاول الاتجاه الآخر تقديم تفسيرات أكثر عصرية للنصوص الدينية.

**الثانية:** الموقف من السلفية، التي يرتبط بها الموقف من العلاقة بين العقل والنقل في فهم النصوص الدينية، إذ ينتقد المجددون داخل حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي بصفته «ممثلا للخط السلفي الرجعي داخل حركة الاتجاه الإسلامي، انطلاقا من تقديمه النقل على العقل، وربطه ذلك بالسلفية الأصولية.

**الخلاف في موضوع قيادة الحركة**

تبادل قطبا حركة الاتجاه الإسلامي زعامة الحركة والجسم الطلابي فيها الاتهامات بسبب الخلافات الناتجة أصلا عن تفاوت المواقف واختلافها إزاء السلطة والإجراءات الساخنة التي شهدتها تونس في النصف الأول من عقد الثمانينات.

ولئن كانت حركة الاتجاه الإسلامي تتمتع بشرعية تاريخية في مستوى نشاطها وقيادتها، ولم تسمح من قبل ببروز قيادات الجيل الثاني الذي تربى في حلقات التنظيم، فإن الزج بهذه القيادة التاريخية في السجن في صائفة 1981 سيفسح في المجال لبروز قيادات الصف الثاني وأبرزهم حمادي الجبالي وهو مهندس ينتمي إلى القيادات التكنوقراطية، سيصرف كل ما تحقق له من ملكات وتكوين ليحول التنظيم الإسلامي من ظاهرة ارتبطت بالمساجد إلى ظاهرة تحقق انتصارا جماهيريا في الشوارع. حمادي الجبالي كان معاضدا بمكتب تنفيذي يضم كل من علي العريض والأزهر نعمان ومحمد القلوي وعلي بوراوي وعلي الزروي ومحمد العكروت. وكل واحد من هؤلاء كان يحمل اسما واحدا أو اسمين حركيين. حمادي الجبالي عرف باسم وحيد ثم عبد الواحد وعلي العريض باسم جلال ثم فيصل أما الزروي فعرف باسم فارس ثم تغير إلى حامد في حين عرف العكروت باسم عياد ثم الحاج وحمل الأزهر نعمان اسم صلاح وعرف بوراوي باسم محفوظ.

هذه القيادة هي التي ستتولى تسيير الحركة من صائفة 1981 إلى مؤتمر سليمان في سنة 1984، إنها ستجتمع سرا مرتين كل أسبوع برئاسة حمادي

الجبالي. ومن محاور النقاش في هذه الاجتماعات نشاط خلايا التنظيم في المناطق والاستماع إلى عرض أسبوعي عن مسار العمل الدعوي في الجهات وحالات الاستقطاب وما يتبعها من إنشاء خلايا جديدة خاصة في المعاهد التلمذية وفي الجامعة.

المهندس حمادي الجبالي وأستاذ الرياضيات محمد شمام شكلا الدينامو المحرك للتنظيم على صعيد النشاط والتعبئة واختراق المؤسسة العسكرية والأمنية، في حين كانت القيادة في السجن تسعى لمدّ الجسور نحو محمد مزالي للاستفادة منه بهدف إطلاق سراحها. وتحقق ذلك بعد سبعة أشهر من أحداث ثورة الخبز عام 1984، حين خرجت القيادة التاريخية لحركة الاتجاه الإسلامي. وبهذا الخروج تكشفت بعض الخلافات.

وكان الإفراج عن الشيخ راشد الغنوشي ورفاقه قد أفضى إلى وجود قيادتين في التنظيم: قيادة الجيل الأول التي مثلها راشد الغنوشي وصالح كركر ومن معهما، وقيادة الجيل الثاني التي قادها حمادي الجبالي، الأولى تعتبر نفسها هي الشرعية وهي الممثلة لقرارات مؤتمر 1981، والثانية تعتبر أنها اكتسبت شرعية ميدانية، وأن القاعدة التنظيمية الموزعة في أنحاء البلاد آنست العمل معها، وأصبح تماسك الحركة مهدداً بوجود الفريقين جنباً إلى جنب من دون حسم الأمر والخروج بموقف واضح.

وكانت القيادة التاريخية تشكو في حد ذاتها شروخا بين أعضائها، ذلك أن خلافات حادة حصلت في السجن بين الشيخ راشد الغنوشي وصالح كركر، نتيجة للمساعي التي بذلت لدى محمد مزالي للحصول على الإفراج ولرسالة الاستعطاف التي تم توجيهها إلى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لطلب العفو عن المسجونين. والرسالة حرّرها عبد الفتاح مورو، إلا أنه لم ينجز ذلك بصورة إفرادية بل كانت نتيجة تشاور ونقاش بين العناصر القيادية الموجودة خارج السجن و الشيخ راشد الغنوشي الذي تمتع طيلة بقائه في السجن بإمكانية التخاطب مع القيادة الجديدة.

وقد أسهمت عملية دخول قيادة الحركة إلى السجون في سقوط هالة التقديس التي أحيطت بها القيادة التاريخية، وفي تقديم القطاعات الطلابية والشبابية التي انضمت إلى الحركة بعد الثورة الإيرانية، وأظهرت تأييداً لعملية

قفصة سنة 1980 ، وتوجهت نحو التوسع في العمل السياسي من خلال الإضرابات الطلابية سنة 1981 ، فبرزت رموز في بعض المراكز القيادية في أثناء وجود القيادة في السجون، واحتدّت الخلافات بصدد موقع كل من القيادة التاريخية وقيادة الجيل الثاني في حركة الاتجاه الإسلامي، التي أظهرت في تجربتها أربع قواعد في حل الخلافات وهي:

1- محاولة احتواء معارضي القيادة بإعطائهم مراكز قيادية في الحركة.

2- وفي حال إخفاق المحاولة فإنه يتم اللجوء إلى تهميش الخلاف وتحويله إلى خلاف شخصي.

3- اللجوء إلى الحسم التنظيمي باتخاذ قرارات تنظيمية تتعلق بموضوع الخلاف ورموزه.

4- تبني نقاط الخلاف لتمييع التناقض مع المعارضين والاستمرار في إدانتهم ووصفهم بصفات تقلل من حجمهم وقوتهم.

وهكذا، وبغضّ النظر عن التناقضات النظرية، فإنّ الخلافات السياسية قد اتسعت داخل حركة الاتجاه الإسلامي، وتم تبادل الاتهامات، بحيث بدت القيادة الطلابية مسؤولة عن دخول قيادة الحركة وإطاراتها السجن بسبب المواقف المتطرفة، فيما بدت القيادة التقليدية للحركة متهمة لهذا السبب أو ذاك بالتواطؤ مع النظام ومحاولة إضفاء الشرعية عليه خاصة في موضوع الحصول على تأشيرة لممارسة النشاط السياسي في إطار النظام والاعتراف بالشرعية الدستورية [1].

هذه التناقضات هي التي فرضت مؤتمر ديسمبر/ كانون الأوّل 1984 ، الذي انعقد بمدينة سليمان، وترأسه آنذاك علي العريض. هذا المؤتمر أعاد التنظيم إلى قبضة الشيخ راشد الغنوشي. وقد سمح له بذلك استيفاء الشروط التي تهيئ له الإمامة بمفهومها الديني للتنظيم. فأخذ الشيخ راشد الغنوشي الإمارة وهو أمر طبيعي، إضافة إلى رئاسته المكتب التنفيذي وهو أمر مغاير تماماً لتقاليد الحركة التي كانت تحرص من قبل على الفصل بين خطة الإمارة والمكتب التنفيذي كجهاز سري للتسيير والإدارة، وأخذ أيضاً قيادة المكتب

---

(1) - فايزة سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس - (بدون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى 1986، (ص222).

السياسي العلني الذي يقود حركة الاتجاه الإسلامي أمام الرأي العام. كما اتخذ المؤتمر قرارات عدة سيكون لها بعد ذلك أهمية كبرى خاصة قرار إحداث مركز شرعي في صلب الحركة للنظر في مدى تطابق قراراتها مع الشرعية الإسلامية.

ومنذ تلك الفترة اختارت الحركة طريق إعادة بناء خلاياها وإنشاء لجان متخصصة يتولى رئاستها أعضاء « المكتب التنفيذي » الذي تم تعيينه في مؤتمر 1984 ومن هذه اللجان لجنة القطاع النقابي ولجنة القطاعين السياسي والإعلامي ولجنة الإدارة والتنظيم ولجنة المالية، كما تم تعيين المهندس حمادي الجبالي رئيساً للمكتب التنفيذي السري. وإلى جانب المكتب التنفيذي اختارت الحركة في تلك الفترة أيضاً أعضاء « مجلس الشورى » وهو أعلى هيئة في الحركة بعد المؤتمر، إلا أن الصورة العلنية للاتجاه الإسلامي« كانت تختلف عن هذا البناء الذي أنشئ على صيغة التنظيمات السرية الحديدية بما في ذلك استخدام الأسماء المستعارة. ففي جوان/يونيو 1985 أي في الذكرى الرابعة للإعلان عن تأسيس الحركة، عقد خمسة من قياديي الحركة مؤتمراً صحفياً ليعلنوا أنهم هم أعضاء المكتب السياسي الجديد. وكان على رأسهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، إلا أن ثلاثة من مكتب 1981 كانوا قد غادروا الحركة وهم: بنعيسى الدمني مسؤول النشاط الإيديولوجي وزاهر المحجوب المسؤول المالي وحبيب المكني مسؤول الإعلام، وعوضهم ثلاثة قياديين جدد هم حبيب اللوز وحمادي الجبالي وحبيب السويسي، لكن الواضح أن هذه القيادة العلنية لم تكن تعكس الجسم التنظيمي الحقيقي الذي كان عماده 20 شخصا هم (6) أعضاء المكتب التنفيذي و(14) أعضاء مجلس الشورى، وأسهمت القيادة العلنية في إقامة علاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى ومع الصحافة وحتى مع الحكم. ففي أعقاب الغارة الصهيونية على ضاحية حمام الشط في أكتوبر/تشرين الأوّل 1985 نظمت أحزاب المعارضة اجتماعاً شعبياً في العاصمة لإدانة الموقف الأمريكي. وشارك الغنوشي باسم «الاتجاه الإسلامي» في هذا الاجتماع. ثم استقبل المزالي بعد أيام رؤساء الأحزاب الثلاثة المعترف بها، واستقبل بعدهم وفدا يمثل «حركة الاتجاه الإسلامي» ويتألف من الغنوشي ومورو والجبالي.

وطبعا أذيع الخبر في كل وسائل الإعلام الرسمية، وكانت تلك المناسبة المرة الأولى التي يلتقي فيها مسؤول كبير في الحكومة قياديين من « الاتجاه الإسلامي » بشكل رسمي وعلني.

على صعيد العمل السياسي والفكري كثفت الحركة نشاطها وسعت إلى انتداب عناصر جديدة خصوصاً في الكليات والمعاهد، واتخذت من المساجد مجدداً منطلقاً لنشر الدعوة، وساعدها في ذلك أن عدداً كبيراً من الإطارات الهاربة في الخارج تمكنت من تسوية أوضاعها القانونية وعادت إلى تونس مثل فاضل بلدي الذي تولى رئاسة الحركة مدة قصيرة قبل خروج الغنوشي من السجن. وكانت الجامعة تمثل منطقة بمفردها في بنية الحركة التنظيمية ترتبط مباشرة بالقيادة ويقودها مجلس الجامعة، وكانت المساجد داخل المبيتات والأحياء الجامعية هي مراكز الإشعاع والعمل، حيث عقد الاتجاه الإسلامي «المؤتمر التأسيسي» للاتحاد العام التونسي للطلبة عام 1985. وبهذه الخطوة جسّد الطلبة الإسلاميون مشروع الانشقاق النقابي في الجامعة مكرسين بذلك التعددية النقابية في الحركة الطلابية، باعتبارها تلتقي موضوعياً مع برنامج النظام التصفوي الذي يهدف إلى تكوين نقابة خاصة للطلبة الدستوريين، الذين ظلّوا هامشيين في الجامعة، ونقابة للطلبة الأصوليين الإسلاميين، ونقابة لليسار. علماً بأن الطلبة الإسلاميين يعتبرون الطلبة اليساريين دعاة المؤتمر(18) الاستثنائي هم المجسدون الحقيقيون للانشقاق، وذلك برفض النشاط النقابي و السياسي للتيار الإسلامي على صعيد الاتحاد.

أما العمل التنظيمي داخل المحافظات الداخلية فقد تميز بما يلي:

كان يشرف على كل محافظة عامل تنسيق مباشرة مع القيادة ويساعده مكتب تنفيذي محلي، وكانت العاصمة مقسمة إلى أربع مناطق. كما يوجد في كل منطقة مجلس استشاري محلي يرتبط بالمجلس الاستشاري المركزي ومهمته النظر في القضايا المطروحة على الحركة وانتداب الأعضاء الجدد وتكوينهم سياسياً وعقائدياً ضمن خلايا يبلغ معدل عدد أعضائها (5) أعضاء وتجمع كل منطقة إسهامات مالية من الأعضاء تنفق في نشاط الحركة ويحول جزء منها إلى القيادة، إلا أن اللافت للانتباه أن التحقيقات كشفت عن عدد كبير من

التجار الذين كانوا يساعدون الحركة بالأموال من باب «إخراج الزكاة» وهو تطور مهم بالمقارنة بمرحلة ما قبل 1981.

أما على الصعيد الخارجي فكان للحركة فروع في باريس والجزائر والمغرب، كما أقامت الحركة صلات وثيقة مع الحركات المماثلة في الجزائر والسودان، إذ زار وفد من قيادة «الجبهة القومية الإسلامية» تونس وأجرى سلسلة من الاجتماعات مع قيادة الحركة في تونس وانتقل عدد من إطارات «حركة الاتجاه الإسلامي» إلى السودان للاستفادة من خبرة «الجبهة» وتجاربها.

وكان طبيعياً في مناخ التحولات التي عرفتها الحركة في منتصف الثمانينات وتعاظم حجمها وانتشار بنيتها التنظيمية أن يتوقف القياديون لمراجعة المرحلة الماضية وتحديد خطوط المرحلة الآتية، لذلك دعت القيادة إلى مؤتمر عام سري بالمنزه في ديسمبر 1986 استمرت أعماله لمدة يومين وكان برئاسة حمادي الجبالي وحضره نواب عن كل المحافظات وتمت خلاله مناقشة تقريرين سياسي ومالي وبحث آفاق تطور الحركة في المستقبل. واتخذ المؤتمر قرارين: الأول تصديق وثيقة «الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي». والثاني: انتهى الحضور إلى الاتفاق على وثيقة توجيهية تسمى « الاستراتيجيا » وتقسم خطة عمل الحركة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة البلاغ والتعريف بالنفس ومرحلة إعداد البديل من برامج وإطارات وفقا « للنمط الإسلامي » ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي « مرحلة التمكين ». وأعاد المؤتمر انتخاب راشد الغنوشي رئيسا للحركة وعين أعضاء مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الذي وضع كلاً من حمادي الجبالي وصالح كركر وعلي العريض، والفاضل البلدي ومحمد شمام وعلي الزروي، ولم يمر شهر على هذا المؤتمر حتى عثرت قوات الأمن على مركز وثائق الحركة في بيت بأحد الأحياء الشعبية، وتمكنت بذلك من معرفة بنية الحركة وخلاياها وفروعها، ففرضت نوعاً من الإقامة الجبرية على الغنوشي في بيته خلال شهر أكتوبر/تشرين الأوّل من سنة 1986. واعتقلت عدداً من العناصر القاعدية وأحالتهم على المحاكم. وبدأت المواجهة تتصاعد يوما بعد يوم، خصوصا بين طلاب حركة الاتجاه الإسلامي، وقوات الأمن في الجامعة، إلى أن تقرر الهجوم الشامل في 9 مارس/آذار سنة 1987، فاعتقل الغنوشي وتبعه عدد كبير من القياديين.

لقد بلغت الأزمة التي تفاعلت بين النظام وحركة الاتجاه الإسلامي ذروتها، بإعلان الحكومة هجومها الصاعق على قيادات الحركة الأصولية الإسلامية وإطاراتها، إثر الاضطرابات والاشتباكات الطلابية العنيفة مع قوات الأمن في حرم الجامعة، وفي شوارع العاصمة التونسية، في شهري أفريل/نيسان و ماي/أيار الذي وافق شهر رمضان من سنة 1987.

وكانت الحكومة التونسية، قد درجت على وصف ما يجري، بأنه مجرد أعمال تخريبية تقوم بها جماعات متطرفة تتلقى تعليمات من الخارج «وقد اتهمت السلطات التونسية قيادات حركة الاتجاه الإسلامي وأعضاءها، بالتورط وبالتخطيط مع النظام الإيراني، لمؤامرة تصدير الثورة إلى تونس، والإطاحة بالنظام التونسي، في أعقاب الإضرابات والاضطرابات الطلابية في الجامعة، وإلقاء السلطات الفرنسية القبض على عدد من التونسيين في باريس على علاقة بإيران، الأمر الذي جعل تونس تقطع علاقاتها مع طهران. وأعلن مدير الحزب الدستوري السابق عبد العزيز بن ضياء، أنّ تونس تواجه «فراغا أيديولوجيا» ودعا كوادر الحزب الحاكم إلى «العمل لسد هذا الفراغ من أجل التصدي في الحال لخطر التشدد الديني، ولكفالة الاستقرار والبقاء للحزب».

وفيما أظهرت التطورات ازديادا حادا في المواجهة مع حركة الاتجاه الإسلامي، وخوفا حقيقيا من مصير النظام التونسي، أظهرته طريقة التغطية الإعلامية الحكومية الحزبية للمعركة، أظهر التيار الإسلامي بالمقابل قدرة على المبادرة، إلى انتهاج أسلوب العصيان المدني في التغيير.

بدأ النظام يستشعر قوة «حركة الاتجاه الإسلامي» عندما تنامى تأثيرها في الجامعة والمعاهد الثانوية وغزت المؤسسات التعليمية، وسيطرت على الجمعيات الدينية، مستغلة المنابر العلنية، كالمساجد والأطر الأخرى، لا سيما حين أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح المنتجين الصغار، وبعض الشرائح من البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين، أي تلك الفئات الاجتماعية المحافظة.

منذ انتصار « الثورة الإسلامية » في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية، أعطى خطاب « الاتجاه الإسلامي » ولا سيما الصحفي منه، دعاية كبيرة

لهذه الثورة ولزعيمها الخميني. وقد استغلت « حركة الاتجاه الإسلامي » تعاطف قطاعات عريضة من الشعب مع ثورة الشعب الايراني، لتبث أفكار الخميني ونداءاته، ولكي تبلور أطروحته المتمثلة في أن الدور الريادي، من الآن فصاعداً هو للحركة الإسلامية، ولرجال الدين في تحقيق التغير الاجتماعي والسياسي في تونس، عن طريق حلول عهد « الطريق الثالث الإسلامي»، واعتبار « الثورة الإيرانية »، مثالاً نموذجياً يحتذى به في هذا المجال. وقد كتب الشيخ راشد الغنوشي في مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، تحت عنوان "الثورة الإيرانية ثورة إسلامية" « إن الحركة الإسلامية في إيران، وإن كانت قاعدتها شيعية، فإنها تصب في التيار العالمي للبعث الإسلامي، مستهدفة إيقاظ الأمة الإسلامية بكاملها ووضعها في القيادة الحضارية للعالم ». ويضيف قائلاً : « وحيث تنتصر الحركة الإسلامية في إيران، فإنها تسجل بادرة عظيمة من الصراع المحتد اليوم في العالم بين قوى الطاغوت وقوى التحرر، وبين الأنظمة الجبارة وبين الشعوب المحرومة المستضعفة، ولذلك فسوف تكون نموذجاً يهتدي به كل الأحرار في العالمين الإسلامي والنامي، وتصبح إيران قلعة للحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم ». « إن ثورة إيران هي ثورة الإسلام ضد الاستبداد والقهر والتبعية والاستغلال، إنها ثورة المستضعفين ضد الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي » [1].

ثم إن هناك عوامل أخرى ذات شأن مهم أسهمت إلى حد كبير، في احتدام التناقضات بين « حركة الاتجاه الإسلامي » والنظام. فهناك تعمق أزمة الرأسمالية التابعة، وما أفرزته من أزمة بنيوية عميقة في المجتمع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية وثقافية وأخلاقية، وتفاقم أزمة القيم في المجتمع، وتفكك بنية التشكيلة الاقتصادية التابعة بين اتجاه رأسمالي تبعي مرتبط بنيوياً بمركز الرأسمالية العالمية، وقطاع اقتصادي تقليدي تتعايش فيه أنماط الإنتاج القديمة والمتغلغلة، ما يزيد في تعميق التبعية، وتوسّع هوة الفوارق بين الطبقات، بين قطبين متناقضين عدائيا، واحتداد الصراع الطبقي. وقد أدى كل هذا، إلى بروز قوى طبقية جديدة على صعيد المسرح السياسي

---

(1) – الشيخ راشد الغنوشي – مقال تحت عنوان "الثورة الإيرانية ثورة إسلامية" – مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، العدد 3 – السنة الخامسة – تاريخ 1979/2/12.

التونسي، تطالب بالديمقراطية، وبتحقيق الحرية السياسية للشعب. وهو ما قاد بدوره إلى "تخلي" النظام تكتيكياً، عن سياسة التصلب والفاشية، التي اتبعها في السبعينات، وانتهج سياسة « التفتح والديمقراطية » مع مجيء حكومة محمد مزالي، إثر مؤتمر الحزب الحادي عشر في أفريل/نيسان 1981. وهناك مجيء «الثورة الإسلامية » في إيران، وظهور مَد إسلامي في عموم العالم العربي، وانتعاش أطروحات الحركات الدينية والطائفية بوجه خاص. وهناك من جهة ثالثة تضخم صفوف « حركة الاتجاه الإسلامي »، وشعورها بأنها أصبحت تشكل قوة سياسية منظمة في البلاد. وعلاوة على هذه العوامل الثلاثة، هناك الانقسامات والصراعات داخل الحركة الإسلامية التونسية بوجه عام، التي انقسمت إلى عدة فصائل وتيارات، منها، انفصال « الجماعة الإسلامية » عن « حركة التبليغ »، وتحول « الجماعة الإسلامية » إلى حركة « حركة الاتجاه الإسلامي » التي تحولت إلى حزب سياسي يحمل هذا الاسم، في جوان/يونيو 1981، عندما تم الإعلان عن أسماء قيادته، وكان من ضمنها رئيس الحركة راشد الغنوشي، وأمينها العام عبد الفتاح مورو، وخروج «الإسلاميين التقدميين»، الذين كان يتزعمهم رئيس تحرير مجلة «المعرفة» حميدة النيفر مع استمرار الصراعات داخل الاتجاه. وقد برزت حركات سلفية أكثر تطرفاً، ولجأت إلى العنف والعمل السري المنظم، وشكلت استمراراً بصيغ مختلفة للتيار الأصولي ... لا ي، أو تعميقاً له، ومنها «جماعة المسلمين»، و« حزب التحرير الإ... »، و« الجهاد الإسلامي ». إن هذه العوامل مجتمعة فرضت على « حركة الاتجاه الإسلامي» تحولات حقيقية في مضمون خطابها الإيديولوجي والسياسي، بحيث أصبحت تطبع نشاطها العلني والسري بطابع سياسي مباشر وهجومي، وتطالب بإيجاد أطر للعمل السياسي العلني، من خلال اعتراف السلطة البرجوازية التونسية بها كحزب سياسي، له الحق أن يُمنح شرعية النشاط السياسي العلني، في البلاد. ومن هنا جاء رفض النظام التونسي الاعتراف « بحركة الاتجاه الإسلامي » كحزب سياسي، وبالنشاط القانوني للحركة، مادام هذا الحزب السياسي الديني، يعتمد الإسلام كأيديولوجية سياسية، حيث كرر النظام قوله: إنّ «تونس بلد إسلامي دستورا وواقعا وممارسة. وعندما يقوم حزب إسلامي في تونس المسلمة فنحن نتساءل هل أن من لم يدخل هذا الحزب هو كافر؟».

ويتمثل التحول الخطير في الحركة الأصولية السلفية في تونس، في عنصر التجديد الأساسي في «حركة الاتجاه الإسلامي»، وهو بناء التنظيم السرّي وربطه بقضية السلطة الإسلامية البديلة، باعتباره أداة سياسية من أجل تأسيس الدولة الإسلامية. وقد أصبحت «حركة الاتجاه الإسلامي»، تقوم بتوعية سياسية وتعبئة كاملة في صفوف أعضائها، وعلى صعيد الشارع، للربط بين الإسلام والكفاح ضد « الاستبداد السياسي »، وبالتالي العمل على خلاص تونس من حكم العمالة والخيانة والنهب، باسم الإسلام وتحت رايته، بوصف الإسلام « الدرع الواقي للشعب. . » وهو « الحماية لمكاسبه والمحافظة على هويته والدعاء لمطالبه، والبوتقة لعواطفه الوطنية ». وعلى الرغم من أن «حركة الاتجاه الإسلامي» قد تظاهرت في بداية الثمانينات بقبول «اللعبة الديمقراطية» و «بالتعددية السياسية » وبحق الشعب في اختيار من يمثله للوصول إلى السلطة عن طريق « انتخابات عامة »، فإن مثل هذه السلوكيات السياسية التي تعكس قدراً كبيراً من مرونة التكيف مع سياسة « التفتح والديمقراطية » لا يمكن فهمها إلا في سياق « مبدأ الدعوة » للإسلاميين، كما جاء في وثيقة « رؤية في الخطة المرحلية للعمل السياسي».

ومع اعتقال قيادات « حركة الاتجاه الإسلامي » في ربيع 1987، جسد النظام التونسي النهاية العملية والعلنية لسياسة « التعددية السياسية »، مع العلم أن النشاط السياسي للحركة الإسلامية كان مسموحاً به بحدود في عهد المزالي. ويعتبر إحدى العلامات البارزة في سياسة « التفتح والديمقراطية » التي انتهجها، ولكن حركة الاتجاه الإسلامي التي حاولت بصورة تكتيكية أن تكون « ديمقراطية »، في ظل نظام عريق في الاستبداد والديكتاتورية في شخص رئيسه الحبيب بورقيبة، استخدمت « سياسة التعددية »، وسيلة لتجنيد عناصرها وبناء قوتها العسكرية الضارية، واستغلت الأزمة الاقتصادية، والمعيشية، والبطالة، لاستقطاب الكثير من المعلمين والطلبة، والشباب العاطل عن العمل. وانتقلت إلى تجميع القوة اللازمة من بعض الفئات الاجتماعية البرجوازية الصغيرة، والتجار، وكبار الملاكين العقاريين، لتحطيم سلطان النظام التونسي القائم، عن طريق « الثورة الشعبية » تمثلاً للأسلوب الإيراني، بغية إقامة دولة إسلامية، تُحكم قبضتها على المجتمع.

ولكن محاكمة قيادات « حركة الاتجاه الإسلامي » وإطاراتها وسجنهم في جويلية/يوليو 1981 ، واستمرار نشاط الحركة على الواجهتين السياسية والدينية ، وقبولها سياسة التعددية السياسية ، رغم أن التعددية بوصفها إحدى مقومات الديمقراطية والعلمانية تتناقض مع رؤية الإسلاميين لأنها تقود إلى فصل الدين عن الدولة ، وشجبها العنف كوسيلة للصراع السياسي ، وقبولها الشرعية الدستورية ، وعدم الارتباط بعلاقة تبعية إزاء قوى أجنبية ، وهو الأمر الذي قاد إلى إفراج النظام عن قيادات « حركة الاتجاه الإسلامي » وإطاراتها في عام 1984 ، رغم ذلك كله لم يتغير شيء من طبيعة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس ، لأن الحركة ظلت متمسكة بإقامة نظام سياسي ديني ، يجسد وحدانية العقيدة الإيديولوجية ، والفكر الإسلامي ، والسيطرة الكلية للدولة الإسلامية ، على نطاق المجتمع كله ، وعدم الفصل بين الدين والسياسية ، والدين والدولة.

وجاءت تلك المحاكمة في ظل احتدام حرب الخلافة المتحركة والقائمة على قدم وساق ، حتى بين الخلفاء ، وبعد التعديلات الوزارية والحزبية ، التي وضعت زين العابدين ومحمد الصياح في خط المجابهة الأولى مع الحركة الإسلامية. يقيناً أن عودة سياسة التصلب والفاشية ، قد أتعبت عملياً سياسة «التفتح والديمقراطية» ، وأضاعت الحد الفاصل بين عقلية الحزب الأوحد وانعدام الأحزاب.

في تلك المحاكمة ، أظهر النظام التونسي القمعي«حركة الاتجاه الإسلامي» في صورة حركة مرتبطة بالخارج ، أو هي امتداد لحركات إسلامية خارجية ، تعرِّض أمن البلاد للخطر ، وتتواطأ مع إيران لقلب نظام الحكم في تونس ، واتهمها بممارسة الإرهاب. وربط ذلك بما يجري على الساحة الإيرانية ، للإشارة إلى ما ينتظر التونسيين من قيام نظام إسلامي ، وبدأ يندد بالحركة الإسلامية كحركة « رجعية ومتعصبة ومتخلفة ومتزمتة ومنغلقة » إلخ.

وقد صدرت الأحكام في تونس في خريف 1987 ، وقضت بإنزال عقوبة الإعدام في حق سبعة أشخاص منهم خمسة حوكموا غيابياً ممن قاموا بالتفجيرات في أحد فنادق مدينة المنستير في صيف 1987. وقضت محكمة أمن

الدولة كذلك بالسجن المؤبد مدى الحياة مع الأشغال الشاقة لكل من راشد الغنوشي، وفاضل بلدي، وأفرجت عن 14 آخرين.

وإذا كانت البورقيبية تعيش مرحلة الاحتضار السياسي والتاريخي، بوصفها نظاماً قمعياً، يمثل مصالح الطبقات المالكة للثروة في تونس، وخاصة البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقاريين، فإنّ بورقيبة بإرساله الشخصين الأصوليين اللذين صدر عليهما حكم الإعدام إلى حبل المشنقة، قد وضع الزيت على نار بركان الأزمات في تونس، منهياً بذلك فصلاً من فصول الصراع بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام. والشخصان اللذان أعدما في إطار قضية 1987 الكبرى، في 8 أكتوبر/تشرين الأوّل هما محرز بودقة وديخيل بولبابة، ينتميان إلى مجموعة صغيرة أطلقت على نفسها اسم « الجهاد الإسلامي ». وكانت هذه المجموعة قد شنت هجوماً على نطاق ضيق (على مكتب بريد ومخفر شرطة) وتم إلقاء القبض على كيلاني الشواشي (الملازم بالجيش التونسي) وحبيب الضاوي (واعظ معروف في منطقة صفاقس) والأزرق (مناضل قومي قديم وعضو سابق في حركة الاتجاه الإسلامي) في صيف سنة 1986، وحكم عليهم بالإعدام في نهاية شهر آب من سنة 1986. وأعلنت المجموعة نفسها مسؤوليتها عن أخطر عملية عنف حدثت في تاريخ تونس، تمثلت في وضع أربع قنابل يدوية في 2 أوت/أغسطس 1987 (تاريخ ميلاد بورقيبة) في أربعة فنادق في سوسة والمنستير (مسقط رأس بورقيبة أيضاً). وقد استخدم النظام في حينه هذا الحادث كتبرير لتكثيف القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي. وقد أصدرت أحزاب المعارضة الأربعة: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي، والتجمع الاشتراكي التقدمي، وحزب الوحدة الشعبية، بياناً طالبوا فيه بوقف تدهور الأوضاع ووجهوا نداء إلى «كافة القوى السياسية والنقابية والإنسانية» إلى توحيد جهودها و«الوقوف بحزم ضد هذا التدهور الخطير الذي تمر به البلاد، والعمل على خلق الظروف الملائمة لفتح حوار وطني جدي وصريح بين مختلف القوى الحية في البلاد من أجل حل ديمقراطي تقدمي لهذه الأزمة»

# الفصل الرابع
# سلطة السابع من نوفمبر من التعايش إلى الصراع مع الحركة الإسلامية

## 1- حدوث الانقلاب العسكري في تونس

اعتبرت الدوائر السياسية التونسية و العربية والدولية، التي تابعت الأحداث الطاغية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد المزالي، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و« حركة الاتجاه الإسلامي » بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين التسعين، أن تونس قد دخلت في مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي استطاع أن يحسم الصراع المركزي داخل السلطة السياسية، عبر الانقلاب العسكري الذي حصل في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1987.

وقد فكرت مجموعة إسلامية قريبة من « حركة الاتجاه الإسلامي » وتضم عناصر مدنية وعسكرية في القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام البورقيبي السابق، وحددت لذلك تاريخ الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني 1987، وبررت ذلك بشبح الإعدام الذي بدأ يخيم على الساحة التونسية، والذي كان سيشمل العديد من العناصر القيادية في « حركة الاتجاه الإسلامي » و« إنه أمام إصرار الرئيس على حكم الإعدام لم يبق لنا إلا حل واحد هو التفكير في الإطاحة به ». ولكن انقلاب السابع من نوفمبر/تشرين الثاني الذي قاده بن علي أبطل خطة المجموعة الإسلامية، وعرفت هذه المجموعة فيما بعد بـ«المجموعة الأمنية» أي مجموعة الإنقاذ الوطني.

وتناولت معظم التعليقات السياسية العربية والدولية مجموعة الإجراءات السياسية و الدستورية المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة حتى المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم والذي عقد في شهر جويلية/يوليو 1988، و تم فيه تغيير اسم الحزب إلى « التجمع الدستوري الديمقراطي ». وقبل الرئيس بن علي رئاسة الحزب، وأعلن في هذه المناسبة عن ضرورة التعددية السياسية، وعن تعميق المسار الديمقراطي، ودعا الحزب إلى الانفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة. وكان من بين العناصر التي التحقت بالحزب بعض العناصر اليسارية التي لعبت دوراً مهماً في التنظيمات الماركسية اللينينية التونسية (تنظيمي الشعلة والعامل التونسي) وداخل الحركة الطلابية، نذكر منهم زهير الذوادي الذي شغل منصب مستشار الأمين العام للحزب، ومنصف خوجة رئيس تحرير صحيفة الحزب: التجديد، وخميس كسيلة ممثل الحزب في رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان. وأصبح لهذه العناصر اليسارية دور مهم في تقرير كيفية معالجة المسألة الإسلامية. ويعتبر موقف اليسار التونسي عموماً من الظاهرة الإسلامية موقفاً إيديولوجياً صارماً، وليس موقفاً سياسياً يخضع لموازين القوى في الساحة السياسية، أو يتحدد بالمواقف السياسية والاجتماعية للحركة الإسلامية [1].

وخاض الرئيس بن علي معركة تصفية الحرس البورقيبي القديم المتنفذ على صعيد الحزب والدولة، مستفيداً في ذلك من العداوة الشعبية للبورقيبية. وكانت المعركة شرسة بين «الذئاب الشابة» بقيادة بن علي، والداعمة لروح التغيير و التجديد في البلاد، والطامحة إلى الاضطلاع بدور قيادي على صعيد تحمل المسؤوليات الحزبية والحكومية، وبين الشيوخ المحافظين الذين يدافعون عن مصالحهم الطبقية، وامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في معظم محافظات تونس. إن هذه المعركة لم تتخذ طابعاً إيديولوجياً أو سياسياً، ولا هي متمحورة حول الاختيارات الأساسية للنظام، وإنما تعكس الصراع بين جيلين مختلفين بعقليتيهما وأسلوبيهما في ممارسة الحكم، داخل المدرسة البورقيبية عينها.

---

(1) – محمد بن نصر – حركة النهضة والحكم التونسي – من التطبيع إلى القطيعة – مقال نشر بمجلة قراءات سياسية – العددان الثاني والثالث – السنون الأولى ربيع وصيف 1991 (ص 158).

وانسجاماً مع هذه الرؤية بدأ بن علي يعزز فريق العسكر في قمة السلطة، وتمثل ذلك بتكوين مجلس الأمن الذي يضم القيادات السياسية والعسكرية المهمة المسؤولة عن الأمن الداخلي في البلاد. واستقطب بن علي العديد من الخبرات العسكرية والأمنية إلى أجهزة السلطة. فنجد منهم الوزراء ووكلاء الوزارات وبعض المسؤولين عن القطاعات المهمة، نذكر منهم: الحبيب عمار، عبد الحميد بن الشيخ، القنزوعي، السرياطي، ومصطفى بو عزيز.

وقام الرئيس بن علي فعلاً بجملة من الإجراءات السياسية، وأطلق سلسلة من الوعود المغرية بصفة تدريجية، تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإسلاميين. وكان لإطلاق سراح راشد الغنوشي في شهر ماي/أيار 1988 الأثر الإيجابي في الساحة الوطنية. وتم طي ملف الشخصيات السياسية التي حاكمها بورقيبة أو أبعدها في السنوات الأخيرة، والسماح بالعودة لعدد من القادة المنفيين، مثل أحمد بن صالح، وصدر قانون جديد للأحزاب كإثبات واضح على إقرار التعددية السياسية. وأصبحت الحريات العامة تستند إلى قانون يضمن حرية الصحافة، وقانون يضمن حرية تكوين الجمعيات، ووقع إلحاق بعض الرموز في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالفريق الحكومي الجديد، وتحصل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية على الوجود القانوني. هذه الإجراءات ذات الطابع الليبرالي وقع استكمالها ببعض الإصلاحات على المستوى الدستوري.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات السياسية ذات الطابع الليبرالي بمنزلة «طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد»، لكنها في الحقيقة والواقع، هي إجراءات تم توظيفها لتثبيت ركائز النظام، ذلك أن الدارس لقانون الأحزاب يلمس بكل وضوح ضياع الحد الفاصل بين التعددية الحزبية وانعدام الأحزاب، بمقدار ما أكد النظام على فلسفته ورؤيته الأيديولوجية والسياسية وعلى وضع شروطه السياسية والتنظيمية، فيما يتعلق بالتعددية السياسية وبتأسيس الأحزاب، وطرق ممارسات أحزاب المعارضة السياسية، التي تعتبر أن المحافظة على النظام، ونبذ العنف بكل أشكاله، واحترام الدستور، وعدم الولاء والارتباط بالخارج، هو الأساس لتوليد التعددية الحزبية المشروطة في تونس، حيث يتوجب على جميع المعارضات المتعددة أن تتقيد بها.

ومن هذا المنظار، فإن النظام لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاج الديمقراطية الحقيقية، وبين ديكتاتورية الحزب الواحد، التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. ولما كان التوفيق مستحيلاً بين الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الوحدانية والتعددية، فإن كل الإجراءات التي اتخذها بن علي لم تكن بالضرورة مؤشرا على تغيير جوهري في طبيعة السلطة. وهو الخطأ الذي وقعت فيه جميع الأحزاب السياسية تقريباً بما فيها الحركة الإسلامية.

## 2- تفاعل الحركة الإسلامية مع وعود التغيير

لما كانت الحركة الإسلامية تعتبر القطب الرئيسي في المعارضة التونسية، في العهد البورقيبي، فإن موقفها من سلطة السابع من نوفمبر يعتبر حاسماً لجهة قراءة مستقبل العلاقة بين الطرفين، وبالفعل أعلنت حركة الاتجاه الإسلامي مساندتها الفورية لبيان السابع من نوفمبر، واعتبرته قد أدخل البلاد في « طور جديد سيقطع مع أساليب الحكم الفردي، ويفسح المجال لكل أبناء تونس ليسهموا في تحسين مستقبلها بعيداً عن الضغائن والأحقاد». ولم تكتف حركة الاتجاه الإسلامي « بالمساندة القولية » بل تعدت ذلك « لتعبئ أنصارها في دعم التجربة الجديدة، فعاد الهدوء إلى الشارع واختفت كل مظاهر الاحتجاج ».

وفي إطار استيعاب « حركة الاتجاه الإسلامي »، وعزل الجناح المتشدد فيها، قام النظام باتخاذ خطوات تمثلت فيما يلي: رد الاعتبار للنواحي الدينية في تونس، وخاصة إعادة فتح الكلية الزيتونية وتحويلها إلى جامعة زيتونية نسبة إلى جامع الزيتونة، وتأكيد الانتماء العربي الإسلامي لتونس عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية في السعودية والخليج، وإذاعة الأذان وخطب الجمعة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، والقيام بحملة أخلاقية عامة ضد التسيب والاستهتار.

هنالك ثلاث قضايا ستحدد مصير العلاقة بين السلطة الجديدة و حركة الاتجاه الإسلامي:

**الأولى: « ملف المجموعة الأمنية »**

أوضحت حركة الاتجاه الإسلامي موقفها من هذه المجموعة، ودعت إلى

أنه لابد أن تُرى ضمن أوضاع الإرهاب والقمع واسعة النطاق التي قام بها بورقيبة وأدت إلى اعتقال آلاف المواطنين وتقتيل العديد منهم وتكريس الانتهاك لأبسط قواعد حقوق الإنسان، ما أدى إلى انسداد الأفق وانقطاع الأمل والتهديد بانهيار الدولة والمجتمع والإخلال بالأمن الداخلي، خاصة بعد أن أصرَّ بورقيبة وحاشيته على إعادة محاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي، وإعلانه العزم على إعدام العشرات منهم. وبعد توضيح إطار «القضية الأمنية» حاولت حركة الاتجاه الإسلامي، أن ترد على تهمة التسرب إلى المؤسسات العسكرية والأمنية، فاعتبرت أن تنامي الظاهرة الإسلامية وانتشار الوعي الديني قد جاءا رداً صحيحاً على الغزو الثقافي والاستلاب والإلحاق الحضاري وتكريساً للذات والهوية، فكان انتشار هذه الصحوة في المجتمع بكل فئاته وهياكله. ومن هنا لم يكن هناك تسرب مخطط إلى دواليب الدولة واختراق لمؤسساتها، وإنما هو امتداد طبيعي.

وأكدت حركة الاتجاه الإسلامي أنه رغم تفهمها للملابسات والظروف التي أحاطت بهذه القضية فإنها تعتبر «جنوح عناصر ذات ميول إسلامية إلى التنظيم داخل الهياكل الرسمية للدولة، ومشاركة مناضلين من حركتنا في ذلك، أمر مخالف لخط الحركة النضالي واختياراتها الاستراتيجية في الدعوة والعمل السياسي». ووجهت الدعوة إلى سلطة السابع من نوفمبر إلى «توخي الحكمة في معالجة هذا الملف باعتباره من مخلفات الماضي الأليم، وأن تتجنب كل ما من شأنه أن يعقد القضية، أو يترك وراءها أثراً سلبياً على مستقبل بلادنا».

وعلى الرغم من هذه المواقف الحركية، فإنّ السلطة التونسية طلبت توضيحاً رسمياً وموقفاً واضحاً في هذه المسألة، فكان رد حركة الاتجاه الإسلامي في السابع عشر من جويلية/يوليو 1988، في حديث خاص للشيخ راشد الغنوشي أجرته معه جريدة الصباح، إذ صرح بأن القضية الأمنية لا تندرج ضمن توجهاتنا، ولا تلزمنا، وهي الآن في نظر العدالة وانتهى الحوار في ملف المجموعة الأمنية إلى إطلاق سراح كل أفراد المجموعة استناداً إلى قرار العفو الرئاسي الذي صدر في حقهم. وفي هذه الأثناء كانت السلطة تقوم بعملية تطهير واسعة النطاق لكل أصحاب الميول الإسلامية في المؤسسة

العسكرية والأمنية، وتسرح العديد من العسكريين والعاملين في النظام الأمني[1].

**الثانية: معركة الاعتراف القانوني بالحركة الإسلامية.**

من أبرز قضايا الصراع السياسي الأساسية التي شغلت الرأي العام التونسي والمعارضة الديمقراطية، وما زالت تشغلهما، قضية النظرية السياسية الإسلامية لعلاقة الدين بالدولة، في رؤية الحركة الإسلامية وتصورها، خصوصاً أن الحكم في تونس، ومعه الأحزاب السياسية المعارضة، يعتبر أن الحركة الإسلامية مخترقة بعقائد تعصبية، وتتحمل مسؤولية اسمرار التناقض بين الإيديولوجيا - الإسلام - باعتباره ديناً إنسانياً وعالمياً متسامحاً، وبين ترجمتها على محك الواقع المجتمعي في تصور الإسلام السياسي لبناء الدولة الإسلامية، التي تحمل في جوهرها ملمحاً تعصبياً ضيقاً، متناقضاً جذرياً مع المجتمع المدني والديمقراطية حسب رأي الرئيس بن علي، الذي رفض المطالب المتعددة للحركة الإسلامية التونسية للاعتراف بوجود سياسي لها، وبالتالي لإعطائها الترخيص القانوني للعمل الحزبي بشكل شرعي، مبررا ذلك أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد إلى الدين أو العرق أو اللغة أو المنطقة، فضلاً عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب المزمع إقامته من أي أحكام قضائية.

وكانت السلطة التونسية قد وضعت شروطاً للاعتراف بالحركة الإسلامية، منها تغيير اسم الحركة حتى يصبح ملائما لقانون الأحزاب وتحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية ومن المجتمع المدني. وقبلت حركة الاتجاه الإسلامي بتغيير اسمها، فصارت تحمل اسم «حركة النهضة» واعتبرت أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهاد إسلامي.

وورد في رسالة وجهها السيد حمادي الجبالي عضو المكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي إلى السيد الهادي البكوش الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في الثامن والعشرين من مارس/آذار 1988 « نحن حزب سياسي ذو أبعاد حضارية شمولية، ستكون له برامجه وأهدافه المعلنة

---

(1) - المصدر السابق (ص 162).

والواضحة، يخضع لنفس الواجبات ويتمتع بنفس الحقوق مع بقية الأطراف السياسية، ويعمل في إطار الشرعية الدستورية، ويحترم القوانين المستمدة من الدستور. منهجه سلمي وأسلوبه الترفع عن كل شيء، أفكاره مستمدة من روح الإسلام ومبادئه الخالدة، متفاعل مع كل الأفكار متزوداً من نتائج حضارات الأمم من علم ومعرفة ومبادئ صالحة ». وبعد هذا التوضيح يتساءل عضو المكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي أين إذن الضرر، وأين العيب والخطر المحدق الذي يجب محاصرته والتصدي له ؟ إن هذه القاعدة الفكرية وهذه المبادئ هي عينها روح الدستور وإجماع الأمة، فكيف تقلب الموازين، فتصبح الدعوة إلى الخير والإصلاح دعوة للفتنة والتفرقة، يجب مقاومتها، أليس العكس هو الصحيح؟».

وبعد هذه المواقف الواضحة من جملة القضايا الساخنة على الساحة الوطنية، تقدمت حركة النهضة بطلب الحصول على التأشيرة القانونية في بداية شهر فيفري/شبّاط 1989.

وشهدت حركة النهضة تحولاً حقيقياً في خطابها الأيديولوجي والسياسي عبر تبنيها قضايا جماهيرية، مثل الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع حين يقول الغنوشي في هذا الموضوع: « إن مثل هذا الاختلاف في البرامج والتنافس في خدمة البلاد ضروري ومقوم لا غنى عنه لإرساء الديمقراطية الحقيقية المتوازنة والحيوية». وفضلاً عن ذلك يؤكد الغنوشي أن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع ويتمتعون بمستوى ثقافي وفكري حديث كما يعملون جنبا إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين والديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية والاجتماعية و الاقتصادية والإنتاجية إلخ.

ومع كل ذلك ظلت تنتاب السلطة شكوك قوية في مضمون هذا الخطاب الإسلامي الجديد، الذي يعبر في نظرها عن وجود مواقف تكتيكية ذات معايير مزدوجة من قضية التداول السلمي على السلطة، وضمانات التعددية

السياسية، والحريات المدنية وكيفية احترام الحريات السياسية احتراماً كاملاً لا لبس فيه، ومسألة شرعية الدفاع عن «شرعية» مؤسسات النظام الدستوري الحاكم، والموقف من قضية الأحوال الشخصية. وهي الشكوك التي ترى فيها سلطة السابع من نوفمبر استحالة التحاور الجاد والمسؤول مع «المشروع الإسلامي العقلاني والمستنير والديمقراطي» كما توصلت إليه حركة النهضة.

فالسلطة التونسية لم تمنح حركة النهضة التأشيرة القانونية لأسباب قانونية محض، وإنما لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ومنها الموقف الغامض لحركة النهضة من شرعية الدولة المدنية في تونس، وهل موقف النهضة من الدولة التونسية الآن هو موقف إصلاح أم موقف تأسيس ؟.

**الثالثة: انتخابات أفريل/نيسان 1989.**

شكّلت الانتخابات التشريعية في 2 أفريل/نيسان 1989 منعرجاً حاسماً في علاقة رئيس الدولة بحركة النهضة، حيث انتهى شهر العسل بينهما، حين كانت حركة النهضة تصب جام غضبها ونقدها بشكل رئيس على « التجمع الدستوري الديمقراطي » ومؤسسات الحكم، مستثنية الرئيس. فالإسلاميون كانوا يميزون بين مسعى بن علي نحو عملية التغيير الديمقراطي ولو في إطار فوقي وبين موقف « التجمع الدستوري » الذي يرى أن « التغيير حاصل في إطار التواصل» باعتبار أن حزب التجمع هو « وعاء التغيير » والإطاحة ببورقيبة جاءت لإنقاذ بورقيبة من نفسه حسب قول الأمين العام للتجمع الدستوري عبد الرحيم الزواري.

تقدمت القائمات المستقلة المدعومة من حركة النهضة في 20 دائرة انتخابية من أصل 25. وأظهرت حركة النهضة قدرة على التعبئة وبرهنت على شعبيتها خلال الحملة الانتخابية، بهدف ممارسة الضغط على السلطة، من أجل الاعتراف بها كحزب قانوني. غير أن مرشحي القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة وقعوا في أخطاء عديدة، كان لها أثر بالغ في المواقف الرسمية لحركة النهضة، وخاصة فيما يتعلق بمجلة الأحوال الشخصية، وبموضوع المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع. فقد شملت القوائم المستقلة عدداً من العناصر التي لا تحمل قناعات الحركة، فضلاً عن عدم خبرتها

بالعمل السياسي، فلم تر ضرورة الالتزام بتوصيات الحركة. لذلك عبروا بشيء من التلقائية والسطحية عن كثير من المواقف التقليدية والمحافظة، التي من شأنها أن تثير غباراً كثيفاً على المواقف التي أعلنتها حركة النهضة من هذه القضايا الساخنة في تونس وتعيد إلى السطح في شيء من الحدة مسألة الازدواجية في الخطاب الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المهمة (الحريات العامة، المجتمع المدني، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مسألة المرأة) الأمر الذي دفع بالشيخ راشد الغنوشي إلى القول: إن ما ورد على لسان بعض مرشحي القوائم المستقلة لا يلزم الحركة بشيء »[1].

وهكذا كرّست الانتخابات التشريعيّة استقطاباً ثنائياً حادّاً، فهناك حزب«التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم الذي حصل على 80 في المئة من الأصوات، وفاز بكامل مقاعد البرلمان وعددها 141 مقعداً، وهناك القوائم التي أيدها الإسلاميون والتي حصلت على 17 في المئة، ووصلت إلى 30 في المئة من أصوات الناخبين في بعض المدن الكبرى، كما أثبتت ذلك الأرقام الرسمية.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الوضع السياسي الناتج منها مستقطباً في ظل نظام ذي قطبين، بوجود هذه الثنائية: السلطة وحزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم الذي أصبح أكثر قوة، وسيطرة في الوقت عينه على مجمل المؤسسات الحكومية من جهة، و حركة النهضة من جهة أخرى. وبقيت المعركة محدودة بين هذين الخصمين، الأول يساند الحكومة في مجمل خياراتها بإطلاقية، والثاني يخوض معركة الاعتراف بالحركة حزباً سياسياً، وبالتالي معركة التناوب على الحكم إن لم نقل حسم موضوع السلطة.

ولما كانت البنية السياسية للنظام من طبيعة شمولية، والشكل السياسي للديمقراطية التي حدّدها، لا يفسح في المجال لإمكان المعارضة الحالية للتناوب على الحكم، وبالتالي أن تتحمل مسؤوليات هذا الحكم، فقد اختارت السلطة طريق عدم إشراك حركة النهضة في العملية الديمقراطية، ما يعني عدم الاعتراف بها كشريك سياسي آخر في هذا الاستقطاب السياسي الحاد. وكان

---

(1) - المصدر السابق (ص 165).

خطاب الرئيس بن علي في جويلية/يوليو 1989 واضحا حين قال إنه « لا مجال للاعتراف بحزب ديني » لقناعته بأن حركة النهضة لا تتجادل مثل بقية المعارضات الأخرى المندمجة في عالم السلطة، ولا تقبل بقاعدة اللعبة السياسية للمسار الديمقراطي بتحديد أحادي الجانب أي من جانب السلطة فقط، بما يتيح لجميع المعارضات البقاء، ولكن دون المشاركة السياسية في الحكم، الأمر الذي يعزز قوة النظام الحالي.

كيف يقوِّم الشيخ راشد الغنوشي تجربة الانتخابات التشريعية في 2 أفريل/نيسان 1989، والتي لم تلتزم فيها القائمات المستقلة من حركة النهضة بخطها ؟.

المحاسبة الأخيرة كشفت أن هناك أخطاء و انزلاقات أعطت فرصة للخصم أن يستخدمها لضرب الحركة، من ذلك الحدث الانتخابي سنة 1989. كانت الحركة واعية بموازين القوى القائمة، وواعية أنه ليس من مصلحتها ولا من قدرتها أن تغير تلك الموازين في ذلك الوقت، ومن ثم كان ينبغي أن تدخل بحجم انتخابي لا يهدد تلك الموازين... وقد هذا كان واضحاً لدينا ولكن عند التطبيق وقع انزلاق. هذه الانتخابات كما هو معتاد في تونس لن تأتي بجديد. وإذن فلماذا لا تكون فرصة للدعوة الإسلامية، للتعرف على الناس، لإبراز قيادات، ولكن الانتخابات ليست لعبة. هي معركة على أغلى شيء في هذه الدنيا، في عالم الناس، الذي هو الحكم، هي ليست لعبة. من هنا جاء هذا الانزلاق في التطبيق. وبصفة عامة أنا مقتنع أن من مصلحة أوطاننا اليوم أن تجري فيها مصالحة بين التيارات، بين الشعوب والحكام، بين الحكومات، لأن الهجمة علينا خاصة من المشروع الصهيوني شاملة وتسعى إلى تكوين التمزق في الوطن العربي والوطن الإسلامي وإغراء الجميع بقتال الجميع حتى يمكن للعصابة الصهيونية أن تسيطر على المنطقة وتضرب بعضها ببعض. رد الفعل المناسب إذن ليس تفجير التناقضات، وإنما هو حل الخلافات وإجراء المصالحات. قد لا تكون الديمقراطية علاجاً لهذا الواقع، بمعنى أن الأغلبية تحكم والأقلية تعارض، لأن هذا يكون في الأوضاع المستقرة. التداول على السلطة في شكله الطبيعي يتم على أرضية من وفاق هو داخل عائلة ثقافية، داخل مشروع مجتمعي وقع الاتفاق عليه. هنا يمكن أن تجري هذه العملية...

حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية، لكن مجتمعنا هو بصدد البحث عن مشروعه المجتمعي، ومن هنا في هذه اللحظة التاريخية، هذه الانعطافة لا يمكن المرور بسلام، لا يمكن التحول من حكم القبيلة وحكم العائلة والحزب الواحد والعصابة والجنرالات إلى حكم الشعب إلا عبر وفاق وطني تتوزع فيه الحصص ليس حسب الأحجام والأعداد، وإنما حسب ضرورات الوفاق... والمهم أن تقاد أمتنا في مثل هذه الأوضاع بائتلافات وطنية تمثل كل التيارات وكل الأحزاب لأن أي تيار ما أن يشعر بالإقصاء حتى يرتمي في أحضان العدو. حكم الأغلبية ماذا يعني للأقلية الآن ؟ عندما تحكم الأغلبية الإسلامية معنى ذلك عند الأقلية اليسارية والشيوعية والقومية عملية إبادة وإعدام. وهذا الأمر سيدفعها إلى الارتماء في أحضان العسكر أو إلى الارتماء في أحضان الصهاينة والقوى الأجنبية. فلا بد من عملية تطمين... هناك إذن تخوف من الحركة الإسلامية بأنها ستستأصل الجميع وتقصي الجميع... ومطلوب من الحركة الإسلامية أن تقنع الجميع وتطمئنهم بالسلوك وبالفكر، أنّها تؤمن بالتعددية. فالله خلق الناس مختلفين ودينا اعترف بالرسالات الأخرى، وختم النبوة معناه خلافة الإنسان وحرية العقل في الاجتهاد، ومطلوب في هذه المرحلة أن نؤكد أهمية المصالحات الوطنية والوفاق الوطني، وأن الحركة الإسلامية تشعر بمسؤوليتها عن الأوطان فلا تتمسك بحقها كاملاً، وإنما يكفيها أن يعترف لها بالحق ولكنها تتنازل طائعة عنه فتقبل بأقل من حصتها. أظن أن هذا حكمة بالغة في هذا الزمان، ومن هنا كان عملنا خاطئاً إذ فهم منه سنة 1989، أننا نريد أن نعتمد على الأغلبية في الشارع من أجل أن نستولي على السلطة رغم أن ذلك من الناحية الديمقراطية لا غبار عليه، لكن من الناحية السياسية نحن غير مؤهلين أن نأخذ حصة ربما نفقدها كلها. ربما الحرص على أن تأخذ حصتك كلها يفضي إلى أن تفقدها كلها »[1].

## 3- مرحلة المواجهة الساخنة مع حركة النهضة

بعد مرور ثلاث سنوات من حكم بن علي تحطمت تلك الآمال المتعلقة بإحلال الديمقراطية في تونس. فالانتخابات التشريعية نصبت القيادة الأبدية

(1) - أنظر نص المقابلة التي أجرتها مجلة «تونس الشهيدة» مع الشيخ راشد الغنوشي-السنة الثالثة-العدد الخامس والثلاثون جوان/يونيو-جويلية/يوليو 1996.

والوصاية الأبدية للحزب الحاكم على الشعب، والعروبة والإسلام. فقد طعن هذا الشعار بأشد مما كان في العهد البورقيبي عندما استقطبت سلطة السابع من نوفمبر أعداء الهوية العربية الإسلامية ووضعتهم في أعلى المناصب، مثل إعطاء الشيوعيين المتطرفين مسؤولية صناعة الأجيال القادمة.

### مشروع إصلاح التعليم

فعلى مستوى التعليم مثلا تولى الدكتور محمد الشرفي المعروف بتوجهاته الفرنكوشيوعية وزارة التربية والتعليم مباشرة بعد الانتخابات التشريعية في سنة 1989، لتصفية الإرث الثقافي البورقيبي فيما يتعلق بالجانب العربي الإسلامي.

وكانت السياسية الثقافية التي اعتمدها النظام في مواجهة الحركة الإسلامية تتمثل في الوثيقة السرية المصادق عليها من طرف اللجنة المركزية للحزب الحاكم في شهر ماي/أيار سنة 1989، والمعروفة بخطة « تجفيف الينابيع ». وهي خطة أعدتها وزارة التعليم بقيادة الشرفي كجزء من المعركة الإيديولوجية لضرب المصادر الدينية والهيكلية التي تتغذى منها الحركة الإسلامية، وإحلال « ثقافة جديدة » تقطع مع كل القيم والتصورات الدينية باعتبارها رديفا للتخلف والجمود والتعصب..

وتجسدت الحرب الأيديولوجية التي قادتها النخبة اليسارية التي انحازت إلى سلطة السابع من نوفمبر برفع مقولات الدفاع عن المجتمع المدني، والحداثة، والتقدم، وقيم العقلانية في مواجهة الأصولية، والمقصود بذلك تحديدا، مواجهة التوجه الإسلامي لمصلحة علمانية متطرفة لا ترى أي صورة ممكنة للمجتمع المدني أو التقدم أو الحداثة إلا على أنقاض كل ما هو عربي إسلامي.

وتجسدت هذه الحرب الأيديولوجية في السيطرة الكاملة على المساجد ودور العبادة مع إزالتها تماما من الإدارات والجامعات والمؤسسات العامة، وتحول الأئمة والخطباء إلى ما يشبه الموظفين الرسميين لدى وزارة الداخلية حيث يفرض عليهم حرفيا نص الخطبة الموجهة لجمهور المصلين، بل أكثر من ذلك، تحولت المساجد إلى مجال لممارسة الدعاية السياسية للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم ورئيسه والتشهير الكاذب برموز المعارضة السياسية وخاصة الإسلامية منها.

كما قامت الدولة بمنع ارتداء الزي الإسلامي رسميا في مواقع الشغل والتدريس وحتى الشارع وتم نعته بالزي الطائفي، وفرضت رقابة مشددة على الكتاب الإسلامي بما في ذلك التراثي منه.

وبينما كانت الجامعة التونسية إلى وقت قريب منبراً فكرياً وثقافياً تتبارى فيها مختلف المدارس الفكرية والتيارات الإيديولوجية ومسرحاً للمهرجانات الفنية ذات الذوق الرفيع، تحولت في ظل سلطة السابع من نوفمبر إلى حلبة للرقص على أنغام «المزود» و«النوبة» و«الحضرة» و« الراي »، كوسائل لتخدير الشباب وإبعادهم عن الشأن السياسي.

وإذ استمر الجدال دائراً حول مشروع إصلاح التعليم على أعمدة الصحف والمجلات، جاء تصريح الشيخ راشد الغنوشي لإذاعة فرنسا الدولية في 19 ديسمبر/ كانون الأوّل من عام 1989، ليعلن عن منعرج خطير في علاقة حركة النهضة بالسلطة، ويقطع ما تبقى من جسور الحوار. صرّح الغنوشي قائلاً «إنّني بعد كل هذا الصبر لا أملك إلا أن أعبر عن شعوري العميق بخيبة الأمل في السياسة القائمة في تونس»، وذلك لأسباب عديدة منها: أولوية التقارير الأمنية في معالجة الملفات السياسية، وعدم اختلاف حاشية الحكم نوعاً عن حاشية بورقيبة في سنواته الأخيرة، باستثناء ثلة من انتهازيي اليسار واتساع الهوة بين القول والفعل، وبين الدعوة والإنجاز»، وأشار الغنوشي بالخصوص إلى العفو التشريعي العام الذي ظل عمليا في مستوى الوعد مع عدم الوضوح في من يتمتع بهذا الحق، إضافة إلى عدم الاعتراف بحركة النهضة بعد الوعد بذلك في الأشهر التي تلت حدث السابع من نوفمبر، وكذلك عدم إنجاز التعددية الفعلية، والتأكيد على الدور الريادي لحزب بورقيبة، وينتهي الشيخ راشد الغنوشي إلى «أنّ الوضع التونسي على ما أرى من أكثر الأوضاع العربية والدولية في عالم اليوم خنقاً للحرية وتضييقاً لمساحة المبادرة الشعبية. ومن أجل ذلك ترانا مضطرين لإعادة النظر في الثقة التي أعطيناها للحكم، داعين قوى الشعب إلى التكتل بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة من أجل فرض الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعديل الموازيين عن طريق النضال السلمي لصالح الجماهير، حتى يتخلى الحكم في تونس ويتخلى كل حاكم غيره عن نهج بورقيبة، ويرضى

من الشعب بمقام الخادم الأمين المعبر عن الإرادة العامة بلا تزييف ولا إعلام منافق، بلا مداهمات أمنية ومحاكمات شكلية».

لقد أظهرت الحركة الإسلامية تناقضها العدائي على طول الخط مع مشروع إصلاح التعليم، الذي يهدف إلى علمنة البرامج التعليمية، ورفض الاحتكار للسلطات المرجعية الأرثوذكسية على اختلاف تلاوينها، دينية وغير دينية.

وفي ظل الضعف الحاصل للتيارات الديمقراطية في الجامعة التونسية، ارتبط الهجوم السياسي الأيديولوجي للحركة الإسلامية بتعبئة قواها المنظمة والمؤطرة في النقابة الطلابية (الاتحاد العام التونسي للطلبة) الذي يعتبر القوة الضاربة للحركة، لتبنيه الخط المتشدد المجسد في خط راشد الغنوشي. ومن المعلوم أن المعركة الإيديولوجية داخل الجامعة تستهدف أسلمة الجامعة، وهيمنة التيار الإسلامي، وهي متزامنة مع خوض المعركة السياسية ضد النظام لاكتساب الرأي العام في ظل العجز الذي تبديه قوى المعارضة الديمقراطية في كل الميادين السياسية والإيديولوجية والثقافية. وشهدت الجامعة التونسية منذ العام 1990 تزايداً ملحوظاً في الاضطرابات الطلابية، واستخدام العنف اللفظي في المعلقات السياسية، وكذلك العنف المادي.

ولا شك أن الجامعة والنقابة الطلابية الإسلامية يربطهما النظام بشكل مباشر بتكثيف المظاهرات المعادية للحكم، والاشتباكات مع قوى الأمن، وكتابة المعلقات السياسية المناهضة للنظام، وكل هذا يدخل في إطار الحركية السياسية من الصراع الدائر بين السلطة و حركة النهضة.

## 4- مأزق المسار الديمقراطي في ظل الاستقطاب الثنائي

لا شك أن الرئيس بن علي انتهج سياسة إشراك صف واسع من الأحزاب السياسية الإصلاحية المعارضة في المعادلة السياسية، في تمايز واضح في البدء، عن سياسة سلفه بورقيبة المتسلطة والقمعية، من أجل إعادة إحياء « اللحظة الليبرالية » في بداية الاستقلال وبالتالي إقرار نظام تعدد الأحزاب، وانتهاج سياسة المصالحة الوطنية في محاولة منه لاستباق المعارضة الإسلامية القوية التي ستواجهه، في سبيل إبطال نفوذها. غير أن التعددية السياسية هذه، هي مجرد ديمقراطية شكلية، لأنها ديمقراطية مراقبة، وقائمة على القمع، فضلاً عن أن

سياسة النظام هذه، ونتائج الانتخابات النيابية، وفضيحة الانتخابات البلدية، أكدت أن سيادة الديمقراطية، بما تتضمنه من معنى عميق، يتمثل في مبدئها الأساسي، الذي تقوم عليه، ألا وهو التعاقب على السلطة، بما يمكّن المعارضة من الوصول إلى الحكم، هي مسألة غير مطروحة إطلاقاً. فالبرجوازية الكمبرادورية الطفيلية، التي نمت في ظل سياسة الانفتاح، التي اتبعها الرئيس السابق بورقيبة، والتي قادت تونس إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، كحلقة ضعيفة تابعة بنيوياً له، في إطار السوق الاقتصادية الحرة، والتي كدست ثروات هائلة في ظل هذه السياسية، وبوسائل غير مشروعة، ما زالت تشكل القوى المهيمنة داخل حزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم، ومؤسسات النظام.

ثم إن الرئيس بن علي لم يزح مؤسسات بورقيبة عن أجهزة السلطة، التي ما زالت تتمسك بها، حتى في ظل التعددية السياسية، التي تعيش حالة من الانحسار الشديد، لأنها محكومة بقوانين أمنية تنظيمية، تغلبها مسألة المحافظة على السلطة من جانب الحزب المهيمن. وعلى صعيد الواقع السياسي المعاش، الديمقراطية السياسية التونسية اختزلت أكثر فأكثر في مجرد «حرية» للصحافة المعارضة، الخاضعة بدورها للرقابة في وزارة الداخلية، فضلاً عن أن التجمعات الجماهيرية، والقيام بالمظاهرات، من جانب أحزاب المعارضة ممنوعة، من دون ترخيص مسبق من الأجهزة الأمنية، وهو نادراً ما يمنح لها.

إن التعددية السياسية، والديمقراطية المراقبة حسب استراتيجية الحكم التونسي، يجب أن لا تخرج عن نطاق برنامجه، الداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته، لكي تتخندق سياسياً، وإيديولوجياً في الخندق عينه للنظام، « حزب التجمع الدستوري » الحاكم في مواجهة شاملة مع الحركة الإسلامية، باعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى أعمق، وتطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة. ويستند بن علي في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد، وهو اعتبار الخلاف السياسي بين النظام والمعارضة خلافاً ثانوياً، ما دامت المعارضة الإصلاحية في تونس، تعاني من أزمة فكرية وإيديولوجية سياسية عميقة، إذ سقطت معظم المرجعية الإيديولوجية، التي كانت تستلهم منها أطرها المعرفية، والسياسية، فضلاً عن أنها محدودة جداً على صعيد

النفوذ والتأثير في الشارع التونسي، وعجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل قطباً سياسياً ثالثاً، يتميز برؤية منفردة وتكون لديه القدرة السياسية العملية، لكي يشق طريقاً ثالثة خارج دائرة الاستقطاب السياسي الحاد بين النظام والحركة الإسلامية المرفوضة والمنبوذة، من كل مؤسسات الحكم، والمعارضة الموالية للسلطة، سواء بسواء.

وهكذا، تقوقعت المعارضة أمام الإسقاطات السياسية السلبية لهذا الاستقطاب الثنائي، وخاصة عندما اتبع بن علي سياسة فصل أكثر المناوئين خطورة على النظام - أي حركة النهضة - عن المعارضة غير المؤيدة لسياسة العنف، واستخدامه لورقة المعارضة هذه، في حربه السياسية ضد حركة النهضة، باعتبارها تحتل الأولوية في الملفات الساخنة، والحال هذه، فإنها تتطلب وقفة موحدة في مواجهة « إرهاب الإسلاميين الأصوليين ».

وهناك إجماع في تونس، لدى السلطة والمعارضة على حد سواء، على أن المسار الديمقراطي في مأزق، وهو مأزق خيار سياسي بالدرجة الأولى، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تصنع عبر وزارة الداخلية، وهذا ما يؤكد عودة بن علي إلى اعتماد نهج الرئيس السابق بورقيبة في معالجته للأزمة المتفجرة مع الحركة الإسلامية المتزامنة، مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة، والتي كشفت عن ارتداده عن المسار الديمقراطي. ومن المنطقي، أن الذي يعتمد نهج سلفه في معالجة قضية معينة، سيستمر في اتباع كامل النهج عينه، بشأن قضايا أخرى كما يقول المثل الشائع في أوساط الطبقة Bonnet Blanc et Blanc Bonnet السياسية الفرنسية.

## 5- أزمة الخليج وإسقاطاتها المدمرة

فجّرت أزمة الخليج العربي التناقض النوعي من حيث التوزيع غير العادل للثروات والمدخول بين الدول العربية وتعمق الفوارق الطبقية و الاقتصادية على صعيد الأقطار العربية، وداخل كل قطر على حدة، وسيادة ظاهرة الاستغلال والظلم الاجتماعي جرّاء هذا التفاوت النوعي الشائع في الناتج المحلي الإجمالي بين أقلية من الأقطار العربية التي تتكدس فيها الثروة الطائلة، وبين الأكثرية من الأقطار العربية التي ترزح تحت ثقل المديونية الخارجية

البالغة (208) مليار دولار في حين أن الأموال العربية المودعة في البنوك الغربية تقدر بنحو 670 مليار دولار حسب أرقام سنة 1990.

ومع اشتداد أزمة الخليج وهيمنة أجواء الحرب من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأتباعها الدوليون، والمعززة بكل أنواع الأسلحة، والتي تستهدف تفجير الحرب الأمريكية على العراق، متى اكتمل الحشد وجاءت اللحظة المناسبة، كانت غالبية الجماهير العربية في المغرب العربي عامة وتونس خاصة، تؤيد العراق، وتعادي حكومة الولايات المتحدة والعدو الصهيوني، الأمر الذي جعل نظام بن علي الموالي للغرب أساساً يركب موجة الحركة الشعبية، ويتبنى شعارات الخط القومي، كي لا يسقط جماهيرياً، في وقت وصل فيه المسار الديمقراطي إلى مأزق، وبدأت الأوساط الشعبية تصاب بخيبة الأمل من شعارات بيان السابع من نوفمبر.

وكان الحكم التونسي اعترض على اجتياح العراق للكويت، ورفع شعار الحل العربي، واعترض في الوقت عينه على الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، ودعا إلى إعانة الشعب العراقي على تجاوز العقوبات التي يتعرض لها. كان هذا موقف السلطة المعلن في 11 أوت/أغسطس سنة 1990، وفي خطاب للرئيس بن علي في 26 جانفي/يناير 1991، حين بدأت الحرب الأمريكية على العراق، ذكر بالخصوص « أن الغايات (وهو يتحدث عن غايات الحرب) الحقيقية التي تبينت هي أنه لا يراد أن تقوم لهذه الأمة قائمة، وأنه ممنوع عليها أن تكتسب قوة أو مناعة، أو أن تأخذ نصيبها من التقدم العلمي والتكنولوجي، لتبقى محكومة بالتبعية إلى الأبد في ظل نظام عالمي جديد قديم ليس لها فيه مكان».

وهكذا أصبح النظام التونسي من الأنظمة المعترضة على المشروع الأمريكي الصهيوني في تحطيم العراق، وفي السيطرة على الأمة العربية.

استغل النظام التونسي أزمة الخليج لكي يظهر أمام الرأي العام المحلي والعربي بمظهر النظام الذي يتخذ مواقف قومية عربية معادية للغرب والاستعمار، حتى ارتفع خطابه السياسي إلى المستوى الحضاري في مواجهة

الغرب العدو الأساس للأمة العربية والأمة الإسلامية. وكان الرئيس بن علي متخوفا من احتمال توظيف حركة النهضة قدراتها على تعبئة الشارع التونسي خلال أزمة الخليج، وتوظيف ذلك في تفجير « ألغام الأزمة الداخلية ».

ومن خلال هذه المواقف المؤيدة للعراق التي اتخذتها السلطة التونسية التفت أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم في تحركات جماهيرية، وتضاءلت لأول مرة الفجوة بين الشعب وبين النظام. واستهدف الرئيس بن علي في البداية من موقفه المؤيد للعراق تهميش حركة النهضة، وعزلها وإظهارها وحدها في خانة الخليج والإمبريالية الأمريكية مستغلاً مواقف حركة النهضة من أزمة وحرب الخليج المرتبكة والمضطربة.

في البيان الذي أصدرته حركة النهضة في 9 أوت/أغسطس 1990 أعربت عن رفضها « لما أقدم عليه العراق من اجتياح عسكري للكويت واعتبار هذا التدخل أمراً مرفوضا مهما كانت دوافعه، فهو ينطلق من تقديرنا بأنه يتصادم مع مصلحة الأمة التي لا تراها تتحقق إلا على أساس احترام إرادة الشعوب لا الأنظمة ». إلا أن هذا الرفض لم يمنع حركة النهضة من التعبير عن معارضتها للسياسات البترولية والمالية لدول الخليج " لأن التخندق ضمن استراتيجية الإمبريالية الأمريكية وحلفائها يصب في ضرب الأهداف العليا لأمتنا سواء منها المادية أو السياسية " ثم أكدت الحركة « أن هذا الحدث عربي وينبغي أن يعالج ضمن الأمة ». وترى حركة النهضة أن التدخل الأمريكي قد حوّل الصراع من صراع عربي على مسألة حيوية إلى صراع « بين العرب والمسلمين بكل فصائلهم ومواقعهم وبين عدد من الأنظمة الغربية بزعامة أمريكا ». وتضيف حركة النهضة في بيانها أن هذا المعطي الجديد في الصراع قد فرض التزامات جديدة وواجبات من نوع آخر حددتها في النقاط التالية:

-التنديد بالتدخل العسكري الأمريكي وتدنيس البقاع المقدسة للمسلمين، وكذلك التنديد بكل الجهات العربية التي تواطأت مع التدخل الأمريكي الأجنبي.

- دعوة الشعوب العربية والإسلامية إلى الثورة في كل مكان ضد أشكال الهيمنة والابتزاز.. والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية.

في تقويم لتلك المرحلة الصعبة، يقول أحد المقربين من حركة النهضة، الأستاذ محمد بن نصر « لقد ظنت حركة النهضة أنها قادرة على تحريك الشارع برفع شعار الحرية والديمقراطية حين تبنت الحركة شعار "رفع المظالم المسلطة عليها" في حين أن الرأي العام الوطني كان منشدا حول قضايا أهم وأكبر على الأقل مرحلياً، وكان هذا الخطأ الاستراتيجي سبباً رئيساً في فشل حركة النهضة في تطويق سياسة السلطة وتجاوز الهم الإقليمي إلى الاهتمام بهموم الأمة في ذلك الظرف العصيب. لقد عبرت كل الأطراف السياسية و الاجتماعية وحتى السلطات الرسمية عن مواقف متقاربة من أزمة الخليج. ولكن الساحة التونسية كانت تفتقد لجهة تدفع المواقف النظرية المؤيدة لشعب العراق إلى امتحان الفعل والعمل. هذه الأسباب جعلت الساحة التونسية -طبعاً باستثناء الموقف الشعبي التلقائي- غير قادرةِ على التفاعل الإيجابي والحكم مع العدوان الأمريكي - الغربي على العراق. من ناحية أخرى استطاع النظام التونسي أن يقدم نفسه في الدوائر الدولية، وخاصة الغربية منها، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه «الخطر الإسلامي» وأنه مضطر حتى ينجح في هذه المهمة لانتهاج سياسة « التعددية السياسية الواعية أو المقيدة »، وما ينتج عن ذلك من « تحديد نسبي لحرية التعبير »، ومن إجراءات وقائية لتجنب صعود الأصوليين إلى السلطة » [1].

رغم أن الرئيس بن علي اتخذ مواقف مناقضة للاتجاه التقليدي للسياسات التونسية الموالية للغرب ولدول الخليج، فإنه نجح في استثمار أزمة الخليج من خلال قراءته الدقيقة لمعطيات الواقع التونسي، عبر إحداث انقلاب في موازين القوى الاجتماعية و السياسية لمصلحة النظام.

وجاءت التطورات السياسية لأول انتخابات حرة في الجزائر، قامت على أساس التعددية الحزبية، وخاصة بعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما أحدثته من هزة عنيفة داخل حزب جبهة التحرير الوطني، وما أثارته من مخاوف حقيقية من وصول حكم إسلامي أصولي في الجزائر يغير النظام، وبالتالي تكون له انعكاسات إقليمية عربية ودولية، تتجاوز دون شك الحدود السياسية والجغرافية للجزائر، لتعزز مخاوف الحكم التونسي، ولتحسم

(1) - محمد بن نصر - حركة النهضة والحكم التونسي - مصدر سابق (ص 173).

قناعته وموقفه، وحتى في بعض أوساط المعارضة، بشأن موضوع عدم الاعتراف بحركة النهضة.

ولما كانت الدول الغربية تعتبر الإسلام السياسي في خانة الأعداء يجب مقاومته لأسباب أيديولوجية واستراتيجية، فقد استطاع نظام الرئيس بن علي أن يقدم نفسه في الدوائر الغربية ولاسيما في فرنسا، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه « الخطر الإسلامي الأصولي » جنوب المتوسط. « وبهذا وضع الدول الغربية، وخاصة تلك التي يهمها تطور الأوضاع في تونس أمام الخيار الصعب: القبول بنظام سياسي بدأت تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية تشير إلى خطورة انتهاكاته لحقوق الإنسان في البلد الذي يحكمه، أو القبول «بحكم إسلامي» سيكون بالضرورة خطراً على المصالح الغربية في تونس» [1].

وجاءت عمليات العنف، من اعتقال عناصر تنتمي إلى مجموعة إسلامية سرية متطرفة، اتهمتها السلطات التونسية في نوفمبر/تشرين الثاني 1990، بسرقة كميات من الديناميت من إحدى كسارات الحجارة في إحدى ضواحي العاصمة، والهجوم الذي تعرض له مقر « حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم » في حي باب سويقة بالعاصمة في السابع من فيفري/شبّاط 1991، حيث شبّ حريق في مقر الحزب المذكور واحترق جثمان أحد الحراس في داخله. واستغلت السلطة التونسية حادث باب سويقة، وصورت جسد الحارس المحروق في مقر التجمع لعرضه على التلفزيون، ولتبرير القمع ضد حزب النهضة، وغزو حصونه الأخيرة بالجامعة. فقامت بحل الاتحاد النقابي للطلاب الذي يهيمن عليه الإسلاميون في 29 مارس/آذار1991، بناء على اكتشاف أسلحة في مقر الاتحاد العام التونسي للطلاب وفي عدة مدن جامعية، وقتل بالرصاص ثلاثة طلبة فيما بين 29 و 12 ماي/أيار أثناء المواجهات مع الشرطة في حرم الجامعة، وقتل طالبان آخران في القيروان وسوسة.

---

(1) - المصدر السابق.

وفي إطار اتخاذ الصراع بين حركة النهضة و النظام أبعاداً خطيرة، اعتقلت أجهزة الأمن التونسية قيادات وإطارات أساسية من حركة النهضة حين أعلن الرئيس بن علي في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة للجنة المركزية للتجمع في 18 ماي/أيار 1991، عن اكتشاف مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم. وتم إلقاء القبض بعد ذلك بأربعة أيام على 400 شخص من بينهم ما يقارب المئة من « الجناح الإسلامي الأصولي داخل المؤسسة العسكرية ». ثم تم إرسال إخطار دولي لملاحقة عشرة من زعماء حزب النهضة يوم 24 ماي/أيار، وكان من بينهم راشد الغنوشي والمكني وكركر وشمام، وفي 15 جوان/يونيو تم توجيه تحريض إلى حكام الأقاليم من «أجل مواجهة تمرد الإسلام السياسي»، وطلب من الجيش يوم 24 جوان/يونيو«حماية المؤسسات الدستورية» [1].

وكان الشيخ راشد الغنوشي نفى بشدة تورط حركة النهضة في محاولة الاستيلاء على السلطة، معتبراً أن مسؤولية المحاولة هذه تقع على عاتق «الأجهزة السرية » التونسية. ويبدو واضحاً أن المؤشرات والتطورات السياسية الخطيرة في تونس، جعلت الرئيس بن علي يعتمد نهجا جديدا – سياسة «القبضة الحديدية » – في عملية الحسم مع حركة النهضة، بعد أن توصل إلى صيغة توفيقية بين الحكم ومبادرة عبد الفتاح مورو، الذي يمثل جناحاً معتدلاً داخل الحركة الإسلامية التونسية، من شأنه أن يوجد مخرجاً في إدارته لهذا الصراع. في رأي صالح كركر وحبيب المكني في خصوص عبد الفتاح مورو وإعفاء أعضاء مجلس الشورى الآخرين الذين قطعوا صلاتهم بحركة النهضة، فإنّ ذلك الموقف جاء نتيجة للضغوط التي مارستها الشرطة عليهم، والتي لم يكن لديهم القوة البدنية والمعنوية الكافية لمواجهتها مرة ثانية. فقد أنقذوا أنفسهم – بطريقة ما – حتى لو استدعى الأمر بعد ذلك تبرير موقفهم بنقد جناح هذا التيار الذي اشتهر بالتشدد.

---

(1) – فرانسوا بورجات، الإسلام السياسي: صوت الجنوب ترجمة د. لورين ذكرى – الناشر. دار العالم الثالث – الطبعة الأولى 1992 (ص 247).

## 6- انشقاق عبد الفتاح مورو والخيارات الصعبة لحركة النهضة

لم يكن الانشقاق الذي أقدم عليه عبد الفتاح مورو ورفاقه فاضل بلدي وبنعيسى الدمني، ولبيدي وبحيري، مفاجأة لكل المتابعين والعالمين بخفايا الأزمة والخلافات العميقة التي كانت تعيشها حركة النهضة، منذ مدة طويلة نسبياً. وهو ليس وليد لحظته السياسية التاريخية الراهنة، وإن كان من الناحية الموضوعية يخدم مصلحة السلطة، التي استفادت من هذا الانشقاق.

رغم أن الخط المذهبي للحركة الإسلامية التونسية، قديمه وجديده، كان ولا يزال، في سياقه العام مستمداً من السلطة المرجعية لفكر حسن البنا، وسيد قطب، وأبو الاعلى المودودي والخميني، وفكر مالك بن نبي، نظرا إلى تأثير الفلسفة السياسية لهؤلاء الأقطاب على قيادات الإسلاميين التونسيين، فإن الحركة الإسلامية التونسية، باشتباكها، وتفاعلها مع المعضلات الاجتماعية والسياسية، بتحولاتها وتعقيداتها، كشفت عن قصور الفكر الإسلامي الأصولي الذي يتعامل بطريقة دوغمائية نصية مع السلطة المرجعية، عن تقديم تحليلات وأجوبة لقضايا مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التونسية، وللتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة العربية و العالم الإسلامي.

ومن الملاحظ أيضاً، أن الحركة الإسلامية التونسية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي، حاولت أن تطور في الفكر الإسلامي مستفيدة من التطورات الاجتماعية و السياسية الموضوعة في المجتمع التونسي، وعلى صعيد العالم العربي والعالم الإسلامي، في محاولة لبلورة رؤية سياسية متجددة، انطلاقا من تقويم مسار الحركة، ومضامينها الفكرية، في إطار نقد ذاتي للحركة الإسلامية والتي تمثلت في المقابلات التي أجراها الغنوشي مع عدة صحف ومجلات عربية، نخص بالذكر منها المقابلة التي أجرتها معه مجلة الشراع اللبنانية، بمناسبة ندوة الحوار القومي - الديني، التي وقعت في القاهرة بتاريخ 1989/11/6، العدد 398.

كانت أدبيات حسن البنا وقطب وأبو الأعلى المودودي، التي صدرت في ظروف سياسية تاريخية محددة كافية لنقد علمانية بورقيبة، وشكلت مادة

أساسية في مجلة «المعرفة» خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي. لكن هذه السلطة المرجعية الإخوانية أصبحت عاجزة عن توفير الأسس اللازمة لمشروع سياسي يحظى بالمصداقية في مرحلة الثمانينات في تونس، لأن الواقع التونسي وإشكالاته بدأ يفرض نفسه منذ النصف الثاني من السبعينيات. فمدرسة الإخوان المسلمين لم تعد تشكل نموذجاً يحتذى به لحركة النهضة، لأن الإخوان المسلمين لا يمثلون الاستراتيجية والثقافة المطلوبين في المرحلة التاريخية التي تعيشها تونس. فمقولة سيد قطب « المجتمع الجاهلي » لا تنطبق على واقع تونس. ومن هنا بدأت حركة النهضة تعيش أزمة فكرية.

وعلى الصعيد المنهجي يتمسك الشيخ راشد الغنوشي بالإطار المرجعي لفكر الحركة الإسلامية الأصولية، الذي ذكرناه سابقا لكنه يقول « لم يعد هناك مجال أمامنا لتناول مشاكل الحاضر والرؤية المستقبلية بأعين الماضي، لذلك علينا أن نفجر كافة الكتب التي ألفنا أن نربي عليها مُرِدينا، لأنها كتب من وجهة نظره «تدفع إلى الاستبداد داخل التيار الإسلامي». ويضيف قائلاً: «إذا كنا مصابين بالعجز عن فهم واقعنا، وعن إدراك تطوره، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية مضطربة تتقدم وتتأخر ولم تهتد إلى الطريق الأسلم، وبالتالي كانت قدرتها على التقدم محدودة، ولاشك أن مسؤولية الفكر في هذا التخلف مسؤولية عظيمة. فغياب النظريات الأيديولوجية، والفكر الاستراتيجي المحدود، يجعل الحركة الإسلامية محكومة بالتراث، بأحكام مطلقة فوقية وردود أفعال وقتية».

وفي جانب الأخطاء الفكرية و السياسية، يُرَكِزُ الغنوشي على غلبة النزعة الأممية، باعتبار أن الإسلام أممي وإهمال خصوصيات الواقع القومي والقُطري. فعوض أن تحتل فلسطين مثلاً في حياتنا مكانة أكثر من أية قضية خارج حدود الوطن، وجدنا قضايا خارج حدود الوطن تحتل هذه الأهمية. ويضيف الغنوشي قائلاً: « إن التفكير الإسلامي هيمنت عليه المذهبية، وكان من يخرج من دوائرهم في ظلام مبين، ما يدفع إلى خلق التوترات داخل المجتمع، ورفض كل اجتهاد، وعدم القدرة على مسايرة العصر، ورفض مكاسبه، وحصرها مع سيادة الأسلوب «المشيخي» في التعامل مع المسلمين. فنحن كما أرى امتداد ولسنا قطيعة، ولسنا قطيعاً يساق بالموروث، ويعيشه

بداخله كالحيوان البليد. وعلى صعيد الفكر السياسي ينتقد الغنوشي تصرف بعض الإسلاميين الذين في ممارساتهم يخلقون إشكالية مع الديمقراطية، بالرغم من أنهم عانوا من غياب الديمقراطية، لذا وجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون إلى الإسلام كأنه حكم سلطوي يحقر الجماهير، فأين لهذا الإرث الاستبدادي أن يكون مصدراً للحق، ومصدرا للشرعية فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب».

إن هذا النقد الذاتي الذي قام به الشيخ راشد الغنوشي يُجَسِدُ بداية قطيعة إيبستمولوجية معرفية، وفكرية، وسياسية مع الفكر الإخواني. وقد جاء في سياق الإسقاطات السلبية المتولدة عن حزمة الأزمات، التي تعاني منها تونس، وباقي البلاد العربية وتأثيرات الصراع الاجتماعي و السياسي، وتفاعل المجتمع المدني التونسي مع البيئة الثقافية العربية المحيطة، ولاسيما الثقافة الفرنسية، فضلا عن أن حركة النهضة عجزت حتى الآن عن تقديم بديل مجتمعي سياسي حضاري، يطرح حلولاً جذرية للقضايا الاجتماعية السياسية، في المجتمع، الذي سيلج القرن الحادي والعشرين.

ووفق هذا المنظور، من المنطقي، أن تتبلور الصراعات داخل الحركة الإسلامية الأصولية في تونس، على أرضية احتداد التناقضات داخلها، حول المنطلقات، والأهداف، والأساليب والمواقف من عدة قضايا مصيرية، وعلينا أن لا نرى انشقاق مورو، ضمن ازدواجية الخطاب السياسي للحركة، فمسألة الانشقاق أعمق من ذلك بكثير.

ثم إن محاور الخلاف بين الجناح المتشدد داخل الحركة الإسلامية والجناح المعتدل بقيادة مورو يتمثل في المسائل التالية:

**أولا**: الموقف من حرب الخليج، يقول الغنوشي بهذا الصدد، «لقد أيدنا بطبيعة الحال العراق، ولم نؤيد نظاماً معيناً، وكانت لدينا تحفظات حول النظام وحول الاشخاص، ولأننا أيدنا العراق في وجه العدوان الدولي عليه، وعندما وقعت الحرب لم يكن أمامنا إلا أن نقف إما إلى جانب المعتدي أو إلى جانب المعتدى عليه، ووقفنا ضمن الموقف العام لأمتنا مؤيدين للعراق ومؤيدين حقه في السيطرة على ثرواته وحقه في تقدمه العلمي واستقلال قراره التنموي والعسكري».

بينما انتقد عبد الفتاح مورو، الذي كان الرجل الثاني في الحركة، «لجوء العراق إلى القوة لتسوية المشاكل العالقة بينه وبين الكويت». فضلاً عن تأكيده «حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج في حماية سيادتها وأمنها بجميع الوسائل التي تراها صالحة».

**ثانياً**: إن المحامي عبد الفتاح مورو يعتقد أن «ليس من مصلحة تونس أن يحكمها الإسلاميون وحدهم ولا أي حزب آخر، خشية، أن يقع في براثن الدكتاتورية، بل يجب أن يشارك حزبنا في عملية الديمقراطية». ولأنه ينتمي إلى الطبقة الوسطى المدنية، ومن مواليد تونس العاصمة، يدرك جيدا أن المجتمع المدني في تونس، الذي سيطرت عليه سياسة التغريب البورقيبية هو أكثر استعدادا من أي وقت مضى للدفاع عن القيم الديمقراطية، ضد سياسة العودة إلى الأصولية الإسلامية.

ويقول مورو مضيفاً: «أنا لست مثل أحزاب إسلامية أخرى تعتبر أن هدفها هو إقامة الشرعية الإسلامية، بإقامة الجمهورية الإسلامية، ليس هذا دوري». ويستطرد قائلاً عن مبادرته: «إذا وجدت المبادرة آذاناً صاغية فسيتقلص التطرف حتى وإن بقي قلة من المتطرفين فإنهم سيعزلون ولن يكون لهم مجال للتأثير على المجتمع. علماً بأن مورو صرح أكثر من مرة بأنه يرفض نهج العنف، الذي يتبعه الإسلاميون الأصوليون».

إذا كان خروج «الإسلاميين التقدميين» في نهاية السبعينيات، قد كشف لنا جانباً من الصراع بين التجديد والسلفية الإسلامية الأصولية، على صعيد الفكر و الأيديولوجيا، حيث كان للصراع الطبقي بمستوييه الاجتماعي والسياسي تأثير واضح فيه، فإن الصراع الجديد، والذي قاد إلى الانشقاق الثاني في صلب حركة النهضة، تركّز على نقد ممارستها السياسية و التنظيمية، فالمضمون الذي يريد مورو أن يعطيه للحركة الإسلامية في تونس، هو مضمون إصلاحي نهضوي، تحديثي، يقوم على أساس فصل الحركة الدينية عن الحزب السياسي، دون أن يعني هذا فصل الدين عن السياسية. وهي رؤية سياسية تحديثية، تحاول أن تتجاوز التقابل والتناقض بين الإسلامية الأصولية والليبرالية السياسية، وتعمل على شق طريقها لتأسيس حزب جديد، بمضمونه الحديث، في تناقض مع الحزب الديني الكلاسيكي الشمولي.

ومن المعلوم، أن إضفاء الطابع الليبرالي التحديثي على مضمون الحركة الإسلامية في تونس في تصور عبد الفتاح مورو، هو في الجوهر الأعم، يمثل استلهاماً وتمثلاً لتجربة الحركة السلفية في المغرب، التي تطورت في صيرورتها التاريخية إلى حزب سياسي وطني، هو حزب الاستقلال، بقيادة الزعيم الراحل علالة الفاسي، الذي ناضل من أجل الاستقلال وحافظ على مقومات الشخصية المغربية العربية الإسلامية.

وهكذا، فإن مورو بنقده الممارسات الإسلامية الأصولية، وباحتمائه بالسلطة المرجعية للحركة السلفية ذات الطابع الإصلاحي الليبرالي في المغرب، يحاول إذاً، أن يرفع الشورى الإسلامية، التي تعتبر ركيزة أساسية في تصور الحركة الإسلامية الأصولية في الحكم، إلى مستوى الليبرالية السياسية الغربية، لكي يوظفها في تدعيم طروحاته السياسية الجديدة ويقنع أنصاراً جددا.

والحال هذه، فإنه من المؤكد أن يقدم الرئيس بن على تنازلات معينة لهذه القوى المعتدلة، داخل الحركة الإسلامية، وأن يستغل هذه الثغرة الكبيرة، داخل الحصن الاستراتيجي لحركة النهضة، لكي يُوَجِهَ لها ضربة، تكبح جماح المتطرفين فيها، خصوصاً أن الحكم على يقين تام، بأنه فشل في مواجهة حركة النهضة بحزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم.

وفي إطار هذه المواجهة الساخنة بين السلطة والنهضة، والقائمة على أرضية خيار المرحلة الجديدة، أي انتهاج سياسة «القبضة الحديدية»، استطاع الرئيس بن علي أن يحقق نجاحاً كبيراً في تعميق الانقسام بين المعارضة الموالية والحركة الإسَلامية، وأن يعزل هذه الأخيرة على صعيد الساحة السياسية التونسية، بعد أن اصطفت معظم أحزاب المعارضة إلى جانب الحكم، متفهمة بذلك دوره في مقارعة تطرف الإسلاميين، الذين حمّلهم مسؤولية توتير الأجواء، وإدخال البلاد في دوامة العنف. فالرئيس بن علي، انطلاقاً من موقعه القديم-الجديد، العارف جيداً بملف الحركة الإسلامية التونسية، والمُتَمَرِسُ في ضربها بالمطرقة، درس تضاريس المعركة، وقام بخطوات تمهيدية ملموسة، بدءاً من المصالحة مع المعارضة عقب خطاب 20 مارس/آذار 1991، وإشراكها في مداولات لجان المخطط الثامن، وأخيراً، تقديم الدعم المادي لنشاط الأحزاب

(80000 دولار لكل حزب). ثم إن تخوفه من الانفتاح الأمريكي-الفرنسي على حركة النهضة، ومعارضة أسلوب الحسم العسكري في التعاطي مع هذه الأخيرة، دفعه إلى اتباع خيار الحل الأمني في مواجهة الإسلاميين، الضالعين في «مؤامرة انقلابية»، زعم الحكم أنه أحبطها، من أجل تذرير حركة النهضة، وتصفية خلاياها السرية العاملة تحت الأرض، ومطاردة، قياداتها وإطاراتها، وتفكيك بنيتها التنظيمية والإجهاز عليها.

## 7- سيادة الحل الأمني العسكري في عملية الحسم مع النهضة

انتهج نظام الرئيس بن علي سياسة الحسم العسكري والحل الأمني في مواجهة حركة النهضة، باعتبارها السبب الرئيس في عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة التونسية، وبلدان المغرب العربي، وخاصة الجزائر. فكان سيناريو «المؤامرة ضد أمن الدولة»، التي سمحت للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني صالح لمحاكمة 279 قائداً أو إطارًا من حركة النهضة، تمت في شهري جويلية/يوليو و أوت/أغسطس من سنة 1992، أمام المحاكم العسكرية، التي أصدرت أحكاماً مختلفة، منها السجن المؤبد لـ 46 إسلامياً، منهم الشيخ راشد الغنوشي.

يقول الشيخ راشد الغنوشي حول هذه المحاكمة، إنّ الرئيس بن علي أراد من هذه المحاكمة تحقيق جملة من الأهداف، منها **أولاً**: صرف أنظار الرأي العام الداخلي، والأحزاب والنقابات والنخب العلمانية عن مفردات الواقع المتأزم، وتخويفها من الشبح الإسلامي المرعب، واستدراجها من خلال ذلك إلى الالتفاف حول الجنرال. وقد حصّل من ذلك قدرا لا بأس به، بل مهم. ومنها **ثانياً** التكفير لدى الغرب والخليج عن ذنب اقترفته في حقهم، وذلك بالانتقام من الحركة الإسلامية واتخاذها كبش فداء باعتبارها المسؤولة عن الموقف التونسي الموالي للعراق، الأمر الذي اضطره لمسايرة اتجاه الرأي العام حتى لا يفلت من يده الزمام. ولقد كانت رسائل الجنرال إلى الخليج وأوروبا وأمريكا تردد ذلك لدول التحالف من خلال سيناريو المؤامرة. لأن هذا الطرح مفيد على الصعيد الداخلي حتى تلتفّ النخبة العلمانية حوله لأن هناك خطرا

أصولياً وأن المنقذ هو الالتفاف حول الرئيس بن علي وتأجيل قضايا حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي، ومفيد له على الصعيد الخارجي حتى يحرك العصاب الغربي-عصاب الحقد على الإسلام-من أن هناك أصولية توشك أن تقوم على حدود أوروبا وفي مواجهتها وخاصة مع اندلاع البركان الإسلامي في الجزائر. هذا الطرح مفيد في تحريك هاجس الخطر الغربي واستجلاب القروض والمنح والاستثمارات، وأيضا حتى تغض المؤسسة السياسية الغربية نظرها عن استغاثات منظمات حقوق الإنسان داخل الغرب نفسه على ما يجري في تونس. فلا تجد لتقارير منظمة العفو الدولية صدى لهذه المؤسسة السياسية الغربية. لماذا؟ لأن الذي يُقمع ويُضرب هم الأصوليون، وهؤلاء الأصوليون ليسوا بشراً، بل هم خطر على الغرب! هم الخطر الذي تلوح به الأنظمة العربية الفاشلة وحتى نظام العصابات الصهيونية، لابتزاز الدعم الغربي وخاصة بعد زوال الخطر الشيوعي. إن لهذه الأنظمة رسالة تستحق من الغرب تمويلاً: إيقاف الزحف الأصولي الموهوم [1].

ولكن سياسة الحل العسكري والأمني هذه تتناقض جذرياً مع الديمقراطية النظرية، التي يتكلم عنها الرئيس بن علي، فضلاً عن أن هذه السياسة شكلت منعرجاً جديداً في مسيرة العنف، والقمع، وتجسيدا للاحتكار الأعمى لجميع مصادر القوة للسلطة وأجهزتها من جانب الرئيس بن علي. ومنذ العام 1990، شهدت تونس ولا تزال احتداد القمع والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في ظل الحصانة من العقاب.

فالتحرك نحو الديمقراطية في ظل سلطة السابع من نوفمبر الذي جاء كثمرة وليدة لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ضاغطة، اصطدم بذات العقبات البنيوية، في ظل انقطاع المجتمع بمجاله السياسي، الذي كان قد أنتج ذاته، وتموضع السياسة في الدولة التسلطية، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة، ونكون بذلك إزاء فضاءين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وفضاء الشعب، وفي ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية

---

(1) - حورات قصي صالح الدرويش-راشد الغنوشي
الطبعة الأولى خريف 1992 KHLIL MEDIA SERVICE, 7 hinterhouse, London. (ص 173).

قوية يقيم علاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل.

واستغلت سلطة السابع من نوفمبر شعار « التطرف الإسلامي » للقضاء على أي طرف وطني معارض على الساحة السياسية، وبالتالي القضاء على نمط المجتمع المدني التعددي المسؤول، للمحافظة على حزب واحد مهيمن يتحكم في الدولة التونسية، ويسخّر إمكانياتها في الاتجاه الذي يريد.

لقد أحدثت الدولة البوليسية التونسية شروخاً عميقة في بنية المجتمع التونسي من خلال مناصبة النخبة الحاكمة العداء السافر للمعارضة اليوسفية، التي كانت متسلحة بشعارات العروبة والإسلام، والمستندة إلى دعم القومية العربية بزعامة عبد الناصر، مثلما حاربت الحركة النقابية العمالية والحركة الطلابية، والتنظيمات الماركسية منذ أواسط الستينات وحتى عقد الثمانينات، وكذلك خوضها معركة الإقصاء، والاستبعاد للإسلام السياسي من المجال السياسي التونسي، عبر عمليات الخنق المنتظم للمعارضة الإسلامية منذ مطلع التسعينات.

وتتميز حركة النهضة بانتمائها للإسلام الحديث، إذ أنها أصبحت نهجاً سياسياً متكيفاً مع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي، وخصوصية ثقافته السياسية، المتأثرة كثيراً بالثقافة الفرنسية. فقد تبنت الفكرة الديمقراطية، واعترفت بقيم التعددية والتسامح والحرية، لا باعتبارها جزءاً من الحضارة الغربية بل بوصفها جزءا من الموروث العام. وطورت فكرها وممارستها في اتجاه اختيار طريق تونسي إلى الإسلام والحداثة، يقوم على بلورة عقل إسلامي نقدي يتعايش حتى مع أشد خصومه العقائديين كالشيوعيين، على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان، واحترام هوية البلاد العربية الإسلامية.

ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفك الشيخ راشد الغنوشي يؤكد انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الحديثة، وأن الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار استراتيجي لحركته، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة. وأن حركته ليست لها أي مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي

تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب في أن يكون هو السيد الذي يصنع القانون، وتبني المجتمع المدني، وتحقق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يتمثل العلمانية وفقا للنموذج الغربي الليبرالي إلا في تمرده على الدين وإباحيته.

وعلى الرغم من المبادرات والتنازلات التي قدمتها حركة النهضة طيلة عقد الثمانينات، فإنّها لم تحظ بالاعتراف القانوني كحزب سياسي، وظلت السلطات التونسية تعتبرها العدو الأخطر للنظام القائم، وللمجتمع المتمدن.

إن النخبة السياسية الحاكمة والمسيطرة على جهاز الدولة، استغنت منذ وقت بعيد عن رأي المثقفين والسياسيين المعارضين، ولكنها استقطبت فئة العلمانيين من الماركسيين، وأنتجت في ظروف الصراع بين الحكم التونسي وحركة النهضة نخبتها المثقفة، في سياق خلق فئة من المثقفين الانتهازيين القادرين على تلوين الموقف السياسي عبر التأويل التاريخي لفكرة المجتمع المدني، التي يجري استخدامها على وجه التخصيص على أساس غرض سياسي، يقود إلى استبعاد الإسلام السياسي، واعتبار الإسلاميين من حركة النهضة غير «ديموقراطيين» على الإطلاق، وأن آراءهم «الأصولية» معادية للمجتمع المدني، والديمقراطية، مثلهم في ذلك مثل نظرائهم من الحركات الإسلامية التي يشتركون معها في البنية الثقافية والإيديولوجية ذاتها.

ويُستخدم المعارضون للحركة الإسلامية من نظام الحزب الواحد الشمولي الذي حل في أعماق نفسية المجتمع التونسي محل المذهب الواحد أو الدين الواحد الذي لم يكن يسمح بما عداه، ومن النخبة العلمانية الداعية إلى فرض العلمنة من الخارج تحت مقولة المجتمع المدني، استخداماً إيديولوجيا، بلغ ذروته مع اشتداد قوة الحركات الإسلامية في المغرب العربي، تماما كما يفعل الغرب للحط من قيمة الإسلام والثقافة العربية الإسلامية، حين يعتبر التيار الإيديولوجي المهيمن الإسلام مُتعارضا مع الحداثة.

وفي الواقع فإنّ المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بشكل فعَّال ومتفاعل إلا بوجود دولة الحق والقانون، التي تستمد مشروعيتها السياسية التاريخية من

خلال تصويت المواطنين المكوّنين للمجتمع المدني. وهذا التعاقد بين دولة الحق والقانون والمجتمع المدني الحديث يشكّل تطوراً تاريخياً أدى في القرن الثامن عشر إلى إحداث قطيعة معرفية ومنهجية مع النظام الثقافي المعرفي القديم، ومع التصور الإلهي للقانون، وإلى الخروج كلياً من التراث الديني، وإعلان الدولة البرجوازية العلمانية حتى في تلك البلدان المتحالفة مع الغرب.

لهذا فإنّ النقد الأيديولوجي السياسي المباشر الذي تمارسه النخبة العلمانوية التي تتألف من الطبقة الوسطى المدينية، ومن المعارضة المساندة للنظام، فضلاً عن الطبقة السياسية الحاكمة، لإنكار صفة الديمقراطية على الحركة الإسلامية التونسية، وإقصائها من الساحة السياسية التونسية، وإبراز مدى عمق التناقض بين الصيغة الإسلامية للتنظيم السياسي والثقافي والمجتمعي مع مقولة المجتمع المدني، والتلويح بشبح الجزائر المجاورة والارتعاد من احتمال تولي الإسلاميين السلطة فيها. هذا النقد الإيديولوجي يعطي تفسيرات خاطئة براقة تفضح مدى ما في هذه الفكرة البروتوبلازمية عن المجتمع المدني من بساطة ساذجة، وكيف أن فكرة المجتمع المدني من دون فكرة الدولة (أي دولة القانون) هي فكرة غير قابلة للاستعمال سوسيولوجياً، بل كيف أنها فكرة غير قابلة للتغيير على حد قول برهان غليون.

وفي إطار نقده لنظام الرئيس بن علي ومقولاته حول المجتمع المدني، والعلمانية، يقول الشيخ راشد الغنوشي: «بورقيبة عدوّ يحمل مشروعاً ثقافياً واضحاً ومشروعاً معادياً، ولكنه واضح. بن علي ليس له مشروع ثقافي، يريد أن يحكم بالاعتماد على أسوأ ناس في تونس. ليس عنده مشروعه. مشروعه فقط أن يحكم بالاعتماد على السيئين وتقريب المنحطّين وقمع الأحرار والمصلحين. بورقيبة دكتاتور ولكنه يحمل مشروعاً، وبورقيبة زعيم إذا ما مضى في طريق يمضي فيه إلى النهاية، بن علي رجل أمن حذر، متردّد، مزاجه بوليسي، لا هو قادر على الحرب ولا هو قادر على السلم، ظل يحدث بعض التنفيس كلما احتقن الأمر ثم يعود إلى الانغلاق. وهكذا يراوح في مكانه، ولأن هناك فراغاً ثقافياً فقد استطاع المفسدون أن يحتلوا هذا الفراغ الثقافي، أناس يحملون مشروعاً ثقافياً معادياً للعروبة والإسلام.. وهو غير قادر أن يفهم هذا المشروع أصلاً، فضلا عن أن يقيّمه. لأن الأمر بالنسبة إليه

أن يحكم، وأن يقمع الإسلاميين وأن يقمع المعارضات، أن يقمع كل من اعتقد أو حُمل على أن يعتقد أنه الخطر على حكمه، بينما بورقيبة عدو، وعدو بجدارة. وأنا أحترم عدوّي عندما يكون عنده مشروع ومستعد أن يضع مصيره ومستقبله من أجل مشروعه».

ويضيف الشيخ راشد الغنوشي. « ليس الصراع في تونس بين حركة النهضة وبين نظام الرئيسٍ بن علي وحسب، هذا شكله وهذا منطق الخطاب الرسمي. إن هناك صراعاً ما بين حركة أصولية تدعو إلى العودة إلى القرون الوسطى وبينٍ نظام ديموقراطي تقدمي، لكن حقيقة الصراع أنه مع نظام يتمخض يوماً بعد يوم ليكون آلة قمع، ليس من خلال الشرطة فقط، وإنما من خلال الإعلام والتعليم والثقافة والاقتصاد والدبلوماسية. الدولة التونسية قد تحولت مع مرور الزمن ومع تقلص قاعدتها الشعبية، وهذا هو منطق الأحداث، إلى مجرد جهاز قمع معقد والحاكم كما هو معلوم ينعكس تكوينه وثقافته على المؤسسات التي تعمل على الأقل تحت إمرته ويختار من الرجال ما يتناسب مع تكوينه. لذلك إذا حكم الأديب أو المفكر تنمو الحياة الفكرية والحياة الثقافية، وإذا حكم الاقتصادي يمكن أن تنمو المشاريع الاقتصادية ومنطق المال، وإذا حكم الشرطي من الطبيعي أن تنمو الأجهزة الأمنية وتتطور وأن تصبح تقارير الأمن هي المؤسس للقرار السياسي والقرار الثقافي وأن تنعكس هذه الروح حتى على الشعب ويصبح الرجل يتجسس على أخيه وأبيه والزوج على زوجته وينتشر الرعب بين الناس وتنعدم الثقة. أما حقيقة الصراع فهو بين نظام بوليسي متغرب يتجه بفعل آليات كثيرة إلى المزيد من العزلة وبالتالي إلى مزيد من القمع وتفسيخ المجتمع وتدمير مؤسساته للسيطرة عليه وبين شعب يطمح كسائر الشعوب الأخرى إلى عدالة وإلى تنمية وحرية وديمقراطية وحقوق إنسان، وإلى الالتحام بهويته العربية الإسلامية، وإلى اصطباغ الحياة بالصبغة الأخلاقية »[1]

---

(1) - المصدر السابق (ص 172).

# الفصل الخامس
# الثورة التونسية وتحديات المرحلة الانتقالية

باسم الحرية، و الكرامة، والعدالة الاجتماعية، حقق الشعب التونسي ثورته السريعة وغير المتوقعة، وأسقط نظاماً ديكتاتورياً موغلاً في القمع والفساد المؤسساتي. غير أن الثورة لا تعني تحقيق الديمقراطية بصورة تلقائية، وإسقاط نظام سياسي ديكتاتوري، لا يعني كذلك محو الاستبدادية السياسية القائمة في تونس منذ زمن الاستقلال عام 1956، خلال أشهر، أو حتى سنة. ومع ذلك، فالثورة التونسية، في نظر العديد من المحللين الغربيين هي أول ثورة حقيقية في القرن الحادي والعشرين، وواحدة من الثورات التي هزت المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، وهي بالمقارنة مع عنف الولادة الثورية في بعض البلدان العربية الأخرى، وانطوائية بعض الديكتاتوريات الملكية، تكاد تكون نموذجاً.

فالثورة التونسية، ثورة علمانية، ومن دون شعارات دينية ، وأسهمت في إعادة صياغة الوعي السياسي للشعب التونسي من خلال التفاعل العميق مع مفاهيم الحرية والديمقراطية، في سبيل تجاوز تحديات المرحلية الانتقالية لبناء النظام الديمقراطي الجديد. الأمر الذي يتطلب تحقيق العدالة واحترام كرامة الشعب. وهي ليست ثورة «ثقافية» بالمعنى الذي قصده المفكر الأمريكي الراحل هينتنغتون، وهي أقل تعبيراً عن صراع الحضارات.

و لما كانت الثورة التونسية ليست ثورة لحظة تاريخية أطاحت برأس النظام الديكتاتوري السابق، بقدر ماهي ثورة قادتها حركة شبابية تريد إعادة تحديد موقع الفكر بين الهوية-بما فيها الدينية والأخلاقية-في الداخل، وتسعى إلى إعادة سيادة المجتمع المدني على الدولة، و بالتالي إعادة صياغة قيم المواطنة، فكرياً وعملياً، لدى أفراده، إضافة إلى مسألة صياغة الدستور الجديد المنوط

بإنجازه المجلس الوطني التأسيسي الذي يجب أن يكون منتخباً ديمقراطياً من قبل الشعب مباشرة، وتحقيق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع، ووضع آلية لكيفية تشكيل القرارات السياسية، وكيفية تنفيذها، فقد كان تأليف «حكومة الوحدة الوطنية» بعد سقوط رأس النظام السابق مباشرة، لا يتماشى وطموحات الثورة الشعبية في تونس، إذ خرجت مظاهرات في مدن تونسية عدة تطالب بتخلي حزب الرئيس المخلوع عن السلطة، ورفعت شعاراتٍ «ثورة مستمرة والتجمع برّه» أي التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم سابقاً.

وبما أن نقطة الانطلاق الرئيسية في هذه الثورة الشعبية هي الكرامة والحرية، والعمل على أساس بناء الدولة المدنية، أي الدولة الوطنية الديمقراطية التي تعيد صياغة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية ،و موقعها ضمنٍ الصراعات الإقليمية والدولية، والتي تستحق هذه الصفة، بوصفها تجسيداً للعقلانية والحرية، فإن الثورة التونسية بعد سقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، شقت طريقها بنجاح من أجل بناء النظام الديمقراطي الجديد، وتمثّل ذلك في الإنجازات التي حققتها الثورة الشعبية خلال المرحلة الانتقالية الماضية، والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

## 1- حَلٍّ "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم سابقاً

أكدت «جبهة 14 جانفي/يناير2011» التي أعلن عن تشكيلها في 22 جانفي/يناير 2011، باعتبارها «إطاراً سياسياً يعمل على التقدم بثورة شعبنا نحو تحقيق أهدافه والتصدي لقوى الثورة المضادة» ويهدف إلى العمل بالخصوص على «صياغة دستور ديمقراطي جديد»، وعلى حلّ «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» (الحاكم سابقا) ومصادرة مقراته وأملاكه وأرصدته المالية باعتبارها من أموال الشعب... وترفض هذه الجبهة الواسعة الأطياف ومعها الشارع التونسي، والاتحاد العام التونسي للشغل أن يكون للتجمع الدستوري الديمقراطي أيّ دور في مستقبل تونس السياسي، خوفاً من عودة الظلم والاستبداد واغتيال الديمقراطية.

وانطلقت هذه الجبهة من حرصها على الدفاع عن الثورة، وسط مخاوف حقيقية من سرقتها، لهذا السبب كان تركيزها على حَلِّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم سابقاً). بيد أن المتابع لتطور العملية الثورية في تونس، يلمس بوضوح أن «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» فقدَ أهم ركيزة له، بانسحاب أعضائه من الحكومة الانتقالية الجديدة. وفضلاً عن ذلك، فقد قطعت المعركة ضد حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في السابق مرحلة أولى يوم الأحد 6 فيفري/شبّاط 2011 مع إعلان وزارة الداخلية «تعليق» أنشطة الحزب قبل «حلّه» قريباً عن طريق المحكمة الابتدائية..

وفي وقت سابق، اضطرالسيد محمد الغنوشي الذي كان يتولّى منصب النائب الأوّل لرئيسه حتّى هروب بن علي، إلى تقديم استقالته من حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي». كما أنّ أركان مكتبه السياسي (عبد الله القلال وعبد العزيز بن ضياء وعبد الوهاب عبد الله) طُرِدُوا منه، وهم مرشّحون للمثول أمام القضاء، ما ترك الحزب دون رأس.

وعصفت الصراعات بإرث الحزب؛ إذ تهافتت الأيادي لانتزاع قطعٍ من الغنيمة، وفي مقدّمتهم الوزراء الذين عملوا مع بورقيبة، والذين اعتبروا أن بن علي قد سطا على حزبهم في 1988 عندما محا اسمه السابق «الحزب الاشتراكي الدستوري»، وأبعد رموزه...

فهناك ثلاث ركائز كان يقوم عليها مُجمّع الحزب-الدولة الذي حكم البلد طيلة أكثر من نصف قرن، سيُؤثّر فقدانها تأثيراً كبيراً في مستقبل المشهد السياسي التونسي. وكانت الحكومة الانتقالية قد أعلنت عن سلسلةٍ من الإجراءات الفورية ضربت هذه الركائز الثلاث، إذ قضت على فصل مؤسّسات الدولة عن جهاز الحزب الحاكم السابق، وقامت باستعادة الممتلكات العمومية التي كان يتصرّف بها، وإنهاء تفرّغ الآلاف من إطارات القطاع العام للعمل الحزبيّ. لكن الحزب يسعى لتفادي الانهيار ومجابهة الدعوات القويّة المنادية بحلّه. وفي هذا السياق يمكن فهم مبادرة قيادته الحالية إلى طرد بن علي ورموز حكمه من صفوف الحزب. والأرجح أنّ الصورة التي سيكون عليها «التجمع»

هي ثمرة توافق بين البورقيبيّين وقيادات الصف الثاني في عهد بن علي، في إطار البحث عن دورٍ جديدٍ في ظلّ المرحلة الديمقراطية[1].

و قد تمثّلت أكبر إنجازات الثورة التونسية في بدايتها في حلّ حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم سابقاً، بوصفه حزباً شمولياً، تنتشر فروعه في جميع أنحاء تونس، وكان في أوج قوته يضمّ حوالي مليونين ونصف المليون عضو من أصل عدد سكان إجمالي قدره عشرة ملايين نسمة. فهو ككل الأحزاب الشمولية الحاكمة ليس له أية أيديولوجيا معروفة، سوى أنه جهاز أمني هلامي جنّد نفسه لخدمة الحاكم والدولة البوليسية، وله علاقات غير مشروعة برجال المال ورجال السلطة. وجميعها مظلات تتفرخ تحتها ممارسات الفساد الممنهج والنهب المنظم للشعب. تلك هي حالة الأحزاب الشمولية الفاسدة في كل من تونس ومصر، التي احترقت في وهج الثورة إلى الأبد.

وقد حققت الثورة التونسية انتصاراً جديداً بتمكّنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم الأربعاء 9 مارس/آذار 2011، بحلّ حزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم سابقاً إبّان عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ما أثار احتفالات واسعة في الشارع التونسي الذي لم يتراجع أمام محاولات الحزب بث الفوضى في البلاد والبقاء في السلطة بعد فرار بن علي. وأعلنت المحكمة الابتدائية في العاصمة التونسية أنها «قرّرت حلّ التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية ممتلكاته وأمواله» عن طريقٍ وزارة المالية.. وفي آخر الجلسة صرّح بن مراد النائب عن وزير الداخلية، قائلا «لقد تمّ حلّ التجمع الدستوري الديمقراطي وبذلك تحقق أحد أهم أهداف الثورة». وأضاف «إن هذا الحكم لا يعتبر حكماً نهائياً لأن الحزب موضوع القضية في مقدوره تقديم قضية استعجالية لاستئناف الحكم، غير أن طلب الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم».

## 2- تفويض صلاحيات كبيرة للرئيس المؤقت فؤاد المبزع

كما دخلت الثورة المستمرة في تونس في منعطف جديد، مع مواجهة محاولات رموز نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الالتفاف على

---

(1)- رشيد خشانة،تونس:مخاض عسير وتغييرات مرتقبة، مجلة لوموند ديلوماتيك الشهرية، فبراير 2011.

الإرادة الشعبية والتأسيس لديكتاتورية جديدة. وتمكّن الرئيس المؤقت فؤاد المبزع الذي كان يرأس برلمان النظام السابق، من ضمان تصويت المجلس النيابي على قانون يجيز له إقرار مراسيم تشريعية، إذ صوت 177 نائباً من أصل 195 حضروا لصالح تبني القانون و16 ضده (ممثلو أحزاب معارضة صغيرة مرخص لها) فيما امتنع نائبان عن حزب التجمع الديمقراطي الحاكم سابقاً التابع لبن علي عن التصويت، على ما نقل مقرر لجنة الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان الأزهري ضيفي الذي طرح النص.

وتضم الجمعية الوطنية 214 نائباً. وصرح رئيس الوزراء محمد الغنوشي أمام النواب المجتمعين في قصر باردو مقر البرلمان التونسي أن مشروع قانون بهذا المعنى «سيسمح للرئيس بالوكالة (فؤاد المبزع) بإصدار مراسيم تشريعية بموجب المادة 28 من الدستور». وقال الغنوشي «الوقت ثمين. هذه المراسيم التشريعية حاجة فعلية في تونس لإبعاد المخاطر» التي تُهَدِدُ إنجازات الثورة.

وفي مثل هذه الحالة، يبدو في تفويض البرلمان صلاحيات مطلقة للرئيس بالوكالة فؤاد المبزع، أن البرلمان قد حل نفسه بنفسه، وتخلى عن صلاحياته الدستورية، ولم يبق من مهمة للنواب سوى قبض مرتباتهم الشهرية، وهي حالة غير مسبوقة منذ بدء العمل بالدستور التونسي في 1 جوان/يونيو عام 1959. علماً أن الموقف السليم الذي كان يجب أن تتخذه الحكومة الانتقالية، والذي يلبي طموحات الثورة، يتمثل في حل البرلمان، باعتبار النواب الحاليين هم من الحزب الحاكم سابقاً، وكانوا يشرّعون بغير وجه حق كلّ القوانين التي تخدم مصلحة الطبقة السياسية المافياوية الفاسدة، وحل الغرفة العليا، وتعليق العمل بالدستور الحالي، في انتظار صياغة دستور جديد يكون مختلفاً عن دستور 1959، الذي بدا وكأنه صيغ لخدمة النظام البورقيبي التسلطي الذي رفض دوماً أن يختار خلفاً له من صلبه، ثم في مرحلة ثانية نظام بن علي البوليسي الذي ظلت فكرة التوريث العائليّ تهيمن عليه، يكشف على ذلك التعديلات الدستورية التي قام بها في سبيل تأبيد الرئاسة مدى الحياة.

في هذه المرحلة الانتقالية، ازدادت الدعوات الكثيرة من قبل علماء القانون الدستوري، ومكونات المجتمع المدني الحديث، مطالِبة بصياغة دستور جديد للبلاد يكون دستوراً دائماً متحرراً من مقتضيات الخضوع للرغبات الرئاسية

منضوياً تحتها. وعلى الحكومة المؤقتة «أن تعلن عن انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديدًا يعبّر فيه الشعب عن إرادته عبر انتخاب أعضاء هذه الجمعية وبذلك يتمّ الانتقال الديمقراطي الحقيقي»، على حدّ قول قيس سعيّد أستاذ القانون. فالمشكلة المطروحة اليوم في نظره هي أنه لا يمكن إدخال تعديلات على الدستور الحالي الذي تصرّ الحكومة الانتقالية على التمسك به لأن التعديل لا يتمّ إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي فإن الرئيس المنتخب سيواصل العمل بالدستور القديم باختصاصات الرئيس المخلوع نفسها.

## 3- تعيين وزير داخلية جديد من خارج الحزب الحاكم سابقاً

على الرغم من تولي السيد فرحات الراجحي وزارة الداخلية، والمعروف عنه بحياديته ومهنيته، فقد تمّ في الفترة عينها تعيين 24 واليًا جديداً (محافظاً)، بينهم 19 ينتمون إلى «حزب التجمع الدستوري» الحاكم إبّان حقبة بن علي، وبعضهم كان وثيق الصلة بأقرباء الرئيس المخلوع وأصهاره ومتورطاً في قضايا الفساد واستغلال النفوذ، الأمر الذي زاد في استفزاز مشاعر الشعب التونسي.

وفضلاً عن ذلك، فقد قامت في الأشهر الأولى من الثورة اعتداءات مسلّحة في مدن تونسية عديدة، ولاسيما في مدينة القصرين، ومدينة الكاف الواقعة في الشمال الغربي من جانب عصابات و مليشيات الحزب الحاكم السابق على المواطنين، وعاثت العصابات الموجّهة من قبل التجمع خراباً في مرافق عديدة من المدينتين من دون تدخل القوى الأمنية، فيما تواصلت الاحتجاجات الشعبية على الحكومة الانتقالية وممارسات أجهزتها الأمنية، التي تبدو غير مختلفة عن سابقتها في نظام المخلوع.

من الواضح أنه في ظل هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، التي تفتقد فيها تونس لوجود حكومة مركزية قوية، ظلت أجهزة البوليس السياسي التي اعتمد عليها بن علي بصورة شبه كاملة في تركيز حكمه والبطش بخصومه، تمارس نفوذها، لأن ركائز النظام السابق لم يتم القضاء عليها، ولاسيما جهاز البوليس السياسي.

وفي يوم الثلاثاء 15 فيفري/شبّاط 2011، أعلنت وزارة الداخلية في بيان تمديد حال الطوارئ حتى إشعار آخر لـ«تجنب كل ما من شأنه أن يسيء إلى

أمن البلاد، ولتوفير أمن المواطنين وحماية الممتلكات». كما أعلنت الرفع النهائي لمنع التجول المطبق منذ 12 جانفي/يناير 2011. لكن استمرار حال الطوارئ التي أعلنت في 14 جانفي/يناير الماضي قبيل سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، يفيد أن عدم الاستقرار لا يزال سائداً. وطالبت الوزارة في بيان لها «كل إطارات وأعوان قوات الأمن الداخلي بالتحلي باليقظة لمواجهة كل المحاولات اليائسة الرامية إلى إدخال البلبلة من خلال اختلاق مزاعم زائفة وافتراءات غرضها زعزعة الثقة داخل الأسلاك الأمنية والمساس بعلاقة التعاون والتكامل القائمة بينها وبين وحدات الجيش الوطني». وجاءت هذه الدعوة بعدما كشفت الوزارة وجود «منشور وزعته جهات مجهولة غايته إدخال البلبلة في صفوف أفراد قوى الأمن الداخلي في هذا الظرف الدقيق الذي بدأت فيه البلاد تستعيد أمنها واستقرارها تدريجيا». وقال الزعيم الشيوعي حمة الهمامي: «هذا مؤشر قلق ويثبت أن القوى المعادية للثورة لا تزال تتحرك لزرع الفوضى والبلبلة. وهذا يؤكد ضعف هذه الحكومة».

وكانت وزارة الدفاع قررت في بداية النصف الثاني من شهر فيفري/شبّاط 2011 دعوة جنود الاحتياط الذين تقاعدوا منذ خمسة أعوام إلى مراكز التجنيد المحلية القريبة من مقار سكناهم حيث تم تجنيدهم لفترة ستة شهور قابلة للتجديد. وفي هذه الأثناء، التحقت عناصر من جيش الاحتياط التونسي بمراكز التعبئة التابعة للجيش وذلك بعد أسبوع من دعوتهم من قبل وزارة الدفاع. وانضم ما بين 400 و500 جندي إلى مركز التعبئة والتجنيد الرئيسي بداية من اليوم 18 فيفري/شبّاط 2011 بمراكز الخدمة العسكرية تلبية لدعوة القيادة العامة للقوات المسلحة، وتمّ نشرهم في عدد من المحافظات التونسية لبسط الأمن في المنطقة ومواجهة مظاهر الشغب.

## 4- إنهاء هيمنة "حزب التجمع" على المشهد السياسي التونسي

لقد حصلت العديد من الأحزاب السياسية اليسارية والقومية الصغيرة التي تتبنى خطاباً راديكالياً، على ترخيص العمل الشرعي في وقتٍ قياسيّ. وهو عددٌ لا يمكن إحصاؤه، إلاّ أن الثابت، أنها ما زالت مقطوعة عن

الشارع. وستحتاج هذه الأحزاب إلى وقتٍ طويلٍ للتدرّب على العمل في إطار الشرعية، وربط الجسور مع الناس العاديين، وتأهيل خطابها كي يكون مفهوماً ومقبولاً من عموم الناس. وكانت أوضاع المعارضة متسمة بشيء من التشتت وبطء الحركة قياساً بوتيرة الأحداث السياسية المتقلبة. فأعلنت وزارة الداخلية التونسية يوم الثلاثاء 1 مارس/آذار 2011 منح تراخيص قانونية لعشرة أحزاب سياسية جديدة تعبّر عن توجهات فكرية وسياسية متنوعة، ليرتفع العدد الإجمالي للأحزاب السياسية في البلاد إلى 31 حزباً. وأوضحت الوزارة في بيان لها أن الأحزاب السياسية الجديدة هي حزب الوطن وحركة الشعب، وحزب الأحرار التونسي، وحزب الوفاق، وحزب الحرية والتنمية، وحزب الحرية من أجل العدالة والتنمية. كما شملت اللائحة أيضاً حزب الحركة الوحدوية التقدمية، وحزب حركة شباب تونس الأحرار، وحزب حركة الوحدة الشعبية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وأشارت الداخلية التونسية إلى أن عدد الأحزاب التي حصلت على ترخيص العمل القانوني ارتفع إلى 22 حزباً منذ الإطاحة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في 14 جانفي/يناير 2011 وسيتجاوز في حدود سنة المائة حزب.

## 5- عودة نشاط الحركات الإسلامية في تونس

وافقت الحكومة المؤقتة رسمياً على منح حركة «النهضة»- ترخيصًا لإنشاء حزب سياسي، وذلك في 1 مارس/آذار2011. وسمحت هذه الخطوة للحركة، وهي أكبر حركة إسلامية في تونس تعرضت للاضطهاد و القمع في عهد النظام الديكتاتوري السابق، وكانت محظورة طوال 20 عاماً في عهد بن علي، بخوض انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

وكان زعيم الحركة راشد الغنوشي قد قال إنه لا يعتزم خوض سباق الرئاسة على الرغم من عدم وضوح إمكان ترشح شخص آخر من الحركة. غير أن حركة «النهضة» الإسلامية تبرز في هذه اللوحة باعتبارها القوّة الرئيسية بين الأحزاب المحظورة في عهد بن علي، المرشّحة للعب دورٍ أكبر في الفترة المقبلة. ويرجّح المحللون الملّمون بالشأن التونسي، عودة الاستقطاب

الأيديولوجي الذي كان سائداً في تونس في عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، بين القوى اليسارية والليبرالية من جهة، والقوى الإسلامية والعروبية من جهة أخرى، والسبب في ذلك، يعود عندما تبدأ عملية صياغة الدستور الجديد لتونس في عهد ثورتها الجديدة.

فالفصل الأول من الدستور التونسي، يثير حالياً إشكالات غير قابلة للتجاوز، وهذا الفصل الذي يحدد هوية الدولة التونسية والذي ينص على أن تونس هي دولة لغتها العربية ودينها الإسلام، كان محل خلافات شديد قبل 52 عاماً عند تحرير دستور 1959. وهو ما قاد إلى بروز خلافات شديدة بين المنادين بدولة علمانية أو دولة إسلامية ودولة عربية أو دولة لغتها العربية، واعتبر آنذاك أن القول بدولة دينها الإسلام هو حل وسط، لم يرض أي من الطرفين، فالمنادون بدولة علمانية يتم فيها تحييد الدولة عن الدين لم يجدوا ضالتهم، كما أن القول بدولة دينها الإسلام لم يُمكن المنادين باعتماد الدين الإسلامي في التشريع بالقول بأن تونس دولة إسلامية ولم يكن ليرضيهم هذا الحل الوسط.

وفي هذه الفترة بالذات فإن المعركة القديمة الجديدة طفت على السطح بشكل أكثر حدة، وعلى الرغم من أن الشيخ راشد الغنوشي زعيم «النهضة» الذي عاد من منفاه أخيراً إلى تونس، ما انفك يعمل على تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، إذ يؤكد انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الحديثة، وأن الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار إستراتيجي لحركته، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة. وأن حركته ليست لها أي مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب في أن يكون هو السيد الذي يصنع القانون، وتبني المجتمع المدني، وتحقق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يتمثل العلمانية وفقا للنموذج الغربي الليبرالي إلا في تمرده على الدين وإباحيته.

واعتبر زعيم «النهضة» الشيخ راشد الغنوشي في مقابلة مع وكالة «رويترز»[1]: أنه «لا تزال هناك دولة أخرى، دولة الأمن السياسي، ويجب تفكيكها، إنها آلة قمع. يجب اقتلاع قوانينها، مؤسساتها، وثقافتها، لإنجاز ديمقراطية تعددية. لا نحتاج إلى نظام رئاسي يركّز السلطات، نحتاج إلى نظام برلماني يوزع السلطات بشكل واسع، ويترك الرئيس كرأس رمزي للبلاد». وعن موقفه من تطبيق الشريعة قال راشد الغنوشي «هناك دول، تجبر النساء باسم الإسلام على ارتداء نوع معين من الملابس، ودول أخرى باسم العصرية، تمنع النساء من ارتداء هذه الملابس. نحن ضد النموذجين». وأضاف «على هذه الثورة أن تفكك النظام الدكتاتوري، بدءاً بالدستور، وبما يشكل القوانين التي تحدّد نشاط الإعلام والأحزاب والانتخابات».

وأمام تعرض كنيس يهودي لهجوم من قبل الإسلاميين المتطرفين، ومقتل قس بولندي في ضاحية باردو بتونس العاصمة أعلنت وزارة الداخلية التونسية استنكارها لما سمّته «تعمّد بعض المتشددين ودعاة التطرف التظاهر أمام بعض المعالم الدينية ورفع شعارات معادية للأديان والتحريض على العنف والعنصرية والتمييز». وقالت الوزارة في بيان لها إنّ هؤلاء «ليس لهم من غاية سوى النيل من قيم النظام الجمهوري المرتكز على احترام الحريات والمعتقدات والتسامح والتعايش السلمي بين كل الأطياف وضمان ممارسة الحقوق المدنية».

ومنذ نجاح الثورة التونسية، بدأ آلاف التونسيين يخرجون بعد صلاة الجمعة، في مسيرات حاشدة تجوب شوارع العاصمة تونس للمطالبة بحرية الدعوة إلى الإسلام في المساجد ورفع الحصار عن الإسلاميين الذين اضطهدوا في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. وقال أحد الاسلاميين الذين شاركوا في إحدى هذه المسيرات: «نريد حريتنا في المساجد والدعوة إلى الله. نريد كمسلمين أن يتركونا مع الناس. إذا كنتم تتكلمون عن حرية الفكر والتعبير فاتركونا مع الناس وسنرى من ينتصر».

وعلى الرغم من قرار وزارة الداخلية رفع الرقابة على الفضائيات الدينية والمساجد منذ سقوط بن علي، فإنّها منعت الصلاة خارج المساجد في الشوارع

---

(1)- من حديث للشيخ راشد الغنوشي لوكالة روترز، تاريخ 3فيفري/شبّاط 2011.

والأماكن العامة. وأخلت الحكومة سبيل نحو 1800 سجين سياسي بعد إقرار العفو التشريعي العام بعد 14 جانفي/يناير 2011، معظهم إسلاميون حكم عليهم بمقتضى قانون الإرهاب خلال عهد بن علي.

وفي المقابل نظمت التيارات العلمانية و الليبرالية مسيرات في العاصمة تونس، تطالب بفصل الدين عن أي توظيف سياسي، و برفض استخدام المساجد لأغراض سياسية، و تقول ردّاً على هؤلاء الاسلاميين الذين خرجوا في مسيرات يدافعون عن الحجاب والإسلام، إنّ هذا ليس هو محور الصراع. فمحور الصراع هو إشكال آخر. إشكال أرقى.

ومنذ 14 جانفي/يناير، 2011 شهدت المساجد التونسية نشاطاً كبيراً، وخشى العلمانيون و الليبراليون أن تستغل التيارات الإسلامية ذلك لتمرير خطاباتها السياسية، خاصّة بعد أن تحصّلت جماعات إسلامية عدة كانت محظورة في عهد بن علي تراخيص لتشكيل أحزاب سياسية أملاً في المنافسة في الانتخابات المقبلة.

وقال نبيل المناعي الأمين العام لحزب التحرير: «وجود حزب التحرير هو استجابة لآية قرآنية... لحكم شرعي... ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. فهذا خطاب من الله سبحانه وتعالى للمسلمين بأن يؤسسوا أو أن يوجدوا. وهذا تلقاه في معنى أمة ولتكن منكم... أي من المسلمين... أمة... مجموعة تدعو إلى الخير... تدعو إلى الاسلام وتقوم بالعمل السياسي الذي هو فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما إلى ذلك. فوجودنا استناداً إلى الشرع وليس نتيجة لرخصة أو ترخيص»[1] وتقول الجماعات الإسلامية إنها تنظم حملات لاجتذاب أتباع جدد منذ سقوط نظام بن علي وذلك من خلال اجتماعات عامة ومن طريق الإعلام. وقال علي العريض رئيس الهيئة التأسيسية لـ «حركة النهضة» الإسلامية في تونس: «نحن نقوم بعملية تعبئة وإعلام واستماع إلى مشاغل أبناء الحركة وإلى مشاغل المواطنين. هذه الاجتماعات فيها اجتماعات داخلية داخل أبناء الحركة لتركيز التنظيم الجهوي والمركزي والمحلي. وفيها اجتماعات

(1)- الإسلام السياسي يزدهر في تونس بعد الثورة، صحيفة الحياة، الثلاثاء، 19 أفريل/نيسان 2011

عامة يحضرها كامل المواطنين». لكن وزير الشؤون الدينية التونسي ذكر أن هذه الجماعات يجب أن تبقي طموحاتها السياسية منفصلة عن الدين.

## 6- تعيين حكومة جديدة وحل جهاز أمن الدولة في تونس

شهدت تونس خلال الشهر الأخير من شهر فيفري/شبّاط 2011 مظاهرات ضخمة في ساحة القصبة بالعاصمة التونسية، حيث يوجد مقر الحكومة، إذ توافد أكثر من 120 ألف تونسي من أنحاء البلاد، للمطالبة بتنحية الغنوشي الحليف السابق للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ورحيل حكومته. وبدت المسيرة، التي سماها المتظاهرون «يوم الغضب»، الأكبر منذ إطاحة زين العابدين بن علي في 14 جانفي/يناير الماضي. ورفع المتظاهرون لافتة عرضها 20 متراً كتب عليها «اعتصام حتى إسقاط الحكومة». وهتف المتظاهرون «غنوشي ارحل» و«كفى مسرحيات».

وأمام هذا الضغط الشعبي الهائل، قدم الوزير الأول السيد محمد الغنوشي، استقالته يوم الأحد 27 فيفري/شبّاط 2011، وفي السياق عينه، أعلن وزير الصناعة والتكنولوجيا التونسي عفيف شلبي بعد يوم واحد من استقالة الغنوشي، استقالته أيضاً من منصبه في الحكومة المؤقتة استجابة للمطالب التي كانت تدعوه كي يحذو حذو الغنوشي، لاسيما وأن الاثنين هما من الشخصيات المعروفة بخدمتها في الحكومة في ظل حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

وانفرط عقد الحكومة التونسية المؤقتة يوم الثلاثاء 2 مارس/آذار 2011، باستقالة 3 وزراء جدد وكاتبي دولة، إذ أعلن وزير التعليم العالي أحمد إبراهيم (حزب التجديد - الشيوعي سابقاً) ووزير التنمية الجهوية أحمد نجيب الشابي (الحزب التقدمي الديمقراطي) استقالتيهما من الحكومة الانتقالية التونسية حيث كانا الممثلين الوحيدين للمعارضة. كما استقال وزير الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إلياس الجويني، وكاتب الدولة المكلف بتكنولوجيات الاتصال سامي الزاوي، وكاتبة الدولة المكلفة بالتعليم العالي فوزية فريدة الشرفي. وقال أحمد إبراهيم زعيم حزب التجديد «قدمت استقالتي للوزير الأول»، مضيفاً أنه أصبح «على قناعة بأن بإمكانه خدمة

الثورة بشكل أفضل من خارج الحكومة». ومن جهته، قال الشابي زعيم الحزب التقدمي الديمقراطي خلال مؤتمر صحافي «أعلن استقالتي بسبب التردد والغموض اللذين طبعا عمل حكومة (محمد) الغنوشي».

وظلت القوى السياسية الراديكالية، وتكوينات المجتمع المدني الحديث، والاتحاد العام التونسي للشغل، وهي القوى المدافعة عن الثورة المستمرة من أجل بناء نظام ديمقراطي جديد في تونس، تعتبر أن الحكومة المؤقتة، هي عبارة عن تحالف مشبوه بين طرفين، طرف أول يمثل بقايا رموز «حزب التجمع الدستوري» وإن أعلنت الاستقالة منه فهي استقالة لم تغيّر من حقيقة الأمر شيئاً مادام حزب التجمع الحاكم سابقاً هو الذي أوصل هؤلاء إلى مواقع حكم البلاد استناداً إلى شرعية انتخابية مزيّفة لا تعبر عن إرادة حقيقية للشعب، وطرف ثان يمثل رموز بعض أحزاب المعارضة القانونية حسب تصنيف نظام بن علي ومن انضم إليهم من الرموز الانتهازية في المجتمع المدني دون أية شرعية حقيقية للجميع.

ولاشك أن استمرار هذا التحالف في الحكومة المؤقتة يعيق عملية القطع الثوري مع نظام بن علي البوليسي، ويعطي نفساً جديداً للقوى المعادية للثورة لكي تطفو على المشهد السياسي التونسي.

وقد أثار تعيين الباجي قائد السبسي: (وهو في الرابعة والثمانين من عمره)، وهو وزير سابق في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة (1957-1987)، ونائب سابق في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، على رأس الحكومة الانتقالية انتقادات في تونس. وقد تولّى السيد الباجي قائد السبسي، رئاسة الحكومة، باعتباره الوزير الأوّل منذ 27 فيفري/شبّاط 2011، الذي يتمتّع بوزن ملموس، ومن أسباب عودته غير المتوقّعة، الفراغ الذي نشأ في الطبقة السياسيّة على مدى 23 عاماً من حكم بن علي الاستبداديّ الملائم لانتشار المتملّقين، ليتولّى الحفاظ على النظام والإدارة، في ظلّ تعطّل الاقتصاد، المثقل بفرار السياح والمستثمرين معاً، في حين أنّ الحرب تعصف بالجماهيرية الليبية الثرية المجاورة[1].

---

(1)- جان بيار سيريني، تأرجح الثورة في تونس، مجلة لوموند ديلوماتيك الشهرية/ آيار/مايو 2011.

و في هـذا الـسياق، قـال الـشيخ راشـد الغنوشـي زعـيم حركـة النهـضة الإسلامية تعقيباً على هذا التعيين «حلت حكومة بن علي ويجب أن تحل محلها حكومة الشعب». وأضـاف «يتوجـب أن تحـصل الحكومـة الجديـدة عـلى تأييد مجلس حماية الثورة». من جانبه قال علي رمضان الأمين العام المساعد للاتحاد العـام التونـسي للـشغل (المركزيـة النقابيـة) إن التعـيين «الـسريع ودون تـشاور» للباجي قائد السبسي «شكل مفاجأة».

وأضاف القيادي في المركزية النقابية التي تتمتع بحضور وانتشار مؤثرين في تونس «كيف يمكن ضمان التوافق المطلوب لإخراج تونس من الوضع الصعب بينما لا يمنح الرئيس المؤقت نفسه ولو مهلة 24 ساعة لإجراء مشاورات لتعيين رئيس وزراء أيا كان؟».

وأعلن رئيس الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي، يوم الثلاثـاء 7 مارس/آذار 2011، تشكيلة حكومته الجديدة المؤلفة مـن 22 وزيـراً بيـنهم 5 وزراء جدد، فيما أعلنت وزارة الداخلية إلغـاء إدارة أمـن الدولـة و«أي شـكل مـن أشـكال الـشرطة الـسياسية». وأعلنـت الحكومـة التونـسية المؤقتـة الجديـدة بتشكيلة لم تعد تضمّ أيا من وزراء الحكومة الأخيرة في عهـد الـرئيس المخلـوع زين العابدين بن علي. واضطر قائد السبسي الذي تولى رئاسة الحكومـة، لأن يقوم فوراً بتعديل الحكومة التي ورثها عن سلفه محمـد الغنوشـي بعـد اسـتقالة خمسة وزراء. وكان بين المستقيلين وزيران من الحكومة الأخيرة لبن علي همـا محمـد نـوري الجـويني (التخطـيط والتعـاون الـدولي) ومحمـد عفيـف الـشلبي (الصناعة والتكنولوجيا).

في هذه الأثناء، جاء في بيان صادر عن وزارة الداخلية نقلتـه وكالـة الأنبـاء التونسية الرسمية أن الوزارة «شـرعت في اتخاذ إجـراءات تتمثـل في إلغـاء إدارة أمـن الدولـة، والقطـع نهائيـاً مـع كـل مـا مـن شـأنه أن ينـدرج بـأي شـكل مـن الأشـكال تحـت منطـوق «الـشرطة الـسياسية» مـن حيـث الهيكلـة والمهمـات والممارسـات، وتأكيـد التـزام وزارة الداخليـة بالقـانون واحـترام الحريـات والحقـوق المدنيـة». وأوضـحت وزارة الداخليـة في بيانهـا أن هـذه «الإجـراءات العملية جـاءت تماشـياً مـع قـيم الثـورة ومبادئهـا والتزامـاً بـاحترام القـانون نـصاً وممارسة وتكريساً لمناخ الثقة والشفافية في علاقة الأمن بالمواطن وحرصـاً عـلى

معالجة السلبيات المسجلة في ظل النظام السابق في مستوى هذه العلاقة». وختم البيان أن هذه الإجراءات «تندرج في إطار الرؤية الجديدة لمهام وزارة الداخلية ومواصلة ما شرعت فيه من خطوات عملية للمساهمة في تحقيق مقومات الديمقراطية والكرامة والحرية».

## 7- فؤاد المبزع يعلن مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد

إن خارطة الطريق التي يراها مجلس حماية الثورة الذي يضم حوالي 14 حزبًا سياسيًّا والاتحاد العام للشغل وجمعيات المجتمع المدني، مناسبة في تونس، تكمن في دعوة الرئيس المؤقت إلى حلّ الحكومة الحالية والدخول بصورة عاجلة في مشاورات واسعة من أجل ضمان أوسع وفاق وطني حول اختيار الوزير الأوّل، وتشكيل حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال مشهود لأعضائها بالكفاءة وعدم التورّط مع النظام السابق، وتنتهي مهامّها بانتخاب المجلس التأسيسي، ولا يكون لأعضائها حقّ الترشّح للانتخابات اللاحقة للفترة الانتقالية الرئاسية والتشريعية. كما تعهّد المجلس في بيانه، بتقديم خطّة متكاملة ومحدّدة في الصيغ القانونية والعملية وفي التوقيت، من أجل انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا جديدا للجمهورية ويتولى إدارة المرحلة الانتقالية تكريسا للشرعية الشعبية على أن ينحلّ المجلس الوطني لحماية الثورة فور انتخاب المجلس التأسيسي.

وأمام الضغط الشعبي المستمر، استجاب بالفعل السيد فؤاد المبزع رئيس الجمهورية المؤقت لمطالب الشعب التونسي وقوى المجتمع المدني، بتجسيد القطيعة النهائية السياسية والمؤسساتية مع النظام السابق، من خلال الكلمة التي توجه بها إلى الشعب التونسي مساء الخميس 3 مارس/آذار 2011، والتي أكد فيها دخول تونس في «مرحلة جديدة أساسها ممارسة الشعب لسيادته كاملة في إطار نظام سياسي جديد يقطع نهائيا وبلا رجعة مع النظام البائد».

و«عملاً بأحكام الفصل 57 من الدستور وحفاظاً على الدولة وعلى استمرارها وديمومتها ومن منطلق الوفاء لأرواح الشهداء والحرص على تجسيد مبادئ الثورة» أعلن السيد فؤاد المبزع التزامه بمواصلة مهمته كرئيس جمهورية

مؤقت بعد أجل 15 مارس/آذار 2011 خلافاً لما أشيع وذلك لحين إجراء الانتخابات.

وكشف في كلمته عن خطة مفصلة لما ينتظر البلاد من مواعيد سياسية سوف تقرر مستقبل تونس القريب، وهي خطة قال إنه «حصل حولها وفاق واسع بين مختلف الأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية تجسيداً لتطلعات صاحب السيادة، الشعب التونسي الأبي، الذي عبر عن إرادة القطع النهائي مع الماضي، خلال ثورته المجيدة ضد الطغيان والاستبداد وعن عزمه الراسخ على ممارسة سيادته كاملة عن طريق اختيار ممثليه اختياراً حراً ودون وصاية قصد تحقيق الانتقال الديمقراطي السليم والهادئ».

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم ضبط خطة عمل بالنسبة إلى المرحلة القادمة تم الحرص على أن تكون محطاتها واضحة ومواعيدها مضبوطة والمشاركة فيها مفتوحة لجميع الأطراف السياسية وكافة مكونات المجتمع المدني المعنية. وأعلن أن هذا البرنامج يتضمن المراحل الأساسية التالية:

**أولاً**: اعتماد تنظيم وقتي للسلطات العمومية متكون من رئيس الجمهورية المؤقت وحكومة انتقالية برئاسة السيد الباجي قائد السبسي. وينتهي العمل بالتنظيم الوقتي للسلط العمومية يوم مباشرة المجلس الوطني التأسيسي مهامه إثر انتخابه انتخاباً شعبياً حراً تعددياً شفافاً ونزيهاً.

**ثانيـــاً**: دعوة المواطنين الناخبين لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي. وسيصدر أمر رئاسي للغرض. وقد حدد تاريخ انتخاب هذا المجلس ليوم الأحد 24 جويلية/يوليو 2011.

**ثالثاً**: وحتى يكون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي انتخاباً ديمقراطياً طبقاً لمبادئ الثورة يتعين إعداد نظام انتخابي خاص لذلك.

وأفاد رئيس الجمهورية المؤقت أن «هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» تعكف حالياً على إعداد مشروع نص قانوني سيكون محل مشاورات في مجلس الهيئة المتكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات

ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوها. وأعلن أن هذا النظام سيصدر على أقصى تقدير قبل نهاية شهر مارس الجاري.

رابعاً: بعد صدور الأحكام الانتخابية الجديدة يبدأ الإعداد الفعلي للعمليات الانتخابية .

وقال رئيس الجمهورية المؤقت إنّه بتنفيذ هذا البرنامج سيكتمل العمل بالنسبة إلى المرحلة القادمة استجابة «لانتظارات الشعب التونسي ووفاءً لأرواح شهداء تونس الأبرار بما يتيح نقل صورة صادقة للعالم عن الثورة التونسية تنزلها المكانة الرفيعة التي هي بها جديرة في الحضارة الإنسانية». وأكد على ما يحدوه من عزم قوي على تنفيذ هذا البرنامج بكل صدق وبكل شفافية لتجسيم الانتقال الديمقراطي ووضعه «في أياد أمينة، أيادي مجلس وطني تأسيسي يكون خير معبّر عن إرادة الشعب في بناء أسس تونس المستقبل تونس الحرية والكرامة».

لكي تشق الثورة الديمقراطية في تونس طريقها بنجاح، ومن دون مصادرة منهجية لمحتواها وأهدافها، يجب تشكيل لجان متخصصة من مختلف الأطياف السياسية الوطنية والديمقراطية، ومن رجال القانون الأكفاء، تكون مهمتها الأولى صياغة دستور جديد للبلاد، مستأنسة في ذلك بأرقى الدساتير الديمقراطية في العالم، لاسيما في البلدان الاسكندينافية، والولايات المتحدة الأمريكية، دستور جديد يؤكد على الفصل الفعلي والحقيقي بين السلطات، وعلى استقلالية السلطة القضائية، فقد كان القضاء في عهد النظام البوليسي السابق خاضعاً ومتواطئاً في ظل وجود أكثر من 100 قاض «فاسد» من بقايا حقبة بن علي أصبح مطلب إخراجهم ضرورة لتطهير السلطة القضائية، وعلى حرية الصحافة واستقلاليتها بوصفها سلطة رابعة تمارس دورها الرقابي لتكون مع السلطة القضائية المستقلة تمثل السلطة الموازنة للسلطة التنفيذية، وعلى التداول السلمي للسلطة من دون اللجوء إلى استخدام القوة، وعلى ضمان الحريات العامة والفردية للمواطنين، أي بصورة إجمالية العمل على صياغة دستور ديمقراطي لدولة مدنية حديثة هي دولة الكل الاجتماعي، دولة المواطنين الأحرار.

# الفصل السادس
# إنشاء الهيئة العليا للدفاع عن أهداف الثورة..

في ظـل غيـاب المؤســسات الديمقراطيــة المنتخبــة بعــد إســقاط النظــام الديكتاتوري السابق، هناك مؤسستان قامتا بإدرة هذه المرحلة الانتقالية في تونس لوضع أسس النظام الديمقراطي الجديد ما بعد الثورة، وهما: الحكومة المؤقتة وهيئة الخلاص الوطني بنسختها التونسيّة، التي تحمل اسماً هو بحدّ ذاته برنامجٌ: «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي»، وتتشكّل من ممثلين عن المجتمع المدني الحديث والأحزاب السياسيّة، وشخصيات وطنية مستقلة، قسم منها يمتلك الخبرة، وقسم آخر يتمتع بصفة التمثيل، رغم أن مسألة التمثيل تبدو صعبة في ظل الهشاشة التي عليها الأحزاب التونسية.

قبل تشكل الهيئة العليا، كان يوجد ما يسمى بمجلس حماية الثورة، الذي ضم تقريباً الأحزاب السياسية كلها، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك «جبهة 14جانفي/يناير 2011» التي أعلن عن تشكيلها في 22 جانفي/ يناير2011، باعتبارها «إطارًا سياسياً يعمل على التقدم بثورة الشعب التونسي نحو تحقيق أهدافه والتصدي لقوى الثورة المضادة».

وعندما تولى الباجي القائد السبسي رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية، وقع الالتفاف على مجلس حماية الثورة، وجبهة 14جانفي/يناير2011، التي شهدت خلافات داخلها، فتدخلت الحكومة المؤقتة، واختارت من هنا وهناك الفريق الذي يشكل الآن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. فهي هيئة غير منتخبة وإن كانت تضم أناساً منتخبين في منظماتهم و أحزابهم، وشخصيات وطنية.

وكانت الهيئة العليا دعت المجتمعَ المدني وهيئاته إلى المشورة والمناقشة، وبعض هذه الهيئات اضطلع بدور راجح في الثورة. ويتقدمها الاتحاد العام التونسي للشغل، أو بعض فروعه المحلية. والنقابات المهنية الحرة كانت معقل مقاومة لم تضعف: فرابطة القضاة نفخت فيها الحياة عودة القضاة المبعَدين الى أطراف الريف اقتصاصاً من استقلالهم، ورابطة النساء الديموقراطيات استأنفت مطالبتها القديمة والملحة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية تكاثرت. وتتولى الأجسام الوسيطة وظائف اجتماعية وقانونية لا غنى عنها. ومثالها ربما الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. فقد أدت دور جماعة معارضة ومحايدة سندها المجتمع المدني، وهي مصدر عدد من أعضاء اللجان المتفرقة[1].

فقد تشكلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، بعد سقوط النظام الديكتاتوري السابق، وكانت تركيبتها مثار جدل واعتراض من قبل القوى السياسية اليسارية والإسلامية، فضلاً عن تكوينات المجتمع المدني، بسبب ضمّ هذه الهيئة شخصيات دعت إلى مساندة ترشح الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي لانتخابات 2014.

يقول الأستاذ عياض بن عاشور، رئيس «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة»، والمكلف بالتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، في تصريحات للصحفيين على هامش الاجتماع الذي عقد في تونس يوم 26 مارس/آذار 2011، كانت هذه الهيئة العليا مجرّد لجنة للإصلاح السياسي، وكان دورها هو مراجعة النصوص التي تنال من الحريات، والتي كان يستخدمها النظام السابق ليضطهد المواطنين. ومنها القوانين الخاصة بالجمعيات والأحزاب والإرهاب والإعلام، فضلاً عن بعض البنود في القانون الجنائي... بعد ذلك، أُنشيء مجلس حماية الثورة بمشاركة أحزاب وجمعيات من المجتمع المدني، وصيغت وظيفته بصفته الوصيّ على الحكومة. وجود هاتين الهيئتين المتوازيتين، كان كفيلاً بأن يخلق سلطتين، الأولى مؤسساتية والأخرى ثورية. ولكن جاءت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» لتدمج منطقي هاتين السلطتين ضمن إطار واحد، هو الهيئة التي أرأسها الآن.

---

(1)- أنطوان غارابون، 14جانفي/يناير يوم رحيل بن علي... فاتحة الثورة وليس خاتمتها، نقلاً عن مجلة «اسبري» الفرنسية، 2011/6، ونشرته صحيفة الحياة مترجما الأربعاء، 27 جويلية/يوليو 2011.

تتألف «الهيئة... » من 155 شخصاً، ما يجعلها نوعا من البرلمان يمثل 11 حزباً سياسياً (من أصل 51 حزباً مسجلاً الآن في تونس)؛ هم: حركة النهضة-الشيخ راشد الغنوشي، حركة التجديد-الحزب الشيوعي سابقا-أحمد إبراهيم، الحزب الديمقراطي التقدمي-مي الجريبي، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية-الدكتور منصف المرزوقي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين - جناح أحمد الخصخوصي، حزب العمل الوطني الديمقراطي -عبد الرزاق الهمامي، حركة الوطنيين الديمقراطيين-شكري بلعيد، حزب اليسار الاشتراكي -محمد الكيلاني، حزب الإصلاح و التنمية-محمد القوماني، حزب الخضر-عبد القادر الزيتوني، حزب الطليعة العربي الديمقراطي - أحمد الصديق.

ويوجد في «الهيئة... » قوميون عرب ويساريون ويساريون متطرفون، هم الذين ساندوا الثورة، فضلا عن جمعيات ومكونات المجتمع المدني الحديث التي كان لها دور نشط في الثورة، مثل:الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) وعمادة المحامين التي تمثل كل منها بأربعة مندوبين، وعمادة الأطباء، وجمعية النساء الديمقر اطيات، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية النساء الديمقراطيات، ومنظمة الحرية والإنصاف، والجمعية الدولية للمساجين السياسيين. وفيها أيضا شخصيات معروفة لدورها المعارض للحكم السابق وممثلو المناطق[1].

ويمكن تقسيمها «الهيئة العليا للدفاع عن الثورة والإصلاح السياسي» إلى أربع مجموعات[2]:

المجموعة الأولى،وتمثل تيار ورثة الفكر البورقيبي (الأبناء الشرعيون لبورقيبة حسب كلام أحد قياديي مجموعة آفاق نور الدين بن خضر في ندوة نظمتها مؤسسة عبد الجليل التميمي في سنة 2008)، ومن أبرز أعضائها: المفكر عبد المجيد الشرفي، الفيلسوف فتحي التريكي، المؤرخ علي المحجوبي، عبد الحميد الأرقش-ابن أخت البعثي السابق الميداني بن صالح-، خديجة

(1) - حوار أجرته صحيفة «لوموند» الفرنسية مع الأستاذ عياض بن عاشور بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2011.

(2) -من حوار أجراه الكاتب خلال عودته من المنفى إلى تونس بعد انقطاع قسري دام 34سنة، مع عضو من داخل «الهيئة..»، الأستاذ أحمد الكحلاوي، وذلك في شهر جويلية/يوليو 2011.

الشريقي أبرز عنصر في جمعية النساء الديمقراطيات. ويتمثّل القاسم المشترك بين أعضاء هذه المجموعة، في معاداة الهوية العربية الإسلامية، ورفض انتماء تونس إلى فضائها العربي-الإسلامي، والمجاهرة بالدفاع عن التطبيع مع إسرائيل.

المجموعةالثانية، وتمثل التيارالعروبي-الإسلامي، ومن أبرزشخصياتها : عالم الاجتماع الدكتورمنصف وناس، وهو بعثي سابق ومتعاطف مع النظام الليبي بزعامة القذافي، وهومن الناشطين داخل الجبهة المناهضة للتدخل الغربي في ليبيا، الأستاذ أحمد الكحلاوي، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وعضوالمؤتمرالقومي-الإسلامي، ورئيس الجمعية الوطنية لدعم المقاومة ومناهضة التطبيع والصهيونية. الأستاذ فرج معتوق الذي يدرس في أحد جامعات باريس، وعدنان المنصر الأستاذ في كلية الآداب بسوسة.

المجموعة الثالثة، وتضم الشخصيات المقربة من حزب العمال الشيوعي التونسي، والمنضوين في إطار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

المجموعة الرابعة، وتضم الشخصيات المنتمية إلى الأحزاب القومية، مثل حزب المحامي البشير الصيد الذي انقسم إلى فرعين، وهما: حزب الشعب التقدمي الوحدوي، وحزب الشعب. وحزب البعث العربي الاشتراكي. وتشق هذه المجموعة المتكونة من الشخصيات القومية المعروفة، الصراعات التقليدية المعروفة داخل الحركات القومية العربية.

وقد تم تمثيل الجهات (المحافظات) بـ24 ممثلا، أي بواقع ممثل عن كل محافظة (ولاية) باستثناء محافظة باجة، التي لم تتوصل الجماعات السياسية المتصارعة فيما بينها إلى تسوية مرضية تفضي إلى ترشيح ممثل متفق عليه عن الولاية. وهناك ممثلون لعائلات الشهداء.

للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أعضاء مستشارون (15 عضوا)، يتمتعون باختصاصات مختلفة تحتاجهم الهيئة في صياغة ما تصدره من قوانين و تشريعات ومواقف.

ورغم عظمة الثورة التونسية بوصفها فاتحة لربيع الثورات الديمقراطية في العالم العربي، فإنها لم تفرز حزبها السياسي، وهذا يشكّل أحد النقائص

الحقيقية لهذه الثورة، في حين أن التعددية السياسية لا تزال طفلاً يحبو، إذ يعج المشهد السياسي التونسي بولادة أكثر من 100 حزب سياسي تم الاعتراف به من قبل وزارة الداخلية، يتموقع نصفهم في الوسط وهي أشبه بالفقاعات السياسية، وتعكس في الوقت عينه عدم ثقة المواطن التونسي في الأحزاب السياسية، إضافة إلى سيادة النزعة النرجسية المرضية للفتى التونسي، وهو ما يحول دون اندماجه في كبريات العائلات السياسية المعروفة، إذ أن كثرة الأحزاب في تونس تعكس حالة مرضية للسياسة في بلادنا. فليس هناك نضج سياسي حقيقي في الممارسات اليومية.

رغم أن القيادات الشابة للثورة التونسية، كانت واعية بمعوّقات أحزاب المعارضة التقليدية تلك المقترنة بأطروحات التكيّف مع النظام الاستبدادي السابق المهيمن بإطلاقية على الفضاء العام، والذي ارتمى في أحضان الحلف الأمريكي-الصهيوني، ومع احتكار البرجوازية الطفيلية التونسية لمصادر الثروة، فإن هذه القيادات ظلت قيادات عفوية وغير منشغلة بتأسيس وعي فكري وثقافي وسياسي جديد، ولم تكن منشغلة بقراءة النصوص اليسارية منها والقومية والإسلامية. وفات هذه القيادات الشابة أن الثورة تحتاج إلى قوة سياسية منظمة وقائدة، وتحتاج أيضاً إلى فهم تحليلي لآليات الاستبداد البوليسي الذي كان قائماً، وإلى بلورة مشروع جديد لإعادة تركيب السلطة الجديدة في اتجاه بناء الدولة الديمقراطية التعددية، الذي يجب أن يأخذ في الحسبان، مستوى نمو الثقافة السياسية في المجتمع التونسي.

في ظل التحولات الهيكلية للاقتصاد التونسي الذي اندمج في نظام العولمة الليبرالية، وأصبح اقتصادًا ريعيًا بعد تدهور قطاعي الإنتاج في الزراعة والصناعة، ما قاد إلى توسع البطالة والفقر والنزوح الريفي والاحتشاد في ضواحي المدن الكبرى، و في ظل هيمنة تعددية و سائل الإعلام النيوليبرالي والمتعولم، وقدراته على التأثير في ترسيخ الأشكال الموروثة في الوعي والهويات العصبيّة لدى الفئات الشعبية، وجدت أحزاب المعارضة التقليدية نفسها عاجزة عن تقديم خطاب أيديولوجي وسياسي قادر على هذه المواجهة الأيديولوجية غير المتكافأة، فتعطلت فاعليتها السياسية، و انحسرت جاذبية قياداتها التي فقدت صدقيتها بسبب تحولها إلى أهل جاه وزعامة مالت

للمساومات والتكيف مع نظام الاستبداد البوليسي، والتزاماته الدولية، فازدادت قواعدها ضمورا في صفوف الشعب التونسي.

في مرحلة ما قبل الثورة، كانت أحزاب المعارضة التقليدية السابقة، تلعب دور المعارضة المساندة للسلطة في عهد نظام بن علي الديكتاتوري، غير أن نجاح الثورة أملى عليها مهمة القيام بمراجعة برامجها السياسية، حتى تتكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة. ويلمس المراقب الموضوعي للمشهد السياسي التونسي، حضورا قويا لحركة النهضة الإسلامية علي الصعيدين الإعلامي والجماهيري، وهي الحركة التي تقدم خطاباً أيديولوجياً أكثر منه سياسياً.

و من الأحزاب السياسية الأخرى المؤثرة في المشهد السياسي التونسي، نجد حزب آفاق تونس، وهو حزب ليبرالي يقوده محمد الوزير، وأحزاب (يمين وسط): 1-الوفاق الجمهوري الذي يقوده مصطفى صاحب الطابع، 2-المبادرة الذي يقوده وزير الخارجية السابق كمال مرجان، 3-الوطن الذي يقوده محمد جغام. وأحزاب (الاشتراكية الديمقراطية): 1- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي يقوده الدكتور مصطفى بن جعفر، والديمقراطي التقدمي الذي تقوده السيدة مي جريبي، و المؤتمر من أجل الجمهورية (يسار وسط) الذي يقوده الدكتور المنصف المرزوقي، وحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقا) ويقوده الدكتور أحمد إبراهيم، ويتموقع حزب العمال الشيوعي التونسي الذي يقوده حمه الهمامي في أقصى اليسار.

## 1- الهيئة العليا تلعب دور السلطة التشريعية في تونس

إذا انتقلنا من تركيبة الهيئة العليا إلى رئيسها الأستاذ عياض بن عاشور، فإننا سنجد بعض المفارقات. فالسيد عياض بن عاشور، هو ابن العلامة الإسلامي البارز الفاضل بن عاشور (الرجل الوطني المدافع عن الهوية العربية الإسلامية، والذي تميز بالدفاع عن قضية فلسطين، لاسيما في تلك المحاضرة التي ألقاها بنادي الخلدونية بتونس العاصمة سنة 1947، و التي كان عنوانها «فلسطين الوطن القومي للعرب»، ردّاً على عنوان وعد بلفور «فلسطين الوطن القومي لليهود». ورغم أن الأستاذ عياض بن عاشور منحدر من عائلة تونسية عريقة معروفة بالدفاع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس،

فإنه لا يحمل الإرث الثقافي و الفكري لأبيه و جدّه الطاهر بن عاشور، بل إنه يقف على النقيض من ذلك، حسب تصنيفات التيار العروبي الإسلامي له، والذي يعتبر عياض بن عاشور ممثل حزب فرنسا في تونس، نظرا إلى تشبثه بروح الثقافة و اللغة الفرنسيتين، ودعوته في أحد أعداد مجلة المستقبل العربي إلى التخلص من اللغة العربية، واعتماد اللهجة التونسية المحلية. فقد قال عياض بن عاشور في برنامج ديني بثته قناة فرنسية:

(Je ne suis pas l'esclave de Dieu ;je suis l'ami du Dieu )، (أنا لست عبد الله، بل صديق الله).

ويعتقد العارفون بتركيبة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، أن المعضلات التي تتصدى لها الهيئة العليا: الإعداد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي المقبل، وإعداد دستور جديد للبلاد، لا سيما في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها تونس، يتجاذبها تياران لا ثالث لهما، إما تأسيس جمهورية ديمقراطية جديدة تلبي طموحات الشعب التونسي في الحرية، والكرامة الوطنية والقومية، والعدالة الاجتماعية، جمهورية جديدة تستفيد من المكتسبات الديمقراطية والاجتماعية التي تحققت في عهد الجمهورية الأولى ما بعد الاستقلال، قانون الأحول الشخصية للمرأة، والتقاليد الإدارية الحديثة المتصلة التي تعود إلى القرن الثالث عشر وأشاد بها ابن خلدون، وإما إعادة إنتاج البورقيبية في ثوب جديد، وما ينجم عن ذلك من استدامة واقع جديد من القمع و انعدام الحريات وإطالة أمد الديكتاتورية عما كانت عليه طيلة الخمسين سنة الماضية.

الوقائع والصراعات تقول إن هناك فرزاً واضحاً داخل هذه الهيئة، إذ أن ثلثي الهيئة يمثلان التيار العلماني الذي يجمع في سيرورته الليبراليين والديمقراطيين والاشتراكيين المتشبعين بروح الثقافة الغربية، بينما يمثل الثلث الأخير خليطاً من العروبيين والإسلاميين. وهذا الفرز هو نتيجة لعملية التجاذبات السياسية والأيديولوجية القائمة داخل الهيئة، ماجعل الصراع بين العلمانيين والإسلاميين يأخذ أبعاداً أيديولوجية عنيفة تتعلق بالتصور حول البديل المجتمعي لتونس ما بعد الثورة.

غير أن الذي زاد من حدّة هذه التجاذبات انبثاق الظاهرة السلفية في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، والتي تحاول أن تثبت وجودها من خلال انتهاجها أسلوب التطرف والمزايدات في الميدان الديني نفسه على حركة النهضة، التي يقودها الشيخ راشد الغنوشي، والتي تحاول أن تقدم نفسها، من خلال خطابها المعلن على أنها حركة إسلامية معتدلة تؤمن ببناء الدولة المدنية. وهي الحركة الإسلامية التي تحظى بحضور شعبي وتمثيل سياسي حقيقي في المدن والأرياف، على نقيض الجماعات الإسلامية المتشددة (حزب التحرير، وخلايا تنظيم القاعدة) التي تستغل الفراغ السلطوي القائم في تونس في هذه المرحلة الانتقالية للقيام ببعض أعمال العنف، تخدم موضوعياً عودة النظام البوليسي السابق. وكان التونسيون يقدرون أن النسبة التي ستفوز بها حركة النهضة الإسلامية في الانتخابات المقبلة لا يمكن لها أن تتجاوز 30 في المئة في أقصى تقدير.

## 2- لماذا احتدم الصراع بين التيار العلماني و التيـار العروبي الإسلامي داخل الهيئة؟

السؤال الذي كان يطرحه المحللون في تونس، ماذا حققت الهيئة العليا من أهداف الثورة والإصلاح السياسي؟

في البداية أعلنت أنها هيئة وفاقية، وهو أهم مصطلح يتردد في أوساطها، بيد أن الصراع الذي احتدم بمناسبة دراسة قانون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، و القوانين الموالية الأخرى، تم حسمه بالتصويت: إقرار «العقد الجمهوري» الذي ينص على «الفصل بين المجالين السياسي و الديني»، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، باعتباره مكسباً يجب أن يكون في أساس الدستور الجديد، إنه العقد الذي رفضت حركة النهضة التوقيع عليه، ما جعلها تنسحب من الهيئة العليا للدفاع عن أهداف الثورة في 27جوان/يونيو 2011، كما رفضت أيضا التوقيع على قانون تمويل الأحزاب السياسية. ولم تقتصر الانسحابات هذه على حركة النهضة، بل إن حزب المؤتمر انسحب هو أيضا من الهيئة، كما أن الحزب الديمقراطي التقدمي علق عضويته في الهيئة، بسبب رجوع رئيس الهيئة عياض بن عاشورعن عملية

التصويت الأولي التي تمت و انتهت بالمصادقة على مرسوم قانون الأحزاب المعروض مرفقاً بالمقترحات التي تقدم بها الحزب الديمقراطي التقدمي، الذي تؤكد قيادته بأنها ترفض التلاعب داخل الهيئة، لكنها تعتبر في الوقت عينه أن «الهيئة خيمة وطنية تعمل على مساعدة الحكومة و الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و تعمل على توفير الضمانات للانتقال الديمقراطي.. ».

وتتفق هذه الأحزاب على نقد رئيس الهيئة عياض بن عاشور، باعتباره المسؤول الرئيس عن خرق مبدأ الوفاق، ما تسبب في إحداث تصدعات وانسحابات من الهيئة ، وحملة من خارج الهيئة تطعن فيها، وتطالب بحلها. وهناك أعضاء من الهيئة يعتبرون عياض بن عاشور، بأنه حرم الهيئة من الاستقلالية، حين ربطها بأجندة معينة تتماهى مع تطلعات الوزير الأول السيد الباجي القائد السبسي، وحكومته.

لا تُخفي بعض النخب والأحزاب الماسكة اليوم بجزء من إدارة الشأن العام سواء عبر هيئة تحقيق أهداف الثورة أو لجنة الانتخابات أو في كواليس ما بات يُعرفُ بـ«قوى أو حكومة الظل» مخاوفها وانزعاجها من اشتراطات الشق الإسلامي ممثّلا في حركة النهضة ووهجها الشعبي والإعلامي، وكأنّ تلك الأطراف ترى أنّ على تلك الحركة القبول بالأمر الواقع وخفض تطلعاتها للمزيد من الانتشار الشعبي والتأثير السياسي، وليّ ذراعها في معركة السلطة وحكم البلاد مستقبلا. توجّسات من هذا القبيل، في جوهرها، تتعسّف على معطى واقعي مفادُهُ أنّ التيار الإسلامي، وبالأخص منه التيار المعتدل، أضحى طرفاً في اللعبة السياسيّة الكبرى للبلاد، طرفاً لا يُمكن استثناؤه من حراك المرحلة الانتقاليّة ناهيك عن مرحلة بناء الدولة الديمقراطيّة المبنية على الانتخابات النزيهة وعلى التداول السلمي على السلطة واحترام الحريات... وفي انتظار أن تُقدّم حركة النهضة المزيد من التطمينات لخصومها السياسيين والأيديولوجيين وتقترب منهم في اتجاه توافقات ممكنة ومعقولة، وربّما هذا هو المطلوب الآن بعد سنوات من القطيعة انبنت على التخويف من الرؤى الإسلاميّة، فإنّ على هؤلاء - أي خصوم النهضة - أن يتخلوا عن نظرتهم القديمة تجاه خصم سياسي واستبدال مصطلحات التعاطي معه من «العدو» إلى الشريك، ومن المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ الأحداث الأخيرة المؤسّسة على

استفزاز المشاعر العقائديّة وأسس الهوية التونسيّة من المرجّح بحسب العديد من المتابعين أن تفعل فعلا عكسيًا بأن تمنح هذا «الخصم السياسي» فرصا لاكتساح المزيد من المواقع وكسب المزيد من المؤيدين والأنصار على قاعدة «الضحية المستهدف بمؤامرات الإقصاء والاستبعاد والمحاصرة». ديمقراطية أم دكتاتوريّة؟[1].

اللافت في قانون الانتخابات الذي أقرته الهيئة أنه قانون لا يسمح لأية جهة سياسية أن تدعي أنّ بإمكانها أن تمتلك أكثرية سياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي بعد الانتخابات، نظراً إلى اعتمادها أسلوباً انتخابياً يسمى «البواقي». فماذا يعطي نظام انتخاب البواقي ؟

إذا اعتمدت الهيئة صوتاً واحداً لكل 60000 ناخبٍ، يمكن لحزب ما (مثل النهضة) أن يحصل على 110000صوت ويحصل على مقعد واحد)، وبالمقابل بإمكان حزب آخر أن يحصل على 50000صوت، ويحصل هو الآخر على مقعد واحد.

وهكذا، مع انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، يمكن أن يتشكل من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس، لا بالأهمية العددية عينها داخل الشعب. وتبرير ذلك، هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف السياسية.

فهذا القانون الانتخابي يترجم من الناحية العملية فلسفة التفكيك المطروحة على الأمة العربية، لجهة تفكيك المجالس المنتخبة، و تفكيك المجتمع السياسي في البلدان العربية، و تفكيك المجتمع المدني. وفي ظل غياب أي أكثرية سياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي، يسهل عليه السيطرة من قبل أية قوة مالية أجنبية.

من المسائل التي أثارت إشكاليات داخل المجلس الوطني التأسيسي، هناك الموقف الجديد من المتجنسين. فرئيس الهيئة العليا الأستاذ عياض بن عاشور، يحمل الجنسيتين الفرنسية والتونسية، فلمن سيكون ولاؤه؟

---

(1) – خالد الحدّاد: عداء مُستتشر أم شراكة بنّاءة؟ صحيفة الشروق التونسية 10جويلية/يوليو 2011.

القانون الانتخابي الجديد أعطى الحق في الترشح والتصويت لهؤلاء الذين يحملون الجنسية المزدوجة، في حين أن الثورة المصرية رفضت إعطاء التصويت والترشح لمزدوجي الجنسية.

وهناك الإشكالية الأخرى الناجمة عن التناصف، ففي 11 أفريل/نيسان 2011، وبعد تأخّر أحد عشر يوماً فقط عن برنامجها الأول، أقرّت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي» التي اتخذت من قصر باردو مقراً لها، القانون الانتخابي الجديد، وهو أحد القوانين الأكثر ديموقراطيّةً في العالم: فيه لجنة انتخابية مستقلّة، وثنائية متوازية بين الرجال والنساء، واقتراع نسبيّ تام... فقد تضمن القانون الانتخابي الجديد بنداً يشترط تقاسم القوائم المرشحة لانتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 بالتساوي بين الرجال و النساء. ووجد هذا القرار صدى استثنائياً في المنظمات الدولية وداخل النخب التونسية المتمركزة في المدن الكبرى، غير أنه لم يجد الصدى ذاته في المناطق الداخلية التونسية، ذات الخصوصية الاجتماعية، التي لاتزال الكلمة فيها للرجل. وتحقّق مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة في كل القائمات التي قدمت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعد أن تم تعديل الفصل 16 من المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والذي كان يقر في صيغته الأولى إسناد 25 في المئة من عدد المقاعد للمرأة. وصادق مجلس «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي» بالإجماع على هذا التعديل الذي وصف بـ «التاريخي».

لقد ناضل الشعب التونسي من أجل تحقيق أهداف ثورته، المتمثلة في تحقيق الكرامة بما تعنيه السيادة، والحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن الهوية العربية الإسلامية، وانتماء البلاد إلى الأمة العربية، وتحقيق الحرية الحقيقية للشعب بكلٍ منطوياتها الفكرية والسياسية، حيث يحتل مفهوم المواطنة موقعاً مركزياً فيها، بعد أن حوّل الاستبداد البوليسي المواطنين التونسيين إلى رعايا تابعين ومسلوبي الإرادة، والعدالة الاجتماعية بين الفئات الطبقية والجهات...

وكانت الهيئة العليا تغض الطرف عن مناقشة أهم هذه الأهداف، لا سيما قضية الهوية، والانتماء، والصراع العربي الصهيوني.

وبمناسبة طرح العقد الجمهوري من جانب تيار إعادة إنتاج البورقيبية في ثوبها الجديد، الذي أُريد من خلاله إحراج العروبيين والإسلاميين عبر محاولة فرض المبدأ الأسمى، وهو احترام حقوق الإنسان، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، كان ردّ العروبيين هو الالتزام باحترام هوية الشعب العربية الإسلامية، وانتماء تونس لفضائها العربي الإسلامي، وتحرير فلسطين، ورفض الاعتراف بإسرائيل أو التطبيع معها.

واحتدم هذا الصراع بين هذين التيارين بمناسبة محاولة الزج بالهيئة للتنديد بالنظام الليبي، وصرف النظر عن التنديد بالتدخل الأطلسي. ومع ذلك، صدر البيان، وتضمّن التنديد بالتدخل الأجنبي. وفي ذكرى يوم النكبة طالب التيار العروبي الإسلامي داخل الهيئة بإصدار بيان تضامني مع الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل تحرير أرضه السليبة، كُتِبَ البيان، ووضعه السيد عياض بن عاشور في جيبه، ولم يصدر إلى اليوم.

كما طالب التيار العروبي الإسلامي الهيئة العليا بموقف يدين مشاركة بعض أفراد الهيئة في ندوة نظمت في باريس تحت إشراف SOS RACISME، فوقع التعتيم على هذا الموضوع. وفضلاً عن ذلك، شكلت قضية التطبيع مع إسرائيل إحدى نقاط الصراع المتفجرة داخل الهيئة العليا، لا سيما في ظل وجود أعضاء من الهيئة العليا تعودوا على زيارة إسرائيل بدعاوي مختلفة مثل النشاط الأكاديمي (عبد الحميد الأرقش، محمد العريبي شويخة).

وخرج الصراع إلى الشارع، بعدما تجرأ حزب فرنسا في تونس على عرض فيلم سينمائي في قاعة سينما فندق أفريكا: NI DIEU. NI MAITRE، «لاربّي، لاسيدي» للمخرجة نادية الفاني، المموّل من وزارة الثقافة التونسية ومن جهات يهودية فرنسية. فقد جاهرت هذه المخرجة التونسية بالإلحاد، وكاد الفيلم الذي عرضته أن يتسبب في حالة من الاقتتال الأهلي. ورغم محاولات هذه المخرجة امتصاص الغضب الشعبي الذي لم يتوقف عند حدود الإسلاميين المتشددين بل تعداها إلى نسبة مهمة من المتابعين للقضية، فقد أجمع الإسلاميون السلفيون في تحليلهم وأحكامهم على الفايسبوك «بخروج هذه الملحدة من الملة وجواز قتلها جرّاء المجاهرة بالإلحاد وإهانة الذات الإلهية و التجاهر بما ينافي الحياء».

أما فيما يتعلق بالتصريحات التي صدرت عن المفكر التونسي الدكتور محمد الطالبي في أحد الحوارات الإذاعية السابقة، والتي استخدم فيها عبارات إساءة و شتم بحق السيدة عائشة زوجة الرسول محمد صلعم، فقد جلبت له السخط و الغضب من المتدينين من عامة الشعب، ومن التيارات الإسلامية المتشددة، التي أمعنت في مهاجمة الطالبي متسائلة عن الغاية « ممن يعتبر نفسه مفكراً إسلامياً بالإساءة للدين والتشكيك في أصوله الثابتة (التشكيك في صحة الشريعة)».

وقد فجرت هذه الحادثة غضباً شعبياً في العديد من المدن التونسية، حيث خرجت مظاهرات عارمة تندد باستهداف هوية الشعب التونسي، وبدعاة التطبيع. ويعتبر التيار العروبي الإسلامي داخل الهيئة العليا بأن هناك هجوماً غربيا صهيونياً يستهدف مصادرة أهداف الثورة التونسية التي تقف على رأس أولوياتها قضية الاستقلال الوطني، والهوية العربية الإسلامية لتونس، و قضية الصراع العربي الصهيوني، وفي القلب منها تحرير فلسطين. إنه هجوم أجنبي منظم وممّول لتحريف الثورة التونسية عن أهدافها، لكي تبقى دار لقمان على حالها، أي استمرار الهيمنة الأجنبية على تونس. إذ أن أخطر الأدلة على ذلك، وجود أربعة وزراء في الحكومة المؤقتة يحملون الجنسية الفرنسية، و ينتمون إلى تجمع أورو متوسطي، يسمى ARTUGE.

وتتخوف أوساط من التيار العروبي الإسلامي في تونس، من تدفق المال السياسي الأجنبي الذي يضخ بملايين الدولارات، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، و ألمانيا، وفرنسا، ومن منظمات غير حكومية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، صرحت وزيرة العدل الألمانية السابقة بأن حكومتها قرّرت توزيع 10ملايين يورو لتشجيع منظمات المجتمع المدني والتعددية النقابية في تونس. و أعلنت هذه السيدة الألمانية أنها ستشارك في صياغة الدستور التونسي الجديد في بلد يعج بالقامات في مجال القانون الدستوري. و علاوة على ذلك، عندما زار فيترمان نائب وزيرة الخارجية الأمريكية تونس، حمل معه نسخة من الدستور العراقي الجديد، كي تستفيد منه الهيئة العليا في صياغتها للدستور التونسي الجديد.

بيد أن الصراع تفجر بأكثر حدّة عند مناقشة الفصل الأول من الدستور المتعلق بالنظام الجمهوري، و الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي,إذ حاول التيار التغريبي—حزب فرنسا– التشكيك في الهوية العربية الإسلامية باعتبارها هوية ماضوية.

وتستدعي الإجابة على هذه المسألة التمييز بين العروبة من حيث هي واقع ثقافي إثني موضوعي والعروبة من حيث هي عقيدة أو فكرة أو أيديولوجية تشير إلى ما يطمح إليه العرب ليحققوا أنفسهم، أو ما يريد الآخرون للعرب أن يكونوا، أي إلى هوية سياسية وحضارية تتجاوز النسب الثقافي والإثني. فنحن نولد ضمن جماعة إثنية وثقافية، وننسب إليها، سواء قبلنا ذلك أم لا، ولا نستطيع اختيارها. فهي واقعة موضوعية خارجة عن إرادتنا ومرتبطة بأصلنا وماضينا، تحدد وجودنا قبل أن نبدأ التفكير والاختيار والتأمل في مستقبل المجتمع والدولة والأمة.

فالمضمون الأخلاقي والأيديولوجي والسياسي الذي نعطيه للهوية العربية الإسلامية يتغير بسرعة أكبر بكثير، لأنه ينتمي لزمنية التغير السريعة. وقد ارتبطت كلمة الهوية العربية في العقود القليلة الماضية التي أعقبت الاستقلالات العربية باختيارات ثقافية وسياسية مرتبطة إلى حد كبير بالفلسفة القومية التي انتشرت في القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم. لكن هذه الهوية العربية التي نطلق عليها العروبية، نسبة إلى كونها إيديولوجية تنطلق من العروبة كواقعة موضوعية لتبني مشروعًا عربيًا أيديولوجيًا أو سياسيًا يتطابق مع معايير العصر السياسية في بناء الدول الأمم أو الدول القومية. لكن هذه العروبة ليست لاصقة بالجماعة العربية، وإنما هي إضافة عليها. فهي تشير إلى محتوى معياري بالدرجة الأولى. والسياسة العروبية تهدف إلى تجسيد هذا المحتوى، من أجل الوصول إلى الأهداف التي تتطلبها العروبة من منظور الدولة القومية.

في مقابل الهوية العربية كاختيار أيديولوجي، هي توجه نحو المستقبل، مشروع للمستقبل، اقتراح للعمل وإعادة تشكيل الذات. مشروع لبناء العروبة الوصفية من أفق آخر وفي شكل آخر. وهي من هذه الناحية خروج من الواقع إلى الرمز، ومن المجسم إلى المجرد، ومن المادة إلى الروح. بث الروح في الجسد.

ولذلك كانت العروبة منذ نشأتها على أنقاض الاجتماع العثماني المللي وإيديولوجيته الدينية، مشروع تغيير. وربما كانت، كما ظهرت في بداياتها، موضوع ثورة على الماضي، على العروبة الإتنية نفسها بوصفها التصاقا بالدم والعرق والقرابة المادية والتقاليد البدوية أو القرسطوية الجامدة والمستهلكة[1].

## 3- الهيئة العليا و مسألة بناء الشرعية الجديدة في تونس

جاءت ولادة فكرة إنشاء الجمعية التأسيسية، من أن الشعب التونسي يريد شرعية جديدة، وليس مجرّد إصلاحات للنظام السابق، لا سيما بعد أن طرحت الحكومة المؤقتة ، إثر فرار بن علي، إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين كما ينص على ذلك الدستور القديم. و لما كان الشعب يريد شرعية جديدة، أصبحت المهمة الملقاة على عاتق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تتمثل في الإعداد لانتخاب مثل هذه الجمعية التأسيسية. فلأول مرة في تاريخها سوف تعرف تونس انتخابات حرّة ونزيهة، من دون تلاعب بالأصوات. وقد اختار ت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» القانون النسبي في الاقتراع؛ فهو أكثر النظم توازنا ويمنح كل الأحزاب الحظوظ القصوى في التمثيل والوصول إلى الجمعية التأسيسية.

لقد صادقت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي»، وهي أبرز هيئات الانتقال الديموقراطي في تونس، على مرسوم يحدد عدد المقاعد بـ218 في المجلس الوطني التأسيسي الذي سينتخب أعضاؤه في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل2011. وتم تخصيص 199 مقعدًا في المجلس الوطني التأسيسي للتونسيين داخل البلاد، و19 مقعَدًا للتونسيين المقيمين في الخارج، فيما تم تحديد عدد الدوائر الانتخابية بـ33، من بينها 27 دائرة في الداخل وست دوائر في الخارج.

وتتمثل الوظيفة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي في تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي لتونس. هل سيكون نظاماً رئاسياً، أم نظاماً برلمانياً، أم

(1) – من محاضرة في ندوة العروبة والهوية العربية في القرن الواحد والعشرين / الجزء الاول، قدمها برهان غليون أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية باريس، في بيروت بتاريخ الثلاثاء 19 ماي/أيار2009

مزدوجاً؟ أما المهمة الثانية، فتكمن في حكم البلد لمدة غير محددة، إذ إنه هو الذي سيعين الحكومة من بين أعضائه، وهو الذي سينظم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، و هو أيضاً الذي سيسن الدستور الجديد لتونس.

عندما يتم انتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل2011، تصبح وظيفته الرئيسية كتابة الدستور الجديد للجمهورية الثانية في تونس. فمن وجهة نظر القوى الثورية التونسية لايجوز أن يكتب الدستور الجديد في الخفاء على يد لجنة خبراء تعيّنها السلطة كما هو الحال في مصر والمغرب والجزائر، بل من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ديموقراطيّاً؛ وهذا مطلب قديم لأجيالٍ من المعارضين في العالم العربي.

وسيتم التصويت على الدستور الجديد في ستة أشهر أو حتى عام واحد، بعدها تجرى الانتخابات الرئاسية، ثم الانتخابات التشريعية. ويبدو أن الأستاذ عياض بن عاشور، رئيس الهيئة العليا ومهندس هذه المرحلة الأولى، لا يحمل توهمات كثيرة حول حجم هذه المهمة: «يجب أن يكون هناك تغيّر ثقافيّ. فالديموقراطية هي ذهنيّة، وهي على الأخص مبادئ غير مكتوبة: من ضمنها احترام المعارضة، ومعرفة التحكم بالانتصار، وقبول تداول السلطة وخطر الخسارة في كلّ انتخابات تجري... ».

فالمجلس الوطني التأسيسي يوم يتم الإعلان عنه عقب انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، سيجتمع لاختيار رئيس و نائبين للرئيس، وهو سيد نفسه، ويمكنه أن يقرر استمرار الحكومة المؤقتة الحالية في تأدية مهماتها، أو أن يعيّن حكومة جديدة من بين أعضائه، ويباشر في عملية صياغة الدستور الجديد التي قد تتطلب وقتاً طويلاً، و أن يحدد موعداً للانتخابات الرئاسية و التشريعية المقبلة.

رغم أن التونسيين يجاهرون ببناء نظام ديمقراطي جديد ، يقوم على صياغة دستور ديمقراطي جديد يضمن احترام حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والخاصة، ويوجب المجتمع المساواة في الأحوال و الشرائط، لا سيما المساواة بين الرجل و المرأة، و يؤمن بالتداول السلمي على السلطة، وبالفصل الجوهري بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والفصل

الحقيقي أيضا بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الغالبيات الطارئة، و نبذ استخدام العنف مهما كان مصدره للوصول إلى السلطة، فإن المراقب الموضوعي للنقاشات و الصراعات بين الحركات والتيارات السياسية داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، يصل إلى نتيجة مفادها أن محطة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل2011، ستدخل الثورة التونسية في مرحلة جديدة قوامها الشرعية السياسية التي افتقدتها خلال المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري السابق.

بيد أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أن هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعا لبناء مجتمع ديمقراطي جديد. فلا حركة النهضة الإسلامية التي عانت من القمع البوليسي الشديد طيلة المرحلة السابقة تمتلك مثل هذا المشروع الديمقراطي، ولا القوى العلمانية على اختلاف مكوناتها قادرة على تمرير هذا المشروع الديمقراطي، لأنها لاتزال قوى نخبوية ومعزولة عن حركة الشعب، بسبب عملية التهميش التي عانت منها سابقا.

ورغم سقوط رأس النظام في تونس، فإن الحركة الشبابية مشعل الثورة وقائدها، ترى أن معركة الترابط بين السياسة والمجتمع لا تزال قائمة، من أجل بناء مجتمع ديمقراطي جديد، يَقُومُ من الدولة والنظام مقام المرجع والمعين. ويُوجِبُ المجتمع المساواة في الأحوال والشرائط وصورة المساواة الأولى في الأحوال هي المساواة بين المرأة والرجل، والاحتكام إلى المداولة العقلانية للسلطة، وضمان الحريات العامة المؤسسة على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض، وإرساء علاقة مختلفة بالمعرفة والاعتقاد والعادات والسنن. ويقود هذا إلى فصل جوهري بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الأكثريات الشعبية الطارئة. وتنزع المناقشات في تونس إلى دمج المسألتين. وتتقدم مسألة العقد مسألة النظام وسلطاته وعلاقاتها بعضها ببعض. و«أم» الدستور والعقد الدستوري عليها ضمان نواة حقوق الإنسان، ونبذ اللجوء إلى العنف مهما كان مصدره، والتأكيد على قواعد إجراء العلاقات السياسية ذات الطابع المدني والحضاري.

والمناقشة بين الحركات والتيارات السياسية ينبغي أن يكون ركنها المدونة الأم هذه، وحملها على مكسب الثورة الأول، وإيداعها بين يدي طرف ثالث هو المجلس الدستوري. والهيئة العليا، إذا شاءت رعاية عملها وإنجازها هذا، حريّ بها أن توكل به محكمة عليا، على مثال تركيا، على أن يتولى قضاتها النظر في المنازعات المتوقعة بين متعلقات عشائرية ومحلية وبين الحريات العامة التي حصلتها الثورة. ولا ريب في أن المنازعات بين القطبين الكبيرين لن تهدأ. وإقرار الديموقراطيات بعضها بتشريعات بعضها الآخر أمر جدير بالعناية، وتوقيع تونس العهد الأوروبي للحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية يدخل في هذا الباب.

فهل تبعث الثورة القوة التي تحتاج إليها فكرتها و«أسطورتها» ومنافسة تلك التي يرثها القطب الآخر من التاريخ والتقليد؟ وهل يرضى القطب الوارث بالاقتصار على دوره بؤرة ثقافية وطنية، وسنداً تاريخياً، والتخلي عن الانفراد بالمشروعية وحده؟ والحق أن على الثورة إرساء علاقتها بمرجع المشروعية التقليدي على ميزان تبتكر معياره ولا يشبه ميزان غيرها ولا معياره. والعقد الأساسي لا يتماسك بنفسه، وإنما بمصادر معنوية، على المجتمع التونسي ابتكارُها وإيقاظُها[1].

---

(1) – أنطوان غارابون، 14«جانفي/يناير» يوم رحيل بن علي... فاتحة الثورة وليس خاتمتها، نقلاً عن مجلة «اسبري» الفرنسية، 2011/6، ونشرته صحيفة الحياة مترجما الأربعاء، 27 جويلية/يوليو 2011.

# الفصل السابع
# صعود حركة
# النهضة الإسلامية إلى السلطة

أكدت الثورة التونسية على أن الشعب التونسي قادر على أن يفكّك القيود التعسّفيّة التي كانت مفروضة على الإسلاميين، والتي طالما أسهمت الدول الغربية وحتى الدول العربية التسلطية في فرضها على شعوب المنطقة. وكان النظام الديكتاتوري السابق يقدم نفسه أمام الغرب بوصفه الحصن الحصين، وخط الدفاع الأول في مواجهة الحركات الإسلامية الأصولية.

وكانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تقدم كل الدعم المطلوب إلى نظام بن علي، باعتباره نظاماً يدافع عن رؤياها ومصالحها حول بعض القضايا الجوهرية، ومنها الحدّ مماّ تعتبره تنامي المدّ الإسلامي المتطرف في الضفة الجنوبية للمتوسط. واستمر الخطاب الأيديولوجي والسياسي الغربي يقدم الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي على أنه معتدل، لا لكونه ينتهج سياسية داخلية تحترم الحريات الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان، وتؤكد على ضرورة تطبيق التعددية السياسية من دون إقصاء لأي مكوّن من مكونات المعارضة التونسية، كما تنص على ذلك صراحة اتفاقيات الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، وإنما لأنه يطبّق سياسة متأقلمة مع رؤى الاتحاد الأوروبي، والغرب عموما، قوامها رفض القوانين والأسس العائدة إلى الشريعة الإسلامية، وتطويره السياسات القمعية والاستئصالية التي تحدّ من نفوذ الحركات الإسلامية الرّاديكاليّة أوالمعارضة له، ومن ضمنها الأحزاب المماثلة لحزب النهضة الإسلامي التونسي.

ومن هنا برزت الأسطورة الّتي قيل بموجبها إنّ بعض الأنظمة القمعيّة أمثال نظام بن علي تكمن ميزتها في قدرتها الفعّالة على منع ما يعرف بالإسلام المتشدّد من البروز على السّاحة السياسيّة. وهي قناعة راسخة في ذهن أغلب الحكومات الأوروبية، وبدت وكأنّها، وعلى الرّغم من اعوجاجها، بوصلة للسياسات التي يطبّقونها مع الدول ذات الأغلبية المسلمة بشكل خاص[1].

لقد كشفت الانتخابات التي حصلت في تونس في عهد النظام الديكتاتوري السابق عن أزمة «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي»، ولا جدال أن أزمته هي انعكاس لأزمة سلطة لم تعد تستطيع الاستمرار كما كانت، ولا تعرف كيف تتجدد. فعندما يكون جوهر البرنامج الاقتصادي مستقي من برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي الذي يحدّده لكل دول العالم الثالث، وعندما تكون السياسة الخارجية شديدة الانضباط تحت السقف الذي تُحدّده واشنطن، وعندما يثبت العجز عن بلورة مشروع ديمقراطي للداخل التونسي، وعندما تلتقي هذه العوامل وغيرها يصبح واضحاً أن تونس في عهد الديكتاتورية لا تملك مشروعاً سياسياً وطنيا ديمقراطياً لنفسها ولا، طبعا، على الصعيد الإقليمي.

وإذا كان «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» قد حافظ على السلطة، وعلى صورته كحزب مهيمن طوال أكثر من نصف قرن كانت سياسته خلاله قائمة علي احتكار السياسة في مقابل انفتاح الاقتصاد في إطار العولمة الليبرالية، فإن حركة النهضة الإسلامية شهدت تحولات حقيقية في مسيرتها التاريخية، إذ عملت على إقناع مختلف القوى السياسية المعارضة على أنها تمثل «إسلاماً معتدلاً» لطمأنة مكونات المجتمع المدني في تونس. فقد تعهّد الإسلاميون النهضويون في خطابهم السياسي الخطاب السياسي للشعب التونسي بالمواطنة الكاملة، وأعلنوا عن تمسكهم بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير، وأكّدوا إيمانهم بحقوق المرأة ومكاسبها.

---

(1) - براء ميكائيل، التفاعلات الخارجية مع الانتفاضة التونسيّة المواقف والاستراتيجيات، مدير أبحاث في مؤسّسة العلاقات الدوليّة والحوار الخارجي-إسبانيا. مركز الجزيرة للدراسات.

فالبرنامج السياسي لحركة النهضة التي عقدت سبعة مؤتمرات منذ تأسيسها، معظمها حصل في الغرب، تتأكد يوما بعد يوم مفارقته - تماما- لكل ما كانت تقدّمه عن «المشروع الإسلامي». فهناك تأكيد مستمر على القبول التام والنهائي بالديمقراطية دون أي حديث عن خصوصية حضارية أودينية - كما كان يحدث سابقا- وهي ديمقراطية صريحة لا تتدثر في ثياب «الشورى» الإسلامية التي كانت مرتكزا للمشروع السابق، وهي ديمقراطية أساسها الاحتكام التام للشعب أيا كانت خياراته، والقبول بمبدأ تداول السلطة والتسليم باختيارات الشعب مهما كانت وحكم الشريعة فيها مرتهن بقبول الشعب له، دونما أي حديث عن مرجعية دينية يرفضها المواطنون أيا كانت أديانهم ومعتقداتهم الفكرية والسياسية.

المفارقة أنّ تأكيد حضور التيارات الإسلامية في مطلع الثمانينات قد لعب دوراً هاماً في إطالة أعمار الأنظمة الديكتاتورية. فقد وفّر لها استراتيجيّة تواصلٍ بالغة الفعاليّة، ومثّل الإسلاميون بكافة تنويعاتهم، في نظر الغربيين وأيضاً في نظرِ جزءٍ من اليسار العربي، بديلاً غير مقبولٍ إلى حدّ تفضيل أكثر الأنظمة التسلّطيّة قمعاً عليه. لكن لا الطابع الشامل للتذمّر من القمع الذي تمثّله السيطرة السلطوية، ولا الأضرار التي كان يلحقها توسّط فرقاء رسميين غير شرعيين في العلاقات الأوروبية-العربية، قد بدت على ما هي عليه[1].

وعندما أطلق شباب تونس الثورة في بداية سنة 2011، لم تكن الأحزاب التقليديّة الناجية من عهد الديكتاتورية (أي الإسلاميين، واليساريين) في قيادتها أوحتى في تأطيرها. وقد حدثت الثورة في الواقع دون أن يسعى أيٌّ من الأحزاب القائمة للهيمنة عليها، وهذا ما منحها في نواحي كثيرة قوّتها. وذهب العديد من المحللين العرب والتونسيين، لا سيما من العلمانيين والليبراليين الذين استعجلوا في إسقاط رغباتهم على الواقع، واكتفوا برؤية سطح هذا الواقع، لا نوابضه الداخلية، إلى الإعلان مرّة جديدة عن هزيمة خصمهم القديم، وللتأكيد على «زوال الإسلاميين»، من دون أن ينظروا بدقة إلى أن الشعب التونسي الذي حقق ثورته، كانت قضيته الرئيسة تتمثل في الظفر

---

(1) فرنسوا بورغا، الإسلاميون ضمن تحديات وتوقّعات المرحلة الانتقالية، مجلة لوموند ديلوماتيك، خاص النشرة العربيّة ديسمبر/كانون الأوّل-جانفي/يناير 2012.

بالحرية والكرامة، والحدّ من الفروقات الاجتماعية والسياسيّة العميقة التي ما انفك النظام الديكتاتوري السابق يعمّقها بتشجيع أعمى أحياناً من الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة، لا أن تنصبّ اهتماماته الحقيقيّة على إقصاء المرجعيّة الدينية من الدائرة السياسية، تلك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهويّته الوطنية. فالشارع العربي عموماً ربط بين الاستبداد والفساد والنظم الديكتاتورية السابقة وبين تهميش الدور الديني ومحاولة إقصاء القوى الداعمة للمشروع الإسلامي.

ثم إن الفروقات الاجتماعية والجهويّة الحادة في تونس، والعالم العربي، يكمن مصدرها الأول في الظلم الاجتماعي باعتباره العاصف بالحريات والحقوق من خلال القهر والبطش البوليسي، وهذا من السمات الأساسية للحكم التسلطي. كما يقترن بمصدر الظلم الأساس هذا إفقار الغالبية الساحقة من الناس وتكريس التفاوت الشديد في الدخل والثروة، ومن ثم في القوّة، في المجتمع. فغالبا ما اقترن الحكم التسلّطي في البلدان العربية بحالةٍ حادة من الفشل التنمويّ تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة الناس. ويتجلّى هذا الفشل في عددٍ من الظواهر السلبيّة مثل تفشّي البطالة واستشراء الفقر، وما يترتّب عليهما من تفاقم الظلم في توزيع الدخل والثروة في المجتمع. ففي كثير من البلدان العربية التي لا يمتلك أصولاً رأسمالية فيها إلاّ قلّة قليلة، تعني البطالة التحاق من لا يتمكنون من الحصول على دخلٍ من العمل بصفوف الفقراء. وتعاني الفئات الضعيفة في المجتمع مستويات أعلى من البطالة والفقر[1].

بعد أن عاش الشيخ راشد الغنوشي سنوات طويلة في المنفى بلندن، وبعد أن تشتت معاونوه وأنصاره في العواصم والمدن الأوروبية المختلفة، في حين كانت السجون التونسية تكتظ بمساجين حركة النهضة، حيث كانوا يتعرضون لأبشع أنواع المعاملة، عاد الغنوشي من منفاه اللندني إثر نجاح الثورة ليلقى استقبالاً حافلاً من أنصاره ومؤيديه، ثم ليحصل على التأشيرة القانونية لحركته في شهر فيفري/شبّاط 2011، بعد أن كانت محظورة طيلة الحقبة

(1) - د. نادر فرجاني، تحدّي إقامة العدالة الاجتماعية في بلدان المدّ التحرري العربي، مجلة لوموند ديلوماتيك، خاصّ النشرة العربيّة، ديسمبر/كانون الأوّل-جانفي/يناير 2012.

الماضية. وسعى الغنوشي لتعميم خطاب إسلامي انفتاحي للتأكيد على مسألة الموائمة بين الإسلام والديمقراطية. فقد تحدث عن السماح بـ«مايوه» النساء وبعدم التعرض لبيع الخمور. ليس ذلك ناجماً فقط عن احتكاك الشيخ راشد الغنوشي بالغرب وعيشه طويلا في ضواحي لندن، وإنما مردّه رغبة الشيخ السبعيني في طمأنة الشعب التونسي بكل فئاته من جهة على وسطيّة حركة النهضة الإسلامية واعتدالها ، وطمأنة الغرب أيضا على أن تونس الإخوانية لا تشبه مطلقاً المجتمعات الإسلامية المنغلقة.

خلال المرحلة الانتقالية بدأت استطلاعات الرأي تتفق على أن حركة النهضة التي يتزعمها الشيخ راشد الغنوشي تتصدر كافة الأحزاب والقوى المشاركة بنسبة لا تقل عن 20 في المئة، وإن كانت بعض التوقعات تعطيها نسبة تزيد عن 30 في المئة. ولا يبدوالأمر غريباً بالنسبة إلى هذه الحركة الإسلامية التي تعرضت للاضطهاد الشديد في عهد بن علي الذي أصدر على زعيمها راشد الغنوشي حكماً بالإعدام. وأسهم هذا الوضع في سيادة خطاب تخويفي بدأت التيارات العلمانية والليبرالية التونسية تقدمه إلى الرأي العام التونسي، محذّرة من «سرقة الإسلاميين الثورة».

## 1- انفجار الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في تونس

لقد انفجر الصراع الإعلامي والسياسي في تونس بين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين ما بعد نجاح الثورة التونسية التي لم تنجز أهدافها بعد. وكان الثوار في مرحلة إنجاز الثورة التونسية، على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية مُتَوَّحِدِين، ولم يسمع أحد كثيراً عن تلك الخلافات، اللهم إلا بعض ما قيل عن سرقة الإسلاميين للثورة.

فقد عادت المظاهرات إلى شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس، لكن في هذه المرّة كان أبطالها يرتدون «الزي الأفغاني»، ويدعون إلى «فرض» الحجاب الذي حظره الحبيب بورقيبة نفسه عام 1981 في المدارس والجامعات والإدارات العامة باعتباره «زياً طائفياً». غير أنه بعد سقوط النظام الديكتاتوري سمحت وزارة الداخلية بصور بالحجاب لبطاقات الهوية، على نقيض ما ينص عليه قانون صادر عام 1993. ووضعت ذلك في إطار

«الإصلاحات المتواصلة لتكريس مبادئ الثورة الجيدة وضمان الاحترام الفعلي للحريات العامة والفردية».

ومع أن الثورة التونسية كانت «انتفاضة شعب مشحون بالغضب ومثقل بالأحزان والظلم»، على ما يقرّ الشيخ عبد الفتاح مورو، أحد مؤسسي حركة النهضة الإسلامية، فإن المساجد اكتسبت في مرحلة ما بعد زين العابدين بن علي دوراً لا يمكن إنكاره. فقد تحدثت صحيفة «رياليتي» عن «مصادرة» الجوامع وتحويلها إلى منابر للدعاية السياسية للإسلاميين. فالأئمة «يدعون إلى الهداية وينتقدون المطالبين بفصل الدين عن السياسة»، ويهاجمون العلمانية و«المؤامرة الغربية» لدعمها، «الدولة العلمانية مناهضة للدين».

ليس من شك، أن هذا الخطاب الإسلامي بات معروفاً منذ زمن بعيد، لكن خطورته تكمن في وجود المنابر المتعددة لنشره وتعميمه، في ظل النشاط السياسي القانوني للإسلاميين. وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء، نجد أن الأمين العام لحركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي يقول في عام 1989 إنه «لا يمكن تصور مجتمع إسلامي وعلماني معاً إلا إذا تخلى عما هو أساسي في الإسلام. لا يكون مجتمع إسلامياً إلاّ إذا كان غير علماني».

ويزيد من إرباك المشهد السياسي التونسي، خطاب قادة الحركة الإسلامية المزدوج. فالشيخ راشد الغنوشي العائد إلى تونس ليس فيها بن علي يدعو إلى «سياحة إسلامية» لا اختلاط فيها في الفنادق وأحواض السباحة، وحظر الكحول والأندية الليلية. والشيخ عبد الفتاح مورو يطلق إشارات متناقضة، فمن جهة يقول لصحيفة «الصباح» إن ابنته «لا تضع الفولار» وإن حزباً يريد تأسيسه سيكون «أكثر انفتاحاً من النهضة على خلفية احترام الشخصية التونسية والحريات الأساسية»، بينما يشدّد في المساجد على أن «الدستور الأول هو الإسلام»، مُحرّماً انتخاب أشخاص «يُعادون» الدين ولا يلتزمون الشريعة. ولم يعد للمساجد أئمة رسميون، بل أئمة يختارهم المصلون حسب «رغبتهم»، كما قال الشيخ راشد الغنوشي في بيان في فيفري/شبّاط 2011. وإذا كان طرد المصلين أئمة شكلوا أداة دعائية لبن علي أمراً طبيعياً، فإن ذلك حوّل الجوامع فضاءات بلا رقابة لترويج كل ما كان ممنوعاً، الحجاب،

النقاب، اللحى... ولم تكن دعوة وزارة الشؤون الدينية الأئمة إلى «عدم التدخل في توجيه الحياة السياسية» أكثر من ذر للرماد في العيون.

في ظل هذا المشهد السياسي الذي أفرزته الثورة التونسية، لم تنجرّ حركة النهضة الإسلامية إلى عملية الاستقطابِ الأيديولوجي الحادّ بين العلمانيين اليساريين والإسلاميين، التي كانت سائدةً منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، بل إن الشيخ راشد الغنوشي حاول أن يقدم خطابًا مُطَمئِنًا للرأي العام التونسي، وللدول الغربية، مع اقتراب موعد انتخابات المجلس التأسيسي.

ومع عودة خصوم الإسلاميين إلى القول، إنّ حركة النهضة تعتمد خطاباً مزدوجاً لاستقطاب الناخبين، عمل الشيخ راشد الغنوشي على استيعاب ردّات فعل العلمانيين والليبراليين، نافياً ازدواجية الخطاب عند الإسلاميين، فقال: «قيم الحداثة وتحرر المرأة بدأتها تونس خلال حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، ولا رجعة فيها. سندعم هذه القيم». وأضاف الغنوشي أن حزبه لن يغلق الفنادق وأماكن بيع الخمور، لكن سيسعى لخلق مناطق ترفيه للطبقات المتدينة تحترم القيم الإسلامية. وأضاف أيضاً «سنسعى لخلق منتج سياحي متنوع مثلما هوالحال في تركيا. لن نمنع الفنادق التي تقدم الخمور وبها مسابح، لكن سنوفر أيضا إضافة إلى ذلك خدمات ترفيهية راقية لطبقات متدينة». وتعهد الغنوشي بتنويع المنتجات السياحية سعياً لاستقطاب ذوي الدخول المرتفعة على غرار المغرب. وأعلن أنه سيضغط في اتجاه إلغاء تأشيرة دخول الخليجيين وكل العرب إلى تونس لأنه يعتقد «أنهم أفضل بكثير من عديد من السياح الآخرين، ولديهم قدرة إنفاق أكبر». واعتبر الشيخ راشد الغنوشي أن النموذج التركي هو أقرب نموذج لحركة النهضة، مشيرا إلى أن هناك نقاط تشابه كثيرة بين حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية في تركيا، مثل الحفاظ على مكتسبات الحداثة وتحرر المرأة الذي لا تراجع عنه. وقال «لا غرابة في هذا التشابه مع تركيا، فكتبي هي من أبرز مراجع حزب العدالة والتنمية»[1].

منذ أن بدأت تركيا تلعب دوراً إقليمياً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط، أثار النموذج التركي إعجاب العديد من الحركات الإسلامية المعتدلة في العالم

---

(1) - صحيفة السفير 2011/10/4

العربي، ومنها حركة النهضة التونسية، وهو ما يشير إليه الشيخ راشد الغنوشي كقدوة أو نموذج للمحاكاة إن لم يكن حرفيا ففي جوانب كثيرة منه.

لكن مقاربة حركة النهضة الإسلامية للنموذج التركي ولاسيّما من جانب الشيخ راشد الغنوشي تثير كثيرا من اللغط والخلط بحيث لا يبدو النموذج واضحا لدى القيادات الإسلامية التونسية، لكي نقرّ بمحاكاته أو استنساخه أوحتى الاكتفاء باستلهامه أو، في المقابل، بمعارضته ورفضه.

إن الاكتفاء بالنظر إلى النموذج التركي من خارجه دون الوقوف عند حيثياته وسياقاته التاريخية وتفاصيله التطبيقية على الأرض يجعل الحركات الإسلامية في العالم العربي تبنى على الشيء غير مقتضاه. فالنموذج التركي يقوم على ركائز ثلاث: العلمانية والديمقراطية والرابطة الغربية. وسوف نتوقف هنا عند البعد العلماني من النموذج لأنه يشكل التحدّي الأكبر للحركات الإسلامية عامة، ولحركة النهضة خاصة باعتبارها أصبحت في قمة السلطة في تونس.

## 2- هل يحاكي الغنوشي النموذج التركي؟

لايمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن تشكل جسراً بين العالم الغربي والعالم العربي، جغرافياً واقتصادياً وثقافياً، إلا إذا تمكّنت من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي العام المقبول.

لقد حوّلت المؤسسة العسكرية التركية التي سيطرت على مقاليد السلطة لمرحلة تاريخية كبيرة، ورسمت السياسات الإقليمية لتركيا في اتجاه الارتباط بالغرب الأوروبي والأمريكي على مستوى السياسات الإقليمية والدولية، العلمانية إلى أداة لنفي الدين ومحاربته، بدلاً من الاكتفاء بالفصل بين المجالين الديني والسياسي كما هوالحال في النظم الديموقراطية الغربية.

العلمانية في تركيا لم تنشأ ضمن سيرورة ثورة ديمقراطية تاريخية تنقل المجتمع التركي من وهدة التأخر التاريخي إلى عصر الحداثة، بل تحولت إلى

شعار، يمتلىء كغيره من الشعارات بمضامين أيديولوجية، ويشحنة من الاستفزاز والتحدي، وأصبحت في ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة بمنزلة المذهب أوالعقيدة الأيديولوجية تمارس سلطة الضبط والتدخل والحجر، ومصادرة حرية العقل. فارتبطت بذلك العلمانية التركية بالاستبداد، وتحوّلت تدريجا إلى ما يشبه الأيديولوجية المقدسة أوالدين الجديد، وقطعت تركيا عن واقعها التاريخي والحضاري الإسلامي بعد أن عزلت الدولة التركية نفسها عن الاندماج في محيطها الإقليمي، أي العالم العربي والإسلامي، حيث تراكمت مشاكلها مع دول الجوار الجغرافي، وسيطر عليها الشعور بأنها محاطة بدول معادية، الأمر الذي جعلها دائما تدافع عن نفسها باستمرار في وجهها. بينما تعتبر العلمانية المنفتحة الحل الحقيقي لمسألة الأقليات في بلد مثل تركيا متعدد الأعراق، والمدخل الحقيقي للمواطنة وبناء الدولة-الأمة، الدولة الحديثة الديمقراطية، دولة الحق والقانون التي يستقل فيها الدين عن الدولة والدولة عن الدين.

لاشك أن هذا التطبيق الميكانيكي والتسلطي للشعارات العلمانية لفترة زمنية طويلة في تركيا هوالذي «أوجد حالة من الاغتراب الثقافي وخلق أزمة هوية شعرت بها مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصاً الطبقات الوسطى والكادحة، وهوعامل ساعد على توليد آليات ضغط شعبي للمطالبة بتوسيع نطاق الحريات الدينية والسماح لها بممارسة الشعائر الإسلامية، ولا جدال في أن وجود هذه الحال المجتمعية الرافضة للاغتراب والراغبة في استعادة هويتها الثقافية والدينية مهد في ما بعد لقيام أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، على الرغم من أن هذه الأحزاب لم تبدأ بالظهور إلا عام 1970 حين قام نجم الدين أربكان بتأسيس «حزب النظام الوطني». ومعنى ذلك أن تيار «الإسلام السياسي» في تركيا يعد في الواقع تياراً حديث النشأة إذا ما قورن بالدول العربية والإسلامية الأخرى، وهو ما من شأنه طرح تساؤلات عديدة حول أسباب النجاح المذهل الذي حققه في فترة وجيزة نسبيا ولا تزيد عن ثلث قرن»[1]

(1) -حسن نافعة، «نحوتركيا جديدة أم مرحلة مختلفة من تاريخ مضطرب؟»، صحيفة الحياة، تاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2007.

لعل إحدي مزايا الأصولية العلمانية التركية أنها دفعت تيار «الإسلام السياسي »ممثلا بحزب «الرفاه» الذي شكل أول حكومة برئاسة الإسلامي الأصولي نجم الدين أربكان عام 1996-وتم إقصائه من قبل المؤسسة العسكرية بعد بضعة أشهر- إلى تجسيد القطيعة مع الصيغة التقليدية لإشكالية الهوية القائمة على مفهوم الجوهر الثابت والسرمدي للدين، ولاسيما أن تركيا فسيفساء من الأعراق المتعددة (أتراك، أكراد، عرب، أرمن، شركس، لاز) والطوائف المختلفة (السنة والعلويين والمسيحيين الأرثوذكس).

فأدرك حزب « العدالة والتنمية »التركي مبكراً أهمية تجسيد القطيعة مع النظرة الواحدية للهوية، من خلال بلورته الهوية الوطنية التركية التي تعانق الواقع بثلاثة أبعاده: **التاريخي**، عبر إدخال الإسلام إلى عالم الحداثة أو«أسلمة الحداثة » وعدم إدخال المجتمع التركي قسرياً إلى مظلة الشرعية الإسلامية. **والكوني**، عبر تبني العلمانية المنفتحة، بوصفها عنصراً أساساً في بناء الهوية الوطنية الحديثة التي تحاول التوفيق بين هوية تركيا الثقافية والحضارية، وهي إسلامية، وبين هويتها الجيوسياسية، وهي علمانية أوروبية، من دون وضع هذه العلمانية في معارضة الإسلام، أو رميها بالزندقة والإلحاد، واعتبارها مظهراً من مظاهر التبعية للغرب، وتعبيراً عن هيمنة «النخبة المدنية والعسكرية» المتغربة. **والواقعي**، أي تبني الهوية الواقعية باعتبارها علاقة واقعية أي علاقة منطقية ومفهوما كليا فكريّا، ولكنها تحيل على التغيّر والتطور والصيرورة التاريخية، ومنطق الشكل ومفهوم التشكل، وتؤسس للحرية، بما هي وعي بالضرورة الديمقراطية.

القومية الأتاتوركية التي تبنت أيديولوجية الحداثة الغربية بكل مفاهيمها السياسية والثقافية، ولا سيما «الدولة-الأمة»، والعلمانية في نموذجها الأيديولوجي الفرنسي من أجل المحافظة على الكيان التاريخي التركي، والهوية التركية فيما كانت الإمبراطورية العثمانية تنهار، جسدت القطيعة مع الرابطة العثمانية التي كانت عند الخلافة والسلطنة والإمبراطورية المترامية الأطراف، التي تمتد من البلقان إلى القوقاز وصولاً إلى تركستان الشرقية، حيث يوجد في تلك الأقاليم ما يمكن تسميته بـ«العالم التركي»الذي يشمل ما يقارب 150 مليون ناطقٍ باللغة التركية، ولا تزال جزءاً من الهوية التركية ومن

نظرة الأتراك إلى ماضيهم وحاضرهم.

وعليه بقيت تركيا إلى عقود طويلة «تتجاهل قضايا جيرانها بل تحاول التخلص من بقايا الإرث العثماني إلى درجة أصبح الاهتمام بأتراك الخارج مناقضاً للهوية التركية التي أرساها مصطفى كمال. هكذا تُرِكَ أتراك الخارج لأنفسهم في مقابل استغفال شبه كامل لقضايا الشرق الأوسط»[1].

العلمانيون العرب لم يرضهم النهج القومي التركي لأتاتورك ورفاقه في حركة «الأتراك الشباب» الذي استثنى عمليا الشعوب غير التركية من حركته الإصلاحية. بينما نظر العثمانيون العرب مطوّلا إلى الدولة العثمانية الإسلامية ومركز الخلافة على أنها دولتهم وليست قوة محتلة للأرض العربية واعتبروا في المقابل الحركة الأتاتوركية حركة معادية. هؤلاء لم يهجرهم الحنين إلى دولة عظمى امتدت في ذروة سلطانها فوق كامل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشمال آسيا وشرق أوروبا حتى حدود النمسا غربا، ودامت حوالى ستة قرون ونصف القرن. كما لم يهجر الحنين بعض ماتبقى من إقطاعيات موروثة، استفادت من الامتيازات التي وفرتها الدولة العثمانية وازدهرت في ظلها فبقيت، حتى عصرنا الحاضر، تتشبث بإرثها الزائل[2].

يرى الأستاذ ميشال نوفل في كتابه الجديد: «عودة تركيا إلى الشرق- الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية»، أن هذه العودة كان لا بد من أن تمر عبر المصالحة مع الإرث العثماني، السياسي منه والديني، مفرزة «العثمانية الجديدة» التي نشهدها اليوم حسب الكاتب. وهذه العودة ليست وليدة الارتجال بل هي نتاج تاريخي لحركة «التوليف التركي-الإسلامي» التي تهدف إلى إعادة بناء الهوية وإضافة البعد الإسلامي -أي الإيمان -عليها، من دون أسلمة الحكم.»[3]

---

(1) -سحر الأطرش: «باحثة في فريق الأزمات الدولية»، قدمت قراءة لكتاب الكاتب والصحافي اللبناني، ميشال نوفل، تحت عنوان «عودة تركيا إلى الشرق-الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية »، الصادر عن «الدارالعربية للعلوم ناشرون»(2010)، وقد نشرت مقالها تحت عنوان:« تشريح العثمانية الجديدة» في صحيفة النهار تاريخ 3 أفريل/نيسان 2010.

(2) - خليل زهر، تركيا العودة إلى المستقبل، صحيفة النهار 2010/8/13.

(3) - المصدر السابق عينه.

يكمن جوهر هذا التحليل في أن العلمانية الأتاتوركية التي رفضت الماضي العثماني والإسلامي لتركيا، وكذلك علاقة تركيا بالغرب، ولا سيما مع الولايات المحدة الأمريكية، اللتين كانتا في أساس صناعة الهوية التركية الحديثة، قد وصلتا إلى مأزقهما المحتوم. وهذا ما جعل تركيا تعاني من أزمة هوية، وبالتالي تعيش خضّات وصراعات داخلية بين التيار الإسلامي المعتدل متمثلاً في حزب « العدالة والتنمية » الذي يستقي قسماً من قوته من الهوية الإسلامية لتركيا، وله نوستالجيا: حنين إلى الماضي العثماني المشترك مع العالم العربي، وبين المدافعين عن العلمانية الراديكالية في صيغتها الأيدجيولوجية الفرنسية: حرّاس الذات التركية الصافية، الذين رأوا في نهج التيار الإسلامي هذا قطيعة مع الأتاتوركية.

إذ إنّ مفهوم الكماليّين للعلمانيّة لا علاقة له بمفهومها في فرنسا، وألمانيا وبريطانيا. فالعلمانيّة التركية laiklik لا تعني الفصل بين الدين (الكنيسة) والدولة، وإنّما تحكّم الدولة بالدين. وهي سبب وجود رئاسة الشؤون الدينية Baskanligi, DIB Diyanet Isleri، وهي إدارة تنظّم وتراقب الإسلام السنّي حسب المذهب الحنفي. وهي تعتبر بأنّها تتماشى مع مثاليّة الدولة المتجانسة بمعنى «التوليفة التركيّة الإسلاميّة» التي تحوّلت إلى عقيدة الدولة بعد الانقلاب العسكريّ عام 1980، ويتمّ حتى اليوم نشرها في الكتب المدرسيّة. وتعيّن رئاسة الشؤون الدينيّة الأئمّة وفق هذه الذهنيّة، كما أنّها تعطي دروسا إجباريّة في الدين في المدارس الرسميّة. ويصف عالم السياسة ساهين ألباي رئاسة الشؤون الدينية بأنّها الأداة الحكوميّة للسياسة الانتمائيّة السنّية. وبما أنّ هذه الإدارة تُموَّل من خلال الضريبة، فإنّ كافة الأتراك غير السنّيين، بمن فيهم المواطنون اليهود والمسيحيّون، يدفعون ليكونوا ضحيّة التمييز: إذ يتمّ اعتبارهم بمثابة «أجانب» وهم مبعدون عن الوظائف الرسميّة. حتّى العلويون، الأقلّية المسلمة الأساسيّة، لا يتمّ الاعتراف بهم كمجموعةٍ دينيّةٍ أومذهبيّة مستقلّة[1].

(1) – نيلز كادريتزك، «المجتمع التركيّ بين الجيش والإسلاميّين»، صحيفة لوموند ديبلوماتيك: النسخة العربية، جانفي/يناير، 2008

هكذا فإنّ الفصل بين «الأديان» والدولة هو إذاً مبدأٌ غريبٌ عن الدولة الكماليّة، بقدر ما هوغريبٌ أيضاً مبدأ المساواة في الحقوق بين الأديان. لذا ليست العلمانيّةٍ سوى خدعة ووسيلة لحماية إيمانٍ من نوعٍ آخر: ففي جميع الصالات تقريباً، في هذه الجامعات نفسها، عُلّقت صور «ورعة» لأتاتورك. ففي تركيا العلمانيّة، الديانة المهيمنة هي«الديانة الكماليّة». وفي كلّ قرية يوجد تمثال نصفيّ لمؤسّسٍ تركيا الحديثة، وصورته مطبوعة على كلّ ورقة نقود. وفي المدرسة، تُلقن حياة كمال أتاتورك كأنّها حياة قدّيس. وأيّ شخص يشكّك في هذه الأسطورة قد يتعرّض إلى شكوى «كفر» بموجب المادّة 301 من القانون الجزائيّ التركيّ [1] ولـ«قديس الدولة» أيضاً مكانٌ خاصٌ للحجّ: وهوضريح أتاتورك في العاصمة أنقرة.

هناك من يرى في العالم العربي أنه يصعب وصف الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والبلقان بأنه استعادة «للعثمانية الجديدة»، بل إن مواقف الديبلوماسية التركية أثناء حروب البلقان في التسعينيات من القرن الماضي، ومحاولات التصالح مع أرمينيا، ونجدة الحكومة اليونانية في عزّ أزمتها المالية الخانقة، وشراكتها مع البرازيل في صياغة اتفاق طهران حول الأزمة النووية الإيرانية، والزيارات التي قام بها رجب طيب أردوغان إلى العديد من بلدان إفريقيا، وأميركا الجنوبية، كل هذه المواقف تؤكد على أن تركيا تتصرف كقوة إقليمية صاعدة، وتشير في الوقت عينه بوضوح إلى أن البُعد الديني لديبلوماسيتها هو بُعد ثانوي.

ويبدوأن هذه التطورات في السياسة التركية كانت كافية لرفع حرارة العلاقة التركية العربية، والبدء بإذابة الجليد المتراكم منذ القرن الثامن عشر، والذي وصل إلى ذروته خلال الحرب العالمية الأولى مع قيام الثورة العربية الكبرى ضد الوجود العثماني. كما أن هذه العلاقة لم تشهد تحسنا بعد انهيار الدولة العثمانية بالكامل وقيام الدولة التركية العلمانية على أنقاضها بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. المفارقة الأساسية اللافتة في هذا التعلق بنموذج سياسي - اقتصادي - اجتماعي قديم، وهوالنموذج العثماني في هذه الحال،

(1) - المصدر السابق عينه، يعاقب هذا النص "التطاول على الهويّة التركيّة"، لكن بالنسبة إلى المدّعين العاميّن الكماليّين، فإنّ "الهويّة التركيّة" و"أتاتورك" هما شيء واحد.

هوأنه القاعدة وليس الاستثناء في منطقتنا. حيث أن معظم الحركات السياسية والفكرية بمختلف أصنافها، سواء القومية أوالدينية، أوالأممية - الأخيرة إلى حد أقل- لطالما ارتكزت عقيدتها على إعادة إحياء نموذج من الماضي. فبدل أن تتطلع إلى مستقبل لم يصنع بعد وينطلق من الحاضر مستفيدة من النماذج الناجحة المعاصرة ومن دروس التاريخ، وهوالمسار المجرب والواقعي الوحيد، فإن رؤاها المستقبلية ما زالت تتمحور حول استعادة مشهد من التاريخ طمرته عميقا تراكمات عملية التطور بكل أبعادها.

ومع ذلك، فإن تركيا الدولة الوحيد ة في منطقة الشرق الأوسط التي تبنّت الحداثة الغربية بكل منطوياتها الأيديولوجية والثقافية، وأسست نظاماً سياسياً ديمقراطياً وفعّالاً، تعيش الآن في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي المعتدل، الذي يرفض تجسيد القطيعة مع العلمانية الأتاتوركية، بل إنه يدافع عنها، ويقيم توازنات ناجعة بين بين المصالح والأيديولوجيا، وبين الإسلام والعلمانية، وبين الانفتاح على الغرب وعلى الشرق العربي والإسلامي، وبين الهوية الفردية والجماعية، والقومية وحكم القانون... إلخ. والحال أن أياً من دول المنطقة، من المغرب إلى باكستان، لم تنجح مثلها على هذا النحو.

إن تركيا المؤهّلة تماماً للسعي إلى تسنّم دور قيادي بارز داخل العالمين العربي والإسلامي، بوصفها دولة محورية ومركزية في آن، تستند إلى قاعدة «الدولة-الأمة»، وتعمل على توظيف الميزات الخاصة الفريدة من نوعها التي تتمتع بها على صعيد الجغرافيا والتاريخ، والاقتصاد، خدمة لدورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، المتحرر من مواجهات الشرق-الغرب، أو ما كان يطلق عليه بـ«أبعاد الصراع الجغرافي السياسي» للحرب الباردة، هل تستطيع قيادة المنطقة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وبالتالي تقديم النموذج في بيئة إقليمية تفتقر إلى مثل هذا النموذج.؟

تركيا القوة الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط في عهد رجل الدولة القوي رجب طيب أردوغان لديها طموحات جديدة جيوسياسية تصبو إلى تحقيقها، انطلاقاً من النموذج الذي تقدمه. في هذا السياق يُقَدِّمُ مدير الأبحاث في مركز البحوث الوطني الفرنسي، جان فرنسوا فايار، الذي أصدر مؤخرا

كتاباً جديداً عنوانه «الإسلام الجمهوري. أنقرة، طهران، داكار»، تحليلاً رصيناً لهذا الزواج الجمهوري في تركيا، حيث أخفق في بلدان عربية وإسلامية أخرى، فيقول: «في تركيا، الإسلام والجمهورية هما على السفينة ذاتها... العلمانية التركية تعني تبعية الدين للدولة، على خلاف العلمانية الفرنسية التي تعني الفصل بين الدين والدولة. بالرغم من حجب الدين على يد الأيديولوجية «الأتاتوركية»، فإن الإسلام كان رحم الجمهورية منذ انهيار العالم المتعدد الثقافات والأديان الذي تشكلت منه الإمبرطورية العثمانية. فالمواطنة التركية ذات هوية اثنية-دينية.، فإذا ولد المرء سنيّاً حنفيّاً، ولغته الأم هي التركية، يكون أكثر تركيةً ممّا لو ولد سنيّاً شافعيّاً (يتكلم الكردية)، أوعلويّاً أويهوديّاً أومسيحيّاً. الجمهورية التركية لها علاقة مع السنّيّة الحنفية شبيهة بتلك العلاقة التي تقيمها الجمهورية الفرنسية مع الكاثوليكية. في تركيا، الصراع بين حزب «العدالة والتنمية» الحاكم وبين الأصوليين «الأتاتوركيين» الجدد يتعلق بالمنافسة السياسية والاقتصادية القائمة بين النخبتين، أكثر ممّا يتعلق بالدين. فالحزب الحاكم يرتدي حلّة الطبقة البرجوازية الصغيرة الصاعدة والمقاولين الأناضوليين. والعلاقة بين العلمانيين، خصوصا في الجيش، وبين الحالة الإسلامية برمتها لم تتعادل يوما. إذا كان 74٪ من الأتراك يريدون رئيسا للجمهورية مؤمنا، فإن 75٪ منهم بالمقابل ينتظر من الرئيس أن يدافع عن العلمانية. الرهان الأكبر الآن هو تجاوز المفهوم الاثني-الديني للمواطنة. (..). والنقاش لا يضع تركيا في وجه أوروبا، بل يقابل بين تصورَين عن المواطنة، الأوّل اثني-ديني، والثاني كوني[1].

ليس من شك أن الهدف الرئيس للمشروع السياسي الإقليمي التركي هوقيادة دول المنطقة في ظل مشروع شرقٍ أوسط كبير، باعتبار تركيا أبرز وكلائه، لتقديم نموذج مجتمعي حديث يوفق بين الحداثة الغربية والموروث الثقافي والديني لشعوب العالم العربي والإسلامي، وبين الإسلام والديمقراطية.

---

(1) - من مقابلة مع مدير الأبحاث في مركز البحوث الوطني الفرنسي، جان فرنسوا فايار- الذي أصدر كتابا عنوانه «الإسلام الجمهوري. أنقرة، طهران، داكار»- أجرتها معه مجلة «لونوفال أبزرفاتور»الفرنسية، بتاريخ 30 جوان/يونيو2010.

لقد شكل وصول «حزب العدالة والتنمية » إلى السلطة في تركيا مثالاً حقيقياً على هذا التوافق بين الإسلام والديمقراطية، بعد أن كانت هذه القضية محور الجدل القائم في العالم العربي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، بين العلمانيين والإسلاميين، وتخوّف العلمانيون العرب من إمكانية أن تعبّد الديمقراطية الطريق لوصول أحزاب إسلامية إلى السلطة، وفيما بعد تنقلب على المسار الديمقراطي، الأمر الذي يعني الانتقال من سلطوية علمانية إلى سلطوية دينية.

ولقد أصبحت التيارات والأحزاب الإسلامية في العديد من البلدان العربية تعتبر تجربة «حزب العدالة والتنمية » في تركيا نموذجاً يحتذى به، ولا سيما تلك الأحزاب الإسلامية المعتدلة التي أصبحت تشارك في السلطة التشريعية فحسب (كما هو حال البحرين)، أو التي تجمع بين التمثيل النيابي والمشاركة المحدودة (الحالية أو المرتقَبة)، أو التي فازت في الانتخابات الأخيرة في كل من تونس والمغرب.

وهكذا، نظرت غالبية الإسلاميين أيضاً بإيجابية كبيرة إلى الانتصارات التي حقّقها «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 ومارس/آذار 2007. وكان الفوز الأول لـ«حزب العدالة والتنمية» عام 2002، «مصدر نشوة عارمة» للإسلاميين، وقد «رأوا في هذا الانتصار مؤشرا واضحاً على عودة تركيا إلى حظيرة الدول الإسلامية، وإثباتاً إيجابياً لفشل «العلمانية التركية» — وهزيمة لكل المدافعين عن العلمانية في المنطقة»[1].

من الواضح أن التيارات والأحزاب الإسلامية التي قبلت الدخول في المسار الديمقراطي في العالم العربي، ونبذت اللجوء إلى العنف، وأصبحت تنادي ببناء الدولة المدنية، تبنّت الخطاب الأيديولوجي والسياسي لـ«حزب العدالة والتنمية»عينه، وتقول إنها تريد أن تحذوحذو«حزب العدالة والتنمية » التركي، وإنّ تجربة هذا الأخير تظهرأن دعمهم للديمقراطية على الطريقة الغربية حقيقي.

---

(1)- Salaheddine Jourchi, "Reform Policies of the Turkish AK Party: Setting an Example for Arab Islamists?" Qantara.de, 10 June 2006, available at http://www.qantara.de/webcom/show-article.php/_c-476/_nr-591/i.html (accessed on 25 February 2010).

وفي هذا السياق من اعتبار المشروع السياسي لـ«حزب العدالة والتنمية» التركي مثالاً للأحزاب الإسلامية في العالم العربي، وجّه مهدي عاكف، المرشد الأعلى لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر «رسالة تهنئة إلى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وصف فيها الانتخابات بأنها «إثبات» على قدرة الأحزاب الإسلامية على تحقيق التنمية الدستورية والسياسية والاقتصادية والإصلاح الاجتماعي لدى العمل في بيئة ديموقراطية وحرّة وعادلة». وكذلك، صرّح العضو البارز في جماعة الإخوان المسلمين، عصام العريان، أن نجاح «حزب العدالة والتنمية» يقدّم عدداً من الدروس؛ فقد أظهر أن «الحزب السياسي لا يقتصر بالضرورة على الأعضاء الإسلاميين»، ولفت أيضاً إلى «طرق يستطيع الإسلاميون من خلالها التكيّف مع الغرب، فيما يجب أيضاً التأمّل في النجاح الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية وتعامله مع الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى في تركيا... تجربة [حزب العدالة والتنمية] غنيّة جداً... في بيئة صحّية وحرة، يستطيع الإسلاميون تحقيق نتائج مذهلة»[1]. وقال أمين عام «حزب العدالة والتنمية» المغربي، سعد الدين العثماني، أيضاً لصحيفة «لوموند» إنه يتّخذ من «حزب العدالة والتنمية» مثالاً له[2].

لقد بات المشروع السياسي لتركيا بمنزلة النموذج الذي يلقى ترحيباً من العرب اليوم على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية، ففي استفتاء قام به معهد تركي تابع لمؤسسة اقتصادية واجتماعية ودراسة موسعة في سبع دول عربية جاءت النتيجة أن تركيا تحظى بتقدير كبير في العالم العربي بنسبة75 ٪ منهم 63٪ يرون أنها نجحت في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية في الوقت الذي يجدون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيقوّي إحساسها بأنها أقرب إلى الشرق الأوسط[3]

تعتبر تركيا جمهورية علمانية عريقة، والإسلاميون حين وصلوا إلى السلطة عن طريق حزب «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان،

---

(1) – مليحة بنلي التونيشيك، دراسة تركية: كيف ينظر العرب الى تركيا؟ الجزء الأول: التغـيرات في وجهات النظر العربية، ترجمة نسرين ناضر، صحيفة النهار 2010/6/20.

(2) – مليحة بنلي التونيشيك، مصدر سابق، انظر أيضاً:

(3) – صحيفة لوموند الفرنسية 2010/6/23.

قبلوا بالعمل تحت سقف قيم الجمهورية، أي تحت سقف هذه العلمانية. فالإسلاميون الأتراك يصلّون ويصومون ويحجون لكنهم ينظمون حياتهم العامة وفقا لقوانين علمانية بالكامل. ويمكن القول بالتالى إن نصف إسلاميى تركيا حوّلوا الدين الإسلامى إلى مجرد غلاقة بين الفرد والخالق وليس إلى منظومة حكم كما تقتضى التعاليم الإسلامية، تماما كما حوّلت العلمانية فى الغرب المسيحية إلى علاقة بالخالق لا إلى منظومة للحكم. لقد جاءوا إليها بداية مكرهين واستمروا بها طوعا. ولقد هذّبت العلمانية خطاب الإسلاميين وعندما انفردوا بالسلطة منذ عام 2002 لم يغيّروا قيد أنملة من علمانيته الموجودة بل زادوه علمانية (تشريع عدم اعتبار الزنا جريمة يعاقب عليها القانون والسماح لجمعيات مثليي الجنس بالعمل) لكنهم لم يزيدوه إيمانا.

ومن الواضح أن محاكاة النموذج التركى من جانب الشيخ راشد الغنوشى بعيدة عن الواقعية، حين نلمس بوضوح كيف تتصرف الجماعات السلفية فى تونس المتحالفة مع حركة النهضة، والجناح المتشدد من النهضويين أيضا. ولأن البعد العلمانى من النموذج التركى يطرح معضلات كثيرة على حركة النهضة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشى، إذ عليها أن تجد الجواب المقنع ما إذا كانت تؤمن بهذا الجانب العلمانى من النموذج أم لا. وبالتالى ما إذا كانت بالفعل حركة لها صفة «الإسلامية» أم أنها فى طور التحول لتكون نموذجا يحاكى النموذج التركى بالتفاصيل التى عرضناها، وبالتالى تعمل على بناء الدولة الديمقراطية التعددية فى تونس، التى تشكل العلمانية ركنا أساسيا من أركانها.

وعندما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الواثق من شعبيته بجولة عربية شملت بلدان «ربيع الثورات العربية» وهي مصر وليبيا وتونس، مع بداية شهر أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، تزامنت زيارته لتونس في محطته الثانية من جولته العربية، مع الفترة التي يستعد فيها هذا البلد العربي الذي انطلقت منه شرارة الثورة، للذهاب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، حيث يعتبر الإسلاميون من حركة النهضة التي يقودها الزعيم راشد الغنوشي الأوفر حظاً بالفوز فيها. وفي تونس أطلق أردوغان رسالة واضحة ومطمئنة إلى

الرأي العام التونسي، لا تخافوا حركة النهضة، فـ«الإسلام والديمقراطية لا يتعارضان». وفي لقائه مع نظيره التونسي السيد الباجي القائد السبسي، أكد أردوغان أنه بإمكان المسلم أن يقود الدولة بنجاح كبير. وشدّد أردوغان على «أن نجاح العملية الانتخابية في تونس سوف يظهر للعالم أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يسيرا جنبا الى جنب»، في الوقت الذي تثير فيه حركة النهضة الإسلامية قلقاً كبيراً عند الدوائر العلمانية والمثقفين التونسيين. ولا تخفي حركة النهضة الإسلامية التونسية إعجابها بالنموذج التركي، وكان زعيمها الشيخ راشد الغنوشي الذي التقى مع وفد من حركته بأردوغان، أشاد برئيس الحكومة التركية، واصفاً إياه بأنه شخص عمل بدأب من أجل الإسلام.

رأى الشيخ راشد الغنوشي أن تجربة «حزب العدالة والتنمية» التركي في الحكم، تعكس تجربة الإسلام المعتدل في الحكم، بينما يراها آخرون تجربة «نيو إسلامية» سياسية فريدة جذابة ترتقي قدوة للإسلاميين في الشرق الأوسط. لكن ما يجب رؤيته في هذه التجربة التركية، أن حزب «حزب العدالة والتنمية» لم يستطع أن يوطد أقدامه في السلطة، ويصبح مقبولاً دولياً، إلا عندما خرج من عباءة الإسلامي نجم الدين أربكان، ولعل أبرز ما يفرّق بين التجربتين الأربكانية والأردوغانية هوأن الأخيرة تخلّت عن السجال العنيد مع النظام العلماني، بل لعلها أدركت أهمية هذا النظام في ترسيخ الديموقراطية وتذليل الخلافات السياسية والعقائدية، وأيقنت أنه يفسح لها المجال للانصراف إلى المشكلات التي تواجه المجتمع مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء العدالة. وإدراك «حزب العدالة والتنمية» أن العلمانية ليست صنوالإلحاد أونبذ الدين، هو من أهم «قفزات» الإسلاميين الإصلاحية في تركيا.

فهل يسير الشيخ راشد الغنوشي على طريقة أردوغان الذي دافع عن العلمانية على الشاشات المصرية والتونسية، وهو ممثل الطبقة البرجوازية المحافظة في الأناضول والتي تولي اقتصاد السوق الحرة الأولوية، وتقر بالتداول السلمي على السلطة، وأدرك أن الديموقراطية والعلمانية متلازمتان لا تقوم قائمة لإحداهما من غير الأخرى؟

هذا هوالنموذج التركي الذي دافع عنه أردوغان الجديد «موديل 2011» في بلدان «ربيع الثورات العربية» ، والذي خلصت تجربته في السلطة إلى أن العلمانية ليست عداء للإسلام، بل هي السبيل الأمثل إلى تجاوز المشكلات الأيديولوجية والمذهبية من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد الشعب، وهي الحل الأنجع لتفادي غرق الدولة في المشكلات الطائفية وانتهاك حقوق الإنسان. هذا ما أدركه أردوغان «موديل 2011»، حين جسد القطيعة مع الزعيم الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان .

فهل يقتدي إسلاميو تونس بالتجربة التركية الجديدة التي يقودها أردوغان «موديل 2011»، أم يختارون أردوغان «موديل1994» الذي كان ينبذ العلمانية ويتوعدها بالويل والثبور، وكان يعارض العلمانية بالإسلام، والعلم بالدين، والحداثة بالأصالة، والمستقبل بالماضي، والديمقراطية بالشورى..؟

يبقى فهم العلمانية فهماً جدلياً صحيحاً هو المدخل الضروري تاريخياً لارتقاء سديم بشري من مستوى الانتماءات ما قبل القومية: العائلية، والعشائرية، والمذهبية، والدينية، والأقوامية إلى مستوى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات في ظل سيادة الشعب، وسيادة القانون. والعلمانية بهذا الفهم، هي المدخل الحقيقي إلى بناء المواطنة الحق، وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة التعددية، دولة الحق والقانون التي يستقل فيها الدين عن الدولة والدولة عن الدين .

في أوج الانتفاضات والثورات العربيّة التي عاشتها عدد من الدول العربيّة، كثر الحديث عن «صحوة إسلاميّة» توجّه هذه الثورات وتؤثر في مسارها، ولا سيما بعد ما سجّلته كل من ثورات تونس ومصر وليبيا من تنام في دور الحركات الإسلامية، إذ اتهم الديكتاتور السابق العقيد القذافي «القاعدة» و«السلفيين الجهاديين» بالوقوف مع الثوار في ليبيا، وشهد الأردن بعدها صدامات «دموية» بين متظاهرين سلفيين وقوات الأمن، أما آخرها فكان إدخال النظام السوري السلفيين على خط الاحتجاجات الشعبيّة واتهامهم بحياكة «مؤامرة» لإطاحته.

يعتقد المفكر السوري صادق جلال العظم أن النموذج التركي، بإسلامه المعتدل، يشكل نقطة الضوء الوحيدة في نهايته. ويرى العظم أن تسمية الإسلام التركي بالمعتدل هي تسمية غير دقيقة إطلاقاً، فهذا الإسلام بنموذجه السياسي هوأكثر من معتدل. ويرتكز المفكر السوري في حكمه هذا على مقارنة النموذج المذكور بإسلام المؤسسات الدينية الرسمية أو«إسلام الدولة الرسمي»، والأزهر خصوصاً، الذي يعيش عقماً فكرياً منذ سبعينيات القرن الماضي، ومقارنته من الناحية الأخرى بالنموذج المتطرف للإسلام الأصولي الطالباني التكفيري الجهادي العنيف وعقيدته الأساسية القائمة على فكرة «الحاكميّة»، ومنهج عمله شبه الوحيد المرتكز على «التكفير والتفجير»، ليتحدث عن حكم حزب «العدالة والتنمية» التركي الذي «يعتبر النموذج الأعلى لإسلام البزنس أو«التكتيك» وهو إسلام الأسواق المحلية والإقليمية المعولمة، غير المهووس بالمشركين والمرتدّين، ويميل إلى التسامح في الشأن العام والتشدد في الحكم الفردي» .ما يحتسب للنموذج التركي، في خضم هذه الثورات، وفقاً للعظم، هو إنقاذه الحركات الإسلامية العربية من حرج تاريخها الأيديولوجي (استعادة الخلافة)، ومن هنا كان الإسراع إلى محاولة محاكاة النموذج التركي. فـ«خشبة الخلاص» التي ظهرت في «الديالكتيك» التركي، حين تمكن حزب سياسي ذو خلفية إسلامية من الوصول إلى السلطة ديموقراطياً، جعلت القوى الإسلامية الأخرى تسرع إلى محاولة تقليد هذا النموذج طمعاً في نيل الرضى الجماهيري العام، لدرجة وصل البعض فيها إلى استعارة اسم حزب «العدالة والتنمية» تحديداً، ونأخذ هنا المغرب ومصر مثالاً .فلقد شكل هذا الحزب رافعة للحركات الإسلامية وأنعش فكرها الديني على صعيد عالمي. ويضيف العظم «في مصر مثلاً، لا أعتقد أن مشروع الإسلام الذي تجسد في «مبادرة الإخوان المسلمين للإصلاح الشامل في مصر» كان يمكن أن يصدر من دون ما آلت إليه تجربة النموذج التركي المرنة مع الدولة العلمانية»، فلقد تخلى مشروع الإصلاح عن الدعوات الإخوانية المعهودة من نوع «القرآن دستورنا» و«الإسلام هوالحل»، لـ«نجد أنفسنا وكأننا أمام خطاب منتزع من أحد كتب ديدرو أو مونتسكيو»، ولكن العظم يشدّد في هذا السياق قائلا « من دون أن يعني ذلك أننا نصدق كل ما نقرأ».ويفتح هذا التعليق الأخير باب السؤال عن مدى إمكانية الثقة في هذه الحركات، التي قد

تستخدم النموذج التركي كورقة عبور «ناعمة» للوصول إلى السلطة لتعود بعد ذلك إلى تطرفها، فيجيب العظم مشدداً على أن «نسف الإخوان لخطابهم التقليدي لم يكن حباً في الحداثة ، إنما هذه الأخيرة هي من فرضت نفسها كأمر واقع، إذاً لقد كان أشبه بتحول سياسي تكتيكي» منه بتحول عقائدي، ولكن يردف العظم مطمئناً «ما يعصم هذه الحركات من التورط في مسلسل العنف هو تيقنها أن ثمن هذا الطريق باهظ للغاية ». ويستطرد قائلا «لا تخيفني هذه القوى في الوقت الراهن لا في مصر ولا في سوريا ولا في أي دولة عربية أخرى. إذ أتوقع أن يتراجع التحريض الديني نسبياً، لأنه بشكله الحالي لم يكن سوى فعل اجترار للاحتقان الطائفي والمذهبي الذي كان موجودا قبل اندلاع الثورات، وهو في هذه الحال لا يتعدى كونه ترجمة طبيعية للإحساس بالاضطهاد (لدى التيارات الاسلامية) في مراحل سابقة.. نعم لا تخيفني مثل هذه الحركات، فقد وصل تأثيرها التحريضي إلى حدّه الأقصى»، ومن هنا «علينا أن نحاول التعايش مع ترسبات خطابها السابق لفترة والتصرف إزاء ما يبدر منها من تطرّف بحكمة»[1]

## 3- الانتخابات التونسية وفوز حركة النهضة

تميزت الانتخابات التي جرت في تونس يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 بقدر عالي من الشفافية في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع، ومن التنظيم العالي، وحرية التعبير، والإقبال الشديد من جانب الناخبين، فترجمت في حقيقة الأمر إرادة الشعب التونسي في انتخاب سلطات جديدة بصورة ديمقراطية. إنها أول انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تحصل في تاريخ تونس الحديث، بعد تسعة أشهر من إنجاز الثورة التي أسقطت نظام زين العابدين بن علي الديكتاتوري في 14 جانفي/يناير2011.

فمنذ أكثر من خمسين سنة كانت الديمقراطية في تونس تعيش في أزمة كبيرة، نتيجة رفض حكام النظام الديكتاتوري السابق مساءلتهم عن خياراتهم المجتمعية، وتصرفات الدولة التسلطية التونسية المعتمدة على العولمة

---

(1) – من مقابلة أجرتها الصحفية اللبنانية هيفاء زعيتر مع المفكر السوري صادق جلال العظم الذي قال: إن النموذج التركي ينقذ الحركات الإسلامية من حرجها التاريخي، صحيفة السفير2011/5/16.

الاقتصادية، والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية والسياسات الملزمة من جانب الاتحاد الأوروبي المدافعة عن بقاء الدولة البوليسية التونسية كسدّ في مواجهة المدّ الأصولي الإسلامي. وقد عبر التونسيون من خلال هذه الانتخابات عن حس مدني وحضاري يعكس تطلعاتهم الحقيقية نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية تتسع لجميع المواطنين الأحرار الذين أنقذوا الديمقراطية.

وفي نظر المتابعين والمراقبين من العرب والأجانب، لم تكن هذه الانتخابات مفاجأة في شيء من حيث نتائجها، إذ حققت حركة النهضة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي فوزاً كاسحًا، لا سيما في ظل تصويت الريف التونسي، والمحافظات الداخلية التونسية المهمشة والمضطهدة والمحرومة من مشاريع التنمية الاقتصادية لمصلحتها. فالتونسيون صوّتوا لمصلحة حركة النهضة التي تعتبر أكثر الحركات السياسية في تونس تعرضاً لاضطهاد الحكم الاستبدادي السابق. فضلاً عن أن حركة النهضة تتميز بصلابة قوتها التنظيمية المنتشرة في كافة تراب الجمهورية، حيث أعادت قياداتها التي كانت تعيش في المنافي والقيادات التي خرجت من السجون التونسية، بناء تنظيمها المشتت في العهد السابق، وتوخت أسلوباً براغماتياً في إدارتها للعمل السياسي اليومي، وعملت على نشر مناضليها في الأحياء الشعبية التي تمثل خزانات انتخابية واستثمرت أفضلية وجودهم في منابر العديد من المساجد الشديدة، للتأثير على الناس البسطاء.

وأكد مراقبو بعثة الاتحاد الأوروبي يوم 25 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، أن الانتخابات التونسية تمت بشفافية. وقالت إن «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تمكنت من تنظيم هذه الانتخابات في إطار من الشفافية»، معربة عن «ارتياحها» لسيرها في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع. وأشارت إلى أنها سجلت «تجاوزات غير ذات معنى». وأضافت المهمة في بيان أن «الانتخابات ترجمت إرادة واضحة للشعب التونسي في أن يحكم بسلطات منتخبة ديموقراطياً تحترم دولة القانون». وأشارت إلى أن «تنظيم هذه الانتخابات جاء ثمرة وفاق سياسي كبير عبّر عن نفسه في مناخ من حرية التعبير الواسعة جداً»[1].

---

(1) – الاتحاد الأوروبي يؤكد «شفافية» انتخابات تونس، صحيفة الحياة، الأربعاء، 26 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

ففي الوقت الذي شارك فيه الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة المحامي نجيب الشابي في حكومة محمد الغنوشي الوزير الأول في عهد نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وتصريح مسؤولي هذا الحزب بأن «التجمعيين ليسوا جميعهم محل اتهام، وأن من بينهم من هم نزهاء وشرفاء» وهوما أثار نقمة شديدة من جانب الشعب التونسي تجاه هذا الحزب، لا سيما في ظل مطالبة الشعب بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقا، وإسقاط حكومة الغنوشي باعتبارها من مخلفات النظام السابق ، توخت حركة النهضة أسلوبا حذراً في التعاطي مع «التجمعيين» الذين يمثلون جسماً انتخابياً يقدّر بحوالي مليوني ناخب. ولا يستبعد المطلعون على خفايا السياسة التونسية، أن تكون هناك «اتفاقات» وقعت من وراء الستار من دون الإعلان عنها، على أساس «انضمام» عبر التصويت من «التجمعيين» لمصلحة النهضة في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

وتقول الصحافية فاطمة بن عبد الله كراي في هذا الصدد«قد يكون هذا المعطى أسهم في تأمين «التزام» و«انضباط» في التصويت قد يكون قاده خفية وتقدمه نحو مراكز الاقتراع مسؤولون سابقون في «شعب التجمعيين» ، وعُمد سابقون كذلك، كانوا على دراية تامة، بكيفية استقدام الناخبين من المناطق التي لا تطالها حركة النهضة»[1]

ومع ذلك، ونظراً إلى أن حركة النهضة كانت آخر قوة سياسية معارضة تعرضت للقمع الشديد من جانب نظام بن علي طيلة العقدين الماضيين، فقد عزز هذا الوضع من رصيدها التاريخي النضالي ضد الديكتاتورية لدى معظم فئات الشعب التونسي وطبقاته، ولا سيما الشباب الذين لم يعاصروا فترات قمع القوى اليسارية والقومية العربية، وخاصّة في عهد بورقيبة.

وأصبح من الواضح أن الغالبية الساحقة من الأحزاب المحسوبة على الحزب الحاكم سابقاً سواء في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة (1956-1987) أو الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (1987-2011) هزمت في انتخابات الأحد، باستثناء «حزب المبادرة» بزعامة آخر وزير خارجية في عهد

---

(1) - صحيفة الشروق التونسية 25 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

بن علي، كمال مرجان الذي يتوقع أن يحصل على بعض المقاعد. أما باقي التشكيلات الكثيرة المنبثقة عن الحزب الذي قاد معركة استقلال تونس، والتي تبارت على استقطاب قاعدة هذا الحزب عبر محاولة إعادة الحياة إلى «إرث بورقيبة الذي انقلب عليه بن علي»، فحاسبها الشعب حساباً عسيراً قاطعاً مع منظومة الاستبداد في تأكيد شعبي لحكم القضاء في مارس/آذار 2011 بعيد الثورة بحلّ حزب بن علي.

ويمضي بعض المحللين في تونس إلى حدّ اعتبار أن الناخب التونسي عبّر عن رغبة في إعادة النظر في شكل جذري في الخيارات المجتمعية، غير أن ذلك لا يبدوصحيحاً إذ أن الشعب لم يمنح غالبية مطلقة لأي قوة سياسية تترجم انقلاباً تاماً على خيارات دولة الاستقلال.

وكان الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هوالحزب الديمقراطي التقدمي الذي يمثل تيار «الاشتراكيةالديمقراطية» في تونس، فهو يمثل يسار الوسط بمفهومة الحقيقي، وهو أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. وتميز الحزب الديمقراطي التقدمي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته علاقات تحالفية مع حركة النهضة في ظل عهد نظام بن علي السابق. لكن الأداء الذي تميز به زعيمه المحامي نجيب الشابي لجهة تغلب طابع الشخصنة، ما أفقد الحزب العديد من إطاراته وقياداته التي انشقت عنه، واستعجاله لطرح نفسه شخصية رئاسية، وتقديم ذاته إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنه الرئيس المقبل الذي يمكن أن ينقل تونس إلى واحة الديمقراطية الليبرالية، وانفكاك عرى التحالف بينه وبين حركة النهضة، الذي سرعان ما تحول إلى خصومة سياسية لامبرر لها، والحملة التي شنتها أطراف عدة على شخص الشابي وحزبه، عواملُ أسهمت كلها في معاقبة هذا الحزب من قبل الشعب التونسي، رغم إسهامه الحقيقي في الدفاع عن الحريات الديمقراطية طيلة سنوات الديكتاتورية البوليسية السابقة، ودفاعه بلا هوادة عن الحريات السياسية والعامة، بما فيها حق الإسلاميين في العمل السياسي، ومطالبته مراراً وتكراراً بعفو تشريعي عام عن كل السجناء السياسيين. فتاريخه في ظل بن علي لا تشوبه شائبة التواطؤ أوالتعامل مع الحكم الاستبدادي السابق.

بيد أن المفاجأة الحقيقية جاءت من خلال احتلال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي، رغم أنه حزب صغير الحجم ولا يتمتع بوجود تنظيمي قوي في كامل البلاد، فهوحزب حديث النشأة. وكان المرزوقي تربطه علاقات تحالفية مع الغنوشي منذ أن كانا يعيشان في المنفى في عهد بن علي في لندن وباريس، لكن لم يؤكدها علناً أي منهما. وكانت بعض الأطراف اليسارية اتهمت المرزوقي «بالتحالف مع الشيطان». غير أن المعارض التاريخي نفى وجود أي تحالف مع حركة النهضة قبل الانتخابات.

وبعيداً عن هذا السجال الانتخابي، فإن حزب المرزوقي، استفاد من قوة شخصية هذا المعارض الحقوقي والسياسي المبدئي لنظام بن علي الذي كلفته مواقفه الصلبة المنفى لسنوات في فرنسا حيث لم يتمكن من العودة إلى بلاده إلا بعد إطاحة بن علي، كما استفاد من تأكيده المبدئي أيضاً على هوية تونس. وقال: «لوكنت فرنسياً لكنت لائكياً (علمانياً)، لكن بما أني مسلم تونسي لن أرضى باللائكية (العلمانية) في بلدي». وأضاف أن «الدولة التي نريد أن نبنيها هي الدولة المدنية. لا نريد دولة لائكية متطرفة مثل فرنسا ولا نريد ديكتاتورية إسلامية متطرفة إيرانية. تونس نريدها مدنية تحمي حقوق المحجبة وغير المحجبة ومن يصلي ومن لا يصلي»[1]

وجاءحزب «التكتل من أجل العمل والحريات»، عضو الاشتراكية الدولية بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر، وهو مدعوم من فرنسا، في المرتبة الثالثة. فقد حقق حزب مصطفى بن جعفر مكاسب مستفيداً من شخصية زعيمه الرصينة والمبدئية، إذ عرف بنضاله في عهد بن علي ورفض التحول إلى معارضة «كرتونية»، ولاسيما برفضه المشاركة في الحكومة التي شكلها محمد الغنوشي بعيد إطاحة بن علي وانحيازه إلى خيار المجلس التأسيسي لاحقاً. وهوعكس ما فعله أحمد نجيب الشابي زعيم «الحزب الديموقراطي التقدمي» أبرز الخاسرين في هذه الانتخابات، وكذلك أحمد إبراهيم زعيم «حركة التجديد» (الحزب الشيوعي سابقاً)، وقد توليا منصبين وزاريين في حكومة

(1) - الناخب التونسي يقطع مع الماضي ويرسم مشهداً سياسياً جديداً، صحيفة الحياة، الأربعاء، 26 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

الغنوشي وبدا حزباهما أقرب إلى النخبة.

غير أن الاختراق الحقيقي في هذه الانتخابات التونسية جسده الدكتور الهاشمي الحامدي الذي يقود من لندن «العريضة الشعبية للحرية والتنمية والعدالة »، رغم أن الهاشمي كان عضواً في حركة النهضة سابقاً، وحليفاً للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي حتى آخر أيام سقوطه. ويعزو المحللون التونسيون فوزه إلى طبيعة خطابه الشعبوي الذي ركز على الطابع القبلي والمناطقي (الجهوي)، واستفادته القصوى من قناته الفضائية «المستقلة» التي تبث من لندن، والمسموعة جيدا في تونس، وتصويت جزء كبير من المعادين للثورة في تونس (التجمعيوين) لمصلحته.

فبعد أن جسد الشعب التونسي قطيعته مع النظام الديكتاتوري السابق، وجد المسؤولون التجمعيون الذين تم إقصائهم من الحياة السياسية، ضالتهم في «العريضة الشعبية» التي يقودها الهاشمي من لندن، فهوخير من يجسد الثورة المضادة، وهوالوحيد القادر بخطابه الديماغوجي والشعبوي أن يزرع البلبلة والتشويش في المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة. ولسائل أن يتساءل، ما هوالتاريخ النضالي للهاشمي، ولعريضته الشعبية في مقاومة الديكتاتورية البوليسية حتى يحصل على هذه النسبة من الأصوات، لاسيما أنه يتفاخر دائماً أنه يتلقى الدعم من أوساط أمريكية (استخباراتية)، ومن دول خليجية عربية، وحتى من أوساط يهودية لكي يصبح الرئيس العتيد لتونس في مرحلة بناء الديمقراطية؟ إنه مكر التاريخ ومنطق الثورة المضادة.

وأعلن الهاشمي الحامدي زعيم قائمات «العريضة الشعبية» سحب قائماته التي فازت بـ 19 مقعدا (مرتبة رابعة) في المجلس التأسيسي، وذلك بعد إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلغاء فوز قائماتها في ست دوائر انتخابية، لا سيما بسبب مخالفات مالية. وكانت «العريضة الشعبية» ستحل ثالثة في الانتخابات لو احتسبت نتائج قائماتها الملغاة (8 مقاعد)، خلف حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وقبل حزب التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات. وقال الحامدي من لندن حيث يقيم «أنسحب رسمياً من هذه العملية السياسية التي أفضت إلى إلغاء أصوات عشرات آلاف من التونسيين... خصوصاً في سيدي بوزيد، الولاية التي فجرت

الثورة التونسية». وحلت «العريضة الشعبية» الأولى في دائرة سيدي بوزيد وحصلت على ثلاثة مقاعد متقدمة على حزب النهضة . وأضاف الجامدي «لم يعد هناك أي معنى لمشاركة العريضة الشعبية ولن نقدم أي طعون وننسحب من المجلس التأسيسي وأي عضو من العريضة يبقى فيه لا يمثلنا»، منددا بـ«الحملة الشرسة والتعتيم التام على العريضة خلال الحملة الانتخابية» في تونس. وتابع الحامدي «إذا أرادوا نعتنا بالشياطين والتجمعيين (أنصار حزب بن علي)، فليكن. نحن نترك لهم الساحة وليأخذوا أصواتنا ويتقاسموها كما يحلو لهم». وقال «لقد تم استبعادنا ظلماً في سيدي بوزيد والقصرين حيث صوّت 70 في المئة من الناس لنا»، لكن أعضاء في هذه القوائم الملغاة أعلنوا نيتهم مراجعة القضاء[1]

ومنيت الأحزاب والتنظيمات اليسارية بهزيمة نكراء، لأن الجماهير الشعبية التي ظلت تواجه قمع النظام البوليسي السابق، وتفتقر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، لم تكن مقتنعة ببرامج الأحزاب اليسارية، ولا بقياداتها السياسية، أو تثق بها. كما أن الجماهير، تبلبلت بالبرامج التي لا مصداقية لها ولا واقعية ، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، لا سيما ممارسات النخب العلمانية والليبرالية التي كرست خطاباً تخويفياً موجهاً ضد حركة النهضة باعتبارها حركة تستفيد من الديمقراطية كي تعبّد لها الطريق للوصول إلى السلطة ثم تنقلب على كل مكتسبات الأحول الشخصية للمرأة التونسية، والطابع العلماني للدولة التونسية. إنه الخطاب التخويفي الذي ولد ردة فعل عنيفة من جانب الطبقات والفئات الشعبية المتدينة فصوّتت لمصلحة حركة النهضة، التي دافعت عن الهوية العربية الإسلامية لتونس، ورفضت الانجرار وراء الخوض في مسألة العلمانية.

## 4-النخب العلمانية التونسية وهيستيريا الخوف من حركة النهضة

في ضوء نتائج الانتخابات التي جرت في تونس في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل

---

(1) - توتر في سيدي بوزيد... والاشتباه بتجمع بن علي، صحيفة السفير2011/10/29.

2011، فازت حركة النهضة الإسلامية بـ89 مقعدًا (41.47٪)، في المجلس التأسيسي المتشكل من 217 مقعدًا وحل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة الدكتور المنصف المرزوقي ثانيًا وحصل على 29 مقعدًا (13.82٪)يليه تيار «العريضة الشعبية» ثالثًا (قوائم مستقلة-26 مقعدًا)، و حل حزب التكتل من أجل العمل و الحريات بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر رابعًا، وحصل على 20 مقعدًا (9.68٪)، تلاه في المرتبة الخامسة الحزب الديمقراطي التقدمي (يسار الوسط-16 مقعداً) والقطب الديموقراطي الحداثي (ائتلاف ضم حزب التجديد -الشيوعي سابقا- ومستقلين): 5 مقاعد، وحزب المبادرة (ليبرالي بقيادة آخر وزير خارجية في عهد بن علي): 5 مقاعد، وحزب آفاق تونس (ليبرالي): 4 مقاعد، وحزب العمال الشيوعي التونسي: 3 مقاعد، وحزب الشعب (قوميون عرب): مقعدان، وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين (وسط): مقعدان.

أما الأحزاب التي حصلت على مقعد واحد، فهي:

- الحزب الليبرالي المغاربي- حزب العدالة والمساواة - حزب النضال التقدمي- الحزب الدستوري الجديد - حزب الامة الديموقراطي الاجتماعي - حزب الامة الثقافي الوحدوي - الاتحاد الوطني الحر - حزب الوطنيون الديمقراطيون.

وهناك قوائم مستقلين حصلت على مقعد واحد، هي: - صوت المستقل- المستقل- من أجل جبهة وطنية تونسية- الأمل- الوفاء-النضال الاجتماعي - العدالة- الوفاء للشهداء

ورغم هذا الفوز التاريخي الذي حققته حركة النهضة في تونس، فإنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة، ولكنّها باتت تسيطر على المشهد السياسي التونسي، الأمر الذي يقود إلى تبلوردينامية التحول التونسي إلى مرحلةٍ جديدةٍ يمكن وصفها بمرحلة ما بعد البورقيبيّة. وعبر رصد المشترك الكبير بين مقاعد النهضة وبين حجم مقاعد «المؤتمر من أجل الجمهورية» و"التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات"، فإن قوى الجمهورية التونسية الثانية تتمثل على الأقل بـ 64.97 في المئة من إجماليّ المقاعد، أو ما يعادل 138 مقعدا.

وكان عدد التونسين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات يبلغ 7ملايين و569 ألفا و824 ناخبًا، وقد صوت منهم 4 ملايين و94 ألفا و657 ناخبًا، فيما كان عدد الأصوات الباطلة: 155 ألفا و911 ورقة. وسجلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات نحو1 ،54٪، علماً أن عدد السكان تونس يفوق 10 ملايين نسمة .

وإذا كان فوز حركة النهضة أثار قلق بعض الناشطات في مجال حقوق الانسان من إمكان التراجع عن المكاسب التي حققتها المرأة التونسية، وكذلك النخب العلمانية والليبرالية والأحزاب اليسارية التي قاومت الديكتاتورية البوليسية في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، من أمثال الأستاذ كمال الجندوبي في باريس، والأستاذ خميس الشماري، والناشطة الحقوقية سهير بلحسن، والمحامية راضية نصراوي، والمناضل حمة الهمامي زعيم حزب العمال الشيوعي التونسي، والدكتور مصطفى بن جعفر، والزعيم التاريخي للحزب الديمقراطي التقدمي المحامي أحمد نجيب الشابي، فإنه لا يجوز أن تصاب الأحزاب العلمانية والنخب الليبرالية بالذعر والقلق من انتصار حركة النهضة، لا سيما أن هذه الأخيرة حققت فوزاً كان متوقعاً، لكنه ليس بالمطلق، وإذا طبقنا عليه المقاييس الدقيقة، نجد أن ما يقارب 60 ٪في من التونسيين (وهم الأكثرية) لم يصوتوا لحركة النهضة الإسلامية، وبالتالي هم ليسوا مع توجهاتها، أي أننا نجد أن أكثر من نصف الناخبين صوتوا لمصلحة الاعتدال، أي النهج الوسطي الذي يتميز به التونسي.

وقد بلغت نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمات والأحزاب التي أخفقت في الانتخابات حوالي 35٪ من مجموع الأصوات وتعتبر هذه الأصوات في حكم الأوراق عديمة الجدوى باعتبار أنها لم تحصل على مقاعد في المجلس التأسيسي. وبذلك تكون نسبة 65٪ من أصوات الناخبين ممثلة بمقاعد المجلس التأسيسي حصلت منها حركة النهضة على نسبة 47، 41٪. وبشكل أدق وأوسع فإن حركة النهضة الفائز بأكبر قدر من أصوات الناخبين قد حصلت على25٪ من المجموع الجملي لمن يحق لهم التصويت قانوناً أي حوالي مليون و900 ألف ناخب. سبق إجراء الانتخابات[1]

(1) - صحيفة الشروق التونسية، 28 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

- والحال هذه لا يجوز اختزال المشهد السياسي في تونس في مجرد فوز حركة النهضة من دون النظر إلى بقية جوانب هذا المشهد من حيث نسبة المشاركة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية من أولها وحتى نهايتها، وحضارية الصراع المدني بين القوى السياسية، لأن هذا يظلم التجربة التونسية الوليدة ويطمس الكثير من جوانبها المشرقة التي قد تعطينا الأمل في إقامة ديموقراطيات راسخة في هذه المنطقة.

وإذ ا تمكنت الأحزاب العلمانية والليبرالية التونسية من تشكيل تحالف قوي داخل المجلس الوطني التأسيسي، ومن خارجه عبر تجنيد مختلف مكونات المجتمع المدني التونسي الذي يتمتع بمقاومة حقيقية حضارية وتاريخية ضد أنواع الاستبداد كلها، فإن حركة النهضة لن تستطيع بمفردها أن تشكل المشهد السياسي التونسي، أو تصوغ الدستور وفق رؤيتها الإسلامية. وفضلاً عن ذلك، فإنّ من صنع الثورة التونسية ليسوا الإسلاميين، بل إنها ثورة مدنية بكل ما تعني الكلمة من معنى دقيق، أسهمت في إنجازها حركة شبابية متعلمة تعليماً جامعياً، إضافة إلى مكونات المجتمع المدني الحديث، والطبقة الوسطى والفئات الشعبية التي نمت وترعرعت في ظل الفضاء العام للدولة التونسية، الذي لا يزال فضاءً علمانيا بامتيازمنذ عهد الاستقلال وإلى يومنا هذا.

والأسطورة التي يجب على التيارات العلمانية والليبرالية أن تتحرر منها، هي أن فوز حركة النهضة في الانتخابات الأخيرة، لا يعني تلقائياً هيمنة الإسلاميين على المجال العام. وهي أسطورة أيديولوجية بامتياز وتعكس صراعاً سياسياً واجتماعياً أكثر منه عقائدياً أودينياً. فالفضاء العام الذي صنعته الأنظمة المخلوعة في تونس ومصر وليبيا كان علمانياً بامتياز (كان يصفه البعض أحياناً باللاديني كما كانت الحال في تونس). ولم يحدث تمدد للإسلاميين في هذا المجال إلا بعدما قررت هذه الأنظمة ذاتها «تديين» هذا الفضاء واستخدام الدين كأداة إما للمزايدة على «إسلاميّة» الإسلاميين لتعزيز شرعيتها، أولضربهم ببعضهم البعض (استخدام مبارك للسلفيين لمحاصرة «الإخوان»).

والأكثر من ذلك أنه لم يكن كلا الطرفين (الدولة والإسلاميين) ليلجأ إلى توظيف الدين في الفضاء العام لولا قناعتهما الشديدة بقبول المجتمع لهذا

الدور، وهو ما يعيدنا لطرح التساؤل الرئيس: لماذا يحتل الدين هذه الأهمية القصوى لدى المواطن العربي؟ وهوسؤال أنطولوجي بامتياز تتجاوز إجابته حدود هذه المساحة. أما ما يدحض هذه الأسطورة فهو أن المجال العام الذي صنع الثورات العربية لم يكن إسلامياً بأي حال من الأحوال، وإنما كان مجالاً مدنياً ليبرالياً متحرراً من العبء الأيديولوجي لأي مرجعية فكرية. وهو ما يعني أن فرصة بقاء هذا المجال على مدنيته وليبراليته ليست مستحيلة ولكنها ترتبط بمدى إصرار أصحابه من دون استسلام لمنافسيهم من الإسلاميين[1]

في الواقع التاريخي التونسي يعتبر الفرنكوفونيون التونسيون، هذه النخبة التي اعتمدت عليها الدولة التونسية في عهدي بورقيبة وبن علي، أنفسهم حامي احترام الدستور والعلمانية والديمقرطية، ضمن سياق بناء دولة علمانية قومية تسلطية، تتبنى الأيديولوجية العلمانية الفرنسية الإقصائية كمرجعية سياسية ثقافية أشد تعصبًا من النمط العلماني الفرنسي الذي يعتبر الأكثر تخلفا في دول الغرب.. قد تبدو نتائج الانتخابات في الظاهر كأنها تعكس حركة قطيعة مع مبادئ الجمهورية البورقيبية العلمانوية الأولى. لكن هذا الاستنتاج في منظور الديناميات العميقة التي تحكم تحولات المجتمعات في مراحل انتقالية يبقى سريعًا وغير مضبوط علمياً. فما تعكسه نتائج الانتخابات في مستوى الاتجاهات الاجتماعية-السياسية الكبرى، هوالتحول من مرحلة الفهم البورقيبي الضيق للعلمانية (وهوالمفهوم الذي كان محكومًا بتمثل النخبة البورقيبية للعقيدة العلمانية كما رسمتها الجمهورية الفرنسية الثالثة في العام 1905)، إلى فهم أرحب لها، قد يكون المنظور الأميركي-البريطاني للعلمانية الرحبة أوالمرنة هوالأقرب إليها باعتبارها علمانية لا تتعارض مع الدين.

لا شك أن الفرنكوفونيين التونسيين، بسبب اعتناقهم العلمانية البرجوازية الفرنسية، والايديولوجيا الأتاتوركية ظلوا يمارسون في تاريخهم الطويل بعدا وصائيا علمانيا على المجتمع المدني التونسي، هي علمانية «ثورة من الأعلى» تخدم البناء القومي الايديولوجي والسياسي للنظام البورقيبي، ومن بعده نظام المخلوع ، وتدعم طابع الكلية للدولة، كنفي سلبي لدور الشعب.

---

(1) - خليل العناني: كاتب وأكاديمي مصري - جامعة دورهام - بريطانيا، «أساطير النخبة العربية حول صعود الإسلاميين»، صحيفة الحياة، الأربعاء، 02 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

ويذلك أصبحت العلمانية في نطاق الممارسة السياسية للنخبة الفرنكوفونيية التونسية إحدى مكونات الأيديولوجيا القومية الكلية لنظام بورقيبة ومن بعده بن علي . وتجسدت بالدرجة الرئيسية في العلمنة الراديكالية للمجتمع. فالدولة التونسية التي أطلقت مشروعها العلماني الواسع جداً في مجتمع تونسي إسلامي يهيمن عليه التأخر التاريخي، كان يشقها تناقض منذ عهد تأسيسها، يتمثل في هيمنة الطابع الخارجي لهذه الدولة بالنسبة إلى المجتمع، والموروث من عهد الدولة العلمانية الغربية على الرغم من وجود سلطة بورقيبية تتمتع بـ « شرعية تاريخية » وبقاعدة من المساندات إذ أن هذا الطابع الخارجي للدولة المهيمن على المجموع الاجتماعي باسم علمانية مشروعه التحديثي الهادف إلى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية في بنية المجتمع التونسي، كان في حد ذاته نقضاً للفضاء العام، الذي يمثل المسرح الحقيقي للمواطنة بحصر المعنى، المنقسم إلى فروع ثنائية الفرد-المواطن، المصالح الخاصة - المصالح العامة، المجتمع المدني - الدولة .

لا شك أن وصول حركة النهضة الإسلامية إلى قمة السلطة في تونس بث الرعب والقلق في أوساط النخبة الفرنكوفونية التونسية التي نصبت نفسها حامية لإرث بورقيبة وبن علي، ومعارضة عودة الهوية العربية الإسلامية مجدداً إلى تونس، والحفاظ على هويتها العلمانية الإقصائية بكل الطرق والوسائل، حتى لو أدى الأمر إلى الاستنجاد بعودة الكولونيالية الفرنسية. إنها الأصولية العلمانية على النمط الفرنسي أو التونسي التي تخاف من الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس .

إن العلمانية التونسية تشذ عن باقي العلمانيات الغربية الأخرى: الأمريكية والبريطانية والألمانية، التي تؤمن بالحرية والتعددية الدينية والثقافية، ولم تصدر قوانين تحظر الحجاب، أوتفرض قيوداً على الديانات الأخرى. فهناك أكثر من عشرة ملايين مسلم في كل أوروبا، باتوا مواطنين صالحين، يساهمون في بناء مجتمعاتهم، واستطاعوا بثقافاتهم المتعددة أن يعطوا نكهة خاصة للمجتمعات الأوروبية، تخرجها من اللون الواحد، وتدمجها في عالم العولمة والألوان الثقافية المتعددة.

والعلمانية الفرنسية الأصولية التي تدافع عنها النخبة الفرنكوفونية التونسية بهذا المعنى هي علمانية استئصالية تمارس أصولية معكوسة في اعتدائها على الهوية العربية الإسلامية لتونس. وأصبحت هذه العلمانية عائقاً بنيوياً أمام تطور تونس على الصعيدين السياسي والثقافي، ومازال لم تهضم بعد عودة الدين بقوة إلى الغرب العلماني نفسه، فما بالك بالشعوب المسلمة التي أصبحت تتقزز من نموذج إقصائي للعلمانية في العالم العربي والإسلامي، يعاني الآن من أزمة حقيقية، هو: النموذج العلماني الفرنسي ونسخته التونسية الإقصائية.

لقد تحولت النزعة العلمانوية المطبقة في عهدي بورقيبة وبن علي، وكما هوالحال في تركيا الأتاتوركية، إلى نزع الهوية الإسلامية عن المجتمع. ولهذا، تشكلت في فضاء التيار الإسلامي الشبابي في مرحلة وصول النموذج البورقيبي إلى أزمته البنيوية الشاملة وسط أسئلةٍ جذريةٍ عن معنى الهوية. وفي سياق تحول البورقيبية كما الكمالية إلى إيديولوجيا بيروقراطية تسلطية للهوية. لا فرق من ناحية تبرير جذورهما في حركة الإصلاح الإسلامي. لكن على أساس مرجعية الجمهورية الفرنسية الثالثة. وفي تركيا كان أتاتورك قام بعملية كبرى هي تتريك المجتمع. وحاول أن يخترع أسطورة التركي الأول. ولغته الأولى المؤسّسة في العالم. وتاريخها الغربي الذي هو فيض من الذات التركية المقومنة على العالم. أما في تونس فإن بورقيبة الذي انغرس في المجتمع المحلي إبان النضال ضد الفرنسيين. ثم حاول في سبيل صدّ الاجتياح القومي المشرقي (وهو تونسي أيضا) أن يبلور مدرسة قومنة تونس عبر رؤية تاريخها الفينيقي والروماني والمتوسطي. ليغدو التاريخ الإسلامي مجرد حلقة في تطوّرها. بينما كان أثناء لجوئه إلى سورية وحلب تحديداً ضيف الحركة القومية العربية. والناطق باسم منطقة شمال أفريقيا أمام اللجنة الدولية في عام 1946 حول فلسطين. ومثل مصطفى كمال، تبنى بورقيبة بعد أن تسلم السلطة، سياسة القطيعة مع العمق التاريخي والحضاري للأنا التونسية. وحاول أن يفبرك بمساعدة لغويين وأركيولوجيين أسطورة الذات الأوروبية المؤسّسة في الأصل، المتوسطية التي كانت مزدهرة في ثلاثينيات القرن العشرين. ومثّلها طه حسين في مصر (وهي مرحلة في تطوره عاد بعدها إلى الذات الإسلامية). وأنعشها

أنطون سعادة من باب سورية المؤسسة للغرب. واستثمرتها الدعاوى الإمبريالية الغربية في مرحلة الحرب الباردة في الخمسينيات. من باب مواجهة الهجوم الشيوعي السوفياتي[1]

إن مطلب العلمانية الذي ينافح عنه بعض النخبة الفرنكوفونية التونسية ليس إلا إخفاء لخيار الدولة الشمولية والتدخلية التونسية في عهدي بورقيبة وبن علي التي تسلطت على رقاب الناس وتحكمت في خياراتهم الثقافية والفكرية، فضلاً عن هويتهم الحضارية.

(1) – محمد جمال باروت، النهضة ومؤشرات ما بعد البورقيبية رسالة إلى الإسلاميين السوريين، صحيفة الحياة، الأربعاء، 09 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

# الفصل الثامن
# حركة النهضة وصعود السلفية المُتَشَدِّدة: حدود الالتقاء والاختلاف

## 1- العلمانية مهددة، والنهضة بين النموذج التركي وصعود السلفية

أفضى سقوط النظام الديكتاتوري السابق في تونس يوم 14 جانفي/يناير 2011، إلى ظهور التيارات السلفية المتشددة، التي طفت على السطح للمرّة الأولى مُكرسةً تعدديّة في الطيف الإسلامي، ومنها «حزب التحرير» الذي قاد ما لا يقلّ عن مظاهرتين تأييداً للثورة، رغم أن مبادئه تُكفِّر الديموقراطية وترفض حكم الشعب.

وفي ظل الفراغ السلطوي الذي كان قائماً في تونس طيلة المرحلة الماضية، إضافة إلى هشاشة الحكومة المؤقتة، ظهر السلفيون بلباسهم المميز ولحاهم الطويلة في العديد من المدن التونسية، لا سيما في العاصمة، وبنزرت، وسوسة، رغم أنهم لا يشكلون سوى أقلية ضئيلة في الطيف الإسلامي الواسع، لكنهم يريدون فرض منظومتهم العقدية التي يؤمنون بها، ويقدسونها ويتمسكون بها ولا يقبلون فيها نقاشاً ولا حواراً بواسطة العنف المنهجي على مجتمع تونسي يغلب عليه الإسلام السني المالكي المعتدل، والقيم العلمانية بشكل واسع. وقد ترجم السلفيون المتشددون ظهورهم في الفضاء السياسي التونسي من خلال المواجهات المتفاوتة في حدتها: ففي مدينة سوسة، شهدت كلية الآداب بهذه المدينة الساحلية في شهر أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 أحداثا خطيرة تمثلت أساسا في اقتحام مجموعة من الملتحين (نحو200 إسلامي متشدد)يوم السبت 8 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 لحرم

الكلية بدعوى حق مُنقّبة في التسجيل، إلاّ أنّ الأحداث تطورت بشكل ملفت للانتباه حين عمدت هذه المجموعة إلى تعنيف الكاتب العام للكلية والاعتداء على سيارته بالإضافة إلى توعّد الطلبة بأشكال شتّى من التعنيف وذلك تحت نظر الأمن والجيش الذين اكتفيا بالتفرج.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، حاول السلفيون المتشدّدون مهاجمة قناة نسمة الخاصة، بعدما بثّت فيلماً فرنسيا-إيرانيا، تمّ فيه تجسيد الذات الإلهية. ففي ولاية سيدي بوزيد يوجد معقل الخطيب الإدرسي، الذي يوصف بأنه شيخ السلفية، حيث سجن ما بين 2006 و2009 بتهمة «الإفتاء بالقيام بعمليات جهادية وعدم إبلاغ عن جريمة إرهابية». وينشط أتباعه في مواقع التواصل الاجتماعي، وتجد في «فايسبوك» صفحة «رسمية» تحمل اسمه، لها أقل من سبعة آلاف معجب. وقد دعى إلى احتجاجات على قناة «نسمة» وحصرها في المحافظات (الولايات)، و«حذر من التوجه للعاصمة. والاستدراج للتكسير والحرق». بيد أن السلفيين نظموا تظاهرة كبيرة جابت شوارع العاصمة بعد صلاة الجمعة للتنديد بمحطة «نسمة»، تحت شعار «الشعب يريد الخلافة الإسلامية»، وأحرقوا في المساء منزل مديرها السيد نبيل القروي.

من خالف توصيات الإدريسي؟ تقول الباحثة الجامعية التونسية في الإسلاميات ودراسة المرأة آمال قرامي لصحيفة «النهار» اللبنانية: إن السلفيين ليسوا كتلة واحدة. و«حزب التحرير» الذي لا يزال محظوراً، حاضر في المشهد السياسي عبر شعارات التظاهرات لإقامة «دولة الخلافة» و« تطبيق الشريعة». أما ما يسمّى «السلفية الجهادية»، فلا تتوانى في استخدام العنف، لا وقت لديها للحوار مع الآخر، وغايتها «تطهير المجتمع من العلمانية». وتضيف الباحثة أن الأحداث الأخيرة أعادت التذكير بالمواجهات الدامية بين مسلحين من السلفية الجهادية وقوى الأمن والجيش في منطقة سليمان على مسافة 30 كيلومترا من تونس العاصمة، بين 29 ديسمبر/ كانون الأوّل 2006 والثالث من جانفي/يناير 2007 [1].

---

(1) - سوسن أبوظهر، تونس تغلي ومعركة الدستور: ثورة أخرى لتحديد وجه البلاد، صحيفة النهار اللبنانية 17 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

وعلى الرغم من عدم تقديم السلفيين لمرشحين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي على خلفية تكفير عمليات الاقتراع، فإن السلفيين في تونس صوتوا لمصلحة حركة النهضة التي تتقاسم وإياهم المرجعية الإسلامية. فالسلفية التقليدية أصبحت الرافد القويّ لدعم حركة النهضة التي تغض النظر عن ممارستها العنفية المتناقضة مع قيم الدين الإسلامي الحنيف والمتسامح، لدواعٍ انتخابية ..

ومؤخرا، حصلت العديد من الممارسات التي تعكس درجة عالية من التوتر بين المجتمع التونسي الذي يميل بطبيعته إلى الاعتدال والوسطية، وبين التيارت الإسلامية السلفية والجناح المتشدد داخل حركة النهضة، ومنها: استقبال الداعية الإسلامي المصري وجدي غنيم، في تونس ليدعو إلى ختان الإناث معتلياً المساجد ومنابر الأماكن العمومية .. ودعوة رئيس حركة النهضة السابق الصادق شورو داخل المجلس الوطني التأسيسيّ إلى قطع أرجل المعتصمين وأيديهم لأنهم يمثّلون حسب اعتقاده «جيوب الردة التي تسعى في الأرض فسادا».. مستدلاً على ذلك بآية "الحرابة" في القرآن الكريم دون أيّ اعتبار للسياق الذي نزلت فيه، مقابل الصمت المطبق على ما يقوم به السلفيون المتشددون من ممارسات استرعت غضباً شعبياً، كاحتلال جامعة منوبة في العاصمة للسماح للمُنقّبات بدخول الحصص الدراسية وتقديم الامتحانات، ومطالبتهم بفصل الذكور عن الإناث وبناء مصلى، واعتدائهم على عميد الكلية، ما أثار ردود فعل من عدد من الجهات الحزبية والنقابية التونسية ...والتساهل مع ما قام به أحد السلفيين أمام الكلية ذاتها، من إنزال العلم الوطني التونسي ووضع علماً أسود (كتب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله) بدلا منه، قبل أن تتصدى له شابة جامعية وتتعرض للضرب.. ووصفت الصحف التونسية الطالبة الشابة «خولة الرشيدي» بـ«الجريئة» إثر تصدّيها للشاب السلفي الذي نزع علم تونس أمام كليّة منّوبة في 7 مارس/آذار 2012، إذ مالبثت أن ردّت راية تونس إلى مكانها حتى بدأت «معركتها» مع السلفيين. وتحدثت«خولة الرشيدي » إلى إذاعة «موزاييك أف أم» التونسية غداة الحادثة قائلة، إنها قامت بذلك «من غيرتها على العلم التونسي» وإنها لم تهدف إلى نزع العلم الأسود.

وجاءت هذه الاعتداءات من قبل السلفيين في جامعة منوبة بعد أن أصدر المجلس العلمي للكلية قراراً بحظر ارتداء النقاب أثناء المحاضرات ولدى إجراء الاختبارات الكتابية في الفصول، لأسباب بيداغوجية واضحة، حينئذ حاصر بضع عشرات من الطلاب السلفيين مباني الإدارة وحوّلوا العميد إلى رهينة في مكتبه للمطالبة بإلغاء القرار. وتعطلت الدروس في الكلية أسابيع عدة خلال السنة الجامعية الحالية بسبب معركة أيديولوجية لم تعرف لها الجامعات التونسية مثيلاً من قبل. وليست كلية الآداب والعلوم الإنسانية في منوبة مؤسسة صغيرة، فهي تضم ثلاثة عشر ألف طالب، كما أنها وريثة أقدم كلية في الجامعة التونسية وعُرفت منذ الستينات بحيويتها التي جعلتها موئلاً للأفكار الجديدة وقلعة للتحديث.

وكانت كلية الآداب القديمة تقع في شارع 9 أفريل بالعاصمة، وعلى مسافة قصيرة من حي القصبة أين يقع مقر الحكومة التونسية، ونظراً إلى الدور الطليعي الذي كانت تقوم به هذه الكلية في الدفاع عن استقلالية الحركة الطلابية التونسية من وصاية الحزب الدستوري الحاكم، وكذلك في الدفاع عن الحريات الديمقراطية في البلاد، في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حين كان يهيمن عليها الطلاب اليساريون على اختلاف مدارسهم الأيديولوجية، فقد ضاق النظام السابق ضرعاً بهذه الكلية التي أصبحت معقلاً لليسار الطلابي، وقرّر بكل بساطة إجلاء الكلية إلى منطقة منوبة الزراعية غرب العاصمة.

كان الهدف فصل الشباب عن المجتمع الذي رأى قضاياه على مرآة التحركات الطلابية في قلب العاصمة، سواء تعلق الأمر بقضايا داخلية أم عربية. إلا أن الكلية التي زُرعت وسط الحقول في ضواحي منوبة باتت اليوم مدينة جامعية تضم معاهد متخصصة وكليات، واستقلت إدارياً عن جامعة تونس. من هذه الزاوية لم يكن غريباً أن تطفو على السطح الصراعات بين طلاب السلفية وباقي التيارات في هذه الكلية تحديداً، خاصة أنهم حاولوا إدخال نمط حياة أقرب إلى المجتمعات الآسيوية، ولاسيّما أفغانستان، منه إلى التقاليد الاجتماعية المنفتحة في بلد يُعتبر في مقدمة تجارب التحديث العربية. وبدا منذ السنة الماضية أن الجسم الشبابي يزدري ارتداء القمصان وإطلاق

اللحى وانتقال بعض الشابات فجأة إلى النقاب بعدما كان ارتداء الحجاب ظاهرة ثانوية بين الفتيات في تونس. ومن هنا أتت المعركة التي فتحها السلفيون في جامعة منوبة بمثابة معركة الأقلية التي لم يتبعها الآخرون، وظهر تململ في المجتمع من تعفن الأوضاع واستمرار تعليق الدروس على نحوأغضب الأولياء القلقين على مستقبل أبنائهم وبناتهم، وأثار مخاوف واسعة في أوساط النخب، التي رأت في ما جرى في منوبة مؤشراً على محاولة أقليات اتخاذ «الغالبية الصامتة» رهينة لديها. ويمكن القول إن الطلاب الأيديولوجيين خسروا هذه المعركة في نهاية المطاف منذ اللحظة التي حولوا فيها معركتهم من مطلب فئوي إلى معركة مع جميع التونسيين، عندما اعتدى واحد منهم على راية البلد وأنزلها من على سطح الكلية[1]

ورأت المعارضة الديمقراطية في حادثة إنزال العلم الوطني لتونس، «انتهاكا لكرامة البلاد وإهانة للعلم الذي استشهد لأجله الآلاف»، فضلاً عن أنها أثارت الامتعاض الشديد من قبل معظم فئات الشعب التونسي. وكانت كفيلة بإثبات جهوزية الشارع التونسي لرصد «أخطاء» السلطة الإسلامية على قاعدة «العيون عشرة عشرة».

وقد بدأت هذه الهجمة الشرسة من جانب السلفيين تشكل خطراً حقيقياً على التجربة الديمقراطية الطرية في تونس، وتزيد أيضاً من الضغوط على حركة «النهضة»، على خلفية الاتهامات لها بتغذية خطاب مزدوج، أكثر تطرفاً من المعلن في تعامله مع القواعد الشعبية.

ومنذ انتصار الثورة التونسية وإطلاق مئات العناصر السلفية المرتبطين بتنظيم «القاعدة» أو بفروعها من السجون التونسية، بدأ هؤلاء يشكلون جماعات قليلة العدد، لا تتردد في اللجوء إلى استخدام العنف مع مجتمع اعتاد، بحكم مزاجه وتاريخه، على الاعتدال والوسطية. وأطلق السلفيون الحاليون العنان لملاحقة السيدات في الشوارع من أجل حملهن على ارتداء الحجاب أوالنقاب، وأغاروا على مكتبات لتمزيق كتب وحجب أخرى، مع

---

(1) - سميرة الصدفي، سلفيون يرفعون أعلامهم في جامعة تونسية، وخولة الراشدي تتحول إلى أيقونة للشباب، صحيفة الحياة، الاثنين 19مارس/آذار 2012

تهديد أصحابها بحرق المحلاّت إن لم يمتثلوا. كما غزوا المتنجعات على السواحل صيفاً لطرد النساء وفرض الجلباب على الجميع، وكانت آخر تظاهرة أقامها السلفيون في مدينة سوسة، أحد المتنجعات الرئيسية في البلد، لطرد السياح منها، ما سيدمر قطاعاً كان يُؤمّن نحو خُمس إيرادات البلد من العملة الصعبة[1].

ويمكن تقسيم التيارات السلفية حسب مواقفها السياسية في تونس إلى تيارين رئيسيين، تيار «السلفية الجهادية» الذي فرض نفسه، عدديا وعمليا في الطيف الإسلامي السلفي بعد التجربة الأفغانية، وبعد المواجهات المسلحة التي حصلت بين هذا التيار وعدد من الأنظمة العربية: المصرية، والسورية، والجزائرية، في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتيار «السلفية العلمية». ويرتبط التيار السلفي الجهادي بتنظيم «القاعدة»، إذ يصرح هذا التيار برفضه الأنظمة الحاكمة المحددة بالإسم، ويقطع بعدم شرعيتها علناً، ويدعو لمقاومتها وإزالتها بالقوة.

وقد مارس هذا التيار «الجهادي الإسلامي» التونسي، والمرتبط بتنظيم «القاعدة» عدة عمليات عنفية في تونس، لعل أبرزها: التفجير الذي استهدف كنيس «الغريبة» في جزيرة جربة (جنوب تونس) (21 قتيلا) في العام 2003 .وبعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس/آذار 2003، قدرت الإحصاءات نسبة المشاركين المغاربيين في العمليات التي تنفذها المقاومة ضد القوات الأمريكية بـ20 في المئة. وعلى الرغم من أن الجزائريين يشكلون نصف الانتحاريين المتحدرين من البلدان المغاربية فإن «حصتي» تونس والمغرب ارتفعتا إلى 5 في المئة لكل واحدة منهما.

وكان لافتاً أن أجهزة الأمن الأمريكية والعراقية رجحت أن تونسياً نفذ عملية تفجير قبتي الإمامين العسكريين في سامراء والتي أثارت موجة استياء واسع وزادت من الاحتقان الطائفي في العراق. وقضت محكمة الجنايات المركزية في بغداد بإعدام التونسي يسري فاخر محمد علي التريكي الملقب بـ «أبو قدامة التونسي» للاشتباه بضلوعه في اغتيال الإعلامية أطوار بهجت.

(1) - عبد الرؤوف المالكي، السلفيون الجهاديون ماضون في «أفغنة» تونس... و«النهضة» متواطئة لأسباب انتخابية، صحيفة الحياة، 18مارس/آذار 2012.

ونسبت المحكمة للتريكي أنه متورط في تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء إضافة الى اغتيال مراسلة قناة «العربية» أطوار بهجت. وكان مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي أعلن في وقت سابق أن «عراقيين اثنين وأربعة سعوديين وتونسياً واحداً من تنظيم «القاعدة» في العراق هم من قاموا بتنفيذ تفجير المرقدين في مدينة سامراء واغتيال بهجت». وحسَب الربيعي فإن "أبو قدامة التونسي" الذي دخل العراق في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 هوالمنفذ الرئيسي لتفجير سامراء، واعتقلته القوات العراقية أواخر جوان/يونيو 2005 عندما كان يحاول هو وخمسة عشر مسلحاً أجنبياً اقتحام نقطة تفتيش في الضلوعية الواقعة على بعد نحو30 كيلومتراً شمال بغداد.

وقد قام هذا التيار «الجهادي» بالهجوم على مدينة سليمان (جنوب العاصمة التونسية في نهاية سنة 2006، وبداية سنة 2007، الذي ذهب ضحيته 14 قتيلا. وتم توقيف أكثر من 15 عنصرًا من هؤلاء السلفيين الجهاديين، ومحاكمتهم في العام عينه. ولدى تيار «السلفية الجهادية» هذا أنصار يعدّون بالمئات في كامل تراب الجمهورية، لا سيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عاماً.

من هنا، نؤكد أن السلفيين الجهاديين التونسيين، هم جزء لا يتجزأ من شبكة دولية مرتبطة بتنظيم «القاعدة» وأخواتها، فتسمية «أنصار الشريعة» هي نفسها التي يعمل تحت لوائها السلفيون القاعديون في اليمن. كما أن أسلوب السيطرة على مدن صغيرة وإبعاد السلطات المحلية منها لإعلان تطبيق الشريعة هو نفسه المستخدم في اليمن وتونس على السواء. ولولا تدخل القوى الأمنية لمساندة الأهالي لأحكم السلفيون قبضتهم على مدينتي منزل بورقيبة في العام الماضي وسجنان في مطلع العام الجاري، من أجل تطبيق الحدود. .

بهذا المعنى يسعى السلفيون المرتبطون بـ«القاعدة» إلى إقامة حكم إسلامي وإنْ في معقل صغير، أملاً في توسعة الإمارات لاحقاً. وشكلت «إمارة سجنان» إنذاراً قويا فتح عيون النخب على الخطر الداهم، ما حمل السلطات على التحرك لإنهائها، لكن بعد أيام. ومن الغريب أن تتشابه أخبار اليمن وتونس في باب الإمارات السلفية، على الرغم من المسافة الكبيرة التي قطعها

التونسيون في مجال التحديث منذ القرن التاسع عشر نخبة ومجتمعاً ودولة. وتعكس الأزياء التي يرتديها السلفيون طبيعة المشروع الذي يرومون جر البلد إليه، وهونموذج حركة «طالبان» الأفغانية[1].

أما التيار الثاني من السلفية، فهوالذي يدعو إلى إسلام غير سياسي، محافظ، وغير عنيف، مثل جماعة «حزب التحرير» في تونس، الذي يمثل الجناح السياسي لتيار «السلفية الجهادية». ويعتبر حزب التحرير الإسلامي في تونس، فرعاً لحزب التحرير المحظور في بلدان عربية وأوروبية عدة.

## 2- تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير

كان حزب التحرير الأم، أسسه الشيخ محمد تقي الدين النبهاني في سنة 1952 بالأردن. فقد تقدم في أواخر العام عينه، خمسة أعضاء من الحزب: تقي الدين النبهاني، وداود حمدان، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وغانم عبده، بطلب رسمي إلى الحكومة الأردنية، للترخيص للحزب بمزاولة نشاطه السياسي. لكن الحكومة رفضت الطلب، بناء على البرنامج المقترح للحزب، بحجة أنه مخالف للدستور، لكن الحزب استمر في ممارسة نشاطه السرّي.

وفضلا عن الأسماء المذكورة أعلاه، عرف من مؤسسي الحزب أيضاً: عبد القديم زلوم، وهو فلسطيني من الخليل، من أصل كردي، وقد ترأس الحزب إثر وفاة النبهاني . والشيخ أسعد بيوض التميمي الذي سيصبح «الزعيم الروحي» لحركة الجهاد الإسلامي (كتائب القدس) في فلسطين، والشيخ رجب بيوض التميمي، وخالد الحسن، الذي سيصبح عضواً للجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). والشيخ أحمد الداعور، الذي نجح في الانتخابات النيابية الأردنية لعامي 1954-1956، ليصبح بذلك النائب الوحيد في تاريخ الحزب ضمن أي برلمان عربي. إضافة إلى أعضاء سابقين في حركة الإخوان المسلمين، تركوا الحركة وانضموا إلى الحزب منذ مراحل تأسيسه الأولى، كعبد العزيز الخياط. وهذا ما دعا بعض الباحثين لاعتبار حزب التحرير -خطأً- انشقاقاً عن جماعة الإخوان المسلمين[2]

(1) - المرجع السابق عينه.
(2) -مجموعة من الباحثين، «الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية »، (الجزء الثاني)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق، الطبعة الأولى 1991، (ص51).

والشيخ تقي الدين النبهاني من مواليد قرية إجزم بقضاء حيفا، في عام 1909، حيث استوطن أجداده من عرب البادية، وحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادىء اللغة العربية، والفقه، عن طريق والده الشيخ إبراهيم النبهاني، ثم غادر القرية إلى مصر للدراسة في جامع الأزهر، وحصل على شهادة العالِمية. وبدأ النبهاني حياته العملية مدرّسًا في حيفا فالخليل في فلسطين، ثم التحق بسلك القضاء الشرعي، وتدرّج في وظائف الكتابية في المحاكم الشرعية في حيفا، ويافا، والقدس، ثم عين قاضياً شرعياً في المحكمة الشرعية في بيسان، فالخليل، فالرملة، واللد حتى سنة 1948، عندما غادر فلسطين إبّان النكبة إلى بيروت حيث استقرت أسرته. وإثر إلحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية عام 1950، عُيّن تقي الدين النبهاني عضواً في محكمة الاستئناف الشرعية في بيت المقدس، ثم استقال من عمله في سلك القضاء الشرعي، وعمل مدرّساً في كلية الشريعة الإسلامية في عمّان. وعندما أسس حزب التحرير عام 1952، تفرغ لقيادته فاستقال من التعليم. وانتقل من الأردن، إلى سوريا فلبنان، حيث أقام أكثر أيامه إلى أن توفي ببيروت أواخر عام 1977.

يعتبرالشيخ تقي الدين النبهاني المنظر الرئيس لحزب التحرير، من خلال الكتب التي ألفها، ولعل أبرزها، كتاب«نظام الإسلام»، الذي ربما صدرلأول مرة تحت اسم «طريق الإيمان»، وهو من أهم كتب الحزب، إذ يستغرق تدريسه للأعضاء الجدد في الحزب قرابة العامين، إضافة إلى كتب «النظام الاقتصادي في الإسلام»، و«نظام الحكم في الإسلام»، و«النظام الاجتماعي في الإسلام» و«الدولة الإسلامية»، و«أسس النهضة»، و«الشخصية الإسلامية».

ويجمع الباحثون على مركزية فكرة «الدولة الإسلامية» في البناء النظري لحزب التحرير، الذي ربما كان أول من أسهب في شرح مفهوم هذه الدولة ومكوناتها، من المنظورين السياسي والقانوني. ويبدو واضحا منذ تعريف الحزب لنفسه بأنه«حزب سياسي، مبدؤه الإسلام، وغايته استئناف الحياة الإسلامية، بإقامة دولة إسلامية تنفذ نظم الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم»[1].

---

(1) – المرجع السابق عينه، (ص52).

## 3- حزب التحرير ورفض الديمقراطية

يرفض حزب التحرير الديمقراطية، ويتجلى ذلك في عدائه للغرب الاستعماري. وهنا يبذل حزب التحرير الكثير من الجهد لإثبات أن «الديمقراطية تتناقض مع الإسلام مناقضة تامة»، في نقاط عدة:

1- فمن حيث المصدر، جاءت الديمقراطية كنظام وضعي بشري، ظهر كـ«حل وسط» تأسس على «عقيدة فصل الدين عن الحياة»، وصراع المفكرين الأوروبيين مع الحكام، الذين زعموا أنهم يستمدون سلطتهم من الله. بينما الإسلام هوالنظام الذي أوحى به الله إلى رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم[1]

2- إن الديمقراطية تجعل السيادة للشعب، وتعتبره مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. بينما في النظام الإسلامي، فإن «السيادة فيه للشرع، فالله وحده هوالمشرّع»[2]، أما «السلطان (أي الحكم) فهو للأمة»[3]، بينما السلطة القضائية للخليفة، أو لمن ينيبه في ذلك، لأن تعيين القضاة مسؤولية الخليفة وحده[4].

3- الدولة في النظام الديمقراطي مؤسسات عديدة، كالحكومة والنقابات وسواها، بينما يرى حزب التحرير أن الدولة والحكومة في الإسلام شيء واحد، «ولهذا لا يوجد أحد في الدولة أفراداً أوجماعات يملك شيئاً من السلطان والحكم من ذاته وبأن يكون من صلاحياته أصالة سوى الخليفة»[5]

4- إن أبرز ما قام عليه النظام الديمقراطي فكرة الحريات العامة (حرية الاعتقاد، حرية الفكر، حرية التملك، الحرية الشخصية)، التي هي «من أشد ما بليت به الإنسانية»، لما «ترتب من ويلات للبشرية، ومن انحدار المجتمعات

---

(1) - عبد القديم زلوم، الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها أوتطبيقها أوالدعوة إليها، بيروت: د،ن، 1999 (ص5-6،42-43).

(2) -المرجع السابق، (46).

(3) - تقي الدين النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ط2(القدس: منشورات حزب التحرير 1953)، (ص16).

(4) - عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة، (بيروت: د،ن، 1962)، (ص 58).

(5) - المرجع السابق، (ص60).

في البلدان الديمقراطية إلى مستوى أحط من مستوى قطعان البهائم»[1]. بينما «الإسلام لا توجد فيه حرية، بمعنى عدم التقيد بشيء عند القيام بالأعمال، بل الإسلام يقيد المسلم بالأحكام الشرعية... وما يسمى بالحريات العامة لا وجود لها في الإسلام»[2].

وقد أسس حزب التحرير فروعا له في عدد من البلدان العربية، منها سوريا في سنة 1954، ولبنان سنة 1959، والعراق في النصف الأول من الخمسينيات، ومصر سنة 1974.

وينتشر حزب التحرير في مختلف بلدان العالم تقريبا، وينشط بين الأقليات المسلمة في الدول الأجنبية، لكنه محظورٌ ومطارد من قبل معظم أنظمة الحكم في البلدان العربية والإسلامية. غير أن أدبيات «حزب التحرير» وأفكاره بدأت تصل إلى بلدان المغرب العربي في أوائل الثمانينات، من خلال بعض الطلبة الدارسين في جامعات أوروبا ومعاهدها فضلا عن بعض المغاربة الذين ذهبوا إلى أفغانستان وباكستان. وتعد تونس من أوائل بلدان المغرب العربي التي وصل إليها حزب التحرير وبدأ نشاطه فيها.

## 4- نشأة حزب التحرير في تونس ولجوؤه إلى العنف

تأخر تأسيس فرع لحزب التحرير في تونس حتى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، على يد الداعية محمد فاضل شطارة الذي انتمى للحزب إبان دراسته في كولونيا بألمانيا الغربية، وعندما عاد إلى تونس، بدأ سلسلة اتصالات سرية مع بعض الشخصيات الإسلامية لضمّها إلى الحزب، حتى عقد الاجتماع التأسيسي للجنة المحلية في جانفي/يناير 1983، وانتخبت اللجنة محمد جربي، وهوأستاذ تربية بدنية في تونس العاصمة، رئيساً لها. وعقب تأسيس الفرع التونسي لحزب التحرير، أصدرت اللجنة القيادية للحزب دورية سرية أطلقت عليها اسم «الخلافة» ووزعتها داخل المساجد للتعريف بأفكارالحزب. وينسب إلى هذه النشرة السرية دور كبير في بث أفكار «حزب التحرير» ليس في تونس وحدها بل في كافة دول المغرب العربي تقريبا.

---

(1) – عبد القادر زلوم، الديمقراطية نظام كفر، مرجع سابق، (ص19 وما بعدها).

(2) – عبد القادر زلوم، كيف هدمت الخلافة. مرجع سابق، (ص67).

عمل حزب التحرير في تونس على اختراق المؤسسة العسكرية، بهدف غرس خلايا تنظيمية في صفوف الجيش، واستقطاب عناصر من الضباط الكبار لتكوينهم تكوينا إسلاميا. ولما كانت استراتيجية الحزب تقوم على استلام السلطة بوساطة القوة العسكرية بهدف تأسيس الدولة الإسلامية، فقد تمكنت قيادة حزب التحرير من استقطاب عشرات الضباط، الذين أمدوهم بالذخائر الحربية والأسلحة الخفيفة استعدادا لقلب نظام الحكم، إلا أن السلطات التونسية تمكّنت من الوصول إليهم وتصفية مخططهم في وقت مبكر. وكانت السلطات التونسية في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة قد شعرت بتحرك عناصر من حزب التحرير، داخل الأكاديمية العسكرية، والجيش عامة، فقامت بحملة مداهمات واعتقالات في مدن تونسية عديدة، استمرت ثلاثة أشهرٍ، خلال النصف الثاني من عام 1983. كان من جرائها اعتقال نحو ستين متهماً، من بينهم عدد من العسكريين العاملين في قاعدة «سيدي ثابت الجوية» قرب مدينة بنزرت، وفي قاعدة الخروبة العسكرية، ومعظمهم من ذوي الرتب الدنيا في الجيش.

وتم تقديم عناصر حزب التحرير إلى المحكمة العسكرية التي حكمت بالسجن 8 سنوات على عدد من المتهمين العسكريين، و5سنوات على أحد عشر متهماً مدنياً، من بينهم محمد جربي زعيم حزب التحرير في تونس. وفي مارس/آذار 1990 تمّ تقديم مجموعة كبيرة من أعضاء الحزب ضمت 228 عضوا إلى المحاكمة بتهمة توزيع منشورات في المساجد. كما اعتقلت السلطات التونسية في صيف 1991 حوالي 80 ناشطاً ومسؤولاً في حزب التحرير، الذي كان قائده التونسي في ذلك الوقت مصطفى توفيق، الذي يقيم في ألمانيا. وأعقبتها محاكمات أخرى في الأعوام 1994، و1996.

وبعد صدور قانون مكافحة الإرهاب عام 2003 قدر حقوقيون ومحامون معدل الإحالات التي طالت الإسلاميين أسبوعيًا على القضاء بهذه التهم في حدود10 إحالات أسبوعيا. وفي سبتمبر/أيلول 2006 قضت محكمة الدرجة الأولى في تونس العاصمة بسجن ثمانية أشخاص أربع سنوات وأربعة شهور بعد إدانتهم بالانتماء إلى منظمة محظورة (حزب التحرير) وعقد اجتماعات من دون الحصول على ترخيص، فيما قررت إخلاء سبيل خمسة معتقلين، لعدم

وجود أدلة كافية على علاقتهم بالتنظيم. وقال أقرباء للمتهمين إن السلطات صادرت كتباً ونصوصاً لدى تفتيش بيوتهم في «حي التحرير» و«حي التضامن». وفي مارس/آذار 2007 جرت محاكمة 8 من أفراد الحزب. لكن شهد العام 2008 عددا كبيرا من المحاكمات بحق عشرات من أعضاء حزب التحرير، ومنها القضايا التي حملت أرقام (10890، 4148 ) وأحيل في كل واحدة منها العشرات من شباب التحرير، بتهم: المشاركة في إعادة تكوين جمعية لم يعترف بوجودها، وعقد اجتماعات غير مرخص بها، وإعداد محل بقصد عقد اجتماع غير مرخص، وحمل نشرة من شأنها تعكير صفوالنظام العام. وفي أواخر مارس/آذار 2008 تم إلقاء القبض على مجموعة من 12 عضوا بالحزب تتراوح أعمارهم بين 18 و56 وجرى احتجازهم في حالة تحفظ بإدارة أمن الدولة بوزارة الداخلية دون إحالتهم إلى المحاكمة، وأوردت منظمة «حرية وإنصاف» أسماءهم. وفي جويلية/يوليو 2009 قضت محكمة تونس الابتدائية بسجن 19 من أعضاء الحزب، تراوحت أعمارهم بين 30 و45 عاما، لفترات بين 11 و14 شهرا نافذة[1].

## 5- حزب التحرير يكشف عن برنامجه

بعد إنجاز الثورة التونسية، بدأ حزب التحرير يظهر بصورة علنية في تونس، وقد كشفت قيادة هذا الحزب عن برنامجها قبل حصول الانتخابات يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل2011، إذ نوّه الناطق الرسمي باسم حزب التحرير رضا بالحاج في ندوة صحفية بمعية الأمين العام للحزب عبد المجيد الحبيبي، إلى أن التوجهات السياسية لحزبه تقوم على مبدأ «السلطان للأمة» التي لها حرية اختيار حاكمها وأن نظام «الخلافة هوالنظام الأنسب للبلاد وأن الشرع هوأفضل دستور للأمة»، مُلفتًا النظر إلى أن مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية ستكون بهدف «إبداء الرأي والمحاسبة»، حسب تعبيره.

أما الأمين العام للحزب عبد المجيد الحبيبي فأشار إلى وجود اختلافات بين حزبه وبقية التيارات الإسلامية التونسية، وقال إن توجهات حزب التحرير

---

(1) – علي عبد العال، حزب التحرير الإسلامي في تونس.. أي مستقبل؟ تاريخ 24 جانفي/يناير 2011، المقال منشور على الأنترنت.

ورؤيته للمرحلة السياسية الراهنة «تقوم على أفكار خاصة لا علاقة لها بأفكار بقية الأحزاب الإسلامية الأخرى الناشطة في تونس» مُنوّهاً بأن «الحلول المقترحة لمساعدة الأمة على الخروج من وضعها المتردي تنبني على الشرع الإسلامي»، وفق تعبيره وطالب القياديان الأوساط السياسية والإعلامية في تونس بعدم الالتفاف على ثورة الرابع عشر من جانفي/يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي وقالا إن «الإسلام هوالحل الأنسب لوضعية الأمة لأنه منهج حياة متكامل يفي بحاجيات بناء مجتمع متوازن»، على حد وصفهما.

وقال بلحاج إن لحزب التحرير«مشروعَ دستور بديل للبلاد سيتم عرضه على المجلس الوطني التأسيسي لإبداء الرأي فيه» ملاحظا أنّ «الديمقراطية قضية مفتعلة لا يجوز الانشغال بها»، وفق تعبيره ولدى تطرقه لبرنامج الحزب الاقتصادي قال بلحاج «إن الاقتصاد الناجح ينبني على تلبية الحاجيات الأساسية لكل أفراد الأمة وتوزيع المنافع والثروة بالعدل على الجميع» مبينا «أن سن الضرائب لا يكون إلا عند الضرورة وأن قاعدة المبادلات المالية يجب أن تقوم على الذهب والفضة»، على حد تقديره.

## 6- هل هناك تواطؤ بين النهضة والحراك السلفي

تعيش تونس منذ فترة على إقاع تزايد المدّ السلفي في البلاد، وهي ظاهرة سوسيولوجية تبدو غريبة نوعاً ما في مجتمع عرف تطور حركات إصلاحية اجتماعية وسياسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قدمت إضاءات مشرقة في قضايا الإصلاح الديني، وتحرر المرأة، والدفاع عن حقوق العمال والفلاحين، وبناء الدولة العصرية على أسس علمانية رغم ما شاب هذا البناء من طابع ديكتاتوري وإقصائي ضد الحركات الإسلامية والقوى الديمقراطية على حدٍّ سواء.

وتكمن خطورة السلفيين-رغم أنهم يشكلون أقلية ضئيلة - في ارتباطهم بممارسة العنف المنهجي والمبرر له في جميع تحركاتهم ونشاطاتهم واحتجاجاتهم، عبر إيمانهم بأن من واجبهم إجبار أكثرية المجتمع على اعتناق تصوراتهم، فتنخرط في نهج مغلق ينطلق من اعتبار أفكاره مقدسة وبالتالي

كل معارض لها أومخالف لها مخالفا للمقدس وهو ما يسوغ له العنف الفكري واللفظي والمادي .

وأصبح السلفيون يشكلون تحدّياً كبيراً للمجتمع التونسي ككل- بسبب تقسيمهم له بطريقة مانوية بين مسلمين من جهة، وحداثيين وعلمانيين من جهة أخرى- ولحزب النضهة بصفة خاصة، رغم أنه حاميهم حسب رأي النخب العلمانية والأحزاب اليسارية التونسية، التي تنتقد حزب النهضة لرفضه مجابهة هذه الجماعات السلفية التي يتقاسم وإياها المرجعية الإسلامية عينها، رغم الإحراج الكبير الذي تسببه له من جراء ارتباطاتها التنظيمية واللوجيستية والمالية بتنظيمات متشددة في الخارج تمارس ما تطلق عليه بـ«الجهاد العالمي».. فالمتشدّدون السلفيون يستغلون الآن الحرية القائمة في تونس، باعتبارها أحد مكتسبات الثورة، للقيام بأعمال استعراضية تستقطب من خلالها أضواء الإعلام النيوليبرالي المتعولم ،ولكي يشكلوا مجموعات تزعم معاودة نشر الدين الإسلامي في تونس- وكأنهم أصبحوا أوصياء على الإسلام- ولا يترددون في الاعتداء على الحريات الشخصية من خلال التدخل في شؤون المواطنين والتحرش بالنساء والمثقفين، الأمر الذي يقود إلى زرع الفتنة في البلاد، وإلحاق الضرر الكبير بصدقية الجهود الجارية من أجل تأمين الاستقرار واستعادة ثقة المستثمرين والسياح، وحل أزمة العاطلين عن العمل .

يقدم السلفيون في تونس، وفي باقي البلدان العربية، رؤية محددة، للدين، يفترضها ابن تيمية، هي عينها التي يقدمها القرآن الكريم، وهي تصوّر مبسّط يستند إلى مقولة التوحيد، ومن خلال إجماعهم على مفهوم موحد تأسست سلطة السلف، وليس أي سلف، وإنما سلف الثلاثة قرون الأولى المشهود لها بالخيرية، ولذلك استراحت من النقاش والحذلقات الكلامية والسجالات النظرية المركبة، التي تتنافى والمنزع البسيط الذي تأوي إليه، واكتفت بتسجيل حصول الإجماع وزمانه وطرق تطبيقه، وهو ينبغي التزامه واقتفاء أثره من دون انزياح أومواربة. ويسبب المكانة المقدسة التي احتلتها جماعة السلف الأولى، يعارض السلفيون المعاصرون القراءات التي تريد تحرير أفهام الناس من معهود رسمتهم، وبالتالي لا يستسيغون إقامة أي علاقة اتصالية مباشرة مع النصوص التي دأب على إقامتها إسلاميون آخرون تحت عناوين مختلفة.

هذا الموقف، هوالذي يرسم اليوم، حدود العلاقة مع الحركات الإسلامية أو النُخب الفكرية التي تولي التأويل والتوفيق حيزاً مهماً من اهتمامها.

## 7- أسباب قادت إلى ظهور السلفية بشقيها «العلمية والجهادية»

لا شك أنّ هناك أسبابا عديدة أسهمت في بروز ظاهرة السلفية وتناميها في تونس، بيد أن السبب الجوهري الأول لعودة قسم كبير من الشعب التونسي إلى الإسلام باعتباره الملجأ الروحي الحصين للقيم الأخلاقية، وتنامي النزعة المحافظة في داخله، ولاسيما في أوساط الطبقات والفئات الشعبية التي لا تتمتع بمستوى تعليمي متقدم، يعود في جزء أساسي منه إلى وصول النموذج البورقيبي إلى أزمته البنيوية الشاملة، ومن بعده بن علي الذي كان يُمَثِّلُ جيل الذئاب الشابة داخل المدرسة البورقيبية عينها، والذي استعاد النظام البورقيبي في صورة نظام بوليسي تسلّطي صرفٍ لكنه مغلف برداءٍ حداثوي بورقيبي تقليدي عام. فقد عصف النظام الاستبدادي السابق بالحريات والحقوق من خلال القهر والبطش البوليسي الرهيب الذي طبّقه على الإسلاميين، وحصر مسألتهم في التاريخ المهمّش الممنوع، وحوّل البورقيبية إلى أيديولجيا تسلّطية، وحوّل أيضا العلمانية المطبقة من فصل بين الدين والدولة إلى عمليّة نزع للهوية العربية الإسلامية لتونس، باعتبارها علمانية تستند إلى مرجعية الجمهورية الفرنسية الثالثة، وصحّر تونس فكرياً وثقافياً، ما أوجد فراغاً حقيقياً، عوضته أجهزة الإعلام المتعولمة في ظل الليبرالية الجديدة (الفضائيات العربية الدينية قناة الجزيرة، وغيرها)، لنشر البرامج الدينية، إضافة إلى امتلاكها قدرة كبيرة على ترسيخ الأشكال الموروثة من الوعي الديني، والهويات العصبيّة لدى الفئات الشعبية.

أما السبب الجوهري الثاني الذي أسهم في تنامي الظاهرة السلفية، فيكمن مصدره في الظلم الاجتماعي، وتكريس التفاوتات الشديدة في الدخْل والثروة، بين الفئات الاجتماعية، وبين المناطق الساحلية والمحافظات الداخلية الممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب، ومن ثم في القوّة، في المجتمع التونسي. فقد اقترن حكم بن علي البوليسي بحالةٍ حادّة من الإخفاق التنمويّ تكاد

تقضي على الكرامة الإنسانية للغالبية العظمى من الشعب التونسي . ويتجلّى هذا الإخفاق في عددٍ من الظواهر السلبيّة مثل تفشّي البطالة في أوساط الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، أو الذين تخرّجوا مبكراً من المعاهد الثانوية، ولم يلتحقوا بالجامعات، واستشراء الفقر، وما يترتّب عليه من تفاقم الظلم في توزيع الدخل والثروة في المجتمع. ومنذ زواج الجنرال بن علي بليلة الطرابلسي في عام 1992، تحوّل الإخفاق التنمويّ الحادّ إلى مرضٍ عضال في الاقتصاد السياسي لتونس في ظل نظام الحكم البوليسي، حين تحالفت العائلات المافياوية وفي مقدمتها عائلتا الرئيس وزوجته المستبدة مع الرأسمالية المنفلته والنهّابة، ما أدّى إلى احتكارِ العائلات المافياوية التي تحيط برأس الحكم البوليسي السلطةَ السياسيةَ والثروةَ كلتيهما، وتسخير موجة «الخصخصة الرأسمالية» التي عمّت تونس في عهد بن علي، لخدمة مصالح هذه العائلات المافياوية، حين تولّت الاستيلاء على القطاعات العامة التي تخلت عنها الحكومة التونسية، وعلى رأسها قطاع الاتصالات.

أما السبب الثالث، فيتمثّل في تداعيات سقوط نظام القذافي في ليبيا. فالمعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط الديكتاتور هي مفتاح فهم المشاكل الحالية. فقد نجح العقيد معمر القذافي في الواقع من خلال تطبيق دكتاتورية قاسية، في فرض الاستقرار الداخلي في ليبيا المهددة اليوم من قبل فسيفساء التناحرات القبلية، وخلق مجال إقليمي يمتد من التشاد إلى النيجر ومالي، يسيطر عليه من خلال تقديم الدعم العسكري والمالي للحركات المتمردة في هذه البلدان الثلاثة. وليبيا الموحدة لم تعد موجودة حاليا، لا سيما بعد أن أعلنت قبائل الشرق تشكيل إقليم فيدرالي يستمد «شرعيته» من الدستور الذي أقر في عهد الملك إدريس السنوسي عام 1951، في تطوّر ينتظر أن يذكي الاستقطاب الحاد الذي يشهده المجتمع الليبي منذ سقوط نظام معمر القذافي، بالنظر إلى تداعياته التي يخشى كثيرون أن تؤدي إلى جنوح البلاد نحو سيناريوهات التقسيم والانفصال.

وقبل سقوط نظام العقيد القذافي، وبعد نجاح الثورة الليبية واستلام المجلس الوطني الانتقالي السلطة فيها، ركّزت معظم الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك دول الجوار المحاذية لليبيا، لا

سيما الجزائر، على مخاطر انتشار الأسلحة بصورة كبيرة في ليبيا، وانتقالها أيضاً عبر الحدود إلى الدول المجاورة (تونس، الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا) وهي مناطق الصحراء الكبرى، التي ينشط فيها تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وفروعه المحلية.

ونظراً إلى غياب تبلور ملامح الدولة في ليبيا، والسيطرة الأمنية الكبيرة التي تمارسها الفصائل الثورية المسلحة في معظم المناطق الليبية، وهي فصائل يغلب عليها الطابع الإسلامي المتشدد، وضعف سيطرة المجلس الوطني الانتقالي الليبي على ما تبقى من مؤسسات الدولة، فقد بات هاجس أن تنتقل كميات كبيرة من أسلحة المخازن الليبية المتطورة إلى تنظيم «القاعدة» الناشط في دول المغرب العربي أو إلى المنظمات المتمردة الناشطة في بلدان الساحل الإفريقي، مهيمنا على قادة دول «الربيع العربي».

وكانت القمة التي جمعت وزراء خارجية كل من تونس، ومصر، وليبيا، التي عقدت مؤخراً في تونس يوم 16 مارس/آذار 2012، قد عبرت عن هذه المخاوف، إذ ركزت على تعزيز التعاون الأمني بين البلدان الثلاثة، وضبط الحدود، ووقف تهريب الأسلحة على الحدود في ظل استمرار الأوضاع الأمنية الهشة، لا سيما في ظل ظروف ليبيا، بعد ثورات شعبية أطاحت بثلاثة من أقدم الديكتاتوريين في العالم العربي.

ومنذ الإطاحة بنظام القذافي، تكافح تونس ومصر لضبط حدودهما مع ليبيا من أجل وقف تدفق الأسلحة. وكانت تونس أعلنت في شهر فيفري/شبّاط 2012 تفكيك تنظيم إرهابي تدرّب في ليبيا، ويسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في تونس.

ومع مقتل الشيخ (بن لادن) حاول تنظيم «القاعدة» الاستفادة من ديناميات الحراك العربي والانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان، فقام باستهداف الشيعة في العراق، عوضاً عن التركيز على القوات الأمريكية.. إن عودة نشاط تنظيم «القاعدة» وتزايد نفوذه في شمال أفريقيا أذهل الإسلاميين المعتدلين وأربكهم في كل من تونس ومصر، والمغرب، وذلك بعد النجاح الانتخابي لحزب النور السلفي في مصر وتحدّيه جماعة الإخوان المسلمين. كما

أن عودة الجهاديين الإسلاميين إلى ليبيا زادت من توتير العلاقة مع تونس، بسبب تلقي السلفيين الجهاديين التونسيين تدريبات عسكرية في معسكرات ليبية يديرها إسلاميون متشددون، وارتباطهم بشبكة «القاعدة» الدولية، إذ أن أبرز عناصرهم متورطون في هجمات مسلحة، سواء في داخل تونس أم خارجها.

وقد نفذ سلفيون جهاديون تونسيون عمليات انتحارية شهيرة في العراق بعدما كانوا حاضرين أيضا في أفغانستان. وعاد كثير منهم إلى تونس بعد الثورة، وهم يتحركون اليوم علناً بمعرفة أجهزة الأمن. وكان الرأي العام عرف بوجودهم عندما جرت أكبر عملية ملاحقة لعناصرهم في أواخر 2006 في أعقاب اكتشاف معسكر تدريب في جبل طبرنق جنوب العاصمة تونس، كان يُديره أسعد ساسي الذي تدرب مع «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» الجزائرية، والتي تشكلت منها لاحقاً «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وتسلل ساسي مع عناصر مدربة أخرى بينها موريتاني إلى تونس لتنفيذ عمليات، إلا أن الجيش التونسي اكتشف المعسكر وطوقه يوم 23 ديسمبر/ كانون الأوّل 2006، قبل أن يُقتل ساسي في معارك دارت في مدينة سليمان عند سفوح جبل طبرنق بعد عشرة أيام من المعركة الأولى، وألقي القبض على باقي عناصر المجموعة. ومن ضمن القياديين السلفيين العاملين في تونس اليوم سيف الله بن حسين الذي يتزعم تنظيماً يُعرف بـ «أنصار الشريعة»، وهو تلميذ للأردني أبوقتادة ويُنسب إليه أنه أدار معسكراً لتدريب المغاربيين في أفغانستان قبل اعتقاله وسجنه في تونس. واستطاع بن حسين وعناصر مجموعة سليمان مغادرة السجن بعد الثورة ليشكلوا مجددا جماعات ضغط ركزت نشاطها في البدء على المناطق الحدودية مع ليبيا لمؤازرة اللاجئين، ومنعت فرقاً موسيقية ومسرحية جاءت للترفيه عنهم من تقديم أي عروض. والأرجح أن السلفيين الجهاديين التونسيين جزء لا يتجزأ من شبكة دولية، فتسمية «أنصار الشريعة» هي نفسها التي يعمل تحت لوائها أيضا السلفيون القاعديون في اليمن. كما أن أسلوب السيطرة على مدن صغيرة وإبعاد السلطات المحلية منها لإعلان تطبيق الشريعة هو نفسه المستخدم في اليمن وتونس على السواء. ولولا تدخل القوى الأمنية لمساندة الأهالي لأحكم السلفيون قبضتهم على

مدينتي منزل بورقيبة في نهاية عام 2011 وسجنان في مطلع 2012، من أجل تطبيق الحدود. وأظهرت إحدى القنوات التلفزيونية المحلية عناصر سلفية تعتقل مواطناً في مدينة القيروان بعدما اتهمته بالسرقة، وكانت تستجوبه وتحاول إقناعه بالتوبة لما داهمتها قوات الأمن وأخذته منها[1].

## 8-المجتمع المدني ينتفض دفاعاً عن الحريات وضد السلفية

تنظر النخب العلمانية والليبرالية بقلق وخوف شديدين، لما يشهده المجتمع التونسي- رغم تجانسه، وعدم وجود مشكلات بين إسلامه وتونسيته وعروبته سوى ما فرضته الأيديولوجيا البيروقراطية البورقيبية- من تنامي للجماعة السلفية التي لن تتوانى عن استخدام العنف باعتباره اجتهاداً من الاجتهادات، يخلط الأوراق ويفتح باب الاحتراب الفكري والاجتماعي على مصراعيه، ولاسيما في ظل السعي المحموم من جانب السلفيين للقضاء على المكاسب التاريخية التي حققتها تونس في مجال ديمقراطية التعليم، وتحرير المرأة من القيود الغربية عن الإسلام، وإضفاء النزعة العلمانية على الدولة والمجتمع في آن.

ويدعم السلفيين اليوم كل من «حزب التحرير» الذي لم يحصل على إجازة العمل القانوني، لكنه يتحرك بحرية كاملة، و«جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي شكلها عناصر من حزب «النهضة» الحاكم، والتي قبلت تغيير اسمها إلى «الجمعية الوسطية» لامتصاص موجة الغضب التي أثارها الإعلان عنها. ويبدو التآلف جلياً بين المكونات الثلاثة من خلال وسائل العمل التي تركز في الدرجة الأولى على استخدام المساجد ساحة للتعبئة، وخاصة بعد صلاة الجمعة، مع أن الحزب الحاكم يردد في خطابه الرسمي أنه ملتزم بالنأي بأماكن العبادة عن السجالات السياسية. وتدعّم التحالف من خلال مواقف قيادة «النهضة» الداعية إلى إجازة «حزب التحرير» والتيار السلفي بدعوى ترويضهما وتوريطهما بمقتضيات العمل الشرعي، وترافع أعضاء بارزين في «النهضة» مثل المؤسسين صادق شورو وحبيب اللوز

---

(1) - عبد الرؤوف المالكي،السلفيون الجهاديون ماضون في «أفغنة» تونس ... و«النهضة» متواطئة لأسباب انتخابية، صحيفة الحياة، 18 مارس/آذار 2012.

عن المواقف المتشددة نفسها في المجلس التأسيسي. إلا أن محللين رأوا خلف هذا الموقف أهدافاً انتخابية ترمي لجعل التنظيمين ذراعاً طويلة لحزب «النهضة» في الحملة الانتخابية المقبلة، على نمط شبيه بعلاقة الإخوان في مصر بحزب «النور» السلفي. ورأى آخرون أن التودد للسلفيين يرمي الى طمأنة الجناح المتشدد داخل «النهضة» الذي لا تختلف طروحاته عن طروحات السلفيين، والذي التقى معهم في جميع معاركهم وأوصل صوتهم إلى المجلس التأسيسي[1].

لم تقتصر ردّة فعل المجتمع التونسي على النخب العلمانية والليبرالية والأحزاب اليسارية، والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، في التصدي للجماعات السلفية بقوة، بل إن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، والحزبين المشاركين في الائتلاف الحكومي، تصدّوا جميعاً لما قام به الداعية المصري وجدي غنيم الذي جال في طول البلاد وعرضها لينشر من على منابر المساجد التابعة لوزارة الأوقاف برئاسة وزير «نهضوي» خطابًا قسّم الشعب التونسي إلى كفّار ومسلمين، وسخر من النشيد الوطني، وأجاز ضرب النساء وختانهن، وسمح برفع السلاح في وجه الدولة. كما اعتبر سيادة الشعب كفراً وضلالاً والحرية الشخصية باطلة وفاسدة، وأجاز إقامة حدّ الردّة على من يمارس حرية التدين. وشوهد برفقة غنيم الحبيب اللوز، النائب في المجلس التأسيسي والقيادي في حزب النهضة. وزاد الطين بلّة في نظر المنتقدين بيان أصدره زعيم النهضة راشد الغنوشي اعتبر فيه أن المشكلة لا تتمثل في هذا الداعية بل في الإعلام الذي يثير الفتنة، وعدم إصدارالحكومة التونسية أي موقف واضح حيال غنيم. بل قال أحد وزراء النهضة إن تونس مفتوحة للآراء كافة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، ممن لا يحملون أي ملف جنائي.

ووصف الرئيس التونسي المنصف المرزوقي غنيم ومستضيفه في تونس بـ «الجرثومة». بعدها انطلقت مسيرات مضادة بين السلفيين والعلمانيين وبدأ سجال بين الشيوخ والفقهاء حول مفاهيم متناقضة تمس الإسلام والعلمانية، وكيفية التعامل مع تيارات لا تؤمن بالدولة المدنية وبمكتسبات الحداثة والقانون الوضعي. وقبل أيام، خرج آلاف في مسيرة بعد صلاة الجمعة من مسجد الفتح

(1) - المرجع السابق عينه.

وسط العاصمة رافعين أعلام حزب التحرير السوداء ومرددين هتافات مست بالرئيس وبالقوى العلمانية. ردد المتظاهرون شعارات: «وحدة وحدة إسلامية ضد الهجمة العلمانية» و«عم منصف فاش تخرف... أنا مسلم موش جرثومة... الجرائيم إنا نعرفهم... الإعلام ويللي تابعهم العلماني هو الجرثومة... يا إعلام يا وجه البومة». ويقول زياد كريشان، رئيس تحرير صحيفة «المغرب» لصحيفة «الحياة» إن زيارة وجدي غنيم «كشفت الكثير بعد تزايد حراك الشباب السلفي في شكل غير معقول في الأشهر الأخيرة، مدعوماً بأموال طائلة»[1].

وكانت تكوينات المجتمع المدني ومنظماته التي يغلب عليها الطابع اليساري، نظمت في تونس يوم الأحد 29 جانفي/يناير 2012، مظاهرة كبيرة ضمت حوالي خمسة آلاف متظاهر، وجابت شوارع العاصمة تونس «للدفاع عن الحريات» في البلاد، وذلك وسط موجة انتقادات تقودها المعارضة العلمانية والليبرالية ضد الحكومة بدعوى إخفاقها في معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما أزمة البطالة، والسعي للتضييق على الحريات بعد أسابيع قليلة من تسلمها مقاليد السلطة.

ويعتقد المدافعون عن بناء دولة مدنية ديمقراطية في تونس، أن الحريات العامة والخاصة أصبحت مهددة، من قبل السلفيين المتشددين، في ظل «سلبية» الحكومة إزاء ممارساتهم العنيفة، لا سيما بعدما تعرض صحافيين وحقوقيين وأساتذة جامعيين لأعمال عنف من قبل جماعات سلفية خلال الأشهر القليلة الماضية، تزامناً مع مثول مدير عام تلفزيون «نسمة» المحلي أمام القضاء بتهمة الإساءة للشعائر الدينية بعد بث فيلم إيراني يصوّر الذات الإلهية. إضافة إلى سعي الحكومة الجديدة إلى السيطرة على قطاع الإعلام الحكومي بعد تعيينات جديدة أعلنتها يوم 7جانفي/يناير2012 ، وطالت حتى رؤساء تحرير نشرات الأخبار في التلفزيون الرسمي.

وقد رفع المتظاهرون، الذين تجمعوا أمام ساحة حقوق الإنسان في العاصمة قبل أن يجوبوا شارع الحبيب بورقيبة، لافتات كُتب عليها «السيطرة على الإعلام عودة للظلام» و«لا خوف لا رعب.. السلطة ملك الشعب»

---

(1) — رنا الصبّاغ، تقرير من تونس: انقسامات بين تيارات دينية وأخرى تخشى على الحداثة، صحيفة الحياة،الثلاثاء، 28 فيفري/شبّاط 2012.

و«خبز وماء والتطرف لا ..خبز ماء والسلفية لا». كما رفعت متظاهرات لافتات كتب عليها «حرية المرأة خط أحمر» و«نعم للتفكير.. لا للتكفير». ولم يُخف المتظاهرون غضبهم من الحكومة، وردد المئات منهم شعارات مناهضة لها ولحركة النهضة الإسلامية أبرزها «الشعب يريد إسقاط الحكومة».

وقالت المحامية سعيدة قراش «نحن هنا لنقول إن الناشطين والمنظمات والأحزاب بالمرصاد لحماية الحريات من التراجع وسط ما نشاهده من خطاب سلفي متشنج وتعدٍّ على حرية الإعلام والمعتقد والتفكير»، واتهمت حركة النهضة الاسلامية بالتواطؤ والتغاضي عن الخطاب المتشدد والعنف بدعوى الدين. يُذكر أن الحكومة أوضحت حينها أنها «لا تسعى لتكميم حرية التعبير ولا السيطرة على الإعلام وأن التعيينات مؤقتة حتى إجراء انتخابات داخل المؤسسات الإعلامية الحكومية». وشاركت نقابة الصحافيين التونسيين في المظاهرة ورفعت شعارات تنادي بعدم الوصاية على الإعلام و«التمسك باستقلالية القطاع الذي عانى لعقود من هيمنه النظام عليه».

يمتلك المجتمع المدني العريق في تونس ميكانيزمات قوية للمقاومة وللتصدّي لهذه الظاهرة السلفية، على الرغم من تشتت قوى المعارضة العلمانية واليسارية، لعل أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل، باعتباره منظمة نقابية فريدة من نوعها في العالم العربي منذ تأسيسها عام 1946. ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً بارزاً في مقاومة الاحتلال الفرنسي بعد أن أبعد الاحتلال السياسيين أو سجنهم، وهو ما أدى الى اغتيال مؤسس الاتحاد فرحات حشاد عام 1952. وتضاعفت وظيفة الاتحاد التمثيلية في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة حين لعب دور الحزب المعارض الذي تصدى بقوة لسلطة بورقيبة وحزبه الحاكم، من خلال شن الإضراب العام في 26 جانفي/يناير 1978، الذي فجر انتفاضة شعبية في كل البلاد، نتيجة قمع بورقيبة للحريات العامة، ومحاولته فرض الوصاية على الاتحاد.

وفي عهد بن علي استمر النهج البورقيبي ذاته في التعامل مع الاتحاد، بعد أن اقتصرت الحياة السياسية على الحزب الحاكم، فحل الاتحاد وسيطاً بين مصالح الفئات الواسعة من الموظفين والعمال، وبين السلطة التي تملك نفوذاً فيه. ويقول المستشار القانوني للاتحاد عبد الجليل البدوي :«جميع الناس كان

يلجأ للاتحاد بحكم موقعه. الناس الذين يتعرضون لضغوط أمنية، ورجال الأعمال الذين يطلبون قروضاً من المصارف، والنساء اللواتي سُجن رجالهن. كان هذا بسبب قرب الاتحاد من السلطة من دون أن يكون منحازاً تماماً لها. وكانت السلطة تستجيب لتدخلاته في الكثير من الأحيان».

فمن الناحية التنظيمية يمتلك الاتحاد العام التونسي للشغل فروعاً في كل محافظات البلاد، ولديه قدرات تعبوية كبيرة، وهذا ما جعله يلعب دور المحرّك للثورة التونسية. ومنذ انخراطه في الثورة التونسية، عمل الاتحاد على محو الحقبة السوداء التي عاشها في ظل حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، واستعادة عافيته، وتوسيع قاعدته بوصفه القوة الوازنة الرئيسة في البلاد التي استقطبت حوله ليس المنظمات الأهلية فحسب، وإنما أيضا غالبية الأحزاب الصغيرة.

ونظراً إلى هذا الثقل الجماهيري الذي يتمتع به الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس حيث يبلغ عدد منتسبيه 500 ألفَ عضو، العديد منهم كانوا منتسبين إلى «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» المنحل، فإن هذا الاتحاد الذي تتعايش في داخله اتجاهات سياسية متعددة، أصبح يشكل مع نقابة المحامين، إحدى ركيزتي الهيئة العليا، وبشكلٍ أعمّ، الحياة السياسيّة في البلاد. فقد أسهم الاتحاد في تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى، وأسهم أيضاً في إسقاط حكومة الغنوشي الثانية، وباتت كلمته مؤثّرة في تسيير دفّة السياسة في البلد.

وبما أن تونس تعيش حاليا مخاض ثورة ديمقراطية عميقة، وهي بصدد بناء نظامها الديمقراطي الجديد، الذي قوامه بناء دولة الحق والقانون، وإقامة تعددية سياسية حقيقية، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، فمن الواضح أنه بعد إجراء الانتخابات الأخيرة لم تتبلور «معارضة» سياسية جاهزة، بجسمها الحزبي ومشروعها الوطني الديمقراطي، لتعطيل ما يجب تعطيله، انسجاما مع مبدأ الديموقراطية الذي لم تعهده تونس ما قبل الثورة، وللتصدّي للظاهرة السلفية.

قد يكون مردّ ذلك إلى «عنف» النظام السابق الذي شلّ التنظيمات اليسارية المعارضة لسنوات طويلة وإلى برجوازية بعضها وتعلّقه بالخطابات

النخبوية، وذلك مقابل حركة النهضة الإسلامية التي حافظت على كينونتها، فكانت الأكثر جهوزية بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، لتفرض نفسها انتخابيا بخطابها العاطفي، وتعتلي عرش السلطة. هذا ما يجعل المشهد السياسي في تونس اليوم، منقوصاً لجهة التوازن السياسي بين سلطة تحكم وقوة منافسة تعترض، إلا أنّ من يملأ هذا النقص في المرحلة الراهنة هو الاتحاد العام التونسي للشغل.. الأقدم في لعبة الحقوق والمطالب، والذي ظهر بصفته رأس الحربة في «إزعاج» حكومة النهضة منذ ولادتها قبل 3 أشهر إلى اليوم، ورفع شعار «لا لتقزيم دور الاتحاد» على حدّ تعبير الأمين العام المساعد للاتحاد مولدي جندوبي، الذي تحدث لصحيفة «السفير» عن أبرز المعارك الاقتصادية والسياسية التي تخوضها تونس.

وفي ردّه على السؤال الذي طرح عليه، حول سبب التوتر الذي طبع العلاقة بين «الاتحاد» وحكومة «النهضة» في الآونة الأخيرة؟ يقول الأمين العام المساعد للاتحاد مولدي جندوبي: منذ اندلاع الثورة، قمنا بدور كبير جعلنا في مقدمة مناهضي دكتاتورية بن علي، وعندما أفرزت الانتخابات التشريعية نتائج لصالح حركة «النهضة»، انحنينا احتراما لما أفرزته صناديق الاقتراع. لكن عندما تشكلت «الترويكا» في ديسمبر/ كانون الأوّل الماضي (الرئيس منصف المرزوقي، رئيس الحكومة حمادي الجبالي، ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر)، شعرنا بأنه علينا تأمين المسار الديموقراطي حتى نقطع كل صلة مع الماضي. وفي 13 فيفري/شبّاط 2012، كان لنا لقاء مع الحكومة أكدنا خلاله ضرورة صون مجموعة مبادئ (كالتنمية والعمل النقابي والتشغيل وضبط الأسعار وتحسين القدرة الشرائية) واحترام كل الاتفاقات التي تعني الأجير التونسي والتي كانت مبرمة مع الحكومات السابقة، وذلك حرصا على مصداقيتنا أمام الشعب التونسي. وللأسف، تفاجأنا غداة الاجتماع، بإصدار رئيس الحكومة مرسوما بعنوان «تشكيل لجان إنصات» تكون داخل المؤسسات وتُعنى بمشاغل العمّال، وهي فكرة مستوحاة من النظام القديم بحيث تحل محل النقابات. كما أن هناك اتفاقية أبرمت نهاية 2011، تهدف إلى رفع أجور عمال البلديات بقيمة 70 دينارا (35 يورو)، لكن الحكومة تنصلت من عملية التطبيق ما أثار الاتحاد الذي أعلن إضرابا لـ4 أيام، اعتبرته الحكومة تعطيلا

للتنمية.. بعدها، جاءت مجموعات موالية للحكومة ورمت النفايات أمام بعض مقرات الاتحاد وحتى حرقت بعض الفروع، الأمر الذي اعتبرناه اعتداء على حقوق العمال[1].

في 25 فيفري/شبّاط 2012، نظم الاتحاد العام التونسي للشغل مسيرة ضخمة شُبهت بتظاهرة 14 جانفي/يناير، إذ فاقت كل التوقعات، ما جعل الحكومة تتهم الاتحاد بأنه متحالف مع الحزب المنحل، فتوترت العلاقة إلى حدّ كبير. وقد احتشد أكثر من عشرة آلاف متظاهر يوم السبت 25 فيفري/شبّاط 2012، أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في العاصمة التونسية للمطالبة بسقوط الحكومة والتنديد بهجمات استهدفت مقراته. وانطلق المتظاهرون من شارع الحبيب بورقيبة من دون حوادث وسط تدابير أمنية كثيفة. وهتف المتظاهرون الذين لبّوا دعوة أبرز النقابات في تونس «الشعب يريد إسقاط الحكومة» و«تظاهرات ومواجهات حتى سقوط الحكومة»، و«لا تمسوا الاتحاد العام التونسي للشغل» و«يحيى الاتحاد العام التونسي للشغل».

وشارك عدد من الأحزاب في هذه التظاهرة ومنها الحزب الديموقراطي التقدمي وحركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي). وهتف المشاركون في هذه المظاهرة بشعارات أخرى مناهضة لحركة النهضة الإسلامية وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الشريكين في الحكم. وقال بيان صادر عن المنظمين، إن الهدف من المظاهرة هو«رد الاعتبار للاتحاد العام التونسي للشغل، وللتعبير عن التضامن معه ومساندته أمام الهجمة المنظمة التي تستهدفه»، وذلك على خلفية الاعتداءات التي استهدفت يوم الثلاثاء21 فيفري/شبّاط 2012 مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل بعدد من محافظات البلاد. وانتقد المتظاهرون عدداً من الهجمات التي استهدفت بعض مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل واتهموا أعضاء في حزب النهضة بالوقوف وراءها. وفي تصريح لوكالة «فرانس برس»، قال سمير الشافي الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل: «قررنا تنظيم هذه التظاهرة إثر هجمات استهدفت مقراتنا ورمي نفايات أمام

---

(1) – دنيز يمين، «بلد الياسمين» في زمن «النهضة».. أسئلة الهوية والسياسة والاقتصاد -الحلقة الثالثة- الأمين العام المساعد للاتحاد التونسي للشغل: «البطالة» و«الاستثمار» أولويتنا.. والشارع خيارٌ قائم، صحيفة السفير 2012/3/16

مقر الاتحاد في العاصمة التونسية». وقال للمتظاهرين الأمين العام للاتحاد حسين العباسي: «يريدون إسكاتنا ليحتكروا ويقرروا وحدهم مصيرنا، لكننا لن نخضع ولن نستسلم». وأضاف العباسي: «إنها حملة منظمة ضد الاتحاد العام لتشويه صورتنا في نظر الرأي العام. وقالت مي الجريبي الأمينة العامة للحزب الديموقراطي التقدمي: «نحن متحدون جميعاً للدفاع عن حقوقنا النقابية التي تهددها تصرفات المتطرفين».

لم يقتصر الصراع الحادّ الذي يخوضه الاتحاد العام التونسي للشغل على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، بل إنّه أصبح طرفاً حقيقياً في الصراع ضد التطرف الأصولي، ولاسيما بعد استفحاله في تونس، وغض حركة النهضة الطرف عنه. فتقدم الاتحاد العام التونسي للشغل بصوغ مشروعه الخاص لدستور تونس الجديد، إلى المجلس التأسيسي لمناقشته.

ومن أبرز النقاط التي نصّ عليها هذا المشروع، يقول الأمين العام المساعد مولدي جندوبي، ما يلي: تنص مبادرتنا على مراعاة نقاط بارزة أهمها التعريف بمقومات الدولة التونسية: «تونس دولة حرة ذات سيادة دينها الاسلام والعربية لغتها والجمهورية نظامها»، وفي ذلك تشديد على شكل النظام السياسي الذي نريده لتونس. نريده نظاما جمهورياً لا برلمانياً، لا بل نظاماً مزدوجاً لا يكون فيه لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة صلاحيات مطلقة. كما شدّدنا على تضمين الحقوق المدنية والحريات الفردية للرجل كما للمرأة. بالنسبة إلى السلطات التشريعية، أشرنا إلى ضرورة انتخاب مجلس الشعب باقتراع حر ومباشر، وكذلك بالنسبة إلى انتخاب رئيس الجمهورية (الفصل 56 :يُنتخب رئيس الجمهورية انتخابا عاما وحرا ومباشرا لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة)، على أن يُمنع تعديل هذا الفصل لعدم تفريغ الدستور من معناه. أما في القضاء، فطالبنا بمحكمة دستورية تراقب دستورية القوانين وبسلطة قضائية مستقلة مكلفة بفض النزاعات[1] .

هناك شبه إجماع لدى تكوينات المجتمع المدني في تونس، على أن حركة النهضة الإسلامية تستخدم السلفيين لإخماد المعارضين وعلى رأسهم اتحاد

(1) – المرجع السابق عينه.

الشغل، وفي سبيل الاستحواذ على السلطة. هذا ماعبّر عنه الأمين العام المساعد للحزب الديموقراطي التقدمي التونسي، منجي اللوز، حين قال، نحن «قلقون جداً من أداء النهضة، أكان في السياسة أو الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة الخارجية (في إشارة إلى موقف الحكومة من الأحداث في سوريا).. أداء النهضة استحواذي. وبعد الثورة، لا يمكننا تقبّل أداء حكومي من هذا النوع، لأن الإطاحة بالمخلوع بن علي فتحت الباب أمام الديموقراطية لا أمام الهيمنة والاستحواذ على السلطة». ويضيف اللوز، الذي يؤكد أن حزبه الخاسر في الانتخابات بصدد جمع كل القوى لتركيز صوت الناخب ضد حركة النهضة، «نعم، الشعب انتخب الحركة لمدة محددة حتى تأمين الانتخابات المقبلة، إلا أن تونس دولة عقلانية عمرها 3 آلاف سنة، لن تقبل باستمرار وضع مشابه». أما الأنسب لـ«التفاهم مع النهضة»، فهو برأي اللوز «تفكيك النهضة من الداخل على غرار التجربة التركية (انقسام الإسلاميين بين رجب طيب أردوغان ونجم الدين أربكان) وذلك لضمان ديموقراطية تونس، فضلا عن تفكيك الترويكا تحت ضغط الشارع (رئاسة وحكومة ومجلس تأسيسي). النهضة تتجه لتطبيق النموذج الإسلامي الإيراني وليس التركي، لذا لا بد من إجبارها على التحول إلى المنحى السياسي الديموقراطي»[1].

### المجتمع المدني يقف نداً أمام الحكومة

إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أصبح على وفاق حقيقي مع اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ( نقابة الأعراف)، إذ بدأ هذا الأخير يضغط بقوة على الحكومة، هناك دور الأحزاب اليسارية والليبرالية، ومئات الجمعيات النسائية التونسية، التي بدأت تنتظم أكثر، وتعبئ الرأي العام لتفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي في تونس للمطالبة بالحريات الأساسية، والوقوف في وجه المدّ السلفي، الذي يكمن هدفه الرئيسي في ممارسة الضغط المتواصل على المجلس التأسيسي لإدراج موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، وإلغاء مدنية الدولة في تونس،

---

(1) – دنيز يمين، «بلد الياسمين» في زمن «النهضة».. أسئلة الهوية والسياسة والاقتصاد –الحلقة الثانيــة– معارك الدستور والبطالة والحريات: الإصلاح في يد الإسلاميين ..وضدهم، صحيفة السفير 14مارس/ آذار 2012.

وتأسيس دولة دينية، وإعادة نظام الخلافة الإسلامية من جديد، بحيث تصبح تونس مجرد إمارة من الإمارات الإسلامية المتعددة التي سيحكمها الخليفة الإسلامي المنتظر، والذي كانت تحلم بعودته جماعة «الإخوان المسلمين» منذ بداية تأسيسها على يد الشيخ حسن البنا.

وتتصدر النساء التونسيات مركز الصدارة في الاحتجاجات والمظاهرات التي تعم تونس منذ فترة، باعتبارهن النخبة المتحررة في العالم العربي، للمطالبة بعدم ذكر الشريعة في الدستور التونسي الجديد، ولمطالبة الحكومة بالتدخل لوقف الهجمة الشرسة التي يقودها السلفيون المتشددون من حزب التحرير، ومن الجماعات السلفية الجهادية، التي تمارس العنف ضد المجتمع، لفرض تصوراتها على الأكثرية بالقوة.

ففي الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وقف بعض الآلاف من المحتجين والمحتجات، الداعمين لحقوق المرأة التونسية، للدفاع عن مكتسباتها (والغالبية نخبوية يسارية من الأساتذة الجامعيين والمجتمع المدني والحزب الديموقراطي التقدمي) في «تحرّك نسوي شبابي لم تشارك فيه أية متحجبة»، وهي النقطة الأهم التي سجّلها المعتصمون لمصلحة احتجاجهم.

ورفع المتظاهرون شعارات، تعكس إيمان التونسيات والتونسيين بالإسلام المدني المتسامح، بالإسلام التاريخي السائد في تونس منذ 14 قرناً، المتناقض كلياً مع الإسلام الأصولي الذي تنادي به الجماعات المتطرفة: «الإيمان إيماني ارفع يدك عن قرآني»، «بالروح بالدم نفديك يا علم»، «الراية التونسية والمرأة التونسية دائما في العلى»، «لا للمساومة بمكتسبات المرأة التونسية»، «نعم للديموقراطية، نعم لفصل الدين عن الدولة».

من أمام مبنى المجلس التأسيسي، الذي لم يلبّ أياً من مطالب ثورة «14 جانفي/يناير» بعد 5 أشهر على ولادته، تقول فاطمة غربال (45 عاما) من «تحالف نساء تونسيات من أجل المساواة والمواطنة» إن «الاعتداء على العلم التونسي حوّل الحدث النسائي. وثبت أن الرجال والنساء في خانة واحدة هي الإصرار على التمسك بالعلم الذي استشهد من أجله شهداء ضد الاستعمار وضدّ النظام البائد». ويُغضب صمت الحكومة فاطمة غربال التي تعتبر أنها

«لم تُستفزّ عندما وصل الأمر إلى حد انتهاك سيادة البلاد وكرامتها». وتستغلّ الكاتبة العامة في مؤسسة «نساء وكرامة» الحدث السلفي لتؤكد أن «المرأة لن تخضع للممارسات الإسلامية التي تهدف الى أسلمة تونس على المدى البعيد، فلا الحديث عن ختان المرأة ولا عن نشر المنقبات سيضعف صورتنا... هي إشارات قد تعيدنا للأسف إلى الوراء في وقت خلنا أنّنا تخطينا حرب الحقوق الخاصة بالمرأة في تونس».

الحراك الاجتماعي والسياسي التونسي لم يتعب من الميدان، إنه حراك مفعم بالحيوية وروح الثورة المستمرة، هذا ما عبرت عنه العاصمة التونسية يوم الثلاثاء 20 مارس/آذار 2012 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 56 لاستقلال تونس، حيث أقيمت مظاهرات شارك فيها زهاء 30 ألف شخص عبروا خلالها عن موقفهم الداعم للحريات الأساسية، والمدافع عن مدنية الدولة التونسية والنظام الديموقراطي. ورفع المشاركون في هذه المظاهرات شعارات متعددة تطالب بتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة الشعبية فيما أجمعوا على«وقوفهم» صفاً واحداً في وجه المتطرفين والمتعصبين.

ودعت المظاهرات التي شارك فيها أعضاء من المجلس التأسيسي ومناضلو العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية إلى «مواصلة النضال» من أجل دستور يضع «أسس الجمهورية الديموقراطية» ويصون «هوية الشعب الوطنية والقومية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية» ويحمي الحريات الأساسية الفردية منها والجماعية. كما طالب المتظاهرون بـ «فصل» الدين عن السياسة والتصدي لكل أشكال«التوظيف» السياسي للدين الإسلامي ولدور العبادة والمؤسسات الدينية مع «ضمان»حرية المعتقد والفكر، وشددوا على أهمية السعي من أجل الحفاظ على مكاسب المرآة التونسية وحقوقها «ودعمها» والتنصيص عليها في الدستور الجديد.

وكان الرئيس التونسي منصف المرزوقي دعا بهذه المناسبة إلى ضرورة «التحلي باليقظة والصلابة في إطار القانون» لمواجهة التطرف مهما كان مصدره بغية «الحفاظ» على الدولة المدنية في كنف التعددية والديموقراطية والحريات الأساسية. وأبرز في الخطاب الذي ألقاه بقصر قرطاج الرئاسي بمناسبة الاحتفالات بالذكرى السادسة والخمسين لاستقلال تونس أن تجارب

نصف القرن المنصرم «بينت» أن البلاد «لا يمكن» تشييدها «من لون واحد ومادة واحدة» فالمجتمع التونسي«تعددي بطبعه» مشدّداً على أهمية «الاعتراف» بهذه التعددية «وتثمينها» لأنها دليل على «الثراء لا على التفرقة» مُحَذرًا من «مخاطر رفض» هذه الحقيقة «ومحاولة التصدي لها بالقوة».

وأعرب الرئيس التونسي عن«رفض» كل التونسيين للتطرف أيا كان مصدره «وعزمهم» على الوفاء لقيم الثورة الشعبية التونسية «وتمسكهم» بمشروع بناء الدولة المدنية«الحاضنة» لكل المواطنين في كنف التعددية والاحترام المتبادل. ودعا أيضاً إلى ضرورة «التحلي باليقظة والصلابة في إطار القانون»، لاسيما خلال هذه الفترة الانتقالية «الحرجة»، لأن المتطرفين «يرفضون» إما «التجذّر» في الهوية العربية الإسلامية وإما «حقوق الإنسان في الحداثة» وفي مقدمتها تكريس الآليات والقيم الديمقراطية في المجتمع التونسي.

## 9- مقاربة حركة النهضة للظاهرة السلفية

لقد بات واضحاً في تونس، أنه بمجرد أن تتحرك تكوينات المجتمع المدني الحديث، وينزل الاتحاد العام التونسي للشغل، تتراجع حركة النهضة إلى الوراء، رغم أن الجناح المتشدد في داخلها المتحالف مع الجماعات السلفية، يطالب بذكر الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد الذي يصوغه المجلس التأسيسي.

من منظور المدافعين عن بناء الدولة المدنية في تونس، وصون المكتسبات التاريخية التي تحققت في عهد الجمهورية الأولى، لا يوجد أدنى شك في أن هناك تواطؤا بين الحكومة وبين التيار السلفي المتشدّد، لا سيما أن حركة النهضة تتركز منذ الآن على الانتخابات التشريعية المقبلة وعلى الحكم... والحال هذه لا تريد مواجهة مع السلفيين المتشدّدين. وهناك من يعتقد أن حركة النهضة وحزب التحرير والجماعات السلفية التي تدور في فلكه، يتقاسمون الأدوار؛ السلفيون يشعرون بوجود فرصة لأسلمة المجتمع بسرعة والنهضويون يعملون على تحقيق ذلك بالتدريج، من خلال التركز داخل أجهزة الدولة الرسمية والوزارات السيادية التي يسيطرون عليها بعد انتخابات التأسيسي.

ومع ذلك، برزت في الفترة الأخيرة مواقف تنتقد علناً الظاهرة السلفية من قيادات تحتل مراكز رفيعة داخل حزب النهضة الإسلامي، أوقريبة منه. فها هو وزير الثقافة التونسي مهدي مبروك يتشدد في انتقاده حادثة جامعة منوبة، حين تم إنزال العلم الوطني التونسي من قبل طالب سلفي، معتبراً أن «ما جرى مشين ولا يليق بثورة. فالعلم هويتنا ورمز كرامة الوطن. وما حدث تحوّل خطير من ثقافة الاحتجاج السلمي»، قبل أن يستطرد قائلاً «كنت عالم اجتماع ودرست الظاهرة السلفية. هناك تقاطع مع النهضة لكن لا يلتقي مشروع الأخيرة أبداً مع مشروع السلفيين.. قد تكون هناك تكتيكات انتخابية لكن هي لا تمدّ السلفيين بأي مشروعية، إذ ستكون النهضة أكثر المتضررين من هذه الممارسات.. كما أنه لا إثبات على ذلك».

ويضيف الوزير الذي ينزع عن نفسه صفة «النهضاوي» خلال حديثه لصحيفة «السفير» مؤكداً أنه «مستقل» (على خلاف ما يصفه المعارضون به)، «لا أعتقد أن النهضة ترى في ما يحدث أمراً إيجابيا لها. فمن سيدفع ثمن الأعمال هذه هي النهضة، لأن خصومها سيقولون إن الإسلام السياسي واحد ومن هذه الطينة». وعن تأثير ظاهرة التشدد الإسلامي على المرأة التونسية التي نزلت إلى الشارع دفاعاً عن مكتسباتها، قال مبروك «لكل الشرائح الحق في إبداء رأيها والتعبير عن تحفظاتها، لكنني ضد الفزاعات. لا أعتقد أن النهضة أوالترويكا يريدون المس بمكتسبات المرأة»، خاتما بالقول «لا يمكنني سجن أوكمّ أفواه الأصوات الشاذة.. لا يمكننا صون صورة المرأة بالقمع» في إشارة إلى كلام الداعية غنيم عن ختان الإناث»[1].

ربما يتفرد السيد علي العريّض وزير الداخلية التونسي — وهو من القيادات التاريخية لحركة النهضة الإسلامية - بمواقفه من صعود التيار السلفي المتشدد في تونس، فهو يقول : لا يتوسل السلفيون على اختلاف ألوانهم ومشاربهم بالعنف. لكن النموذج المجتمعي الذي يدعون إليه خطير. فرؤيتهم إلى المجتمع ضيقة الأفق. وهي ثمرة مشكلة مزدوجة مع الماضي والحداثة على حد سواء، ويُخشى أن تفضي إلى حروب.

---

(1) - دنيز يمين، سلفيو تونس ظاهرة تهدد المكتسبات الأصلية؟ «بلد الياسمين» في زمن «النهضة».. أسئلة الهوية والسياسة والاقتصاد -الحلقة الأولى- صحيفة السفير13مارس 2012.

ورغم تمييزه بين السلفيين المتشددين الذين يتوسلون العنف، والذين باتوا يشكلون خطراً حقيقياً على الدولة والمجتمع التونسيين، وبين السلفيين المسالمين، فإن علي العريّض، يرى أن خطر السلفية العنيفة هو الأبرز في تونس، والسبيل الأمثل إلى مواجهته هو تذليل العوائق أمام من يلتزم منهم بالقوانين لعزل الأقلية التي تدعو إلى العنف. ووزارة الداخلية عازمة على مواجهة دعاة العنف مواجهة حاسمة: من طريق جمع المعلومات عنهم، واعتقالهم، وقطع علاقاتهم بالجماعات الخارجية أو بالدول البعيدة. وقبل شهر، دَعوتُ من يحمل السلاح، ومنه السلاح الذي سُرِق من مخازن الجيش أثناء الثورة، إلى تسليمه للسلطات، وتعهدت بعدم ملاحقتهم. ولا نغفل أن السلفيين من دعاة العنف لن يلقوا السلاح، ويبدو أن المواجهة معهم واقعة لا محالة.

ويضيف وزير الداخلية التونسي: ندرك أن فرض الدولة الرقابة على الجوامع والمساجد واجب. ولا تباينٍ بين استراتيجية الحكومة واستراتيجية حزب «النهضة». فالحزب يشن حرباً ثقافية لإنقاذ الشباب من شِباك دعاة العنف. والمجتمع التونسي منفتح. وأنا على ثقة بأنه سينبذ العنف ويلفظه. والاشتباك أخيراً بين الجيش ومجموعة مسلحة على مقربة من صفاقس، مؤشر على بدء النزاع. فالمجموعة هذه كانت مؤلفة من 3 شبان في سن بين 22 و25 سنة، واعتقلنا عشرات من المرتبطين بهم. وبعضهم فرّ إلى الخارج، وإلى الجزائر على وجه التحديد. وأظهرت التحقيقات أن هذه المجموعة درجت على تهريب السلاح من ليبيا وتخزينه إلى حين اشتداد عودها لترفعه في وجه الحكومة. وهي ترمي إلى إنشاء دولة دينية إسلامية في تونس. وتربط علاقات وثيقة بين السلفيين هؤلاء وبين نظرائهم في ليبيا المرتبطين بمجموعات متطرفة في الجزائر. وحريّ بالحكومة التونسية المسارعة إلى حسم المشكلة وتذليلها. وإذا لم نوقف مساعيهم ونشل يدهم، ظهرت «القاعدة» في بلدنا.

ويعتقد علي العريّض أن هناك ارتباطاً عضوياً تنظيمياً ولوجستياً ومالياً بين التيار السلفي المتشدد في تونس، وبين تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، والإسلاميين المتشددين في ليبيا، حين يقول: يتدرب الشباب المتطرف في معسكرات بليبيا، ويحاول إنشاء معسكرات تدريب في تونس وفي

صالات الرياضة. ونراقب من كثب التدريبات ذات الطابع العسكري. والتونسي أبو إياد الذي أفرج عنه أخيراً هو واحد من قادة السلفيين، وهو يزعم أنه لا يدعو إلى العنف، لكنني أشك في ذلك. والزعماء السلفيون قلة في تونس. وأفرج عن بعضهم كما حصل مع أبو إياد، وعاد بعض آخر من الدول المجاورة وأوروبا إلى تونس. هم يشعرون بأنهم أقوياء ويسعون إلى استغلال ضعف مؤسسات الدولة إثر الثورة. لكن الأوضاع تنقلب رأساً على عقب. وهم يدركون أن الوقت ينفد، وأن الأمر لن يطول قبل أن تعتقلهم السلطات الأمنية. وثمة نفوذ خارجي ينتشر بواسطة القنوات الفضائية، وشيئا فشيئاً تتشكل مجموعات صغيرة. وبلدنا كان أولى الدول العربية الثائرة في العالم العربي. وتترتب على الواقع هذا نتائج دقيقة و«حساسة». ولن أتردد في إلزام الدعاة الأجانب بالحصول على تأشيرة لدخول تونس. وثمة انطباع بأن الشرطة لا ترغب في التدخل في الاضطرابات. فقوى الأمن ترى أن تدخلها يفاقم المشكلات، لكن إحجامها عن التدخل حين أنزل شاب علم تونس ووضع علما أسود بدلا منه في 7 مارس/آذار الجاري، لم يكن في محله. ولا يستهان بدلالة إنزال علم تونس. فهذا الشاب رغب في قلب الأمور، ونبذ كل ماضي تونس، ولفظه، ومحوه[1].

---

[1] - علي لعريض، وزير الداخلية التونسي، المواجهات في تونس وشيكة، عن صحيفة «لوموند» الفرنسية، تاريخ 21مارس/آذار2012.

# الفصل التاسع
# حركة النهضة أمام تحديات
# الانتقال من الثورة إلى بناء الدولة

في ظل الفوز التاريخي الذي حققته حركة النهضة في الانتخابات التونسية، وخطاب رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل يوم إعلانه عن تحرير ليبيا من حكم معمر القذافي وإقامة دولة إسلامية، يعيش التونسيون بين الفخر بأنهم فجروا أول ثورة شعبية في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار الكولونيالي على العالم العربي، وبأنهم المبادرون في تفجير طاقات ربيع الثورات العربية، وبين القلق من التطورات الأخيرة بسبب الوثبة القوية لحركة النهضة، التي من شأنها أن تثير الفزع على مستقبل الدولة العلمانية، والديمقراطية في تونس.

وتعرف حركة النهضة جيدًا أنها لا يمكن أن تحكم بمفردها، ولهذا عملت قيادتها على طمأنة الرأي العام التونسي من خلال تأكيدها على احترام القانون واحترام استقلالية القضاء... ومجلة الأحوال الشخصية واحترام حقوق المرأة بل وتدعيمها... على قاعدة المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعتقد والجنس والجهة التي ينتمون إليها واحترام كل تعهدات الدولة التونسية.

ويعود سبب خوف الطبقة الوسطى التونسية وممثليها في المجتمع المدني من أن تصوغ حركة النهضة الدستور التونسي الجديد لمرحلة تاريخية قد تمتد على مدى خمسين سنة مقبلة، وفق رؤيتها الدينية، إلى ردّ فعل الحركة المتوقّع إزاء النخب العلمانيّة التي أفرزتها الدولة البورقيبيّة. فالحركة الإسلامية التي تأسست بعد خمس عشرة سنة من استقلال تونس تحمّل النخبة التغريبية الحاكمة مسؤولية رئيسية في تحطيم معظم البنى التحتية للمجتمع والدولة، مثل إلغاء الأوقاف والمحاكم الشرعية والتعليم الزيتوني وتفكيك العلاقات

العشائرية، وفي تبلور معالم حركة سلطوية تلغي دور المجتمع وثقافته الأصيلة ومؤسساته المدنية، ما أحدث بالتدرج اختلالا في التوازن بين الدولة، الحزب، الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

## 1-حركة النهضة ومسألة بناء النظام الديمقراطي الجديد

تواجه حركة النهضة بعد وصولها إلى السلطة، تحدياً من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أومن خارجها ويتمثل، في تأسيس الدولة المدنية التونسية الحديثة التي تستبعد نهائياً الاستبداد بكل أشكاله، والتي تتبنى على الديمقراطية التعددية، وعدم المساس بالمكاسب الحداثية في الدستور الجديد وبالفصل الأول من دستور 1959 الذي ينص على أن «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها» بوصفه يمثّل مرجعية مشتركة للعائلات الفكرية والسياسية كلها.

رغم كل ما يقال عن نقائص ربيع الثورات العربية، فإن الثورة الديمقراطية التونسية لا تزال تشق طريقها بنجاح، لا سيما في مجال بناء هياكل النظام الديمقراطي الجديد. فها هم رموز المعارضة الإسلامية والديمقراطية الذين قاوموا الديكتاتورية البوليسية ينتقلون إلى استلام مواقع السلطة في تونس بوساطة الانتخابات الديمقراطية. فقد أصبح الحقوقيّ الدكتور المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية الثانية، وهو الذي كلف السيد حمادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة الإسلامية ، برئاسة الحكومة، التي شكلها وعرضها على المجلس التأسيسي لنيل الثقة، حيث فازت حكومته بثقة المجلس الوطني التأسيسي في تونس، إثر عملية التصويت التي أجراها المجلس خلال جلسة عامة عقدها ليلة الجمعة 16 ديسمبر/ كانون الأوّل2011، وذلك بحصولها على أغلبية 154 صوتا، مقابل 38 معترضا، وتحفظ 11 من بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 217. علما أن الجبالي حكم عليه بالمؤبد، وقضى ست عشرة سنة في السجن منهما عشر سنوات في زانزانة انفرادية، أما المعارض من الداخل الاشتراكي الديمقراطي، المحروم من جواز سفره، الدكتور مصطفى بن جعفر، فقد ترأس المجلس التأسيسيّ. فللمرّة الأولى في تاريخها، تكون

السلطات التونسية التنفيذية الجديدة، منبثقة من صناديق الاقتراع، عقب الانتخابات الديمقراطية التي جرت في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011.

لقد استعادت السلطات التنفيذية في تونس شرعيتها بعدما صادق المجلس الوطني التأسيسي على «القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية» الذي يُنَظِمُ مختلف سلطات الدولة لحين الانتهاء من وضع دستور «الجمهورية الثانية» في تاريخ تونس وتنظيم انتخابات عامة جديدة في ضوء مواده.ونص هذا القانون في ديباجته على أن المجلس الوطني التأسيسي هو«السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد لحين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة».ونص هذا القانون في فصله العاشر على مهمات رئيس الجمهورية وأبرزها «تمثيل الدولة التونسية» وتوليه مع رئيس الحكومة «رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق بينهما» و«تعيين رئيس الحكومة» و«القيادة العليا للقوات المسلحة» و«إشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي».

وكانت التهم الموجهة لحركة النهضة من قبل خصومها من المعارضة الديمقراطية، هوالسعي للاستئثار بالسلطة، عبر تضخيم سلطة رئيس الحكومة كما هوسائد في النظام السياسي البرلماني المطبق في بريطانيا، وتهميش دور رئيس الجمهورية والحدّ من سلطته ، وهو ما أثار ردّة فعل قوية من جانب حزب «المؤتمر» الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي.

وقد حدّد التنظيم المؤقت للسلط العمومية طبيعة الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ونصّ على إجراءات تنسيقية وتوافقية بينهما عند اتخاذ بعض القوانين والإجراءات التي تقتضي بالضرورة التنسيق بين رأسي السلطة التنفيذية خوفاً من تنازع السلطات بينهما.

ليس خافياً على أحد في تونس، كما في العالم العربي، الدور الذي لعبه الشيخ راشد الغنوشي في تشكيل الحكومة، رغم أنه لم يقبل بمنصب «دنيوي» في هرم السلطة بعد الثورة، حين اختار مسافة مع التجربة الجديدة لا تطالها المساءلة ولا يمكن قياسها بوسائل السياسة بوصفها وسائل دنيوية في تدبير

شؤون الحياة وفي تصريفها. إنها المسافة التي يشبهها تونسيون كثر بتلك التي تفصل بين مرشد الثورة الإيرانية وبين جمهوريته، ويستعينون بقرائن ووقائع كثيرة لإثباتها.

وتتمثل هذه القرائن التي باتت حديث الشارع التونسي، والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية في تونس، في الدور الأساسي الذي لعبه الشيخ راشد الغنوشي في تشكيل الحكومة، وتعيين صهره رفيق عبد السلام وزيرا للخارجية، وحضوره احتفالات الذكرى الأولى للثورة في سيدي بوزيد إلى جانب الرؤساء الثلاثة (الجمهورية المنصف المرزوقي والمجلس التأسيسي مصطفى بن جعفرٍ والحكومة حمادي الجبالي)، «بما يوحي بأن ثمة منصباً رابعاً في السلطة، منصباً ضمنياً وغير معلن وغير واضح المهمة والصلاحيات، هذا إضافة إلى سفره مع نجله إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه مسؤولين أميركيين وتقديم ضمانات لهم في ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية، ثم إجراء صحيفة أمريكية مقابلة مع نجله معاذ تولى فيها أيضاً «طمأنة» الأمريكيين لجهة هوية الدولة في تونس»[1].

في ظل التشكيلة الحكومية التي استأثرت حركة النهضة بالحقائب السيادية فيها، وبداية ظهور أزمة داخل الحزبين اللذين تحالفا مع حركة النهضة ليشكلا معها أكثرية حاكمة، وهما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (29 عضواً في المجلس التأسيسي) والتكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات (20 عضوا في المجلس التأسيسي)، تزايدت الانتقادات في تونس، بسبب تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية.

## المنصف المرزوقي رئيساً من دون صلاحيات

يجمع المحللون في تونس، على أن مركز الثقل في السلطة التنفيذية أصبح في أيدي رئيس الحكومة الذي بات يتمتع بصلاحيات واسعة تفوق بكثير صلاحيات رئيس الدولة، ما يُحيلنَا إلى إلى النظام البرلماني الأحَادِي الذي تتولى فيه الحكومة كل الاختصاصات التنفيذية في حين أن الاختصاصات

---

(1) - حازم الأمين، «الغنوشي مرشداً وتونس الجديدة واثقة من عدم قدرة النهضة على ابتلاع ثورتها»، صحيفة الحياة، الجمعة، 06 جانفي/يناير 2012

المُخَولة لرئيس الجمهورية هي اختصاصات محدودة جدًّا. وإن كان هذا الوضع لا يجعلنا نتحدث عن تبني تونس النظام البرلماني السائد في بريطانيا، والسبب في ذلك، وجود سلطة تأسيسية أصلية متمثلة في المجلس التأسيسي الذي بإمكانه سحب الثقة من الحكومة وإجبارها على تقديم استقالتها وفي المقابل ليس للحكومة أوالسلطة التنفيذية بوجه عام أي سلطة على المجلس التأسيسي.

من الواضح أن مبادرات رئيس الجمهورية تكاد تكون محدودة، لأنّه لا يمارس اختصاصاته في أكثر الحالات إلا بالتشاور مع رئيس الحكومة، بينما يتولى رئيس الحكومة اختصاصاته بمفرده دون الرجوع إلى رئيس الجمهورية. من هنا تبدوصعوبة التعايش بين رأسي السلطة التنفيذية في تونس.

بعد سنوات التيه في صحراء المنافي الغربية، أصبح المعارض التاريخي لنظام الرئيس بن علي المخلوع، رئيساً للجمهورية الثانية في تونس، على إثر الانتخابات التي جرت يوم الاثنين 19 ديسمبر/ كانون الأوّل2011 داخل المجلس الوطني التأسيسي، حيث انتخب المرزوقي (66 عاما) بغالبية 153 صوتاً مقابل معارضة 3 أصوات وامتناع اثنين عن التصويت و44 ورقة بيضاء من إجمالي 202 عضو يحق لهم التصويت من أصل 217 عضوا.

وبعد انتخابه، ارتجل المرزوقي كلمة مقتضبة قال خلالها إن «الثقة هي أغلى وأثمن ما يطلبه إنسان من إنسان» وأضاف: «الشرف الأثير الذي حظيت به اليوم هوأغلى ما قد يحلم به إنسان لأنكم أعطيتموني الثقة بأغلبية تفوق الثلثين». وأضاف، قائلاً: «إنه لشرف عظيم أن يصبح رئيساً لأول جمهورية عربية حُرّة»، «فالرئاسة لي هي منطلق جديد، ومهنة جديدة، وصلاحيات لاكتسابه، وتحدّ كبير».ثم توجه المرزوقي إلى المعارضة بالقول إن احتفاظ بعض النواب بأصواتهم جزء من «لعبة الديموقراطية» وأضاف: «وجودكم ضروري ورسالتكم وصلت».

يعتبر المنصف المرزوقي من المدافعين الحقيقيين عن حقوق الإنسان في تونس، إذ انخرط في صفوف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 1980، وتولى رئاستها لمدة تسع سنوات، إلى أن طرد منها في سنة 1994. وعندما تقدم للترشح للانتخابات الرئاسية، اعتقل من قبل نظام بن علي

الديكتاتوري في مارس/آذار 1994، ثم أطلق سراحه بعد أربعة أشهر من الاعتقال في زنزانة انفرادية، وقد أفرج عنه على خلفية حملة دولية وتدخل من زعيم جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا. ثم أسس مع ثلة من رفاقه المجلس الوطني للحريات في 10 ديسمبر/ كانون الأوّل 1997 بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اختير أول رئيس للجنة العربية لحقوق الإنسان من عام 1997 حتى عام، 2000، وغادر المرزوقي إلى المنفى في ديسمبر/ كانون الأوّل 2001 ليعمل محاضراً في جامعة باريس، حيث بقي حتى أعلن عن عزمه العودة من دون أخذ الإذن من السلطات التونسية.

في سنة 2001، أسس المنصف المرزوق حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وهو حزب ينتمي إلى يسار الوسط، لكنه ليس حزباً قومياً يسارياً كما يشيع الإعلام العربي عنه، وإن كان يدافع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس.

يتبنى الدكتور المنصف المرزوقي نهجاً علمانياً غير متصادم مع الإسلام، وهو في هذا الموقف يختلف عن اليسار التونسي، الذي يتهمه بأنه «أداة للنهضة». وكان المرزوقي، قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، انتقد «اليسار التونسي التقليدي العلمانوي والفرونكوفوني، المعزول كليا عن المشاكل الحقيقية للمجتمع التونسي». وعقب صدور نتائج الانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011، واحتلال حزبه المرتبة الثانية (29 مقعدا)، رفض المرزوقي الاتهامات الموجهة إليه من قبل التيارات العلمانية والليبرالية، بأنه «تحالف مع الشيطان» من أجل الحصول على منصب رئاسي. فردّ على منتقديه قائلاً: « لايجوز اعتبار حركة النهضة طالبان تونس، فهي مع ذلك، تمثل حركة إسلامية معتدلة»، مضيفاً، أن هناك «خطوطا حُمْرًا» لا يمكن التسامح معها، وهي المسائل التي تتعلق باحترام «الحريات العامة والفردية، وحقوق الإنسان، وصون حقوق المرأة والطفل».

من الواضح أن القيادات التي تبوّأت مراكز حساسة في قيادة السلطة الجديدة ما بعد الثورة، تعوزها الخبرة الكافية في السياسة، وفي إدارة جهاز الحكم الجديد في تونس، فالكثير من الوقائع تشي بأننا حيال «ثوار» أو معارضين، ولسنا حيال رجال دولة. فالحضور الكثيف لحركة النهضة في الحكومة، وحرصها على احتكار المناصب التنفيذية يشيران إلى استعجالها

الانتقال إلى حركة سلطة على الرغم من عدم استعدادها للمهمة، وكذلك شركاؤها في السلطة حزبا المؤتمر والتكتل. فرئيس الجمهورية المنصف المرزوقي ما زال يشعر أنه في المعارضة، وهو على ما قال صحافي تونسي «لا يعرف غير هذه المهنة»، ومن موقعه في رئاسة الجمهورية يرعى نشاط زملائه في المعارضات العربية غير مكترث بما يحدثه من توترات في العلاقات بين تونس وبين حكومات عربية أخرى.

## 2- إشكالية بناء الدولة المدنية

دخل ربيع الثورات العربية عامه الثاني، مجسداً بذلك خياراً جديداً، هو خيار ثورة الحرية والكرامة والقانون، الذي يمكن أن يتحول إلى مثال ونموذج يَعُمُّ العالم العربي، ويضع حدّاً نهائياً للدولة التسلّطية العربية. وفي تونس ولد ربيع الثورات العربية هذا، ومنها أصبح يؤسس لتاريخ طريق بناء الدولة المدنية بوصفها مهمة صعبة وشائكة في العالم العربي، الذي يفتقر للخبرة والثقافة الديمقراطيتين..

ويؤكد احتلال الأحزاب الوسطية التونسية صدارة تشكيلة المجلس التأسيسي على رسوخ الذهنية الوسطية التي يتعامل بها التونسيون مع الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها الفكرية. ولعل الوعي بمدى رسوخ هذه الذهنية في المجتمع التونسي هوالذي حمل حركة النهضة الإسلامية على تشكيل حكومة ائتلاف وطني مع حزب المؤتمر، وحزب التكتل.

ومع تشكل الحكومة الانتقالية برئاسة السيد حمادي الجبالي المنبثقة من المجلس التأسيسي، دخلت تونس في مرحلة جديدة يكتنفها شيءٌ من الغموض الذي يلفّ صلاحيات المجلس الوطني التأسيسي ومدة ولايته، على الرغمَ من وجود توافق ضمني على أن لا تتعدّى مهلة صياغة الدستور السنة الواحدة. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت المهلة المُحدّدة هي أيضاً لانتهاء ولاية المجلس التأسيسي ذاته والحكومة المنبثقة عنه. أما عن الصلاحيات فتدور الأسئلة حول حدود صلاحيات المجلس التأسيسي والحكومة خلال المرحلة التأسيسية.

وكان ممثلو أحد عشر حزباً الأكثر نفوذاً داخل «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي» وقّعوا في تونس

يوم 15 سبتمبر/أيلول 2011، وثيقة «إعلان المسار الانتقالي» التي جاء فيها أنّ مدة المجلس الوطني التأسيسي الذي سينتخب في 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 في تونس «لا يجوز أن تتخطى عاماً واحداً».. وأضاف البيان أن «المجلس الوطني التأسيسي سوف يحدد النظام الجديد للسلطات العامة وسيعمل على انتخاب رئيس الجمهورية». وأوضح البيان أن «المجلس الوطني التأسيسي والرئيس الجديد للجمهورية والحكومة يواصلون تحمّل مسؤولياتهم حتى انتخاب سلطات دائمة طبقا للدستور الجديد الذي سيتبناه المجلس الوطني التأسيسي»[1].

غير أن ما يسترعي الانتباه في تونس، هوما سوف يشهده المجلس التأسيسي من نزاع لا بدّ منه حول الدستور ذاته وموقع الشريعة الإسلامية فيه. والمعروف أن الدستور التونسي ينص في مادته الأولى على «أن تونس دولة مستقلة، دينها الإسلام ولغتها العربية». وهو الدستور الذي يجعل الدولة التونسية أقرب الدول العربية إلى العلمانية، ويتميّز دستورها عن الغالبية العظمى من الدساتير العربية بأنه لا يشير إلى دور ما للشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع. وسوف يترتّب على ذلك النزاع الكثير مما يتعلق بمصير كل إيجابيات التركة البورقيبية يأتي في مقدمتها قانون الأحوال الشخصية («مجلة الأحوال الشخصية» الصادرة عام 1956 والمعدلة عام1958) الذي يجعل سن الزواج للمرأة السابعة عشرة ويمنع تعدد الزوجات ويمنح الزوجين حق المطالبة بالطلاق، إلخ. هذا بالإضافة إلى ما تتمتع به المرأة التونسية قانوناً وعرفاً وممارسة في مجالات المساواة مع الرجل وحق العمل والتمثيل السياسي والحضور في الحياة العامة .

لقد عوّد «حزب النهضة» مستمعيه وقارئيه التعهد بالعمل في ظل الدولة المدنية الديموقراطية والمحافظة على قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة. علماً أن خصوم الحزب الذي تأسس أصلاً بهدف «بعث الشخصية الإسلامية لتونس» يأخذون عليه ازدواجية اللغة والاستعداد الدائم لدى رئيسه الشيخ

---

[1] – أحد عشر حزباً تونسياً تحدّد رؤيتها لمدة المجلس التأسيسي ودوره، صحيفة السفير 2011/9/16.

راشد الغنوشي التذرّع بـ«تطرف القواعد الحزبية» لتبرير الارتداد عن هذه الوعود والتعهدات[1].

ويشهد المجتمع التونسي منذ نجاح الانتخابات الأخيرة، وسيطرة حركة النهضة الإسلامية على السلطة فيها، حكومةً ورئاسةً ومجلساً، سواء مباشرة أو بالتحالف، «حرب» السياسة والمجتمع، القائمة حالياً حول صياغة الدستور الجديد، والهوية، وهي ليست كما يستسهل البعض توصيفها دوغمائياً، على أنها بين التيارات العلمانية والليبرالية والتيارات الإسلامية، بمن فيها الذي صعد إلى السلطة حديثاً، بل تبدو«المعركة» أكثر راديكالية بين «من هم مع النهضة الإسلامية ومن هم ضدها»، على حدّ تعبير أحد أساتذة الإعلام الجامعيين الناشطين سياسياً في تونس، في إشارة إلى فئة من التونسيين الذين يعترفون بإسلامهم من جهة وبديموقراطيتهم من جهة أخرى، منتقدين على السواء، اليسار التونسي لتقصيره في كثير من المحطات السياسية، و«النهضة» التي «خطفت الثورة» بخطابها الديني.

لا يزال مفهوم الدولة المدنية حديث الاستعمال في الخطاب الفكري والسياسي العربي. فمفهوم الدولة المدنية طُرِحَ في سياق ما بات يُعْرَفُ بربيع الثورات العربية، للإشارة إلى رؤية جديدة لعملية الإصلاح، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمعات العربية، التي أسقطت الديكتاتوريات العسكرية والبوليسية، التي كان قائمة.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدولة المدنية غير متداول في الأدبيات الغربية وليس له وجود في المعاجم والقواميس السياسية في الغرب، لذلك فإن هذا المفهوم له مضامينه الخاصة في العالم العربي حيث طرح للتعبير عن تجربة خاصة بهذه المجتمعات العربية. فما هي مرتكزات الدولة المدنية؟

في هذا السياق يقدم الدكتور عبد الحميد النعمي بحثاً حول مفهوم الدولة المدنية[2]. ويتناول مفهوم الدولة المدنية في عدة مستويات وهي الشكل والمضمون والسياق التاريخي والموضوعي لمفهوم الدولة المدنية.

---

(1)- فواز طرابلسي، التأسيس للديموقراطية التونسية أمام التحديات،صحيفة السفير 2011/10/26.
(2) - د.عبد الحميد النعمي، بحث حول مفهوم الدولة المدنية، صحيفة المستقبل 2012/2/25

**أولا: على مستوى الشكل**

أ- الدولة المدنية يجب أن تقوم على دستور ومنظومة من القواعد التشريعية والتنفيذية، فالدستور يبلور جملة القيم والأسس التي ارتضاها أفراد المجتمع لبناء نظامه السياسي والاجتماعي.

ب- الدولة المدنية هي أيضا دولة مؤسسات، وتقوم هذه المؤسسات على مبدأ التخصص فهي تمارس أعمالها بشكل مستقل وفق ما يعرف بمبدأ فصل السلطات، فكل سلطة تقوم بممارسة مهامها ضمن مجالها المحدد ولا تتجاوزه إلاّ في حدود ما تقتضي ضرورات التعاون والتكامل بين هذه السلطات.

ج-من المعالم الأساسية للدولة المدنية وجود مجتمع مدني فاعل ومؤسسات مدنية فاعلة للنهوض بمستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع والمساعدة في فهم الواقع السياسي والاجتماعي فهماً صحيحاً والمشاركة في بناء مؤسسات ديموقراطية وممارسة الرقابة عليها من خلال التنظيمات المدنية المختلفة والوسائل الإعلامية والرقابية المتاحة.

**ثانيا: من حيث المضمون**

الدولة المدنية هي استعادة حقيقية لبناء الدولة الوطنية والارتقاء بها إلى دولة ديمقراطية، أي إعادة إنتاج الدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق والقانون المعبرة عن الكلية الاجتماعية والقائمة على مبدأ المواطنة. وتشكل سيادة الشعب، العامل الحاسم في سيرورة التحول الديمقراطي في نطاق الدولة الوطنية.

وتكمن المقدمة الأولى للدولة الوطنية وضمان تحولها إلى دولة ديمقراطية، في تحرر الأفراد من الروابط والعلاقات الطبيعية ما قبل الوطنية كالعشائرية، والعرقية، والمذهبية، والطائفية، واندماجهم في فضاء اجتماعي وثقافي وسياسي مشترك هو الفضاء الوطني[1].

فالدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا دولة ديمقراطية تقوم على ما يلي: احترام حقوق الإنسان أولاً، وحقوق المواطن ثانياً، وفكرة الأكثرية الانتخابية

---

(1) - جاد الكريم الجباعي، وردة في صليب الحاضر، دار الفرات للنشر و التوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2008، (ص190).

الحرة التشكيلية، ثالثاً، وضمان التداول السلمي للسلطة على جميع المستويات وفي كافة مؤسسات الدولة، رابعاً.

فالدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا ديموقراطية لأنها تستبعد الاستئثار بالسلطة وتعتمد الرجوع إلى القاعدة بشكلٍ دوري. والديمقراطية هنا هي الليبرالية مفهومة فهماً جدلياً وتاريخياً صحيحاً+مفهوم الشعب، وهذا الأخير مُؤَسس على مفهوم الوطن والمواطنة، ونفي «الحرب خارج المدينة»، أي نفي العنف بكل صوره وأشكاله، ونفي الحرب خارج حدود الوطن ونطاق الأمة.

إن الدولة المدنية ليست بدولة عسكرية، وليست أيضاً بدولة دينية، لكنها ليست بالضرورة دولة علمانية بالمعنى الغربي للكلمة. فالدولة المدنية ترفض الدولة الدينية «الثيوقراطية»، وتستبعد إسناد عملية الحكم إلى فئة من رجال الدين أو الفقهاء لأن السياسة والإدارة والقانون والاقتصاد هي تخصصات يؤهل لها من يمارسها تأهيلاً خاصاً كما يؤهل رجل الدين أوالفقيه أوالعالم بالقضايا الشرعية في المعاهد والكليات الشرعية ولا يمكن لأحد أن يحل محله في الإفتاء والاجتهاد في القضايا الشرعية وكما نعترف لرجل الدين بعلمه وكفاءته في الإفتاء في الأمور الدينية فيجب أن نقر لرجل الاقتصاد والقانون والإدارة والسياسة بخبرته وتأهيله للقيام بالعمل الحكومي وبالتالي فإن الدولة المدنية لا تقبل بإسناد عملية الحكم للفقهاء أو رجال الدين لمجرد أنهم علماء بأمور الدين ويرتدون عباءة الفقيه[1].

فالدولة المدنية لا ترفض الدين ولا تعاديه ولكنها ترفض استغلال الدين لأغراض سياسية فهي ترفض إضفاء طابع القداسة على الأطروحات السياسية لأي من الفرقاء في العمل السياسي أوتنزيه أي رأي من الآراء أو اجتهاد من الاجتهادات عن النقد أو النصح والتوجيه. فالإسلام يفرق بين الوحي وبين الاجتهاد في فهم الوحي وتفسيره، فلا يعطي لهذه الاجتهادات لذاتها قداسة وإنما يقبلها بقدر ما تقدمه من حجج على صحة فهمها وتفسيرها للكتاب والسنة. ومن جانب آخر فإن الدولة المدنية ترفض نزع الإسلام من

---

(1) - د.عبد الحميد النعمي، مرجع سابق.

ميدانه الروحي ومن مجاله المقدس والزج به في المجال المدنس الذي هو مجال الصراعات والمؤامرات والألاعيب السياسية.

الدولة المدنية من هذا المنظور هي دعوة للانفتاح ودعوة لاستيعاب تراث فكر الحداثة الغربية، لا سيما في مجال قضية حقوق الإنسان، باعتبارها القضية المركزية في نسق الحداثة وفي منظومتها القيمية، وفي الثقافة الديمقراطية سواء بسواء. ولا يمكن فصل مقولة الحرية أومشكلة الحرية، بتعبير الفلاسفة، عن قضية حقوق الإنسان وكرامته. ومن المهم أن نلاحظ أن قضية الحرية كانت غائبة عن الثقافة العربية وعن الفكر السياسي خاصة، ولا تزال غائبة، ولذلك من السهل تذويب الفرد في العشيرة والطائفة والجماعة الإثتنية.

## 3- الربيع العربي ينزع القدسية عن الدولة «الثيوقراطيطة» الدينية

لقد شكل ربيع الثورات العربية، بوصفه عملية سياسية في غاية العمق ومحتواها الأساسي تحرري وتحديثي، نقلة نوعية في مسار إدخال الإسلام إلى عالم الحداثة الكونية من خلال دخول حركات الإسلام السياسي المعتدلة في صلب العملية الديمقراطية، وتهميشه للحركات الإسلامية العنفية والسلفية التي شوهت الدين الإسلامي الحنيف، وتركيزه على القضايا الداخلية التي تحتل الأولوية الرئيسة لدى الشعوب العربية، على ماعداها من القضايا الأخرى: « قضية فلسطين، والصراع العربي- الإسرائيلي، ومواجهة الإمبريالية الغربية» التي وظفتها الأنظمة الشمولية الإقليمية من أجل استمرار بقائها في السلطة.

هناك عالم جديد ينشأ من خلال عودة سلطة الدين إلى الغرب، بعد ثورة ديمقراطية وعلمانية مستمرة منذ ما يزيد على قرنين. ففي كل مكان، بُعِثَت من جديد الأقليات على مختلف أصناف هويتها التاريخية أوما قبل التاريخية، ونهضت من رمادها لأدنى إشارة ضعف في السلطات المركزية (إيران، العراق، تركيا)، وأعادت بناء ثقافتها الخاصة، وتكوين مرجعيتها المستقلة، في مسعى إلى ملء الفراغ الذي خلّفته هزيمة القومية العربية وزوال الإيمان بوعودها الزائفة من أجل «تحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية».

وفي هذا السياق برزت الطائفية (الناجمة عن الانقسامات المذهبية داخل الدين الواحد، وتنامي العصبيات الجماعية على أساس ديني) في حضن أزمة الهوية العربية، رداً على انتشار النزعة المادية الجديدة التي جلبتها العولمة الرأسمالية المتوحشة، حيث شكل العامل الديني سُدّاً أمامها، بطرق مختلفة ولكن على نمط حديث.

فإيران، الدولة التمامية بينوياً دائماً، والمستعجلة دائماً، تُعيد اكتشاف «التيوقراطية» أي الطابع الكهنوتي للدولة الإيرانية، من خلال تبنيها لنظرية «ولاية الفقيه» كما صاغها الإمام الراحل الخميني على الرغم من أنها تجسد قطيعة فقهية ومعرفية مع «نظرية ولاية الأمة على نفسها» وهي النظرية الشيعية الإصلاحية المستنيرة التي صاغها المصلح الإيراني الكبير الإمام الميرزا محمد حسن الغروي النائيني (1860-1936) منظر الثورة الدستورية الإيرانية المعروفة تاريخياً بـ«ثورة المشروطة»سنة 1906، في كتابه المهم والجريء«تنبيه الأمة وتنزيه الملة».

إن تحول نظرية «ولاية الفقيه» الخمينية إلى أيديولوجية رسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تمنح السلطة المطلقة لمرشد الثورة (بالأمس آية الله الخميني، واليوم آية الله خامنئي)، أطاح بعصر الأنوار وحركة الإصلاح الإسلامي للأمة بشيعيّها وسنييّها، وأسقط مفهوم التقدم العزيز على قلوب الماركسيين. ومع ذلك، فَتَحتَ النزعة الثأرية للمقدس تَحضُنُ عودة الدولة-الأمة في بعدها القومي الفارسي، لإخماد المحاولات الانفصالية من جانب الأقليات الرامية للاستئثار بموارد حيوية للدولة. فإيران المنهارة القوى ظاهرياً غداة ثورة الخميني زجت بجميع قواها في المعركة لاحتواء اضطرابات كردستان (سانانداج) من دون أن تمنح أدنى بداية إرضاء لمطالب الأكراد في الحكم الذاتي، وقدرتها التي لا تقل إثارة للدهشة على تحجيم آثار كفاح العرب في خوزستان(عربستان) من أجل الحكم الذاتي (جبهة تحرير الأهواز) وعلى استدراك انضمامها إلى الجيش العراقي في بدايات الحرب الإيرانية-العراقية الأولى عام 1980، بترحيل مكثف للسكان العرب من مراكز المدن مثل خورمشاه، كل ذلك يشهد على هذا العزم من جانب الدولة الإيرانية على ألا تتخلى عن شبر من الأرض.

بعد ثلاث وثلاثين سنة من انتصار الثورة الإيرانية (1979)، هاهي الثورة الإيرانية ذاتها تقف الآن على الطرف النقيض من ربيع الثورات العربية الحديث(2011) وغير المسبوق، والذي تفجر في شوارع العواصم، والمدن العربية الكبرى، من خلال الحلف المقدس الذي أقامته إيران مع الأنظمة الشمولية الإقليمية والدولية الممانعة للغرب، واستعراض قوة النظام العسكرية عبر هذا الحشد الشعبي الكبير، لتؤكد للرأي العام العالمي وللدول الغربية أن النظام ليس معزولاً شعبياً بل إنه يحظى بدعم شرائح واسعة من المجتمع الإيراني سواء لأسباب أيديولوجية، أولأسباب مادية، هذا فضلاً عن أن النظام الإيراني لا يزال يقدم الدعم للسلع الأساسية لقطاعات واسعة من الشعب من طريق العوائد النفطية الضخمة.

وتصر طهران على التمسك بنموذج النظام السياسي الديني الشمولي الذي قام على أرضية نظرية السلطة الشيعية التقليدية(أي نظرية ولاية الفقيه)، والذي حدّد موقفه من القضايا موضع الجدل في إيران، مثل مسألة المواطنة وما يتعلق بها من الحقوق السياسية، والشرعية وسيادة القانون، والجمهورية ودور الشعب، رغم أن الثورة الإيرانية، في شكلها الخميني على الأقل، ككل الثورات الكبرى التي عرفها القرن العشرون قد عاشت فترة من البراديم الثوري الخالص والبسيط الذي يفتقرلأيديولوجيا سياسية متماسكة ومتينة فضلا عن عدم الانسجام بين النخبة التي اشتركت في تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية وبين السياسة الواقعية التي يكثر فيها الاختلاط والتعقيد حول مسائل داخلية، حيث يدور صراع شديد حول التحديث في بنية النظام السياسي، وموقع الإسلام وعلاقته بالسياسة، بين المحافظين والإصلاحيين.

الذين يعرفون الحقد الطبقي والعنف اللذين يطبعان ميليشيات «الباسيج»، التي أصبحت القوة الأمنية-العسكرية الضاربة للنظام الديني الشمولي، في إيران والمنبثقة عن مؤسسة «الحرس الثوري»، التي تحولت بدورها إلى طبقة مهيمنة في المجتمع الإيراني تمتلك مصادر القوة العسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية والثروة في المجتمع، وتشكل في الوقت عينه الجيش الأيديولوجي للنظام الديني، وتحظى بعناية خاصة من جانب الرئيس أحمدي نجاد.. هذه الميليشيات، استخدمها الرئيس أحمدي نجاد، ومرشد الثورة علي خامنئي من

أجل إخماد «الثورة المخملية» منذ سنتين في بلد لا توجد فيه دولة القانون، يقدرون عاليا شجاعة هؤلاء الإيرانيين من كل الأعمار، ومن كل الفئات والطبقات الاجتماعية، الذين جازفوا بحياتهم، وبالسجن والتعذيب في تحد كبير لميليشيات «الباسيج» الرسمية التي قتلت العشرات من دون تردد، في سبيل خوض معركة الديمقراطية، وتكسير المقدس الديني، حيث هتف المتظاهرون «الموت للديكتاتور خامنئي» الذي يرأس نظاماً قمعياً عارياً من كل شرعية سوى شرعية القوة والقمع.

وها هو ربيع الثورات العربية الذي يشق طريقه في العالم العربي منذ أكثر من سنة رغم مواجهته لأنظمة شمولية غاية في العنف والقمع، ينجم عنه وصول الحركات الإسلامية المعتدلة إلى السلطة من طريق الانتخابات الديمقراطية النزيهة، وقد تبنت هذه الحركات الإسلامية المعتدلة فكرة «الإسلام الليبرالي» التي تؤمن ببناء دولة مدنية قد لا تصل إلى حد فصل الدين عن الدولة، لكنها في الواقع دولة إسلامية ليبرالية قائمة على مؤسسات سياسية ليبرالية (كالبرلمان والانتخابات والحقوق المدنية) بل وحتى بعض سياسات الرعاية الاجتماعية، على أساس أنها لا تتناقض مع أي نصوص دينية، دولة مدنية يختار فيها المواطنون مؤسساتهم السياسية كما يريدون، ويغيرونها إذا شاؤوا حسب الظروف.

بيد أن ما ميز هذا الربيع العربي هو صدور وثيقة الأزهر بتاريخ 20 جوان/يونيو 2011، حول مستقبل مصر واستعادة الأزهر مكانته الأساسية كمرجع أعلى للإسلام في مصر ومنها إلى العالمْين العربي والإسلامي. وكان شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب قد أعلن هذه الوثيقة المؤلفة من 11 مادة، أولاها: «دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية». ثانياً: «اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر». ثالثاً: «الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية». رابعاً: «الاحترام الكلي لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار ورفض التكفير والتخوين.» سادساً: «احترام جميع مظاهر العبادة والحرص على حرية التعبير الفني والأدبي».

ومما جاء في خاتمة الوثيقة ما يلي: «اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة». وبتاريخ 10 جانفي/يناير 2012، أعلنت وثيقة الأزهر حول الحريات الأساسية لتحدد بشكل رائع موقف الإسلام من حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وحرية البحث العلمي وحرية الإبداع الأدبي والفني..

فهذه الوثيقة الصادرة من أكبر مرجع إسلامي تبرز حقيقة أن الإسلام يمكنه التخلي عن «فرادته» بالمعنى السلبي للكلمة، أي عدم تقبله من حيث أنه «دين ودولة»، لملاقاة المفاهيم والمسلمات الحضارية المعاصرة (حرية، ديموقراطية، حق الاختلاف، حقوق الإنسان، الأولوية لحرية الإنسان كفرد وصون كرامته، واحترام الآخر المختلف جماعات وأفراداً، التسامح الديني خارج إطار الذمية...) والتي باتت معتمدة في غالبية المجتمعات في عصر العولمة، وينزع في الوقت الراهن القدسية عن «الفقيه»الحالي، خليفة الخميني، آية الله خامنئي، ويكسر هيبة هذا المقام الذي بقي طوال ثلاثة وثلاثين عاماً من عمر الجمهورية الإسلامية بعيداً عن أي نقد، من خلال استنكاره للطبيعة «التيوقراطية» لولاية الفقيه، واتهامه لمرشد الثورة، وأهل الحكم في طهران، باستعادة الممارسة «التيوقراطية».

لقد أكد ربيع الثورات العربية على أن الصراع في العالم العربي والإسلامي يتمحور بين سيادتين: واحدة إلهية –دينية، وأخرى شعبية ديمقراطية. وعلى نقيض ولاية الفقيه التي شكلت الأساس الأيديولوجي الذي يقوم عليه نظام الجمهورية الإسلامية، طورت الحركات الإسلامية العربية المعتدلة «ولاية الأمة على نفسها» أي فكرة «الإسلام الليبرالي»، التي تعتمد على بناء الدولة المدنية في المسألة السياسية والتنظيمية المتعلقة بالمجتمع السياسي، باعتبارها دولة زمنية لا يجوز للفقهاء أن يتولوا السلطة فيها، أو أن يكون جميع جسمها، ولاسيما جميع مفاصلها وقيادتها، مكونة من رجال الدين.

# الفصل العاشر
# معركة الدستور الجديد
# معركة الهوية والمستقبل

عرفت الساحة التونسية خلال الأشهر القليلة الماضية تجاذبات حادة في الشارع التونسي، تحولت إلى ما يشبه المواجهة وسط اشتباك كلامي بين القوى العلمانية واليسارية والتيارات الدينية السلفية حول هوية البلاد، والحريات العامة والشخصية، ومسألة إدارج الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، أدّت إلى تقسيم المجتمع والشعب، إلى اتجاهين عريضين، الأول علماني، يتشبث ببناء «دولة مدنية حديثة»، وأغلبه من اليسار والحركات الحقوقية المدافعة على مكتسبات المرأة والحريات العامة، وآخر إسلامي يدعو إلى «دولة إسلامية» يكون الإسلام المصدر الأساسي للتشريع في دستورها، تتقدمه التيارات السلفية التي أصبحت تكتسح الساحة، إضافة إلى التيار المتشدد داخل حركة النهضة.

فبعد نقاشات عميقة ومطولة خلال اجتماع الهيئة التأسيسية لحركة النهضة الذي تواصل يومي السبت والأحد 24 و25 مارس/آذار 2012، برئاسة زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي، ورئيس الهيئة التأسيسية للحركة فتحي العيادي، أعلن الناطق الرسمي باسم الحركة، نجيب الغربي، أن هذه الأخيرة قررت «الاحتفاظ بالفصل الأول من دستور 1959، باعتباره محل إجماع جميع فئات المجتمع التونسي» .وتنص المادة الأولى من الدستور التونسي، على أنّ: «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، من دون أي إشارة إلى أن الإسلام هو مصدر أساسي للتشريع. وتحظى هذه المادة الأولى التي يعتبرها التونسيّون ثمرة «الخيمياء البورقيبيّة» بإجماعٍ سياسيّ بين القوى العلمانية اليسارية والقوى

الإسلامية طيلة الحقبة التاريخية الماضية، ولا تزال موضوع إجماع، كما دلّ على ذلك الموقف التاريخي الذي اتخذته حركة النهضة الإسلامية بعدم ذكر الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد الذي يصوغه المجلس التأسيسي.

من الناحية التاريخية، يذكر في هذا الصدد، أن المجلس التأسيسي الذي انتخب في 25 مارس/آذار1956، اجتمع لأول مرّة في 8 أفريل/نيسان عام 1956، في قاعة العرش في قصر باردو، بما له من رمزيّة، وانتخب بورقيبه رئيساً له. وبعد ستّة أيام أقرّ قانوناً دستوريّاً مؤلفاً من مادّة وحيدة بثلاث فقرات، هو «الدستور الصغير عام 1956».

وأدرك الرئيس الراحل الحبيب بورقيبه، حينئذ، أنّ مسألة العلاقة بين الدين والدولة قد تلهب النفوس وتحرّك المشاعر التي لا طائل لها، فأراد مسبقاً أن يقفل باب النقاش. هكذا جاءت الفقرة الأولى من القانون الدستوري الصادر في 14 أفريل/نيسان عام 1956، والتي سوف تنقل حرفيّاً تقريباً في المادة الأولى من دستور الأوّل من جوان/يونيو عام 1959 تحفةً في الاقتضاب والغموض: «تونس دولة حرّة مستقلّة ذات سيادة. الإسلام دينها والعربيّة لغتها». فالإسلام «دين دولة» وليس «دين الدولة»؛ في حين تمّ «الاعتراف» بحريّة المعتقد وحرّية ممارسة المعتقدات «المحميّة شرط ألا تخلّ بالنظام العام» (الفقرة الثالثة). بالتالي لم يجعلِ الدستور من تونس دولةً لائكيّة، لكنّها لم تكن دولةً إسلامية. كانت دولة علمانيّة (مدنيّة)، لأنّ الشريعة لم تكن فيها مصدراً للتشريع[1].

وقال القيادي البارزالذي يتولى منصب المنسق العام لحركة النهضة الإسلامية عبد الحميد الجلاصي في حديث مع«يونايتد برس أنترناشيونال» يوم 28 مارس/آذار 2012: إن حركة النهضة تمكنت من تفكيك «لغم» مسألة

---

(1) - سامي غربال، تونس الجديدة والدين، مجلّة لولموند ديبلوماتيك، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011.
ملاحظة: هناك التباسات كبيرة في المفاهيم الحديثة العربيّة حول "العلمانيّة": تمّ هنا اختيار تعبير لائكيّة laïque للإشارة إلى الفصل التام بين الدين والدولة كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا، وهي الدولة الغربية التي تطبق فيها علمانية زاديكالية، بحيث لا تحظى المؤسسات الدينيّة (الكنائس والمساجد) بأيّ طبيعة خاصّة؛ وتعبير علمانيّة séculier على فصلٍ يعترف لهذه المؤسّسات بخصوصيّتها في هويّة المجتمع والدولة، كما هو الحال بالنسبة إلى العلمانيّة الأنكلوسكسونيّة المطبقة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

التنصيص على الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي الجديد، ونفى أن تكون النهضة تتعامل مع الأوضاع في البلاد بخطابين مزدوجين، رغم اعترافه بتباين الآراء والمواقف في صلب حركته.

وأضاف الجلاصي أن حركة النهضة التي تقود الحكومة التونسية المؤقتة «تتعامل بعقلية المسؤول» مع كل الملفات المطروحة، فقد «حرصت على وفاق رغم أنه كان على حسابها». وأكد الجلاصي، أن حركة النهضة تعاملت بعد الانتخابات «بروح من المسؤولية العالية مع ثقل المسؤولية التي حملنا إياها الشعب»، واتخذت موقفها المتعلق بالاكتفاء بالفصل الأول من دستور 1959، وبالتالي عدم التنصيص على الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، بعدما وصل السجال الشعبي حول هذا الملف إلى درجات من النضج، ولكنها توشك على الانفلات، وتهديد السلم الأهلي، والانسجام الاجتماعي.

سوف يتذكر تاريخ تونس ما بعد رحيل الديكتاتور زين العابدين بن علي يوم الاثنين 26 مارس/آذار 2012، باعتباره يوماً تاريخياً مُهِماً. ففي ذلك اليوم، قالت حركة النهضة الإسلامية التي تهيمن على الحياة السياسية في تونس، للمجموعات السلفية المتطرفة، لا لتنصيص الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي الجديد، مقدمة بذلك رفضاً واضحاً وقاطعاً. ويعتبر هذا الموقف التاريخي الذي اتخذته حركة النهضة الإسلامية خطوة سياسية متقدمة عكست نوعاً من البراغماتية في التعاطي مع الملفات الشائكة، في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة التي تمر بها تونس، حيث أسهم هذا الموقف في نزع فتيل التوتر، والاحتقان الذي بلغ حدّ تهديد وحدة النسيج الاجتماعي وتماسكه.

وبهذا الموقف المسؤول أنجزت حركة النهضة عملها الأول كحزب حكومة. فقد فضلت حركة النهضة الواقعية والبراغماتية على المغالاة في الأيديولوجيا، وتصرفت كقوة سياسية مسؤولة، وخاطرت بعملية المواجهة مع الجناح المتشدّد في داخلها، ومع الجماعات السلفية المتطرفة الأخرى. وفضلت أيضا التجريبية في إدارة الدولة على الطُهْرِيَة الطائفية.

وإذا حافظت حركة النهضة الإسلامية على هذا النهج، نهج بناء الدولة المدنية الحديثة والديمقراطية التعددية، حيث يسود فيها الوفاق التاريخي بين

العلمانية و«الإسلام الليبرالي»، فإن الثورة التونسية باعتبارها القاطرة التي تَجُرُّ ربيع الثورات العربية، يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به عربياً وإسلاميا.

فبعد استقلال تونس في عام 1956، أقرّ أوّل رئيس لهذه الدولة الصغيرة في منطقة المغرب العربي، الحبيب بورقيبة، في عام 1959، دستوراً حديثاً يعتبر من أكثر الدساتير تقدمية في العالم العربي والإسلامي. فقد زوّد التونسيين بمدونة الأحوال الشخصية التي منحت المرأة التونسية، حقوقاً لا مثيل لها في المنطقة. وفي الوقت الذي كانت فيه معظم الدساتير في البلدان العربية والإسلامية، تَنُصُّ صراحة على أن الشريعة الإسلامية تعتبر مصدراً أساسياً للتشريع، تفرّد التونسي بعدم ذكر الشريعة الإسلامية كمصدر للقانون والدستور التونسي، مكتفياً بالمادة الأولى التي نصت على أن دين الدولة هوالإسلام.

## 1-خلفيات تراجع حركة النهضة الإسلامية

أثار تراجع حركة النهضة الإسلامية عن التنصيص على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي ووحيد للتشريع في نص الدستور الجديد، الذي يعكف على إعداده المجلس التأسيسي رُدُودَ أفعال متباينة لدى الفاعلين السياسيين والخبراء بين مُرّحب به ومُتَوّجس من مدى التزام الحركة بقرارها وبتعهداتها بصفة عامة.

فقد رحّبت عدة هيئات سياسية ذات اتجاهات سياسية مختلفة منها أحزاب المعارضة بموقف حركة النهضة، باعتباره «سيحافظ على الوفاق السياسي ويجنب التطرف الديني في البلاد». وفي هذا السياق، قال رئيس كتلة حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، المولدي الرياحي، إن هذا القرار«مهم ومفيد بالنسبة إلى تونس والحياة السياسية في البلاد». وأضاف المسؤول السياسي التونسي، الذي يشارك حزبه في الائتلاف الحاكم، في تصريح أوردته الصحف التونسية الصادرة يوم 27 مارس/آذار 2012، أن الأحزاب السياسية «يجب ألا تكون تحت تأثير تيارات متشددة (...) بل أن تحصن المجتمع وتبحث عما يقيه ويعد للمرحلة القادمة»، معتبراً أن التيارات السلفية وغيرها «لا تمثل إلا أقلية صغيرة جدّا داخل المجتمع التونسي».

واعتبرت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي المعارض، والعضو في المجلس التأسيسي، مية الجريبي، أن موقف حزب النهضة «يعبر عن الإرادة في التوافق، الذي تسعى إليه كل الأحزاب السياسية التونسية حول الدستور». وقالت الجريبي في تصريح أوردته وكالة الأنباء التونسية، إن الأحداث أكدت أن الجدل حول الشريعة الإسلامية، الذي شهدته تونس خلال الأسابيع الأخيرة «يفتح الباب لمتاهات نحن في غنى عنها ويمكن أن تقود إلى العنف ونحو تخوفات حقيقية»، مشيرة إلى أن الدفاع عن «مدنية الدولة» في الدستور لا يعني عدم الاستلهام من الإسلام والقيم الإسلاميّة.

أما الزعيم التاريخي للحزب الديمقراطي التقدمي، الأستاذ أحمد نجيب الشابي، فقد قال من جهته إنه «يسجل بارتياح هذا القرار الصادر عن حزب النهضة»، مشيراً إلى أن الإجماع الوطني حول الدستور يُجنّب تونس «تجاذبات ليست في حاجة إليها ويمكن من تخفيض درجة التوتر السياسي».

وفي السياق عينه، اعتبر المحلل السياسي صلاح الدين الجورشي الذي ينتمي إلى تيار «الإسلاميين التقدميين» المُنْشَقِ عن حركة النهضة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، تراجع حركة النهضة الإسلامية بأنه «يكتسي أهمية قصوى في هذه المرحلة ويمكن وصفه بالمنعرج في المسار السياسي العام بالبلاد لأنه جنب التونسيين تعميق حالة انقسام حاد».

ويرى الجورشي أن «الكفة مالت في النهاية لصالح الوعي بطبيعة المرحلة وترجيح منطق المصالح على خطاب الأيديولوجيا» مُضيفاً أن «وجهة نظر رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي لا يزال يتمتع بنفوذ قوي داخل أنصاره كانت حاسمة في ترجيح الكفة» لدعاة الاكتفاء بالفصل الأول من دستور 1959 الذي وضعه الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة.

وبالمقابل، وصف الدكتور محمد الهاشمي الحامدي رئيس تيار «العريضة الشعبية للعدالة والحرية والتنمية»، وهو فصيل ذو اتجاه إسلامي معارض داخل المجلس التأسيسي، موقف حركة النهضة من موقع الإسلام والشريعة في الدستور الجديد بأنه «خيانة للتونسيين الذين صوتوا لها ولمبادئ الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس». وأضاف الهاشمي، وهو رجل أعمال يقيم في

لندن، حيث يدير إحدى القنوات الفضائية، في بيان أوردته يوم 27 مارس/آذار 2012 وسائل الإعلام التونسية، أن رفض حركة النهضة اعتماد الإسلام مصدراً أساسياً للتشريع في الدستور الجديد «يقدم الدليل على أن الحركة تتاجر بالدين للوصول إلى السلطة، واليوم تتاجر بالتخلي عنه والتفريط فيه للبقاء في السلطة». ودعا الحامدي نواب النهضة في المجلس التأسيسي الذي ستكون له مهمة كتابة الدستور الانشقاق عن كتلة النهضة والانضمام إلى تيار العريضة الذي دعا صراحة إلى أن يكون الإسلام المصدر الأساسي للتشريع في الدستور الجديد.

يشكل موقف حركة النهضة الأخير، تحولاً في مسار الإسلاميين بتونس، فالنهضة رغم أنها تقود الحكومة التونسية المؤقتة، وتهيمن على المجلس التأسيسي بنحو89 نائباً من أصل 217، فإن أحداث الصراعات الأخيرة بين المجتمع المدني الذي ظهر كقوة كبيرة تقف نداً أمام الدولة وبين الجماعات السلفية المتشدّدة التي تمارس العنف ضد المجتمع، بيّنت أن حركة النهضة وجدت نفسها أقلية على أرض الواقع في مواجهة أكثرية تريد أن تتقدم بتونس خطوات جادة على طريق بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

وتعاني حركة النهضة من انقسامات داخلية في صفوفها بين تيارين بارزين، ويمسك الشيخ راشد الغنوشي العصا من النصف، بهدف حفظ التوازنات الداخلية للحركة. ويقود التيار السلفي المتشدّد داخل حركة النهضة الصادق شورو أساساً، وهو من دعا من داخل المجلس التأسيسي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وتربطه علاقات وثيقة بقيادات الجماعات السلفية الجهادية حتى أنه يحضر مؤتمراتها ونشاطاتها. وتصطف وراء الصادق شورو القيادات التي عانت محنة السجون وأصبحت حاملة لما يسمى بـ«الثقافة السجنية» المتشدّدة على شاكلة الجماعات الإسلامية المصرية.

أما التيار الثاني، فهوتيار «معتدل» تقوده إطارات شابة عاشت أكثر من 15 سنة في المنافى متنقلة بين لندن وباريس واكتشفت خلال تلك السنوات أن نجاح حركة النهضة يبقى رهين «انفتاحها الديمقراطي وتسامحها وعقلانية سياساتها وفكرها ومدى نجاحها في التوفيق بين مرجعية الحركة العقائدية وما

تستدعيه خصوصية المجتمع التونسي العلماني من تنازلات»[1].

وقد اعترفت مصادر قيادية في حركة النهضة نفسها بهذا الانقسام الذي بدأ يشق صفوفها، لاسيما بعد أن فازت في انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2011 وشكلت أول حكومة طعمتها بتحالفها مع حزبين ليبراليين هما المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه المنصف المرزوقي والتكتل من أجل العمل والحريات الذي يتزعمه مصطفى بن جعفر.

وكما هو الحال في الانتخابات الأخيرة حيث ضخّم الإعلام المحلي والعربي والدولي فوز الإسلاميين في تونس، لكن في واقع الجسم الانتخابي الحقيقي، لا تمثل حركة النهضة سوى20 في المئة أو أزيد من ذلك بقليل، هذا هو حجمها الحقيقي. أما باقي المجتمع التونسي، فهو ليس مع النهضة، وهو متمسك بتعاليم الإسلام المدنية المتسامحة، ويرفض الإسلام الأصولي العُنْفِي، ومُتشبِّثٌ بمقومات الحداثة وبناء الدولة المدنية. وفي مثل هذا الوضع وجدت حركة النهضة نفسها وحيدة، باستثناء تحالفها مع الجماعات السلفية المتشددة في مواجهة أكثرية المجتمع. وهذا ماجعل الشيخ راشد الغنوشي يقول: «لن نفرض الإسلام على المجتمع التونسي»، إنه الانصياع المُرّ لمنطق الأكثرية التي تريد أن تعيش في كنف المكتسبات التاريخية التي حققتها تونس في ظل الجمهورية الأولى، مع إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الجمهورية الثانية.

وأثبتت تجربة الحكم القصيرة بعد تشكيل حكومة الترويكا برئاسة السيد حمادي الجبالي، أن حركة النهضة لا تزال تتصرف كحزب معارضة لا كحزب سلطة، عليه أن يقدم حلولاً واقعية للتحدّيات التي تواجهها تونس بعد إنجاز ثورتها. فوجدت نفسها عاجزة عن إدارة مؤسسات دولة علمانية عريقة أولاً، وعاجزة عن تقديم حلول ناجعة لمطالب التونسيين الذين سئموا الوعود، ثانياً.

---

(1)- لماذا تراجعت النهضة عن «أسلمة» الدستور التونسي؟ محللون يؤكدون أن تخلي النهضة عن اعتماد الإسلام كمصدر أساسي للتشريع «لا هو مبدئي ولا إستراتيجي» وإنما جاء تحت ضغط الشارع التونسي. موقع ميدل ايست أونلاين.

هناك مجموعة من العوامل أسهمت في دفع حركة النهضة الإسلامية إلى التراجع عن تنصيص الشريعة الإسلامية في الدستور التونسي الجديد، ومنها:

أولاً: قوة حراك المجتمع المدني التونسي الذي لم يهدأ منذ انتخاب المجلس التأسيسي، في الدفاع عن مقومات الدولة المدنية والديمقراطية وحماية أهداف الثورة.

ثانياً، صياغة الدستور الجديد بعيداً من الشريعة الإسلامية أو من خلالها، وحلّ مشكلة البطالة التي تقدّر بعض الجهات الاقتصادية أنها بلغت نسبة 18 في المئة، وملف الحريات الذي بات حديث الساعة مع صعود الظاهرة السلفية بحرية لم تعهدها في زمن زين العابدين بن علي.

ثالثاً: لقد قوبلت الثورة التونسية باحترام العالم ككل وهناك التزام دولي بدعم تجربة هذه الديمقراطية الفتية، لهذا تحرص حركة النهضة على تقديم نفسها بأن حركة معتدلة وتعمل في إطار النظام الدولي وقوانينه ونظمه، وملتزمة بالشراكة القائمة تاريخياً بين تونس والغرب، حتى لا تخسر قطاع السياحة، ومشاريع الاستثمار الأوروبية والأمريكية في تونس. وكان رئيس الوزراء التونسي السيد حمادي الجبالي، يؤكد دائماً تمسك تونس بالعلاقات الاستراتيجية التي تربطها مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من تغير النظام وتولي الإسلاميين قيادة الائتلاف الحاكم. وقابلها الاتحاد من خلال استضافة رؤساء مؤسسات الاتحاد الثلاثة، رئيس البرلمان مارتن شولتز ورئيس المفوضية مانويل باروسو ورئيس المجلس الأوروبي (القمة) هيرمان فان رومبوي، رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي في بداية شهر فيفري/شبّاط 2012، بالتطمينات والوعد الرسمي أن لا يدير الاتحاد الظهر للتونسيين الذين احتضنوا في أول انتخابات ديموقراطية حزباً إسلامياً لم يبدد بعد المخاوف كافة التي تحيط بنواياه ونقص انسجام خطاباته بين الأنصار والداخل والخارج.

رابعاً: لقد ألح رئيس الحكومة التونسي السيد حمادي الجبالي أمام المحاورين الأوروبيين على أن وجود الإسلاميين في السلطة ليس تهديدا للحريات والمساواة بين المرأة والرجل. وأشار إلى «روح الاعتدال التي تقود البلاد حيث ستتزود قريباً بدستور يلتفت إلى المستقبل ويؤكد تمسكها بالحريات

الأساسية وحقوق المرأة وبناء دولة القانون». وأبلغ الجانب الأوروبي بأن ولاية الائتلاف لن تتجاوز السنة ونصف السنة حيث سيدعى التونسيون لانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية في منتصف عام 2013 تقريباً. وقال رئيس البرلمان مارتن شولتز «يتوجب على أوروبا المساعدة المادية والمساعدة أيضاً بالفهم خاصة في ظل السيل الهائل من المعلومات».

وتتساءل أوروبا حول حقيقة نوايا حزب النهضة (الإسلامي) إذ تنسب إليه ازدواجية الخطاب وأحياناً ثلاثيته، خطاب معتدل في اتجاه الغرب وخطاب تحدٍّ تجاه المعارضة في الداخل وخطاب ثالث تقليدي لأنصاره من الإسلاميين والسلفيين. وعقب مارتن شولتز بأن «غالبية الأوروبيين لا تعلم حقيقة ما يجرى عملياً. ويجب فهم ما يحدث في الميدان. فحزب رئيس الوزراء التونسي يُنظرُ إليه في أوروبا بمنزلة حزب إسلامي ويتساءل الأوروبيون عن طبيعته وما إذا كان يناهض القيم الأوروبية». ويرى شولتز إمكانية «حل هذه الإشكالات في نطاق الاحترام المتبادل لقيم كل من الجانبين لأنها في الأساس قيم مشتركة». وشدّد خاصة على أهمية تبديد المخاوف. وقال شولتز «إذا تبدد الخوف فإن السياح سيعودون. وبمقدار ما يتبدد الخوف يزداد التعاون والتبادل».

وقال الجبالي إن حزبه (النهضة) «يدرك أكثر من أي حزب آخر وجود مصالح استراتيجية تربط بين تونس وبين أوروبا وإنّ العلاقات القائمة مع أوروبا ليست تحالفاً مؤقتاً». وفاجأ المراقبين بالقول «إن أوروبا خيار التونسيين الاستراتيجي». وهوبذلك قدم قراءة صحيحة في مكونات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين تونس والاتحاد حيث يستوعب الأخير أكثر من ثلاثة أرباع تجارة تونس الخارجية ويحتضن نحو ثلاثة أرباع مليون تونسي يقيمون في مختلف دول الاتحاد. وتعمل في تونس نحو3200 مؤسسة أجنبية غالبيتها أوروبية. كما يعد الأوروبيون نحو80 في المئة من السياح الذين يزورون البلاد في كل سنة. وأكثر من ذلك فإن تونس تعوِّلُ على المساعدات الأوروبية المالية والتقنية لإطلاق المشاريع العاجلة التي من شأنها تهدئة الوضع الاجتماعي وإمهال الجهات المختصة فرصة بعث مشاريع تطوير البنى التحتية التي قد تغري المستثمرين بالتوجه إلى المحافظات الفقيرة داخل الجمهورية.

خامساً: حدّد رئيس الوزراء التونسي السيد حمادي الجبالي موقفاً واضحاً من السلفيين، حين قال: «هناك استنفار كبير في صفوف المجتمع المدني والشعب يرفض المغالاة والتطرف ولا يقبل العنف والإكراه تحت أي مسمى ولا يمكن أن يقبل بغير السلطة الشرعية». وشدّد على أن «هذه الظواهر مرفوضة». وترفض الحكومة «الابتزاز باسم الإسلام من السلفيين أو البلشفيين». ويشكل السلفيون تحدياً كبيراً بالنسبة إلى المجتمع ككل وحزب النضهة بصفة خاصة. وقد تدفعهم حماستهم إلى الضرر بصدقية الجهود الجارية من أجل تأمين الاستقرار واستعادة ثقة المستثمرين والسياح... وتتميز هذه المجموعات السلفية بانعدام تجانسها، بعضها «سلفي علمي» وآخر «جهادي». وغالبية النشطاء فيها يعيشون على هامش المجتمع. وقد يتلهى هؤلاء بإيذاء المثقفين والعلمانيين والتطاول على المؤسسات العلمية والتربوية. لكن أذى المتشددين سيطاول أيضاً الإسلاميين المعتدلين، إذا ظل البعض من هؤلاء يعتبر ما يجرى مجرد مناوشات ناجمة عن الانفلات الأمني[1].

لاشك أن العلاقات الاستراتيجية التي تربط تونس بالغرب عامة، والاتحاد الأوروبي خاصة، تجعل من الصعب جدّا على حزب النهضة أن يقدم على مغامرة تنصيص الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، تلبية لمطامح الجماعات السلفية المتشددة، وجناحه المتشدد، لأنه يعلم أن الغرب لن يقف مكتوف اليد تجاه هذا التحول في تونس.

ويعتقد المحللون الغربيون في أن تأثيرات تجربة تونس الديمقراطية، إذا نجحت في بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية، ستتجاوز حدودها لتطاول دول المنطقة العربية التي تجتاز محنة التغيير الصعبة وخاصة ليبيا المجاورة. وإذا أخفقت تونس في اختبار اجتياز المرحلة الانتقالية مهما كانت طبيعة الأسباب الاجتماعية، السياسية أوالأيديولوجية، فإن تداعياتها ستطاول الدول المجاورة بأكملها. وتختلف تونس عن الدول الشقيقة غير النفطية بوجود طبقة وسطى عريضة شكلت القاعدة الاجتماعية لاستقرار البلاد على مدى العقود الماضية. لكنها تآكلت في السنين الأخيرة من حكم زين العابدين بن علي. وتميزت

(1)- نورالدين الفريضي من بروكسيل، أوروبا خيار تونس الاستراتيجي ووجود الإسلاميّين لا يهدّد مساواة المرأة بالرجل، صحيفة الحياة، الإثنين، 13 فبفري/شبّاط 2012.

تونس بانفتاح ثقافي نجم عن تعميم التعليم بمناهج متنوعة الآفاق الثقافية والفلسفية والخدمات الأساسية وأيضاً الخطوات الجريئة التي اتخذها الحبيب بورقيبة ضد المحافظين والتقليديين، وخاصة عندما منح المرأة المساواة تقريباً مع الرجل وألغى تعدد الزوجات في 1957.

سادساً: المصالحة غير المعلنة بين الحكومة ورجال الأعمال المحسوبين على العهد السابق، وفي يدهم الجزء الأكبر من المنشآت الاقتصادية التونسية. ويبدو أن السيد رئيس الحكومة قد فهم بعد زياراته إلى الخليج وأوروبا أن لا أحد مستعد لتقديم الإعانات السخية لتونس، ولا حتى أن يبدأ بالاستثمار فيها، مع الغموض السياسي والانفلات الأمني، ولم يبق أمام الحكومة إلا التصالح مع رجال الأعمال المحليين والتغاضي عن القضايا العدلية المرفوعة ضدهم. وهذا من شأنه أن يقوّي أيضاً التيار «الدستوري» المعارض للحكومة والذي ينتمي إليه أغلب هؤلاء[1].

سابعاً: وجدت حركة النهضة نفسها وحيدة بل وضعيفة في معركتها مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يضم قطاعات عريضة من القوى الحداثية، وقدم الاتحاد مشروع دستور حسم فيه منذ البداية مسألة «الشريعة» بالانتصار للدولة المدنية ولحرية المعتقد وتحييد الدين عن السياسية. ولم تهدأ المعركة بين النهضة والاتحاد إلا بعد زيارة مفاجئة أداها راشد الغنوشي إلى الأمين العام للاتحاد حسين العباسي.

ثامناً: مثلت المظاهرة الضخمة التي قادها رئيس الحكومة السابق الباجي قائد السبسي (الذي يتولى الآن قيادة التيار «الدستوري» العائد بقوّة إلى ساحة العمل السياسي، علمًا أن هذا التيار هو الذي قاد الحركة الوطنية وسيطر على الحكم في عهدي بورقيبة وبن علي، وهو باني الدولة المدنية في تونس، وكان طبعاً من أكبر الخاسرين من الثورة وظل عاجزاً عن مجرّد تنظيم اجتماعات شعبية لأتباعه)، وحضرها أكثر من 50 حزباً سياسياً وحوالي 525 جمعية، رسالة قوية بأن القوى العلمانية قادرة على توحيد صفوفها وقادرة على بناء جبهة سياسية معارضة قوية بإمكانها الضغط على حكومة النهضة

---

(1)- محمد الحدّاد، تونس المدنة أم الانفراج؟ صحيفة الحياة، الأحد، 01 أفريل/نيسان 2012.

لتراجع حساباتها خاصة في ما يتعلق بمدنية الدولة. فقد وجه المشاركون في الاجتماع الذي يُعَّدُ الأول من نوعه رسالة قوية لحركة النهضة وللحركات السلفية مفادها «أن تونس دولة مدنية وأنه لا مجال للتنصيص في الدستور الجديد على أن الشريعة مصدر للتشريع».

هكذا وجدت حركة النهضة الإسلامية نفسها في تونس العلمانية محاصرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ولم يبق لها سوى «مربع النفعية والبراغماتية لتنقذ ما يمكن إنقاذه».

## 2- خطاب الشيخ راشد الغنوشي الحكيم والرِيّادي في العالم العربي

دافع الشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الإسلامية، عن موقف الحركة من الفصل الأول لدستور 1959 الذي احتفظت بما ورد فيه من معطيات. وقال في ندوة صحافية عقدها يوم الأربعاء 28 مارس/آذار2012 بمقر حركة النهضة بالعاصمة التونسية: إن تونس لم تكن أبداً دولة علمانية بل هي دولة إسلامية كما ينص على ذلك الفصل الأول الذي قبلت باعتماده في صياغة الدستور الجديد. واعتبر أن الجمعيات التي قامت بحملة لإضافة فصل باعتماد الشريعة كمصدر أساسي ووحيد للتشريع كانت غير موفقة في دعوتها، وقال إن هذا الأمر غير وارد في تونس.

واعتبر الغنوشي أن الفصل المتفق حوله يجعل التونسيين متفقين على الإسلام وليس على الشريعة، وقال إنه من الصعب أن نمتحن التونسيين خلال الفترة في إيمانهم، وذلك من منطلق أن الشعب التونسي كله مسلم. وقال إن المرور إلى التصويت سواء عبر المجلس التأسيسي أوعبر الاستفتاء سيضع الكثير من التونسيين في حرج من أمرهم، باعتبار أن التصويت ضد اعتماد الشريعة سيضعهم في موقف سلبي تجاه الدين الإسلامي.

وأشار الغنوشي إلى أنّ البلاد أصبحت منقسمة بين جزء يطالب بمدنية الدولة والاحتفاظ بالفصل الأول من الدستور 1959، وجزء آخر يسعى إلى التنصيص على الشريعة الإسلامية في نص الدستور. ودعا إلى الاحتفاظ بالحد الأدنى الذي يشترك فيه التونسيون، كاشفاً عن عدم وثوقه بأنّ الشعب

سيصوت لفائدة الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد في حال المرور إلى الاستفتاء الشعبي.

وأضاف أنّ حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، اللذين يشاركان حركة النهضة في الحكومة المؤقتة، لن يصوتا لفائدة التنصيص على الشريعة بالمجلس التأسيسي. وكان الحزبان الحليفان لحركة النهضة في الائتلاف الحكومي، وأحدهما حزب ليبرالي والآخر حزب قومي يساري، وَجَّهَا رسالة واضحة مفادها أنهما سينسحبان من الائتلاف في حال تراجعت حركة النهضة عن التزامها بمدنية الدولة وإصرارها على هذا التضمين.

وقال الغنوشي إنه ربما تصل حركة النهضة مع العريضة الشعبية إلى 51 بالمائة من الأصوات داخل المجلس التأسيسي بشأن التنصيص على الشريعة، لكنه استطرد قائلاً «الدستور التونسي لا يجب أن يكون بأغلبية بسيطة (51 بالمائة)». ورأى أنه يجب بلوغ نسبة 70 بالمائة أي نسبة الثلثين للمصادقة على الدستور، قائلا «إذا أردنا أن يعمّر الدستور طويلا يجب أن يمثل ما هو مشترك ولا يجب أن يقسم البلاد إلى قسمين».

واختتم الغنوشي قائلاً: إن تونس لم تخرج من الشريعة الإسلامية حتى يقع المطالبة بإعادتها، وهو موقف مناقض لمواقف السلفيين المتشددين الذين يعتبرون أنّ الحكم السابق أفرغ البلاد من الإسلام. مضيفاً أنّ جزءا كبيرا من القوانين التونسية متطابق مع الشريعة الإسلامية، وأنّ الكثير من المعاهدات الدولية تم رفضها لعدم تطابقها مع الشريعة الإسلامية.

وأكدّ الغنوشي، إنّ تونس حتى في ظل نظام بورقيبة وبن علي بقيت الشريعة الإسلامية فيها تمارس قدراً من الرقابة على المشرّع، وهو كلام يلتقي مع ملاحظات خبراء القانون الدستوري في تونس، الذين أكدوا بأن القوانين في تونس مستمدة من الشريعة الإسلامية.

وحول اعتماد الديمقراطية داخل حركة النهضة للتصويت على الفصل الأول الذي وقع القبول به، قال الغنوشي إن نتائج التصويت أفرزت داخل الهيئة التأسيسية للحركة 53 عضوا لصالح ذاك الفصل، فيما صوت 13 عضوا

ضد اعتمادها، واحتفظ سبعة أعضاء بأصواتهم. واعتبر الغنوشي أن الإبقاء على الفصل الأول من دستور 1959 يتماشى مع برنامج الحملة الانتخابية لحركة النهضة التي نادت قبل انتخابات المجلس التأسيسي باعتماد نفس الفصل الدستوري حتى لا يذهب المجتمع التونسي نحو الفرقة السياسية والعقائدية.

وبشأن تخوين حركة النهضة من قبل تيارات إسلامية سلفية واتهامها بالحياد عن مبادئها، قال الغنوشي مازحاً إن «ريحاً دخلت من الشباك وبعثرت الأوراق فاضطررنا إلى إعادة ترتيبها»، على حد تعبيره، في إشارة إلى الاتفاق منذ البداية حول الاحتفاظ بالفصل الأول من دستور 1959 ثم تراجع بعض الأطراف، من بينها قيادات من حركة النهضة عن ذاك الاتفاق، وهوما فتح باب الجدل من جديد على مصراعيه بين التونسيين. وقال إن النهضة ليست اليوم في وضع من جاء ليفتح البلاد بقدر ما هي تسعى إلى تمكين عموم الناس من حرياتهم، وإن تطبيق الشريعة لا يمر إلا عبر تطبيق الحريات. وأضاف أن حركة النهضة «لا تريد أن تنقل التونسيين من مجتمع مسلم إلى مجتمع منافق»، على حد تعبيره.

وانتقد الغنوشي تجارب تطبيق الشريعة بالقوة، وقال إن معظمها كان مآله الفشل، وذكر السودان والصومال وإريتريا، وقال إن تلك الأنظمة دخلت على شعوبها من باب الخطر والتخويف وفرض القوانين بالقوة. وصرح أن تونس اتعظت من الوضع الجزائري، حيث تمكنت أقلية لا تزيد على 20 في المائة من قلب الطاولة على الأغلبية وأدخلت الجزائر في محنة ذهب ضحيتها ربع مليون جزائري. وقال مازحا «لا نريد من فئة من التونسيين أن تدعو الجنرال رشيد عمار إلى التدخل لحماية الثورة». وقال إن حركة النهضة تشتغل فوق أرضية ملغومة لكنها لن تتنازل عن مبادئها ولو خسرت الآلاف من الأصوات الانتخابية. وأضاف أن المواقف المتطرفة هي التي توصف بالضعف أما الموقف المعتدل فهو موقف معظم التونسيين. ودعا السلفيين، وخاصة السلفية الجهادية، إلى الكف عن الدعوة إلى العنف، عسى أن تسترد تونس كل أبنائها، على حد تعبيره، وأن ينتقلوا من التطرف إلى التفكير الوسطي المعتدل.

منذ أكثر من عشرين سنة، وأنا أتابع بدقة كتابات الشيخ راشد الغنوشي، سواء المدونة في كتبه، أو من خلال الندوات والمقالات، والدراسات

المنشورة، فالرجل استطاع أن يجاور بين الإسلام وقيم الحداثة الغربية، بل إنه أدخل الحداثة إلى عالم الإسلام، ونقل الإسلام إلى عالم الحداثة، وفي هذا الموقف يتفرد الغنوشي كفيلسوف إسلامي.

صحيح أن الشيخ راشد الغنوشي عندما كان يقود الحركة الإسلامية في مرحلتها الإخوانية الأولى كانت له ريبة من قضية الأحوال الشخصية للمرأة، لكنه بعد الصراع الطويل مع الدولة العلمانية التسلطية التونسية، وانتقاله للعيش في الغرب، أسهم في تطوير الحركة الإسلامية التونسية باعتبارها ظاهرة اجتماعية خاضعة للتطور، ترفض وجود فكر إسلامي واحد، وانتهت إلى الاقتناع بالمساواة بين المرأة والرجل.

ورغم أن العلمانيين المتطرفين الذين استخدمهم النظام الديكتاتوري السابق كرصاص في مواجهة الإسلاميين حاولوا أن يحشروا الحركة الإسلامية في زاوية بوصفها ضد الحداثة والمساواة، فإن الشيخ راشد الغنوشي تمكن في الألفية الجديدة من إعادة خيوط الحوار بين الحركة الإسلامية والحركة الحداثية التونسية وهذه جُزْئِيَةٌ مُهِمَّةٌ. وانتهت في تونس مثلاً إلى ميثاق أكتوبر عام 2005 مع أحزاب علمانية تونسية أخرى بينها الحزب الشيوعي وغيره. كان الاتفاق على بناء نموذج ديموقراطي ورفض العنف والإقرار بالمساواة بين الرجل والمرأة.

ويؤمن الشيخ راشد الغنوشي بفلسفة التعدد والاختلاف والتعارض، وبتوطيد الديمقراطية، والتعايش مع الآخر المختلف عنه، وعدم ممارسة سياسة الإقصاء، والحرية، في قطيعة إيبستمولوجية مع الفكر الإسلامي السائد منذ سقوط الخلافة الراشدية، والذي يبرر حل الخلافات بين السلطة والمعارضة بحدّ السيف.

وعن التحدّيات التي تواجه الثورة التونسية راهناً، قال الغنوشي «إننا نرتاد أرْضاً جَدِيدَةً. نحن نحاول أن نوفق بين قيمنا والحداثة. البعض خرج من المعسكر الماركسي ولا يَحقّ له أن يُعَلِّمَنا الديموقراطية. كُلُّنَا مُبْتَدِئُون في الديموقراطية. ونحن في السنة الأولى الابتدائية من التجربة الديموقراطية، فلا أحد يُزَايِدُ على أحد، كلنا مبتدئون». ورفض الغنوشي منطق الانقلابات

العسكرية، مُوَضِحاً أنه «من الخطأ الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري. الطريق الوحيد هو الشورى، والشورى هي الديموقراطية. الله أعطانا الشورى لكنه لم يعطنا الأدوات فهذا مجال العقل». وقال «إن الخطر الكبير هو كيف نوفق بين الحرية والنظام. النظام في عهد زين العابدين بن علي كان محفوظاً بسوط السلطان. السلطان طار. السؤال هو كيف ننظم أنفسنا بالحرية لا بسوط السلطان. هذا تحد كبير. التحدي الآخر كيف نقبل بنتائج الانتخابات الديموقراطية. البعض لم يهضم نفسياً أن الإسلاميين جزء من البلاد. الإسلاميون أدركوا أن التحديات كبيرة، لذا لا يمكنهم الحكم وحدهم. وكان يجب أن نبتعد عن صورة حكم الحزب الواحد وينسى الناس أنهم كانوا في ظل حكم حزب واحد. وقد أظهرت الثورة انه يمكن للإسلاميين العمل مع العلمانيين المعتدلين. مجتمعاتنا متعددة ولا مناص من قبول بعضنا بعضا حتى لا تغرق السفينة»[1].

أردت التعريج على بعض أفكار الشيخ راشد الغنوشي ومواقفه، لكي أقول إنّ هذا الموقف التاريخي الذي اتخذه بشأن حسم عدم ذكر موضوع الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، ينسجم كُلِّياً مع الموقف التاريخي الأول عقب انفجار الصراع بين حركة النهضة والدولة التونسية (منذ عام 1991)، حين تَجَنَّبَ الرَّدَ على عنف الدولة البوليسية باللجوء إلى عُنْفٍ مُضَادٍ، كما فعلت الحركات الإسلامية في كل من مصر والجزائر.

ورغم محاولات النظام جرّ حركة النهضة وتوريطها في سبيل ممارسة العنف لكي يتم القضاء عليها عسكرياً، فإنها رفضت الانجرار إلى الرّد بوسائل العنف على القمع الذي مورس عليها.. ولذلك إذا كان من استقرار في تونس اليوم فإنما هو عائد إلى منهج المصابرة الذي توخته الحركة ودفع السيئة بالتي هي أحسن ورفض الاستدراج إلى العنف. هذا هو الخيار التاريخي الذي جسده الغنوشي واجتمعت عليه، ولا تزال حوله غالبية أبناء الحركة.

(1)- من مقابلة مع الشيخ راشد الغنوشي، أجراها معه الكاتب اللبناني محمد نور الدين على هامش«مؤتمر الثورات والانتقال إلى الديموقراطية» الذي ينظمه مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي في الإسكندرية في مدينة الحمامات التونسية، ونشرها في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ 9 فبفري/شبّاط، 2012.

«فمن لم يطق صبراً عليه فليبحث له عن سقف آخر بديل عن النهضة يقف تحته» على حدّ قول الشيخ راشد الغنوشي .

وإذا كانت السلفية الجهادية لم تستطع أن تثبّت أقدامها في تونس (على عكس الجزائر والمغرب وليبيا)، فالفضل في ذلك يعود إلى وعي حركة النهضة الإسلامية الذي أعلنه رئيسها الشيخ راشد الغنوشي مبكرًا مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي . ففي الجزائر التي حصل فيها الانقلاب العسكري في بداية سنة 1992 ، عقب الفوز المدوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، انجرت الجماعات الإسلامية المسلحة إلى ممارسة العنف ضد الدولة التسلطية الجزائرية المدعومة من الغرب، فكانت الحرب الأهلية التي استمرت قرابة عقد كامل، وحصدت أكثر من 200000 قتيل.

وشهدت مصر أيضاً صراعاً مسلحاً دامياً بين تنظيم الجهاد الإسلامي ونظام حسني مبارك الديكتاتوري، لكن التحول الكبير حدث حين قامت الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد بمراجعات شجاعة حقيقية وشفافة (بدءاً من عام 1998) أنهت حقبة التوتر والعنف ورسّخت السلم وأنجزت استقرارا كبيرا في المجتمع المصري؛ ما أضاف إلى موقف التيارين الإسلاميين الآخرين (الإخوان وشباب الوسط) وإلى المعارضة عموماً، قوة مدنية سلمية ديموقراطية شابة مجرّبة سمحت بمواجهة عسف السلطة وفسادها على قواعد جديدة تحمي المواطنة والتعددية والوحدة الوطنية... والتجربتان التونسية والمصرية (وهما تشبهان هنا التركية والإيرانية) تميزتا في الأصل بوجود نظام علماني حداثوي وطني، ودولة مركزية قوية ذات شرعية ثابتة وسيادة غير منتقصة وجيش وطني موحد (وكلها صمام أمان التنوّع الأقلّي)، تردفها ليبرالية بورجوازية مستقرة في مجتمع مدني غالب، ما يعني ضعف العصبيات النابذة والمفككة للدولة... كما يعني في الوقت نفسه تغوّل الدولة على حساب المجتمع وخياراته.

بهذه المواقف التاريخية الشجاعة والمسؤولة، اختار الشيخ راشد الغنوشي طريق بلورة الدستور الديمقراطي لتونس ما بعد الثورة، من دون الخضوع لإملاءات الأقلية السلفية المتشددة وشروطها. وتستعيد تونس معناها الريادي

مرة أخرى بعد انطلاق «الربيع العربي» منها أواخر عام 2010 ولربما بصورة أكثر تأثيرًا عمليًا في هذا الموقف الصادر عن حركة النهضة، والذي يتلافى هنا انقسامًا داخلياً عميقاً وباعتراف الغنوشي نفسه. ولهذا فإن القرار بقدر ما ينم عن ذكاء وحكمة (وشجاعة إذا ثبتت قيادة النهضة عليه)، فإنه يُعبِّرُ أيضا عن قوة تَجذّر الفئات العلمانية التونسية، وهو، بمعنى ما، انتصار كبير لهذه الفئات. ويكفي أن نعرف أن قيادة حركة النهضة تُقَدِّمُ هذا القرار على أنه تعبير عن الوفاق التونسي بين فئتين أغلبيتين أو حسب تعبير رئيس الحكومة الجبالي: «ضد السلفية الإسلامية والسلفية البولشفية» لنتأكد من أهمية دور العلمانيين التونسيين فيه.

من الآن فصاعدا، أي اعتباراً من الأسبقية التونسية بعدم النص الدستوري على أي شكل مباشر من أشكال تحديد الشريعة الإسلامية كمصدر نسبي أومطلق للتشريع، هناك سقفٌ جديدٌ في العالم المسلم ولاسيما العالم العربي لتناول الموضوع... وتطبيقه بعيداً عن التوفيقيات اللفظية أوبنسبة أقل منها. ففي البلدان حيث المجتمعات ذات لون مسلم واحد أوذات ألوان مسلمة، الشريعة الإسلامية هي مكوِّن رئيسي في ثقافتها ولا يحتاج المشرِّعون فيها أيا تكن أيديولوجياتهم، إلى من يفرض عليهم الأخذ بما تقوله الشريعة، فهذا ما سيأخذونه تلقائيا بالحسبان بينما هم يبحثون عن علاجات حديثة لمشاكل مجتمعاتهم لا تستطيع الشريعة أن تجيب على أسئلتها. لكنّ الشريعة باعتبارها المكوِّنَ الأساسي لثقافة مجتمعاتنا العميقة وليس شرطاً طقوسياً غالباً ما تتحول على يد الأصوليين إلى نوع من «العسكرة الاجتماعية». وفي المجتمعات المتعددة حتى ذات الأكثرية الإسلامية كسوريا والعراق وإيران وفلسطين ومصر فإن مقاربتها لهذه المسألة الدستورية يجب أن تصبح مختلفة أوذات سقف جديد بعد الخطوة التونسية عبر «حزب النهضة»[1].

وإذا كان الإسلاميون بدؤوا جدّيا في تحديد مواقفهم المعقدة من قضية الديمقراطية، فإن هذا التعاطي الإيجابي لا يعني أن الإسلاميين أصبحوا ديمقراطيين أوتخلوا عن تحفظاتهم العديدة عن بعض المفاهيم في الديمقراطية

(1)- جهاد الزين، لا دين للدولة: هل يجرؤ«الإخوان المسلمون» السوريون، صحيفة النهار اللبنانيّة، تاريخ 3 أفريل/نيسان2012.

الغربية. فالتيار الإسلامي الأصولي الذي فرض نفسه أفقياً وعمودياً في العالم العربي، لا يزال متحفظاً على الديمقراطية كمشروع سياسي متكامل، وإن اختلفت مستويات التحفظ على هذا المشروع من بلد عربي إلى آخر.

وبينما يعتمد النهج الديمقراطي على اعتبار الدستور الذي تراضت عليه الأمة مرجعاً نهائياً لشؤون الحكم وعلاقات الحاكم بالمحكوم، وعلاقات المحكومين بعضهم ببعض وحتى طريقة تغيير الدستور وتعديله يحتكم فيها إلى الدستور نفسه، يرى الإسلاميون الأصوليون على اختلاف تياراتهم السلفية أن المرجعية في قضايا الأمة والدولة للدين متمثلة في النص الشرعي مفسرا ومنزلا على الواقع على منهج السلف الصالح. لكن التيارات السلفية تفرق بين مبدأ المرجعية المطلقة للدستور ومبدأ القبول بصياغة دستور حيث يوجد من بين التيارات السلفية من يقبل بمبدأ صياغة دستور ويرفضه آخرون.

إن مرتكزات النهج الديمقراطي تقوم على ما يلي: إعطاء الشعب حق التشريع وصياغة القوانين والأحكام من خلال المؤسسات المنتخبة ومن خلال الاستفتاءات الشعبية. بينما يجمع الأصوليون على أن الذي يملك حق تفسير النصوص وتنزيلها على الواقع هم العلماء المؤهلون. كما يرى الأصوليون أن منظومة الحريات في النهج الديمقراطي مرفوضة قطعاً في بعدها الفكري، لأن الحرية بهذا المعنى تتضمن حرية الكفر والإلحاد أوممارسة ما حرّمته الشريعة.

إن الصورة التي يقدمها الإسلاميون الأصوليون عن الديمقراطية تعكس الأزمة العامة التي يعاني منها الإسلام والفكر الإسلامي المعاصر، وهي أزمة مرّت بها المسيحية في مواجهتها للتحديات التي طرحتها الديمقراطية الليبرالية والعلمانية. فالتحدّي المركزي الذي يواجهه الفكر الإسلامي هو مفهوم التعددية بمظاهرها المختلفة الفكرية والدينية والسياسية والثقافية واللغوية والعرقية. ولايزال الفكر الإسلامي بشكل عام يتبنى الموقف التقليدي المبني على ميراث المدارس الفقهية والأصولية، وهذا ما يفسر المكانة المركزية التي يوليها الفكر السلفي للشريعة.

غير أن جماعة «الإخوان المسلمين» والمنضوين تحت لوائها مثل حركة النهضة في تونس، تغيروا كثيراً، خلال العقدين الماضيين. وكانت جماعة

الإخوان المسلمين تحاول منذ سنوات إقناع مختلف القوى السياسية المصرية أنها تمثل «إسلاماً معتدلاً» لطمأنة الطائفة القبطية التي يتراوح عددها مابين 6٪ إلى 15 ٪ من سكان مصر. لذلك يتعهّد الإخوان المسلمون في خطابهم السياسيّ للأقباط بحقوق المواطنة الكاملة، ويعلنون تمسكهم بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير، ويؤكدون إيمانهم بحقوق المرأة ومكاسبها.

لقد تغيّر «الإخوان المسلمون» كثيراً. ولا شك في أن عامل التغيير الأول هو اختبار الإخفاق، في النجاح الظاهري (الثورة الإسلامية في إيران) كما في الهزيمة (القمع الذي يُمارَس ضدهم في كل مكان). بيد أن التحول التحديثي الذي حصل عند «الإخوان المسلمين » ناجم عن عوامل عديدة، لعل أبرزها:

الأول، عودة الصحوة الإسلامية التي عرفها المجتمع المصري والمجتمعات العربية، لا سيما بعد الحروب الأمريكية المتواصلة ضد أفغانستان، والعراق، وترهّل الأنظمة العلمانية في العالم العربي الموسومة بالتبعية للغرب. والحال هذه، فقد تقلصت سيطرة «الإخوان» باضطراد على دينامية أسلمة المجتمع المصري، إذ جرى تخطيهم، من جانب «إسلام مخفف» يتسم بتدين شخصي ولا يتحكم به هوس الشريعة ولا الدولة الإسلامية.

الثاني، لقد أفسحت حركة «الإخوان المسلمين » في المجال لجيل جديد من الإصلاحيين تحكمه خلفية براغماتية، بأن يقود التحولات التي حصلت في خطاب «الإخوان المسلمين »الذين تخلوا عن مقولة - الدولة الإسلامية - والخلافة الراشدة- والوحدة السياسية الجامعة لكل الأمة الإسلامية- والتزموا بطرح برنامج لا يبعد كثيرا عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، بل والليبرالية منها على وجه الخصوص.

فالبرنامج السياسي للإخوان المسلمين تتأكد يوماً بعد يوم مفارقته - تماما- لكل ما كانوا يقدمونه عن «المشروع الإسلامي». فهناك تأكيد مستمر على القبول التام والنهائي بالديمقراطية دون أي حديث عن خصوصية حضارية أودينية - كما كان يحدث سابقا- وهي ديمقراطية صريحة لا تندثر في ثياب «الشورى» الإسلامية التي كانت مرتكزا للمشروع السابق، وهي ديمقراطية أساسها الاحتكام التام للشعب أيا كانت خياراته، والقبول بمبدأ تداول السلطة والتسليم باختيار الشعب مهما كان وحكم الشريعة فيها مرتهن بقبول

الشعب له، دونما أي حديث عن مرجعية دينية يرفضها المواطنون أيا كانت أديانهم . ويقدر الباحثون أن «الإخوان» يمثلون بين 25 و30 في المئة من الرأي العام، في مصر، وفي غيرها من البلدان العربية..

غير أنه إلى جانب تيار «الإخوان المسلمين »المهيمن في العالم العربي، هناك التيار الإسلامي المستنير الذي يقوده الفيلسوف الإسلامي راشد الغنوشي، والذي بلور الأطروحات الإسلامية الجديدة حول الديمقراطية وعلى صعيد الفكر السياسي. ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفك الشيخ راشد الغنوشي يؤكد انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الحديثة، وأن الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أوأي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار إستراتيجي لحركته، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة. وأن حركته ليست لها أي مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب في أن يكون هو السيد الذي يصنع القانون، وتبني المجتمع المدني، وتحقق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يتمثل العلمانية وفقا للنموذج الغربي الليبرالي إلا في تمرده على الدين وإباحيته.

رغم هذا التحول الحقيقي في فكر الشيخ راشد الغنوشي لجهة تبني مقولات الحداثة، والديمقراطية، وعدم تنصيص الشريعة الإسلامية في الفصل الأول من الدستور التونسي، فإنه في الوقت عينه لا يجوز أن ينسحب هذا الموقف على أداء حزب النهضة الإسلامي، الذي يقول الشيء ويعمل بنقيضه.

حسب مسوّدة الدستور التونسي الجديد التي سربتها النخب التونسية إلى الخارج، فإنّ حزب النهضة الذي يقول للتونسيين إنّه لن يمسّ الفصل الأول من دستور 1959، يسعى في الوقت عينه، وفق المسودة المذكورة التي بين يدينا، إلى إدخال مبدأ الشريعة في الفصل الثاني. ويبدو أنّ هناك تيّارات فكرية مختلفة تتصارع داخل هذا الحزب من الأكثر تشدّدًا إلى الأكثر تساهلاً. وهذا يبدو واضحا من الصيَغ الخمس المطروحة في الفصل الثاني من هذه المسوّدة والتي تَرِد بالتدرّج الآتي: «1-الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر

القانون ؛ 2 – الفقه الإسلامي مصدر أساسي من مصادر القانون ؛ 3– القرآن والسنّة مصدر أساسي من مصادر القانون ؛ 4–لا يمكن سنّ أيّ قانون يتعارض مع الدين الإسلامي (ويبدو أنّ هذه الصيغة هي الأكثر تشدّداً) ؛ 5–لا يمكن سنّ أيّ قانون يتعارض مع ثوابت الدين الإسلامي». وبالتالي، فإنه سيتمّ اعتماد واحدة من هذه الصيَغ في مشروع الدستور المقدّم من حزب النهضة، ما يؤكّد أنّ هذا الحزب لم يتخلَّ أبداً عن الشريعة أوثوابتها كمصدر من مصادر التشريع. أمّا ما تمّ التصريح به فليس سوى تكتيك يبرع الإسلاميون في تونس ومصر وسوريا ولبنان وكل الدول ذات الأغلبية المسلمة باستعماله بغية إخفاء أهدافهم الأساسية، والتي تقوم على اعتبار «الإسلام هو الحلّ» بما يقتضيه من دمج الإسلام بالدولة والشريعة الإسلامية بالقانون.

ففي حين يؤكد الشيخ راشد الغنوشي الحفاظ على الفصل الأول من دستور 1959 دون أيّ تعديل، فإنّ المقطع الأخير من هذا البيان يقدّم تفسيراً مختلفاً له. فحسب عدد كبير من العلماء الدستوريّين التونسيّين، صِيغَ هذا الفصل عام 1959 بحيث يكون الإسلام دين تونس كأمة وكمجتمع وليس دين الدولة. فإذا استعدنا هذا الفصل نجد أن الضمير «ها» في عبارة «الإسلام دينها» إنّما يعود إلى تونس وليس إلى الدولة. فهذا الفصل يتضمّن التأكيد على أنّ «الشعب التونسي شعب مسلم في غالبيته الساحقة»، دون أن يعطي أية إشارة إلى أنّ «الدولة التونسية إسلامية»، أو أنّ «الإسلام دين الدولة»، ولا القول إنّ الشريعة الإسلامية هي «مصدر»، أو«أحد مصادر التشريع» أو«التأويل» أو«الاستلهام». غير أنّ المقطع الأخير من بيان حزب النهضة يفسّر هذا الفصل تفسيراً مناقضاً تماماً للتفسير السابق، إذ يعتبر أنّ هذا الفصل يحفظ «الهوية العربية الإسلامية للدولة التونسية [...] حيث أنّها تنصّ على أنّ الإسلام دين الدولة». بهذا يتحوّل الإسلام مع حزب النهضة من دين للأمة والمجتمع التونسيَين [وليس للدولة التي هي مدنية لا دين لها]، إلى دينٍ للدولة[1].

(1)– أمين إلياس–باريس، «حزب النهضة »يتراجع عن عدم ذكر الشريعة في الدستور؟ صحيفة النهار اللبنانية، تاريخ السبت 28 أفريل/نيسان2012.

من الآن فصاعدا، وبعد الأسبقية التونسية بعدم النص الدستوري على الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع، هناك سقفٌ جديدٌ في العالم العربي لتناول الموضوع... وبعد ستة أشهر على انتخابهم أعضاء في المجلس التأسيسي التونسي، يعمل النواب بهدوء على «نسج» الديمقراطية المنشودة، فيختلفون ويغضبون أحياناً ويدخلون في نقاشات طويلة أحيانا أخرى، إلا أنهم ينجزون أيضاً عملاً جدياً، ويجرون نقاشات مثمرة، وينسجون صداقات بين بعضهم البعض. وفي القصر الجميل الذي كان مقر الباي سابقاً في ضاحية باردو بالعاصمة التونسية يعكف «التأسيسيون» كما يلقبون، على العمل. ولا يبدو المجلس الوطني التأسيسي، الذي يهيمن عليه إسلاميو حركة النهضة، على عجلة من أمره حيث قضى شهرا قبل عقد أول جمعية عامة له، وانتظر شهراً ثانياً قبل الانتهاء من صياغة «دستور صغير» مؤقت ونظامه الداخلي.

وقد بدأ النواب الـ217 الموزعون على لجان متخصصة منذ منتصف فيفري/شبّاط 2012، العمل على مهمتهم الأساسية أي صياغة دستور جديد لتونس ما بعد بن علي. وأقر أحمد نجيب الشابي مؤسس الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض «نعم يمكن القول إن العمل يتقدم بسرعة السلحفاة». وأضاف «أنها مسألة منهج وإرادة سياسية» معتبرا، على غرار العديد من زملائه أن قرار حركة النهضة مؤخراً التخلي عن أي إشارة إلى الشريعة كمرجعية في الدستور المقبل، قد رفع حيزاً كبيراً من العراقيل أمام عمل النواب. وشاطره الرأي النائب المستقل حسن رضواني العضو في لجنة «المقدمة والمبادئ العامة» وهي إحدى اللجان الأكثر حساسية لأنه كان عليها أن تبت في اتخاذ الشريعة مرجعية أم لا. وقال النائب الذي كان مُفَتّشاً مركزياً في البريد والمتحدر من حوض قفصة المنجمي (جنوب غرب تونس) مبتسماً «في السابق كان يسود صخب كثير لكن الأمور الآن أهدأ بكثير». وتعقد اللجان التأسيسية (المقدمة، والقانون والحريات، وتنظيم السلطات، والولايات القضائية، والجماعات) اجتماعاتها كل اثنين وثلاثاء وأربعاء. بينما تعقد اللجان التشريعية الثماني اجتماعاتها الخميس والجمعة وثلاث لجان خاصة -إحداها

مكلفة بملف شهداء الثورة الحساس- اجتماعاتها عند الضرورة. والانتقادات حول طريقة إدارة المجلس-التغيب وقلة الشفافية- كثيرة.

## 3-مضمون الدستور الديمقراطي

لقد أنجزت تونس ثورتها، وحصلت فيها الانتخابات التي انبثق عنها المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور الجديد للبلاد، والآن دخلت تونس في طور جديد ألا وهو بناء مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، وهذا الأمر يقتضي بلورة الدستور الديمقراطي الجديد، بهدف دسترة الحياة السياسية. فالدستور وثيقة تتضمن مجموعة من القواعد المكتوبة المحددة لفلسفة الدولة وشكلها، قادرة على تقييد سلطاتها العامة، وتنظيم علاقات سلطاتها، وضمان الحريات العامة والفردية لمواطنيها.

يتفق علماء الاجتماع والسياسة على أنه ليس هناك دولة دستورية في العالم العربي، بالمقارنة مع دولة القانون التي وضعتها الثورات الديموقراطية البورجوازية المتعاقبة في الغرب، وركائزها الحديثة باعتبارها دولة تقوم على المذهب الوضعي الذي يستند بدوره إلى الفكرة القائلة إن الدفاع عن القانون يقوم على الحرية. وفي ظل غياب الحرية ينعدم القانون.

وما زال الفكر السياسي العربي يفتقر افتقاراً فعلياً إلى بلورة نظرية حول طبيعة الدولة الدستورية العربية، وهو ما يشكل واحدة من أهم أزماته، فضلاً عن أنه يتجاهل التمييز بين الدولة والسلطة، لأن فكرة الدولة في العالم العربي لم تتغير كثيراً عن معنى الدولة قبل الأزمنة الحديثة، حيث كان معنى الدولة عند ابن خلدون على سبيل المثال هو مدة حكم أسرة حاكمة، أو الامتداد الزماني والمكاني لحكم عصبية من العصبيات، سواء أكان هذا الحكم عاماً أوخاصاً.

وحين نتأمل في أحوال الدولة العربية الراهنة، فإننا نجدها متماثلة مع السلطة، بما أن هذه الدولة على الرغم من أنها ذات دستور، تقلصت إلى حدود العاصمة بحكم مركزية السلطة فيها، وبالتالي فهي دولة هذه العاصمة، لا دولة الأمة ولا دولة الوطن، وهي ليست دولة جميع المواطنين المتساوين أمام القانون، بل هي دولة متحيزة لحزب مهيمن أو لطبقة، أو لدين

أو لطائفة أو لأثنية أو لإقليم بعينه. وهنا يكمن الفارق بين دولة عربية ذات دستور وبين دولة دستورية.

فالدولة الدستورية هي تلك الدولة التي تقوم قولاً وفعلاً على احترام الحرية السياسية باعتبارها أصل الحريات وشرط تحققها، فبانعدامها تتعذر ممارسة «حرية الفكر والعقيدة والتملك» على حد قول مونتسكيو. والحرية السياسية لا توجد إلا في ظل الدول التي تحترم القانون، بينما الدولة العربية ذات الدستور، فتلك التي تنتهك القوانين والأنظمة السائدة، لمصلحة النخبة الحاكمة، وتصادر الحريات وتعرضها للضرر والانتهاك، وترفض أيضاً إقامة نوع من التوازن السياسي عبر الالتزام بمبدأ فصل السلطات، بوصفه أداة فنية تجعل التعايش بين المؤسسات الدستورية أمرا ممكناً، ووسيلة للتوفيق بين المشروعيات المتنافسة والمتصارعة داخل المجتمع السياسي. وهذا هو مصدر نشوء الاستبداد في التاريخ السياسي العربي المعاصر.

يعني مصطلح «دستور»، الذي يقابله في الفرنسية Constitution، «التأسيس أوالبناء»، أي التنظيم أو القانون الأساسي، فهو يحيل على مرجعية مفادها البحث عن الأسس الكفيلة بتأصيل ممارسة السلطة وضبطها وتنظيم مؤسسات الدولة، وعلى خلفية ذلك يفسر لماذا ارتبط مفهوم الدستور بالدستورانية الأوروبية الهادفة، مع مطلع القرن الثامن عشر، إلى إعادة بناء الدولة والسلطة على تصورات فلسفية وآليات تنظيمية جديدة.

بيد أن الدستور وحده لا يكفي لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة، بل تصبح المشروعية le gitimite حقيقة مقبولة حين تتعزز وثيقة الدستور بالاحترام وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، أي حين تتحقق الشرعية الدستورية.

إن ما يميز الدستور الديمقراطي Constitution democratique ويجعله جديرا بهذه الصفة استناده إلى جملة مقومات تضفي صبغة الديمقراطية عليه، وتبعده عن الدساتير الموضوعة إما بإرادة منفردة، كما هو حال الدساتير الممنوحة، أوعبر استفتاءات مفتقدة إلى شروط الاستقلالية والحياد والنزاهة. ولعل أهم مقومات الدستور الديمقراطي:

أولاً : تأسيسه على مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية والتسليم بأن الشعب مصدر السلطات ولاسيادة لفرد أو قلة عليه

ثانياً : حكم القانون

ثالثاً : أن يحترم فيه فصل السلطات

رابعاً : تؤكد فيه الحقوق والحريات

خامساً : أن يتم الاعتراف بالتداول السلمي على السلطة بين الأغلبية والمعارضة. هذا بالإضافة إلى الطريقة التي يوضع بموجبها الدستور من قبل جمعية وطنية تأسيسية منتخبة[1].

وقد شهدت بلدان عربية عدة تعديلات دستورية خلال السنوات العشر الماضية، وليس آخرها الاستفتاء حول تعديل الدستور المصري. ويهدف تشريع التعديلات الدستورية التي قامت بها الحكومات العربية إلى المحافظة على ثابتة في التاريخ السياسي العربي المعاصر، لا تزال سارية حتى الآن، ألا وهي خدمة مصالح أوليغارشية، متعطشة إلى النفوذ والامتيازات، وساعية باستمرار إلى تحقيق المنافع والبقاء في الحكم...

ماذا تعني التعديلات الدستورية التي جرت في عدة بلدان عربية؟

من وجهة نظر ديموقراطية محايدة، تتناقض هذه التعديلات الدستورية مع إرساء دعائم الحكم الدستوري ودولة الحق والقانون. ففي دولة الحق والقانون، تعتبر الرقابة القضائية (controle (judiciare وسيلة أساسية لحماية «دولة القانون»، وضمان تحققها. كما أن تقوية استقلالية السلطة القضائية من شأنها صيانة «دولة القانون» وفرض احترامها. فالدستور، بما هو ضبط لقواعد ممارسة السلطة، يصبح ضامناً للحقوق والحريات، عبر إفراده أحكاماً خاصة بها، وتنصيصه على الوسائل الكفيلة بصيانة ممارستها وجعلها في منأى عن تعسّف السلطة وشطط ممارسيها، ولا سيما لجهة تعديله. لذلك، لا تقاس ديموقراطية الدساتير بمدى إقرارها للحقوق والحريات فحسب، بل تتحدد

---

(1)- د. امحمد مالكي، الدستور الديمقراطي ودساتير الدول العربية، اللقاء السنوي الخامس عشر، صحيفة الخليج الإماراتية 2005/8/27.

أيضاً بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أي جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحريات محترماً على صعيد التطبيق والممارسة.

إن ميزة الدستور الديموقراطي أنه يضمن الحقوق والحريات وينزلها منزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة والعلاقة بين المؤسسات.. وإذا كان إقرار الحقوق والحريات في الوثيقة الدستورية أمراً إيجابياً وخطوة مهمة على سبيل الاعتراف بها، فهل تكفي الدسترة لجعل منظومة الحقوق في منأى عن الشطط في استعمال السلطة؟ إن الدسترة في ذاتها لا تكفي لجعل الحقوق والحريات مضمونة ومصونة، بل لا بد من مصاحبتها بضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها. ومن هذه الضمانات:

1- تكوين المحكمة الدستورية التي تنظر في دستورية القوانين التي تعلنها الحكومة، وتراقبها، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لدولة القانون.

2- استقلالية السلطة القضائية، التي تفسح في المجال للقضاء الدستوري ليكون متمتعاً، كما هي الحال في الدول الديموقراطية العريقة، بمكانة مركزية، وتسهم في ضمان «التوازات الدستورية»، وحماية الحقوق والحريات، وحماية الدستور نفسه من التوظيف السياسي له من جانب السلطة التنفيذية وتسخيره لخدمة أهدافها السياسية والطبقية إلخ. ثم إن وجود قضاء مستقل ونزيه، يحفظ للدستور علويّته وسموّه على النصوص الأخرى كلها، ويجعل أحكامه سارية على الأفراد والجماعات، وعلى رئيس السلطة التنفيذية.

3- الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة، تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية، والإدارة، والقيادة. فمنطق التداول على السلطة يرفض الجمود، والديمومة، وبالتالي الرئاسة مدى الحياة. وبالمقابل، فهو يحبذ التجديد في الأشخاص، والأحزاب، والأفكار، والممارسات السياسية. وهذا ما نلمسه بدقة في الدول الديموقراطية العريقة، التي تتمتع بثقافة تداول عريقة، أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من النسيج المجتمعي والثقافي للمجتمع.

لذلك تأسست ثقافة التداول في الدول التي تأصّلت فيها الظاهرة، واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف،

الذي يكفله وجود أغلبية ومعارضة، ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه إرادة المواطن الحرة والمسؤولة في حسم اختياره والدفاع عن نتائجه، وتحمّل تبعاته. فبمقدار ما للأغلبية من مشروعية التوجيه، والقيادة والإدارة، للأقلية حقّ المساهمة في الملاحظة، والنقد والتعبير عن الرأي الحر... الذي أعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية الوجود، وحتمية التحقيق والإنجاز، لكون الحوار بين الأغلبية والمعارضة موجوداً، ومطلوباً، ومستنداً إلى قواعد محددة لعب التاريخ والتسويات والتوافق دوراً مركزياً في إقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة.

4- ففي البلدان التي توجد فيها ديموقراطية تعددية، تجرى فيها انتخابات حرّة ونزيهة بشكل دوري ومنتظم بواسطة الاقتراع العام. ولهذا، نرى في هذه البلدان تداولاً سلمياً على السلطة، جرّاء تحقق توافق بين الفاعلين السياسيين حول سير المؤسسات وطريقة عملها، بما في ذلك السياسة الداخلية والخارجية، وضمان ديمومة استمرار دولة القانون أولاً، ووجود حياة حزبية مستقرة، منتظمة، ومؤسسة على ثقافة المشاركة. فهناك تلازم بين الحياة الحزبية السليمة والعملية الديموقراطية، باعتبار ذلك تعبيراً عن التداول السلمي على السلطة، ثانياً. وفضلاً عن ذلك، فإن فكرة الديموقراطية لا تترسخ في النظام السياسي المعاصر، ولا سيما في البلدان المتخلّفة مثل البلدان العربية، إلا من خلال تفعيل العمل الحزبي وتقويته وتطويره، في أوساط الشعوب العربية، الذي من المفترض أن تنتج السياسة في صلبها، ذلك أن الأداء الحزبي، المنتظم، والمستقر، والمؤسس على روح المنافسة، يصقل الديموقراطية ويعمّق الوعي بها، ثالثاً.

إذا كانت هذه الضمانات تشكل مرجعية حقيقية لبناء دولة القانون، فإننا نفتقر إليها في تونس، والعالم العربي، فالدولة السائدة بالمعنى الفعلي لا تستند إلى مرجعية الثقافة الديموقراطية والدستورية، التي تعطي حيّزاً واضحاً للقانون لكي يسري على الجميع. بيد أن الأجهزة الأمنية لا تزال تستعمل القانون بحرية مطلقة، قصد تحقيق انصياع الأفراد والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني له، من دون أن تخضع هي في ذلك لأية ضوابط أو قواعد سامية، إذ تضع نفسها فوق القانون.

لقد تفاقم تدهور وضع الحريات في العالم العربي إلى حد كبير منذ مطلع التسعينيات، وإلى حدّ انفجار ربيع الثورات العربية . فحقوق الإنسان التي تدّعي السلطات العربية حمايتها ليست سوى وهم. والتعذيب شائع، إذ يقبع مئات السجناء السياسيين في سجون مكتظة، ويتعرّض المعارضون السياسيون، حتى الأكثر تساهلاً بينهم، لشتى أنواع المضايقات. ولا وجود لحرية الرأي والصحافة والتجمّع والتظاهر. الإضرابات ممنوعة وهامش الحريات النقابية ضئيل جداً، لا بل معدوم، ولا سيما في القطاع الخاص. ويتعرّض عامة الناس، وخصوصاً الشبّان، لقمع مستمر على يد رجال الشرطة: تطويق الأحياء والمدن، المراقبة، التوقيفات العشوائية، مداهمة الشوارع والمقاهي، خشونة واستبداد في الإدارات العامة... كل الوسائل مسموحة بهدف إخضاع الناس، وإقناعهم بأن الحكومات العربية القائمة هي حكومات ثابتة لا تتغيّر، والمخرج الوحيد هو في التواطؤ، من خلال الإذعان، مع شرطة موجودة في كل مكان ومطلقة الصلاحية. العبودية هي القاعدة السائدة. حتى أنّ التصرف والتفكير بطريقة مستقلة أصبحا محفوفين بالمخاطر. اختفى حسّ المواطنية التي يبدو أنها مجرد سراب بعيد المنال.

لقد أصبحت دسترة الحقوق والحريات ظاهرة عالمية، فقد أخذت جميع الدساتير، بما فيها الدول التي تأخّرت في تبنّي فكرة الدستور، بالتنصيص إما في بيانات ملحقة، أو في ديباجة الدستور وصلبه على الحقوق والحريات المنوطة بالإنسان، لاعتبارات خاصة بقيمة الدستور ومكانته في البنيان القانوني والمؤسسي للدولة العصرية، ولأن ديموقراطية هذه الأخيرة ومشروعيّتها أصبحتا تقاسان بمدى احترامهما لمنظومة الحقوق والحريات على صعيد الممارسة، وليس على مستوى التنصيص في الوثيقة الدستورية. فهكذا، لا تنحصر قيمة مبدأ تدرّج القوانين في تصدّر الدستور رأس الهرم ووجوب أن تكون القواعد الأدنى درجة منه منسجمة مع روحه فحسب، بل إن التدرج، علاوة، على ذلك يحمي الحريات ويحافظ عليها. لذلك، لم يكتف العديد من الدساتير بإقرار قائمة الحقوق والحريات، بل ألزمت المشرّع وباقي السلطات، عبر جملة من الأحكام، باحترام الحقوق الأساسية.

# الفصل الحادي عشر
# نحو وفاق تاريخي بين
# «الإسلام الليبرالي» والعلمانية

بعد حصول حزب النهضة التونسي الذي يتزعمه المفكر الإسلامي المعروف راشد الغنوشي على 89 مقعداً في انتخابات المجلس التأسيسي، التي جرت في 23 أكتوبر/تشرين الأول2011 ، أي على غالبية الأصوات. وبعد أن نجح حزب «العدالة والتنمية» المغربي(«إخوان» المغرب) في السيطرة على البرلمان، بحصوله على 107 مقاعد في الانتخابات التشريعية التي جرت مبكرة عن موعدها في 25 نوفمبر/تشرين الثاني2011. وأخيراً بعد أن حصل حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» في مصر على 207 مقاعد في مجلس الشعب المصري، أي نسبة 41 في المئة، من الأصوات في الانتخابات التي جرت أخيراً في نهاية العام الماضي وبداية عام 2012، وتلاه حزب «النور» السلفي، بدأت بعض النخب العربية تتحدث عن صعود ما بات يعرف بـ«الإسلام الليبرالي » في العالم العربي. واستخدم هذا المفهوم الجديد على الفكر السياسي العربي المثقف المصري المعروف السيد ياسين، الذي كان دائم النقد للحركات الإسلامية طوال السنوات الماضية، لكنه أدلى بشهادته تلك في مقالة نشرها تحت عنوان «صعود الإسلام الليبرالي»[1]. وقد خصصها للتعليق على التطورات التي حدثت في تونس والمغرب ومصر، والتي حقق فيها الإسلاميون فوزاً مشهوداً في الانتخابات.

في عرضه لفكرة «الإسلام الليبرالي» استشهد الأستاذ ياسين بكتابين لاثنين من الباحثين الأمريكيين، أحدهما عالم السياسة ليونارد بايندر، الذي أصدر

---

(1) – السيد ياسين، «صعود الإسلام الليبرالي»، صحيفة الحياة، 11ديسمبر/كانون الأوّل 2012

في عام 1988 كتابه «الليبرالية الإسلامية. نقد لأيديولوجيا التنمية». وذهب فيه إلى أن هناك نوعين من الليبرالية الإسلامية. الأول يرى أن إقامة هذه الدولة ممكنة، إذ باستثناء النص على قيمة «الشورى»، فلا توجد نصوص أخرى في المرجعية الإسلامية تتناول الأمور السياسية. وإزاء صمت الفقه الإسلامي التقليدي عن معالجة نظم الدولة، فإن الباب ظل مفتوحا لإقامة دولة إسلامية ليبرالية يختار فيها المواطنون مؤسساتهم السياسية كما يريدون، دونما حاجة للجوء إلى فصل الدين عن الدولة.

أما النوع الثاني من الليبرالية الإسلامية، فإنه يذهب في تبريره تأسيس مؤسسات سياسية ليبرالية (كالبرلمان والانتخابات والحقوق المدنية) بل وحتى بعض سياسات الرعاية الاجتماعية، على أساس أنها لا تتناقض مع أي نصوص دينية، بل إنها يمكن أن تعد تطبيقاً لبعض المبادئ الإسلامية المنصوص عليها في بعض النصوص القرآنية، والتي يمكن استخلاصها أيضاً من سيَر الخلفاء الراشدين.

ولعل هذه الاتجاهات المتنوعة في مجال الليبرالية الإسلامية هي التي جعلت بعض الباحثين المتخصصين في الشأن الإسلامي أكثر تفاؤلاً بنمو تيار «الإسلام الليبرالي» وتصاعده. ويقول بعضهم إن الإسلاميين الحداثيين أصبحوا أكثر إسلاماً، في حين أن الإسلاميين الأصوليين أصبحوا أكثر ليبرالية! وهذه الإشارة البالغة الذكاء التي سجلها بايندر في كتابه الصادر عام 1988، ربما كانت نبوءة مبكرة تحققت في عام 2011، بعد قيام ثورات الربيع العربي، والتي شهدت صعوداً مؤكداً للإسلام الليبرالي في كل من تونس والمغرب، وأكدت التصريحات القاطعة التي صدرت عن زعماء حزبي «النهضة» في تونس و«العدالة والتنمية» في المغرب قبولهم للفكر الليبرالي[1].

الكتاب الثاني الذي استشهد به الأستاذ ياسين، لباحث آخر من علماء السياسة الأمريكيين هو راموند وليام بيكر، الذي كان أستاذا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، الأمر الذي أتاح له أن يكون على مقربة من تيارات الفكر الإسلامي المعاصر. وقد أصدر في عام 2003 كتابا تحت عنوان دال هو:

---

(1) - السيد ياسين، صعود الإسلام الليبرالي، صحيفة الحياة، تاريخ 11ديسمبر/كانون الأوّل 2011.

إسلام بلا خوف -مصر والإسلاميون الجدد- وكانت فكرته الأساسية هي أن التيار الإسلامي في تحولاته المعاصرة لا ينبغي أن يثير الخوف سواء في داخل المجتمعات الإسلامية أو في البلاد الغربية، بعدما اتجه أنصار الإسلام السياسي إلى الليبرالية وفق اجتهادات متنوعة.

وكانت مجلة «جون أفريك» الصادرة باللغة الفرنسية، التي تعود إلى صاحبها السيد بشير بن يحمد، قد امتدحت في عددها الأخير حزب النهضة التونسي. واعتبرت أن توجهاته الليبرالية تمثل تطوراً مهماً في مشروعه الفكري. وحين أثار الأستاذ فهمي هويدي، وهو كاتب إسلامي معروف، موضوع «الإسلام الليبرالي» مع الشيخ راشد الغنوشي رئيس الحزب أثناء زيارته الأخيرة للعاصمة التونسية، كان ردّه أن ما نحاول تطبيقه الآن على أرض الواقع هو ذاته الذي كنا نتحدث عنه في الثمانينيات. وكل الذي حدث أنهم ظلوا طوال السنوات التي خلت ينظرون إلينا بنظارة سوداء، فرأونا إرهابيين ومتطرفين وظلاميين. لكنهم حين خلعوا النظارة بعد إعلان نتائج الانتخابات رأوا فينا ما لم يروه من قبل، في حين أننا لم نتغير.

في التقويم الموضوعي لرؤية الحركات الإسلامية علينا أن نميز بين الحركات الإسلاموية الأصولية التي مازالت تمارس العنف ضد المجتمع، وتُكَفِّرُ الديمقراطية، وتدعو إلى بناء دولة الخلافة الإسلامية، وبين الحركات الإسلامية المعتدلة التي تتبنى مقولات الحداثة والديمقراطية والحرية، مثل حزب النهضة التونسي، وحزب «العدالة والتنمية» المغربي، وحزب «الحرية والعدالة»: الجناح السياسي للإخوان المسلمين في مصر، حيث باتت تمثل أحزاباً إسلامية ديمقراطية، كما هوالحال مع خريطة الأحزاب الأوروبية التي توجد عليها بشكل بديهي أحزاب مسيحية ديمقراطية. أعتقد بأن العلاقة بين التوجه الإسلامي والمعتقدات الديمقراطية، بين الإسلام والديمقراطية ممكنة. هذا ما أثبتته تجارب الانتخابات الأخيرة في كل من تونس والمغرب ومصر.

هناك معايير محدّدة يمكن استخدامها لمعرفة مدى تطابق برامج الأحزاب الإسلامية مع فكرة بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وهي: الاعتراف بالديمقراطية ودولة القانون والمجتمع التعددي والتسامح الديني وكذلك

بالحفاظ على السلام الداخلي والخارجي. وهناك أيضاً قياس الأحزاب بممارستها العملية على أرض الواقع..

لقد حصل حزب النهضة في تونس على الأغلبية في انتخابات المجلس التأسيسي. وأعلن ممثلو الحزب عن هدفهم المتمثل في مصالحة التقاليد والهوية الإسلامية بتحديات المجتمعات الحديثة، ولكنهم ذكروا أيضا الديمقراطية والتعددية كإطار سياسي لعملهم. وبعد الانتخابات تحالف حزب النهضة مع أحزاب علمانية، أي أحزاب ليس لديها توجه ديني. وهي إشارات مشجعة في الطريق نحو خريطة أحزاب تتخذ الأحزاب الإسلامية الديمقراطية عليها موقعا هاما. ويجب على باقي الأحزاب العلمانية اليسارية والليبرالية، القيام بواجباتها تجاه حزب النهضة من أجل دفعه للقيام بتطورات إيجابية، وتعميق الحوار الفكري والسياسي معه لكي يستمر في التغيير المستدام في سبيل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي تعددي.

في معرض تحليله للموجة الثالثة من الحركة الإصلاحية الإسلامية، التي تبنت اتجاه تطوير نموذج للحكم الإسلامي هو صورة من الديمقراطية المعاصرة تمارس آليات الديمقراطية في الانتخابات والتعددية والتنافس واستقلال السلطات...، يقول الشيخ راشد الغنوشي: إن هذا التوجه الفكري السياسي إلى القبول بآليات الحكم الديموقراطية سبيلاً للتغير بديلاً من نهج العنف والسرية، ونموذجاً للحكم يستمد شرعيته من صناديق الاقتراع ضمن تنافس مفتوح على تعددية لا تستثني أي اتجاه سياسي مهما كانت خلفيته الأيديولوجية ما دام يقبل بمبادئ الديموقراطية وتداول السلطة سلمياً عبر صناديق الاقتراع ويرفض طرائق العنف، إن هذا التوجه إلى اعتماد نهج التغيير السلمي المتدرج يحظى بالمزيد من التأييد في أوساط الإسلاميين ويجد الدعم من مراجع إسلامية كبرى، مثل اتحاد علماء المسلمين وعلى رأسه العلامة الشيخ يوسف القرضاوي وكبريات الحركات الإسلامية، إلا أنه لا يجد ترحيباً من أكثر من جهة خارجية وداخلية. فمن داخل الصف الإسلامي لا تزال جماعات جهادية تصر على رفض هذا النهج بحجة تكفير الأنظمة واعتبار الجهاد السبيل الوحيد للإطاحة بأنظمة مرتدة وللتصدي للقوى الدولية الداعمة لها واعتبار الديموقراطية بضاعة كافرة لا مكان لها في

الإسلام. كما أن الأنظمة القائمة، كثير منها ليس سعيداً بل هو مغيظ من هذا التطور في الحركات الإسلامية، لأنه يحرج موقفه في إقصاء الحركة الإسلامية والتعيش من دعوى محاربته للإرهاب تسويغاً لتعطيل عملية التحول الديموقراطي واستجلاباً للعطف والمعونات الخارجية. أما القوى الخارجية فعلى رغم ما تروجه من دعاوى الإصلاح الديموقراطي سبيلاً لمقاومة الإرهاب وتحصيناً لأمنها القومي ومجالها، فلا يزال هاجس الخوف من الإسلام بل العداء المكين له هو الغالب على مواقفها، وقد جاءت العملية الديموقراطية في الجزائر وأخيراً في فلسطين لتكشف ما خفي من تلك العداوة والازدواجية وأزمة الموقف الغربي الأخلاقية[1].

لايجوز أن يستمر العلمانيون العرب في قراءة الظاهرة الإسلامية بنظاراتهم السوداء، ويصرون على ألا يروا في الكوب سوى نصفه الفارغ، بينما نجد الكثير من الأكاديميين الأوروبيين والأميركيين منصفين وحياديين في تحليلهم للتطورات الإيجابية التي شهدتها الحركات الإسلامية، مثل الباحثين الغربيين اللذين استشهدا بهما الأستاذ ياسين، حيث تحدث أحدهما عن الليبرالية الإسلامية منذ 23 عاماً، والثاني درس الموضوع منذ 18 عاماً.

## 1- الإسلام والعلمانيون

لقد احتدم التناقض الجوهري بين القوى العلمانية اليسارية والليبرالية والقومية العربية وحركات الإسلام السياسي في مسألة الديموقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، وقضايا المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، وتطبيق الحدود، وبعض أوجه ممارسة حقوق المواطنة، ورؤية الإسلام السياسي إلى الديموقراطية وتعدد الاجتهادات داخل قياداته، التي يذهب البعض منها إلى القول بالتناقض التام بين الإسلام والديموقراطية، في حين يذهب البعض الآخر إلى المطابقة بين المبادئ الديموقراطية والشورى الإسلامية.

---

(1) - راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، بالاشتراك مع مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، الطبعة الأولى 1433ه/2012م، (ص109-110).

في الواقع التاريخي العياني، ما زالت تشكل هذه الموضوعات، لاسيما منها موضوعي الديموقراطية والعلمانية بؤرة التوتر في العلاقة التناقضية بين الحركة القومية والحركة الاشتراكية من جهة، والإسلام السياسي من جهة أخرى. وما زال الصراع الذي بدأ منذ عصر النهضة بين الحداثة العلمانية والرؤية السلفية التقليدية قائماً، وإن كان قد اتخذ حركة المد والجزر، حسب الظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها الأمة العربية، وطبيعة القوى السياسية الأساسية المسيطرة على طاقات المجتمع العربي.

وعندما كان العالم العربي يشهد في مرحلة الخمسينات والستينات تعاظم الثورات التحررية السياسية، وقيام الانتفاضات والحركات الشعبية والانقلابات التي تطيح بالأنظمة التقليدية الموالية للغرب، وتغير نظام الملكية، من تطبيق الإصلاح الزراعي إلى تأميم الشركات الكبيرة والملكيات الكبيرة، حققت الحداثة العلمانية بعض الانتصارات والتقدم، لأنها كانت جزءاً من الصراع الإيديولوجي والسياسي والاجتماعي الجاري على الصعيد العربي بين القوى الثورية التي أسهمت في نشر الأفكار القومية عامة والماركسية خاصة، وبين القوى التقليدية المحافظة. ولكن في ظل الوضع العربي القائم المتسم بالتراجع والهزائم والانكسارات، وهيمنة الإسلام السياسي، ولجم الحركة النقدية الجذرية، تشن الحركة الإسلامية هجوماً في الميادين السياسية والإيديولوجية والثقافية، وتطرح مطالبها الأيديولوجية والاجتماعية، وتَردُّ على أطروحات العلمانيين ببرنامج إسلامي واسع له جذوره التاريخية، وركائزه الشعبية، ومواجهة الوحدة القومية بوحدة إسلامية، والاشتراكية باقتصاد إسلامي، والديموقراطية بالشورى، وحقوق الإنسان والحريات الديموقراطية بتطبيق الشريعة. فيكون الهجوم الأيديولوجي والسياسي شاملاً، ويصبح العلمانيون كفرة وملحدين وخارجين على الإسلام.

وفي خضم المماحكات الجدلية السياسية بين الأحزاب والتيارات العلمانية والإسلام السياسي حول موضوع العلمانية، يطالب الإسلام السياسي الحركات القومية واليسارية والليبرالية بتحديد موقف من العلمانية، ويعتبر أن لا رابطة تاريخية بين هذه الحركات والعلمانية، لأن القومية العربية حسب وجهة نظره خرجت في الواقع من عباءة الفكر الإسلامي وتاريخ نضال

علمائه، ويصر على قناعته الراسخة بأن العلمانية ليست مرادفاً للديموقراطية، ولا هي ضرورة من ضروراتها، ولا هي إحدى آلياتها، ويربط بين قبوله بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية ورفض العلمانية، التي تفسح في المجال في مفهومه للقوميين بأن يتفردوا دون الإسلاميين بساحة العمل السياسي.

يقول الشيخ راشد الغنوشي في معرض رسمه المشهد السياسي العربي الحالي في ما يتعلق بقضية الدين والدولة: «أما في العصر الحديث فإنه إثر الغزو الغربي لديار المسلمين، وما زرعه من فكر وقيم وأساليب تنظيم حضاري فقد اختلف الأمر، إذ وفدت على المسلمين دعوات تروج بينهم لمذهب الفصل بين الدين والسياسة، تأسيساً على أن النبي عليه السلام، بزعمهم، لم يكن سوى مبلغ عن الله، وكذلك سائر إخوانه النبيين، وأن ما قام من أوضاع سياسية بعد ذلك لم يكن له شأن بالدين، وإنما اقتضته ظروف البيئة وطبائع الملك». ويضيف الغنوشي: «وقد يمثل كتاب« الإسلام وأصول الحكم » للشيخ علي عبد الرازق المشجب الذي تعلق به العلمانيون تعلق الغريق بقشة، ليعلقوا عليه دعاواهم العلمانية وقد شهد لها شيخ، ولم تردهم عنها الحملات التي شنها فطاحل العلم الإسلامي المعاصر في سائر أرجاء الإسلام، وحتى عندما تراجع الشيخ عبد الرازق في دعواه وتاب منها ولم يوهن في ذلك شيئاً من تشبث العلمانيين بالمذهب الأول للشيخ، معرضين عن كل مراجعة لمواقفهم»[1].

ويختم الشيخ راشد الغنوشي تعليل حكمه على «العلمانيين» بالحديث عن «انزواء الفكرة العلمانية وتواتر وتفاقم أوضاع فشلها، بما فاقم من تعويلها في البقاء على جهاز الدولة القمعي وعلى الظهير الخارجي.«إذاً، فإن الغنوشي، يشهر بداية اتهامه» «العلمانيين» بأن أفكارهم ومعتقداتهم ليست سوى حصاد «زرع» الغزو الغربي «الديار المسلمين»، وبأنهم يعتمدون في استمراريتهم على القمع الأمني والدعم الخارجي. هذا التوصيف لمجمل «العلمانيين» يقلق اليوم المعارضين لـ«النهضة» وحلفائها في النظام، ولاسيما بعدما صدرت عن قيادات هؤلاء تصريحات تجسّد رؤية الغنوشي. ويقول مسؤول العلاقات

(1) – المرجع السابق عينه، (ص10-11).

الخارجية في الاتحاد العام التونسي للشغل فتحي دبك لـ«السفير»: «إنهم يتكلمون عن اليسار بطريقة بن علي، فيتحدثون عن مؤامرات خارجية ومحاولات مزعومة لإغراق البلاد في الفوضى»، مبديا قلقه من توجه «النهضة» نحو إقصاء المعارضين على أساس «أنهم أقلية»، وهذا ما رشح من شعارات مناصري «النهضة» في الشارع التي وصفت المعارضة بأنها «قوى الـ0,00 في المئة»[1].

وقد أثبتت التجربة العربية الماضية والحالية أنه لا يمكن أن نجد منفذاً أوحلاً جذرياً لموضوع العلمانية بهذه الطريقة من المناقشات الجدلية السياسية الحامية بين الإسلاميين والعلمانيين، لأن التناقض الجوهري بين التيارات العلمانية الحديثة والثورية وبين الإسلام السياسي يتمثل في حل قضية الديموقراطية، التي لا يمكن تلمسها وفهمها فهماً علمياً سليماً خارج سياق الصيرورة الاجتماعية العربية، وما تتطلبه من إنجاز ثورة ديموقراطية.

فالعالم العربي يعاني من التأخر التاريخي، ومن التخلف الشديد، والتجزئة، ومن بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، ومخلفات القرون الوسطى، والإقليمية، والاستبداد، والتمييز الطبقي الحاد، وهيمنة الاستعمار الجديد ممثلاً في الإمبريالية الأمريكية، وهو تابع أو شبه تابع في مجمله، ويعيش في مرحلة ما قبل الاندماج القومي. ولذلك فإن الثورة الديموقراطية لم تنجز فيه لا في العهد الكولونيالي، ولا في عهد الاستقلال السياسي، وهذا ما يجعل الثورة الديموقراطية ركناً أساسياً في المشروع الديموقراطي النهضوي.

كما أن الثورة الديموقراطية في العالم العربي أكثر تعقيداً منها في أوروبا القرن الثامن عشر، أو التاسع عشر. ففي أوروبا كان إنجاز الثورة الديموقراطية يتطلب الإطاحة بسلطة الإقطاع والكنيسة المتحالفين. وكانت هذه مهمة البرجوازية الغربية الظافرة التي تحالفت مع الطبقات الأخرى من الفلاحين والعمال. وقد فرض انتصار البرجوازية الرأسمالية والصناعية على الكنيسة في الغرب فصل ذروتي السيادة العليا (أي الدين ممثلاً بالكنيسة المسيحية)، والسلطة السياسية، أي فصل الكنيسة عن الدولة، وتحرير الدولة من هيمنة

(1) – مازن السيد، الإسلاميون في السلطة هل تتحقق أهداف الثورة؟ «السفير» تتحرى رسائل المشهد التونسي إلى الوطن العربي، صحيفة السفير 2011/12/16

النظام العقائدي الديني الذي أصبح معيقاً للحداثة والتقدم وغير محتمل وغير مقبول في معارضة النظام المعرفي الجديد المنافس الذي شكلته البرجوازية كطبقة صاعدة في أوروبا.

وترافق مع خروج الغرب من النظام الرمزي الديني بوساطة الثورة العنيفة، وصعود البرجوازية، وصعود السلطة الروحية الجديدة: أي العلمانية (حسب تعبير بول بينيشو). وهي (أي العلمانية) أولاً وقبل كل شيء إحدى مكتسبات الروح البشرية وفتوحاتها. وهي ثانياً موقف للروح البشرية أمام المعرفة التي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إليها، موقف يحاول أن يكون منفتحاً وحراً إلى أقصى حد ممكن تسمح به الشروط السياسية والاجتماعية، وأيضاً التقدم المنهجي والمعرفي والتقني السائد في عصر محدد، ومجتمع محدد، حسب تعريف محمد أركون.

## 2- قطيعة معرفية

لا شك أن العلمانية بما تعنيه من فصل الكنيسة عن الدولة، قد شكلت قطيعة معرفية ومنهجية ونفسية كبرى مع التصور الديني القروسطي للحياة والعالم في تاريخ أوروبا، وتعتبر أهم منجزات الثورة الديموقراطية في الغرب، لأنها عبّرت بالدرجة الأولى عن الصراع والمجابهة بين العقل المسيحي الذي يدافع عن النظام الثقافي والمعرفي القديم، وبين العقل العلمي الذي يؤسس لنظام ثقافي ومعرفي جديد، والذي تُوّج بانتصار هذا الأخير، وتحقيق القطيعة داخل آلية عمل العقل الغربي نفسه، أولاً. وعن الصراع بين الفضاء الديني والفضاء الفكري والعقلي ثانياً. وبين مفهومين فلسفيين للمعرفة القائمة على الإيمان الديني، والمعرفة القائمة على الحداثة الفكرية والعقلية، والعمل التاريخي السياسي المرتبط بهما، ثالثاً. وبين رؤيتين متناقضتين حول مصدر حقوق الإنسان والمواطن، بين الرؤية التي تقدمها التعاليم الدينية التي تطرح أولاً حقوق الله، وما على الإنسان إلا تقديم الطاعة والامتثال للسيادة العليا، باعتباره مديناً لها في سياق تواصل العلاقة الروحية القائمة بين الإنسان والله، حيث يمثّل مفهوم الإنسان كشخص بشري في هذه الحال وحدة لا تتجزأ بين بعده الروحي الوجداني، وبعده الدنيوي الوضعي السياسي المدني، ويتفوق

على مفهوم المواطن، وبين الرؤية العقلية التي تعترف بحقوق الإنسان والمواطن أولا كما جاء ذلك في الإعلان الشهير الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789، والتي تقر بالمساواة السياسية والحقوقية بين جميع المواطنين في حقل المواطنة، ودولة القانون وأمام مؤسساتها، التي تكفل حقوق المواطن في حياته المدنية والسياسية، بصرف النظر عن صلته وانتمائه الديني أو المذهبي أو العرقي أو الاجتماعي، إذ لا يجوز القبول بأي تمييز في الحقوق المدنية بسبب المعتقدات الدينية، فكل إنسان مواطن يمتلك الحرية الكاملة في الانتماء للدين الذي يريده، أو في عدم الاعتراف بأي دين، رابعاً.

ولهذا، فإن التحرر السياسي للدولة من الدين، أي تحررها من ذروة السيادة العليا التي كانت تخلع القدسية والمشروعية على هذه الدولة، وكذلك التحرر السياسي للإنسان من الدين، يمثل انتقال الدين من ميدان الحق العام إلى ميدان الحق الخاص، لكي يأخذ شكل قضية فردية خاصة. ولأن هذا التحرر السياسي هو حق يتعلق بالإنسان الواقعي، الفرد، مواطن الدولة، لا في الأفكار والمعتقدات أياً كانت طبيعتها، وإنما أيضاً في الحياة الواقعية، حيث يعيش الإنسان حياة مزدوجة، سماوية وأرضية، حياة في الدولة السياسية باعتباره كائناً اجتماعياً، وحياة في المجتمع المدني، باعتباره فرداً خاصاً، ولأن عملية الانتقال هذه، هي التي ستشكل ولادة العلمانية للدولة السياسية من ناحية، وللمجتمع المدني من ناحية أخرى.

إن مبدأ العلمانية الذي سيتأسس عليه المجتمع المدني، والدولة السياسية سواء بسواء، هو موقف للروح إزاء قضايا الوجود وقضايا العمل، قبل أن يكون نظاماً سياسياً يقضي على التدين الفعلي لجماهير الشعب المتدينة، ولا تعني العلمانية كذلك الإلحاد، وكما قلنا لا تسعى إلى التقليل من شأن الدين، أو القضاء عليه، بل تحترم حرية المعتقد للشعب. ومن هذا المنظار، تصبح العلمانية روح المجتمع المدني، ولا يمكن تحقيقها إلا في درجة جذرية من انفصال الدين عن الدولة، وبالقدر الذي تبرز به الدرجة المعينة من تطور الروح البشري للإنسان، ويصبح التحرر السياسي هو التعبير عنها، لكي تبني نفسها به في شكل دنيوي.

وهذا لا يمكن حدوثه إلاّ في ظل سيادة العقلانية، واستقلال المجتمع المدني عن السلطة الدينية، واستقلال السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، والعلمانية عن الظلامية، وفي ظل سيادة الدولة الديموقراطية الحديثة المعاصرة، حيث يكون كل إنسان مطلقا بمفرده، مؤمناً كان أم متديناً متعصباً لدينه أم ملحداً، ظلامياً أم عقلانياً، يكون فيها كائناً نوعياً سائداً.

## 3-ذروة السيادة

ولكن تحرر الدولة الديموقراطية في الغرب من ذروة السيادة العليا الدينية، وسيادة النموذج الديموقراطي للحكم منذ القرن التاسع عشر القائم على حق التصويت العام، جعل العلمانية في الغرب مقطوعة عن كل علاقة بالبعد الديني، وقاد إلى بناء مجتمع مدني تعددي يهيمن فيه نظام رمزي جديد أساسه حق الاقتراع العام، كإحدى خاصيات الديموقراطيات الكلاسيكية الغربية، فتحولت إلى نوع من التمذهب الأيديولوجي كالأديان، حين فرضت تفسيراً اختزالياً للعالم ولتاريخ المجتمعات البشرية. ويحلل محمد أركون حاجة السلطة السياسية إلى نوع من السيادة العليا بقوله: سواء كان المحيط الذي تمارس فيه السلطة دينيا أو علمانياً، فإنها بحاجة إلى ذروة السيادة العليا والمشروعية، ولا يمكن أن تنفصل عنها. والعلاقات الجدلية الكائنة بين السيادة العليا والسلطة السياسية تتغير وتتحول بحسب الأوساط الثقافية والتاريخة (أي بحسب المجتمعات البشرية). ولكنها تدلنا دائماً على استحالة الفصل الجذري بين العامل الديني بالمعنى الواسع للكلمة (أي ذروة السيادة العليا)، وبين العامل السياسي (أي ذروة السلطة السياسية).

وقد كانت مسألة السيادة العليا محلولة طوال كل العصور الوسطى، حيث هيمن معطى الوحي واشتغل ومارس دوره بصفته مصدر كل حقيقة متعالية، ولكن بدءاً من اللحظة التي أخذ فيها حق التصويت العام يحل محل الوحي كمصدر للحقيقة والمشروعية، فإن سلطة الدولة قد أخذت تفرض طرائق شرعيتها الخاصة ومصادرها... فقد استمد الحكام مديونية المعنى طوال قرون عديدة من الوحي، وذلك في عالم المسيحية كما في عالم الإسلام. ويحاولون اليوم بكل قوة أن يستمدوه من حق التصويت العام. ولكن هذا الحق يتعرض

باستمرار للضربات والصدمات التي تقلل من قيمته، وذلك من خلال الممارسة الفعلية للسلطة. ومديونية المعنى هذه هي الآن في طور النفاد في النظام الديموقراطي في حين وقع التخلي بكل عنف ودون تفحص جاد عن مديونية المعنى التي تعبر عن نفسها في معطى الوحي. لقد أقرّوا فجأة بأن هذه المديونية صالحة فقط للشعوب البدائية ولا تليق بالناس الحضاريين

هذا هوالسياق التاريخي - السياسي الذي تشكلت فيه العلمانية كلازمة أساسية على الصعيدين التاريخي المنطقي للثورة الديموقراطية في أوروبا.

## 4- العربي

أما على الصعيد العربي المتسم بالغياب الكلي للديموقراطية، وللرقعة الثقافية على حد سواء، فإن شعار العلمانية يطرح الآن ضمن فراغ ثقافي، وانعدام وجود حداثة فكرية وعقلية، باعتبارها الوسيلة الأكثر إلحاحاً لطرح الأسئلة الجذرية على الواقع، والتاريخ، والإسلام، وإحداث مجابهة فكرية وثقافية خصبة بين الرؤيا العقلانية والعلمانية للعالم والحياة، والرؤيا الدينية للعالم والحياة. وظل شعار العلمانية مطروحا في نطاق السجال الإيديولوجي مع الإسلام السياسي، ومرتبطا ارتباطاً عضوياً بالأحزاب القومية واليسارية الراديكالية، التي تسعى للتخفيف من هيمنة الإسلام في الرمز السياسي والأيديولوجي للدولة، دفاعاً عن حقوق الأقليات الدينية التي لها حساسية مفرطة إما بسبب تفوق الإسلام كدين للأكثرية في الحياة العامة، وإما رغبة منها في التحديث الاجتماعي، معتبرة تجربة الغرب نموذجاً يحتذى به على الصعيد الكوني. ولا يمس هذا الطرح العلماني بشكل مباشر المعضلات الأساسية التي يعاني منها العرب في طورهم الراهن، خاصة إنجاز الثورة الديموقراطية.

وقد بينا سابقاً أن الحركات القومية واليسارية والليبرالية بجميع تفرعاتها لم تستطع أن تنجز الثورة الديموقراطية. ونحن الآن لا نستطيع أن نفكر بإنجاز الثورة الديموقراطية، دون أن نفكر بدحر الاحتلال الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين، وأشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، وبالوجود الإمبريالي الأميركي-الصهيوني الذي تعهد بضمان بقاء مخلفات القرون

الوسطى، وبتزويد الدولة التسلطية العربية بمقومات البقاء والاستمرار، لأنه يرى فيها الضمان الحقيقي لبقاء حالات التمزق والتبعية والتخلف الراهنة، وحتى الأحزاب العربية على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية لم تكن تملك مفهوم ثورة ديموقراطية شاملة، ولم تكن تتبنى قيما وتقاليد ديموقراطية.

ومع ذلك كله، فإننا نستطيع أن نقول جازمين إننا لم ننجز ثورة ديموقراطية قومية، ولا حتى ثورة ديموقراطية في جزء من المنطقة العربية. وتختلف الثورة الديموقراطية في العالم العربي عن الثورات الأوروبية، لأن هذه الأخيرة قادتها البرجوازية الرأسمالية الصاعدة، والبرجوازية العربية ليست طبقة قائدة، وليست مؤهلة، ولا مستعدة ولا تعتبر هذا دورها، لأنها جزء من العولمة الرأسمالية الجديدة، تنمو على هامشها، وفي ظلها وترتبط بمصالحها، لأن اعتمادها الأساسي قائم على القوى الرأسمالية العالمية.

ولذلك فإن ثورتنا الديموقراطية تحتاج إلى بناء أوسع تكتل تاريخي بالمعنى الغرامشي من الشرائح الثورية والديموقراطية من الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين. وستكون الطبقة الوسطى هي الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة الديموقراطية بعمقها الإنساني. وتعني ثورتنا الديمقراطية.

أولاً: إنجاز تحريرالعالم العربي كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، وتحقيق الانصهار القومي، باعتباره لازمة ضرورية للتقدم العربي، وقاعدة للبناء القومي، وشرطاً لازماً للممارسة الديموقراطية.

ثانياً: تصفية مخلفات القرون الوسطى وبقايا الإقطاع والطائفية والقبلية، وكل من يعيق تحرير المواطن والوطن، خاصة النسيج المجتمعي العربي التقليدي.

ثالثاً: إنجاز الوحدة القومية، وبناء الدولة القومية العقلانية الحديثة.

رابعًا: إقرار حقوق الإنسان والمواطن، وحقوق الأمم، والنضال لتعميمها، حرية الرأي، حرية العبادة، حق الاجتماع والإضراب، حرية إصدار الصحف، حق تكوين الأحزاب، وضمان الحريات الشخصية.

خامساً: إعلان الدولة دولة المواطنين، دولة الحق والقانون. ولكن عملية البناء الديموقراطية هذه، ستواجه عقبات ليست بالهينة حسب تعبير ياسين

الحافظ، ذلك لأن الديموقراطية، هذه الوافدة البرانية، لم تجد التربة والمناخ المجتمعين والإيديولوجيين الملائمين لانغرازها وازدهارها.

## 5- عقبات

العقبة الأولى: التي عرقلت تارة أوصدت تارة أخرى عملية البناء الديموقراطي هذه، هي افتقار مجتمعاتنا العربية إلى القيم التعددية، إن المونوليتية أوالتكتلية السائدة في البنيان الأيديولوجي للبلدان العربية تناقض على خط مستقيم البنيان الإيديولوجي للديموقراطية الذي يقوم على تسوية أو حل وسط بين آراء أو مصالح متعارضة.

أضف إلى ذلك أن الأساس الأيديولوجي للديموقراطية إنما يرتكز على فكر دنيوي (وضعي)، علمي يرى الحقيقة أمرا نسبيا يجري تَخَطِّيهِ جَدَلِياً مع كل خطوة تخطوها المعرفة إلى الأمام، في حين أن البنيان الأيديولوجي للبلدان العربية، يرتكز على فكر إيماني دوغمائي، يعتبر المعتقد الإيماني حقيقة كلية مطلقة، اجترحت مرة واحدة وإلى الأبد.

العقبة الثانية: التي عرقلت عملية البناء الديموقراطي وما تزال، في بلد متأخر، هي الانقسامات التقليدية أو(انقسامات المجتمع التقليدي العمودية، الفئوية، المحلية، الإقليمية)، التي تجعل الأمة في حالة تفتت وتذرر.

سادساً: إن المشروع العربي الديموقراطي يناضل من أجل علمانية غير مناهضة للإسلام التاريخي، لأن الإسلام في العالم العربي والإسلامي، ليس فيه كنيسة، وحتى المؤسسة الدينية الرسمية المرتبطة بالدولة التسلطية العربية وتوظفها أنظمة الرأسمالية التابعة في نطاق المحافظة على الإيديولوجية التقليدية، والواقع المجتمعي التقليدي، ليست هي وحدها موجودة في المجتمع، بل إنها تجد منافسة قوية جداً من المعارضات الإسلامية التي تطعن في صدقية تمثيلها للإسلام، كما هي الحال في مصر والجزائر إلخ... والإسلام إسلاميات فهناك الإسلام الرسمي، والإسلام المعارض، وهناك الإسلام السلفي والإسلام الجهادي التنويري.

كما أن العلمانية التي عبرت عن الصراع بين النظام المعرفي الثقافي القديم والنظام المعرفي- الثقافي الجديد، بوصفها إحدى خاصيات المجتمعات الغربية، التي انتصرت فيها البرجوازية الرأسمالية الصاعدة على الكنيسة، ونجحت في ترسيخ القيم العلمانية على صعيد الدولة والمجتمع. شكلت فتحاً برجوازياً غربيًا لحداثة فكرية في تاريخ البشرية، مثلها في ذلك مثل الحداثة، التي تنتمي إلى كل العصور التاريخية، باعتبارها الموقف الديناميكي النقدي التاريخي الذي تقفه الروح البشرية أمام الواقع والتاريخ، الذي يصنعه البشر في المجتمع. وهذا الموقف وجد في القرون الهجرية الأولى من أوج قوة الدولة العربية الإسلامية. فالدولة الأموية والعباسية هي دولة علمانية وعقلانية، وشهدت حركة تنويرية وعلمانية قل نظيرها تمثلت في حركة المعتزلة، التي طرحت مشكلة «خلق القرآن». إنه يمثل موقف حداثة في عز القرن الثاني الهجري/أو الثامن الميلادي، وكان هذا الموقف التيولوجي المبكر الذي اتخذه المعتزلة يفتح حقلا معرفياً جديداً قادراً على توليد عقلانية نقدية مشابهة لتلك العقلانية التي يشهدها الغربي الأوروبي بدءاً من القرن الثالث عشر لولا معارضة الأرثوذكسية الظافرة (الأيديولوجية الأشعرية) في القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي..، خصوصاً على يد الخليفة القادر.

في ظروفنا المعاصرة، يمكن تطبيق علمانية غير مناهضة للإسلام، تقوم على دمج الإسلام في نسيج التاريخ الحديث، عبر دعوة الفكر الإسلامي إلى الخروج من الأرثوذكسية الجامدة، أي الأيديولوجية الإسلامية التقليدية، لكي يصبح الإسلام قادرا على مواكبة العصر الحديث، وامتلاك الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات التي تنهال على العالم العربي والإسلامي من كل حد وصوب، ويبني بشكل مبدع وخلاق وصادق علمانية منفتحة، تكون تجاوزاً للعلمانية المعاشة في الغرب، التي أصبحت بدورها تعيش أزمة عميقة نظراً إلى عودة العامل الديني، والتقارب بين الكنيسة والدولة العلمانية، خصوصاً بعد احتداد أزمة الاشتراكية وانهيارها في البلدان التي قامت فيها، وتفشي الأزمة الأخلاقية في البلدان الرأسمالية في ظل سيادة النزعة المادية الصرف، وإرهاصات المجتمعات الغربية في البحث عن توازن جديد في حياة الإنسان تجمع ما بين الروحي والمادي، ومن أجل علمنة جديدة تتيح إمكانية

وجود روحانية جديدة على حد قول الباحث الفرنسي إميل بولا في علم اجتماع الأديان

## 6-مجتمع مدني مؤسس على العقلانية والعلمانية

ويقوم المجتمع المدني على أساس احترام حقوق الإنسان، وهي جزئياً الحقوق السياسية، ومضمونها يكمن في المشاركة السياسية في الدولة. ومن هذا المنظار، فهي تدخل في مقولة الحرية السياسية، وحقوق الإنسان هي حقوق عضو المجتمع المدني المتحرر سياسياً. أما مرتكزات إعلان حقوق الإنسان، فتتمثل في المساواة السياسية والقانونية، والحرية، والملكية الخاصة. وتشكل الحرية الفردية، والحريات العامة، أساس المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية، وانقساماته الطبقية، والفئوية، وتبايناته الاجتماعية، وتكويناته السياسية والنقابية لا تحكمه غير مبادئ المواطنة، والمساواة السياسية والقانونية، بين الأفراد في الحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية للشعب من خلال الانتخابات التشريعيّة، والرئاسية، والبلدية، المحلية، لانتخاب الممثلين عنه للاضطلاع بأعباء السلطة في الدولة الديموقراطية. و هو مجتمع الاختلاف والتعدد، والتعارض، والتناقش داخل بنيانه وهياكله الاجتماعية والسياسية. فالاختلاف، والتعدد، والتعارض، والتناقض، صفات جوهرية متأصلة في الأفراد، والجماعات، والطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، والأمم، والدول، والشعوب، والحضارات، وهي جميعها ظواهر متأسس بعضها على بعض في علاقة ديالكتيكية، تشكل قانون التغيير، والتطور والتقدم في حركة التاريخ بوجه عام، وتاريخ الديناميات الداخلية للمجتمع المدني بوجه خاص. فليست حقيقة الأنا أنه في هوية مع نفسه، أو أنه مختلف مع غيره، وإنما يشتمل على آخر هو ماهيته. وهذا أساس الماهية الداخلية للمجتمع المدني، على نقيض النزعات الدكتاتورية، والتوتاليتارية، والفاشية، والظلامية.

وفي تونس، لا يزال حزب «النهضة» الإسلامي متذبذباً لجهة تبنيه فكرة «الإسلام الليبرالي»، التي تؤمن بالمواءمة بينها وبين الديمقراطية، فقد كانت الديمقراطية تُعَدُّ بدعة غربية في المرجعية الإسلامية، وعلى أساس أن

الإسلام- في زعم معظم الحركات الإسلامية على اختلاف مسمياتها-لا يعرف سوى نظام الشورى.

ومن المهم أن نشير إلى أن أصحاب هذه النظرة لا يذهبون إلى حد فصل الدين عن الدولة، غير أنهم يقررون أن صمت الفقه الإسلامي عن معالجة نظم الدولة، ما عدا الإشارة إلى «الشورى»، يسمح في الواقع بتأسيس دولة إسلامية ليبرالية يختار فيها المواطنون مؤسساتهم السياسية كما يريدون، ويغيرونها إذا شاؤوا حسب الظروف. غير أن ذلك لا يمنع من أن توصف الدولة بأنها إسلامية.

رغم أن مسار الثورة التونسية وشعاراتها ومطالبها رسمت طريقاً واحداً يفرض نفسه بقوة تاريخية يصعب مقاومتها. طريق يؤدي، أوينبغي أن يؤدي إلى بناء دولة ديموقراطية تعددية تحترم الحريات العامة والحريات الفردية، وتستند إلى قيم العدالة والمساواة للجميع، فإن الثورة التونسية لم تنتج في سيرورتها ذلك الجدل الفكري حول شكل وطبيعة الدولة الجديدة التي يجب أن تحل محل النظام القديم الذي سقط. هل هذا يعني أن الثورة التونسية لم تكن لها هوية فكرية وسياسية بعينها ؟

وتنظر الأوساط السياسية التونسية بشيء من التفاؤل الحذر الذي يرتقي إلى درجة الخشية من «انتكاس الثورة»، خلال المرحلة الانتقالية التي دخلتها تونس تحت حكم حركة النهضة الإسلامية المدعومة بائتلاف من حزبيين أساسيين في المجلس الوطني التأسيسي. وتكاد مختلف الأحزاب السياسية التونسية تجمع على ضبابية هذه المرحلة التي لم تحدد مدتها، مشيرة إلى أنها قابلة لأن تفرز معطيات متعددة لن تنسجم بالضرورة مع أهداف الثورة.

وترى المعارضة التونسية أن حركة النهضة الإسلامية «ضاق صدرها بالديمقراطية» خلال الأيام الأولى من ممارستها السلطة، فيما ذهب البعض من أركانها إلى حد اتهام حركة النهضة بالعمل من أجل «إعادة إنتاج ديكتاتورية من نوع جديد».

ويعترض بعض غلاة العلمانية التونسيين والعرب على الموقف «الانتهازي» و«الوصولي» للإسلاميين من الديموقراطية ونظرتهم الأداتية

لها، التي تجردها من مضمونها الثقافي وتحولها إلى مجرد آليات للوصول إلى السلطة، وإضمارهم النية في الانقضاض عليها بعد اعتلاء السلطة، والعودة بالحياة السياسية إلى نفق العلاقة التلازمية بين الدين والدولة، وإلى إنفاذ مشروعهم القاضي بتطبيق الشريعة الإسلامية، أو بدعوى موقفهم المتزمت من حقوق المرأة ومن حرية الرأي، وحرية الإعلام، ومن الحريات الفردية التي يرون فيها انتهاكاً لنظام القيم الإسلامية.

بإمكان حركة النهضة الإسلامية التي أصبحت في السلطة في تونس، وتشهد نمو نزعة نحو الليبرالية في ممارساتها، فيما يتعلق بهذه المواضيع كافة، أن تصبح مُكوِناً أسَاسِياً من مُكوِنَاتِ المجتمع المدني الحديث، على غرار الديمقراطية المسيحية في أوروبا، وهذا يقتضي منها أن تعمل بشكل جدّي من أجل بناء الدولة الديمقراطية التعددية، وأن تتبنى رؤية علمانية غير مناهضة للإسلام، وبذلك تسهم في بناء نموذج حقيقي في تونس يُحتَذَى به عربياً، بدلاً من التغني بالنموذج الأردوغاني التركي.

# الفصل الثاني عشر
# حركة النهضة والتحديات الاقتصادية

على الرغم من الأهمية التاريخية لوصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في كل من تونس والمغرب ومصر، فإن المحك الحقيقي سيكون مدى نجاحها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجسيمة السائدة في هذه البلدان. وبعبارة أخرى فإنّ الممارسة العملية هي التي ستثبت مدى صدق الشعارات الإسلامية المرفوعة.

يجمع الخبراء العرب والغربيون أن القوى الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في كل من تونس والمغرب، ولاحقا في مصر، لا تملك برنامجا اقتصاديا خارج مفاهيم اقتصاد السوق، والعولمة الليبرالية. وإذا كان الأمر كذلك، فهل إن الإسلاميين هم أصحاب مشروع للتغيير الاقتصادي، قادر على تكسير الأنماط الاقتصادية السائدة على الصعيد العربي، لا سيما تلك القائمة على أساس التحرير الاقتصادي، والخوصصة الرأسمالية، والاندماج في نظام العولمة الليبرالية الجديدة، الذي خدم بدرجة رئيسة الفئات الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة باعتبارها فئات تمثل تحالفا مشبوهاً بين ما يسمى «رجال الأعمال» والعائلات المافياوية التي كانت حاكمة، والبرجوازية البيروقرطية العسكرية والأمنية التي كونت ثروتها من خلال هيمنتها المطلقة على أجهزة الدولة؟. وهل ينتظر الإسلاميون أن تتدفق عليهم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لمواجهة التحديات الاقتصادية في البلدان التي وصلوا فيها إلى السلطة؟ و ما هو النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل حركة النهضة على إقامته؟ هل هو النظام الاقتصادي الذي يلبي مطامح الثورة التونسية في التحرر من التبعية للغرب، وفي تشييد تنمية مستقلة ومستدامة، أم إن خطاب حركة النهضة المتمسك بالنهج الاقتصادي الليبرالي، والذي يمجد النخب

التكنوقراطية على أساس أنها ستأتي بحلول أشبه بالمعجزات ضمن حريّة الأسواق والاستثمارات والانفتاح.، لا يعدو أن يعيد إنتاج الاقتصادي الريعي الذي أُرْسِيَ في تونس منذ عقود من الزمن؟ وهل الاقتصاد حقاً هو فقط موضوع تقنيّ؟

ويتساءل الخبراء التونسيون والعرب في مجال الاقتصاد، من أين سيأتي المال الضروريّ للسياسات الاجتماعيّة والاقتصادية ومشاريع البنى التحتيّة الملحّة لاحتواء البطالة المتشرة في صفوف الشباب ولانطلاقة اقتصادية جديدة، قوامها الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة؟ الولايات المتّحدة كانت قد دعّمت الديموقراطية في أوروبا الغربيّة بعيد الحرب العالميّة الثانية عبر مشروع مارشال؛ والبلاد العربيّة، لاسيما الكثيفة السكّان، بحاجة لهكذا مشروع لترسيخ الديموقراطية؛ إلاّ أنّ أوروبا والولايات المتحدة مفلستين اليوم، وليستا قادرتين على الأمر. ربّما دول الخليج قادرة ماليّاً، ولكن ما نوع الديموقراطية التي ستموّلها هذه الدول؟ فهل ستقبل تلك الدول ببناء الدولة الديمقراطية التعددية في تونس؟

لقد تحولت تونس من «الإسلام الأوروبي إلى الإسلام الأمريكي»، بهذه العبارة يلخص مثقف تونسي النقلة التي يتوقع أن تكون حركة النهضة الإسلامية بصدد إجرائها، أو أنها تطمح إليها. وما يعنيه هنا أن الإسلام التونسي الذي لطالما لم يصطدم بما تمثله القيم الأوروبية من أنماط عيش وسلوك، مهدد اليوم بخيارات أخرى. فالشيخ راشد الغنوشي يقيم بين تونس وبين الدوحة تقريباً، وقد اختار الولايات المتحدة الأميركية قبل غيرها ليزورها ويطمئنها في أعقاب وصول حركته إلى السلطة، وهو إذ فعل ذلك، إنما فعله في سياق من الإشارات العديدة التي أطلقتها حركة النهضة حول وجهتها، بدءاً من الرهان على دور الدوحة في امتصاص جزء من اليد العاملة التونسية، ومروراً بالدعوة إلى «تعريب مناهج التعليم» وهوما يعني الحدّ من فرنسيتها، ووصولاً إلى عدم الاكتراث للحساسيات الأوروبية حيال الهوية الجديدة للدولة في تونس.

في مقابل هذه الوجهة، يرى خصوم النهضة أن ذلك سيمثل كارثة على تونس، فالعلاقة مع قطر لن تُغني تونس عن أوروبا، وتعريب المناهج أخفق

في معظم الدول التي أجرته، أما عدم الاكتراث للتوقعات الأوروبية من تونس الجديدة فسيعني حرمانها من شراكة لا يمكن لها أن تستمر من دونها وفق ما تؤكده الأرقام والحقائق.

ومن الواضح أن خبرة في الإدارة وفي السياسة تعوز جهاز الحكم الجديد في تونس، فالكثير من الوقائع تشي بأننا حيال «ثوار» أومعارضين، ولسنا حيال رجال دولة. الحضور الكثيف لحركة النهضة في الحكومة، وحرصها على احتكار المناصب التنفيذية يشيران إلى استعجالها الانتقال إلى حركة سلطة على الرغم من عدم استعدادها للمهمة، وكذلك شركاؤها في السلطة حزبا المؤتمر والتكتل، فرئيس الجمهورية المنصف المرزوقي ما زال يشعر أنه في المعارضة، وهو على ما قال صحافي تونسي «لا يعرف غير هذه المهنة»، ومن موقعه في رئاسة الجمهورية يرعى نشاط زملائه في المعارضات العربية غير مكترث بما يحدثه من توترات في العلاقات بين تونس وبين حكومات عربية أخرى[1].

الآن، وبعد أن وصلت حركة النهضة إلى السلطة، وأصبحت تحكم في إطار ما يسمى «الترويكا»، ماذا يقدم قادتها كرؤى فكرية وبرنامجية لمواجهة التحديات الاقتصادية في تونس، باعتبارها المحك الحقيقي الذي ستحاكم به الطبقات الشعبية مدى جدارة الإسلاميين بحكم البلاد؟

يقول الشيخ راشد الغنوشي في هجومه على النظام الرأسمالي العالمي: «إن الدولة الحديثة في أحد ملامحها المتعددة والمتعارضة كيان مطلق حلولي، وهي من وجه تطور لسلطان البابوية والمقدس الأعظم الذي يعلو سلطانه كل سلطان، وما فعل الفكر السياسي سوى عقلنة الآلهة القديمة، عقلنة العنف والنهب وتنظيم الصراع على الغنائم المنهوبة، وتنظيم توزيعها بين النخب بتفويض شكلي محتال عليه من قبل الجماهير التي أتاح لها النهب الرأسمالي لثروات الشعوب المغلوبة أن تلقي لتلك الجماهير بفتات من الغنائم امتص شحنات غضبها وثبطها عن الثورة. ومادامت الذئاب الرأسمالية قادرة على مواصلة نهبها الخارجي وعلى توفير فضلة منه تلقيها للجماهير فستظل اللعبة متواصلة والاستقرار قائما وميكانيزم الديمقراطية شغالا، ويوم يتوقف ذلك

(1) - حازم الأمين، تقرير من تونس، «الحيطيست» ينبعثون في شارع الحبيب بورقيبة... والنهضة سترسلهم إلى الدوحة، صحيفة الحياة، الجمعة، 13 جانفي/يناير 2012

النهب، بما يجعل الذئاب لا تجد ما تلقيه لغيرها، ستعيش الديمقراطية الحديثة امتحانها الحقيقي»[1].

وينتقد الغنوشي، ما يسميه «وثن الدولة الحديثة» باعتبارها«صنيعة القارون الرأسمالي العامل باستمرار على تهميش الدين، تهميش الإنسان عبر شعارات مضللة، من مثل فصل الديني عن الاجتماعي وحبسه في المجال الخاص تمهيداً للإجهاز عليه، لينطلق النهب المحموم واستئثار الأقلية بثروات الأغلبية ومصائرها عبر فصل الاقتصاد والسياسة والثقافة عن الأخلاق والدين تعبيدا للبشرية كلها لديانة السوق وشياطينها، وتحويلاً لكل الدين وكل الأخلاق وكل الفن وكل البشرية عبيداً لذلك الوثن الرأسمالي»[2].

بيد أن الغنوشي يفاجأك في الوقت عينه، بالتأكيد على أن دولة الإسلام، «ليست شمولية فهي تكاد تكون مسلوبة من سلطة التشريع، ولاسيما التشريع الأصلي، تشريع العقائد والقيم والحلال والحرام والخير والشر، كما أنه لا يد لها على السلطة الفكرية والتربوية، يضاف إلى هذا محدودية سلطتها المالية، سلطة فرض الضرائب المحددة بالشريعة في قسم كبير منها»[3].

وفي هذا الموقف، يناقض الشيخ راشد الغنوشي ما سبق من قوله عن انتقاده فصل السياسة عن الاقتصاد، لا سيما أن التجربة النيوليبرالية الغربية تؤكد أن تجريد الدولة من الصلاحيات في مجال السلطة المالية، يؤسس لرأسمالية متوحشة، تحكّم الأسواق فعلياً بالشعوب. فهل ستتجه حركة النهضة مثلا من منطلق عدم مخالفة الشريعة الإسلامية إلى منع نشاط المصارف غير الإسلامية؟

وعندما فازت حركة النهضة في الانتخابات الأخيرة، قام الغنوشي مباشرة بزيارة إلى مقر البورصة التونسية، واجتمع مع مسؤولين تنفيذيين، «وشجع على القيام بالمزيد من عمليات إدراج الشركات بسوق الأسهم».

(1)- راشد الغنوشي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، بالاشتراك مع مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى 1433ه، 2012م، (ص21).

(2)- المرجع السابق عينه، (ص23).

(3)- المرجع السابق عينه، (ص22).

وأبلغ رسالة لمسؤولي البورصة بأن هذه السوق المالية مهمة للغاية وأن زيادة إدراج الشركات «ضرورية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويع اقتصاد البلاد»، كما أكد في تصريحات عدة أن «حزبه يؤيد اقتصاد السوق وتطوير البورصة والاغتناء المشروع لأصحاب الأعمال»، إضافة إلى تأكيد السيد حمادي الجبالي رئيس الحكومة التونسية أن «رجال الأعمال شركاء في القرار وفي كل الملفات الاقتصادية»، في ظل توجه واضح نحو الإبقاء على الارتهان التونسي للنظام المالي العالمي لجهة العلاقة بمؤسسات كصندوق النقد والبنك الدوليين، ولجهة العلاقة بأمريكا التي وصفها الغنوشي بعد فوزه الانتخابي بـ«الصديق التاريخي»، وهي نفسها التي وصفها في مقالته بأنها «تدمر» و«تنهب» و«تلوث!».

وهكذا، فإن البرامج الاقتصادية للإسلاميين من حركة النهضة، تبدو غامضة إلى حدٍّ ما، ما عدا الرغبة المشتركة المتعلقة بطمأنة المستثمرين الأجانب وإصلاح أخلاق الاقتصاد. إنها تشير إلى «تغيير» من دون تغيير اقتصادي عميق. وباتت طمأنة المستثمرين الشاغل الرئيسي للإسلاميين، حتى إن فوز حركة النهضة استقبل بالترحاب من جانب فئة رجال الأعمال التونسيين. يقول رضا سعيد المنسق للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي لحركة النهضة: «نحن مع اقتصاد ليبرالي يشجع المبادرة الخاصة. ويجب أن يكون دور الدولة هوالمنظم، الذي تكمن مهمته في تحديد الاستراتيجيات، أي أن يكون نوعا من القاضي الاقتصادي».

في هذا السياق من التحليل لا يبدو أن حزب النهضة لديه النية بتجسيد القطيعة على الصعيد الاقتصادي مع عهد الرئيس المخلوع بن علي، وإن كان يفضل تطوير ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، قطاع ثالث، يسميه «اقتصاد التضامن». كما يشرح ذلك رضا شكوندالي المستشار الاقتصادي لحزب النهضة وأستاذ الاقتصاد في جامعة قرطاج، الذي يعتقد بأن هناك إمكانية لتحقيق الانتعاش السريع للنمو( الذي كان يساوي الصفر في عام 2011) في تونس. فهو يقول: «إن الفساد الذي كان سائداً في عهد بن علي أسهم في خسارة نقطتين من النموالاقتصادي سنوياً. وإذا أقمنا الحكم الرشيد، فإن تونس بإمكانها أن تخرج من الأزمة».

في برنامجها الانتخابي تعهدت حركة النهضة بتحقيق معدل نمو سنوي يناهز 7 في المئة خلال الفترة ما بين العامي 2012 و2016، وهو ما من شأنه بحسب النهضة أن يرفع الدخل السنوي للفرد بتونس من 6300 دينار (4491 دولارا) سنة 2011 إلى عشرة آلاف دينار (7129 دولارا) سنة 2016. ويتساءل الخبراء، كيف يمكن لحركة النهضة أن تمول برنامجها الاقتصادي: الوعود بالتشغيل، ورفع الأجور، هل من خلال الارتباط بالولايات المتحدة الأميركية أومن خلال الأموال الخليجية؟

يقول المسؤولون المتنفذون في حركة النهضة إنهم في حاجة إلى مبلغ بقيمة 84 مليار يورو، أي ما يعادل 109 مليارات من الدولارات، سوف يتم تأمينه من خلال القرض الوطني، والمساعدات الثنائية. وكان الرئيس المنصف المرزوقي ذكر أن الاقتصاد التونسي تكبّد منذ الإطاحة بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، خسائر تصل إلى 6 مليارات دينار تونسي (حوالي4.5 مليارات دولار). وقال إن هناك 5 دول عربية «شقيقة» لم يسمها والاتحاد الأوروبي أعلنوا عن استعدادهم لمساعدة تونس اقتصاديا. وقد زار المرزوقي في بداية 2012 ليبيا ثم الجزائر اللتين ترتبطان بحدود برية مشتركة مع تونس لتنشيط العلاقات الاقتصادية معهما.

وفضلا عن ذلك، كان الاقتصاد التونسي ولا يزال يعاني من مشكلة البطالة، إذ من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 18 في المئة في الذكرى الأولى لاندلاع الثورة التونسية بكتلة تناهز المليون عاطل عن العمل، مع وصول معدلها بين فئات المتخرجين الجامعيين الشباب إلى حوالى 30 في المئة. وفي سيدي بوزيد مثلا، مهد الثورة، ارتفع معدل البطالة إلى 41 في المئة، وهي بذلك صاحبة المرتبة الثانية بعد ولاية قفصة ( 47 في المئة). كما أن سيدي بوزيد من أكثر المناطق فقراً في السابق وارتفعت نسبة الفقر فيها إلى 12.84 في المئة، أي ثلاثة أضعاف المعدل الوطني المقدر بنسبة 3.75 في المئة.

كما أصبح الاقتصاد التونسي يعاني من تراجع قطاع السياحة بشكل كبير نحو40 في المئة منذ سقوط الديكتاتورية، علماً أن هذا القطاع يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ما يقارب 45000 من الوظائف المباشرة وغير المباشرة. ويبلغ عدد السياح الذين يدخلون تونس سنويا ما يقارب

6 ملايين سائح، منهم 4 ملايين من بلدان الاتحاد الأوروبي و6، 1 مليون ليبي، والبقية من بلدان الخليج العربي ودول أميركا الشمالية. وحسب الإحصائيات التي نشرها الديوان الوطني للسياحة التونسية، سجل التوافد السياحي خلال الـ10 أشهر الأولى من سنة 2011 انخفاضًا حادًا بلغت نسبته 33.3 في المئة. ولم يتجاوز عدد السياح الأوروبيين مليونًا و900 ألف سائح مسجلاً انخفاضًا بنسبة 45.1 في المئة. أما في ما يتعلق بالسوق السياحية الفرنسية التي تتصدر الأسواق السياحية في تونس فإن عدد الفرنسيين تقلص بنسبة 24.7 في المئة حيث بلغ عددهم 732 ألف سائح.

وبما أن الاقتصاد التونسي مرتبط بدول الاتحاد الأوروبي حيث أن أكثر من 80 في المئة من حجم الصادرات والمعاملات تتم مع السوق الأوروبية، لا سيما مع البلدان الثلاثة فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، فقد تأثر هذا الاقتصاد التونسي بأزمة منطقة اليورو، وهوما يفسر تراجع الصادرات وانخفاض عائدات السياحة. وقد أثر هذا الوضع على مستوى المدفوعات الخارجية وعلى ارتفاع عجز الميزان الجاري ليبلغ 5.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ما نجم عنه انخفاض مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة، حيث تراجع إلى 10.551 مليون دينار، (حوالي 7 مليارات دولار) ولذلك أعلن مصطفى النابلي محافظ البنك المركزي التونسي، أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد بدأت «مخاطرها تتصاعد إلى مستوى التأزم».

وفضلاً عن ذلك، لما كان الاقتصاد التونسي في جوهره مُعدًا للتصدير للسوق الأوروبية، فإنه مع اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ضربت بقوة الولايات المتحدة الأميركية وبلدان الاتحاد الأوروبي، تراجعت الصادرات التونسية بصورة كبيرة، وتراجع الطلب الداخلي، وقاد هذا الوضع إلى الركود الاقتصادي.

كما أن السياسة العشوائية للتحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، ألحقت ضررًا كبيرًا بالصناعات التقليدية التونسية، نظرًا إلى إغراق السوق التونسية بالسلع الرخيصة وذات النوعية الرديئة، وتزامنت مع انسحاب الدولة من الاستثمار في القطاع الزراعي، الأمر الذي قاد عملية تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج في قطاع الزراعة كالبذور والأسمدة

والأعلاف ومياه الريّ وفي المقابل تجميد أسعار أهم المنتوجات كالحبوب مثلا التي بقيت لخمس سنوات متواصلة لا تتغيّر..

بشهادة كبار الخبراء في الاقتصاد سواء من الدول العربية أو من الدول الغربية، يعتبر النموذج الاقتصادي التونسي هجيناً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى دقيق، فهو ليس نموذجاً رأسماليا خالصًا على الطريقة الغربية خاضعاً لقانون السوق، بل هو نموذج خاضع لقانون المافيا الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد التونسي في عهد سيطرة عائلة الرئيس المخلوع بن علي وزوجته من آل الطرابلسي، حيث طبقت هذا المافيا الاقتصادية قانونها الخاص بدلاً من قانون السوق، لتتحول تونس طيلة العقدين الماضيين إلى ما يشبه العيش في العصور الإقطاعية، لا في عصر العولمة الليبرالية كما يدعي النظام السابق.

النتيجة الأولى الماثلة للعيان لإفلاس هذا النموذج الاقتصادي التونسي، تتمثل في أن الثروة المنهوبة في تونس من قبل الرئيس المخلوع وزوجته، وأقربائهما البالغ عددهم 110 أشخاص، تقدر بنحو10 مليارات دولار، حسب التقرير الذي أصدرته لجنة مكافحة الفساد في تونس التي كان يرأسها المرحوم عبد الفتاح عمر. ويعادل هذا المبلغ الضخم المبلغ عينه من الديون الخارجية للدولة التونسية. وإذا كان من السهل جدا على الدولة التونسية أن تصادر أملاك هذه المافيا الاقتصادية في داخل تونس بموجب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في اجتماعه في تونس 25 [illegible] شباط2011، فإن الأموال التونسية المنهوبة والمودعة في البنوك الأجنبية، تحتاج إلى إجراءات قانونية معقدة، وإلى دعاوي قضائية تطول سنوات.

ويقول مؤسس الغرفة الوطنية للمستشارين الجبائيين التونسيين الأسعد الذوادي عضو الجمعية العالمية للجباية لوكالة «بناء» للأنباء[1]، إن «السماسرة والفاسدين كبدوا الخزينة العامة مئات آلاف المليارات» خلال عهد المخلوع زين العابدين بن علي. ويوضح الذوادي أن «على المجلس التأسيسي أن يبادر

(1)- الأستاذ الأسعد الذوادي، مؤسس الغرفة الوطنية للمستشارين الجبائيين وعضو الجمعية العالمية للجباية ومعهد المحامين المستشارين الجبائيين بفرنسا والمكتب التنفيذي للجامعة الوطنية للخدمات، يقدم تشخيصه للسلبيات القائمة كما يراها وللبدائل التي يعتبرها لازمة لتجاوز ما يسميه «الدمار الشامل» الذي أغرق البلاد. تاريخ 24 نوفمبر2011.

فوراً من خلال قانون المالية لسنة 2012 بإيجاد الآلية القانونية التي تمكّن من مقاومة التهرّب الجبائي الذي يكلف الخزينة العامة سنويًا آلاف المليارات وهي مبالغ بإمكانها القضاء على الفقر والبطالة والمديونية الخارجية». ويضيف الذوادي أنه «على المجلس أن يبادر فوراً بإيقاف نزيف الامتيازات المالية والجبائية التي ما زلنا نجهل مردوديتها إلى حد الآن جرّاء استشراء الفساد الإداري. فمهمة تقييم المساعدات التي تقدّمها الدولة لأي طرف كان، ملقاة على عاتق دائرة المحاسبات التي لم تقم بها منذ عام 1968».

ويحذر الذوادي من برامج الأحزاب الفائزة في الانتخابات والتي وصفها بأنها تنمّ عن «عدم إلمام بالوضع الكارثي الذي تعيشه تونس في جميع المجالات بما في ذلك الجباية، بالنظر إلى استشراء الفساد الذي يكلفنا عشرات آلاف المليارات سنويًا. فالوعود بمنح امتيازات وبالتخفيض في الضغط الجبائي دون تشخيص الواقع يذكرني بالرشاوى التي كان يقدمها الرئيس المخلوع من خلال اللجوء المتكرر لآلية «العفوالجبائي» التي هي سمة من سمات الأنظمة الغارقة حتى النخاع في الفساد». وشَدَّدَ الذوادي على أن «الدمار الشامل الذي لحق بتونس وبمواردها يتطلب من المجلس التأسيسي إشراك المجتمع المدني والتعامل بحذر أكثر من كبير مع المعطيات التي قد تقدمها أوتعدّها الإدارة ما دامت لم تحرّر من الفاسدين». أما بخصوص الطمأنة التي انتهجها قادة حركة النهضة وحلفاؤها فيقول الذوادي إنها «لا تعنينا إلاّ إذا تعلقت ببناء دولة القانون وبعدم تبييض الفاسدين الذين ينادون بالمصالحة قبل المحاسبة وإرجاع مال المجموعة الذي نهبوه».

بل يبدو أنّ حركة النهضة نفسها تتجه نحوخطّ اقتصادي مصطفّ مع المؤسسات العالمية المالية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، لاسيما أنها من خلال تشديدها في تصريحات قادتها على «استقلالية المصرف المركزي»، و«صداقة الأسواق»، و«تشجيع المستثمرين الخارجيين» بـ«الانفتاح»، تثير القلق من تفويضها السلطة الاقتصادية والمالية الفعلية لجهات مرتبطة بمصالح مالية عالمية أكثر منها ارتباطا بالهاجس التونسي الاقتصادي والاجتماعي، على أساس انتمائها للمدرسة النيوليبرالية، ورموزها في تونس محافظ المصرف المركزي مصطفى النابلي، ووزير المالية الجديد الخيام تركي، الذي هو ابن

أخت زعيم حزب «التكتل» المتحالف مع حركة النهضة مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي. وتصف مصادر مقربة من «التكتل» رجل الأعمال تركي بأنه مناصر لـ«الانفتاح الاقتصادي»، فيما أكدت مصادر أخرى أنه برغم كون «التكتل» ذا توجهات اشتراكية ديمقراطية على الطريقة الأوروبية فإن الخيام تركي يتبنى خط «الليبرالية الاقتصادية».

وكانت الحكومة المؤقتة وضعت خطة لحزمة من الإجراءات الاقتصادية أطلق عليها اسم «خطة الياسمين»، وتشمل العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي أكثر انفتاحا مع استثمارات واسعة وحوافز لزيادة النشاط الاقتصادي. وحسب هذه الخطة كان من المفترض أن تقترض تونس حوالي 30٪ من ميزانيتها البالغة 87 مليار دولار من الخارج، وهو ما يعتقد حزب النهضة أنه يشكل نسبة كبيرة جدا.

وفي المقابل، اقترحت حركة النهضة ضرورة انفتاح القطاع المالي للمزيد من المشاركة عن طريق البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد وصلت هذه البنوك بالفعل إلى تونس مؤخرا، لتكمل الدائرة التي تسعى لها الحكومة الجديدة وهي استخدام الصكوك أوالسندات الإسلامية في تمويل مشاريعها الإنمائية. ومن خلال تشجيع المزيد من البنوك الإسلامية للدخول إلى السوق المحلية والاستفادة من منتجات هذا القطاع، فإن مسؤولي النهضة من أمثال رضا شكوندالي يعتقدون أنه سيتم تعزيز قطاع المصارف في البلاد، وبالتالي فإن السوق المالية التونسية ستضم كلا من المصارف التقليدية والإسلامية. وقال شكوندالي وهو أستاذ الاقتصاد وأحد القائمين على تشكيل برنامج حزب النهضة الاقتصادي، إن مثل هذا الوضع سيتيح المزيد من المنافسة خاصة مع رغبة الحكومة في الابتعاد قدر الإمكان عن القروض الخارجية ذات التكلفة المرتفعة.

وتقوم هذه الميزانية على «خطة الياسمين» التي أعدّها النابلي بمشاركة وزير المالية جلول عياد، والتي تتسم بتوجهات نيوليبرالية واضحة، وتركيز على تشجيع الاستثمار الأجنبي كمحرك أساسي للنهوض باقتصاد البلاد ويؤكد المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد العام التونسي للشغل فتحي دبك أن حركة النهضة «وحلفاءها لا يملكون رؤية حقيقية لإصلاح الاقتصاد

التونسي، ويعرب عن قلقه من أن ذلك، قد يشير إلى إمكانية بقاء البلاد تحت حكم سياسات اقتصادية فاسدة مرتهنة للنظام العالمي، في خدمة المصالح الأوروبية والغربية المتضررة بشدة من الأزمة العالمية، والتواقة إلى «فرص نهب» جديدة في أسواق جديدة. تشبه منطقة «البحيرة» التي ردمتها الاستثمارات الخليجية في العاصمة التونسية إبان عهد بن علي، الوسط التجاري في العاصمة اللبنانية بيروت، كما يشبه فقراء الداخل التونسي بنظرتهم المرتابة من الدولة المركزية، فقراء الأطراف اللبنانية شمالا وجنوبا وبقاعا، التي لم تر من «سياسات الإنماء والإعمار» للحكومات المتتالية سوى المال السياسي على أبواب مراكز الاقتراع، وملفات الفساد المرمية في أدراج سلطة تبدو وكأنها بعيدة عن تسيير الواقع الاقتصادي للبلاد... سقط بن علي، وهاجس الجوع لم يسقط بعد[1].

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس، ينظر العديد من المحللين في منطقة المغرب العربي إلى أن المخرج الحقيقي لعودة النمو إلى الاقتصاد التونسي يمر عبر تنمية التبادلات التجارية بين تونس وليبيا، وإسهام العمالة التونسية في إعادة بناء الاقتصاد الليبي. ويميل الميزان التجاري التونسي– الليبي لمصلحة تونس. وخلال هذا العقد توسعت قاعدة التبادل التجاري بين تونس وليبيا لتصل إلى مئات الملايين من الدولارات. كما ارتفعت الواردات التونسية من ليبيا لتصل إلى حوالي 120 مليون دولار. وكانت لا تتجاوز 110 ملايين من الدولارات.

وتمثل تجارة تونس مع باقي بلدان اتحاد المغرب العربي حوالي 5 في المئة من مجموع تجارتها الخارجية، وتتوزع على النحو التالي 7.6 في المئة على مستوى الصادرات، في حين لا تتجاوز 4.5 في المئة على مستوى الواردات. وتعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية التي تشتري وتبيع في السوق المغاربية، والحال هذه فالاقتصاد التونسي هو أكثر الاقتصادات المغاربية انفتاحا على الصعيد الإقليمي المغاربي.

---

(1) – مازن السيد، بوعزيزي والخبز: من يُطعم الفقراء؟ التحـدّي الاقتصادي بين الفساد والارتهـان، صحيفة السفير 2011/12/17

وتقتصر مبيعات ليبيا إلى تونس على منتوجات المحروقات، وتستورد منتوجات استهلاك، ومنتوجات صناعية، والإسمنت الأبيض، والقضبان والأقواس الحديدية، ومنتوجات غذائية، ونسيج الألياف، وقطع الغيار للسيارات. وتحتل التجارة الباطنية أوالموازية مكانة رئيسية في حركة التجارة بين تونس وليبيا ووجود مثل هذه التجارة الباطنية، يدل على وجود إمكانية تكاملٍ حقيقي بين الاقتصاديين التونسي والليبي. لكن لكي تحقق تونس وليبيا تكاملا اقتصاديا إقليميا، وتنمية حقيقية للتجارة البينية المنظمة، فإنه يترتب عليها أن تحقق تنسيقا كبيرا في سياساتها الاقتصادية، وخلق مشاريع مشتركة، في المجالات الصناعية الإستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وإعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي، وخلق منطقة تبادل حر، واتحاد جمركي موحّد. فهذه العوامل مجتمعة تشكل دافعًا قويًا لتنمية التبادلات التجارية البينية.

في ظل الإخفاق الذريع الذي مني به مشروع الشراكة بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، وأثر ذلك في إضعاف مكانة بعده المتوسطي، بات من مصلحة البلدان العربية التي انتصرت فيها الثورات الديمقراطية(تونس وليبيا ومصر) أن تنخرط في إستراتيجية اقتصادية وسياسية وتنموية موحدة، وأن تحتكم إلى منطق الضرورة والمصلحة والبناء المشترك الفعلي والفعال، وأن تساهم بفعالية في إبراز أهمية التوازن بين شمال المتوسط وجنوبه في إقامة الاستقرار السياسي وتطويره واستمراره، لمصلحة شعوب المنطقة.

# الفصل الثالث عشر
# حركة النهضة الإسلامية والعلاقة بالغرب

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الشيخ راشد الغنوشي في تونس بعد فوز حركة النهضة في انتخابات 23 أكتوبر الماضي، أكد زعيم حركة النهضة في تقديم رسائله المطمئنة للغرب، «على العمق الحضاري لتونس مغاربياً وعربياً وإسلامياً، خاصة مع أشقائنا في ليبيا والجزائر وأيضا على الانفتاح على أوروبا وخارجها واستعادة دور تونس المؤثر في المتوسط... وعلى علاقات الصداقة التاريخية مع الولايات المتحدة الاميركية». كما أكد أيضًا «الالتزام بالأمن والسلم في العالم... واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية» للدولة التونسية.

والسؤال المطروح في تونس، هل يمكن إقامة ديموقراطية تعددية حقيقية ناضلت من أجلها أجيال كاملة من المناضلين التونسيين على اختلاف مرجعياتهم الفكرية والسياسية، في ظل زواج المُواءمة بين حركات الإسلام السياسي والدول الغربية، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

الثورة التونسية التي فجرت ربيع الثورات العربية، جاءت بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي اندلعت في سنة 2008. وجاءت بعد أن بلغت المديونية الأميركية حدًّا لم يسبق له مثيل في حاضر أمريكا. وتزامنت مع إفلاس اليونان، وأضواء اقتصادية حمراء مقلقة في اليابان، ومع خطر محدق بالبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها... وجاءت الثورات متزامنة مع الإعداد للانسحاب العسكري من العراق ومع العجز عن ضرب إيران، ومع ارتفاع موجة الهجمات على القوات الغربية في أفغانستان، والجدل الدائر في أمريكا وفرنسا حول انسحاب مبكر لهذه القوات ولو على مراحل.

جاءت الثورات العربية، وفي القلب منها الثورة التونسية، بعد أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد سيطرتها على العالم العربي، وبعد أن أدركت أن حركات الإسلام السياسي أصبحت تمثّل القوة الوحيدة المنظمة وعابرة الحدود في العالم العربي، والحالة هذه توصلت إلى قناعة أنه لا يمكن استمرار السيطرة الغربية المفقودة من دون التحالف مع الحركات الإسلامية المعتدلة في العالم العربي. والنموذج التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية كان يشجع الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة مثل هذا التحالف.

الانفتاح الأمريكي على الحركات الإسلامية في العالم العربي، والذي سيرتقي إلى مستوى التحالف، يقوم على احترام هذه الحركات الإسلامية المعتدلة للمبادئ التالية: الالتزام الواضح بالديموقراطية، وتطابق تصريحات قادة الإخوان بين النص العربي والنص الإنكليزي بحيث لا يكون لهم خطابان مختلفان، والتركيز على العمل كقوة إسلام معتدل ومعاد للإرهاب، وتعزيز الديموقراطية الداخلية التي تسمح لشباب جماعة الإخوان بالتعبير عن مناخ جديد من الحرية في الآراء السياسية.

ومن الواضح أن الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة يُكَرِّرُ تقريبا الالتزام بهذه المبادئ، والأمر عينه لباقي زعماء الحركات الإسلامية المعتدلة في مصر، وسوريا وغيرها. فقد بات محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة (حزب الإخوان في مصر) يقول علانية «إن الجماعة تريد برلمانا متنوعا بعد انتخابات أيلول المقبل ولا تسعى لفرض الشريعة، وإنّ الحزب كما الجماعة يدعون إلى دولة مدنية». وأفسح «حزب الحرية والعدالة» المجال لدخول 93 مسيحيا قبطيا إلى صفوفه، وبينهم النائب الثاني لرئيس الحزب. وذهب الشيخ راشد الغنوشي إلى حد التأكيد على أنّ حركة النهضة مع اقتصاد السوق، والعولمة الليبرالية المالية، ومع تعزيز علاقات الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي..

في الواقع التاريخي، علينا أن نرى هذا الانفتاح الأمريكي الجديد والكبير على الحركات الإسلامية المعتدلة في زمن ربيع الثورات العربية، ضمن سيرورة عملية استبدال النخب العربية في علاقاتها التبعية مع الغرب. ففي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كانت الحركات الوطنية

الاستقلالية، والجيوش العربية التي استلمت السلطة، هي القوى التي انخرطت في عملية التبعية الكاملة للغرب، الآن استنفدت هذه الدول التسلطية العربية دورها بعد أن ثارت الشعوب العربية ضدها وأسقطتها في ثلاث دول عربية رئيسة، تونس وليبيا ومصر.

يستند هذا التحالف الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الإسلامية المعتدلة في العالم العربي إلى مرجعية التحالف الأمريكي التركي، لا سيما أن النموذج التركي بات يستهوي تقريبا الحركات الإسلامية المعتدلة التي استلمت السلطة في العالم العربي. ومن الواضح أن حركة النهضة التي استلمت السلطة في تونس بعد فوزها في الانتخابات الأخيرة، لا تملك خيارا اقتصادياً جديداً على صعيد الاقتصاد الكلّي، وهي ليست مع العولمة البديلة، بل ستسير في سياسة النظام السابق للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي على الصعيد الاقتصادي، ألا هو برنامج إعادة الهيكلة البنيوية للاقتصاد وسائر «الترسيمات الموجّهة لعملية الحدّ من الفقر». فحركة النهضة لاتستطيع أن تحظى بالمصداقيّة، إذا لم تحظ برضى المؤسسات الماليّة الدوليّة؛ وتبدو الطبقة السياسيّة الجديدة التي تشكل الحركة الإسلامية نواتها الصلبة، عاجزة عن فك علاقات التبعية بالغرب.

الغرب ليس مع الديموقراطية الحقيقية التي تقود إلى بناء دول عربية وطنية قادرة على أن تتعامل معه من موقع الندية والشراكة المتكافئة. فالغرب يتحدث بلغة ضرورة القبول بما تفرزه العملية الديموقراطية من تولّي الإسلاميين الحكم في المنطقة العربية، بهدف إبقاء سيطرته على العالم العربي التي اهتزت جديا بعد اندلاع ربيع الثورات العربية، وما تحالفه ضمن سياسته الجديدة مع الحركات الإسلامية المعتدلة سوى تأكيدٍ على دوره في مصادرة مضمون الثورات العربية، الذي يكمن في المطالبة ببناء دول عربيية مدنية وديموقراطية تعددية تحترم قيم الحداثة والعلمانية والديموقراطية، وتؤمن حقاً بالهوية العربية الإسلامية في بعدها الحضاري والتاريخي، لا تلك الهوية المنغلقة على الماضي الاستبدادي.

وقد اعتبر العديد من المحللين الغربيين أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفجر «ربيع الثورات العربية»، باتت مقتنعة بالتحالف مع الحركات الإسلامية

المعتدلة لمواجهة تنظيم «القاعدة» وتوابعه التي تمارس العنف، رغم يقينها التام أن الديمقراطية أضحت جسرًا يعبر عليه الإسلاميون إلى الحكم في العالم العربي، وهو ما وضع إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الاستمرار في نشر الديمقراطية والقبول بنجاح الإسلاميين في الانتخابات، أو دعم الأنظمة الديكتاتورية الموالية لها والمخاطرة بالتالي باحتمال اندلاع ثورة إسلامية ثانية ضد تلك الأنظمة، وهو الخيار الأقرب للإدارة الأمريكية، حيث هدأت في الفترة الأخيرة حديثها عن نشر الديمقراطية، الأمر الذي لم يجد صداه عند كل من الإسلاميين والليبراليين على حد سواء.

هناك حقيقية ثابتة في الاستراتيجية الغربية عامة، والأمريكية خاصة، تجاه العالم العربي، وهي أن الغرب لن يسمح للثورات العربية أن تخرج عن سيطرته. وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ذلك من خلال محاولتها ترويض الإسلاميين الصاعدين إلى حكم الدول العربية على السياسة الأجنبية والاقتصادية، بدلاً من تفسيرات الشريعة. والأحزاب الإسلامية التي ستخضع لذلك سوف يتم اعتبارها «معتدلة» أما الباقي فسيظل من «المتعصبين». علمًا أن الثورات العربية التي اشتعلت شرارتها الأولى في تونس في بداية عام 2011، وانطلقت لإسقاط الديكتاتوريات المدعومة من الغرب، شكلت تهديداً استراتيجياً للهيمنة الغربية، رغم أنها ركزت على القضايا الداخلية: الفساد والفقر وانعدام الحريات، وليس على الهيمنة الغربية أو الاحتلال الصهيوني لفلسطين وباقي الأراضي العربية الأخرى.

فالعالم العربي الذي تحتوي أراضيه على أكبر ثروة نفطية وغازية في العالم، وبسبب موقعه الاستراتيجي على خريطة الكرة الأرضية، لم يحصل على استقلاله الكامل حتى بعد حصوله رسمياً على الاستقلال. والسبب في ذلك يعود إلى تقسيمه إلى دول صورية بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو في نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم احتلاله من قبل الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا، ووصولاً إلى الغزوات والتدخلات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وإتمام محاصرته بالقواعد العسكرية الأمريكية والأنظمة الاستبدادية العربية المدعومة من الغرب.

جاء في تقرير كتبه « شايماس ميلن» بالاستعانة بالأرشيف البريطاني «باثي نيوز»، ونشرته صحيفة «الغارديان » البريطانية، أنه ومنذ يوم سقوط حسني مبارك في مصر، ظهر اتجاه مضاد متعنت بقيادة القوى الغربية وحلفائها في الخليج لرشوة أو تحطيم أوالسيطرة على الثورات العربية. «ولديهم معين من الخبرة المتأصلة يمكّنهم من استنتاج أنَّ كل مركز للثورات العربية، من مصر إلى اليمن، عاش عقودًا تحت الهيمنة الاستعمارية. وكل دول حلف الناتو الأساسية التي قامت بضرب ليبيا، ومنها على سبيل المثال - الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا- كانت لديها قوات تحتل المنطقة ومازالت ذكراها حية في الأذهان».

وسرد الكاتب سبعة دروس من تاريخ التدخل الغربي في الشرق الأوسط، بالاستعانة بأرشيف «باثي نيوز»، «صوت بريطانيا العظمى التي لا عهد لها إبان الحقبة الاستعمارية». وتوصل إلى أن الغرب لا يكل ولا يمل أبداً في سعيه للسيطرة على الشرق الأوسط، مهما كانت العقبات. وذكر بالمحاولة الأخيرة التي سعت فيها الدول العربية إلى الخروج من المدار الغربي- في الخمسينيات من القرن الماضي، تحت تأثير الوحدة العربية التي أطلقها جمال عبد الناصر، في جويلية/يوليوعام 1958، حيث أطاح بعدها ضباط جيش عراقيون قوميون متشددون بنظام وصفه بـ «الفاسد والقمعي والمدعوم من الغرب (هل يبدو ذلك مألوفاً؟)، والمحميّ من قِبل القوات البريطانية». وأصاب طرد الملكية العراقية، النظام المهادن الموثوق به، «باثي» بالفزع. فأطلقت صيحة تحذير في أوّل تقرير إخباري لها تعليقاً على الأحداث بأن العراق الغنية بالبترول أصبحت «منطقة الخطر الأولى»، بالرغم من «وطنية» الملك فيصل» وهو الذي تلقى تعليمه في مدرسة هارو»- والتي «لا يُختلف عليها»، يؤكد التعليق الصوتي لنا أنَّ - الأحداث تحركت بسرعة شديدة، «لسوء حظ السياسة الغربية»[1].

ما يهم الولايات المتحدة الأميركية وباقي الدول الغربية هو الإبقاء على حرية تدفق النفط إلى الأسواق الرأسمالية العالمية، وضمان أمن إسرائيل.

---

(1) - الغرب لن يسمح للثورات العربية بالخروج عن سيطرته، صحيفة «الغارديان» البريطانية، تاريخ 26 جانفي/ يناير 2012

والحال هذه فإن الثورات العربية إذا تخلت عن حق تقرير مصيرها بأنفسها، من أجل احتضان الغرب لها، يمكن بالفعل أن تلقى مصيراً مشابهاً -تماماً- للأنظمة الديكتاتورية الفاسدة التي لم تترك مدارها قط عن الهيمنة الغربية.

ومن المعروف تاريخياً، أنه في عهد الصعود المُدّوِي للحركات القومية العربية التي كانت تحمل مشروعاً قومياً متصادماً مع الإمبريالية الغربية، والمشروع الصهيوني، كانت الدول الغربية تنعتها بالحركات «المتعصبة» و«المتطرفة»، وعملت على إقصائها سواء في العدوان الثلاثي عام 1956، أو في حربِ جوان/يونيوعام 1967. فالغرب لن يقبل أن يحمل العرب مشروعًا مناهضاً للاستعمار والإمبرياليةِ والصهيونية العالمية. وعندما يستشعر بأن الثورات العربية ستقوض فعلاً النظام الاستراتيجي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لن يتوان عن التدخل العسكري. فتجربة العقد الأخير واضحة بشكل كافٍ، وسواء كان ذلك غزواً واحتلالاً بشكل كامل مثل العراق، حيث تم قتل مئات الآلاف، أو قصفاً جوياً لتغيير النظام تحت شعار«حماية المدنيين» في ليبيا، حيث تم قتل عشرات الآلاف، فقد كانت الخسائر البشرية والمادية كارثية.

## 1-أي استراتيجية تتبعها أميركا إزاء صعود الأحزاب الإسلامية

إذا كان هناك رأي لدى مراكز الأبحاث الأميركية المقربة من الإدارةِ الأمريكية الحالية يعترف بأن الأحزاب الإسلامية المعتدلة قد تكون أكثر عدلاً واستقرارًا من الحكومات الديكتاتورية العربية، فإنها لن تتفق أبدًا مع السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها في المنطقة، وعلى سبيل المثال نجد أن جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر تتمتع بقدرة تنظيمية عالية ولديها حزمة من الآراء المعتدلة، لكن الجماعة في المقابل لن تتقابل أبدًا مع المصالح الأمريكية، ويؤكد ذلك التصريحات المتتالية لزعماء الإخوان المسلمين، ففي عام 2003 وأثناء الحرب الأمريكية على العراق أصدر المرشد السابق للإخوان مأمون الهضيبي فتوى تؤكد مشروعية الجهاد ضد القوات الأمريكية في العراق، كما أعلن المرشد الحالي للإخوان محمد مهدي عاكف ضرورة إلغاء

معاهدة كامب ديفيد.

ضمن هذا السياق تختلف مُنى مكرم عبيد أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة والناشطة في مجال المجتمع المدني كثيرًا مع الرؤيتين الأميركيتين التاليتين[1]:

الأولى لسونر كاجابتاي مدير مركز الأبحاث التركية في معهد واشنطن الذي يرى أن الوسيلة الوحيدة والمناسبة لمواجهة الإسلاميين هي قيام الولايات المتحدة بدعم الأحزاب الليبرالية والعلمانية في الشرق الأوسط في مقابل الأحزاب الإسلامية، ويقارن بين واقع كل من التيارين. وتتميز هذه الرؤية بهشاشة بنيتها الداخلية كما هو الشأن بالنسبة إلى تركيا -إحدى أعرق الدول ذات النظام العلماني-، حيث تراجع دور الأحزاب العلمانية أمام نظيرتها الإسلامية في السنوات الأخيرة، وهو ما انتهى بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

والثانية لجريجيورى جويز أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة فيرمونت، الذي يرى أن الحل الأمثل لمنع الإسلاميين من الوصول إلى سدة الحكم هو التوقف عن تشجيع الديمقراطية في الدول العربية والشرق أوسطية في الوقت الراهن.

وتؤكد منى مكرم على ضرورة دمج الأحزاب الإسلامية «المعتدلة» في العملية السياسية -إلى جانب تقوية شوكة الأحزاب الليبرالية. وتقول منى مكرم عبيد إن المنطقة تشهد نجاحًا كبيرًا للأحزاب الإسلامية نتيجة ديكتاتورية الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، وضعف الهياكل الداخلية للأحزاب الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني، في مقابل تنظيم الأحزاب الإسلامية وشعبيتها، الأمر الذي أصبح يشكل تحديًا حقيقيًّا للحكومات العربية

(1) – ديفيد تشينكر، صعود الإسلاميين.. الإستراتيجيات الأمريكية البديلة، موجز لدراسة نشرت على موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تحت عنوان: "مواجهة الإسلاميين في صناديق الاقتراع: الخيارات الإستراتيجية البديلة Countering Islamists at the Ballot Box: Alternative Strategies"، سلسلة بوليس فوكس، العدد 61، نوفمبر 2006. ترجمة – سلمى نيازي. وديفيد تشينكر هوكاتب ومحلل سياسي أمريكي، وعضو ببرنامج السياسات العربية بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ومستشار سابق بوزارة الدفاع الأمريكية.

وللولايات المتحدة، ولكن ما هوالحل الآن؟ أتغلق الحكومات العربية الباب مرة أخرى أمام الأحزاب الإسلامية؟ أتتخلى الولايات المتحدة عن نشر الديمقراطية في الوقت الحالي إلى أجل غير مسمى؟.

وتقدم منى مكرم عبيد حلاً لهذه الإشكالية هو فتح الباب أمام الإسلاميين ودمجهم في العملية السياسية وقد تكون مخاطرة كبيرة، إلا أن ذلك أمر لا يمكن تجاهله؛ نظرًا إلى ما تتمتع به هذه الأحزاب من قاعدة شعبية كبيرة، كما أن تلك الإستراتيجية أثبتت نجاحها في تركيا والجزائر، حيث أدى دمج الإسلاميين في الحياة السياسية إلى إعادة صياغة برامجهم وتبني سياسات ديمقراطية، أما سياسة الحظر والقمع فستؤدي حتمًا إلى نتائج عكسية كما حدث في مصر، فقد أدى حظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين إلى العمل الخفي والتسلل لاختراق صفوف العديد من الأحزاب المعترف بها والعمل في كافة الاتجاهات والمستويات وداخل النقابات، ما حولها إلى جماعة ضغط لها شبكة قوية من العلاقات التي لا يمكن الاستهانة بها.

وفي ضوء تلك الحقائق، تقترح منى مكرم عبيد دمج الجماعات الإسلامية في العمل السياسي، خاصة الأجيال الجديدة لتلك الجماعات؛ لأنها الأكثر اعتدالاً وقبولاً للآخر، وكذلك وضع خطة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التركيز على الإصلاح السياسي بالتوازي مع الإصلاح التعليمي والثقافي للمجتمعات العربية، فالإصلاح السياسي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن تطوير التعليم والنهوض بثقافة المجتمع.

- دمج الإسلاميين في عملية الديمقراطية يعتبر ضرورة حتمية لرفع الرغبة التنافسية لدى الأحزاب الليبرالية لتطوير مؤسساتها من جديد، ما يؤدي أيضًا إلى تنشيط القوى السياسية المختلفة في المجتمع وخلق قدر من التنوع الحزبي أمام الناخبين مستقبلاً.

- دفع الأنظمة العربية للاهتمام بالأجندة الاجتماعية التي تميزت فيها الجماعات الإسلامية والتي تستطيع الوصول وتحقيق خدمات إلى نحو90٪ من المواطنين.

- تفعيل دور الإعلام الحر في الترويج لمفهوم الديمقراطية والليبرالية وقيم الحرية والمساواة، وترى منى مكرم عبيد أن الإعلام في مصر يتمتع بقدر كبير من الحرية التي تتيح له الضغط على الحكومة وتعبئة الشعب لتأييد الديمقراطية.

- التحدي الحقيقي أمام الحكومات العربية والأحزاب العلمانية هو جعل الإسلاميين أكثر تأييدًا للديمقراطية، وهذا لن يحول دون دمجهم في العملية السياسة وكذلك ربط مصالحهم بالإصلاحات السياسية.

- إضافة إلى تلك الأهداف، لا بد من استثمار الانقسامات الداخلية الموجودة داخل الأحزاب الإسلامية نتيجة صراع الأجيال الدائر بين الجيل الجديد والقديم، وهو ما سيفرز حتمًا جيلاً جديدًا من الإسلاميين أكثر رغبة في المشاركة السياسية وأكثر انفتاحًا، سيكون له تأثير في مستقبل الإصلاحات، وترى منى مكرم عبيد نماذج كثيرة على الساحة الآن لأحزاب معتدلة ذات خلفية إسلامية تدعو في برنامجها إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي كحزب الوسط المصري.

وتخلص إلى أنه ليس بإمكاننا الحديث عن العملية الديمقراطية أوحتى الترويج لليبرالية من دون أن نأخذ في الاعتبار تزايد تأثير الحركات الإسلامية، فالحل الآن هو كيف يمكننا أن ندفع بالإسلام المعتدل في مقابل الإسلام الراديكالي؛ لأن دمج الجناح الإصلاحي داخل الحركات الإسلامية سوف يعطي فرصة ذهبية للعلمانيين لتكوين تحالفات سياسية مع الإصلاحيين داخل الأنظمة الحاكمة وكذلك مع الأحزاب الإسلامية المعتدلة، ومن ثم يمكن أن تشهد الأنظمة العربية حالة من الحراك السياسي أكثر صحية وديمقراطية.

## 2-حركة النهضة والتطبيع مع الكيان الصهيوني

يتمثل المعيار الغربي الأساسي في تقويمه لربيع الثورات العربية، في الموقف الذي تتخذه الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في كل من تونس والمغرب ومصر وليبيا، من الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين، والذي يحظى بالرعاية الكاملة من الغرب. فهناك علاقة قوية أساسية سابقة بين الدول الغربية الاستعمارية والمشروع الصهيوني، أصبحت تحالفاً استراتيجياً دائماً بعد إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948، الذي عمل على

إجلاء ونزع ملكية الأرض من الشعب الفلسطيني، من خلال حروب الصراع العربي- الصهيوني المتكررة، و64عاماً من الاحتلال الاستيطاني. وأصبح هذا التحالف الاستراتيجي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، والتدفق الحر للنفط، محور الاستراتيجية الأميركية في العالم العربي عامة، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

وقد سجّل الزعماء الإسلاميون الجدد لكل من حزب النهضة الإسلامي في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب في منتدى دافوس، يوم الجمعة 27 جانفي/يناير 2012، عددا من المواقف اللافتة في مجال التطبيع مع إسرايل، قد تساهم في توسيع دائرة التساؤلات حول صعود القوى الإسلامية في المنطقة ومستقبل علاقاتها مع القضايا الإقليمية الأساسية. وتمثل أولها بالحديث إلى إذاعة «صوت إسرائيل» للشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة «النهضة» الإسلامية وعبد الإله بن كيران رئيس الوزراء المغربي، حيث قالا إنّ مستقبل علاقات حكومتيهما مع الدولة الإسرائيلية «يحكمه التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية»، فيما طلبوا الدعم من الدول الغربية، محاولين التشديد على «اعتدال» حركاتهم الإسلامية بعبارة توجّهوا بها إلى الغربيين أكثر من مرة هي: «ماذا تريدون أكثر من ذلك؟.».

فقد أكدت إذاعة «صوت إسرائيل» على موقعها الإلكتروني الناطق بالعربية أن زعيم حركة «النهضة» الإسلامية التونسية الشيخ راشد الغنوشي ورئيس الوزراء المغربي عبد الإله بن كيران، قالا لمندوب الإذاعة الإسرائيلية في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس إن «على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم طبيعة علاقاتهم مع إسرائيل»، وذكرت الإذاعة أنهما «أكدا أن الحركات الإسلامية ستتصرف بموجب القرار الفلسطيني». ورأى الغنوشي أن «مستقبل علاقات بلاده مع إسرائيل يحكمه التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية»[1].

ويأتي هذا الحديث للشيخ راشد الغنوشي متسقاً مع الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2011، حيث

(1) - صحيفة السفير اللبنانية، تاريخ 28 جانفي/يناير 2012

كشفت مصادر أكاديمية عربية وأمريكية في واشنطن أن زعيم تنظيم الأخوان المسلمين «حركة النهضة» في تونس، الشيخ راشد الغنوشي، قد حل ضيفاً في شهر ديسمبر 2011 على «معهد سياسات الشرق الأدنى» في العاصمة الأمريكية، المعروف بأنه « المعقل الفكري» للمحافظين الأميركيين الجدد وغلاة المتعصبين لإسرائيل والحركة الصهيونية في الولايات المتحدة.

وقالت هذه المصادر إن الشيخ راشد الغنوشي الذي كان ممنوعا طوال 20 عاما من دخول الولايات المتحدة على خلفية تصريحاته في عام 1991 دعما لصدام حسين وتهديداته باستهداف الولايات المتحدة، وصل إلى الولايات المتحدة بدعوة من مجموعة «الإيباك» (لجنة الشؤون العامة الأمريكية- الإسرائيلية) و«معهد سياسات الشرق الأدنى» ومراكز أخرى شبه حكومية بهدف «تقديم منظورات سياسية مستقبلية للباحثين وصانعي القرار في العاصمة الأميركية عن دور الأخوان المسلمين في تونس وشمال أفريقيا والعالم العربي، وعلاقتهم بالولايات المتحدة في المستقبل، ورؤيتهم للصراع العربي - الإسرائيلي».

وكشف الباحث في معهد سياسات الشرق الأدنى، مارتن كريمر، لصحيفة «الحقيقة» أن الغنوشي « تنصل في جلسة خاصة من تصريحاته السابقة الداعمة لحماس وحكومتها في غزة، ومن موقفه الذي دعم فيه حكومة طالبان الأفغانية في مواجهة الولايات المتحدة، ولكن بعد أن رفض تسجيل حديثه»! وقال كريمر « عندما سألناه عن ذلك، قال إني لا أذكر تصريحات من هذا النوع، وعندها عرضنا له تسجيلا مصورا، فأسقط في يده».!

على الصعيد نفسه، كشفت مجلة « ويكي ستاندارد » التابعة للمحافظين الجدد أن الغنوشي، وخلال جلسة مع باحثي المعهد أكد أن الدستور التونسي «لن يتضمن إشارات معادية لإسرائيل أوالصهيونية»، وأنه « لم يعد يتفق مع مقولة إيران وآية الله الخميني عن أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر». وبحسب مارتن كريمر، فإن الغنوشي وحركته أصبحا اليوم، بعد ثلاثة عقود من تبني الإسلام الجهادي المعادي للغرب، جزءا مما بات يسمى اليوم بـ«الإسلام التركي- الأطلسي».

عندما كان الشيخ راشد الغنوشي في المعارضة، قبل اندلاع الثورة التونسية، كانت حركة النهضة الإسلامية التي يتزعمها، تعتبر أكبر حركة معارضة جدية للحكم التونسي نظرا إلى ثقلها السياسي والشعبي، ووزنها على صعيد العالم الإسلامي، ومجموعة صغيرة من حزب التحرير، ومجموعة صغيرة من جماعة التبليغ، وجبهة الإنقاذ الإسلامية التونسية، وهي مجموعة ظهرت تأثرا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، تعارض التطبيع مع الكيان الصهيوني..

وكانت حركة النهضة الإسلامية تشكل طرفا سياسيا مهما على الساحة التونسية، كان يوازن بقوته قوة الدولة التونسية في عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، قبل أن يتم ضرب بنيتها التنظيمية والشعبية في تونس. وتتميز حركة النهضة التونسية عن سائر الحركات الإسلامية العربية والإسلامية، بأنها تجسد خطاً إسلامياً مستنيرا، يحاول أن يجسد قطيعة مع الإيديولوجيا التقليدية والمنهج التقليدي. وعلى الصعيد السياسي تعتبر القضية الفلسطينية حقاً للأمة لا يجوز التنازل عنه، وتدعو إلى السعي لتحريرها ورفض الحلول غير العادلة، والتهافت على التطبيع مع الكيان الصهيوني، مهما كانت المبررات والمنافع. وهي بذلك تسير على خطى الحركات الإسلامية الجهادية في العالم العربي التي تقاوم الآن الكيان الصهيوني والعربدة الأمريكية.

وينبع هذا الموقف الأصيل لحركة النهضة إزاء قضية فلسطين والتطبيع من قراءتها الصحيحة لدور الإسلام التاريخي في تحرير فلسطين، واستعادة كامل الحقوق المغتصبة.

وقد عبرت حركة النهضة عن معارضتها لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض التطبيع على الشعب التونسي بالقوة والقسر، إذ تعتبر أن ما قامت به الحكومة التونسية في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لا يمثل الشعب التونسي وقواه الحية الرافضة للاستسلام، إذ أن تلك الخطوة من التقارب بين الحكم التونسي والكيان الصهيوني في عام 1994، كانت تشكل مساندة صريحة ومتبادلة لإرهاب الدولة الذي تمارسه «إسرائيل» في فلسطين ولبنان.

وحركة النهضة التي تتناقض مع سياسات الحكومة التونسية في عهد علي وخياراتها ، طالبت بإغلاق المكتب الصهيوني وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الصهاينة، ودعت الشعب التونسي وقواه الحية إلى التمسك بالثوابت الإسلامية والوطنية، ومعارضة سياسة التراجع والتنازلات للعدو الصهيوني، وأكدت أهمية الموقف العربي والإسلامي المتضامن في التعامل مع الغطرسة الصهيونية، ومواجهة سياسات الهيمنة والتمييز التي يمارسها التحالف الأميركي-الصهيوني ضد العرب والمسلمين.

مازال الموقف من القضية الفلسطينية يشكل في الذهن الجماعي التونسي حدا فاصلا بين العداء والتطبيع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من أننا لم نعد نشهد في تونس مظاهرات شعبية كما في السابق بمجرد حدوث صدام مسلح بين العرب والفلسطينيين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى. ومنذ أن تم توقيع اتفاقات أوسلو-واشنطن/القاهرة بين القيادة الصهيونية وقيادة الفلسطينية في 13 سبتمبر 1993، وتقديم المحيطين بياسر عرفات والنظام التونسي ذلك الاتفاق وكأنه النصر الحاسم ومفتاح الدولة الفلسطينية الذي كان مفقودا وتم العثور عليه، تباينت المواقف من التطبيع مع العدو الصهيوني في صفوف المعارضة التونسية بين مؤيد لخط التسوية، يرى في الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود طريقَ الاستقلال ذاته الذي ارتضته السلطة الفلسطينية، وبين معارض لكل ذلك جملة وتفصيلا ن معتبرا أنّ الانخراط في الكفاح من أجل تحرير فلسطين ومعاداة الكيان الصهيوني، كان واجباً قومياً ودينياً ومايزال ، ويشكل أحد المقومات والثوابت الوطنية للشعب التونسي.

ونظراً إلى الالتباسات الحاصلة حول موضوع التطبيع مع الكيان الصهيوني، فقد جزم رئيس حزب النهضة التونسي الشيخ راشد الغنوشي أن تونس لن تعترف أبداً بإسرائيل. وقال الغنوشي، في حوار مع المشاركين في «مؤتمر الثورات والانتقال إلى الديموقراطية» الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي في الإسكندرية، في مدينة الحمامات التونسية، إن حكومة تونس تريد الفصل بين علاقات تونس بالغرب والموقف من إسرائيل . ورداً على سؤال للصحافي محمد نور الدين اللبناني، والقريب من حزب الله، عن موقفه من الاعتراف بإسرائيل، قال الغنوشي إنه لا يوجد خلاف بين

الحركات الإسلامية على أن فلسطين هي القضية المركزية. وأضاف «لن نعترف أبداً لا بالاحتلال ولا بالكيان. ولا داعي للغرابة، ففلسطين موضع إجماع كل الإسلاميين والقوميين». وعما إذا كان الغرب يوافق على هذا الفصل، قال إنه في كل مرة كان يجتمع فيها إلى المسؤولين الغربيين كانوا يضعون موضوع إسرائيل على الطاولة. وكنا نقول لهم إننا لا نريد الربط بين الموضوعين، وإلا سنضع في المقابل مسألة كوبا على الطاولة .وعما إذا كان واثقاً من أن الغرب اقتنع بذلك أجاب أنهم في الاجتماعات الأخيرة لم يعودوا يثيرون معنا موضوع إسرائيل، مؤيداً أن الغرب ماكر ومناور. وقال «هذا موقفنا ولن نحيد عنه»[1].

(1) – محمد نور الدين،حوار موسّع حول تونس الثورة والدولة والإسلام الغنوشي للسفير لن نعترف بإسرائيل أبداً صحيفة السفير 2012/2/9.

# الفهرس

## القسم الثالث: حركة النهضة الإسلامية من المعارضة إلى اختبار السلطة

## الفصل الرابع: سلطة السابع من نوفمبر


## الفصل الخامس:


## الفصل السادس:

الفصل العاشر: معركة الدستور الجديد



الفصل الحادي عشر



الفصل الثاني عشر:



الفصل الثالث عشر:

# نبذة موجزة عن المؤلف

**توفيق المديني:** كاتب وباحث تونسي مقيم في دمشق

- عضو اتحاد الكتاب العرب منذ العام 1995.
- عضو اتحاد الصحافيين السوريين منذ العام 1996.
- له العديد من المؤلفات المتخصصة في مجال الفكرالقومي الديمقراطي والإسلام السياسي.

**من مؤلفاته :**

1- أزمة البرجوازية و طريق الثورة في تونس

(دار الزاوية دمشق، جوان، 1989).

2- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي

(دار الينابيع دمشق، نوفمبر، 1994).

3- المسألة القومية في وعي الإسلام السياسي

(اتحاد الكتاب العرب دمشق، أفريل، 1996).

4- المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي

(اتحاد الكتاب العرب، ديسمبر 1997).

5- الجزائر: الحركة الإسلامية والدولة التسلطية.

(دار قرطاس: الكويت، أفريل، 1998).

6- أمل و حزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية.

(دار الأهالي دمشق، ماي، 1999).

7- المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها

(اتحاد الكتاب العرب دمشق، أكتوبر 2001).

8- التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب

(اتحاد الكتاب العرب دمشق، مارس، 2003).

9- المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

(المركز المغاربي للبحوث والترجمة: لندن، مارس، 2004)

10- وجه الرأسمالية الجديد

(اتحاد الكتاب العرب دمشق، سبتمبر، 2004).

11- اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل

(اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ماي 2006).

12- القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية

(دار الفكر دمشق، أفريل، 2008).

13- العرب و تحديات الشرق الأوسط الكبير

(اتحاد الكتاب العرب، دمشق، جانفي2011).

14- سقوط الدولة البولسية في تونس

(الدار العربية للعلوم ناشرون، بيرروت، مارس 2011)

15- الاتحاد العام التونسي للشغل ودوره ولعب دور الحزب المعارض

(الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب-المعهد العربي للدراسات العمالية، دمشق، جوان 2011).

16- تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال

(وزارة الثقافة السورية، ماي 2012).

17- معركة تهويد القدس ( دار الفكر، دمشق، ماي 2012).




المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب
الهاتف : 683 837 70 - الفاكس : 975 838 70
البريد الالكتروني : mip@gnet.tn

يحاول هذا الكتاب القديم ـ الجديد، أن يقدّم مقاربة فكرية وسياسية لأزمة المعارضة التونسية على اختلاف مشاربها الإيديولوجية، آخذا بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي حصلت بعد إنجاز الثورة، ونتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011، وتأثيرها في الخريطة الحزبية للمعارضة عامة، والإسلامية بشكل خاص..

ولما كان حجم المأساة التونسية لا ينعكس على سطح الاستبداد الذي مارسته الدولة التونسية التسلطية فحسب، بقدر ما ينعكس على سطح العجز والارتباك الذي تعانيه قوى المعارضة التونسية، فقد ركزنا في هذا الكتاب على دراسة عمل أحزاب المعارضة، والتدقيق في وثائقها ونشراتها ونشاطها الفكري والسياسي، واكتشفنا عجزا فادحا في معظم الحالات.

وتقتضي النظرة الموضوعية منا، أن لا نرى جانبا واحدا من أزمة المعارضة الناجم عن القصور الذاتي للأحزاب والقوى السياسية، في اكتشاف طريق إنجاز أهداف الشعب في تحقيق ثورته الاجتماعية والسياسية، واكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، والأسلوب اللازم لتحقيق هذا البرنامج، بل إن أزمة المعارضة في جانب آخر هي محصّلة لما مارسته الدولة التونسية التسلطية خلال فترة حكمها الطويلة، لاسيما منذ بداية عقد التسعينات، حين أقصت السياسة عن المجتمع، وجعلت المواطن مشغولا باللهاث وراء لقمة العيش بعيدا عن السياسة وهمومها.







الثمن : 23 د.ت


9 789938 833102